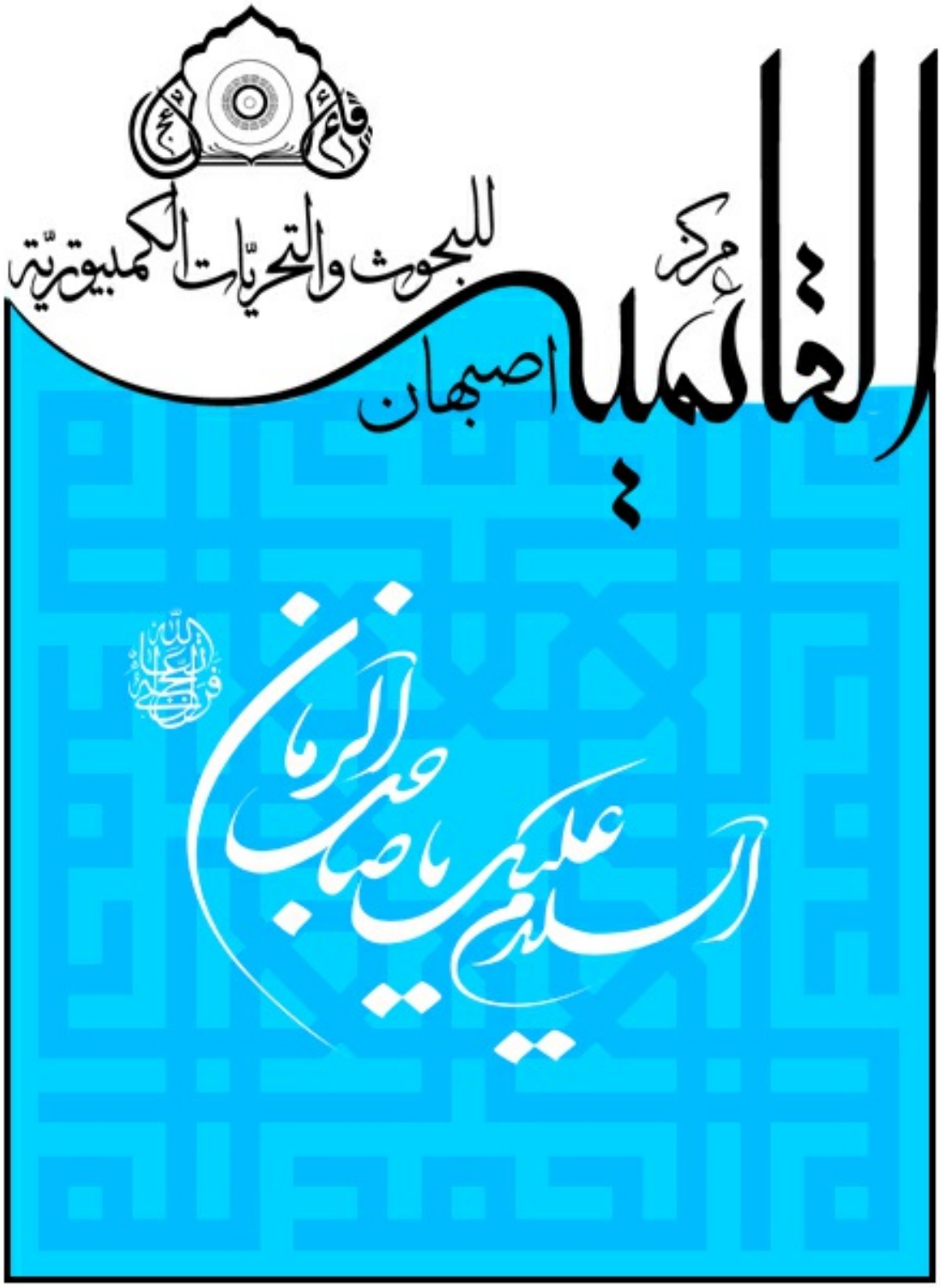


www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

# شرح

# طهارة قواعد الأحكام

تأليف

الشيخ جعفر كاشف الغطا

بسم الله الرحمن الرحیم

# شرح طهاره قواعد الاحكام

كاتب:

حسن بن جعفر بن خضر نجفى كاشف الغطاء

نشرت فى الطباعة:

موسسه كاشف الغطاء

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس


الفهرس ----- ۵
شرح طهاره قواعد الاحکام ----- ۱۰
اشاره ----- ۱۰
[هویه الکتاب] ----- ۱۰
المقصد الاول: موجبات الطهاره ----- ۱۰
الفصل الاول: واجبات و مستحبات الوضوء ----- ۱۰
الفصل الثانی: واجبات و مستحبات الغسل ----- ۴۷
الفصل الثالث: نواقض الوضوء ----- ۹۰
الفصل الرابع فی آداب الخلوه و کیفیه الاستنجاء: ----- ۱۰۵
اشاره ----- ۱۰۵
فروع ----- ۱۰۷
احدها الاغلف ان کان مرتتقا لا یمکن کشفه وجب غسل ظاهره ----- ۱۰۷
ثانیها لو خرج من الذکر شی ء مما عدا البول و المنی و الدم من الدود و الحصی ----- ۱۰۹
ثالثها لو وقع فی فرج امرأه منی من رجل أو امرأه لم یجب سوی غسل النجاسه ----- ۱۰۹
رابعها لا یجب ادخال المرأه اصبعها فی فرجها ----- ۱۰۹
خامسها من بال لا یجب علیه الا غسل موضع البول لا غیر ----- ۱۰۹
سادسها لو علمت البنت وصول البول إلی مدخل الذکر و مخرج الولد وجب غسل ما ظهر عند الجلوس علی القدمین ----- ۱۰۹
یحرم استقبال القبله و استدبارها ----- ۱۲۲
ستر العوره ----- ۱۲۶
الاستبراء للرجل و المرأه ----- ۱۳۰
کراهه استقبال الشمس و القمر بالفرج ----- ۱۳۶
کراهه استقبال الریح بالبول ----- ۱۳۷
کراهه التبول فی الماء الجاری و الماء الراکد و تحت الاشجار و أفنیه المساجد ----- ۱۳۸
کراهه السواک عند حال التخلی و الاکل و الشرب ----- ۱۴۱

كراهه الكلام عند التخلی ---- ۱۴۱
المقصد الثانی فی المیاه ---- ۱۴۸
المبحث الاول اقسام المیاه ---- ۱۴۸
اشاره ---- ۱۴۸
الفصل الأول فی الماء المطلق ---- ۱۴۸
اشاره ---- ۱۴۸
فروع ---- ۱۶۱
اشاره ---- ۱۶۱
الأول لو وافقت النجاسه الجاری فی الصفات وجودا أو عدما فالوجه عندی الحکم بنجاسه ---- ۱۶۱
الثانی لو اتصل الواقف القلیل بالجاری ---- ۱۶۱
الثالث الجریات الماره من الجاری ---- ۱۶۲
الرابع لو تغیر الاسفل طهر بترادف الماء علیه من الاعلی حتی یزول التغییر ---- ۱۶۲
اولًا: الماء الواقف غیر البئر ---- ۱۶۳
ثانیاً: ماء البئر ---- ۱۸۵
الفصل الثانی فی الماء المضاف و الاسئار المضاف ---- ۱۹۰
اشاره ---- ۱۹۰
فروع: ---- ۱۹۸
الأول: لو نجس المضاف بما لم یغیره فی شی ء من اوصافه ---- ۱۹۸
الثانی: لو لم یکفه ما یجده من المطلق للطهاره الواجبه علیه ---- ۱۹۹
الثالث: لو تغیر المطلق بطول لبثه فی أحد اوصافه الثلاثه ---- ۲۰۱
المبحث الثانی: الماء المستعمل فی الطهاره من الحدث أو الخبث ---- ۲۰۲
المبحث الثالث: فی تطهیر المیاه النجسه ---- ۲۱۶
اشاره ---- ۲۱۶
تذنیبان. ---- ۲۲۱
۱. قال فی الذکری لو غمس الکوز عامه النجس فی الکثیر الطاهر طهر مع الامتزاج ---- ۲۲۱
۲. لو طارت الذبابه عن النجاسه إلی الثوب أو الماء ---- ۲۲۲

المبحث الرابع فی الاحکام للمیاه ----- ۲۷۶
المقصد الثالث فی النجسات ----- ۳۰۷
اشاره ----- ۳۰۷
الفصل الأول فی انواع النجاسات ----- ۳۰۷
اشاره ----- ۳۰۷
عددهن عشره: ----- ۳۰۷
الأول و الثانی: البول و الغائط ----- ۳۰۷
الثالث: المنی من کل حیوان ذی نفس سائله ----- ۳۱۱
الرابع: الدم الخارج من ذی النفس السائله ----- ۳۱۲
الخامس المیته ----- ۳۱۳
السادس و السابع: الکلب و الخنزیر ----- ۳۱۴
الثامن المسکرات ----- ۳۱۶
التاسع: الخوارج و الغلاه و النواصب و المجسمه ----- ۳۲۴
العاشر: الکافر ----- ۳۳۰
و یلحق بالمیته ما قطع من ذی النفس السائله ----- ۳۳۴
و الدم اقسام ----- ۳۴۱
اشاره ----- ۳۴۱
القسم الاول: تنجیس مطلق الدم الا ما لیس له نفس ----- ۳۴۲
القسم الثانی: المتخلف من دم غیر الماکول ----- ۳۴۲
القسم الثالث: و هو دم ما لا نفس له سائله ----- ۳۴۳
القسم الرابع: الحکم بطهاره دم السمک ----- ۳۴۴
القسم الخامس: الدم المسفوح فنجس ----- ۳۴۵
القسم السادس: الدم الخارج من ذی النفس بغیر سفح ----- ۳۴۵
الفصل الثانی: احکام ازاله النجاسه ----- ۳۷۱
اشاره ----- ۳۷۱
و هنا ابحاث یجی ء شطر منها فی تضاعیف الکتاب و تقدمها تبعا للاکثر ----- ۳۹۱

الأول يستحب ازاله النجاسه عما لا تتم به الصلاه ---- ۳۹۱
الثانی لو حمل المصلی حیوانا طاهرا غیر مأکول ---- ۳۹۲
الثالث یستثنی من حکم ما لا تتم فیه الصلاه قطنه المستحاضه ---- ۳۹۲
الرابع لو حمل قاروره مشدوده الراس و فیها نجاسه فسدت صلاته ---- ۳۹۲
الخامس لو شرب خمرا أو اکل میته وجب علیه القی ء ---- ۳۹۴
السادس لو ادخل دما نجسا تحت جلده وجب نزعه مع المکنه ---- ۳۹۵
السابع لو احتقن الدم بنفسه تحت الجلد لم تجب ازالته ---- ۳۹۶
الثامن إذا جبر عظمه بعظم فان کان نجسا وجب نزعه مع الامکان بلا ضرر ---- ۳۹۶
التاسع لو کان وسطه مشدودا بطرف حبل طرفه الآخر مشدود فی نجاسه صحت صلاته ---- ۳۹۸
العاشر یکره للمرأه ان تصل شعرها بشعر غیرها رجلا کان أو امرأه ---- ۳۹۸
الحادی عشر المعنی بما لا تتم به الصلاه ما هو کذلک لصغره مع بقائه علی حاله ---- ۳۹۹
الثانی عشر المراد بعدم تمام الصلاه فی کل بالنسبه إلی حاله ---- ۴۰۰
فروع: ---- ۴۰۴
احدها ان المقدار الذی یعفی عنه و مقابله لا یختلف فیه الحال بین وحده الثوب و تعدده ---- ۴۰۴
الثانی لو اصاب الدم وجهی الثوب فهل یحکم بوحدته ---- ۴۰۴
الثالث لو تنجس الرطب الطاهر بالدم لم یعتبر فیه المقدار بل حاله حال النجاسات ---- ۴۰۵
الرابع لو زالت عین الدم بما لا یطهرها بقی العفو ---- ۴۰۵
الخامس لو لاقته نجاسه من خارج بطل العفو ---- ۴۰۶
السادس لو ازال من الزائد علی الدرهم ما نقص به عنه جاء العفو ---- ۴۰۶
السابع لو اشتبه الدم الطاهر بغیره حکم بطهاره ---- ۴۰۶
الثامن لو اصاب الدم المعفو عنه ثوبا برطوبه لم ینجبر حکم العفو إلیه ---- ۴۰۸
تنبهات ---- ۴۱۱
احدها الظاهر من اطلاق الأخبار و کلام اکثر الأصحاب ان غسله الازاله تحسب فی الغسلتین ---- ۴۱۱
ثانیها انه لا فرق فی البول بین بول الآدمی و غیره مما لا یؤکل لحمه ---- ۴۱۲
ثالثها انه لا فرق فی هذا الحکم بین الثوب و البدن و غیرهما ---- ۴۱۲
رابعها ان ما ذکرناه من لزوم التعدد انما هو فی القلیل غیر الجاری ---- ۴۱۳

خامسها انه لا بد من التعدد التحقیقی الحاصل بالفصل و لا یکفی التقدیری ---- ۴۱۳
سادسها فی ان حال باقی النجاسات حاله ---- ۴۱۴
سابعها ان تخصیص ذکر العین هنا اشاره إلی عدم وجوب ازاله العرض ---- ۴۱۵
ثامنها انه لا بد من یقین الازاله عملا بالاستصحاب و لا یکفی الظن لا عن طریق شرعی ---- ۴۱۷
فروع: ---- ۴۴۰
الأول المنقول عن بعض المتاخرین ان لکل من البدن و الثوب بالنظر إلی تعذر الازاله حکما براسه ---- ۴۴۰
الثانی قال المصنف فی النهایه لو کان فی ثوبه أو جسده دم حیض أو منی أو بول ---- ۴۴۱
الثالث ربما یفهم من کلام الفاضلین و الشهید حیث ذکروا وجوب مسح المخرج بحجر ---- ۴۴۱
فروع: ---- ۴۴۹
احدها فی حاشیه المدقق ---- ۴۴۹
ثانیها الحق فی المعالم المتنجس بالنجس ---- ۴۴۹
ثالثها فی الخلاف و نهایه الاحکام ---- ۴۵۰
تعریف مرکز ---- ۴۵۴

# شرح طهاره قواعد الاحکام

## اشاره

نـام کتـاب: شـرح طهاره قواعـد الأحکام موضوع: فقه اسـتدلالی نویسـنده: نجفی، کاشف الغطاء، جعفر بن خضـر مالکی تاریخ وفات مؤلف: ۱۲۲۸ ه ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۱ ناشر: مؤسسه کاشف الغطاء تاریخ نشر: ه ق

ص: ۱

## [هویه الکتاب]

شرح طهاره القواعد

آیه اللّه العظمی الشیخ الأکبر الشیخ جعفر کاشف الغطاء" قدس سره"

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ*

## المقصد الاول: موجبات الطهاره

### الفصل الاول: واجبات و مستحبات الوضوء

الحمد لله الذی احکم قواعد الدین و شـهد أعلام الهدی بالمعجزات و البراهین و صـلی اللّه علی سـیدنا محمد سـید المرسـلین و خاتم النبیین و عترته الأمناء المنتجبین أما بعد فإنی لما رأیت تقضـی شـطر من عمری مع کثره تشویشی و اضطراب أمری عزمت علی ان أشـرع بتألیف کتاب موجز المقال محتوٍ علی معظم الأقوال مشـیر إلی ثلاثه الشیخ حسن و ربط أربعه مع الجمل و خمسه العلامه النهایه و المنتهی و التـذکره و الإرشاد و اربعه ما عـدا الأخیر و سـته العلامه الخمسه مع المختلف و خمسه الشـهید الأول دروس بیـان ذکری لمعه الفیه اربعه مـا عـدا الأخیر ثلاثه ما عـدا ما قبله أیضاً ثلاثه المحقق شـرائع نافع معتبر ثلاثه الشـهید الثانی مسالک شـرح اللمعه روض الجنان و عن الشـهید الأول بالشـهید و عن الثانی بالزین و إلی ما یحضرنی من مجمل الدلیل مشتمل علی نقل الشـهره و الإجماع بلا تطویل حاوی لذکر ما یلزم من الأحکام جامع لبعض اقوال أهل الخلاف من ذوی الإسـلام محتوٍ علی جـل الفوائـد کائن بمنزله الشـرح للقواعـد و عزمی فیه بحول اللّه تعالی ان أذکر متن القواعـد فیه و اضـیف فیه الیه بعض ما شئت عنه من الأحکـام راقمـا علی الزیاده مع إلحاقها فی المتن. فنقول و بالله التوفیق و بیـده ازمه التحقیق قال المصـنف أعلی اللّه منزلته و رفع درجته کتاب مصدر ثالث لکتب و افواه الکتب و الکتابه و جعل بمعنی المکتوب أو ما یکتب فیه واخذه من الکتب بمعنی الجمع کمـا فی شـرح الإرشـاد لأـول الشـهیدین و التـذکره و الـذخیره و یختص الأول بالمعنی الأخیر و لو أخـذ من کتب بمعنی فرض امکن و الأـول اظهر و أشـهر و المراد هنـا طالعه من النقوش أو الألفاظ او المعانی او المرکب من الاثنین و الثلاثه و اضـافته إلی الطهـاره تعینه فی صـنف الطهـاره فی اللغه النزاهه کمـا صـرح به أهـل اللغه و کمـا فی المعتبر و الـذکری و البیـان و الـدروس و شـرح اللمعه و المنـدب و شـرح الموجز و الکتاب و دلائل الأحکام و حاشـیه الالفیه و کذا فی المبسوط و التذکره و المنتهی و السـرائر و التحریر و الذخیره و غیرهن إلا ان فیهنَّ النظافه و عند أهل الشـرع أو المتشـرعه غسل بالماء أو مسح بالتراب

متعلق بالبدن على وجه له صلاحيه التأثير فى العباده و قد تقال على نفس الحاله الحاصله من تلك الاعمال و هى حاله وجوديه او ارتفاع الحدث و هو أمر عدمى و قد تطلق على ارتفاع الخبث و غسله أو الحاله الحاصله بعد رفعه و قد يراد بها الاعم من طهاره الحدث و الخبث اطلاقها على زوال الوسخ و نحوه لغوى كما مرّ و المعروف ان الطهاره يراد منها رفع الحدث و نقل الشهره على ذلك الشهيد فى شرح الإرشاد و فى البيان انه المعنى الذى استقر عليه علماء الخاصّه و عليه فذكر من الخبث فى هذا الكتاب استطراد و لو قيل بالاشتراك المعنوى من رفع الحدث او الخبث لم يكن وجوديا أو عدمياً فيرد على التعريف الطهاره الخبثيه كما يدخل ابعاض الطهاره مع ما فيه من الترديد الداخل فى الحد مع انه مبنى على ان مسح الوجه فى التيمم و أن يكفى مجرد الارض مع ان جوازه فى الاضطرار و أجزاء الغبار من الثياب كذلك كاف فى النقض خروج وضوء الحائض و التجديدى و الاغسال المندوبه بناء على عدم الاستباحه بمجردها كما هو الحق اشكالًا و تقسيماتهم قاضيه بالدخول و فى ادخالها تكلّف و فى حاشيته على الشرائع فى التجديدى و جمع من الاصحاب لا يعدونه طهارةً و تعريف الشرائع بأنه الوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه خاص و هو مختار المعتبر و قريب منه ما فى التذكره و نهايه العلامه فيه ما مرَّ مع ادخال انواع الطهاره فى تعريف جنسها و يقرب أن يكون دورياً و فى المبسوط و الاقتصاد و السرائر إيقاع افعال فى البدن مخصوصه على وجه مخصوص و زاد فى المبسوط يستباح بها الصلاه و فى النهايه و المهذب ما يستباح به الدخول فى الصلاه

و قریب منها عباره التحریر و البیان و الالفیه بل هن متحدات معهما فی حاصل المعنی و فی اللمعه استعمال طهور مشروط بالنیه و مثلها الدروس و أورد علیه فی الروض انتفاض الطرو بالاغسال المندوبه و نحوها مما لا یرفع الحدث و طهاره الخبث لو نذرها مع النیه و کلا- الإیرادین لیس فی محله کما لا- یخفی و عباره الذکری سالمه مما أورده فی روضته فی اخراج ما لا یقصد به العباده من الطهاره ما یلوح من تقسیماتهم و حملها علی بعید مع انه یرد علیه رفع الخبث و غیر ذلک و فی الذکری استعمال الماء أو الصعید لإباحه العباده هذا و عباراتهم نور اللّه مراقدهم فی غایه الاختلاف و لا تجد شیئا منها سالما من الإیراد و الباعث لهم علی ذلک عدم الاعتناء باصلاح المبانی انما غرضهم إیضاح المعانی و هذه تعاریف لفظیه لا تخل بها هذه الإیرادات الجزئیه. و الطهور هو الطاهر المطهر کما فی مصباح السید و المعتبر و التذکره و المختلف و فی الأخیر نقل الإجماع صریحاً و فی الذین قبله نقله ظهورا لأنه نسب الخلاف فیها إلی العامه و استدل علی ذلک بوصف الماء به فی مقام الامتنان و أعلاه إذا اعتبر الوصفان و بان فعولا مبالغه و أصل المبدأ غیر قابل للشده و الضعف فتعین اراده الوصف لقوله ع لما سئل عن ماء البحر یتوضأ به هو الطهور مائه و فی هذه الادله سوی الإجماع اشکال فالوضوء للواجب لا لنفسه کما فی المبسوط و المنتهی و السرائر و الدروس و نهایه اللمعه و الشرائع و الإرشاد و الالفیه و قواعد الشهید و حاشیه الالفیه و الکفایه و جمیع ما فیه حصر الغایات الموجبه مما سنذکره و آیات الاردبیلی و فی آیات الجواد و التذکره و روض الجنان و البیان و حاشیه القواعد فی مبحث الغسل و الذکری و الامالی الإجماع علیه بل یلوح من قواعد الشهید أیضاً حیث قال الستر و القبله و الطهاره معدوده من الواجبات فی الصلاه مع الاتفاق علی جواز فعلها قبل الوقت و الاتفاق علی أن غیر الواجب لا یجزی عن الواجب بل یمکن تحصیل الإجماع من سیره الفقهاء حیث انهم لم یزالوا یدخلون فی الطهاره سلک شرائط الصلاه دون الواجبات الأصلیه و لهذا لا یعدونها فی الواجبات الفرعیه بل الاعوام فضلا عن العلماء لم یزالوا یحتسبونها من الشرائط ثمّ خلو المواعظ و الخطب عن الامر بها الابتعاد و ترک التعرض لها عند الوصیه و عند ظن الموت أبین شاهد علی ما ذکر و کون التیمم مع بدلیته عنها و انه یجزی عن الطهاره المائیه عشر سنین مع انه انما یطلب للصلاه اجماعا یقضی بما قلنا و یؤیدنا أیضاً استبعادان یراد باوامر الشرع بالوضوء التکلیف عند ظن الوفاه و یزید أیضاً انا لو قلنا بالوجوب النفسی و حصلت أحداث لا تحصی و لم یتوضأ حتی مات عوقب بعدها و لو توضأ بعد الاخیر منها لم یکن عقاب علی ما قبله فیجزی الواجب عن حکم الوجوب و الاعتذار بان الموجب طبیعه الحدث و لا تکرر فیها أو القول بحکم التداخل فی الوضوء اللاحق بعید علی القول بالوجوب النفسی و مما یؤید ذلک انه علی تقدیر ذلک یلزم أن لا- یکون وضوء مندوب رافع للحدث أصلا کوضوء الحاجه و الزیاره و نحوها من الاسباب إلا إذا قلنا بأن الوجوب و الندب یختلفان باختلاف القصد و من المؤیدات أیضاً ما یستنبط من مضامین الاخبار من ان الوضوء فی الامور المرغب فیها کحدیث (أن من توضأ و بات بمنزله کمن بات مصلیا) و کما دل علی تقنیه (من توضأ و دخل المسجد و انه کمن زار اللّه تعالی) و ما دل علی ان (من أحدث و لم یتوضأ فقد جفا اللّه و من توضأ و لم یصل رکعتین فقد جفاه أیضاً) و ما دل علی ان من مات علی وضوء مات شهیداً و أمثال ذلک و مثله ما دل علی ارتباط الوضوء بالصلاه کما ورد عن أبی الحسن ع أن العبد إذا جامع و اراد الوضوء توضأ للصلاه ثمّ إذا اراد العود توضأ للصلاه و مثل ذلک ما دل علی استحضار الصلاه عند ذکر الوضوء کما أجاب ع سؤال من سئل عن رجل یرعف و هو علی وضوء بأنه یغسل آثار الدم و یصلی و نحو ذلک مما یدل علی ان الوضوء لیس من الواجبات الأصلیه و إلا رغب علی فعلها بوجوبها و لم تستحضر الصلاه عند اطلاقه و لا یسمی الوضوء وضوء صلاه و ان لم یکن لها و بعد ذلک کله فالحجه لنا بعد الإجماعات المنقوله بل المحصله ان الأصل عدم الوجوب

إلا فی مورد الیقین و لا یقطع هـذا الأصل ما ذکروه من الادله الـداله علی الامر بالوضوء بمجرد حصول الاسـباب إذ شأنها کشأن اوامر التیمم و غسل الثیاب و الاوانی و عدم التعرض فیها لذکر غایه الصلاه او الاکل و الشرب مثلا

و کذا أوامر مقدمات الحج و الجهاد و غیرها و السر فی ذلک شیوع الشرطیه و ظهورها و ما نحن فیه من هذا القبیل کما تقدم ما یدل علیه مع ان هذه الادله فی بعضها لفظ الوجوب و لعل المراد به الثبوت و أیضاً لو عمل بهذه الادله لأفادت فوریه الطهاره و لا قائل بذلک مع ان فهم الوجوب الغیری منها أقرب من فهم التوسعه کما لا یخفی و لنا أیضاً قوله تعالی [إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاهِ فَاغْسِلُوا] الآیه. حیث دلت علی تعلیق أصل الوجوب لبعد الفوریه علی القیام إلی الصلاه و مفهوم الشرط معتبر علی الاقوی و لا فرق بین أن یراد القیام من النوم کما نقل الإجماع علیه فی المنتهی و البیان و دلت علیه موثقه ابن بکیر أو یراد بالقیام الإراده مجازا لأنه ظاهر فی أن المراد أن الوجوب مشروط بالصلاه و هذا أمر یفهمه کل من له خبره بمواقع الکلام و ادخال العتید فی المنطوق لینفی فی المفهوم کأن یجعل المراد فاغسلوا للصلاه حتی یکون المفهوم لا تغسلوا للصلاه یمنعه ظاهر العرف و اللغه و دعوی ان المعنی من الآیه مجرد الشرط کما تقول إن زرت الامام فکن عارفا بحقه ظاهره البطلان و عموم المفهوم مما یحکم به العرف فدعوی ان المفهوم عند عدم القیام لا وجوب و لو فی بعض الاحیان و نطبقه علی من کان متطهراً غلطٌ و کیف کان فدلاله الآیه ظاهره و لنا أیضاً صحیحه زراره إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه التعلیق فی الجمیع لا فی المجموع کما هو حق الواو النائیه عن العامل و أیضاً یصیر الحدیث لو لم یرتبط وجوب الوضوء بالوقت بمنزله قولنا إذا دخل الوقت وجب الحج و الصلاه مع انه علی اراده المجموع یلزم أن المتوضی قبل الشروع فی الصلاه لم یکن آتیا بشی ء من أفراد الواجب بل یجزئه و لنا أیضاً ما دلّ علی أن مضمضه وضوء النافله ینقض مائها الصوم دون مضمضه وضوء الفریضه و اشعاره لا یخفی و یؤیده أیضاً ما رواه الکلینی فیما فرض علی الیدین إلی أن قال و الوضوء للصلاه ثمّ الاخبار الداله علی ان وجوب الغسل غیری و سیجی ء ما یدل علی ما هنا بطریق اولی لأن الاصغر داخل فی الاکبر مع زیاده فی الاکبر و أیضاً کل من قال بوجوب الغیری فی الغسل قال هنا دون العکس هذا مع انا لم نجد فی هذه المسأله مخالفا سوی ما نقل عن بعض العامه و ما ذکره الشهید فی الذکری بعد أن تعرض للبحث فی کیفیه وجوب الغسل و اختار الوجوب الغیری من قوله و ربما قیل بطرد الخلاف فی کل الطهارات لان الحکمه ظاهره فی شرعیتها مستقله کأنه اشاره إلی قول العامه لأن الظاهر أول عبارته الإجماع علی وجوب الغسل للغیر فضلا عن الوضوء و تلک العباره هی التی دعت صاحب الکفایه و المفاتیح و الذخیره إلی عد الوجوب الغیری مشهورا و النفسی قولا ودعت صاحب المدارک إلی جعل النفس قولا بعد ان جعل الغیری هو المعروف من مذهب الاصحاب من الصلاه بالضروره من الدین و نص الکتاب المبین و الاخبار المتواتره عن الائمه الطاهرین و الإجماع من الفقهاء المرضیین کما هو منقول فی حاشیه القواعد و الذکری و نهایه اللمعه و الروض و الذخیره و غیرهن و المراد بالصلاه ذات الارکان و لیست الجنازیه منها و الطواف اجماعا نقله فی التذکره و الخلاف و القواعد و البیان و المسالک و احقاق الحق و دلائل الأحکام و شرح القواعد و المنتهی و الکفایه و الشرح و المفاتیح و شرح الإرشاد للاردبیلی و ظاهر الذکری و الکتاب و ان نقل فیها ذلک عن المنتهی و جماعه و علی ذلک فتوی المبسوط و الدروس و اللمعه و الشرائع و الجعفریه و النافع و التحریر و الالفیه و الإرشاد و غیرها و قد یفهم فی هذه بعضها دعوی الإجماع أیضاً و الحجه فی المقام بعد الإجماعات و أصل شغل الذمه المستدعی لیقین الفراغ و عموم المنزله المستفاد من

قوله ص: (الطواف بالبیت صلاه)

المنجبر سنده بعمل الاصحاب الاخبار العدیده منها المعتبر فی نفسه و المعتبر بانجباره کثره و شهره و فی اعتبار الطهاره

الاضطراريه كطهاره المستحاضه وذى السلس و نحوهما اشكال يجى ء فى محله و مس كتابه القرآن كما فى التذكره و المنتهى و التحرير و نهايه اللمعه و الإرشاد و الالفيه و الدروس و الذكرى و التهذيب و الفقيه و الكافى و احكام الراوندى و ابنى سعيد و أبى الصلاح و الخلاف و البيان و التبيان و مجمع البيان و المعتبر و دلائل الأحكام و الكفايه و الشرح و المقتصر و المفاتيح و الذخيره على الظاهر و الآيات الجواديه

و فی الثمانیه الأخیره نقل الشهره و فی الاربعه السابقه علیها نقل الإجماع فی الخلاف صریحا و فی البیان تلویحا و فی التبیان و مجمع البیان ظهورا خلافا للمبسوط و ابنی ادریس و البراج و ابن الجنید لأنه کرهه للجنب فهنا أولی و صاحب المدارک علی ما یلوح منه و الاردبیلی فی آیاته و شرحه و الحق الأول لنا بعد الإجماعات المنقوله الآیه الکریمه المشتمله علی نفی المس المراد به النهی إذ لو أرید بمعناه الخبر لزم الخلف و المراد بالمطهرین المکلفون دون الملائکه و الطهاره المعنی السابق و ان لم نقل بالشرعیه و الضمیر فی مسه إلی القرآن لا إلی اللوح و ان لم تحصله من المقام المقتضی لبیان مدح القرآن دون اللوح کل ذلک یستفاد من قویه ابراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن ع المصحف لا تمسه علی غیر طهور و لا جنبا و استند إلی الآیه و الظاهر مفسری أصحابنا و لما ذکره فی التبیان و مجمع البیان ان الضمیر فی مسه عندنا راجعٌ إلی القرآن و لنا الروایات أیضاً منها روایه أبی بصیر عن الصادق ع و هو هنا دائر بین لیث و یحیی بن القاسم و کلاهما ثقه علی الاصح المشتمله علی الحسین بن المختار الذی وثقه علی بن الحسن و الشیخ المفید و فی الکافی قال له الصادق ع یرحمک اللّه و یروی عنه الاجلاء و الاصحاب الإجماع کابنی أبی عمیر و مسکان و أبی نصیر و یونس بن عبد الرحمن و أضرابهم مع انه کثیر الروایه فالتعدیل أقوی و ان نسبه الشیخ إلی الوقف و فیها النهی عن مس کتابه القرآن و صحیحه حریز و فیها حماد الناهیه عن مس الکتابه کذلک و قویه ابراهیم الناهیه عن المس و التعلیق و مس الخیط و لعل العمل ببعضها ممکن و صحیحه علی بن جعفر و فیها النهی عن الکتابه و لا قائل به فیحمل علی ان السر من ان الکتابه من لوازم المس غالباً و فی الفقه و لا تمس القرآن إذا کنت جنبا أو علی غیر وضوء و لا ینبغی التأمل فی دلاله هذه الاخبار فنّ انکار کون النهی للتحریم لا ینبغی ان یتفوه به أحد کما حقق فی الاصول أما العامه فالمعروف بینهم التحریم قال به الشافعی و مالک و أحمد و أصحاب الرأی و رووه عن علی ع و ابن عمر و عطاء و الحسن و طاووس و الشعبی و القاسم بن محمد و استدلوا بالآیه و بقول النبی ۲ فی کتاب عمر بن حرم و لا تمس القرآن إلا و أنت علی طهر و خالفهم داود فحکم بالکراهه للأصل و لأن النبی ۲ کتب إلی المشرکین قل یا أهل الکتاب و هم محدثون و کان مرادهم انه یلزم من المکاتبه مس الکتابه غالبا فیلزم مس الیهود القرآن و هم محدثون بالکف أو غیرها ظهراً و بطناً کما فی المنتهی و المعتبر و دلائل الأحکام و الذخیره فی حکم الجنب و فی التذکره هل یختص المس بباطن الکف أو یعم أجزاء البدن إشکال و اطلق المس فی الخلاف و المنتهی و التحریر و الذکری و الدروس و نهایه العلامه و غیرها فی الکتب علی نحو ما فی الروایات و یقرب القول بالتعمیم أما لصدق المس عرفاً أو التنقیح و للاشتراک فی الدخول تحت آیه التعظیم و ما فی الحسن فی الحائض لا تصیبه بیدها لا ینافی ذلک لأن النهی ورد مورد الغالب و فی الحاق ما لا تحله الحیاه من الظفر و العظم سیما الشعر اشکال ینشأ من شمول الاطلاقات فی کلامهم و فی روایاتهم و من ان خبث الحدث کخبث الخبث انما یتعلق أصاله بالروح و یؤیده الشک فی الاندراج تحت الاطلاقات و یزیده تأییداً فی خصوص الشعر عدم لزوم غسله فی غسل الجنابه لعدم تعلق الحدث به و فی الذخیره قرب هذا فی الشعر و شک فی غیره و لا فرق بین مسه مجتمعا و مفترقاً فلا یجوز مس ما علی الدراهم من القرآن کما فی التذکره و المنتهی و نهایه اللمعه و دلائل الأحکام و الذخیره و ظاهر اطلاقات الکتب الباقیه و الحجه علیه بعد اطلاق الدلیل و الدخول تحت التعظیم حصول التنقیح مع ان ظاهرهم عدم النکیر و نقل فی التذکره الخلاف عن الشافعی فی الدراهم و یختص التحریم بالحروف و المد و التشدید دون الاعراب کما فی الدلائل و الذخیره و النقاط کما فی أولاهما و یعرف کون الکلام من القرآن أما باختصاصه به أو بالنیه مع الاشتراک کما فی الذخیره لتوقف صدق الاسم علی حصول أحدهما و هل تعتبر نیه الکاتب أو اللامس احتمالان أقواهما الأول

و لو شک جاز للأصل و منسوخ الحکم یساوی غیره و منسوخ التلاوه لا بأس به کما فی التحریر و المنتهی و نهایه العلامه و دلائل الأحکام و لم ینقل فی ذلک مخالف أصلا و لا بأس بمس کتب التفسیر و الفقه مع اجتناب ما فیها من القرآن

و مثله مس التوراه و الانجیل و سائر الکتب المنزله ما عدا القرآن کما فی التذکره و المنتهی و نهایه اللمعه و دلائل الأحکام للأصل و عدم الاندراج و فی الحاق اسم اللّه به فی المنع قول قاله أبو الصلاح و صاحب الموجز و شارحه و الحق الشارح أسماء النبی و الأئمه ع و کان مدرکهم التنقیح و طریق أولی و فیه ما فیه و یمنع الصبی من مس الکتابه و لا یتوجه الیه النهی کما فی المعتبر و التذکره و المنتهی و دلائل الأحکام و فی نهایه اللمعه و لا یحرم علی الصبی و ینبغی للولی منعه و الحکم بهذا مشکل للشک فی دخوله تحت اطلاق المس و غاسل بعض أعضائه باقٍ علی الحدث فلا یمس کما فی المنتهی و السر فیه بقاء الحدث و تکره المسافره بالقرآن إلی بلد الشرک خوفاً من تمکنهم منه بلمس أو غیره کما فی المنتهی و المعتبر و التذکره و دلائل الأحکام لما ذکره و لما روی عنه ع أنه قال لا تسافروا بالقرآن إلی أرض العدو و لا یمنع الحدث من سجود التلاوه کما نص علیه فی التحریر و نهایه اللمعه و الشرائع و الدروس و التذکره و الموجز و شرحه و الکفایه و الکتاب و الذخیره و المنتهی و فی الأخیر نقل الإجماع علی ذلک و فی الذکری نقل الشهره و لم یتعرض فی المعتبر لذلک بنفی و لا اثبات و الحجه فی ذلک بعد الأصل قول الصادق ع لابی بصیر اذا قرء شی ء من العزائم الاربعه فسمعتها فاسجدوا و ان کنت علی غیر وضوء و ان کنت جنباً و لا یبعد أن یکون المسأله اجماعیه عندنا و ان خالف فی ذلک الاسکافی علی ما نری فعلم نسبه و سبقه و لحوقه و کان خیاله الانصراف من لفظ السجود و مثلها عباره اللمعه و لا سجود الشکر کما صرح به فی التذکره و هو الظاهر من سائر کتب الفقه و خلو الاخبار مع کثرتها عن اشتراط الطهاره فی سجود الشکر شاهدٌ علی ذلک بل فی الظاهر بما قلنا و فی کل البعض منهنّ کما لا یخفی و یمنع من الاتیان بالاجزاء المنسیه کما فی التذکره و التحریر و الذکری و الروض و هو ظاهر الفقهاء أجمع نحو الجزئیه فکل ما دل علی اشتراط الطهاره فی الصلاه یدل علی الاشتراط هنا و لإجراء الأصل الاستصحاب فضلا عن أصل الشغل وجه و سجود السهو کما فی نهایه العلامه و التذکره و الدروس و الذکری و ابن ادریس و اللمعه و شرحها و الروض و فی الکتاب و الذخیره و المفاتیح فی اشتراط الطهاره قولان احوطهما الوجوب و فی الکفایه ذلک بدون ذکر الاحوط و فی شرح المفاتیح لابن المصنف نقل الشهره و الاقوی وجوبها للأصل و لظاهر البدلیه و قد یستفاد أیضاً من اخبار سجود السهو انهما شبیهتان بسجود الصلاه إلّا فی بعض المستثنیات و فی التحریر و قرب عدم الوجوب و لم یتعرض المحقق فی کتابیه لوجوب الطهاره فیهما و کذا اللمعه و ربما ظهر من ذلک عدم الایجاب و کیف کان فالحق الأول و الوجوب معتبر فی الغایات کما تقدم فلو لم تجب لم تجب الطهاره و هذا القید معتبر فی منتهی العلامه و نهایته و البیان و التذکره و الإرشاد و التحریر و الدروس و الذکری و الشرائع و غیرهن و اطلق فی المبسوط الوجوب و لم یشترط وجوب الغایه و کأنه لظهور الامر و کیف کان فبدیهه العقل حاکمه بان حکم المقدمه من حیث انها مقدمه ان حالها فی الطلب حال غایتها و عدم جواز الدخول فی مستحب مشروط بشی ء بدونه انما یقتضی حرمه الدخول بدون ذلک الشی ء لا وجوب فعله و لهذا یجوز ترکه بلا بدل و اللزوم بشرط الوصف لا یقتضی اللزوم ما دام الوصف و من أطلق علی الطهاره للمندوب اسم الوجوب الشرطی أراد المجاز و عبر بالوجوب عن اللزوم بشرط الوصف فلا بأس علیه و یستحب للصلاه و الطواف المندوبین کما فی النهایه و المنتهی و الإرشاد و التحریر و الذکری و البیان و الدروس و الکتاب و غیرهن و فی المنتهی و التذکره و الشرائع و الکفایه بعد ذکر الغایات الثلاثه و یستحب لما عداها أما شرطیه الوضوء للصلاه المندوبه فمن الامور البینه من الضروره و الإجماع و الکتاب و السنه و استحبابه بیّن لما ذکرنا من الملازمه و للإجماع نقله فی الدلائل أما الطواف المندوب فرجحانه له محل اتفاق أما کونه علی جهه الندب فالظاهر عدم وجود مخالف سوی الحلبی و العلامه فی المنتهی و نسبهما معلوم و مسبوقان بالاتفاق و ملحوقان به

مع ان ظاهرهم عـدم وجود المخالف سواهما فاشـبه أن يكون اجماعاً منقولا مع أن فى الروايات ما يشـهد بـذلك كصـحيح أبى مسلم و حريز و روايه عبيد و الامر فى غايه الظهور

فاستنادهما إلی اطلاق الروایات و عموم المنزله و

قوله ص الطواف بالبیت صلاه

معارض بما ذکرنا و لدخول المساجد کما فی النهایه و الإرشاد و المنتهی و التحریر و البیان و الکتاب و المفاتیح و غیرهن و الحجه بعد فتاویهم ما روی فی المجالس أنَّ من أتی المسجد متطهراً طهّره اللّه من ذنوبه و لما روی الصدوق عن الصادق ع مکتوب فی التوراه ان بیوتی فی الارض المساجد فطوبی لمن تطهر فی بیته ثمّ زارنی فی بیتی و حق علی المزور أن یکرم الزائر و قراءه القرآن کما فی الکتب السابقه و النزهه و الوسیله و الجامع و الدروس و الذکری و فی الخصال عن الأمیر ع لا یقرأ العبد القرآن إذا کان علی غیر طهور و فی قرب الاسناد فی جواب من سأله أنه یبول و یستنجی فیعود للقراءه حتی لا یتوضأ و فی شرح الفاضل وجدت مرسلا عن الصادق ع قراءه القرآن قائما فی الصلاه حسنه و قاعدا خمسون و متطهراً فی غیر الصلاه خمسه و عشرون و عن أمیر المؤمنین ع مثلها و حمل المصحف کما فی الکتب السابقه و الجامع لقویّه ابراهیم بن عبد الحمید و لا یمس خیطه و لا یعلقه و لمناسبه التعظیم کما فی المنتهی و النهایه و فی المنتهی نقل الإجماع فیه و مس جلده و هامشه و خیوطه کما فی النزهه و یلوح من الذکری و قویه ابراهیم السابقه و لمناسبه التعظیم أیضاً و النوم کما فی الکتب السابقه و لروایه محمد بن کردوس من تطهر ثمّ آوی إلی فراشه بات و فراشه کمسجده و فی محاسن البرقی زیاده فان ذکر انه علی غیر وضوء تیمم من دثاره و صلاه الجنائز کما فی الکتب السابقه و لروایه عبد الحمید فی صلاه الجنازه أنه قال لأبی الحسن ع ان ذهبت أتوضأ و اتتنی الصلاه فقال له تکون علی طهر أحب إلی و السعی فی الحاجه کما فی الکتب المذکوره و الجامع و النزهه و لحدیث عبد اللّه ابن سنان عن الصادق ع أنه قال من طلب حاجه و هی علی غیر وضوء فلم تقض فلا یلومن إلا نفسه و زیاره المقابر کما فی الکتب المتقدمه و الجامع و للروایه التی شهد بها صاحب الکتاب حیث قال و ورد بجمیع ذلک روایات و فی الدلائل قال و فی الخبر تقییدها لها بقبور المؤمنین و قیّده بذلک فی الجامع و فی شرح الفاضل أظهر لخصوصه و نوم الجنب کما فی الکتب المذکوره و الجامع و النزهه و فی الغنیه و المنتهی و ظاهر المعتبر و التذکره الإجماع و فی النزهه لعزم من علیه الغسل و لصحیحه الحلبی یکره نوم الجنب حتی یتوضأ و جماع المحتلم کما فی الکتب السابقه و النهایه و المهذب و الوسیله و الجامع و الشرائع و النافع و النزهه و لما ورد من النهی عن مخافه مجی ء الولد مجنونا کما فی دلائل الأحکام و جماع الجنب مطلقاً کما فی کتاب الجمع بین الاشباه و النظائر و المفاتیح لما روی الحمیری أن الامام الصادق ع کان إذا جامع أهله و اراد أن یعاود توضأ کما یتوضأ للصلاه إذا أراد أیضاً أن یعاود توضأ و ذکر الحائض کما فی الخلاف و المبسوط و المهذب و الوسیله و الإیضاح و الجامع و النافع و المراسم و السرائر و المقنعه و النهایه الجدیده و التحریر و الدروس و الکتاب و الذکری و المعتبر و المنتهی و دلائل الأحکام و الذخیره و غیرهن و فی الأخیرین نقل الشهره و فی الثلاثه اللاتی قبلهما ما یقرب من نقل الإجماع ففی الذکری بعد ذکر الندب نسبه إلی الامامیه و کذا فی المعتبر و فی المنتهی جعل الخلاف فی محل الجلوس و ظاهره الاتفاق علی الندب و فیما قبل الثلاثه نقل الإجماع صریحاً و فی شرح الفاضل و کأنه لا خلاف فیه إلا ممن أوجبه و فی الخلاف نقل الإجماع و السند بعد ذلک حسنه ابراهیم بن هاشم عن الصادق ع ینبغی للحائض أن تتوضأ الحدیث و غیره من الروایات و نقل فی الکتاب و الذخیره عمّن نقل عن ابن بابویه القول بالوجوب و الظاهر عدم ثبوت النقل و لعل کلامه علی فرضه مؤول فان الاجلاء من القدماء إنما ینسبون إلیه الخلاف فی اشتراط الجلوس خاصه و لو کان النقل صحیحا لکان احتجاجه بصحیحه زراره و حسنه

ابراهيم عن أبى جعفر فيها و عليها أن تتوضأ وضوء الصلاه عند وقت كل صلاه و لا يخفى عليك ضعف الاستناد اليها فى مقابله الاخبار و كلام الاصحاب مع ان هذا الامر يعم به البلوى فلو كان التواتر مع ان حصر الواجبات فى الخمس خمس صلوات من أتى بهن لقى اللّه و له عنده

عهدٌ إلخ. ثمّ لفظ الوجوب فى عباره ابن بابويه كثير ما يراد به الثبوت فانه قال الوجوب عندنا على ضربين ضرب على تركه العقاب و ضرب على تركه العتاب و الكون على طهاره كما فى النهايه الجديده و المنتهى و الإرشاد و الذكرى و البيان و الكتاب و فى شرح الفاضل

و کأنه لا- خلاف فیه إلا- ممن أوجبه و الحجه بعد ذلک قول رسول اللّه ۲ لأنس أکثِر من الطهور یزید اللّه فی عمرک و إن استطعت أن تکون باللیل و النهار علی طهاره فافعل فإنک إذا مت علی هذا مت شهیداً و عنه ۲ عن اللّه عزّ و جل من أحدث و لم یتوضأ فقد جفانی و عن أمیر المؤمنین ع أن أصحاب رسول اللّه ۲ إذا بالوا توضئوا مخافه أن تفاجئهم الساعه و التجدید کما فی البیان و المنتهی و التذکره و النهایه الجدیده و الذکری و المفاتیح و الکتاب و شرح الفاضل لا- خلاف و الموجود فی المنتهی و الذکری و المفاتیح تقیید ذلک بکونه للصلاه فرضاً کان أو نفلًا کما نص علیه فی الأخیرین و زاد فی التذکره ما کان لسجود الشکر و التلاوه فجوزه و أنکره فی الذکری و تردد فی لحوق الطواف قال و فی الطواف احتمال و أطلق الباقون کما صنع المصنف (ره) و لا یبعد أن مراد المطلق التقید و ظاهر کلام المعظّم عدم اشتراط فصل فعلی بصلاه و غیرها فی شرعیته و صرّح به فی التذکره راداً علی الشافعی حیث ذهب إلی الاشتراط و تردد فی الذکری ثمّ قوی ما فی التذکره و یظهر من الصدوق فی باب استحباب التثنیه فی الغسل من حملها علی التجدید موافقه التذکره أیضاً و ربما اعتبر بعض المتأخرین الفصل الزمانی و فصل بعضهم بین من یحتمل صدور الحدث منه فلا شرط فیه و بین غیره فیشترط و ظاهرهم أیضاً جواز تعدد التجدید للصلاه الواحده و استظهر فی الذکری خلافه و ظاهر الروایات عدم اعتباره شی ء من هذه القیود نعم اعتبار کونه لعباده لا لنفسه غیر بعید لأنه المتیقن کما ان اشتراط کونه فی مجلسین بحیث یحصل فصل فی الجمله غیر بعید و الظاهر من الفقهاء اعتباره فی خصوص الوضوء دون اخویه و قرب الحلبی اعتباره فی الغسل أیضاً لحدیث الطهور الآتی و الحجه فی استحباب التجدید بعد فتوی الاصحاب روایه الخصال الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا و عن الصادق ع الطهر علی الطهر عشر حسنات و لا یخفی علیک ان هذا الحدیث لو عمل باطلاقه حصل اربعه وجوه و ضدان و غسلان مختلفان و الثلاثه خلاف فتاویهم فلیس التجدید الا فی الوضوء بعد الوضوء و افعال الحج عدا ما تقدم کما فی المنتهی و الذکری و البیان و الدروس و النهایه الجدیده و شرح الفاضل و الکتاب و المفاتیح و الذخیره و غیرهن و الحجه بعد ذلک قول الصادق ع فی حدیث ابن عمار لا بأس أن تقضی المناسک کلها علی غیر وضوء إلا- الطواف فان فیه صلاه و الوضوء افضل مع ما ورد فی خصوص بعض الافعال کالسعی و الوقوف و الرمی و أکل الجنب و غیرها کما فی المنتهی و شرح الفاضل و لقول الصادق ع حین سأله عبد الرحمن عن أکل الجنب قبل الوضوء قال لیغسل یده و الوضوء افضل و جماع الحامل کما فی المنتهی و نهایه العلامه و البیان و دلائل الأحکام و شرح الفاضل و الکتاب و المفاتیح و لما ورد فی وصیه رسول اللّه ص لعلی ع یا علی إذا حملت امرأتک فلا تجامعها إلا و أنت علی وضوء فإنه إن قضی بینکما ولد یکون أعمی القلب بخیل الید و جماع غاسل المیت قبل الغسل کما فی منتهی العلامه و نهایته و الذکری و البیان و الدروس و الفقیه و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و تغسیل الجنب المیت کما فی منتهی العلامه و نهایته و الذکری و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و الفقیه و فی الحکمین قول الصادق ع لشهاب بن عبد ربه إذا کان جنبا غسل یده و توضأ و غسل المیت و إن غسل میتاً ثمّ توضأ أتی أهله و التأهب لصلاه الفرض قبل وقتها کما فی الوسیله و الجامع و النزهه و منتهی العلامه و نهایته و الذکری و الدروس و البیان و النَّفلیه و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و المفاتیح و لما روی فی الذکری عنه (ما وقّر الصلاه من أخر الطهاره حتی یدخل الوقت) و استند فی المنتهی إلی استحباب الفرض فی أول الوقت و لا یحصل إلا بالتقدیم و فی النهایه قال للخبر و فی شرح الفاضل لم أعثر علی هذا الخبر قال و لا أعرف إلا انه استحباب الکون علی طهاره و لا- معنی للتاهب للفرض إلا- ذلک المعنی فیه وضعیاً لا یخفی و قبل الاغسال المسنونه کما فی البیان و الکافی و النّفلیّه و الدلائل و شرح الفاضل و لمرسله ابن ابی عمیر کل غسل قبله

وضوء و فی دلالـه السـند بحث و الامـر سـهل بـل ظاهر الشـیخ النـدب قبل الاغسال الرافعه أیضاً و أن لم یتعقبها صـلاه و ادخال المیت القبر کما فی النزهه و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و المفاتیح

و لقول الصادق ع فی حدیث ابن مسلم توضأ إذا أدخلت المیت القبر و لدخول الرجل إلی اهله من سفر کما فی المفاتیح و شرح الفاضل و لقول الصادق ع (من قدم من سفر فدخل علی اهله و هو علی غیر وضوء فرأی ما یکره فلا یلومن إلا نفسه و کتابه القرآن کما فی شرح الفاضل و النزهه و المفاتیح و ان قرب الوجوب فی الأخیر لقوله ع فی جواب علی بن جعفر ع لما سأله عمن یکتب القرآن علی غیر وضوء قال لا و حمله علی الندب أو مخافه اصابه الکتابه محتمل و أمر الندب سهلٌ و دعوی الوجوب فی مقابله الشهره العظیمه بل کادت تکون اجماعا لا وجه لها و لمن توضأ وضوءاً اظطراریاً کما فی الدلائل و شرح الفاضل و النفلیه قال الفاضل خروجا عن خلاف من أوجبه و لیله الدخول للزوجین کما فی المسالک و شرح الفاضل و الجمع بین الاشتباه و التأثر لقول أبی جعفر ع لأبی بصیر لا تصل إلیک حتی تتوضأ و لا تصل الیها حتی تتوضأ و اراده وطأ جاریه بعد أخری قبل الغسل و ربما دخل فی المعاوده کما فی الدلائل و الکتاب لقول الصادق ع فی مرسله ابن نجران إذا أتی الرجل جاریته ثمّ أراد أن یأتی أخری توضأ و قبل الاکل مطلقاً و بعده کما فی شرح الفاضل و النزهه للاخبار و قال فی الأخیر و الفاظ الشرح محمل علی الحقائق الشرعیه و عند الغضب کما فی شرح الفاضل قال لقول النبی ۲ (إذا غضب أحدکم فلیتوضأ) و قبل غسل الجنابه کما ذکره الشیخ فی کتابیه لقول أبی جعفر ع لأبی بکر الحضرمی اغسل کفک و فرجک و توضأ وضوء الصلاه ثمّ اغسل و حمل علی التقیه و وضوء المیت کما فی شرح الفاضل و الدلائل و الکتاب علی تردد منهم و علیه المشهور و سیجی ء فیه البحث بحول اللّه و انما نسبناه إلی الکتابین لتعرضهما له فی حصر المندوبات و لالتقاط حجی الجمار کما فی النزهه و کتاب البصروی المسمی بالمفید و شرح الفاضل و نقل فی الأولی عن بعض الاصحاب و ربما یستنبط من الحدیث الدال علی ندبیّه الطهاره فی المناسک و غیره من الاخبار اراده الشارع الکون علی طهاره فی جمیع ما یتعلق بالحج و اللّه اعلم. و لناسی الاستنجاء بالماء حتی توضأ فانه یستنج بالماء و یتوضأ کما فی البیان و النفلیه و شرح الفاضل و الدلائل و المفاتیح و لحدیث عمار عن الصادق ع حیث سأله عمن نسی ان یغسل دبره بالماء و کان استنجی بالثلاث فاجاب ع باعاده الوضوء و الصلاه مع بقاء الوقت و الوضوء وحده لما یستقبل مع فواته و الذی منه تعید الوضوء و فی شرح الفاضل و یجوز کون تعید تعتد بالتاء الفوقانیه و مثله ناسی استنجاء البول لحدیث سلیمان بن خالد عن أبی جعفر ع و فیه ان توضأ و نسی غسل ذکره یغسل ذکره ثمّ یعید الوضوء و عدّهما الفاضل قسمین و تکفین المیت إذا أراده من غسله کما فی النزهه و النهایه و المبسوط و کتب المحقق و السرائر و الجامع و المنتهی و التذکره و التحریر و الإرشاد و القواعد و الذکری و الدروس و غیرهن و فی النزهه أن به روایه و فی الفقیه استحباب الغسل و تقدیم الوضوء علیه و لیس فی المقنعه و المراسم و المقنع و الکافی إلا غسل الیدین إلی المرفقین و المعول علی ما علیه الجمهور إذا مر السنن سهل و جلوس الحاکم للقضاء کما فی النزهه نقله عنها الفاضل و صاحبها أدری بالسند و یمکن جعل السبب کونه منصب امامه و یمکن أن یقال أنه واقف بین یدی اللّه تعالی و قد علل وضوء الصلاه بأن المصلی واقف بین یدیه تعالی و نسیان البسمله عند الوضوء ذکره بعضهم و دلیله مرسله ابن أبی عمیر عن الصادق ع و زیاره الحسین ذکره بعضهم لما فی کامل الزیاره عن یونس بن عمار (إذا کنت منه قریباً فاغتسل فان لم تصب الغسل فتوضأ) و من مصافحه المجوس کما فی النزهه و شرح الفاضل و سنده روایه عیسی بن عمر عنه ع أنها تنقض الوضوء قال الفاضل النقض أما بالصاد أو بالضاد و حمله الشیخ علی الغسل و لسجود الشکر و لسجود السهو بناء علی عدم الوجوب و لسجود التلاوه و هذه الثلاثه مذکوره فی الدلائل و سندها ظاهرٌ و مس الکلب کما فی شرح الفاضل لظاهر الصادق ع من مس کلباً فلیتوضأ قال و حمله الشیخ علی الغسل و خروج المذی ((۱))

١- المذى: هو الخارج عند الملاعبه قبل الانزال.

کما فی النزهه و التذکره و المعتبر و النفلیه و البیان و الکتاب و الدلائل و شرح الفاضل و ظاهر الذکری و المفاتیح لأمر الرضا ع ابن بزیع بالوضوء منه و القی ء و الرعاف و التخلیل لسیل الدم مع کراهه الطبع کما فی البیان و النزهه و شرح الفاضل و الدلائل و المفاتیح و الکتاب و التهذیب و الاستبصار فی وجه لحدیث أبی عبیده الرعاف و القی ء و التخلیل لسیل الدم إذا استکرهت شیئاً ینقض الوضوء و ان لم تستکره لا ینقض قال الفاضل یحتمل الاهمال فی الروضات و ینقض و الضحک کما فی البیان و الکتاب و الدلائل و شرح الفاضل و الاستبصار فی وجه لخبر زرعه عن سماعه بعد ذکر بعض النواقض و الضحک فی الصلاه و القی ء و الکذب و الظلم و الاکثار من نشید الشعر الباطل کما فی شرح الفاضل و المفاتیح و اقتصر فی البیان و الکتاب و الدلائل علی الأخیر و اشترط فی المفاتیح و الثلاثه التی بعدها کونها اربعه ابیات فما زاد و الحجه فی قوله ع لسماعه نعم حیث سأله عن نشید الشعر و ظلم الرجل صاحبه و الکذب تنقض الوضوء ثمّ قال ع: إلا أن یکون شعراً یصدق فیه أو یکون یسیراً من الابیات الثلاثه أو الاربعه فأما أن یکثر من الشعر الباطل فهو ینقض الوضوء و خروج الودی بعد الاستبراء و هو الماء الغلیظ الذی یخرج عقیب البول کما فی البیان و شرح الفاضل و التهذیب وجه لقول الصادق ع فی مقبوله ابن سنان و الودی الوضوء لأنه یخرج من دریره البول و التقبیل بشهوه و مس الفرج کما فی البیان و الدلائل و النفلیه و الدلائل و الکتاب و المفاتیح و شرح الفاضل و التهذیب و الاستبصار فی وجه لقول الصادق ع لأبی بصیر إذا قبل الرجل المرأه من شهوه أو مس فرجها اعاد الوضوء و الخارج من الذکر مطلقاً بعد الاستبراء کما فی الدلائل و البیان و الکتاب و المفاتیح و الحجه فیه قوله ع فی کتابه ابن عیسی أنه یتوضأ مما خرج من الذکر بعد الاستبراء و الروایه التی اشارت إلیها المدارک فی جمیع ما ذکره و هذا منها و قیّده فی الدلائل بکونه مشتبهاً و فی الدلائل و البیان ذکر أمرین هذا علی الاطلاق و خروج البلل المشتبه به بعد الاستنجاء للمتوضی قبله و الوذی هو الخارج عقیب المنی کما فی الدلائل و الحجه فیه احتمال الانتقاض کالودی و للاخبار العدیده الداله علی ان المغتسل اذا استبرأ بالبول و خرج منه شی ء أعاد الوضوء و فیه أن الظاهر أنه لترک استبراء البول و مس باطن الدبر و الاحلیل ذکره الفاضل قسماً آخر و هو بالاندراج فیما سبق أوفق و إن کان هذا أعم لوحده الدلیل و الغیبه کما فی المفاتیح لروایه الفقیه و الاستخاره کما فی الشرح الجدید للمفاتیح لما دل علی ان مرید الاستخاره یتوضأ و لا صابر الدم السائل رعافاً کان أو غیره کما فی أحد وجوه الشیخ و ربما مال إلیه صاحب المنتقی و فی الرعاف و التخلیل بخصوصهما حدیث آخر یقدم و مس الانسان باطن قبله و دبره و فتح احلیله و هذا قسم من السابق إلا ان الدلیل دل بخصوصه و الدم الخارج من السبیلین مع الشک فی تلبسه بالحدث و الحقنه خروجا فیهما عن خلاف أبی علی و أوجبه أبو علی معهما الحقنه و فی المذی عن شهوه و فی مس باطن الفرجین من نفسه و مس باطنهما من الغیر محللًا أو محرماً و مس ظاهرهما من الغیر بشهوه احتیاطاً فی المحلل و المحرم و فی التقبیل المحرم بشهوه و المحلل منه احتیاطاً و القهقهه فی الصلاه متعمدا و انت خبیر بأن اثبات الندبیه بهذه الاخبار لا یخلو من غبار لأنَّ احتمال التقیه قائم فیها غیر ان الندب أقوی عملًا بما علیه الأصحاب من العمل بها و تنزیلها عن الندب فالقول بالوجوب غریب و من هذا الفاضل ان صحّ ما نسب إلیه قریبٌ. هذا و قد شککک صاحب الدلائل و الکتاب فی کثیر من هذه الوظائف لأن أکثرها مستفاد من ضعیف الاخبار و هو لا ینهض حجه و اقول ضعیفها منجبرٌ بشهره العمل فی الکل أو فی الاکثر فیه نظر لأن الشهره انما تکن جابره اذا لم یعلم او یظن المستند فیها و أما لم یعلم لو ظن المستند فاللازم النظر فیه دونها و المستند منا فی العمل بالاخبار الضعاف انما هو التسامح المشهور فی السنن فبناء بها و عدمه علی التسامح و عدمه فیها و صاحب الدلائل و المدارک علی عدم التسامح فصح منهما التشکیک حینئذ نعم لا وجه

لتشكيكها الحق المنصور ما عليه المشهور فى التسامح فى السنن لا لانجبار الظاهر بالشهره فتدبر.

مضافا إلی انا لما علمنا ان الأصحاب یعوّلون علی الضعیف فی السنن فیه نظر فان تعویل الاصحاب علی الضعیف فی السنن اما جعل الضعیف حجه شرعیه بادله التسامح فیها و کونه حجه لا یقتصر العلم بکون الروایه مقبوله لجواز وقوفهم علی ما یقتضی اما للنص او الضوابط کاشتهار ظرفها فانها موهنیه او ترجیح الحمل علی التقیه علی الحمل علی الاستحباب لبقاء الامر مع الحمل علی التقیه علی حقیقه من الوجوب او غیر ذلک مما یجوز معه طرح الروایه الصحیحه فضلا عن الضعیفه فلا یصح الحکم لأن الاصحاب عولوا علی الضعیف احتیاطا فی السنن حسن فی کثیر من الموارد فکل روایه کذلک نعلم انهم یقبلونها فالمشهور العمل علی الاخبار الضعیفه فی السنن ثمّ العمل بالقیاس و الاستحسان مما لیس بحجه أصلًا احتیاطاً فی تحصیل ما هو دائر بین الندب و الإباحه سائغ عقلا لأنه یعود فی الحقیقه إلی ما هو مرجو النفع مامون الضرر و ذاک یجری فی أکثر المندوبات و هو ما طلب رجحانیه شخصه مع ثبوت رجحانیه جنسه بل ربما کان الاحتیاط مرجحاً ابتدائیا فتدبر هذا و أنت تعلم ان عاده الشیعه بل المسلمین بل ظنی سائر الملیین لا زالت لهم کتب یؤلفها کبارهم فی الوظائف بلا نقل اخبار فضلا عن اعتبار الصحه و غیرها و هم یعولون علیها علماء و اعواماً مات المصنف أو لا- و اذا رأوا أدنی روایه عولوا علیها و ظنی ان المنکر فی البحث لا یسعه الانکار فی العمل حیث یعمل بالمصابیح و المزارات و نحوها و فی الروایه النبویه من بلغه عن اللّه فضیله فعمل بها اعطی الثواب و ان لم یکن کذلک و روایه الکلینی فی الصحیح أو شبهه عن هشام بن سالم من سمع شیئاً من الثواب فصنعه کان له أجره و إن لم یکن علی ما صنعه و روایته عن محمد بن مروان عن الباقر ع من بلغه ثواب علی عمل و عمل رجاء للثواب اعطیه و إن لم یکن کما بلغ هذا مضمونه و روایه الصَّدوق عن الصادق ع من بلغه شی ء من الثواب علی شی ء من الخیر کان له أجر ذلک و إن یقله رسول اللّه ۲ ضعیفها منجبر بشهره العمل بمضمونها و کیف کان فلا ینبغی الشک فیها رجح جنسه و شک فی شخصه کالاذکار و الزیارات و الدعوات و أما ما جهل أصله کصلاه الاعرابی و نحوها ففیها تأمل غیر أن الاخبار ظاهرهً فی الشمول و الظاهر الاعتماد فیها علی الفتاوی فضلا عن الاخبار و التشکیک فی دلاله ما نقلناه من الأخبار رکیک یدرک وجهه و رده بأدنی تأمل فلا- نطیل. و الغسل یجب لما یجب له الوضوء لا لنفسه کما فی خلاف السید المرتضی و المبسوط و السرائر و المعتبر و المسائل المصریَّه للمحقق و الشرائع و الدروس و شرح اللمعه و المفاتیح و حاشیه المدقق و نسبه المصنف فی المنتهی إلی والده و البیان و الروض و الکفایه و الآیات الجوادیه و الاردبیلیه و الذکری و فی الأخیر ما یشبه نقل الإجماع لنسبته فیه إلی ظاهر الأصحاب و فی الخمسه قبله نقل الشهره و فی أولی هذه أعنی البیان نسبه الفرق بین الغسل و غیره إلی التحکم و کذا فی المسائل هذا و ظاهر الفقهاء و المحدثین ممن لم یتعرض لهذه المسأله موافقه المشهور لعدهم مسأله الغسل فی سلک مسأله الوضوء و التیمم و سائر الشرائط أما من حصر منهم موجبات الطهاره بالغایات المعلومه و لم ینص علی الخلاف فی مباحث الغسل کما صنع من سنذکره فکلامهم کالصریح فیما قلنا و کیف کان فالظاهر اتفاق القدماء علی ذلک و سکوتهم عن هذه مع عدهم الغسل من الشرائط أبین شاهد و فی الذخیره نسب النفی إلی بعض من سنذکرهم ثمّ قال و مذهب الباقین الوجوب الغیری انتهی .. و خالف فی ذلک العلامه فی منتهاه و مختلفه و مدنیاته و تحریره و احتمل الامرین فی قواعده و تذکرته و غایته و لم یرجح أحدهما کما تردد الفاضل فی شرح قواعده و وافقه علی ذلک الراوندی و ابن حمزه و ابن شهرآشوب و الاردبیلی فی شرحه و الخراسانی فی ذخیرته و کفایته و نقل الأخیر ذلک عن المرتضی و أنکره علیه ابن ادریس و فی ذریعته ما یظهر منه صحه النسبه فانه قال فی معرض الرد علی من ادعی تکرر الامر المشروط بتکرر الشرط حیث استدل الخصم بتکرر بعض الاوامر لتکرر شروطها فاجاب بأنها علل و لیست شروطا فهی بمنزله الغسل حیث وجب بتکرر الجنابه لأنها عله فیه و موجبه له و تأولَه

ابن ادريس بأنه ايراد منه لا مذهب

أقول و تنزيل عبارته على ان المراد العليّه بعد دخول الوقت غير بعيد بعد ما سمعت من حقيقه مذهبه و وافقهم فى ذلك صاحب الكفايه فيها و فى الذخيره و الاردبيلى فى شرح الإرشاد و الحق هو الأول لما ذكرناه فى كيفيه وجوب الوضوء و الاستناد إلى الآيه هنا وجيه أيضاً لأن الظاهر عطف الشرطيه الثانيه على ما فى خبر الشرط الأول و يصير حاصلها إذا قمتم إلى الصلاه و كنتم محدثين بالاصغر فكذا و إن كنتم جنباً فاطهروا إذ مقابله الجنابه للقيام لا وجه لها و لتوسطها بين أمرين شرط فى وجوبهما الصلاه و لأن ربط الجمل ابلغ من فكها و الإجماع قد تنقله أو محصله و صحيحه زراره إذا دخل الوقت الحديث جاريه و الأصل متمش و ما فى الكافى أن الامام لا يبت ليله و فى عنقه حق يطالبه عنه مع ما روى الصَّدوق انه ع قال أنا أنام على ذلك يعنى الجنابه و حسنه الكاهلى عن الصادق ع فى المرأه المجنبه يجيئها الحيض قد جاءها ما يفسد الصلاه فلا تغتسل مضافا إلى ما دل على ان الاغسال لا بد فيها من الوضوء ما عدا غسل الجنابه و انه يجزى عنه كما قوله ع و أى طهور انقى من الغسل مما يدل على وجوب الوضوء فيه لو لا البدليه و لا شك ان الوضوء واجب غيرى و مثله ما دل على ان غسل الحيض و الجنابه واحد مع ان غسل الحيض واجب غيرى اجماعا و لأن الوضوء قبله لازم حيث يلزم و الوضوء انما يلزم للصلاه و أيضاً حدث الحيض اعظم من الجنابه كما فى روايه ابن يسار و القوى لا ينبغى أن ينقص عن الضعيف و ما استندوا به من اطلاقات الاوامر فقدره انه كإطلاقات سائر الاغسال بل غسل الأخباث و قد مر فى بحث الوضوء مفصلا و فى الروض نقل الإجماع على عدم وجوب غير غسل الجنابه من الاحياء بقوله لا خلاف فى ذلك و ذكر انه لا خلاف فى وجوب غسل الاموات لنفسه و فى الذكرى بعد أن نقص عليهم بما دل على وجوب باقى الاغسال قال و فيما ذكرناه فى مبحث الوضوء غنيه و ثمره البحث بعد اجماعهم على عدم الوجوب الفورى فيه حتى يضيق المشروط به كما نقل الشهيد فى البيان و الفاضل فى شرح القواعد و غيره و هو بديهى أيضاً تظهر فيما لو اتى به قبل الوقت فهل يكون واجبا فينوى الوجوب أو لا ينوى الوجوب فتظهر الثمره فى النيه و فيما لو حلف أو نذر أن يأتى بغسل مندوب أو واجب و فى الترجيح بينه و بين باقى الاغسال حيث يكون الماء مشتركا و فى لزوم العزم بدلا مع التأخير و عدمه على رأى من أوجب ذلك فى الموسع و فى اللزوم فوراً مع ظن الوفاه قبل دخول الوقت و فى الذخيره أيضاً أن القائلين بالوجوب الغيرى قاطعون بنيه الندب قبل الوقت قال و فى الذكرى فسر الوجوب الغيرى بما وجب بعد دخول الوقت و نقض عليهم فى ذخيرته بقطع مسافه الحج قبل وقته مع حكمهم بالوجوب أيضاً انتهى .. و اقول فيه أن الوقت قد يكون وقت وجوب لا وقت أداء كما إذا كلف المحتضر أولاده بعد موته أن يفعلوا فان الموجب و الايجاب قد ارتفعا و بقى لزوم الفعل و نحوه كثير فى اوامرنا و منه ما يتحد فيه زمان الايجاب و الاداء كما إذا قال المطاع إذا جاء وقت الظهر كلفكم بتكليف كذا أن تؤدوه فى ذلك الوقت ففى الأول تجب المقدمات قبل وقت الاداء و فى الثانى تجب بعد دخوله و ما نحن فيه من هذا القبيل لحديث إذا دخل الوقت و إذا نودى للصلاه و نحوهما و أمر الحج و الصوم من القسم المتقدم و لو لا قيام الدليل فى الصلاه لاستوت الاقسام و بطور آخر نقول وقت الواجب حيث يتسع للمقدمه يمكن النهى عن فعلها قبله فكيف لا يمكن رفع وجوبها نعم لو اعتبر سبقها على الفعل كما فى غسل الصوم اولا يتسع لها وقت الاداء كما فى قطع مسافه الحج وجب لها قبل الفعل خطاباً تبعياً و بعد ذلك كله فالظاهر أن جميع الواجبات لها طلب قبل الوقت لتفعل فيه فحيث لا يسع وقتها فعل مقدماتها وجبت قبله لحق الطلب الأول و ربما سمى بالخطاب التعليقى و الامر بعد قيام الدليل سهل و المعين بالغسل الرافع للحدث و هو اقسام كما ان الذى يجب له عده امور و تفصيل المقام ان غسل الجنابه واجب للصلاه الواجبه بالضروره و السنه المتواتره و الكتاب و الإجماع محصلًا و منقولًا فى الوضوء و منقولًا فى هذا

المقـام كمـا فی نهـایه العلامـه و الـدلائل و الریـاض و غیرهن و اشتراط الوجوب فیهـا و فی غیرها مرَّ مثله فی الوضوء و الطواف الواجب کما فی المبسوط و المنتهی و التذکره و البیان و غیرهن

و الحجه فیه بعد ما ذکر فی مباحث الوضوء من الأخبار و الإجماعات المنقوله فی مطلق الطهاره و فی خصوص الوضوء و الأصغر داخل فی الأکبر و الإجماع المنقول هنا کما فی نهایه العلامه و الدلائل و الذخیره و المفاتیح و أظهر من الأخیر دعوی الضروره فیه فضلا عن الإجماع و الحجه بعد ذلک کله صحیحه علی بن جعفر عن أبی الحسن ع فیمن طاف و هو جنب فذکر فی اثنائه انه یقطع و لا یعتد بما صنع و اضرابها و مس کتابه القرآن للادله السابقه فی بحث الوضوء و الإجماعات المنقوله فیه و فی خصوص المقام أیضاً کروایه الفقه المتقدمه فی الوضوء کما فی الروض و شرح الموجز و النهایه و شرح المقتصر سوی القاضی و فی الروض و شرح الموجز و نهایه العلامه و التذکره و المعتبر و المنتهی و فی الأخیرین اتفاق علماء الاسلام و فی التی قبلهما إلا داود و فی التی قبلها نفی الخلاف و ابن الجنید کرهه و هو محجوب بالادله و تأول کلامه فی الذکری علی اراده التحریم و هو غیر بعید فی لسان القدماء و مس اسم اللّه تعالی کما فی المنتهی و الذکری و اللمعه و حاشیه القواعد و شرح الفاضل علی ما یلوح منه و شرح الموجز و السرائر و الکتاب و المعتبر و الالفیه و التذکره و الذخیره و فیهن اعتبر مس نفس الاسم و فی الأخیر منهن نقل الشهره التامه و فی الأول منهن انه عمل الأصحاب و فی القواعد و الإرشاد و الدروس و الشرائع و البیان و المبسوط و التحریر و المقنعه و الوسیله و الاقتصاد و المصباح و مختصره و الجامع و الذخیره و الغنیه و نهایه العلامه و الکفایه ما یقرب منه و فی الأخیره نقل الشهره بل عمل الأصحاب و فی اللتین قبلها نقل الإجماع و فی جمیعهن تحریم ما علیه الاسم و فی حاشیه القواعد أن علی القواعد مؤاخذه حیث عبر بما علیه الاسم و المحرم مس الاسم فانه لو حرم ما علیه الاسم لحرم ما علیه القرآن بطریق أولی و صاحب الدلائل الشارح الآخر ذکر کلام الحاشیه و قال بعده لا یبعد القول بتحریم ما علیه الاسم للروایه مع انه ذکر ان اعتبار نفس الاسم هو المشهور و الفاضل ذکر ان المشهور اعتبار ما علیه الاسم ثمّ فی بعض ما تقدم سماء اللّه کشرح الموجز و السرائر و فی الغنیه اسم الأئمه ع و فی بعضها اسم اللّه کالبواقی و یلوح من السابق تمشیه الحکم إلی سائر الاسماء و فی اللاحق احتمال ذلک مع احتمال اراده خصوص الاسم الاعظم و فی لحوق اوصافه و عدمها احتمال و هذه یظهر وجهها من الروایه و شککک الاردبیلی فی هذا الحکم و الحق ثبوته لما ذکرناه فی الوضوء من التنقیح و لما تقدم من الإجماعات و لاقتضاء التعظیم و لروایه ابن عمار المنجبره بعمل الأصحاب عن الصادق ع لا یمس الجنب درهما و لا دیناراً علیه اسم اللّه اما ما رواه خالد بن أبی الربیع عن الصادق ع فی الرجل یمس اسم اللّه و اسم رسوله قال لا بأس و روایه اسحاق بن عمار عن أبی ابراهیم ع ان الجنب و الحائض یمسان الدراهم البیض فلا بد اما من طرحهما أو حملهما علی مس یبس المحل دون الکتابه ثمّ الظاهر فی الحکم اعتبار الاسم الاعظم لأنه المتیقن و ان کان الاحوط تجنب سائر الاسماء بل الصفات ثمّ فی المنع عن مس محل الکتابه قوه و ان کان الاقرب خصوص الاسم و یلوح من شرح الفاضل ان هذا الحکم خاص بالشیخین و من بعدهم و الحق خلاف ذلک لنقل الفقهاء و قد مر الکلام فی ان المس خاص بلمس الید أو عام و اسماء الانبیاء و الأئمه کما فی المسالک و اللمعه و السرائر و الجعفریه أیضاً و شرح الموجز و الذکری و الإرشاد و البیان و الدروس و المقنع و جمل الشیخ و مصباحه و مختصره و المبسوط و السرائر و المهذب و الوسیله و الاصباح و الجامع و أحکام الراوندی و التبصره و حاشیه القواعد و شرح اللمعه و الکفایه و الغنیه

و فی الأخیر نقل الإجماع و فی الثلاثه التی قبلها نقل الشهره و فی المعتبر و التذکره و الدلائل و المدارک نسبه ذلک إلی الشیخین مع التردد فی الحکم و فی التحریر و المنتهی حکم بالکراهه و فی الإجماع المؤید بالتعظیم غنیه و لا بد فی اعتبار الاسم من نیته کما صرح به فی الدلائل و شرح اللمعه و الریاض و هو ظاهر.

حرمه دخول المساجد

و دخول المساجد کما فی شرائع المحقق و الذکری و النافع و المعتبر بلفظ الدخول و فی الثلاثه الأخیره استثناء الاجتیاز و فی اللمعه و التحریر و النهایه و المنتهی و الخلاف و الجعفریه و الالفیه و الإرشاد و الکفایه و الالفیه بلفظ اللبث و فی القواعد و السرائر و الشرائع بلفظ الجلوس و فی المختلف و شرح الموجز و التذکره و المقتصر بلفظ الاستیطان و مراد الجمیع واحد و هو اللبث و فی شرح الفاضل و الکفایه و التذکره و المختلف و المقتصر و الکتاب و الذخیره نقل الشهره و فی المنتهی ففی الخلاف ممن عدا سلار و مثله شرح الفاضل و قریب منه ما فی المعتبر و التحریر و فی الغنیه و القاعده و الروض صریحا فیهما نقل الإجماع و سلار علی الکراهه و فی الفقیه و المقنع نفی البأس عن أشیاء للجنب وعد منها نومه فی المسجد و تأوّله بعضهم علی ما إذا احتمل الاحتلام لکنه بعید و الحجه علی المختار بعد ذلک الآیه الکریمه و هی قوله تعالی [وَ لا جُنُباً إِلّا عابِرِی سَبِیلٍ] بضمیمه ما ورد عن الباقر ع و الصادق ع من ان المراد بالصلاه مواضعها یعنی المساجد ذکر ذلک العباس و القمی و صحیحه زراره و ابن مسلم عن الباقر ع الحائض و الجنب لا یدخلان المسجد إلا مجتازین ان اللّه تعالی یقول [وَ لا جُنُباً إِلّا عابِرِی سَبِیلٍ] و صحیحه أبی حمزه عن أبی جعفر ع لا بأس أن یمر فی سائر المساجد و لا تجلس فی شی ء منها و صحیحه محمد بن حمران عن الصادق ع النهی عن جلوس الجنب فی المساجد و أما روایه محمد بن القاسم عن الرضا ع فی الجنب لا بأس أن ینام فی المسجد إذا توضأ فمتروکه عند الأصحاب مع اشتراک محمد بن القاسم بین الثقه کما ذکر فی الذخیره و لا بأس بدخوله مجتازاً کما فی النافع و السرائر و الدروس و التحریر و التذکره و النهایه و المعتبر و المنتهی و الخلاف و آیات الجواد و الکتاب و فی الاربعه الأخیره نقل الإجماع و الحجه فیه بعد ذلک الآیه بضمیمه ما تقدم من تفسیر الروایه مع ما دلت علیه صحیحه زراره و صحیحه أبی حمزه و حسنه جمیل و حسنه محمد بن مسلم و غیرهن و لا یجوز تردده فیها کما فی النهایه و حاشیه القواعد و حاشیه الشرائع للحلی الآخر و الدلائل و ظاهر اللمعه و المسالک و صریح الروض و الذخیره و ظاهر الکتب المشتمله علی استثناء الاجتیاز بل ظاهر المانعه عن اللبث اما ما فیها اسم الجلوس فمبنیه علی الغالب و الحجه بعد ذلک الآیه الداله علی تحریم ما عدا العبور مع صحیحه زراره و محمد المخرجه حال الاجتیاز و صحیحه أبی حمزه و صحیحه محمد بن حمران و الحسنتان الأخریان و فیهن استثناء حال المرور و ما وجد فی بعض الأخبار من النهی عن الجلوس فی المساجد فهو محمول علی الغالب حیث ان اللابث یجلس غالبا فما فی الکتاب من تجویزه ظاهرا لظاهر خلافه و لا یشترط دخوله من باب و خروجه من آخر کما فی الذخیره و الریاض و الاشتراط لا یخل من قوه لأنه المتبادر من العبور و الاجتیاز

و لا- يجوز له وضع شی ء منها كما فی البيان و الدروس و اللمعه و السرائر و التحرير و الجعفريه و النهايه و الشرائع و النافع و الإرشاد و المختلف و الذكرى و التذكره و شرح المقتصر و شرح الفاضل و الكفايه و فی السبعه الأخيره نقل الشهره و فی الكتاب و الذخيره و الدلائل و المنتهى و الغنيه و ظاهر المعتبر نقل الإجماع و فی شرح اللمعه و الدلائل و المسالك انه لا تفاوت بين الوضع من داخل و خارج و تردد فی الكتاب و الذخيره مع احتمال قوه اعتبار الدخول و نسبه فی الكتاب إلى جماعه و فی شرح الموجز اعتبار الدخول و فی شرح اللمعه و المسالك و الدلائل و الذخيره سواء استلزم الوضع اللبث أولا و هو الظاهر من حاشيه القواعد حيث نسب اشتراط اللبث فيها إلى القيل كما نسبه فی الذخيره و الرياض إلى بعض المتأخرين و عباره شرح الموجز احتمال ذلك فيها قريب و على ذلك لا يكون الوضع محرما آخر كما فی الحاشيه و لعل الظاهر فی الفرع السابق اختيار ما فی الموجز و عليه تنصب اطلاقات الأخبار و كلام الأصحاب و فی الثانی لا شك فی التعميم كما هو الظاهر من كلامهم و الحجه بعد ذلك فی تحريم أصل الوضع صحيحه زراره و محمد فی الجنب و الحائض أنهما يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئاً و لا بأس بأخذ شی ء منها كما فی التذكره و الدروس و شرح اللمعه و ظاهر الدلائل و الكتاب و الذخيره و فيهن أخذ شی ء منها و كذا فی النهايه و التحرير و السرائر بلفظ أخذ ماله فيها و كذا فی المنتهى بلفظ ما يريد منها و فيه نقل علماء الإجماع و هذا الحكم مصرح به فيما مر و هو الظاهر أيضاً من كل من تعرض للوضع و ترك الاخذ ثمّ الظاهر ان المعنى بالعبارات واحد و ان كان بعضها اعم من بعض و الحجه بعد ذلك ما مر من صحيحه زراره و محمد فی الجنب و الحائض أنهما يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئا و فی الحاق المشاهد و الضرائح المقدسه وجه كما فی الذكرى و نقله عن المفيد و ابن الجنيد و تعرّض لهذا الحكم فی الذخيره و فی الكتاب و نسب فيهما إلى الشهيدين نور اللّه ضريحهما و توقفا فيه و ذكرا ان مستندهما اشتمال الضرائح على المسجديه و زياده الشرف. قلت و كلامهما جيد لأن الظاهر ان هذه الاماكن المشرفه جعلت مواطن عباده و صلاه و المسجديه لا- يزيد معناها على ذلك و وردت فی المقام روايات تصلح أن تكون مقربه لذلك ان لم يكن مثبته و مقتضاها منع دخول الجنب إلى بيوتهم احياء منها صحيحه بكر بن محمد فی بصائر الدرجات عن الصادق ع و فيها انه دخل جماعه منهم ابو بصير فقال ع (أما علمت يا ابا محمد انه لا ينبغی لجنب أن يدخل بيوت الانبياء) فرجع أبو بصير و دخل اصحابه و مثله روى فی قرب الاسناد و لفظ لا ينبغی و ان لم يدل على التحريم الا ان ادخال الخجل على أبی بصير و منعه عن الانتفاع بمعرفه الشرع الذی هو أهم من ترك المكروهات يقتضی ذلك مضافا إلى ان فی الكثير زياده و احدّ النظر إلى أبی بصير و ذكر ما فی السابق ثمّ ذكر ان ابا بصير قال اعوذ باللّه من غضب اللّه و غضبك و استغفر اللّه و لا اعود و فی هذه الأخبار ما يدل على منع الدخول فضلا عن المكث لكن الحكم يمضی منها فی غايه الاشكال للقطع بأن دورهم ع كان فيها الجنب و الحائض مكرراً اللهم إلا- أن نفرق بين الداخلی و الخارجی و من دخل للسؤال عن الحال و غيره و نقول أن لهم ع فی دورهم محلا يجلسون فيه لبيان الأحكام و تعريف الحلال و الحرام و فيه يختص المنع و هذه الادله باضافه قولهم ع حرمه الميت حرمه الحی يثبت المطلوب

و لا یجوز له الاجتیاز فی المسجدین مسجد الحرام و مسجد النبی ۲ کما فی المنتهی و النهایه و التحریر و الدروس و الذکری و الإرشاد و الشرائع و المختصر و الجعفریه و الالفیه و الکفایه و شرح الموجز و اللمعه و المفاتیح و غیرهن و فی التذکره و المعتبر و الغنیه و الکتاب و شرح الفاضل و الدلائل و آیات الجواد نقل الإجماع فیه أیضاً و فی شرح الفاضل انه قول المعظم و لم یتعرض الصَّدوقان و المفید و سلار و الشیخ فی مجمله و اقتصاده و مصباحه و مختصره و الکیدری و ابن ادریس لاستثناء هذا التیمم و أطلقوا جواز الاجتیاز فی المساجد و فی المبسوط عده فی سلک المکروهات لکن عبارته غیر صریحه بعد عد المکروهات قال و لا یدخل المسجدین علی حال و کیف کان فالحق هو السابق لما مرّ و لما دلّ علی وجوب التیمم الخارج منهما و سیجی ء بحول اللّه تعالی و لو اراد الخروج مجنباً یتیمم فیهما ثمّ خرج کما فی التحریر و النهایه و الإرشاد و التذکره و الشرائع و الالفیه و الجامع و النافع و ابناء زهره و حمزه و ادریس و المعتبر و المنتهی انه مذهب علماؤنا و فی الکتاب و الذخیره و شرح الفاضل نقل الشهره إلا ان الفاضل استظهر الإجماع فی أصل التیمم و فی المفاتیح نسب القول بندبیه التیمم إلی الشذوذ و فی الدلائل نسب الخلاف إلی ابن حمزه فقط و اختلف فی کلامهم فمنهم من اعتبر الاحتلام کما فی التحریر فی مبحث الغسل و المنتهی فیه أیضاً و المفاتیح و المعتبر و فی أولها ظهوراً کما فی الشرائع و تعلیق المرور فیهما و النافع و الصَّدوق و الشیخ و ابنا زهره و حمزه و ادریس و غیرهم و منهم من اعتبر الجنابه فیهما و اطلق فی الاختیار و الاضطرار کما فی القواعد فی بحث الغسل صریحاً و النهایه فیه إلا انه علل ذلک بحرمه قطع المجنب لهما علی الجنابه و التحریر فی أوله ظهوراً و المنتهی فی اوله صریحاً و التذکره و منهم من اعتبر خروج المجنب و أطلق فی الاختیار و الاضطرار صدرت الجنابه فیهما أو خارجهما کما فی الدروس و المسالک و الإرشاد و الجعفریه و اول النهایه و الظاهر ان غرضهم ان الجنب لما حرم علیه الاجتیاز إلا متطهرا وجب علیه التیمم له فمره یعبرون بخصوص الاحتلام لأنه مورد النص و مره یعبرون بالاثم و الظاهر لزومه علی من اضطر إلی الدخول فیهما أو اللبث فی غیرهما کما فی شرح الفاضل و أطلق فی الالفیه و الذکری صحته لدخولهما و لعل هذا مراده و الحجه بعد الإجماع صحیحه أبی حمزه عن أبی جعفر ع فیها (ان من احتلم فی المسجد الحرام أو مسجد النبی ۲ فاصابته جنابه فلیتیمم و لا یمر فی المسجد إلا متیمما و لا باس أن یمر فی سائر المساجد) و مثلها روایه مرفوعه عن أبی حمزه عن الباقر ع بهذا المضمون و فی تعلیل الحکم بالاصابه و النهی عن المرور فی المسجدین و بیان مزیّتهما أبین شاهد علی التعمیم ثمّ فیما ذکرنا من ان المسأله علی وفق الاصول فیه کفایه. و فی الروض استنباط عموم غیر المحتلم من التّنقیح و ان العله هی الجنابه و کذا فی الذکری ساوی بین المحتلم و غیره کالرجل و المرأه و فی الحاشیه العلیه و الدلائل استشکل محکم و جعله محض قیاس کما فی الدلائل و الکتاب و الذخیره قلت و فیما استظهرناه من کلام الأصحاب و من اشعارات الروایه کفایهً مضافا إلی ان العلامه و المحقق فی المنتهی و المعتبر بعد نقلهما الإجماع علی المحتلم جعلا دلیل المسأله هی حرمه المرور و قد صرَّحنا أن تحریم المرور غیر مخصوص بشی ء کما دلت علیه اجماعاتهم و کذا استند التحریم إلی ذلک غیرهم و الامر فیه بین الروایه و العجب منهم ان مدرکهم فی حرمه الاجتیاز ما مر من الروایه

مع انهم لم يتاملوا فى اطلاق التحريم و خالف فى هذا الحكم ابن حمزه و هو محجوجٌ بما مر و لو نقص زمان الغسل عنه أو ساواه لزم الغسل كما فى الدروس و روض الجنان و شرح الالفيه لشيخ على و التذكره و الروضه النهايه و المعتبر لاستناد الأول إلى تعذّر الغسل و الثانى إلى الطهاره المائيه و المسالك و الذخيره و الفاضل حيث حسنه بعد نقله عن الشهيد و اختاره فى الذكرى مع المساوات و احتمله مع عدمهما و فى الروض بعد أن اختار تقديم الغسل مع الرؤيه للتيمم و نقصه عنه و انما خصصناه بذلك اقتضاء الدليل تقديم الغسل مطلقا لعدم القائل و اطلق بعضهم وجوب التيمم من غير تعرض لذكر الغسل بنفى و لا اثبات كما فى السرائر و الغنيه و الشرائع و النافع و الإرشاد و التحرير و الالفيه و القواعد و المفاتيح و غيرهن و منع بعضهم عن الغُسل على كل حال كما فى الحاشيه العليّه على القواعد و العليّه على الشرائع و الدلائل و الكتاب و نسب فى البيان اعتبار الغسل إلى القيد و مبنى الخلاف على ان الحكم تعبدى أو جارى على القاعده من توقف ما يتوقف على الطهاره المائيه على الترابيه مع فقدها و ان المرور غايه تتوقف على الطهاره و لعل الأخير هو المفهوم من كلام الأصحاب لتعليلهم الحكم بعدم التمكن من استعمال الماء و لهذا سروا المسأله فى الاحتلام و غيره و الجنابه داخل المسجد و خارجه و قضيه التعبد تقضى بقصر الحكم على مورد النص و اطلاق الروايه محمول على الغالب من تعذر الماء أو شرطه مع ان المرور للمجتاز و هو لا يخلو من التحرز غالبا و وجود الاكثر فى غايه الندره ما لم يستلزم تلويث المسجد كما فى المسالك و شرح الالفيه و التذكره و الرياض و شرح الفاضل و الذخيره و الحكم بذلك معلوم غنى عن الدليل و لو قصر زمان المرور على زمان التيمم بأن يكون قريبا من الباب خرج بلا تيمم كما قال المجتهد الخاتم فى شرح المفاتيح و تأمل فيه فى الذخيره و قرب فى الذكرى وجوبه و ان زاد زمانه على زمان المرور و نقله عن الفاضل و لم يورد عليه منعا و فى الدلائل قرب الوجوب ايضاً و الذى يقوى بالنظر إلى ان الحكم انما كان لارتكاب اقل القبيحين من مقدار اللبث للتيمم و المرور و ليس للتعبد فقط و عليه مبنى ترجيح الغسل مع المساواه و عكسه مع الزياده مع ان قبح اللبث اعظم من قبح المرور و الحاصل تسريه الحكم فى سائر المجنبين و ترجيح الغسل يقتضى ما قلنا و اللّه اعلم و لا فرق بين الرجل و المرأه كما فى الذكرى و الدلائل لوحده العله و لأن الأحكام تتعلق بالرجال غالبا فيسرى الحكم و يجب عليه تحرى اقرب الطرق فى الخروج كما فى المنتهى و التذكره و الذكرى و الدلائل و الحاشيه العليه على الشرائع و القواعد و المسالك و الرياض و الذخيره تقييد وجوب الخروج بامكان وصول الماء خارجا مع عدمه كأن له أن لا يخرج قال فى الرياض و ذلك للجمع بين ما هنا يعنى الحكم بوجوب الخروج و ما قالوه من ان التيمم يبيح ما تبيحه الطهاره المائيه اقول الحكم الأول اعنى وجوب التحرى فمدركه ما دل على حرمه الاجتياز فلا بد من الاقتصار على مقدار الضروره حتى لو تمكن من التيمم مجتازا لزمه و الحاصل يعتبر الاقل لبثا و هذا لا ينافى كون التيمم مبيحاً إذ اباحته تتقدر بمقدار الضروره اعنى الجزء الزمانى الذى لا يمكن قطع المسجد باقل منه فلو زاد عليه كان متمكنا من الطهاره الاختياريه فى الزائد إذ هو واجد الماء فى حق اللبث غير واجد فى حق القطع

نعم وجده بالتيمم حيث انه اباح له القطع فحاله حال من اراد تناول الماء للطهاره و دونه قرآن مفتوح بحيث يتوقف أخذ الماء على لمس خطه فقول العلى فى حاشيه القواعد انه على فرض عدم التعبد ينبغى أن لا يقال بتحرى أقرب الطرق فيه ما فيه و أما الحكم الثانى اعنى ان وجوب الخروج مقيد بوجود الماء خارجا فبنائه اما على ان التيمم رافع أو على انه مبيح مطلقاً و لو قلنا انه مبيح للصلاه و بعض ما نص عليه و الاجتياز ليس منه فيبقى على الأصل من حرمه اللبث فى المساجد تعين وجوب الخروج مطلقاً كما فى اطلاق الروايه لكن صاحب الروض نسب القول بعدم دخول المتيمم المساجد إلى فخر المحققين فقط و لا يبعد القول بعدم لزوم الخروج فى هذا الفرد النادر استناداً إلى اطلاق بدليه التيمم و اطلاق الامر بالخروج يضعفه ندره الفرد و استشكل فى النهايه فى أصل وجوب التحرى و يستبيح ما عدا الخروج مما يتوقف على الطهاره كما فى الحاشيه العليه لشرح الالفيه و شرح الفاضل و الدلائل و الكتاب و الذخيره و منع من ذلك فى الحاشيتين العليتين اذا صادف تعذر ما على الشرائع و القواعد و سكت الباقون عن التعرض لهذا الفرع على القاعده المعروفه من عموم البدليه قوه يقوى الأول و فى ذلك دلاله على ما ذكرنا من اعتبار قصر الزمان و تحرى الطرق و تنزيل الأخبار و كلام الأصحاب على الاعم الاغلب و على ما اخترناه فلا يجب عليه مبادره الخروج مع تعذر الماء كما فى الكتاب و حاشيه الالفيه و هو ظاهر و فى اشتراط تراب غير المسجد لو وجده احتمل ذلك فى النهايه و كان السر اما ما يحصل من العلوق من تراب المسجد فيلزم اخراجه منه أو ما فى بدن المجنب من الخبث فلا يمس التراب و فى كلا الوجهين نظر و فى استحباب ذلك فى غيرهما وجه قرّبه فى الذكرى و نقله فى الكتاب و ضعَّفه و نظر فيه فى الدلائل و فى الذخيره نفى عنه الجوده و الحق عدم التسريه لأن زياده جزء من اللبث محضوره نعم لو اتفق فى الطريق كان احتمالا ثمّ ان قطع المساجد الباقيه غير محضور فلا ضروره فكيف يباح الحرام أعنى اللبث لإصابه المندوب و الاستحباب بدونه كما فرضنا غير بعيد لعموم البدليه و اللّه أعلم و يستوى تمام الجنب و ابعاضه و سطح المسجد و ارضه رأيت ذلك فى تعليقه على الدروس و فى الحكم الأول تامل و يستوى فى الحكم الامام و الرعيه كما هو المعروف من كلام الأصحاب لكن وردت روايات ذكرها فى الحدائق تدل على عدم لزوم ذلك عليهم ع لكن العمل عليها مشكل بمخالفتها كلام الفقهاء مع ان مضامينها غريبه و اللّه اعلم و يجب لقراءه العزائم كما فى المبسوط و نهايه الشيخ و النهايه و التحرير و الموجز و الدروس و البيان و الجعفريه و الالفيه و الشرائع و النافع و الإرشاد و غيرهن و فى الغنيه و المنتهى و المعتبر و الدلائل و التذكره و الذكرى و الرياض و الكفايه و الكتاب و شرح الموجز و شرح الخاتم أيضاً نقل الإجماع و المراد بها السور الاربعه اقرا و النجم و تنزيل و حم السجده خصوص آيات السجود كم فى النهايه و التحرير و نهايه الشيخ و شرح اللمعه و غيرهن و اجماع المنتهى و التذكره و الخلاف و شرح الموجز و الغنيه و المعتبر و الرياض و الكفايه و الدلائل و الشرح و الخلاف على خصوص هذه السور الاربعه و اطلق بعضهم لفظ العزائم و مراده ذلك فعد الحكم بالسور مشهوراً حتى يتأتى البحث لا ينبغى و فى الانتصار و الافتتاح و الفقيه و المقنع و الهدايه و الغنيه و الجمل و المبسوط و المصباح و مختصره و غيرهن اطلاق لفظ العزائم قال الراوى و فى الكفايه و الذخيره ان الحكم فى السور مشهور

و فی الأخیر معمول فیما بینهم و کیف کان فلا ینبغی التأمل فی أن الکل أرادوا السور و حال الابعاض حال المجموع کما فی الموجز و شرحه و الدروس و النهایه و التذکره و المنتهی و شرح الالفیه و غیرهن و فی الذکری و ظاهر الروض الإجماع علی ذلک أیضاً و المشترک بینهما و بین غیرها یعتبر بالنیه حتی البسمله کما فی الکتاب و شرح الموجز و النهایه و فی الأخیر حتی لفظه بسم و شرح الالفیه و الریاض و الدروس و التذکره و التحریر و المنتهی و شرح العلامه فیها حتی البسمله و بعضها إذا قصد حالها و هذا الحکم لا تأمل فیه أیضاً لأن المشترک لا یعین إلا بالنیه و المهم لا یقع و هذا ظاهر فنسبته إلی المتأخرین کما فی الکفایه و الذخیره ان أرید به الشک فی الثبوت فلیس فی محله و الحجه فی هذه الأحکام بعد ما مرّ موثقه زراره و محمد عن أبی جعفر ع الحائض و الجنب یقرآن غیر السجده و رویت هذه الروایه فی العلل بطریق صحیح و حسنه ابراهیم بن هاشم بل صحیحته عن أبی جعفر ع الحائض و الجنب یقرآن ما عدا السجده و الروایتان معتبرتان منجبرتان فیهما الصحیح و الحسن و الموثق و الدلاله ظاهره ادخال لفظ السجده کحال یس و ص و حم تنزیل و التوبه و النور و فی فهم الفقهاء کفایهً عله ان آیه السجده قل من یعرفها من الاعوام مع ان اطلاق لفظ السجده علی الآیه غریب و فی فقه الرضا ع لا بأس بالقراءه و أنت جنب إلا العزائم التی تسجد فیها و عدّ اسماء الاربعه فتشکیک المدارک صاحبه به أدری ثمّ لا یخفی ان القائل لا یقرأ المجنب سوره البقره أو بنی اسرائیل یفهم منه النهی و لو عن الشروع و لا معنی لتعلیق التحریم علی الاتمام بحیث لا تبقی کلمه و لا حرف و لا یحرم قراءه ما سواها کما فی المبسوط مع جعل عدم زیاده علی السبع أو السبعین أوفق بالاحتیاط و التحریر و النافع و الإرشاد و المعتبر و التذکره و السرائر و البیان و المختلف و اللمعه و الدروس و غیرهن و هو مذهب الصَّدوقین و المفید و هو ظاهر أیضاً من کل من نص علی تحریم العزائم و سکت عن غیرها فی مقام البیان و فی الانتصار و الغنیه و المنتهی و المعتبر و الخلاف و النهایه و احکام الراوندی نقل الإجماع علی ذلک أیضاً و فی الذخیره و الدلائل و الکتاب نقل الشهره و فی المفاتیح نسبه خلاف ذلک إلی الشذوذ و نقل عن سلار فی الابواب التحریم مطلقاً و عن ابن البراج فیما زاد علی سبع آیات و هو ظاهر الشیخ فی النهایه و فی المقنعه و کتابی الأخبار و فی التهذیب ترجیحاً و فی الاستبصار احتمالا و فی السرائر و بعض اصحابنا لا یجوز إلا ما بینه و بین سبع آیات أو سبعین آیه و فی المنتهی قال بعض الأصحاب یحرم ما زاد علی سبعین و قریب منه ما فی النهایه و أما العامه فشافعیهم و مالکیهم اطلقا المنع و حنفیهم جوز ما دون الآیه و أوزاعیهم جوز آیه الرکوب و النزول و أحمدهم فصل فی بعض الآیه و ابن المسیب و داود اطلقا الجواز و الحسن البصری و النخعی و الزهری علی کراهه و رووها عن علی ع

و اقصی ما للمانعین منهم حکایه عبد اللّه بن رواحه و اضرابها و الحق فی المذهب ما قدمناه أولا لما مر و لإطلاق الامر بالقراءه فی الکتاب و السنه خصوص ما دل علی استثناء السجده و لصحیحه الفضیل عن أبی جعفر ع لا بأس أن یتلوا الجنب و الحائض و صحیحه الحلبی فیهما عن الصادق ع مع النفساء یقرءون ما شاءوا و موثقه ابن بکیر عن الصادق ع ان الجنب یأکل و یشرب و یقرأ القرآن و یذکر اسم اللّه و موثقه سماعه فی المنع عن الزائد علی السبع و روایه زرعه عنه فی المنع عن الزائد علی السبعین لا یعادل مع انه مخالف العمل فالحمل علی الکراهه لاختلاف مراتبها لو ثبتت أو التقیه أو الطرح لا بد منه و یکره ما زاد علی سبع کما فی المنتهی و الإرشاد و الروض و الذکری و ظاهر الدروس و اللمعه و شرحها و المسالک و الحاشیه العلیه علی القواعد و البیان و کره فیه السبعه و قال ما زاد فهو اشد و النافع و الشرائع و المعتبر لا استناد فی الآخر إلی الروایه و لکن خروجا عن الخلاف و التحریر و المختلف مع نسبه الکراهه فی الآیه إلی الشهره مطلقاً و فی الذخیره استشکل و نسبه إلی المشهور بین المتأخرین و فی الذکری اثبته و نسبه إلی مشهور المتأخرین أیضاً و فی الکفایه قرب الکراهه و الصدوق فی خصاله و سلار فی مراسیه و ابن سعید کراهیه القراءه مطلقاً استنادا إلی خبر السکونی سبعهً لا یقرءون القرآن الراکع و الساجد و فی الکنیف و فی الحمام و الجنب و النفساء و الحائض و یمکن الاستناد فی الکراهه أیضاً إلی حدیثی سماعه مع قرینه التأویل لحمل الأصحاب لهما علی الکراهه مع التایید بحکایه ابن رواحه و نقلهم عن علی ع ان النبی ۲ کان یحجب الجنب عن القراءه مع الخروج عن الخلاف الا ان هذا کله لا یقابل ما دل علی استحباب القراءه و اللّه اعلم. و یشتد فیما زاد علی السبعین کما فی الإرشاد و الشرائع و التحریر و الکفایه و غیرهن و ظاهر الکتاب و منشأ الخروج هنا اقوی و الذی یظهر من کلامهم ان مراتب الکراهه علی مقدار القراءه کما دلت علیه عباره البیان و غیرها و لو اتی بالقرآن من العزائم أو غیرهن مع عدم قصد التلاوه فاشکال قال فی النهایه و لو قرأ السبعه أو السبعین ثمّ قال سبحان الذی سخر لنا هذا و ما کنا له مقرنین علی قصد سنه الرکوب لأنه لم یقصد القرآن و کذا لو جری علی لسانه آیات من العزائم و لا بقصد القرآن لم یحرم نعم یحرم مع قصد التعلم أو قصد الحفظ انتهی. مضمون ما فیها و نظر الفاضل فی ذلک و النظر فی محله اما القسم الأول فلأن الظاهر ان آیه الرکوب انما ندبت علی انها آیه و اما القسم الثانی فان کان فیه اشتراک بین القرآن و غیره أو العزیمه و غیرها فلا بأس إلا مع القصد اما مع التعیّن فمشکل و لو کررت آیه سبعاً ففی لحوق الحکم اشکال ففی المسالک اعتبار التکرار و فی الحاشیه العلیه علی القواعد ففیه و فی الروض و شرح العلامه و الذخیره و الاستشکال فی ذلک لا یبعد جری الحکم مع التکرار للتنقیح الظاهر و لا یعتبر التوالی فی الکراهه فلو حصل فصل فی القراءه لم تزل کما فی المسالک و سلطان اللمعه و الذخیره و الحجه فی ذلک اطلاق الدلیل. و للصوم إذا ضاق اللیل إلا عن الغسل کما فی مبسوط الشیخ و نهایته و النافع و الحاشیه و الشرائع و الدروس و الإرشاد و التحریر و النهایه و اللمعه و غیرهن و فی الغنیه و الفائده و الانتصار و المنتهی و التذکره و شرح الفاضل و الحاشیه العلیه علی القواعد و الروض و السرائر نقل الإجماع علیه أیضاً و فی الاردبیلیه و الجوادیه و النافع و الکتاب و الذخیره و الدلائل و الکفایه و المفاتیح و بعض شروح المختصر و ملاذ الأخبار و شرح التهذیب للسید و غیرهن نقل الشهره و قال المحقق انه رأی علماؤنا إلا شاذ و نقل عن الصَّدوق فی المقنع عدم الوجوب و إلیه مال المقدس الاردبیلی و الحق الأول لما تقدم من الإجماعات مضافا إلی أصل الشغل و الروایات و هی عدیده منها صحاح البزنطی عن أبی الحسن ع و ابن أبی یعفور عن الصادق ع و معاویه بن عمار عن الصادق ع و ابن مسلم و الحلبی عنه ع و هذه الصحاح الخمسه مضافه إلی موثقه أبی بصیر عن الصادق ع و فی الجمیع

الامر بالقضاء أو به و بالكفاره على من تعمد بقاء الجنابه إلى الصبح و فى بعضها ان ذلك عقوبه و فى بعضها بعد الكفاره انه ضيق ان لا تدركه أبدا إلى غير ذلك من الروايات المنجبره بكثرتها و صحتها و شهره مضمونها بل الإجماعات الموافقه لها

أما الصدوق (ره) فروى فى مقنعه عن حماد عن الصادق ع ما فيه الاذن فى البقاء و ان النبى ۲ كان يؤخر الغسل إلى الفجر و منه علم مذهبه و هو حجه و له روايات أخر تدل على مذهبه و فى بعضها نقل حال النبى ۲ عن عائشه و كيف كان فهذه الأخبار و كائنه ما كانت لا تصلح لمعادله تلك الأخبار المؤيده المشيّده مضافا إلى أن حملها على التقيه قريبٌ بموافقتها جمود العامه سيما قرينتها نسبه ذلك إلى النبى ۲ و أنه كان يترك التهجد آخر الليل مع ان البقاء كان لم يحرم فلا أقل من الكراهه فارتكابه سيم على وجه الاستمرار كما يظهر من روايه الصدوق انه كان يصنع ذلك ثمّ ما استدل به المقدس من الآيه ليس بالمحكم و ذلك بعد استعلام القصه فان المراد بحسب الظاهر تحليل ما كان محرما و هو الجماع فى الليل من حيث انه ليل و هو لا ينافى التحريم من حيث خوف اصابه النهار هذا تمام الكلام فى مذهب المؤالف أما المخالفون ففى الذكرى و التذكره أن جمهورهم على الجواز و انما وافقنا منهم أبو هريره و سالم بن عبد اللّه و الحسن البصرى و طاووس و عروه و الحسن بن صالح بن حى و النخعى فى الفرض خاصه لقوله ص من أصبح جنباً فلا صوم له و لا فرق فى الصوم بين أقسامه و عليه ظاهر الأصحاب و الإجماعات بتمامها و الشهره المنقوله و الاقوال الموسومه كلها منصبه على ذلك لأنهم ذكروا ذلك فيما يلزم الصائم اجتنابه بعد عدهم الاكل و الشرب و نظائرهما و فى المنتهى التعميم فى الصوم إلى الأصحاب و فى النهايه بعداده على ما يجب له الغسل قال و لصوم الجنب إذا بقى لطلوع الفجر من يوم يجب صومه انتهى .. اريد بذلك الاحتراز من الندب فانه و ان شرط فيه لكن وجوب المقدمه تابع لوجوب الغايه فى المبسوط بعد أن ذكر أمر القضاء مع عدم ذكر حكم النذر المعين بل فى كثير من الكتب أيضاً ذلك اذ بعد أن يذكر المفطرات يذكرون ان كفاره رمضان و قضاؤه كذا و النذر كذا كما فى الفائده و غيره مضافا إلى ما ذكرت من انهم ذكروا مذهب الحسن بن صالح بن حى من تخصيص الحكم بصوم الفرض و جعلوه مخالفا لهم كما فى التذكره و فيها أيضاً بعد ذكر من وافقنا من أهل الخلاف ان حجتهم ان من أصبح جنباً فلا صوم له إلا ان الظاهر من قوله ع يتم صومه و نحوه ان الداعى فى الحكم هو الصوم ثمّ فى مسأله الاستمناء أورد حديثا فى شهر رمضان و سرده بلا تأمل ثمّ الظاهر ان حال الصوم فى اقسامه كحال الصلاه فى اقسمها و لا شك ان ما يثبت ناقضا فى بعض الصلوات يجرى فى غيرها بل حكم الواجبات إلى المندوبات و بالعكس بحيث يلوح ان ذلك أصل و قاعده و سرها انه يفهم من سائر الشرائط و الموانع انها شرائط حقيقه الصلاه دون الاشخاص و هذا يدرك بلا تامل هذا و لم نر من علمائنا من يظهر منه خلاف ذلك سوى ما فى المعتبر حيث قال و لقائل أن يخص الحكم برمضان دون غيره فى المنتهى التردد فى ذلك من جهه الاقتصار على مضامين الأخبار و تعميم الأصحاب فى الكتاب و الذخيره و المفاتيح و الكفايه استظهار الحاق قضاء رمضان به دون غيره بل ظاهر الفاضلين توقفه على الاصباح خاليا من الجنابه عمداً و سهواً و نسبه فى الكفايه إلى غيرهما أيضاً و كذا فى الذخيره و استقرب فيهما و استظهر ذلك صاحب المدارك أيضاً دون غيره لصحيحه بن سنان فى خصوص القضاء و فى الكتاب ينبغى القطع بعدم توقف الصوم المندوب لروايه حبيب الخثعمى عن الصادق ع فى المتطوع بالصوم فى هذه الثلاثه ايام و أعلم أنى مجنب فأبقى إلى الفجر قال تيمم انتهى .. و حبيب قد روى بقاء رسول اللّه ص على الجنابه إلى الفجر أقول و روى ابن بكير عن الصادق ع فى الرجل يجنب ثمّ ينام حتى يصبح أ يصوم ذلك اليوم تطوعا فقال أ ليس بالخيار ما بينه و بين نصف النهار و لكن الخروج عن كلام الأصحاب لهاتين الروايتين مما لا وجه له اصلًا و الشارح الخاتم قرب الندب و فيه ما مر و فى روايه ابن بكير ايماء إلى ان الجنابه مانعه عن الصوم يكشف عنه قوله ع أ ليس هو بالخيار و فى الدروس و ان كان نفلا ففى روايه ابن بكير صحه بالجنابه ليلا و فى شرحه على المشهور بين الأصحاب ان صوم التطوع صحيح لمن أصبح جنبا بل لا نعلم الخلاف

فى ذلك سوى ما يظهر من كلام الشيخ المفيد فى المقنعه انتهى ..

و لا یخفی علیک ما فیه و لو قیل بان الاصباح جنبا ینافی الاصباح صائما و لا بأس بتجدید النیه تشعر به روایه ابن بکیر لم تکن و ان لزم من ظاهر التعلیل شمول و ینوی الوجوب فی هذا الغسل مع ضیق الفجر و مع السعه اشکال و هذا کله علی الوجوب الغیری اما مع النفسی فالوجوب قوی الاردبیلی نیه الوجوب و لو فی أول اللیل و لو قیل بالوجوب الغیری و احتمله الفاضل و قربه فی الدلائل و فی الکتاب اسنده إلی شیخه المقدس و لم یرتضیه و اقول قول المقدس لا یخل من قوه اذ اقصی ما فی الادله من وجوب الاصباح متطهراً و فی الاطلاق دلاله علی اطلاق الوجوب و امر المسأله عندنا هین لعدم اشتراط نیه الوجوب ونیه الاعم اعنی القربه اوفق بالاحتیاط و لو عجز عن الماء تیمم کما هو ظاهر الفقهاء من الطهاره الاضطراریه بدل عن اختها مع تعذرها علی الاطلاق و صریح الحاشیه العلیه و قرب ذلک فی الذخیره بعد جعله أحد الاحتمالین و عکس ذلک فی الکتاب مضعفا حجیه الاطلاقات و الحق الأول لما ذکرنا و فی لزوم أن لا ینقضه بحدث و لو اصغر احتمال ذکر فی الذخیره احتمالین و قوی حرمه النقض کما فی الحاشیه العلیه و عکس فی الکتاب فالحق هو السابق بناء علی ان التیمم مبیح لا رافع کما علیه المعظم و استناد الخصم إلی ارتفاع التکلیف بالنوم فلا یبقی خطاب ضعیف و یزیده ضعفا نوم الجنب فی الثانیه و الثالثه أو مع قصده البقاء علی الجنابه و اللّه اعلم. و غسل الحیض یجب للصلاه و الطواف کما فی المبسوط و النهایه و الدروس و التذکره و سائر کتب الفقه إلا ما قل و فی التحریر و المنتهی و الکتاب و الذخیره و غیرهن نقل الإجماع و ان کان فی بعضها ان الحیض مانع عن ذلک لکن لا شک ان مرادهم ان حدث الحیض مانع ثمّ الحجه بعد ذلک الضروره فی الأولی و الإجماع المحصل فضلًا عن المنقول و فی الثانی بعد ما ذکر فی مباحث الوضوء من الأخبار و الإجماعات أیضاً و مس کتابه القرآن کما ذکر فی الوضوء مضافا إلی الإجماع نقله فی الکتاب و المنتهی و التحریر و الفائده و غیرهن و ان کان ذلک فی منع الحیض لأن الظاهر ان مرادهم بالمانع حدث الحیض لا نفسه و یلحق بها اسم اللّه و اسماء الانبیاء و الأئمه هنا أیضاً کما فی الریاض و الذکری و الدروس و شرح اللمعه و الدلائل استنادا إلی التعظیم و ما دل علی ان حدث الحیض أعظم من الجنابه و ما مر فی الوضوء یذکر هنا و اللبث فی المساجد و وضع شی ء فیها و الاجتیاز فی المسجدین لحرمه ذلک علیها کما فی شرح اللمعه و التحریر و الدروس و الذکری و الریاض و التذکره فی الأحکام الثلاثه و فی الریاض الإجماع علی الثلاثه و فی المعتبر و التحریر و التذکره الإجماع علی حرمه اللبث و هذا کله علی حرمه لبث الحائض لکن نعلم ان المانع من ذلک هو الحدث کما تدل علیه عباراتهم مضافا إلی ما دل لأن حدث الحیض أعظم من الجنابه و عن زراره و محمد عن الباقر ع فی الصحیح ان الجنب و الحائض لا یدخلان المسجد و نهی فیها عن الوضع إلا مجتازین و فی صحیح عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع ان الجنب و الحائض یأخذان من المسجد و لا یضعان فیه شیئاً و مثله فی الفقه الرضوی و مثلهما صحیحه زراره و محمد و قراءه العزائم لحرمه ذلک علی الحائض کما فی التحریر و النهایه و اللمعه و التذکره و الإرشاد و کثیر من کتب الفقه و فی المعتبر و المنتهی و الریاض و الذخیره و الذکری نقل الإجماع و لما دل علی اشدیه الحیض و للروایات کموثقه زراره عن الباقر ع الحائض و الجنب یقرءان ما عدا السجده و مثلها صحیحه العلل او حسنتها بابراهیم بن هاشم و کیف کان فلا کلام فی ثبوت الحکم للحائض و المسبب الحدث علی ما یظهر و للاستصحاب فی هذه المقامات وجه و للدخول فی الصوم فی المختلف و التذکره و التحریر و المنتهی کما فی الکتاب و الذخیره نقلًا و فی شرح اللمعه نسبته فیه إلی التّردُّد و الذی وجدته فی مباحث الحیض ما یلائم قول الفاضل و فیه اشکال بما قاله فی الکتاب لکن العباره المنسوبه للمنتهی فی المدارک و الذخیره صریحه و کأنهما اخذاها من کتاب الصوم و لیس عندی و کذا فی الروض ایجابه للدخول و فی الکتاب و شرح الفاضل

و الكفايه و الـذخيره و التردد فى الحكم مع الميل فى الأخيرتين إلى الوجوب بعكس الأولى و الـذى بعـدها و تردد فى المعتبر و الذكرى و حكم بالعدم فى النهايه و شرح المفاتيح و نسبه فى الذخيره إلى جماعه من المتأخرين و استشكل فيه

و لعل القول الأول اقوى للاحتياط و استظهار المانع هو الحدث دون الخبث و هو باق مضافا إلى استصحاب الحال السابق مع عدم الحكم بزوال علته للشك فى العله ما هى مع ان حدث الحيض اقوى كما فى الروايه السابقه فى المباحث الماضيه و لأن حدث الحيض يمانع الصوم بخلاف الجنابه فكان احرى بالازاله و كثير من هذه الوجوه لا يخلو من تأمل إلا انها باضافه موثقه أبى بصير عن الصادق ع الحائض ان طهرت بليل ثمّ توانت ان تغتسل فى رمضان حتى اصبحت عليها قضاء ذلك اليوم و ليس فى سندها سوى العليين ابن فضال و ابن اسباط و هما موثقان بل فى المنتهى شهد الأصحاب لهما بالثقه و ابو بصير عن أبى عبد اللّه ع دائر بين المرادى و يحيى الاسدى و هما ثقتان و احتمال غيرهما بعيد و طريق التهذيب إلى التيملى ظاهره الصحه فايراد المدارك على السند هو ادرى به و أما دلالتها فظاهرها لزوم القضاء حيث لا غسل و نسبه الذخيره دلالتها إلى القصور ما اعرف سره و غسل النفاس مساوى لغسل الحيض فيما مر من الأحكام للمماثله بين الحيض و النفاس و سائر الأحكام سوى ما استثنى كما نص على ذلك الشيخ فى نهايته قال فيها عليها يعنى النفساء ما على الحائض بعينه من ترك الصلاه و الصوم و امتناع دخول المساجد و مس القرآن و ما فيه اسم اللّه و غير ذلك لا- يختلف الحكم فيه و قال فى مبسوطه و يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات و المكروهات و كيفيه الغسل لا- يختلف حكمها و مثله الجمل و المصباح و فى التحرير حكمها حكم الحائض فى جميع الاشياء إلا- تحديد الاقل و فى النهايه حكم النفساء حكم الحيض فى جميع المحرمات و المكروهات و المباحات و ما يجب عليها و ما يسقط عنها لا فرق بينها إلا فى الاكل اجماعا و فى الاكثر على الخلاف إلى آخر ما ذكر و فى الإرشاد مثلها فى كل من الأحكام إلا الأقل و جعل فى الذكرى الفارق بينهما الأقل و الاكثر و الدلاله على البلوغ و انقضاء العده و ساوى بينهما فى اللمعه و أطلق و فصل فى شرحها و كذا فى الموجز و شرحه استثناء تسعه مع التفصيل و كذا فى البيان مع استثناء ثلاثه و كذا فى الروض مع استثناء أحكام ذكرها و فى الحاشيه العليه بعد أن ذكر أحكاما مخرجه قال و فيما سوى ذلك سواء إلى غير ذلك مما لا يمكن حصره و فى الغنيه نقل الإجماع على المساواه إلا فى الأقل و فى المنتهى و المعتبر بعد اثبات المساواه لا نعرف خلافا فيه بين أهل العلم و فى التذكره لا نعلم فيه خلافاً و فى المسالك عدل يعنى فى الشرائع من قول الأصحاب ان حكم النفساء حكم الحائض الخ. و فى الحاشيه العليه على الشرائع أطلق الأصحاب كون النفساء بحكم الحائض و استثنى امور و فى الكتاب انه مذهب الأصحاب و فى الكفايه و عند الأصحاب ان حكم النفساء حكم الحائض فى المحرمات و المكروهات و المستحبات و المباحات مع ان ظاهرهم ان دم النفاس من دم الحيض كما فى المختلف مضافا إلى روايه صفوان فى الصحيح عن اسحاق بن عمار عن الصادق ع حيث سأله عن حال الحائض فى السعى و أجابه بأن أسماء سعت مع انها كانت نفساء و فى المقام مباحث جليله نذكرها فى محلها بحول اللّه تعالى. و غسل الاستحاضه المثبته مساوٍ لهما فى موجبات الوضوء لأنها حدث بلا خلاف فتجب لما يتوقف على الطهاره و سيجى ء الكلام فى الاحداث بحول اللّه تعالى. و يجب للصوم كما فى الجامع و الشرائع و النافع و شرحه وصوم النهايه و الاصباح و البيان و الدروس و الذكرى و التحرير و شرح الموجز و فى المبسوط رواه اصحابنا و فى المنتهى و المعتبر نقلوا ما فى المبسوط أيضاً و فيهما ذلك و فى الذخيره هذا مذهب الأصحاب و ربّما يدعى اتفاقهم و فى الكتاب و الدلائل نقل الشهره و الحجه فيه بعد أصل بقاء الشغل صحيحه على بن مهزيار أن المستحاضه ما لم تعمل أعمالها فى شهر رمضان يلزمها قضاؤه و لا تقضى صلاتها و اشتمال الروايه على ما لا نقول به من عدم لزوم قضاء الصلاه لا ينفى حجتها إذ هما حكمان منفصلان و اشتمال الروايه على مثل ذلك غير مخل و ربما قرأت و لاولاء بالهمزه بعد الالف و يكون صوره الكتابه تقضى صومها فكتب تحته ولاء و أمر فاطمه بأن تامر أو ارشاداً و تحت قضاء الصلاه

تقضى صلاتها و كيف كان

فلا بد من العمل بهذه الروايه المعتبره فى نفسها المنجبره بعمل الأصحاب و فى المقام مباحث شريفه يجى ء فى محلها بحول اللّه تعالى

و فی وجوبه لقراءه العزائم و لبث المساجد و الاجتیاز فی المسجدین و وطء الزوجه اشکال یجی ء فی محله بحول اللّه تعالی.

## الفصل الثانی: واجبات و مستحبات الغسل

و غسل المس یجب لغایات الوضوء فقط کأنه حدث ناقض الوضوء کما سیجی ء تحقیقه بحول اللّه تعالی. و لا دلیل یدل علی وجوبه لغیر ذلک و یجی ء بحول اللّه تعالی تمام تحقیقه و یستحب للجمعه کما فی خمسه و النزهه و السرائر و هو رأی المحقق فی ثلاثته و أول الشهیدین فی دروسه و ذکراه و بیانه و ثانی الشهیدین فی روضته و المهذب و غیرهن و فی المنتهی و التذکره و المختلف و ظاهر الشرائع و النافع و صریح الروض و شرح الفاضل و الکتاب و البحار و الموجز و المهذب و الدلائل و الذخیره نقل الشهره أیضاً و فی الغنیه و ظاهر التذکره و الخلاف نقل الإجماع فیه و فی کثیر مما مر نسبه الخلاف إلی الصدوق و یلوح منها نفی الخلاف من غیره و فیه اثبات الإجماع سابقا و لاحقا مع ان خروج معلوم النسب غیر مخل و یلوح من الصدوق انه فی دین الامامیه إذ أعد للغسل سبعه عشر موضعا ثمّ ذکر وجوب بعضها و ندبیه بعض و ذکر غسل الجمعه من القسم الثانی و جعل ذلک من دین الامامیه علی وجه یلوح منه کون کل من العدد و الوصف من دینهم ثمّ الحکم یشبه أن یکون ضروریا حیث ان مثل هذا الغسل الذی یحتاجه من له قدره النکاح و غیره من الرجال و النساء فی کل اسبوع مره اولا بطهور الحال من غسل الجنابه لأن البلوی هنا اعم و اولی من الاغسال الخاصه بالنساء فی بعض الاوقات فلو کان علی الوجوب لظهر متواتراً ثمّ کیف هذا الامر العظیم علی الاجلاء و الاساطین ثمّ خلو المواعظ و الانذارات و الخطب و الوصایا و ما فیه حصر الواجبات بالصوم و الصلاه و نحوها مع ان غسل الجمعه لیس مقدمه لشی ء منهما فی سلکیهما أبین شاهد ثمّ الخلاف لم ینسب إلی غیر الصدوقین و الکلینی مع ان حصول الخلاف منهما محل تأمل لما ذکرناه من عد الصدوقین من دین الامامیه مضافا إلی ان الوجوب فی لسان القدماء لم یظهر کونه حقیقه فی المعنی الجدید بل الشیخ فی التهذیب قسم الواجب إلی ما فی ترکه عقاب و ما فیه عتاب علی ان کثیراً ما یذکره الصدوقان و الکلینی یقع علی نحو الإیراد روایه لا فتوی کما لا یخفی و یدل علی ذلک الأخبار العدیده کصحیحه ابن یقطین عن الکاظم ع فی غسل الجمعه و الاضحی و الفطر سنه و لیس بفریضه و صحیحه زراره عن الصادق ع غسل الجمعه سنه فی السفر و الحضر إلا أن یخاف علی نفسه الفر و مرسله یونس الغسل فی سبعه عشر موطناً الفرض ثلاثه وعد غسل الجنابه و المس و الاحرام مع ان الامرین لیسا فی القرآن و فی العیون عن الرضا ع فی کتابه إلی المأمون سنه ثمّ عدّ اغسالا مستحبه و قال بعد ذکرها هذه الاغسال سنّه و غسل الجنابه و غسل الحیض مثله و فیه مع جعله سنّه خلط مع السنن و فصله عن الأخیرین کغیره و روایه البطائنی عن الصادق ع غسل العیدین واجب هو قال سنه قلت فالجمعه قال سنه و الصحیحه عن الحسن بن خالد عن الکاظم ع کیف صار غسل الجمعه واجباً قال ان اللّه اتم صلاه الفریضه بصلاه التطوع و صیام الفریضه بصیام النافله و وضوء النافله بغسل الجمعه و فی موضع آخر وضوء الفریضه بغسل الجمعه و قد رواها الکلینی و الصدوق و البرقی فی المحاسن و الشیخ مع وجودها فی کتب عدیده و صحیحه زراره علی الاصح عن الباقر ع لا تدع غسل الجمعه و انه سنه و شم الطیب إلی أن قال و غسل الجمعه واجب و لذا ذکرت حجه للخصم و هی بنا اولی و صحیحه ابن الحکم عن الصادق ع لیتزیّن أحدکم یوم الجمعه یغتسل و یتطیب و فیها اشعار لا یخفی و فی العلل و العیون عن الرضا ع بعد ذکر فضل یوم الجمعه فجعل الغسل تعظیما لذلک الیوم و تفضیلا له علی سائر الایام و زیاده فی النوافل و العباده و لیکون له طهاره من الجمعه إلی الجمعه و روایه الاصبغ عن أمیر المؤمنین ع أنه کان یقول فی التوبیخ انک لأکسل من تارک غسل الجمعه فانه لا یزال فی طهر إلی

الجمعه الأخرى

و رواه الصدوق و المفید فی العلل و المقنعه و روایه المقنعه عن الصادق ع غسل الجمعه و الفطر سنه فی الحضر و السفر و روایه الصدوق عن الباقر ع ان غسل الجمعه طهور و کفاره من الذنوب من الجمعه إلی الجمعه و فی موضع آخر ذکر علّه شرع الغسل عنه ع و انها تأذی الانصار من رائحه الاباط و روایه العلل و فیها تعلیل ترخیص النساء فی السفر بقله الماء و روایه ابن بکیر عن الصادق ع فی اغسال لیال شهر رمضان أ لیس هو مثل غسل الجمعه إذا اغتسلت بعد الفجر کفاک و روایه جمال الاسبوع المنتهیه إلی أبی البختری عن الصادق ع عن ابیه عن جده عن النبی (ص) فی وصیته لعلی ع اغتسل فی کل جمعه إلی أن قال فانه لیس شی ء من التطوع أعظم منه و روایه کتاب ابن المثنی عن الصادق ع یقضی غسل الجمعه قال لا و ربما ادعی ان عدم لزوم القضاء و مثلها روایه ذریح عن الصادق ع و فیها ما روی إلی ذلک مضافاً إلی ما فیه ذکر الغسل مع الآداب من شم الطیب و نحوه و هذه الأخبار بعضها صریح و بعضها لا ظهور و لا معنی لإراده السنه فی مقابل الفرض فان غرض الناس غیره فکیف یسألون عن الکون فی القرآن و عدمه مع ان بعضها صریح فی اراده رفع الوجوب کما دل علی ذلک مقابلته لغسل المس و الاحرام مع ان مثل زراره و أضرابه کیف یخفی علیهم أنه فی القراءه او لا و کیف کان فالحکم بالندبیه لا محیص عنه و ما فی بعض أخباره من ضعف منجبر بالشهره و العمل مع انه اوفق بالأصل و لا یقابل ذلک ما اخذ سنداً للخصم و هو ضروب منها الأخبار المشتمله علی صیغه الوجوب کصحیحه زراره و صحیحه ابن مسلم و حسنه ابن المغیره و قویه محمد بن عبد اللّه و روایه السکونی فی النوادر و موثقه سماعه و قویه حریز و منها ما اشتمل علی لفظ علیّ کصحیحه ابن یقطین عن الکاظم ع النساء علیهن غسل قال نعم و صحیحه منصور عن الصادق ع الغسل علی الرجال و النساء فی الحضر و علی الرجال فی السفر و منها ما اشتمل علی الامر کصحیحه محمد بن مسلم عن أحدهما ع اغتسل یوم الجمعه إلا أن تکون مریضاً او تخاف علی نفسک و روایه المجالس للشیخ عن أبی عمر عن رسول اللّه (ص) من جاء إلی الجمعه فلیغتسل و موثقه ابن بکیر و روایه سماعه و غیرهما مما دل علی الامر بالقضاء و مرسله حریز عن الباقر ع لا بد من غسل یوم الجمعه و من نسی فلیعد و فیها مع الامر بالاعاده ذکر الابدیه و منها ما دل علی فسق التارک کروایه الشیخ جعفر بن احمد القمی عن الصادق ع فی کتاب العروس لا یترک غسل الجمعه إلا فاسق او مریضاً و هذه الأخبار لا یعول علیها لضعف الدلاله فی کثیر منها و هو ما دل علی الوجوب لما ذکرنا من عدم ثبوت الشرعیه فیه مضافا إلی ما ورد من ان غسل عرفه واجب و غسل الزیاره واجب و دخول البیت واجب و غسل المباهله واجب و غسل الاستسقاء واجب إلی غیر ذلک و بعضها لا یخل من ضعف سنده و السالم منها و هو القلیل مخالف لشهره العمل بل لإجماع الطائفه مع انه عرض علی الاجلاء فلم ینزلوه إلا علی الندب فلم یبق فی الدلاله وثوق لاستظهار التأویل بعد تأویلهم و اللّه اعلم بحقائق الأحکام و وقته من طلوع الفجر الثانی قیده فی التذکره و التحریر و هو المراد فی سائر الکتب الفقهیه فلا یجزی خلافاً للاوزاعی و النهایه و المنتهی و شرح الموجز و الروض و غیرهن وقت للمختار و کأنه احتراز من خائف العوز إلی الزوال کما فی المنتهی و النهایه و التحریر و الدروس و البیان و السرائر و الروض و شرح الموجز و الشرائع و النافع و غیرهن و فی الذکری و التذکره و المعتبر و الفائده نقل الإجماع بل المعتبر اجماع الناس و فی البحار و الکفایه نقل الشهره فیه و فی شرح الاردبیلی قال الأصحاب انه من الفجر الثانی إلی الزوال و فی محل آخر من الخلاف جعل الغایه صلاه الجمعه و ربما یطبق علی المشهور بأن ادراک الجمعه مغتسلًا یقتضی التقدیم سیما للبعید و الدلیل علی الحکمین معا بعد اجماعات الأخبار اما ما دل علی اعتبار المبدا و انه لا یجوز التقدیم علی الفجر و یجوز بعده فکلما دل علی اضافه الغسل إلی الیوم یدل علی ذلک و روایه بکیر

عن الصادق ع إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأك و مثلها روايه أخرى و نظيرها ما ورد فى التداخل إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك للجنابه و الجمعه و أما ما يدل على اعتبار المنتهى فيها حسنه زراره عن الباقر ع لا تدع غسل الجمعه إلى ان قال و ليكن فراغك من الغسل قبل الزوال

و موثقه سماعه عن الصادق ع فی الرجل لا یغتسل یوم الجمعه فی أول النهار قال یقضیه من آخر النهار و فیها ظهور و علی ثبوت الوضع الجدید للقضاء صراحه و موثقه عبد اللّه بن بکیر عن الصادق ع عن رجل فاته الغسل یوم الجمعه یغتسل ما بینه و بین اللیل فان فاته اغتسل یوم السبت و فی الهدایه عن الصادق ع ان نسیت الغسل أو فاتک لعلّه فاغتسل بعد العصر أو یوم السبت و سائر الأخبار الداله علی ان الغسل من آداب صلاه الجمعه کقوله ص من جاء إلی الجمعه فلیغتسل و مثله ما دل علی ان الغسل متمم وضوء الصلاه و مثله ما دل علی ان حکمه الغسل تأذی الناس برائحه الاباط و مثله ما دل علی قضاء الصلاه مع عدم الغسل إلی غیر ذلک مما یدل ربط الغسل بالصلاه یدل علی ذلک لعدم القائل بأن وقته یتبع وقت الصلاه سوی الشیخ فی موضع من مخالفه فی محل آخر و ربما نزّل کلامه علی نحو ما مرَّ و الروایات منزله علی ان اصابه الصلاه غالبا بالتقدیم أما ما رواه البزنطی فی قرب الاسناد عن الرضا ع عن أبیه انه کان یغتسل عند الرواح فلعل المراد به الرواح إلی الجمعه و لو ارید به العشاء أو من الزوال إلی اللیل کما فسره الفیروزآبادی فلا یستقیم لدلاله کان علی الدوام فلا بد من التأویل السابق فقال الورع فی شرحه و لو وجد قائل بالاداء فی تمام الیوم لکان القول به غیر بعید و أقول بل هذا و یقضی لو فات إلی آخر السبت کما فی التحریر مع الجزم بأنه قضاء لو اتی به یوم السبت و استقرب نیه القضاء لو أتی به بعد ظهر الجمعه و فی النهایه و التذکره أنه یقضی بعد الزوال لو فاته یوم الجمعه قضی یوم السبت و فی الدروس و البیان و الریاض و المسالک و الکتاب قضاؤه من بعد فوت وقت الاداء إلی آخر السبت و فی الدروس و شرح الموجز زیاده ان أول وقت القضاء خیر من آخره و فی شرح الورع نسبه دخول لیله السبت فی القضاء إلی الأصحاب و فی الدلائل و الکتاب نسبه القضاء بعد الزوال یوم الجمعه ثمّ یوم السبت إلی الأصحاب بل یظهر منه أن دخول اللیله مذهبهم أیضاً و فی الذخیره و الکفایه نسبه القضاء آخر الجمعه و یوم السبت إلی المشهور و ان ادخال لیله السبت خروج من النصوص و فی الشرائع التعرض لیوم السبت مع السکوت عن غیره و ظاهره اطلاق القضاء مع الفوات فی کلامهم عدم الفرق بین المعذور و غیره و نص علی المساواه أیضاً و فی الروض و الذکری و فی البحار و الذخیره نقل الشهره علیه و استشکل فی التحریر و فی الأولین و قد مر ان الصَّدوق خصَّ التعرض للناسی و فی الموجز و یقضی لو ترک ضروره إلی آخر السبت و الأصل فی هذا الباب مرسله حریز عن الباقر ع لا بد من غسل یوم الجمعه فمن نسی فلیعد من الغد و روایه سماعه عن الصادق ع عن الرجل لا یغتسل یوم الجمعه أول النهار قال یقضیه من آخر النهار و إن لم یجد فلیقضه یوم السبت و موثقه ابن بکیر عن الصادق ع عمن فاته الغسل یوم الجمعه انه یغتسل ما بینه و بین اللیل فإن فاته اغتسل یوم السبت و ربما فهم أیضاً من روایه محمد بن سهل عن ابیه عن أبی الحسن فیمن یدع الغسل یوم الجمعه ناسیاً فقال إن کان ناسیاً فقد تمَّت صلاته و إن کان متعمداً فالغسل أحب إلیّ و إن هو فعل فلیستغفر اللّه و لا یعود و فی فهم ذلک تأمل. و لو تم لدل علی قضاء العامد بل انه أولی و علی اطلاق القضاء و کیف کان فهذه الأخبار کما تری تعم المعذور و غیره کما علیه المشهور أما اللیله فغیر داخله ظاهراً فی لفظ و دعوی المدارک و الدلائل فهم التعمیم من الادله فیها نظر إلا ما یظهر من روایه محمد بن سهل مع ان روایه ذریح المانعه من القضاء تعمها إلّا ان البناء علی ما علیه الأصحاب بل ربما فهم منهم الإجماع لا محیص عنه سیما فی المندوبات حیث انما یکتفی فی اثباتها بقول فضلًا عن اقوال و أما الذاهبون إلی تبعیه القضاء للأداء فمدرکهم أمر آخر و ما ذکره بعضهم من ان أول اوقات القضاء ففی آیتی المسارعه و الاستباق و اشعار روایه سماعه و موثقه بکیر الدالتین علی ان السبت مرتبه ثانیه لا دلاله علیه و لا یقضی بعد السبت کما فی المنتهی و النهایه و

شرح الفاضل و غيرهن صريحاً و هو المفهوم من سائر كتب الفقهاء بمقتضى جعلهم آخر السبت غايه

و الـدليل فيه بعـد الأصـل و الإجمـاع مقبوله المحـاربى عن الصـادق ع فى الرجـل هـل يقضـى غسـل الجمعه قـال لاـ و فى الفقه الرضوى فـان فاتـك الغسـل يوم الجمعه قضـيت يوم السـبت أو بعـده من أيـام الجمعه و العمل عليها فى مقابله الروايه المقبوله و كلمات الأصـحاب لا وجه له و يمكن تاويلها على ان المراد ان فاتك فى جمعه فلا يفتك فى السـبت و الجمعات المستقبله و لو قيل أن الفقهاء راموا تحديد الشبيه بالحتم و روايه ذريح وارده عقيب الحتم و أمر السـنن هيّن كان وجها و كلما قرب إلى الزوال كان افضل كما فى التحرير و السـرائر و الدروس و البيان و الشـرائع و شرح الموجز و فى الذكرى و المنتهى و النهايه و الكتاب و الريـاض و ذلـك مع الاسـتناد فيه إلى انه أكـد فى حصـول الغرض يعنـون رفع الروائـح النتنه عن المغتسـلين و فى التـذكره نقل الإجماع فيه حيث نسـبه إلى علماءنا أو نسـبه الفاضل إلى الشـيخين و الاكثر و استشـكل فى الـذخيره فى هذا الحكم من أصـله و الأصـل بعـد مـا ذكرنـا قول الرضـا ع فى فقهه و يجزيـك إذا اغتسـلت بعـد طلوع الفجر و كلما قرب من الزوال افضل مع أن أمر السـنن سـهل و خائف الاعواز يقدم يوم الخميس كما فى التحرير و البيان و الدروس و السـرائر و الذكرى و الرياض و الشـرائع و الموجز إلاـ ان فى بعضـها خوف الفوت و بعضـها خوف التعـذر و بعضـها خوف الاعواز و فى التـذكره اضاف إلى خوف العـدم خوف عـدم التمكن و فى المنتهى و النهـايه اعتبار الظن بـدل الخوف و فى التـذكره و المنتهى و النهايه و الـدروس اعتبار خوف التعذر فى يوم الجمعه و فى البيان و الرياض اعتبر خوف فوت وقت الاداء و عباره السـرائر و الشـرائع و الموجز و التحرير حاصـله للمعنيين و فى الفائده من اغتسل يوم الجمعه قبل الفجر لم يجزيه عن غسل الجمعه إلا إذا كان آيساً من وجود الماء فيجوز حينئذٍ تقديمه و لو كان يوم الخميس و فيه دلاله واضـحه على الحاق ليله الجمعه به بل هو اولى و نقل الإجماع فى ذلك و فى الدلائل الحاق الليله أيضاً و فى الموجز اشـعار بذلك و اختاره فى الكتاب و استشـكله فى الذخيره و البحار و شرح الفاضل و فى الكفايه حكم بعـدم لحوق الليله و الأصل فى هذا الحكم ما رواه الشـيخ مرسـلا عن الصادق ع انه قال لأصـحابه تأتون غداً منزلًا ليس فيه ماء فاغتسـلوا اليوم لغد فاغتسـلنا يوم الخميس و ما رواه الكلينى و الشيخ و به عن ابنتى موسى ع عنه انهم لما كانوا فى الباديه قال لهم يوم الخميس و هذه الروايات مع وجودها فى الكتب المعتبره المشـهود باعتبار اخبارها منجبرةً بالشهره الظاهره تحصيلًا و نقلًا فى البحار و الذخيره و غيرهما و فى شـرح الفاضل ان عليهن فتوى الأصـحاب مع الإجماع المنقول و فيه غنيه مع ان أمر السنن قد عرفت حاله و يلوح منها ان المدار على خوف الفوات وجد الماء أو لا كما فى الرياض و الدروس و البيان و التذكره و المسالك دون مجرد اعواز الماء كما عليه اكثر عباراتهم و اختاره فى الذخيره و الكفايه و الكتاب و لحوق ليله السبت قد يفهم فى الإجماع غنيه و اعتبار خوف الفوت فى تمام اليوم كما هو فى اكثر عباراتهم غير بعيد و المسأله بعد وضوح مدركها غير خفيَّه التفاصـيل و اللّه الموفق. فلو وجد فيه اعاد كما فى المنتهى و التذكره و النهايه و مع اعتبار الوجدان قبل الزوال و هو ظاهر التحرير و الموجز و ظـاهر الصَّدوق اعتبـار التمكن فى مطلق اليوم و هو ظاهر الكتاب و الـذخيره و صـريح الـدلائل و اسـتند فى التـذكره و المنتهى و النهايه و الـذكرى لأصل الحكم بأن البدل إنما يجزى مع تعذّر المبدل و اسـتند فى الكتاب و الدلائل و الذخيره إلى عموم الادله و لا يبعـد أن الوجدان فى مطلق اليوم كافٍ و الاسـتناد إلى مطلق العموم اقوى و لعل مرادهم حجه اللّه ذلك و التقديم أولى من القضـاء فلـو علم التمكن بعـد فوت وقت الاـداء فالأـولى التقـديم كمـا فى الموجز و البيـان و الريـاض و الـذكرى و فى الـذخيره التمسـك بقرب التعجيـل إلى الجمعه و اعترضه بمساواتهمـا فى القرب و البعـد قـال إلا أن يحمل كلامه على ضـرب من التأويل انتهى .. و الظاهر من كلام الفقهاء تقـديم التعجيل أيضاً لأنهم علقوه على التعذر فى وقت الاداء و مطلق اليوم و على الأخير يقدم على بعض اقسام القضاء و فى المنتهى و النهايه لو خاف الفوات يوم

الجمعه دون السبت احتمل ايجاب التقديم للعموم و لأن فيه مسارعه إلى فعل الطاعه و عدمه لأن القضاء أولى من التقديم كما فى الليل للشاب و المسافر انتهى ..

اقول و ظاهر الاطلاق يقتضى تقديم التعجيل بلا ريب و اللّه أعلم و آخر زمن التعجيل خير من أوله بعكس القضاء كما فى الدروس و البيان و الروض و مستنده القرب إلى وقت الفضل و فى الذخيره ان مستنده غير معلوم و لو أحدث بعده لم يبطل بل يتوضأ فقط كما فى النهايه و التحرير مع الاستناد فى الأولى فانه اتى بالمامور به فيخرج عن العهده انتهى. اقول لا ريب فيه لظاهر الاطلاق مع خلو الأخبار عن الاعاده فى مثلها مع شده الحاجه و هو جار فى سائر الاغسال و لا بد من ذكر السبب و التقرب كما فى النهايه و المنتهى و فى التحرير التعرض للنيه فقط و هو ظاهر و يستحب فيه الدعاء رواه الباطى عن الصادق ع إذا اغتسلت فقل اللهم طهر قلبى من كل آفه تمحق دينى و تبطل به عملى اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين ذكر ذلك فى المنتهى و النهايه و هو مستحب للرجال و النساء الحاضرين و المسافرين العبيد و الاحرار و الاصحاء و المرضى أتى الجمعه و غيره كما فى المنتهى و التذكره و النهايه و فى التحرير ذكر الآتى و غيره فقط و فى البواقى اختلاف فى العباره و الأصل واحد و فى التذكره إن ذلك مذهب علماؤنا و ربما حصل منه اجماع فى أصل الاستحباب فتدبر. و أول ليله من شهر رمضان كما فى السرائر و الشرائع و النافع و المبسوط و التذكره و التحرير و النهايه و الإرشاد و غيرهن و فى الروض و المعتبر و الغنيه نقل الإجماع و فى الذخيره الظاهر انه اجماعى و الحجه فيه بعد ذلك روايه سماعه عن الصادق ع عدَّ فيها عده من الاغسال إلى أن قال و أول ليله من شهر رمضان و عن الصادق ع من اغتسل أول ليله من شهر رمضان فى نهر جار وصب على رأسه ثلاثين كفا من الماء طهر إلى شهر رمضان من قابل قال الفاضل و روى فى أول يوم نحوه و عنه ع من أحب أن لا تكون الحكه فليغتسل أول ليله من شهر رمضان يكون سالماً منها إلى شهر رمضان قابل و اسنده ابن أبى قره إلى الصادق ع فى كتاب أعمال شهر رمضان و ليله النصف منه كما فى المنتهى و التذكره و النهايه و الإرشاد و الشرائع و النافع و غيرهن و هو رأى الشيخين و فى الكتاب أنه مذهب الثلاثه و أتباعهم و فى دعوى الشهره فيه و فى الرياض و الكتاب و الذخيره انه ليس فيه نص على الخصوص و فى الغنيه نقل الإجماع عنه و فى المعتبر ان ذلك كان لشرف الليل و قال الشيخ فى المصباح الكبير ان اغتسال ليالى الافراد كلها و خصَّ ليله النصف و ان فيه فضلًا كثيراً و يلوح من النهايه حيث عدّ عده مندوبات ثمّ قال الروايات ان فيه روايه و ابن طاوس فى اقباله فى كتاب عمل شهر رمضان باسناده إلى الصادق ع يستحب الغسل أول ليله من شهر رمضان و ليله النصف منه و رواه عن المفيد عن الصادق ع أنه يستحب ليله النصف منه و فيما يدل على مطلق الافراد او مطلق الليالى منه دلاله لا على الأخصيه و سبع عشره و تسع عشره و احدى و عشرين و ثلاث و عشرين منه كما فى المبسوط و التذكره و المنتهى و النهايه و السرائر ما عدا السابقه و الشرائع و النافع و الإرشاد و فى السرائر ما عدا السابقه و غيرهن و فى الروض و المعتبر و الغنيه نقل الإجماع فيه و فى الذخيره الظاهر انه اتفاقى بين الأصحاب و الحجه بعد ذلك صحيحه ابن مسلم عن أحدهما ع بعد أن ذكر الغسل سبعه عشر عدّ هذه الاربعه و ان فى السابعه عشر التقاء الجمعين و فى التاسعه عشر كتابه الوفد و فى الحاديه و العشرين رفع عيسى و قبض موسى و اصابه الاوصياء و فى الثالثه و العشرين رجاء ليله القدر و روايه ابن بكير عن الصادق ع ذكر ما فى السابقه مع التعرض لكون وقته أول الليل و اذا نام جاز التأخير بل ربما يلوح الجواز للمختار و فى الدروس و الذكرى روى ابن بكير قضاء غسل الثلاثه الافراد بعد الفجر

و کأنهم استنبطوا ذلک من قوله ع فی جواب من سأله أن من نام أول اللیل کیف یصنع انه بمنزله غسل الجمعه إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأک و فرادی شهر رمضان مطلقا کما فی الدروس و الموجز و شرحه و البیان و النزهه و فلاح السائل و المصباح و مختصره و فی الاقبال فی سیاق الأعمال فی اللیله الثالثه قال و فیها یستحب الغسل علی الروایه التی تضمنت ان کل لیله مفرده من جمیع الشهر یستحب فیها الغسل و العشر الأواخر روی ابن طاوس مرسلا عن الصادق ع ان رسول اللّه (ص) کان یغتسل فی العشر الاواخر فی کل لیله و اربعه و عشرین و خمسه و عشرین و سبعه و عشرین و تسعه و عشرین منه کما فی شرح الفاضل و الدلائل و البحار کل ذلک رواه فی الاقبال و رواه ابن أبی قره عن الصادق ع و الغسل کل لیله منه رواه فی الاقبال و الغسل فی کل لیله منه و انه فعل علی ع غیر ان ذلک بعد ذکر العشر الاواخر ففی عود الضمیر احتمال و إن کان فی افراد الضمیر و تذکیره ما یلائم أن المراد کل لیله من الشهر و فی الثالثه و العشرین غسلان فی أول اللیل و آخره کما فی البیان و النزهه و روی ذلک عن برید فی الاقبال و غیره و غسل اللیالی سائغ من أول اللیل إلی آخره کما فی الموجز و شرحه و هو الظاهر من اطلاق اللیل فی الأخبار بل روایه بکیر عن الصادق ع و قد تقدمت و ذلک فی سائر اغسال اللیالی سوی ما نص فیه علی الوقتیه و لیله الفطر کما فی خمسته و المبسوط وفاقا للشهید و المحقق فی ثلاثتیهما و السرائر و الموجز و النزهه و غیرهن و فی الریاض و الذخیره و شرح الفاضل نسبته إلی الشیخین و فی الأخیر مع جماعه و فی الغنیه نقل الإجماع و فی الریاض ان ذلک لروایه الحسن بن راشد و قد ضعفه حبش و لم یذکر هذا الغسل جماعه لکن أدله السنن یتسامح بها انتهی. و الأصل فی روایه الحسن بن راشد عن الصادق ع أنه قال أن القارئ جارٍ انما یعطی أجره بعد فراغه یعنی من شهر رمضان قلت فما یصنع قال إذا غربت الشمس فاغتسل و یومی العیدین کما فی الخمسه و الثلاثین و السرائر و النزهه و المبسوط و الموجز و غیرهنّ و فی التذکره و المعتبر و الغنیه و الریاض و الکتاب نقل الإجماع بل فی المعتبر أنه مذهب الأصحاب و غیرهم أجمع إلا ما حکی عن أهل الظاهر و فی الذخیره و حکی فیه اجماع الأصحاب و الأصل فیه صحیحه ابن مسلم عن أحدهما ع ذکر فیها الغسل فی سبعه عشر موطناً و عدّ یومی العید و صحیحه ابن یقطین عن الکاظم ع عن الغسل فی الجمعه و الاضحی و الفطر قال سنّه و لیس بفریضه إلی غیر ذلک فی الروایات و وقت الغسل یمتد مع امتداد الیوم کما فی النهایه و الذکری و الریاض و الکتاب و هو الظاهر من اطلاق الیوم فی عبارات الاکثر و فی السرائر و وقته من طلوع الفجر الثانی إلی قبل الخروج إلی المصلی قال فانه فلا قضاء علیه و فی المنتهی هل یمتد وقته بامتداد الیوم الاقرب انه یتضیق عند الصلاه لأن المقصود به التضریف للاجتماع فی الصلاه و إن کان اللفظ دالا علی الامتداد و فی الذکری الظاهر ان غسل العیدین ممتد بامتداد الیوم عملا باطلاق اللفظ و یتخرج من تعلیل الجمعه انه إلی الصلاه او إلی الزوال الذی هو آخر وقت صلاه العید و هو ظاهر الاصحاب انتهی. و فی الریاض و النهایه جعل اعتبار الصلاه أفضل أقول الظاهر هو القول السابق عملا باطلاق الادله و کون اعتبار الصلاه ظاهر الأصحاب فیه تأمل نعم فیما فی العلل و العیون عن الرضا ع ان علّه غسل العیدین و الجمعه استقبال العبد ربه و طلب المغفره لذنوبه و انها ایام اجتماع و فی فقه الرضا ع فإذا طلع الفجر یوم العید فاغتسل و هو أول أوقات الغسل ثمّ إلی وقت الزوال و قد یقرب ما فی السرائر و نظیرها و ربما حمل علی زیاده الفضیله کما فی الروض و لا یقضی لو فات وقته لعدم النص کما فی الریاض و النهایه و المنتهی استنادا إلی ذلک و کذا فی السرائر مع ترک الاستناد

و المستند فی ذلک هو الأصل و یستحب منه ما رواه ابن أبی قره عن الصادق ع من الغسل بالنهر فان لم یکن تولی بنفسه استسقاء الماء بتخشع و لیکن الغسل تحت الظلال أو تحت حائط و التستر بالجهد فإذا هم بذلک قال اللهم ایمانا بک و تصدیقا بکتابک و اتباع سنه نبیک محمد (ص) ثمّ یسمی و یغتسل فإذا فرغ قال اللهم اجعله کفاره لذنوبی و طهر دینی اللهم اذهب عنی الدنس و لیله نصف رجب کما فی الخمسه و ثلاثتی الشهید و المحقق و جمل الشیخ و مصباحه و اقتصاده و المبسوط و الجامع و الاصباح و السرائر و النزهه و غیرهن و فی الذکری و الریاض و الذخیره أنه مشهور و لم تقف علی نصّ فیه و فی المعتبر و الروض التعلیل لشرف اللیله و یلوح من النهایه حیث عدّ هذا الغسل و أغسالا أخر آخرها غسل یوم النیروز فقال للروایات علی وجه یظهر منه التعلق بالجمع و ان احتمل تعلقه النیروز إلا ان الأول أولی بل متیقن و روی فی الاقبال مرسلًا عن النبی (ص) من أدرک شهر رجب فاغتسل فی أوله و وسطه و آخره خرج من ذنوبه کیوم ولدته أمه و فی شرح الموجز بعد عد أشیاء منها فرادی شهر رمضان کلها و لیله نصف رجب و یوم المبعث و غیرهن قال کل ذلک لشرف هذه الاوقات و للروایات الوارده باستحباب الغسل فیها انتهی. و أوله و وسطه و آخره کما فی الروایه المرسله و یوم النصف منه کما فی النزهه و یمکن تحصیله من عموم الوسط و علیه فیحصل سته أوقات و اللیله اوَّلیتین و متوسطتین و اخیرتین و لیله النصف من شعبان کما فی الخمسه و الثلاثتین و السرائر و النزهه و المبسوط و الموجز و غیرهن و فی الغنیه نقل الإجماع فیه و رواه أبو بصیر عن الصادق ع أنه قال صوموا شعبان و اغتسلوا لیله النصف منه و مثلها روایه أخری و فی السند ضعف لا یخل مع الانجبار و کون المقام مقام استحباب و فی الریاض ان الروایه و المعول علی الاستحباب اتباعا و یوم المبعث و هو السابع و العشرون من رجب کما فی الخمسه و السته و جمل الشیخ و مصباحه و اقتصاده و الموجز و فی الذکری و الریاض ان الحال فیه کما فی لیله النصف من الشهر و عدم النص و فی الغنیه نقل الإجماع و فی النهایه و شرح الموجز بعد عدهما مع اشیاء أن ذلک للروایات و فی المعتبر علله بشرف الیوم و یوم الغدیر کما فی الخمسه و السته و الموجز و السرائر و المبسوط و النزهه و غیرهن و فی التهذیب و شرح الفاضل و الغنیه و الریاض و الکتاب نقل الإجماع فیه و فی الذخیره و نقل فیه الإجماع و الحجه فیه بعد ذلک روایه علی بن الحسین العبدی عن الصادق ع من صلی فیه رکعتین یغتسل من قبل أن تزول الشمس بنصف ساعه إلی قوله ما سئل اللّه حاجه من حوائج الدنیا و الآخره إلا قضیت له و یوم المباهله کما فی الخمسه و السته و السرائر و النزهه و الموجز و المبسوط و غیرهن و فی الغنیه نقل الإجماع فیه و دلیله بعد ذلک روایه سماعه عن الصادق ع و غسل المباهله واجب و المراد الندب لنسبه الوجوب فیها إلی ما علم استحبابه و فی الروض و المراد تأکید الاستحباب للاجماع علی عدم وجوبه و فی الذخیره و ربما ینقل الإجماع علی عدم الوجوب و هو الیوم الرابع و العشرون من ذی الحجه کما فی المبسوط و النزهه و السرائر و التذکره و الذکری و البیان و فی الذکری و الریاض و شرح الفاضل و الحاشیه العلیه علی الشرائع و الذخیره و الکفایه نقل الشهره علی ذلک و قیل بل الخامس و العشرون و هو غیر المعتبر و فی الاقبال و قیل یوم أحد و عشرین و قیل یوم سبعه و عشرین انتهی. اقول و لعل المشهور أولی و یوم عرفه کما فی السرائر و الشرائع و النافع و النهایه و المنتهی و الإرشاد و الدروس و البیان و النزهه و غیرهن من کتب المتأخرین و لم یذکره فی المبسوط و الاقتصاد و الجمل و العقود و المراسم و الوسیله مع ظهورهن فی حضر الاغسال و لم یتعرض له فی المصباح و مختصره فی مبحث الاغسال نعم ذکره فی افعال الحاج و فیه الغنیه و الکتاب نقل الإجماع فیه

و فی الذخیره نقل فیه الإجماع و الحجه فیه بعد ذلک الروایات و منها خبر سماعه و غسل عرفه واجب و خبر ابن سنان فی یوم عرفه عند زوال الشمس و خبر ابن مسلم و یوم عرفه و فی روایه انه سبعه عشر وعد منها یوم عرفه و روی أیضاً فی روضه الواعظین اغتسل فی یوم عرفه اینما کنت و فی کتاب الاشراف قضاء غسل یوم عرفه یوم النحر و یحتمله قول أبی جعفر ع لزراره إذا اغتسلت بعد الفجر أجزأک للجنابه و للجمعه و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزیاره و نیروز الفرس کما فی المنتهی و النهایه و التحریر و ثلاثه أول الشهیدین و الموجز و مصباح الشیخ و الجامع و الحجه فی ذلک روایه المعلی بن خنیس عن الصادق ع إذا کان یوم النیروز فاغتسل و هو أول حلول الشمس الحمل و هو الاعتدال الربیعی کما فی الذکری و الدلال و المهذب و فی الأخیرین نقل الشهره فی ذلک و فی السرائر عن بعض أهل الهیئه انه عاشر ایار و هو یوم نزول الشمس أواخر الثور و فسره بعضهم سنه الفرس قال الفاضل و لعله أول من دردین القدیم و هو قبل انتقال الشمس إلی الحمل بسبعه عشر یوماً و قیل أول سنتهم سابع کانون الأول و هو بعد حلولها الجدی بیومین و فی الدلائل نقل عن بعضهم انه عاشر آذار و فی المهذب أن الشهور عند فقهاء العجم انه عند نزول الشمس الجدی و بعضهم انه تاسع من شباط و یبعده ان المشهور المعروف خلافه و فی روایه المعلی عن الصادق ع المشتمله علی فضیله هذا الیوم و أنه یوم عید الغدیر و یوم توجیه الأمیر ع إلی وادی الجن و یوم الظفر بأهل النهروان و قتل ذی الثدیه و یوم ظهور القائم ع و ولاه الأمر یظفره اللّه بالدجال فیصلبه علی کناسه الکوفه و انه یوم توقع آل محمد (ص) الفرج و ان الفرس حفظوه و غیرهم ضیعوه و انه الیوم الذی صب نبی من انبیاء بنی اسرائیل الماء علی قوم و هم الوف حذر الموت فأماتهم اللّه و هم ثلاثون الفاً فعاشوا فصار صب الماء فیه سنه ماضیه لا یعرف إلا الراسخون فی العلم و هو أول یوم من سنه الفرس قال المعلی و أملأ علیّ ذلک و کتبته من املائه و فی شرح الفاضل و فی خبر آخر للمعلی أنه الیوم الذی أخذ فیه العهد لأمیر المؤمنین ع فانه کان الثامن عشر لذی الحجه من سنه عشر من الهجره و قد حسبت علی التقویم فوافق نزول الشمس الحمل فی تاسع عشر و لم یکن الهلال رؤی لیله الثلاثین بمکه فکان الثامن عشر علی الرؤیه و قوله ع فی خبر آخر له و هو أول یوم طلع فیه الشمس وهبت فیه الریاح اللواقح و خلقت فیه زهره الأرض فان هبوب اللواقح و خلق زهره الأرض فی ایام الحمل لا الجدی و قیل ان الشمس خلقت فی الشرطین و هو أول الحمل و عن الرضا ع أن الدنیا خلقت و الشمس فی الحمل قال و ذکر رضی الدین بن طاوس أن الدنیا خلقت فی شهر نیسان وسط أول الحمل إلی هنا ما ذکره (ره) ما یتعلق بالزمان و بقی منها افراد آخر و یوم الترویه کما فی المنتهی و النهایه و الموجز و ثلاثه الشهید و الهدایه و النزهه و الکفایه و المفاتیح و غیرهن و الحجه فیه صحیحه ابن مسلم أو احدهما ع المشتمله علی ان الغسل فی سبعه عشر موطنا وعد منها یوم الترویه و یوم الدحو و هو الیوم الخامس و العشرون من ذی القعده کما فی الدروس و البیان و الدلائل و الذکری و فی الأخیر و ذکره الأصحاب لدحو الأرض و کل یوم شریف أو لیله شریفه و عند ظهور آیه فی السماء کما فی شرح الفاضل منسوباً إلی أبی علی و فی الدلائل قال ابن الجنید یستحب الغسل لکل مشهد شریف أو یوم أو لیله و عند ظهور الآثار فی السماء و عند کل فعل متقرب به إلی اللّه تعالی و یلجأ فیه إلیه و غسل لیله الجمعه کما فی شرح الفاضل منسوبا إلی ابن أبی المجد الحلی اقول و ربما یستنهض فی دعوی الندب فی الأوقات الشریفه و الأحوال الفضیله غسل ما ورد فی العلل و العیون عن الرضا ع فی علّه غسل الجمعه و العید من أنهما یومان عظیمان فجعل الغسل تعظیماً و تفضیلًا لهما علی سائر الأیام و زیاده فی النوافل و العباده و کذا رواه زراره عن أحدهما ع فی استحباب اغسال

ليالى شـهر رمضان على وجه يلوح منه أن السبب فيه أن تلك الليالى هى التى حدثت فيها حوادث تقضى بعظمتها إلى غير ذلك و فى المـدارك تأمل و اللّه أعلم. و يوم مولـد النبى سابع عشـر ربيع الأول كما فى فلاح السائل و فى المنتهى لا نعرف خلافاً فيه يعنى الندب و الليالى البارده طلبا للنشاط فى صلاه الليل كما فى الفلاح

و ذکر انه روی خبراً من غیر مدینه العلم أن علیاً ع کان یغتسل فی اللیالی البارده طلباً للنشاط فی نافله و هذا کله مما یستحب للزمان أما ما یستحب للافعال و غسل الاحرام لحج أو عمره و عممه فی المنتهی و المختلف و السرائر و الغنیه و شرح الفاضل و غیرهن و هو مستحب کما فی سته و ثلاثه الشهید و الموجز و شرحه و المبسوط و القاعده و النزهه و السرائر و ثلاثه المحقق و هو رأی ابن البراج و أبی الصلاح و سلار و المرتضی و ابن الجنید و فی الغنیه و الفائده و التهذیب نقل الإجماع و فی المنتهی لا نعرف خلافاً فیه یعنی الندب و فی التذکره و المختلف و شرح الفاضل و الکتاب و الدلائل و الذخیره نقل الشهره و یلوح من کل من نسب إلی العمانی اثباتها أیضاً إن لم یستفد منه نقل الإجماع و اوجبه العمانی بل نقله المرتضی فی الطبریات عن أکثر الأصحاب فی نهایه الشیخ فی أحوال المحرم و لیغتسل و کان مراده الندب و فی الدلائل أنه نقل عن المرتضی فی بعض رسائله و الحجه للأولین بعد الإجماعات و الأصل فی صحیحه عمار من خلط الغسل فی ضمن المندوبات فإنه روی عن الصادق ع أنه قال إذا انتهیت إلی العقیق و إلی وقت من هذه المواقیت فانتف ابطیک و قلم اظفارک و اطل عانتک و خذ من شاربک ثمّ استک و اغتسل الخ. و روایه سعد بن أبی خلف الغسل فی أحد عشر موطناً واحداً فریضه و الباقی سنه و فی کتابه الرضا ع للمأمون من شرائع الدین غسل الجمعه سنه إلی قوله و غسل الاحرام إلی قوله هذه الأغسال سنه و غسل الجنابه فریضه و نحوها من الروایات احتج العمانی بمرسله یونس و هو من أصحاب الإجماع فلا یضر الارسال المشتمله علی الیقطینی الثقه علی الاصح فلا یکون فی الروایه خلل من جهه ما فی المعتبر و الکتاب و فیها أن الفرض من الغسل ثلاثه غسل الجنابه و غسل مغسل المیت و غسل الاحرام أقول و هذه الروایه لو خلیت عن المعارض و لم یکن فیها سوی مخالفه الشهره لطرحت و أولت فکیف و المعارض ما علمت ثمّ الاستناد إلی ما فی بعض الروایات من وصفه بالوجوب قد مر ما فیه من أنه لم تثبت الشرعیه فی لفظ الواجب مع أنه وصف بذلک مع کثیر من المندوبات و الطواف کما فی الخلاف و الجامع و الاشاره و الندب و الغنیه و الکافی و الدروس و المنتهی و النهایه و الإرشاد و غیرهن و اطلق الکثیرون لفظ الطواف علی وجه یعم طواف الزیاره و غیره و فی الفائده نص علی تعمیم طواف الزیاره و النساء و فی الکافی و الغنیه قیده بحال الرجوع من منی و المروی فی صحیحه ابن مسلم عن أحدهما اطلاق غسل الزیاره و المراد زیاره البیت بقرینه مقابل الکعبه و فی الفائده و الغنیه نقل الإجماع کما فی المبسوط و النزهه و فی السرائر و الغنیه و التذکره زیاره الأئمه ع و فی البیان و الدروس و المنتهی و النهایه و الإرشاد و التحریر و الموجز و شرحه و شرح المفاتیح و غیرهن تعمیم النبی و الأئمه کما فی السابقین و فی الغنیه نقل الإجماع و فی شرح الفاضل قطع به الأصحاب و عن الرضا ع الغسل ثلاثه و عشرون (و عدَّ) منها غسل زیاره البیت و دخوله و غسل الزیارات و فی الاقبال عن الصادق ع الغسل لزیاره النبی و أمیر المؤمنین ع و فی الهدایه و المهذب و المراسم و النفلیه تعمیم الأئمه أیضاً و کیف کان فالعمل علی العموم للاجماع المتقدم و اطلاق روایه الرضا ع بل ربما قیل بعموم الزیارات و فی سیره الشیعه و ما یوجد فی مزاراتهم و اخبارهم فی مواضع کثیره کفایه و کیف کان فالروایات فی زیارات النبی (ص) و الأمیر و الحسین ع و الرضا ع کثیره و یدل علی العموم ما فی التهذیب عن العلا بن سبابه عن الصادق ع الغسل عند لقاء کل إمام و هو یعم الموت و الحیاه أو حرمتهم أمواتا کحرمتهم احیاءً و روایه سماعه عن الصادق ع و غسل الزیاره واجب یحتمله و روی فی الکامل إذا أردت زیاره موسی بن جعفر و محمد بن علی فاغتسل و تنظف و قال فیه و روی أیضاً فی زیاره أبی الحسن و ابی محمد ع ان جلالتهم وارده و ربما استدل بعضهم فی دخول الزیاره تحت الحوائج و کیف کان فالعموم فی غایه الظهور و تارک الکسوف عمداً مع استیعاب الاحتراق و

الحكم بالندب بقيد العمد و الاستيعاب رايه (ره) فى سته إلا أن فى المنتهى بعد الحكم بالندب قال عقيب ذكر صحيحه ابن مسلم الآمره بالاغتسال و هذه الروايه ظاهره فى الوجوب فلو قلنا به لهذه الروايه و للاحتياط كان قوياً و فى المختلف استحبابه للأداء أيضاً و فى النهايه الحاق جاهل الوجوب بالعامد

و ظاهره هنا تعلق الخطاب بالغسل لمجرد الترک لأنه من مقدمات القضاء کما فی التحریر بخلاف کتبه الأخر و الظاهر حمل الأقل علی الأکثر و ان رایه ان الغسل منوط بالقضاء و نقل فی شرح الفاضل علی ذلک فتوی الأصحاب و الدروس و البیان و اللمعه مماثله للقواعد و فی شرح اللمعه الحاق جاهل الحکم کما فی النهایه و الذکری فی تعداد المندوب و غسل الکسوف إذا وجب و فی المقنع ما فی الذکری من الاستیعاب فقط و فی المعتبر و الشرائع اعتبار القیدین مع اضافه قصد القضاء و کذا فی الغنیه و النزهه و اکثر کتب الفقهاء کما یعلمه کلًا منا و لم یذکر فی النافع سوی اراده القضاء و اطلق و فی السرائر أیضاً ندبه مع القیدین و اعتبار اراده القضاء و اقتصر السید فی المصباح و المفید فی المقنعه علی التعمد و کیف کان فظاهر الأکثر القول بالندب مع القیود بل نقل فی الإجماع علیه بتلک القیود اعنی الاحتراق و التعمد و اراده القضاء و فی شرح الموجز نقل الشهره و فیه و فی الذخیره نسبه إلی أکثر المتأخرین و فی الکفایه نسب الایجاب إلی بعض الأصحاب و نقل عن الأکثر اعتبار الاستیعاب و فی جمل السید و شرح القاضی له و صلاه المقنعه و المراسم و الفائده و ظاهر الهدایه و النهایه و الکافی و صلاه الاقتصاد و العقود هو القول بالوجوب و نقل فی المختلف و فی المرتضی فی مسائله المصریه بعض مسائله و أبی الصلاح و سلار و عن الشیخ فی نهایته و جمله و خلافه قال و فی موضع من الجمل حکم بالندب و لم یتعرض فی المبسوط لوجوبه بل یقضیها مع الغسل انتهی. ما فی المختلف اقول کان العلامه (ره) نظر إلی ما فی صلاه المبسوط و أما فی طهارته فانه عده من الاغسال المندوبه و نقل فی الفائده و القاضی فی شرح الجمل الاجماع علی الوجوب و عبارات اکثرهم تشتمل اعتبار القیود ثمّ المراد بالاحتراق أحد القرصین فیعم النیرین کما نص علیه فی النهایه و المهذب و المراسم و السرائر و کثیر من کتب المتأخرین ثمّ الذی یقوی فی النظر هو القول بالندب للأصل و اجماع الغنیه و اخبار حصر الاغسال المفروضه و للموجبین صحیحه ابن مسلم عن أحدهما ع قال فی آخرها و غسل الجنابه فریضه و غسل الکسوف إذا احترق القرص کله فاغتسل و مرسله حریز و هو من الاجلاء مع تقدم حماد علیه و هو من اصحاب الإجماع و هی نقیّه السند عن الصادق ع إذا انکسف القمر فاستیقظ الرجل و لم یصل فلیغتسل من غد و لیقض الصلاه و ان لم یستیقظ و لم یعلم بانکساف القمر فلیس علیه إلا القضاء بغیر غسل و لا یخفی علیک أن مدلول الأولی اعتبار الاحتراق مطلق فی القضاء و الاداء مع التعمد و بدونه و الثانیه اعتبار التعمد و اراده القضاء و الفقهاء اخذوا القیود باعتبار انه المتیقن من الجمع بین الروایتین مع ان الأصل عدم الطلب حین عدمها و الروایتان محکمتان فی الدلاله منطبقتان علی رأی المشهور من اعتبار القیود فالعمل علی الوجوب من اجلهما لا یخلو من قوه لو لا قوه ادله الحصر المنجبره بالشهره الموافقه و اللّه اعلم. و المولود کما فی سته مقیداً استحبابه بحین الولاده فی النهایه و المنتهی متمسکاً بالأصل فی نهایته و تذکرته و مختلفه و فی الأخیر انه مقتضی الجمع بین الأدله و فی المنتهی أن القول بالوجوب متروک و استحبه أیضاً فی المبسوط و النافع و المعتبر و فی الأخیر نسبه القول إلی شاذ منا و فی الشرائع فی أحکام الولاده و اللمعه فیها أیضاً مع التقیید فی الأخیره بحین الولاده و الدروس و البیان و الذکری مع التقیید فیهن و النزهه و الغنیه الحکم باستحبابه أیضاً و فی الأخیره نقل الإجماع و فی شرح الموجز و شرح الفاضل و الکفایه و الذخیره نقل الشهره و فی الریاض و شرح اللمعه التقیید بحین الولاده و فی الدلائل نسب إلی الشهید الثانی عدم السقوط مع التراخی و فی المسالک احتمل ان هذا الغسل غسل خبث و علیه لا تلزم شروط الغسل و ینبئ عنه تعلیله الحکم فی الروض بالخروج من محل الخبث کما علل فی النهایه و المنتهی و ذهب ابن حمزه إلی وجوبه مستنداً إلی موثقه سماعه عن الصادق ع فیها و غسل المولود واجب و سندها لا باس به لأنها من الموثقات و فی الروض و أوجبه ابن حمزه محتجا بروایه ضعیفه و فی المعتبر و الوجه الاستحباب تمسکا بالبراءه الأصلیه و استضعافا لهذه الروایه

فان عثمان بن عيسى و

سماعه واقفيان لاتفاق الأصحاب على اختصاصه بالمصلحه الراجحه انتهى.

و فی المختلف و التذکره تضعیف الروایه أیضاً و الأولی التمسک فی ردها بأن لفظ الوجوب لم تثبت الشرعیه فیه و بانها روایه فی مقابله الشهره بل الإجماع فتتأول ثمّ فی الحدیث غسل عرفه واجب و غسل الزیاره واجب إلی غیرهما من المستحبات و رأیت فی بعض الحواشی علی شرح الفاضل انه ربما اراد ابن حمزه أن الولد یجب فی تطهره الغسل و لا یطهر بدونه ثمّ الظاهر من الروایه و کلام الأصحاب انه غسل علی حد غیره من الأغسال و المتیقن حین الولاده و اللّه اعلم. و السعی إلی رؤیه المصلوب بعد ثلاثه أیام من صلبه و قیل من موته لا لغرض صحیح شرعا کالشهاده علیه لاقامه حکم بشرط الرؤیه علی رأی و فی المختلف و التحریر و الإرشاد و النهایه نحو ما فی الکتاب إلا أن فی الأخیره لفظ القصد بدل السعی و لم أره فی التذکره و فی المنتهی ذکره روایه عن ابن بابویه ثمّ قال و الوجه الاستحباب و فی الشرائع ما یقرب من عباده الکتاب و فی الدروس و البیان مثلها مع اشتمالهن علی قید العمد فی الرؤیه و لم یذکر الرؤیه فی الدروس و هی مراده و فی الذکری ذکر الرؤیه فقط و المراد فی الکل واحد و فی الغنیه اعتبر الاسلام فی المصلوب و حکم بالندب و عباره النزهه کعباره الکتاب و فی الریاض و غسل السعی إلی رؤیه المصلوب مع الرؤیه بعد ثلاث من صلبه و قیل من موته لا شاهد له و لا فرق بین مصلوب الشرع و غیره عملا بالاطلاق و ربما قیل باستحباب الغسل برؤیه مصلوب غیر الشرع من أول یوم لمساواته الأول بعدها فی تحریم وضعه علی الخشبه و کذا لا فرق بین المصلوب علی الهیئه الشرعیه و غیره و لو قتل بغیر الصلب لم یستحب الغسل للأصل و أول وقته الرؤیه انتهی. و فی شرح الفاضل لفظ الخبر نص فی الرؤیه و هو ظاهر کتاب الاشراف و لم یذکره الأکثر ثمّ الأصحاب قیدوه بما بعد ثلاثه لأن الانزال عن الخشبه إنما یجب بعدها و الصلب انما وضع لاعتبار الناس و تفضیح المصلوب فلا یحرم السعی إلی رؤیته قبلها و الحق به المصلوب ظلماً قبل الثلاثه للتساوی فی تحریم الوضع علی الخشبه انتهی. و فی الدلائل بعد ذکر الحکم و الظاهر عدم الفرق بین المصلوب بحق أو باطل لإطلاق النص انتهی. و فی الحاشیه العلیه عقیب قول المصنف بعد ثلاثه المراد بعد ثلاثه من صلبه و قیل بوجوبه و المستند ضعیف و لا فرق بین صلب الحق و الظلم و علی الهیئه و بدونها و التقیید بخلاف ذلک لا یعتد به و فی الغنیه نقل الإجماع علی الندب و فی شرح الموجز نقل الشره فیه و کذا فی البحار و هو مذهب ابن البراج أیضاً و قال أبو الصلاح بالوجوب و تردد ابن حمزه فیه کما استظهره الفاضل منه و نقله فی شرح الموجز عن ابن بابویه أیضاً و سند الموجب ما ارسله الصّدوق فی النهایه و الفقیه أن من قصد إلی مصلوب فنظر إلیه وجب علیه الغسل عقوبه و حیث تلونا علیک عبارات الفقهاء و ظهر لک أنهم متفقون علی الندب مما عدا ابا الصلاح و ابن بابویه و ابن حمزه فهم مسبوقان بالإجماع ملحوقون به مع الإجماع المنقول لا یبقی تامل فی اجراء هذه الروایه المرسله علی وفق مذاق الفقهاء و لو لا عملهم علیها لکانت حریه بالطرح لضعفها مع ان لفظ الوجوب فی کلام القدماء مر حاله و مع عدم الفرض یقضی بهما لفظ العقوبه ثمّ ظاهر الروایه کما لا یخفی اعتبار الرؤیه و العمد شرط مسمی الصلب کما فی البحار و نسب إلی الأکثر فیها عدم الفرق بین الحق و الباطل و إلی الأصحاب اعتبار الثلاثه ایام و اطلاق المصلوب فی الاسلام و الکفر بالحق أو الباطل علی الهیئه و بدونها و فی الحاق مصلوب الباطل قبل الثلاثه بعد اقتصارا علی مورد النص و ظاهر الحدیث اعتبار الثلاثه من وقت الصلب و اللّه أعلم. و غسل التوبه عن فسق أو کفر کما فی خمسه مع تعمیم الفسق و الکفر کما هنا و عمم فی النهایه و المنتهی الفسق من الکبیره و الصغیره کالنفلیه و الکفر الارتدادی و الأصلی اغتسل قبل الاسلام أو لا ما لم یحصل سبب موجب للغسل حال الکفر فیجب و أطلق فی الإرشاد لفظ التوبه و لم یفصل و عباره الشرائع و البیان و الموجز و شرحه علی نحو ما هنا و الدروس و النزهه و المعتبر و النافع کالإرشاد و فی المبسوط و غسل التوبه و الکافر إذا أسلم لا

يجب عليه الغسل بل يستحب إلا أن يكون وجب عليه لجنابه و غيرها فإذا أسلم وجب عليه لأنه فى الكفر لا يصح غسله لعدم صحه النيه

و قریب منه فی تعمیم الفسق و الکفر و استثناء من أحدث قبل الاسلام فیجب الذکری و السرائر و مثل ما مر فی اطلاق الفسق المهذب و الجامع و فی المقنعه و کتاب الاشراف و الکافی و الغنیه و الاشاره التخصیص بالکبائر و فی الدلائل و التقیید بالکبائر لا یخلو من وجه و فی الریاض و المسالک ان مقتضی التقیید بالفسق یقتضی عدم الاستحباب من صغیره لا توجبه مع أنه داخل فی العموم و موافق للقائل بغسل الذنب و الخروج من دنسه و اعتذر فی المسالک بأن غرضهم الرد علی من خصه بتوبه الکفر قال و لو قیل عن کفر و غیره لکان أحسن و قریب منهما ما فی الذخیره إلا إنه ادعی لزوم خروج الصغیره مطلقا و لعله أراد مع عدم الاصرار کما قیّده فی المسلک و نقل الإجماع علی الندب فی الغنیه و المنتهی و التذکره و فی النهایه فی عد المندوب و الغسل للتوبه عن فسق أو کفر إلی أن قال و لو وجد منه سبب وجوب الغسل حال کفره وجب علیه بعد اسلامه عند علماؤنا لوجود المقتضی و لا یجزئ عسله حین الکفر انتهی .. و الظاهر ان المراد دعوی الاتفاق علی الوجوب بعد وجود السبب و عباره المنتهی ظاهره فی الرجوع إلی الامرین لأنه ذکر عقیبها و فی المعتبر و الذخیره و العمده فیه فتوی الأصحاب و هو یؤذن بالإجماع و فی موضع آخر من المعتبر ان استحباب الغسل للکافر إذا اسلم مذهب الأصحاب و الموجبون من غیرهم ثمّ الأصل فی هذا الحکم ما رواه الشیخ و النهایه و الکافی عن الصادق ع فی رجل له جوار یغنین فیدخل الخلاء فیطیل الجلوس مستمعاً فأمره ع بالغسل و التوبه و أنت خبیر بأن الروایه وردت فی محل خاص فلا عموم فیها و العمده علی فتوی الأصحاب نعم تفید ان کل من کان علی أمر عظیم یفعل ذلک فهی تعم الکبائر و ربما تؤذن بعموم الصغائر أیضاً إذ فی عجزها فان اللّه لا یرضی بالقبیح سیما إذا قلنا بأن الاستماع صغیره و یضعف الأخیران ظاهر الحدیث أن ذلک کان دأبا له کما یدل علیه قوله فربما دخلت المخرج و لا صغیره مع الاصرار و فی المعتبر مضافا إلی ان الغسل خیرٌ فیکون مرادا و لأنه یغسل الذنوب و فی المنتهی الغسل طاعه فی نفسه فکان مستحباً و فی الذخیره و الریاض اضافه التفاؤل لغسل الذنب و الخروج من دنسه و استدل أیضاً بأمره (ص) بعض الکفار بالغسل و اورد علی ذلک فی شرح الفاضل بانه ربما کان سببه متقدما فیکون واجبا و استدل أیضاً بما فی ادعیه السر یا محمد قل لمن عمل کبیره من امتک فاراد محوها و التطهر منها فلیطهر لی بدنه و ثیابه و لیخرج إلی برّیه أرضی فیستقبل وجهی حیث لا یراه أحد ثمّ یرفع یدیه إلی الخ و فی الشرح المذکور و لیس التطهر نصا فی ذلک و لو سلم اختص بالکبائر و قال المفید فی الاشراف و الغسل للتوبه عن کبیره علی ما جاء عن النبی (ص) و کیف کان فالعمل علی فتوی الأصحاب و فی الحاشیه العلیه علی الشرائع و عن المفید التقیید بالکبائر و الخبر یدفعه و کأنه (ره) بنی علی أن الاستماع لیس کبیره و فیه مع الاصرار تأمل و فی الدلائل قوی کونه من الکبائر لأنه کالمغنی لأن الفرق بینهما خفی و الغنی کبیره و فسر به لهو الحدیث انتهی ..

اقول کلامه لا یخلو من تأمل و سره ظاهر اما العامه فشافعهم و حنیفهم علی الوفاق و اوجبه أحمد و مالک و ابو ثور و ابن المنذر للتائب عن کفر باقسامه و صلاه الحاجه و الاستخاره کما فی خمسه و ثلاثه المحقق و ثلاثه الشهید و الموجز و شرحه و المبسوط و الغنیه و النزهه و الروض نقل الإجماع و فی الکتاب و الحاشیه العلیه علی الشرائع و الذخیره لیس المراد أی صلاه اوقعها المکلف لأحد الأمرین بل صلوات مخصوصه ورد النص بندب الغسل قبلها تطلب فی مضانها اقول لا ریب أن ظاهر عباراتهم هو الاطلاق کما نقلناه کما ان ظاهر قول الصادق ع فی خبر سماعه و غسل الاستخاره مستحب و قول الرضا ع و غسل الاستخاره و غسل طلب الحوائج من اللّه یعطی التعمیم یعطی استحبابه و إن لم یصل کما یظهر من اطلاق الذکری إلا أن الفقهاء فهموا خلافه و قولهم هو المتبع و قرّب ما قلناه فی شرح الفاضل و الدلائل بل قربا عدم ارتباط الغسل بالصلاه أیضاً و فی الروض حکی بعد استحبابهما قال للخبر و ضعفه معتضد بعمل الأصحاب انتهی. اقول لا یخفی علیک حال ادلّه السنن و عدم المداقه فی شانها و فی الاجتماع غنیه و غسل صلاه الاستسقاء کما فی المقنعه و کتاب الاشراف و المهذب و الغنیه و التذکره و النهایه و المنتهی و شرح الفاضل و غیرها و کذا فی ثلاثه الشهید و المعتبر إلا ان فیهن و غسل الاستسقاء فیکون الغسل مرتبطاً به لا بخصوص الصلاه کما فی الأول و عباره الموجز و شرحه حیث قال و صلاه الحاجه و الاستخاره و الاستسقاء تحتملهما و ربما نزل مواد الاواخر علی الاوائل فیراد الصلاه و فی الغنیه نقل الإجماع فی استحبابه و فی المعتبر بعد ذکر دلیله و المراد تأکید الاستحباب باتفاق الأصحاب و ذلک بعد أن نسبه إلی جماعه من الأصحاب منهم السید و ابنا بابویه و الأصل فیه من طرقنا ما رواه الشیخ فی الموثق عن سماعه عن الصادق ع و غسل الاستسقاء واجب و المراد به الندب بالاتفاق کما فی المعتبر و فی التذکره الانتفاء القائل بالوجوب و من طرق العامه ما رواه ابن عباس عن النبی (ص) انه خرج للاستسقاء فصلی صلاه العید قال الترمذی هذا الحدیث یدل علی استحباب الغسل لصلاه الاستسقاء لثبوته فی العید و هی مثلها و فی المنتهی و لأن المقتضی لاستحباب الغسل اما التصنیف للاجتماع أو التطهر للصلاه و کلاهما موجودان و غسل قتل الوزغه کما فی کتاب الاشراف و النزهه و الجامع و الدروس و البیان و شرح الفاضل و الدلائل و النفلیه و الموجز و شرحه و فی الذکری رواه و فی المعتبر و المنتهی و النهایه قال ابن بابویه روی ان من قتل وزغاً فعلیه الغسل قال و قال بعض مشایخنا ان العله فی ذلک انه یخرج من ذنوبه فیغتسل منها و اقتصر فی الأخیرین علی ذلک و فی المعتبر و عندی انما ذکره ابن بابویه لیس حجه و ما ذکره المعلل لیس قائلا لأنه لو صحت علته لما اختصت بالوزغ انتهی. اقول هذا الحکم روی فی النهایه و الهدایه و رواه الصفار فی البصائر عن عبد اللّه بن طلحه قال سألت أبا عبد اللّه ع عن الوزغ فقال هو رجس و هو مسخ فاذا قتلته فاغتسل و فی الهدایا و العله فی ذلک انه یخرج من الذنوب فیغتسل منها و فی النهایه نسب التعلیل إلی بعض مشایخنا و علی کل حال فلا ریب فی ثبوت هذا الحکم الندبی الذی یکفی فیه أدنی روایه بل فتوی علی ما قیل و اللّه اعلم و غسل من اراد مباهله کما فی الاشراف و الجامع و یدل علیه حسنه أبی مسروق عن الصادق ع فی کیفیه المباهله قال أبو مسروق قلت له کیف اصنع فقال اصلح نفسک ثلثا و أظنه و صم و اغتسل الخ و قول الصادق ع فی موثقه سماعه و غسل المباهله واجب یحتمله و إن کان الأول أظهر

و لرمی الجمار فعن المفید العزیه و لیغتسل لرمی الجمار و إن منعه مانع فلیتوضأ و فی المقنعه فاذا قدر علی الوضوء للرمی فلیتوضأ و إلا أجزأه غسله قال الفاضل یحتمل أن یرید بغسله غسل العید أو غسل الرمی و ذکر هذا الغسل فی شرح الفاضل و الدلائل و فی الأخیره و الذبح و الحلق و ظاهر الخلاف الإجماع علی عدمه للرمی و للوقوفین کما فی الخلاف و نقل فیه الإجماع و لکل فعل یتقرب به إلی اللّه ذکره ابن الجنید و مرت عبارته و مدرکه و لمس المیت بعد التغسیل کما فی التهذیب و الدلائل و شرح الفاضل و نقله فی الذکری عن التهذیب و الأصل فیه موثقه الفطحیه عن الصادق ع یغتسل الذی غسل المیت و کل من مس میتاً فعلیه الغسل و إن کان المیت قد غسل و الظاهر ان غسل من التغسیل لا من غسل الاخباث کما احتمله الفاضل فی حاشیه علی حاشیته و فی صحیحه حریز أو حسنته عن الصادق ع فی آخرها قلت فمن ادخله القبر قال لا غسل علیه انما یمس الثیاب و ربما یستدل بموثقه سماعه عن الصادق ع فیها و غسل من مس میتاً واجبٌ و لعل المراد فیه مطلق الرجحان کما فی نظائره مما عد معه فیبقی علی عمومه لکنه احتمال لا یلیق بالاستدلال و لصلاه الشکر کما فی الکافی و الغنیه و الاشاره و المهذب و نقله فی الذکری عن الغنیه و کأنه یوافقه و الدلائل کالذکری و فی الغنیه نقل الإجماع علیه و لتغسیل المیت و تکفینه ذکره الصَّدوق و نقله عنه فی المعتبر قائلا ان الروایه صحیحه و قد ذکرها الحسین بن سعید و غیره ان ایجاب الغسل بتکفینه نادر انتهی. و فی الذکری و لیکفن المیت و الروایه هی صحیحه ابن مسلم و حسنته عن أحدهما و الغسل فی سبعه عشر موطنا إلی قوله و اذا غسّلت میتاً أو کفنته قال الفاضل قلت و لا یتعین لذلک یرید أنه ربما کان السبب هو المس و لأخذ التربه الحسینیه قال الفاضل علی ما وردت به الأخبار و یمکن ادخاله فی الحاجه و لعل مراده الاخذ بالکیفیه التی وردت بها الأخبار و فی فلاح السائل انه ورد فی بعض الروایات و لمن اریق علیه ماء غالب النجاسه کما ذکره المفید فی الاشراف و نقله عنه فی الذکری و هو ادری بمدرکه و للإفاقه من الجنون قال فی النهایه الاقرب عندی استحبابه عند الافاقه من الجنون لما قیل ان من زال عقله انزل فاذا افاق اغتسل احتیاطا و لیس واجباً لأصاله الطهاره فیستصحب و الناقض غیر معلوم و لأن النوم لما کان مظنه الحدث شرعت الطهاره منه و نسبه فی الذکری إلی الفاضل و فی البیان إلی المقیل و کذا فی الدلائل و ردّ هذا الحکم فی المنتهی بان الاستحباب حکم شرعی یفتقر إلی الدلیل و لا دلیل و نسب القول به إلی الحنابله و للصبی إذا ادرک نسبه فی المنتهی إلی بعض علماءنا ثمّ رده فان الندب حکم شرعی فیقف علی الدلیل و لم یقم و للشک فی الحدث کواجد المنی فی الثوب المشترک کما فی البیان و ظاهر و الذکری و الدلائل و شرح الفاضل و سوی فی الذکری و البیان بین نیه الشاک و المفیق من الجنون علی القول فی قصد الاحتیاط فی رفع الحدث و اعاده الغسل المشتمل علی نقص اضطراری کالجبیره و نحوها کما فی البیان و النفلیه و شرح الفاضل و الدلائل و فی شرح الفاضل خروجا من خلاف من أوجبه و غسل الجنابه مع غسل الموت لمن مات جنبا کما فی شرح الفاضل و الدلائل و احتمله الشیخ فی کتابی الأخبار

و نسبه فی الذکری إلی الشیخ قولا و الأصل فیه حدیث العیص بن القاسم و لمعاوده الجماع بعد الجماع کما فی شرح الفاضل لما روی عن الرضا ع فی الذهبیه ان الجماع بعد الجماع بلا فصل غسل یورث جنون الولد و للحجامه کما فی شرح الفاضل مستندا إلی حسنه زراره ان الغسل بعد الفجر یجزی للجنابه و للحجامه قال الفاضل و لعل الحجامه تصحیف الجمعه و یؤیده ان فی السرائر عن کتاب حریز بلفظ الجمعه و اعاده غسل الاحرام لمن اکل و لبس و ما لا یجوز للمحرم ذکره فی الدلائل و المفاتیح و اعاده غسل الاحرام للنائم و المحدث او مطلقاً علی الخلاف ذکره فی الدلائل و اعاده الاغسال السبعه لمن أحدث کذلک للبلدین و الحرمین و المسجدین و الزیاره ذکره فی الدلائل ایضاً و سیجی ء حال المحدثین بحول و اللّه و لتجدید الغسل احتمله فی النهایه و لقضاء غسل عرفه کما فی کتاب الاشراق و للتطیب لغیر الزوج فروی الکلینی عن الجلاب عن الصادق ع أیما امرأه تطیبت لغیر زوجها لم تقبل منها صلاه حتی تغتسل من طیبها کغسلها من جنابتها و رواه الصدوق مرسلا و ما یستحب للمکان فاغسال منها غسل دخول الحرم و مکه و المسجد الحرام و الکعبه و المدینه و مسجد النبی (ص) کما فی تحریره و ارشاده و الدروس و البیان و السرائر و الموجز و لم یتعرض فی المبسوط و ثلاثه المحقق و التذکره و المنتهی لدخول مکه مع ذکر حدیث یشتمل علیه فی المعتبر و الآخرین و فی النهایه عدم التعرض لدخول المدینه أیضاً و فی الذکری اقتصر علی ذکر حدیث مشتمل علی دخول مکه و الکعبه و المدینه فقط و فی الفائده و الغنیه نقل الإجماع فی دخول المسجد الحرام و الکعبه و فی الغنیه أیضاً نقل الإجماع علی ندبه فی دخول الحرم و دخول المدینه و دخول مسجد النبی (ص) و فی الخلاف الإجماع علی ثبوته فی دخول مکه علی نسخه عندی و فی شرح الفاضل نقل الإجماع من الخلاف علی العدم و هو اضبط و نقل الفاضل اجماعه علی عدم ندبه لدخول الحرم و لم أره فیه إلی الآن و المستند فیه بعد ذلک صحیحه ابن عمار عن الصادق ع و عدّ فیها اغسالًا إلی أن قال و حین تدخل مکه و المدینه ثمّ قال و حین تدخل الکعبه و صحیحه ابن مسلم أحدهما ع و فیها ان الغسل فی سبعه عشر موطنا وعد طائفه منها إلی ان قال فاذا دخلت الحرمین ثمّ قال و یوم تدخل البیت و صحیحه ابن سنان عن الصادق ع و ذکر عده مواضع للغسل إلی أن قال و دخول مکه و المدینه و الکعبه و فی روایه ابن مسلم عن فرد إذا اردت دخول مسجد الرسول (ص) و فی الروض بعد ذکر ما فی الکتاب من اغسال المکان قال للنص فی ذلک کله و مثله فی شرح الموجز و فی المعتبر و التذکره و لشرف هذه الامکنه و قول الباقر ع فی روایه ابن مسلم و اذا دخلت البیت الحرام یحتمل اراده المسجد منه و ربما قیل بندب المسجد الحرام بطریق اولی من مسجد المدینه و استدل علیه الفاضل بقول الکاظم ع لعلی بن حمزه اذا اغتسلت ثمّ نمت قبل أن تطوف فأعد غسلک قال إن لم نقل أنه غسل الطواف انتهی. و فیه ما فیه و مشاهد الأئمه ع کما فی المنتهی و النهایه و الموجز و فی التذکره و غسل زیاراتهم و تعلیله بشرف الامکنه تدل علی اراده الدخول و ربما کان مدرکه بعد ادعاء علیه الشرف ان غسل الزیاره انما کان لاحترام المکان و دخول حرم المدینه لصحیحه ابن مسلم السابقه و فیها دخول الحرمین و هو مذکور فی الهدایه و النفلیه و علل بالشرف أیضاً و المدار فی الحکم ثمّ الدخول مطلقا.

و خصه المفيد فی دخول مكه و المدينه بمن دخلهما لأداء فرضٍ أو نفل نقله الفاضل و لا يخلو من قرب و ان كان العمل على اطلاق الأخبار و كلام الأصحاب اولى و لا تداخل و إن انضم إليها واجب كما فی الإرشاد مع الاطلاق فی عدم التداخل و الموجز و التحرير مع ضميمه و ان انضم إليها واجبٌ كما فی الكتاب قال الفاضل فی شرح عباره الكتاب أعنی قوله و ان انضم إليها واجب للجنابه أو لغيرها اقتصر على سببه و نوی الوجوب أو تعرض للاسباب و نوی الندب خاصه و لم يتعرض للواجب أو الوجوب و لم يتعرض للندب أو نوی الوجوب و الندب أو لم يتعرض للاسباب و نوی الوجوب أو الندب أو اياهما أو تعرض للموجب مع بعض اسباب الندب و نوی الوجوب أو الندب أو اياهما أو عرض عن الوجه فی جميع الفروض و الفاضل الاردبيلی بعد أن قال لا شك فی القول بالتداخل فی الجمله و استند إلی قول النهايه قال كان مراد المصنف بنفی التداخل رفع الايجاب الكلی أو مذهبه السلب الكلی لكن كونه قولًا لأحد غير معلوم إذا دعی الإجماع على اجزاء الجنابه عن غيره من الواجبات إلا أن ينزل كلامه على خصوص المندوبه كما هو الظاهر انتهی. و فی الحاشيه العليه على القواعد ان المقصود عدم الاكتفاء بالغسل الواحد عن الاغسال المندوبه ضمَّ إليها واجب أو لا نويت أو لا و فی البيان و المسالك الحكم بالتداخل سيما مع انضمام الواجب و اطلقا و لم يشترط نيه لاسباب و فی المنتهی و النهايه اعتبار التداخل فی المندوبات بشرط أن لا ينضم إليها واجب فی النيه مع الاطلاق فی نيه الاسباب و عدمها و فی التذكره لو اجتمعت اغسال مندوبه فان نوی الجميع أجزأه غسلٌ واحدٌ و لو اجتمع معه واجب فان نواهما معاً بطل الغسل أو نوی الجنابه ارتفع الحدث فقط أو نوی الجمعه أجزأ عنها و بقيت الجنابه و فی الكتاب و الذخيره و المفاتيح و الكفايه و شرح الاردبيلی اختيار التداخل فی الواجبات فقط و المندوبات فقط و الممزوج مع نيه الجميع أو البعض الاضعف أو الاقوی الجنابه أو غيرها و فی الرياض حكم باطلاق التداخل مع اعتبار نيه الجميع فی اسباب الندب و الاكتفاء بنيه بعض اسباب الواجب عن البواقی و قرب الاكتفاء بنيه الموجب دون النادب و فی الدلائل قرب اعتبار التداخل مطلقاً أولا ثمّ اظهر اليد إلی اعتبار نيه الاسباب و حكم ابن طاوس فی الأمان من الاخطار بتداخل المندوبات وحدها و مع الواجبات مع نيه الاسباب قال يجب ما رأيته فی بعض الروايات سيما فی الارتماس فان كل دقيقه و لحظه فی الماء يكفی فی أن يكون اجزائها عن افراد الاغسال و يغنی عن الارتماسات العديده لشمولها لسائر الاعضاء انتهی. حاصل كلامه و قال ابن سعيد إذا اجتمع غسل الجنابه و الجمعه و غيرهما من الاغسال المفروضه و المسنونه أجزأ عنها غسلٌ واحدٌ فان نوی الواجب أجزأ عن الندب و ان نوی السنه فعلها و عليه الواجب و ان نوی الواجب و المندوب فقيل يجزی عنهما و قيل لا لأن الفعل لا يكون واجبا و ندبا و فی الاشراق رجل اجتمع عليه عشرون غسلا فرض و سنه و مستحب أجزأ عن جميعها غسلٌ واحدٌ وعد العشرين و فی الفائده إذا نوی بغسله الجنابه و الجمعه اجزأه عنهما للاجماع و قول أحدهما

ع و ساق الحدیث ثمّ قال و کذا لو نوی الجنابه لعموم الخیر و لو لم ینو شیئاً منهما لم یجزء عن أحدهما اصلا و کذا لو نوی الجمعه لم یجزء عن الجنابه و لا عن الجمعه لأن الغرض منها زیاده التنظیف و لا یصح مع الجنابه و لم یذکر فیه حال اجتماع المندوبات مع غیر غسل الجنابه و فی المبسوط و اذا اجتمعت اغسال مفروضات و مسنونات فاغتسل غسلا واحدا أجزأه ان نوی به سببی الوجوب و الندب معا أو نوی الواجب خاصه و ان نوی المسنون لم یجزئه عن شی ء و لم یذکر فی الکتابین حکم اجتماع المندوبات خاصه و ظاهر السرائر أنه إذا اجتمع غسل الجنابه مع غیره و نوی هو فقط أجزأ عن غیره و لو نوی المندوب فقط صح المندوب و بقی الواجب خلافاً للخلاف فی الأخیر و فی الشرائع حکم بالتداخل و لم یشترط نیه الاسباب و اکتفی بنیه القربه و فی المعتبر انه لا بد فی المندوبات من نیه الجمیع فلو خص البعض اختص بالغسل اما الواجبات فقرب الاکتفاء بنیه بعضها و مع اجتماع الواجب و المندوب فان نوی الجمیع أجزأ و ان نوی الجنابه قال الشیخ أجزأ و فیه اشکال أو نوی الجمعه قال الشیخ لم یجزء عن شی ء و فیه اشکال أیضاً و ان اغتسل و لم ینو شیئا لم یجزء عن شی ء و فی المنتهی فی مبحث غسل الجنابه لو اجتمعت اغسال واجبه مع الجنابه أجزأ غسل واحد و به قال الشیخ و اکثر أهل العلم إلی أن قال إذا تعذ هذا فنقول لو نوی بالاغتسال رفع الحدث أو غسل الجنابه أجزأ عن الوضوء و لو نوی غیره لا یجزء علی المختار و هل یجزء عن غسل الجنابه فیه توقف ثمّ قال و لو نوی غسلا مطلقا لم یجزئ عن الجنابه و لا الجمعه و لو خص الجنابه اختص بها إلی آخر ما قال و فی النهایه فی بحث الجنابه أیضاً إذا اجتمعت اغسال واجبه فان اتفقت حکما کفی نیه واحده لرفع الحدث أو الاستباحه ونیه ایها کان لتداخلها و ان اختلفت فان نوی رفع الحدث و اطلق أجزأ عن الکل أیضاً و ان عین فان عین الاکمل کالجنابه أجزأ عن الجمیع أیضاً و ان عین الاضعف کالحیض لم یرتفع الاقوی و اذا اجتمعت واجبه و مندوبه کالجنابه و الجمعه فان نوی الوجوب انصرف إلی الواجب فان اعتبرنا نیه الوجه بطل و إلا فلا و إن نوی الجنابه ارتفعت و هل یجزئ عن الجمعه قال الشیخ نعم ثمّ قال و الحق المنع و لو نوی الجمعه دون الجنابه جاز و لا ترتفع الجنابه إذ لا یشترط فی مندوب الغسل الخلو من الحدث الاکبر لأمر الحائض بغسل الاحرام انتهی. و فی الذکری ان المعتبر مسمی الغسل فاذا حصل أجزأ عن سائر المندوبات نعم یعتبر نیتها فلو خص بعضها اختص به ثمّ قال اما لو ضم إلیها واجب فیشکل لتضاد النیه ثمّ قال ان اعتقاد منع الترک یؤکد النیه کما لو صلی علی بالغ وصبی دون الست معاً ثمّ نقل فتوی الشیخ فی ان نیه الجمیع من غسلی الجنابه و الجمعه تجزئ عنهما و کذا خصوص الجنابه و خصوص الجمعه لا یجزی عن شی ء منهما و ذکر عله الشیخ ثمّ قال و نوقض بغسل الاحرام للحائض ثمّ قال و علی القول بان المندوب لا یرفع الحدث یصح وقوعه من کل محدث لحصول الغایه انتهی. مضمون کلامه

و الأصل فی هذا الباب ما ورد عنهم ع فی التداخل من الروایات فمنها ما فی الکافی بطریق حسن بل صحیح و ان وجد فیه ابن هاشم عن زراره قال إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأک غسلک ذلک للجنابه و الجمعه و عرفه و النحر و الحلق و الذبح و الزیاره و اذا اجتمعت لله علیک حقوق أجزأک عنها غسل واحد قال ثمّ قال و کذلک المرأه یجزیها غسل واحدٌ لجنابتها و احرامها و جمعتها و غسلها من حیضها أو عیدها و فی التهذیب رواها بطریق صحیح یشتمل علی علی بن السندی الثقه علی الاصح ینتهی إلی زراره عن أحدهما ع و من کتاب محمد عن علی بن محبوب فی آخره قال زراره حرم اجتمعت فی حرمه یجزیک عنها غسل واحد و ما رواه فی الکافی بسند یشتمل علی علی بن حدید و الاقرب ضعفه و ینتهی إلی جمیل عن بعض اصحابنا عن أحدهما ع إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلک الغسل من کل غسل یلزمه فی ذلک الیوم و ما فی التهذیب بسند یشتمل علی علی بن الحسن بن فضال و ینتهی إلی زراره عن أبی جعفر ع إذا حاضت المرأه و هی جنب أجزأها غسل واحد و فی التهذیب بسند موثق ینتهی إلی أبی بصیر عن الصادق ع فی رجل اصاب من امرأته ثمّ حاضت قبل ان تغتسل قال تجعله غسلا واحداً عند طهرها و فی التهذیب بسند موثق یشتمل علی التملی عن الفطحیه عن الصادق ع فی المرأه المجنبه یدرکها الحیض قبل الغسل قال ان شاءت الغسل فعلت و الا فإذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا للحیض و الجنابه و فی التهذیب بطریق موثق ینتهی إلی حجاج الخشاب عن الصادق ع فی امرأه طمثت بعد الجنابه تغتسل مرتین أو تؤخر فتجعله واحداً قال تؤخر و تجعله واحداً و صحیحه عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع و روایه اخری فی المرأه تحیض و هی جنب هل علیها غسل الجنابه قال غسل الجنابه و الحیض واحد و صحیحه زراره عن أبی جعفر ع فی المجنب المیت یغسل غسلا واحدا لأنهما حرمتان اجتمعا فی حرمه واحده و موثقه الفطحیه عن الصادق ع فی ان النفساء إذا ماتت یجزئها غسل واحد و کذا الحائض و الجنب و روی بطریقین آخرین و مثلها أخبار عدیده فی اجزاء غسل واحد للجنابه و الموت مرویه فی الکتب الاربعه المعتبره و فی النهایه مرسلا ان من جامع ثمّ نسی الغسل فی شهر رمضان حتی خرج ان اغتسل فی اثنائه للجمعه صح صومه إلی غیر ذلک من الروایات ثمّ اقول و بالله التوفیق و بیده ازمه التحقیق لا ریب ان تعدد العلل العقلیه قاض بتعدد معلولاتها لاستحاله اجتماع علتین علی معلول واحد إذ لو فرض وجود إحداهما و عدم الأخری فإن بقی موجودا لم یکن للمعدومه علیه أو معدوما لم یکن للموجود علیه اما العلل الشرعیه و العرفیه و نعنی بها ما یلزم من وجودها وجود المعلول عرفاً أو شرعاً فلا مانع من اجتماعها إلا ان الظاهر من جعلها عله ثبوت الاستقلال بالعلیه و عدم مجامعه اخری لها فیها مثلا لو قال قائل من بنی جداری اعطیته کذا و من سقف بیتی اعطیته کذا و من خدم بستانی اعطیته کذا ففعل واحد جمیع المطلوب و کان الجعل من جنس واحد بمقدار واحد حکم علیه العرف باعطاء الجعل مکررا ثلاثا و لو حکم الشارع بان الزانی بالمحصنه یجلد کذا و الزانی بغیرها یجلد کذا و القاذف یجلد کذا علم اراده التکرار شرعا و هذا امر بین فی طریقه العرف و الشرع تعلمه بعوض التطایر علی البال و بهذا ظهر ان الأصل اعنی الظاهر تعدد الاغسال بتعدد عللها الشرعیه أعنی الجنابه و الحیض و نحوها و قد یقال ان اوامر الشرع ذا تعلقت باوقات أو امکنه أو جهات و تعددت بتعددها کان المراد الاتیان بعدد تلک الجهات و هاتیک الاوقات

و لهذا تعددت الفرائض و النوافل و صلوات الحوائج و الاستخارات و نحوها و بوجه آخر إنا لا نرتاب أن للاغسال حقائق مختلفه و أنواعا شتى على نحو اختلاف ركعتى الفجر و النافله و الظهر و العصر و العشاء و ركعات الزوال و قضاء نافله الليل مثلًا و لا تأمل فى عدم التداخل فى نظائرها و بوجه آخر إنا لا نرتاب فى ان الأحكام الخمسه على الاختلاف و التعاند ظاهراً فيبعد اجتماعها فى المحل الواحد و ظاهرها عدم الاجتماع إلا مع البرهان و هذا التقرير فى خصوص تداخل الندب و الواجب و كذا لا نرتاب أن بعضها رافع لحدث و بعضها غير رافع فيبعد الاتحاد و هذا جار فى البعض أيضاً مضافا إلى أن هذه أغسال شرعاً و عرفاً فكيف يكون واحدا و ان رمت حقيقه ذلك فاعرض اخبار الاغسال على العرف ترى اهله لا يفهمون سوى التعدد و بطور آخر إنا لو خلينا عن الادله فلا أقل من الشك فى الامتثال بالاتيان بالعمل مع التداخل و التوقف فى الصحه و العباده توقيفيه و على كل حال فدعوى ان الأصل التداخل كما صدرت عن بعض المتأخرين لا نعرف لها وجها نعم يمكن ذلك فى متحد الجنس كالحدث الاصغر حيث يدعى ان الحادث فيه و ان تعدد امر واحد و ان الحاصله بعد الأول مؤكدات لا مؤسسات كما فى متحد الصنف منه اعنى الريح المتعدد و البول المتعدد و يشبه الجنابه المتعدده مع اختلاف النوع بالانزال و الجماع مثلا و اتحاده كأحدها مكررا مع ان ذلك لو لا الدليل لما قلنا به إذا تقرر هذا فنقول المسأله ذات صور ثلاثه منها صور فما دل عليها الدليل قلنا بها و ما لم يدل لم نقل الصوره الأولى ان تكون الاسباب كلها موجبه و تحتها صور أحدها أن تجامع الموت و هنا لا تامل فى اجزاء غسل الميت عن الاسباب الباقيه من الجنابه و غيرها مع نيتها ففى التذكره إذا مات الجنب و الحائض أو النفساء كفى غسل الميت و هو قول من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار و فى المعتبر انه مذهب أهل العلم لأن الغسل الواحد يجزى الحى و ان تعددت الموجبات و قد مر فى الروايات ما دل على تداخل الجنابه و الحيض و النفاس مع الموت مع ان فى بعض الروايات ان غسل الميت غسل جنابه فى الحقيقه و هذه الروايات و ان دلت على خصوص الثلاثه إلا أن الظاهر اتفاقهم على عدم الفرق مع ما دلت عليه ما ذكر من العله و هى انهما حرمتان اجتمعتا فى حرمه واحده و أما مع عدم نيتها فالقول بالدخول أيضاً غير بعيد للاطلاق و اجتماع الحرمتين و يتأكد مع الجنابه ان جعل غسل الميت لأجلها و أما مع نيه عدمها فاشكال يجى ء البحث فى مثله بحول اللّه، الصوره الثانيه اجتماع موجبات فيها الجنابه و لا يخل أما أن ينوى الجميع و ظاهرهم الاتفاق على التداخل و نسبه فى المنتهى إلى الشيخ و اكثر أهل العلم و لم ينقل خلافا فى تذكرته و مثلها المعتبر و قد مرت عبارته المؤذنه بالاتفاق و صرح فى النهايه و التحرير و اكثر كتب المتأخرين بهذا الحكم بلا نقل خلاف مع انا سنبين نقل الإجماع فى الاخفى من هذه المسأله و المستند فيها بعد ذلك فى الروايات ما تقدم و أما ان ينوى الجنابه مع عدم التعرض لغيرها و المشهور هنا الاجزاء عن الجميع و ممن نقل الشهره صاحب المدارك و الكفايه و الذخيره و البحار منهن بل قيل انه متفق عليه و فى شرح الاردبيلى و ادعى عليه الإجماع و فى السرائر نقل الإجماع على أجزاء غسل الجنابه عن سائر الاغسال و يؤيده بعد الأخبار المطلقه أن الاغسال الواجبه ليس الغرض منها سوى رفع الحدث و هو امر واحد و منه يعلم ان مرادنا بالواجبه الأصليه دون المنذوره و شبهها و أما ان يطلق رفع الحدث مع عدم التعرض لخصوص بعضها و ظاهرهم أنه كالسابق صرح به فى المنتهى و التحرير و التذكره و النهايه و المعتبر

و تبعهم فی الکتاب و الذخیره و الکفایه و غیرهن و أما أن ینوی غیر الجنابه مع السکوت عن الجنابه فالذی فی النهایه عدم الاجزاء لأن الاضعف لا یجزی عن الاقوی مع احتمال اجزاء غسل الحیض لاحتمال انه اقوی من الجنابه قال و لو قرن بالوضوء احتمل الاجزاء و توقف فی المنتهی و التحریر فی الاتیان بالاضعف مع الوضوء أنه یجزی أولا و رجح فی المعتبر الاجزاء مطلقا و هو الذی یفهم من شرائعه و مال إلیه کثیر من متأخری المتأخرین و أما أن ینوی مطلق الغسل مع الغفله عن نیه الحدث و الاستباحه ففی النهایه و لو نوی الاغتسال مطلقاً احتمل رفع الادنی و عدمه أقول بل یشکل رفع الأعلی أیضاً لأن الأغسال عدیده و التعیین شرط إلا ان یقصدها بوجه ممیز فلا یبقی تامل و أما أن ینوی الجنابه بشرط عدم غیرها أو غیرها بشرط عدمها و هذه تتکرر فی جمیع الصور و سیجی ء نظیرها بحول اللّه الصوره الثالثه من صور الموجبات اجتماع ما عدا الجنابه منها و هذا اما ان ینوی الجمیع فیجزی عن الجمیع کما هو ظاهر التحریر و التذکره و صریح المعتبر و الشرائع و یدل علیه ما مر من الروایات و أما أن ینوی أحدها و یدع الآخر و هذا ان کان مرتبطا کمال الارتباط کالحیض و النفاس فی الاقرب الاکتفاء بنیه الواحد مع ان الاحوط خلافه و إلا فالذی یجی ء علی رأی متأخری المتاخرین الاجزاء و فیه اشکال یجی ء نظیره و أما ان ینوی المطلق من رفع الحدث فلا یبعد الاجزاء أیضاً و أما ان ینو احدها بشرط عدم الآخر و سیجی ء حکمه بحول اللّه الصوره الثانیه من الصور الثلاثه اجتماع المندوبات و هنا إما ان ینو الجمیع فالظاهر الاجزاء لعموم الروایات و قد مر ما فیها من الخلاف و أما أن ینو البعض دون البعض و قد عرفت ما فیه من الخلاف لکن الظاهر عدم الاجزاء إلا عما نواه للأصل و عموم الاعمال بالنیات و انما لکل امرء ما نوی إلی غیر ذلک مضافا إلی ان الروایات الداله علی التداخل قد یشم منها اعتبار النیه و فی الشک فی ذلک کفایه نعم فی مرسله الفقیه ما یدل علی هذه بطریق اولی لکن سنبین بحوله تعالی انه لا عمل علیها و أما أن ینوی مطلق الغسل مما یندب إلیه فی هذا الیوم و الظاهر جوازه اما لو نوی مطلق الغسل و لم یعتبر شیئا فالظاهر الفساد و لو نوی عدم الریاض ففیه ما سیجی ء بحول اللّه. الصوره الثالثه اجتماع المندوبات و الواجبات و هنا اما أن ینوی الجمیع و فیه ما تقدم من الخلاف و الظاهر الاجزاء و دعوی المنافاه انما یستقیم بناء علی اعتبار نیه الوجه اما مع اعتبار مطلق القربه فلا و علی اعتبار الوجه فأی بأس فی أن یخاطب بفعل لجهتین فیتصور الاجزاء باعتبار الجهتین و لیس هذا من اجتماع حکمین من الجنس الممنوع عند الشیعه بل الفائده تحقق الثمرات مع ان الأخبار صریحه فی جوازه و أما أن ینوی الواجب دون المندوب و هنا إن کان الواجب غسل الجنابه و المندوب الجمعه فقد سمعت ما فی الخلاف و نقل الإجماع فیه بل ربما یعطی کلامه الحاق سائر الموجبات بالجنابه و المندوبات بالجمعه و قد مر خلاف جمع من الأصحاب فی ذلک

و أشکل منه فی التداخل ما لو کان الواجب غیر الجنابه او المندوب غیر الجمعه لعدم قیام صریح الإجماع فیه و أما أن ینوی المندوب دون الواجب و قد علمت أن أکثر متأخری المتاخرین علی الاجزاء عن الجمیع و فیه بحث و الحق عدمه لما مر و خصوص مرسله الفقیه لا یخرج بها عن الأصل و معروف الفقهاء مع انا سنذکر فی روایه الفقه فی مبحث عدم اجزاء الغسل عن الوضوء الغسل سُنَّه و الوضوء فریضه و لا تجزی سُنَّه عن فریضه تامل و فیها من الدلاله علی ان غسل الندب لا یجزی عن الواجب و کیف کان فظنی ان التداخل حق بشرط النیه نعم فی خصوص غسل الجنابه مع الجمعه و المیت مع غیره ربما یقال باجزاء نیه الجنابه و الموت و اللّه اعلم بحقائق الأحکام و فی جمیع الصور لو نوی امراً بشرط عدم غیره فالظاهر عدم فساد المنوی و أما غیره فان کان من اللوازم شرعاً بحیث یستحیل انفکاکه صح أیضاً و ان کان مما یمکن افتراقه لم یصح و هذا هو المعیار و اللّه اعلم. و ینبغی أن یعلم انه متی کان أحد الاغسال للجنابه فلا یجب الوضوء لما سیجی ء فی محله من ان غسل الجنابه یجزی عنه ثمّ قضیه التداخل لیست علی طریق العزیمه کما یلوح من بعض متأخری المتأخرین حیث بنوا علی تحقق الامتثال بالواحد عرفا من دون حاجه إلی الروایات بل بطریق الرخصه کما یلوح فی الأخبار و یشعر به لفظ الاجزاء و هو الموافق للقواعد و لا یشترط فیها الطهاره من الحدثین کما فی السرائر حیث قال فیها قال محمد بن ادریس الاقوی عندی انه یحصل له ثواب غسل الجمعه و ان کان جنبا إذ لا تنافی بینهما و یعارض شیخنا ابا جعفر بان الحائض یصح منها غسل الاحرام و الجمعه و لا فرق بینهما انتهی. و فی التذکره و لو نوی الجمعه صح منها و بقی حکم الجنابه إذ لا یراد بها رفع الحدث و لهذا صح للحائض غسل الاحرام و فی التحریر و الاقوی جواز الاتیان بها یعنی الاغسال المندوبه للجنب و الحائض کالمحدث و فی النهایه لا ترفع هذه الاغسال یعنی المندوبات بالحدث خلافا للمرتضی لمجامعه غسل الاحرام الحیض و فی المعتبر بعد ان نقل قول الشیخ ان ناوی الجمعه لم یجزء عنها و لا عن الجنابه ان الحق انه یجزئ عن الجمعه إذ لیس المراد من المندوبه رفع الحدث بل یصح ان تجامع الحدث کما یصح غسل الاحرام من الحائض انتهی. و وافق ابن سعید علی ذلک و فی الموجز و شرحه ان الحدث السابق علی الاغسال یجامعها باقسامها اما المتخلل فی اثناء الغسل و الحادث بعده فغیر مناف غسل الازمنه و مناف لغسل الافعال و الامکنه و لعل مستنده ما روی من استحباب اعاده غسل الاحرام و الزیاره و دخول الامکنه و قد مر ذکره و الظاهر خلاف ذلک لأن الظاهر اتحاد الحدوث و الدوام و لأخبار محموله علی الندب فی اعاده المندوب قال فاضل القواعد بعد ذکر ما قلنا و أما استحباب اعاده الغسل لأحد الافعال إذا أحدث بعده قبلها فلیس من اشتراط الطهاره فی شی ء و فی المنتهی ما کان للفعل یستحب أن یوقع الفعل علیه فلو احدث استحب اعادته و ما کان للوقت کفاه و ان احدث و هی بعینها عباره النهایه و فی المنتهی

و یستحب لها یعنی الحائض الغسل للاحرام و الجمعه و دخول الحرم و غیرهما من الاغسال المستحبه عملا بالعموم و لیس شی ء منها رافعا للحدث فلا یصلح الحیض للمانعیه انتهی. و قال الشیخ فی خلافه لو نوی غسل الجمعه لم یجزئه عن شی ء من الجنابه و لا- ما نوی أما الأول فلأنه غیر منوی و أما الثانی فلأن الغرض من غسل الجمعه التنظیف و من هو جنب لا یصح لذلک و فی الذکری و الاقرب بناء علی أن المندوب لا یرفع الحدث صحته من کل محدث لحصول الغایه و نقل علی اجزاء غسل الاحرام من الحائض فتوی الأصحاب و کیف کان فالاقوی ما علیه المشهور من مجامعه الحدث لإطلاقات الروایات و ان کان للاحتیاط لخلاف بعض الفقهاء و ان المتبادر من الاطلاقات غیر المحدث وجه وجیه مضافا إلی ان فی الذکری احتمال ان الوضوء قبلها شرط فی تحقق غایاتها لعموم قول الصادق ع کل غسل قبله وضوء و مثلها روایات اخری و ان رجح بعد خلاف ذلک و قال فی الذکری الاقرب اعاده غسل الفعل بتخلل الحدث و قد ذکر فی دخول مکه و النوم فی الاحرام و لو احدث فی الاثناء فالاعاده اولی انتهی. و قد علمت ما فیه و یقدم ما للفعل إلا- التوبه کما فی النهایه و فی المنتهی و التحریر من غیر استثناء التوبه و فی الدروس و الذکری و البیان استثناء السعی إلی المصلوب مضافا إلی التوبه و فی شرح الفاضل اضاف الیهما غسل قتل الوزغ و مس المیت بعد التغسیل و المولود و الافاقه من الجنون و اهراق الماء الغالب علی النجاسه و الموت علی الجنابه انتهی .. أقول و کذا ادراک الصبی و تارک صلاه الکسوف حیث یجعلها للترک دون القضاء و امثالها قال الفاضل و اعتذر للمصنف بجعل اللام غائیه انتهی .. و کان المراد باللام ما فی قوله و یقدم ما للفعل فان ما عدا التوبه علل و مؤثرات لا غایات و قال فی الهادی لو جدد توبته بعد الغسل ندباً کان حسناً انتهی. اقول و هذه الأحکام مستفاده من متون الأخبار کما لا یخفی و کذا ما للمکان کما فی المنتهی و التحریر و النهایه و الذکری لکن ورد فی حسنه معاویه إذا دخلت المدینه فاغتسل قبل ان تدخلها أو حین تدخلها إن لم یکن الترديد من الراوی و فی حسنته أیضاً إذا انتهیت إلی الحرم فاغتسل حین تدخله و ان تقدمت فاغتسل من بئر میمون أو من فخ أو من منزلک بمکه و روایه ذریح قال سألته عن الغسل فی الحرم قبل دخوله أو بعده قال لا یضرک أی ذلک فعلت و ان اغتسلت فی بیتک حین تنزل بمکه فلا باس و اقتصر الصَّدوق فی النهایه علی الاغتسال من بئر میمون أو فخ أو منزله بمکه و العمل علی هذه الروایات لا باس به لکن الظاهر أن غرض الفقهاء أن الأصل التقدیم و لا ینافیه التأخیر التدارکی و علیه تحمل الأخبار و اللّه اعلم. و ما للزمان فیه کما فی النهایه و المنتهی و التحریر إلا ان فیها بدل فیه بعد دخوله و فی الدروس علی نحو الکتاب و الذکری و ما للزمان فهو ظرفه و مرجع العبارات إلی واحد و لا بحث فی ذلک اقتصارا علی مدالیل الأخبار و تعویلا علی أصل العدم و فی قضائها ما عدا المستثنی اشکال فعن المفید فی الاشراق و قضاء غسل عرفه یوم النحر

و قد مر ان قول أبی جعفر لزراره یحتمله و فی الدروس و ما للزمان فیه فان فات امکن استحباب القضاء فیه مطلقاً انتهی .. و ظاهر الاطلاق فی خصوص ما للزمان فهم بعض المعلقین فی حاشیته ان المراد مطلق الاغسال و کذا فهم الفاضل و هو اعلی نظرا و فی البیان و الذکری قرب القضاء فی جمیعها و فی الأخیره تجویز التقدیم لخائف الاعواز و فی الموجز لا تقضی مع الفوات و هو ظاهر النهایه أیضاً و لعل الاقوی عدم ذلک فیما عدا غسل الجمعه للأصل و لان الحکم تعلق بزمان فلا یتعداه إلی غیره و کذا لا اشکال فی بدلیه التیمم عنها مع تعذر الماء ففی البیان ان التیمم بدل عن الغسل المقصود به رفع الحدث و قیل و عن غسل الاحرام و یمکن اطراده فی کل غسل و خصوصا عند المرتضی القائل بأنها ترفع الاحداث انتهی. و فی المبسوط و الموجز بدلیته فی خصوص الاحرام دون غیره و فی الذکری لو فقد الماء ففی شرعیه التیمم نظر و قد ذکر فی غسل الاحرام و الأصل فیه انها للنظافه فقط و ان التراب طهور و علی قول المرتضی بانها رافعه یقطع علی استحباب التیمم و تکون مبیحه للصلاه انتهی. و فی النهایه و المنتهی و لا عوض بدل لهذه الاغسال المندوبه فلا یجزئ الوضوء و لا التیمم و ان تعذر الماء بل یسقط لأن الأمر یتناول الغسل فلا یتعداه و قال الشیخ التیمم بدل عن غسل الاحرام عند فقد الماء انتهی. اقول و کان الأخیر لا یخل من قرب و المدرک ظاهر و سیأتی کشف المسأله بحول اللّه و لو جعلت الجنابه و الحیض لم یصح غسل الجنابه صرح به فی التذکره و الذکری و المعتبر فی هذه المقامات و لهذا تعرضنا لها و کیفیه الاغسال کیفیه غسل الجنابه کما فی النهایه و الذکری و المنتهی و فیهن فلو نذر غسل الجمعه وجب الترتیب انتهی. و الأصل فی ذلک بعد ما دل من الروایات علی کشف حقیقه الغسل و انه حقیقه واحده کالوضوء و الإجماع و روایات التداخل و الامر ظاهر و غسل الاوقات یمتد بامتدادها أیاما و لیالی إلا ما استثنی کما فی غسل الجمعه و العیدین و قد تقدم البحث فیهما و لا تجزی هذه الاغسال و غیرها ما عدا الجنابه و غسل المیت عن الوضوء کما فی کتبه السبعه و فیهن لا یجزی غیر الجنابه عن الوضوء علی الاقرب فی الاربعه و علی طریق اللبث فی الإرشاد و المختلف و القواعد و نسب الخلاف فی التذکره و المنتهی إلی السید و فی النافع و المعتبر وافق علی عدم اجزاء غیر الجنابه و نسبه فی الأخیر إلی الاکثر و کذا أول الشهیدین فی عدم الاجزاء فی دروسه و بیانه و ذکراه فی الأخیره انه مشهور بل یکاد یکون اجماعا و نسب الخلاف إلی المرتضی و فی الموجز بعد عد الاغسال المندوبه و تحتاج إلی الوضوء مطلقاً للصلاه انتهی. و علی ذلک الشیخ فی المبسوط و ابن ادریس فی السرائر و الصّدوق مستدلا بان الوضوء فریضه و غیر غسل الجنابه سنه و لا تجزی سنه عن فریضه و کذا صاحب الروض ناسبا له إلی الأکثر و کذا ابن زهره علی وجه ینبأ عن الإجماع فانه قال و ما عدا غسل الجنابه من باقی الاغسال الواجبه و المسنونه تقدیم الوضوء فیها واجب لاستباحه الصلاه لأنه لیس فی الشرع ما یدل علی استباحتها من دونه ثمّ یؤتی بها علی کیفیه غسل الجنابه سواء و الاغسال المسنونه غسل یوم الجمعه وعد الاغسال حتی انهاها ثمّ قال کل ذلک بالإجماع

و وافق فی هذا الحکم المفید و ابنا بابویه و سلار و ابن حمزه و ادریس و ابو الصلاح و فی اللمعه وافق المشهور و فی المختلف و شرح الفاضل و الکتاب و الحاشیه العلیه علی القواعد و الدلائل و الکفایه و الذخیره و البحار و الذکری و المعتبر و الریاض نقل الشهره فیه و فی الامالی انه من دین الامامیه و قد مر ظهور اجماع ابن زهره و فی الذکری کاد یکون اجماعا و نقل القول باجزاء الغسل فرضا أو نفلا- عن الوضوء عن المرتضی و ابن الجنید و وافقهما من متأخری المتاخرین جماعه منهم صاحب المدارک و مال إلیه شیخه الاردبیلی و وافقهم علی ذلک صاحب الذخیره فیها و فی الکفایه و المفاتیح و یلوح من البحار المیل إلیه و اشتهر هذا النفل عن السید (ره) و الذی رایته فی جمله التفصیل فلا- و ذلک حیث قال فیها و یستبیح بالغسل الواجب الصلاه فی غیر وضوء و انما الوضوء فی غیر الاغسال الواجبه حجه الأولین بعد الإجماع المنقول و ان هذا هو الذی افتی به اساطین الفقهاء و ان الخارج معلوم النسب و انه الموافق الأصل شغل الذمه الیقینی و استصحاب بقاء الحدث عموم الکتاب قال اللّه تعالی [إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاٰهِ فَاغْسِلُوا] الآیه. فانه تعالی أوجب الوضوء عند القیام علی أی نحو کان و یؤید العموم مقابلته بالجنابه ففیما عداها لا بد من الوضوء و عموم الکتاب لا یخص بخبر الواحد مع عدم المؤیدات کما قرر فی الاصول ثمّ عمومات السنه کقولهم ع إذا احدثت فتوضأ إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه و سائر ما دل علی النواقض من هذا القبیل ثمّ الأخبار الناصه علی المطلق فیها روایه العوالی عن النبی (ص) کل غسل لا- بد فیه من الوضوء إلا- الجنابه و منها ما روی فی الکافی و التهذیب و الاستبصار بسند صحیح ینتهی إلی ابن أبی عمیر عن رجل عن الصادق ع قال کل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابه و فی التهذیب و الاستبصار بصحیح سند ینتهی إلی ابن أبی عمیر عن حماد بن عثمان و غیره عن الصادق ع قال فی کل غسل وضوء الا- الجنابه و هذه الروایه و ان کانت مرسله غیر ان مراسیل ابن أبی عمیر عندهم فی حکم الاسانید مع انه من اصحاب الإجماع مع ان وجود الروایه فی الکافی مع ضمانه صحه روایاته من اعظم المؤیدات مع أن الأصحاب عملوا بمضامینها و لا زالوا یستندون إلیها و منها ما فی التهذیب بطریق ینتهی إلی علی بن یقطین فیه سلیمان بن الحسین المهمل یتصل بأبی الحسن الأول ع قال إذا اردت ان تغتسل للجمعه فتوضأ و اغتسل و منها ما رواه فی الکافی مرسلا قال و روی انه لیس شی ء فیه وضوء إلا غسل یوم الجمعه فان قبله وضوء فاذا ثبت فی الجمعه ثبت فی غیره لعدم الفرق و منها فی فقه الرضا قال ع الوضوء فی کل غسل ما خلا- غسل الجنابه لأن غسل الجنابه فریضه تجزیه عن الفرض الثانی و لا تجزیه سائر الاغسال عن الوضوء لأن الغسل سنه إلی ان قال و اذا اغتسلت بغیر جنابه فابدأ بالوضوء ثمّ اغتسل و لا یجزیک الغسل عن الوضوء فان اغتسلت و نسیت الوضوء فتوضأ واعد الصلاه و احتج فی التذکره و المنتهی و المعتبر أیضاً بان کلا من الحدث الاکبر علّه مشتغله فیکون المعلول مختلف خرجنا فی الجنب باجماع أو غیره فیبقی الباقی مضافا إلی ما ورد من الأخبار ان اللّه اتم وضوء الفریضه بغسل الجمعه ففیه دلاله علی عدم الاجزاء

نظیر ما ورد انه تعالی اتم صلاه الفریضه بصلاه النافله تأمل احتج الآخرون بروایات عدیده منها صحیحه ابن مسلم عن الباقر ع الغسل یجزی عن الوضوء و ای وضوء اطهر من الغسل و صحیحه حکم بن حکیم عن الصادق ع و ذکر وصف غسل الجنابه ثمّ قال قلت ان الناس یقولون یتوضأ وضوء الصلاه قبل الغسل فضحک و قال و أی وضوء انقی من الغسل و ابلغ و موثقه الساباطی عن الصادق ع عن الرجل إذا اغتسل من جنابه أو یوم جمعه أو یوم عید هل علیه الوضوء قبل ذلک أو بعده فقال لا لیس علیه قبل و لا- بعد قد اجزأه الغسل فالمرأه مثل ذلک إذا اغتسلت من حیض أو غیر ذلک فلیس علیها الوضوء لا قبل و لا بعد قد اجزاها الغسل و مرسله حماد بن عثمان عن رجل و هو من اصحاب الإجماع مع جلالته المشتمله علی موسی بن جعفر و کأنه البغدادی لروایه سعد عنه و هو اعلی من سعد الکمدانی المساوی لسعد فی الطبقه و فی البغدادی مع انه له کتاب انه روی عن محمد بن احمد و لم یستثن و تشتمل علی اللؤلؤی الذی وثقه النجاشی و کثرت روایاته و ظاهر الاجلاء التعویل علیها و الروایه عن الصادق ع فی الرجل یغتسل للجمعه أو غیر ذلک أ یجزئه عن الوضوء فقال الصادق و ای وضوء اطهر من الغسل و ضعیفه محمد بن عبد الرحمن الهمدانی انه کتب إلی أبی الحسن الثالث ع یسأله عن الوضوء للصلاه فی غسل الجمعه فقال لا وضوء للصلاه فی غسل یوم الجمعه و لا غیره و مرسله الکافی الوضوء قبل الغسل و بعده بدعه و الروایات الداله علی حکم الحیض و الاستحاضه و نحوهما و بیان الاغسال من دون تعرض للوضوء بل یلوح من مقابله المستحاضه العلیا و الوسطی و الدنیا و ان الأخیره تتوضأ مضافا إلی ما دل علی ان غسل الجنابه و الحیض واحد و الجواب عن الصحیحتین السابقتین بان المتبادر من الغسل عند الاطلاق غسل الجنابه کما یظهر من ممارسه اخبار بیان کیفیه الغسل و واجباته و احکامه و باب التیمم فان فیها ما یشهد بأن المتبادر من اطلاق الغسل هو غسل الجنابه مضافا إلی ان ذلک هو اللائح من اطلاقات أهل العرف و یشهد لذلک قول العلامه فی المختلف ان الظاهر من اطلاق الغسل غسل الجنابه ثمّ لو ابقینا الروایتین علی ظاهرهما لکان مقتضاهما ان من علیه وضوء فالأولی بحاله ان یغتسل لأن الغسل انقی للبدن و ارفع لأوساخه سوی وجد سبب أو لا و هذا خلاف البدیهه فلا بد من تنزیلهما اما علی ما ذکرنا أو علی ان المراد بالغسل هو الغسل المطلوب لنفسه لا لاجل البدلیه عن الوضوء فقط و لیس هذا اقرب تنزیلا مما ذکرنا مع ان غسل الجنابه هو المتبادر کما تقدم و أیضاً کان الظاهر ان هاتین الروایتین مبنیتان علی کلام متقدم لبنوهما عن الاستقلال ظاهرا فیتوقف فهمهما علیه و قال فی المنتهی فی الجواب عنهما ان اللام لا- تدل علی الاستغراق فلا حجه فیه إذا یصدق بصدق أحد جزئیاته و قد ثبت هذا الحکم لبعض الاغسال فیبقی الباقی علی الأصل و أیضاً تحمل اللام علی العهد جمعا بین الادله انتهی. و هاتان عامتان فتخصان بالادله السابقه و محذور انه یلزم کون الخارج أکثر من الداخل بل لا نسبه له إلیه بعد تسلیم انه محذور یهونه کثره افراد الباقی بالنسبه إلی الخارج و ان تکثرت انواعه ثمّ العموم انما یصار إلیه لباعث الحکمه و ذلک حیث لا یکون فرد متبادر یحمل المطلق علیه إذ لیس هذا من العموم اللغوی ربما یشم من هذا التعلیل أعنی و ای وضوء انقی انه جاء علی مذاق العامه العاملین بالمقاییس

ثمّ ان ابن مسلم بعینه روی انه سأل الباقر ع أن أهل الکوفه یروون ان علیاً ع کان یأمر بالوضوء قبل غسل الجنابه فقال کذبوا علی علی ع و عن الموثقه بعد الکلام فی سندها فی مقابله الصحاح بان قصاری ما یفهم منها أجزأ الغسل عن الوضوء فی رفع حدث الحیض و حصول ثواب غسل الجمعه و نحوه فالمراد إذا اغتسلت فلیس علیها الوضوء قبل و لا بعد فی رفع ما طلبت رفعه من حدث الحیض فیکون رداً علی من توهم أن تأثیر الاغسال مما عدا الجنابه موقوف علی الوضوء و عن الرابعه مع ما فیها من القول فی السند و انها لا تساوی المجزوم بصحه اشتمالها علی التعلیل و احتمال ان المراد الغناء عن الوضوء فی حول آثارها و ان کان الاحتمال بعیداً و عن الخامسه بالضعف مع أنها کتابه و عن المرسله بأن المتبادر من الغسل هو الجنابه مع انه یحتمل ان قوله الوضوء قبل الغسل کلام تام ثمّ قال و بعده بدعه فیلائم القول بأن الوضوء لا بد من تقدیمه علی الاغسال و عن المدرک السادس اعنی الروایات المتعرضه للاغسال الساکته عن الوضوء فباب السکوت قرینه مع قیام الداعی إلی الذکر و حیث علم بدیهه من الشرح ان المحدث یجب علیه الوضوء فالسکوت دلیل الوجوب و ما لم یجب لا بد من التصریح بعدم وجوبه هذا کله مضافا إلی أن تلک الأخبار موافقه للکتاب مخالفه للعامه موافقه للشهره موافقه للاصول مؤیده بالإجماع المنقول صحیحها صریح الدلاله و ما اورد من ان سندها فیه ارسال و متنها غیر صریح فی الوجوب فجوابه من جهه السند ما مر و من جهه الدلاله ما یعلم بالعرض علی اللغه و العرف و ما قیل بان الاقرب فی الجمع تنزیلها علی الندب فعلیه انه بعد المعادله و هی مفقوده و یجوز الاتیان به مقدما أو مؤخرا کما فی الکتاب و المنتهی و التحریر و التذکره فی الحیض و الشرائع فیه و الوسیله و الجامع و المعتبر ناسبا له إلی الأکثر و السرائر نافیا عنه الخلاف و فی موضع من للأصل و فی نهایه الشیخ و کل ما عدا غسل الجنابه من الاغسال فانه یجب تقدیم الطهاره علیه أو تاخیرها و تقدیمها افضل و فی الدروس و غسل الحیض کغسل الجنابه إلا انه یتوضأ قبله أو بعده و فی البیان و لینو بکل من الوضوء و الغسل الرفع أو الاستباحه أو ایاهما سواء قدم الغسل أو الوضوء و فی شرح اللمعه و الریاض الجواز کذلک و فی الأخیر علی المشهور و فی الذخیره و الکفایه و البحار و اکثر القائلین بالوجوب میزوا بین تقدیم الوضوء و تأخیره و فی الدلائل ما یقرب منه و فی مبسوط الشیخ فی موضع آخر فی الحائض یلزمها تقدیم الوضوء علی الاظهر من الروایات و ان لم تتوضا قبل فلا بد منه بعد و هو ظ جمله و مصباحه و مختصره و الصدوقین و المفید و الحلبیین و الراوندی و حجتهم روایتا ابن أبی عمیر و روایه الکافی الوضوء بعد الغسل بدعه و روایه سلیمان بن خالد الوضوء بعد الغسل بدعه و روایه الکافی الوضوء قبل الغسل و بعده بدعه لأنا بعد البناء علی لابدیه الوضوء مع الغسل یتعین جعل قوله قبل لغسل کلاما تاما

و ربما كان فی روایه ابن یقطین إذا اردت أن تغتسل للجمعه فتوضأ و اغتسل دلاله اشعاریه و نصیه علی اختلاف الرأیین فی الواو و الترتیب و فی الفقه و اذا اغتسلت لغیر جنابه فابدأ بالوضوء اقول و العمل بهذه الادله لا بأس به سیما مع ان ظاهر الصدوق عدّ هذا الحکم من دین الامامیه مع ان أصل شغل الذمه معه لکن الخروج عما علیه المعظم بل الظاهر انه اجماعی فی بعض الاعصار و الإجماع منقول فیه ظاهر لا یخل من بعد و لیس من البعید تنزیل هذه الروایات المعتبره علی ان المراد الوضوء للصلاه کما فی الفقه و الخطاب مبنی علی الغالب من ان استصحاب الوضوء بعد بلّه الاعضاء لکن الاحوط هو المذکور اولًا و اللّه اعلم، و کیف کان فظاهر الحکم بوجوب التقدیم اختصاص ذلک بالغسل الواجب عدا الجنابه و ان کانت عباره المبسوط مطلقه و هو مضعف لدلاله الأخبار إذا لأن اللائق بعمومها اراده الصلاه و ینوی به رفع الحدث أو الاستباحه لو جامع الغسل من الحدث الاکبر و فی المنتهی و التحریر و ینوی بالمتقدم من الوضوء و الغسل استباحه الصلاه و هل ینوی به رفع الحدث أیضاً ام یخص ذلک بالمتأخر فیه نظر من حیث ان الحدث لا یرتفع إلا بهما فکان الأول غیر رافع فلا ینوی به الرفع و انه مع المتأخر کالجزء فجازت نیه رفع الحدث و کان أبی (ره) یذهب إلی الأول و عندی فیه توقف و لم یوجه النظر فی التحریر و زاد فیه و ابن ادریس قال ینوی بالغسل رفع الحدث تقدم أو تأخر و بالوضوء الاستباحه تقدم أو تاخر انتهی. و فی التذکره و ینوی الرفع أو الاستباحه مع التقدم أو التأخر خلافا لبعض علماءنا حیث اوجب نیه الاستباحه فی المتأخر و فی البیان ما یشبه التذکره و نقل فی الذخیره عن ابن ادریس نیه الاستباحه فی صوره تقدیم الوضوء و یظهر من نقله الاقتصار علی التقدیم و کلام السرائر صریح فی نقل العلامه عنه و فی البیان و لتنو بکل من الوضوء و الغسل الرفع أو الاستباحه أو ایاهما قدمت الغسل أو الوضوء و قریب منه عباره شرح اللمعه و فی الذکری ذکر ثلاثه احتمالات احدها أن الوضوء معتبر فی تحقق صحه الغسل نظراً إلی ظاهر بعض الأخبار ثانیها مذهب السید ثالثها مذهب المشهور من وجوب الوضوء فی الاغسال و قواه و سکت عن حکم الرفع و الاستباحه و فی الکتاب تنبیه حدث الحیض و غیره من الاحداث الموجبه للوضوء أو الغسل عند القائل به هل هو حدث واحد اکبر لا یرتفع فیکون تحته احتمالان کونه تعبدیا لغیر شرطیه و الرافع الغسل کوضوء الجنابه علی القول به و یؤیده ما ورد ان غسل الحیض مع الجنابه واحد و تفاوت الوجوب و الندب سهل و انه رافع أو جزء رافع إلا بالوضوء و الغسل أو حدثان اکبر و اصغر ثمّ ان قلنا بالتعدد فهل الوضوء ینصرف إلی الاصغر و الغسل إلی الاکبر ام هما معا یرفعان الحدثین علی سبیل الاشتراک احتمالات ثلاث و لیس فی النصوص دلاله علی شی ء من ذلک انتهی. اقول الذی یجی ء فی بادئ الرأی من الروایات هو ما احتمله فی الذکری من ان الوضوء معتبر فی صحه الغسل و بدونه لا یقع غسل لکن لما استقرت کلمه فقهاءنا علی خلاف لم یسعنا البناء علیه فهی منزله علی اراده أن الغسل مما عدا الجنابه وحده لا یرفع ما یرفعه الوضوء و لا بد منه فی استباحه الصلاه و هذا حائل لأمور احدها ان الوضوء رافع مستقل للحدث الاصغر حتی لو تجرد عن الغسل ثانیها انه جزء الرافع ثالثها انه رافع متأخر أجزأ متقدما و حیث ظهر من کلامهم أن سبب الاکبر سبب الاصغر و کان المراد انه لا یرتفع الاصغر مع بقاء الاکبر لأنه سبب فی ثبوت الاصغر ابتداء فیکون استدامه و لهذا لا نرضی ان وضوء الجنب راقع للاصغر بل لا نقول ان المحدث بالاکبر لو جاء بالوضوء مستقلا منفردا عن الغسل یندفع حدثه الاصغر فیکون الرافع للاصغر هو الوضوء و الغسل معا أو الغسل بشرط الوضوء أو الوضوء بشرط الغسل

و علی کل حال فلا یکون الوضوء مستقلا نعم الغسل مستقل فی رفع الاکبر و لذاک لو تجرد عن الوضوء رفع الاکبر علی ظاهر کلماتهم و حال النیه مبنی علی تفسیر معنی الحدث فان النص عباره عن الحاله المانعه عن الصلاه کان کل منهما له دخل فی الرفع تقدم أو تأخر فنیه الرفع علی اراده جزء الرافع لا تامل فیها و ان ارید بالحدث الجهه المعلله بحدوث الاسباب و اذا تعددت حصلت احداث فمع تاخر الوضوء اختص کل لجهه فکل واحد رافع مستقل و مع تقدمه یختص الغسل بالجهه الکبری و یشترکان او یکون أحدهما أقوی و الآخر شرط فنیه رفع الحدث بالوضوء شطریه أو شرطیه و بالغسل جهتان استقلالیه بالاکبر و شرطیه أو شطریه بالاصغر و کیف کان ففی ظنی اختیار الوجه الثالث و هو الذی ینبئ عنه ما نقلته من کلمات التحریر و المنتهی و مبنی السرائر علی ان الرافع الغسل لکن نهینا عن فعول الصلاه بغیر وضوء أو علی ان جزء الرافع لا ینوی به الرفع و الغسل لما کان له استقلال فی الاکبر نوی الوضوء لیس مستقلا فی رفع الاصغر تقدم او تاخر هذا کله فی الغسل الرافع اما الاغسال المندوبه فالظاهر ان الوضوء فیها رافع مستقل کما علیه الأصحاب و ان کان احتمال الشرطیه من الأخبار قائما لأنها مصروفه عن ظاهرها بالإجماع و التیمم یجب للصلاه بالضروره من المذهب بل الدین و الإجماع من الفقهاء المرضیین و الاخبار الصادره عن الأئمه ع الطاهرین و الطواف الواجبین کما فی الإرشاد و التحریر و ترک ذکر الطواف فی النهایه و المنتهی فی صدر الکتابین کالشرائع مع انه فی بحث التیمم ذکر ما یدل علی وجوبه له ففی النهایه جعل من الموجبات للتیمم للطواف و خلطه مع قراءه العزائم و غیرها ینبئ عن انه بدل عن الوضوء له و الغسل و فی المنتهی التیمم مشروع لکل ما یشترط فیه الطهاره و فی المعتبر یجوز لکل من وجب علیه الوضوء أو الغسل باجماع علماء الاسلام و فی الریاض فی شرح مثل هذه العباره بل الصواب انه یجب لما یجب له الطهارتان و یزید علیه بخروج الجنب من المسجدین و قریب من عباره الروض ما فی الدروس و البیان و فی الذکری و یستباح بالتیمم کلما یستباح بالطهاره المائیه من صلاه و طواف واجبین او ندبین و دخول مسجد و قراءه عزیمه و غیر ذلک من واجب و مستحب انتهی. و کیف کان فظاهر العلماء و عمومات البدلیه کون التیمم بدلا عن الوضوء و الغسل للطواف و غیره و عموم ما فی هذا الکتاب و التحریر و الإرشاد قاض بذلک و ذکر فخر الاسلام فی شرح الإرشاد ان المصنف لا یری التیمم بدلا من الغسل للطواف و انما یراه بدلا من الوضوء ثمّ حکی الإجماع علی بدلیته عن الوضوء و فی الهادی بدلیته من الوضوء له محققه بل الظاهر الإجماع و من الغسل قولان و فی الحاشیه العلیه فی هذا المقام الحصر لوجوب التیمم فیما ذکره المستفاد من السیاق و من قوله و المندوب ما عداه ینافیه الاعتراف بوقوع التیمم بدلا من کل الطهارتین و انه یستباح به ما یستباح بهما و هکذا صنع فی کتبه و لیس یحید و قد عدل شیخنا الشهید فی کتبه الا انه یجب لما تجب له الطهارتان و ینفرد بخروج الجنب من المسجدین و هو المنوب المقتضی البدلیه حتی فی صوم الجنب و شبهه علی الاصح تمسکا باستصحاب منع الصوم إلی ان یعلم المزیل و بعد التیمم تحقق الادنی اتفاقا فتتعین و یجب استدامته إلی طلوع الفجر الا ان یعرض ما یمکن رفعه من نوم فلا حرج انتهی. و قریب منها عباره الفاضل و سیجی ء بحول اللّه فی شرح قوله و المندوب ما عداه و فی الدلائل و لم یقل المصنف و تجب لما تجب له الطهارتان کما ذکره الشهید و غیره لاستشکاله فی وجوب التیمم علی الجنب و الحائض و النفساء و المستحاضه بل قرب عدم الوجوب فی منتهاه للصوم انتهی. و سیجی ء بتوفیق اللّه اتمام الکلام فی مباحث التیمم و لخروج الجنب فی أحد المسجدین هذه عبارته فی سته أیضاً فی أول الطهاره و فی المنتهی و التحریر فی الحیض و لو اتفق الحیض فی أحدهما تیممت للخروج

و استند فی المنتهی إلی روایه أبی حمزه عن الباقر ع و فیها التعرض لخروج المجنب بالتیمم ثمّ قال و کذا الحائض إذا اصابها الحیض تفعل ذلک ثمّ قال و هذه الروایه و ان کانت مقطوعه إلا انها مناسبه للمذهب و لأن الاجتیاز للاحرام طهاره و هی متعذره و التیمم بدل فی الصلاه فهو یدل فی قطع المسجد و ان لم یکن هنا طهاره انتهی. و فیهما معا نسبه القول بکراهه الاجتیاز لها فی غیر المسجدین إلی الشیخ (ره) فی أحد قولیه و فی المنتهی خلافه إلی المفید و المرتضی و لم نقف فیه علی قول الشیخ علی حجه و فی الدروس و البیان الحاق الحائض بالمجنب و یمکن أن یراد فیهما حدث الحیض و لو بعد الانقطاع و فی الذکری بعد الحکم بما فی الدروس مستندا إلی حدیث أبی حمزه قال فی المعتبر لا یجب علی الحائض و ان استحب لأنه لا سبیل لها إلی الطهاره بخلاف الجنب قال و هو اجتهاد فی مقابله النص ثمّ نقل عن ابن حمزه انه مستحب و عن ابن الجنید الزام الجنب و الحائض إذا اضطرا إلی الدخول ثمّ قال و یبعد اراده منقطعه الحیض فی الخبر و فی الروض بعد أن ذکر ما فی المعتبر و ایراد الشهید انتصر للمحقق بأن الروایه مقطوعه فلا تدل علی اکثر من الاستحباب ثمّ قال و یمکن کون التیمم مبیحا و ان کان الحدث باقیا و الظاهر الحاق النفساء هنا لأنها حائض فی المعنی ثمّ قال و لا یلحق باقی المساجد بالمسجدین لعدم النص و قرب استحبابه لها للقرب إلی الطهاره قال و الفرق واضح بعد ورود النص و لان قطع المسجدین مشروط بالغسل مع الامکان بخلاف غیرهما انتهی. و فی شرح الفاضل قیل و النفاس کالحیض لکونه ایاه حقیقه بخلاف الاستحاضه لخفتها و خلو النص عنها و فیهما نظر انتهی. اقول الحاق الحیض بالجنابه غیر بعید لقوه الحیض و اشتراکه معه فی کثیر من الأحکام هذا فیما لو طهرت اما مع البقاء فکذلک لروایه أبی حمزه المرویه بطریق صحیح قریب و مرسل فی الکافی مع عمل جمع من الفقهاء علیها و سیجی ء تمام البحث فی ذلک بحول اللّه، و قد مر شطر صالح منه و المندوب ما عداه کذا فی خمسه و الشرائع و فی الدروس و البیان سوی بین موجب الطهارتین و موجب بدلهما شرطا و جعله بدلا حتی فی الوطء و خص التیمم بخروج الجنب من المسجدین و فی الذکری و یجب لما تجب له الطهارتان تحقیقا للبدلیه و فی الصوم نظر لعدم رفع الحدث به و عدم اشتراط الطهاره فیه و من وجوب الغسل المتعذر فلینتقل إلی بدله لعموم قول النبی (ص) الصعود طهور المسلم و قوله لأبی ذر یکفیک الصعید عشر سنین و قول الصادق ع هو بمنزله الماء و فی تیمم الحائض لاقامه الوطء بناءً علی اشتراط الغسل فیه لروایه عمار عن الصادق ع و یزید التیمم بخروج المجنب و الحائض و ساق الدلیل و فی الالفیه مال إلی نفیه للصوم و لکن جعله اولی و لم یتعرض للوطء و قطع بالوجوب لغیرهما و صوب فی الحاشیه العلیه علی القواعد و فی المسالک و شرح الفاضل و الریاض اختیار طریقه الشهید فی الدروس و البیان و فی الحاشیه المیسیه فی شرح عباره الشرائع لا یخفی ان التیمم یجب أیضاً للطواف الواجب و المس و لبث المساجد و قراءه العزائم وصوم الجنب و الحائض و النفساء و المستحاضه الکثیره علی ما فصل لأنه یستباح بالتیمم کلما یستباح بمبدله و یمنع بدونه کلما یمنع بدون مبدله و العباره غیر جیده انتهی. و فی شرح الفاضل تنزیل عباره المصنف علی حصر الموجبات الأصلیه قال فلا یدل کما ظن علی ان التیمم لا یشرع لمثل مس الکتابه و لبث المساجد و دخول الحرمین و قراءه العزائم و أید ذلک بما سیجی ء فی الفصل الآتی من قوله و یجب التیمم بجمیع اسباب الوضوء و الغسل قال نعم تدل علی عدم الوجوب للصوم لأنه واجب اصلی و هو ربما یقول به فمراده من العباره الثانیه انه یستباح بکل تیمم مشروع ما یستباح بالمائیه و فی الصوم ربما لا یقول بالمشروعیه و قال فخر الاسلام فی شرحه ان المراد بالموجبات الاحداث لا الغایات کالطواف و المس لأنه لا یجوز التیمم من الحدث الاکبر للطواف و لا مس کتابه القرآن و فی الهادی وافق علی ان المراد بالموجبات النواقض و لعل سوق العباره معه و فی تیمم التحریر کلما یستباح بالطهاره المائیه یستباح بالتیمم و فی تیمم المنتهی التیمم مشروع لکل ما

يشترط فيه الطهاره و لصلاه الجنازه

استحباباً

و قال أيضاً يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من فريضه و نافله و مس مصحف و قراءه عزائم و دخول مساجد و غيرها ثمّ احتمل وجوبه على الحائض إذا طهرت للوطء و فى التيمم أيضاً و يستباح بالتيمم ما يستباح بالمائيه و نفاد دخوله عن الجنب و الحائض و المستحاضه للصوم على الاقرب و فى تيمم التذكره جواز الجمع فى تيمم واحد بين صلاه و طواف و صلاتين و طوافين عندنا و قال لا خلاف انه إذا تيمم للنقل يعنى فى الصلاه استباح مس المصحف و قراءه القرآن إن كان التيمم عن جنابه قال و لو تيمم المحدث لمس المصحف و الجنب لقراءه القرآن استباح ما قصده و فى التيمم فى محل آخر من التذكره إذا نوى الفريضه استباح النافله اجماعا و كذا استبيح مس المصحف و قراءه القرآن و وطء الحائض و لو نوى هذه الاشياء استباح الباقى و الفريضه عندنا و فى تيمم النهايه و يباح به ما يباح بالطهاره المائيه ثمّ قال و يجوز التيمم لكل ما يتطهر له من فريضه أو نافله و مس مصحف و قراءه عزائم و دخول مساجد و غيرها ثمّ استشكل فى وجوبه على الجنب و الحائض و المستحاضه للصوم ثمّ قال و لو انقطع دم الحيض و اوجبنا الغسل للوطء فتعذر جاز التيمم لأن الصادق ع سئل عن المرأه تيممت من الحيض هل يحل لزوجها وطئها قال نعم و الاستدلال به لا يخل من دخل فى المتن و الراوى انتهى. و فى تيمم الشرائع يستبيح ما يستبيحه المتطهر بالماء و فى المعتبر نقل اجماع المسلمين على هذا المضمون و مرت عبارته و فى المبسوط إذا تيمم جاز ان يفعل جميع ما يحتاج فى فعله إلى طهاره مثل دخول المسجد و سجود التلاوه و مس المصحف و صلاه الجنازه و غير ذلك و فى كل من الجمل و العقود و المصباح و مختصره ان كلما يستباح بالوضوء يستباح به على حد واحد و فى الاقتصاد و يستبيح التيمم كلما يستبيح بالوضوء من صلاه الليل و النهار ما لم يحدث و فى النهايه ان الذى يجب عليه التيمم من عدم الماء للصلاه أو لم يتمكن منه و ظاهره الحصر لكن ذكره قبل لخروج المحتلم و اطلق جماعه من المتاخرين وجوبه لكل ما يجب له المائيه من الغايات و يعطيه اطلاق ابن سعيد انه يستباح به ما يستباح بالمائيه و فى الكتاب ان التيمم يبيح كلما تبيحه المائيه ثمّ ذكر ان بعض المتأخرين عدل عن هذه العباره إلى قوله يجب لما تجب له الطهارتان و هو مشكل إذ المعلوم اباحته لما يتوقف على مطلق الطهاره دون ما يتوقف على نوع خاص منها كصوم الجنب و استند فى ذلك إلى ان عموم الادله انما يشمل القسم الأول و فى الذخيره ما يقرب مما فى الكتاب و فى الدلائل ما يقرب منهما و فى المفاتيح و الاصح وجوبه لسائر ما يجب له الغسل أو الوضوء كصوم رمضان و اللبث فى المساجد و غير ذلك إذا لم يتمكن منهما لإطلاق البدليه انتهى. و كيف كان فالذى يلوح من كلماتهم ان المعروف بينهم هو وجوب التيمم لما يجب له الوضوء أو الغسل و هذا هو المؤيد المنصور للاجماع المنقول فى المعتبر بل يلوح من الغنيه حيث قال فيها الطهاره من الحدث قسمان وضوء و غسل و قد اقام الشارع مقامهما فى استباحه ما يستباح بهما بشرط عدم التمكن منهما التيمم و ان لم يرفع الحدث ثمّ ساق احكام عديده و ذكر الإجماع على وجه يلوح ارتباطه بالجميع مع ان هذا الكتاب معقود لبيان الأحكام الاتفاقيه و مر فى التذكره ما يلوح منه الإجماع فى مقامين على وجه يلوح منه اراده العموم ثمّ الحجه بعد ذلك الروايات كالاخبار المطلقه فى الامر بالتيمم عند فقد الماء بقول النبى (ص) يكفيك الصعيد عشر سنين و فى خبر آخر الصعيد الطيب طهور المسلم إن لم يجد الماء عشر سنين و فى آخر جعلت لى الارض مسجدا و ترابها طهورا و فى آخر التراب طهور المسلم و لو إلى عشر حجج و قول أبى جعفر ع فى الصحيح لزراره التيمم أحد الطهورين و قول الصادق ع فى صحيح حماد هو بمنزله الماء و فى الصحيح لمحمد بن حمران و جميل فان اللّه جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا و قوله ع لسماعه فيمن يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته يتيمم بالصعيد و يستبقى الماء فان اللّه عز و جل جعلهما طهوراً الماء و الصعيد و لوطء الحائض و خصوصه خبر عمار سأله ع عن المرأه إذا تيممت فى الحيض هل

تحل لزوجها قال نعم و خبر أبی عبیده عن الحائض تری الطهر فی السفر و قد حضرت الصلاه فامرها بالتیمم قال فیأتیها زوجها فی تلک الحال قال نعم إذا غسلت فرجها و تیممت

قال فی نهایه الأحکام و لا یحتاج کل وطء إلی تیمم و ان اوجبنا الغسل قال الفاضل قلت لأن الجنابه لا تمنع الوطء فلا ینقض التیمم المبیح له ثمّ قال فی النهایه و لو تیممت للوطء فاحدثت اصغر احتمل تحریم الوطء لبقاء الحیض و نحوه قال فی المنتهی قال الفاضل و هو مبنی علی أن علیها لاستباحه الصلاه و نحوها تیمما واحدا فان تیممها حینئذٍ ینتقض بالاصغر انتهی. و هذا کله فیما یجب له التیمم و أما التیمم المندوب فاقسام أحدها التیمم لصلاه الجنازه بدلا عن الوضوء أو الغسل و ان تمکن من الماء ففی التحریر یجوز التیمم لصلاه الجنازه و ان کان الماء موجوداً و فی الخلاف نقل الإجماع فیه بل ظاهر التذکره و المنتهی أنه اجماع و الحجه فیه بعد ذلک ما رواه زرعه عن سماعه أنه سأله عن رجل مرت به جنازه و هو علی غیر طهر قال یضرب بیدیه علی حائط لبن فیتیمم قال الشهید و لم أر لها رادا سوی ابن الجنید حیث قیده بخوف الفوت و استشکله المحقق (ره) بعدم ثبوت الإجماع و ضعف الخبر سنداً و دلاله واصل الاشتراط بعدم التمکن قال لکن لو قیل لو فاجأته الجنازه و خشی فوتها مع الطهاره تیمم لها کان حسنا لأن الطهاره لما لم تکن شرطا و کان التیمم أحد الطهورین فمع خوف الفوت لا بأس بالتیمم لأن حال التیمم أقرب إلی شبه المتطهرین من المتخلی منه انتهی. أقول و یؤید روایه سماعه مرسله حریز و الجنب یتیمم و یصلی علی الجنازه و فی خبر سماعه فی الطامث إذا حضرت الجنازه تتیمم و تصلی علیها و قول الرضا ع فیما روی عنه و ان کنت جنبا و تقدمت للصلاه علیها فتیمم أو توضأ وصلی علیها و یؤید ذلک کله عمل الأصحاب و اجماعهم المنقول بعد الشهره العظیمه و اعتبر الشیخ فی التهذیب خوف الفوت صریحاً و فی النهایه و المبسوط و الاقتصاد ظاهرا حیث قال فان فاجأته الجنازه و لم یکن علی طهاره تیمم و صلی علیها و کذا ابن الجنید و ابن البراج و سلار و الراوندی فی فقه القرآن و الشهید فی الدروس و البیان و فی جمل السید و یجوز للجنب الصلاه علیه عند خوف الفوت بالتیمم من غیر اغتسال و لم یتعرض لغیره، اقول و القول الأخیر لا یخل من قوه لأنه المتیقن و لأنه الموافق لکون التیمم طهاره اضطراریه. ثانیها ما یتوقف علیه فعل مندوب کصلاه مندوبه و طواف مندوب و مس کذلک و الظاهر أن ندبه لها لوجوبه لواجباتها و یلوح من التذکره و غیرها أنه اجماعی و یدل علیه أیضاً عمومات الأخبار کما تقدم ذکرها. ثالثها تیمم النائم لقول الصادق ع فی خبر جعفر بن غیاث من آوی إلی فراشه فذکر أنه علی غیر طهر و تیمم من دثاره و ثیابه کان فی صلاه و قول امیر المؤمنین ع فی خبر أبی بصیر و محمد بن مسلم عن الصادق ع لا ینام المسلم و هو جنب و لا ینام إلا علی طهور فان لم یجد الماء فلیتیمم بالصعید الخبر و فی اشتراط تعذر أو تعسر الماء وجه قوی و الحدیث الأخیر ظاهر فی ذلک. رابعها التیمم التجدیدی احتمله الشیخ (ره) لقولهم ع فی خبر السکونی لا یتمتع بالتیمم إلا صلاه واحده و نافلتها و قول الرضا ع فی خبر أبی همام یتیمم لکل صلاه حتی یوجد الماء و اختار ذلک فی المعتبر و المنتهی و الجامع و النفلیه و استشکل فیه فی نهایه الأحکام و البیان عدم النص و من اندراجه فی العله و هو تجویز اغفال شی ء فی المره الأولی فیستظهر فی الثانیه مع الخبرین. خامسها ما هو بدل عن وضوء أو غسل رافع فی أمر غیر مشروط کوضوء الحاجه و زیاره القبور و نحوهما و یقوی فی المقام أیضاً بدلیته استنادا إلی عمومات الادله. سادسها ما هو بدل عن وضوء صوری مصاحب للحدث کوضوء الجنب للنوم و الجماع و الحائض للذکر و نحو ذلک و فی هذا القسم اشکال مع ان القول به استنادا إلی عموم المنزله و نحوه غیر بعید. سابعها ما هو بدل عن الاغسال المندوبه حیث لا نقول بانها رافعه و عباراتهم علی انحاء ففی البیان احتمال البدلیه مطلقاً و فی الذکری نظر فیه و فی المبسوط و الموجز البدلیه فی خصوص الاحرام و فی النهایه نفی البدلیه مطلقاً و عموم المنزله یقتضیها الا ان تقدیم خائف الاعواز یوم الجمعه یظهر منه عدم البدل و دلیل أن من فاته الغسل یقضی و هو یعم فاقداً لما یلوح منه ذلک مؤیدا بالسکوت فی هذه الروایات

مع ان الغرض منها النظافه الظاهريه و لا تحصل بالتيمم مع ان الشک فی البـدليه فيه کفايه و ان کانت هذه الوجوه کلها لا تسـتند إلی مدرک صريح و فی بعضها ما يقتضی عدم بدليته فی نوم الجنب و نحوه إذ المطلوب منه الصوره و اللّه اعلم،

و قد یجب الثلاثه بالیمین و النذر و العهد و هی بعینها عباره التذکره و النهایه و بمعناها عباره التحریر و المنتهی و الإرشاد و الدروس و الشرائع و ظاهر الجمیع ما إذا تعلق النذر بالانواع کل بخصوصه و فی المسالک و الحاشیه المیسیه و الکرکیه و الدلائل و الریاض و الکتاب و الذخیره اشتراط المشروعیه فی المنذور مثل النذر قال الکرکی فی حاشیته و اطلاق بعضهم انعقاد الیمین علیه و اخویه فاسد إذ لا ینعقد الیمین علی الوضوء مع غسل الجنابه و قریب منه ما فی الکتاب و الظاهر عدم اشتراط الرفع فیما لو نذر أحدهما و لم یقید بالرفع خلافا للبیان و سیجی ء عبارته و وفاقا للمدارک و الذخیره و فی الریاض و هل ینصرف النذر إلی الرافع للحدث و المبیح للصلاه ام للاعم وجهان و الثانی لا یخل من قوه ثمّ ان اطلق کان وقته العمر و یتضیق عند ظن الوفاه کنظائره من اراد النذر المطلق و ان قیده بوقت فاتفق فیه محدثا فالامر واضح و إلا بنی علی الوجهین فان لم نعتبر أحد الأمرین وجب التجدید و ان اعتبرناه لم یجب الوضوء لامتناع تحصیل الحاصل و لا الحدث لعدم وجود تحصیل شرط الواجب المشروط انتهی. قال فی الذخیره و یتوجه علیه المنازعه فی کون الوضوء الرافع مستحبا مشروطا بل یقال انه مستحب مطلق و الحدث شرط لوجوده لا لاستحبابه علی ان الوضوء المطلق مستحب مطلق و الوضوء الرافع فرد منه فلو نذره وجب لکونه فردا للوضوء المطلق الراجح مطلقاً و لا یشترط کون الفرد من حیث الخصوص راجحا حتی ینعقد نذره کالصلاه فی موضع لا مزیه له و قال (ره) فی الاعتذار ان النذر إذا تعلق بمجموع الراجح و غیره کان المجموع غیر راجح فمقتضی النذر اعنی مجموع الوضوء و الحدث الجدیدین غیر راجح و أیضاً یتوقف الاتیان بالمنذور علی فعل الحدث و هو مرجوح لاقتضائه خلو جزء من الزمان من الطهاره انتهی. محصل کلامه اقول و القرب فی نظری القاصر هو التعویل علی المدرک الأخیر لسلامته و کیف کان فلا بد فی صحه النذر من الرجحان الأصلی فیعتبر فی التیمم فقد الماء أو فی الوضوء راجحیته و فی الغسل تعیین السبب لیرجح و لو عین النذر فی وقت فلم یصادف رجحانا لم ینعقد و هذا کله ذکره فی الریاض و الحاشیه الکرکیه و الذخیره و السر فیه واضح و هل یرتفع الخبث بالاتیان بالفرد الواجب کالوضوء لصلاه الفریضه أو لا- وجهان قال فی الدلائل و هل یتحقق الوفاء بالنذر بفعل الوضوء لاجل الصلاه حتی یتداخلا فیه وجهان و سکت عن الترجیح و الذی نقول لا یبعد عدم التداخل لأن الأصل عدمه علی ما حقق فی موضعه هذا إذا تعلق النذر بالانواع اما لو تعلق بجنس الطهاره لا بخصوص الانواع فالذی فی البیان انه یتعین غیر التیمم حیث قال فان عین احدها تعین و ان خیر مطلقا تخیر بین الوضوء و الغسل و ان قید التخییر بالتیمم اشترط عدم الماء و ان اطلق الطهاره فالاقرب حمله علی المائیه الرافعه للحدث و المبیحه للصلاه فان تعذرا تعین التیمم انتهی. و مثله فی المسالک مع الحکم بالتیمم عند تعذر المائیه و استشکل فی الروض فقال اما لو نذر الطهاره مطلقاً ففی تخیره بین الثلاثه أو حمله علی المائیه خاصه أو علی الترابیه اوجه مبنیه علی ما سلف من الکلام علی ان مقولیه الطهاره علی الثلاثه هل هو بطریق الاشتراک أو التواطؤ أو التشکیک أو الحقیقه و المجاز فعلی الأولیین یبر بکل واحد من الثلاثه لکی یشترط فی التیمم تعذر الآخرین و علی الثالث یحتمل قویا ذلک أیضاً و یحتمل انصرافه إلی الفرد الاقوی و هو المائیه مخیرا بین فردیها لأنه المتیقن و إلی الاضعف و هو التیمم لأصاله البراءه و هو اضعفها و علی الرابع ینصرف إلی المائیه خاصه قطعا و قد سبق تحقیقه انتهی. اقول و الذی سبق منه اختیار ان اطلاق الطهاره علی الثلاثه بطریق الحقیقه و ضعف کونه بطریق الاشتراک أیضاً ثمّ رجح انه بطریق التواطؤ بین فردی المائیه و التشکیک بینهما مع الترابیه و فی الکتاب و الذخیره و الدلائل سوق عباره الروض بعینها مع تفاوت ما فی التعبیر و لم یرجحوا شیئا

و فی الدلائل استشکل فی وجوب الترابیه مع نذر المائیه و تعذرها و قرب الوجوب و الاستیجار کما فی الحاشیه الکرکیه و شرح الفاضل و یلحق بالاجاره نظیرها من الجعاله و ما اخذ شرطا فی عقد لازم إلی غیر ذلک و البحث فی الانصراف و غیره قد مر نظیره فلا نعیده و فی شرح الفاضل أورد عن النهایه بحثا جلیلا فی تعدد التیممات و الصلوات فیما لو نذر تیممات بعدد الصلوات و الذی ینبغی التعرض لها فی احکام التیمم کما صنع فی النهایه و ان لاحظ هو (ره) امرا آخرا.

## الفصل الثالث: نواقض الوضوء

اطلق اسم الاسباب وفاقا للارشاد و البیان و الذکری و فی المنتهی و التذکره و التحریر و النهایه و ثلاثه المحقق و اللمعه اسم الموجبات و فی مبسوط الشیخ و نهایته و حمل السید و السرائر اسم النواقض و کان المراد بالجمیع واحد و ان الفارق اعتباری فالمراد بالسبب و الموجب و الناقض ما من شأنه ذلک فی الاحداث فلا یدخل فی الاسباب اسباب الاغسال المندوبه و اسباب الوضوءات کذلک مما عدا الاحداث و الافعال المتاخره عنها و ان شملتها لأنها لیست باحداث و أما الافعال المتقدمه کالسعی إلی رؤیه المصلوب و قتل الوزغه و التوبه فهی من الاسباب و لکنها لیست مقصوره و لا تعد من الاحداث قال فی الکتاب و هذه الامور قد یعبر عنها بالاسباب و هی فی الأحکام الشرعیه بمعنی المعرفات و قد یعبر عنها بالموجبات نظرا إلی ترتب الوجوب علیها مع وجوب الغایه و قد یعبر عنها بالنواقض باعتبار طروها علی الطهاره و الظاهر انها مترادفه فان وجهه التسمیه لا یجب اطراده و مال إلی الترادف ایضا الفاضل فی شرح القواعد علی ما یلوح منه و مال الشهید فی حواشی القواعد و صاحب الدلائل و الفاضل الکرکی فی حاشیته و ثانی الشهیدین فی روضته و شرحه للمعه و صاحب الذخیره فی ذخیرته إلا ان السبب اعم مطلقاً من الموجب و الناقص بین الأخیرین عموم من وجه قالوا لان السبب یقال مع عدم ایجاب الوضوء کما لو حصل الحدث قبل الوقت بناء علی الوجوب الغیری فهو اعم من الموجب و یطلق مع عدم تقدم الطهاره فهو اعم من الناقض و لان الموجب یصدق بدخول الوقت مع عدم سبق طهاره و الناقض یصدق مع عدم دخول وقت الوجوب مع سبق الطهاره و یجتمعان فی سبق الطهاره مع دخول الوقت بینهما عموم من وجه قال فی الکتاب و اعترضه بعض مشایخنا المعاصرین بان الجنابه ناقضه و لیست لسبب و کذا وجود الماء بالنظر إلی التیمم فلا یکون بین الناقض و السبب عموم مطلق بل وجه انتهی.

و نقل کلام هذا الشیخ فی الدلائل أیضاً و اجیب فیهما بما حاصله ان المراد بالاسباب اسباب مطلق الطهارات اختلف جنسها أو اتحد فالجنابه ناقضه للوضوء سبب للغسل و وجود الماء ناقض للتیمم سبب للوضوء هذا و حاول بعضهم الفرق بین الناقض و الموجب ببلوغ الطفل فانه موجب غیر ناقض و بالجنابه فانها ناقضه غیر موجبه نقله عنهم فی الدلائل و رده ما حاصله ان البلوغ ان سبقه حدث کان موجبا غیر ناقض أو طهاره کان ناقضا غیر موجب هذا بناء علی ان طهاره الصبی صحیحه و أما بالنظر إلی الجنابه فجوابه یعلم مما سبق قیل و المراد بالسبب و الموجب ما من شانه ذلک لیدخل حدث الصبی و المجنون و نحوهما و لا بأس به یجب الوضوء بخروج البول و الغائط و الریح المعتاد و غیره مع اعتباره اختلفت عبارات الفقهاء ففی جمل السید و نهایه الشیخ و متن اللمعه و الغنیه ذکر الثلاثه فی النقض بلا تقیید و فی السرائر نص علی عدم الفرق بین المعتاد و غیره و هو الظاهر من التذکره فانه بعد ان قیدهن بالمعتاد و فی حاشیه الالفیه للشیخ علی ان جعلها موجبات خیر من جعلها اسبابا لأنها امور عدمیه فان النوم عباره عن تعطیل الحواس الظاهره بسبب استیلاء الرطوبه الفاضله علی الدماغ و الظاهر انه عدمی و السبب عباره عن امر وصف وجودی منضبط دل الدلیل علی کونه معرفا لحکم شرعی انتهی. و علی ما فسرنا فالظاهر انه وجودی منه مع احتمال العدم بالمعتاد قال فروع لو خرج البول و الغائط من غیر المعتاد فالاقوی عندی النقض سواء قلا أو کثرا و سواء انسد المخرج أو لا و سواء کان من فوق المعده أو تحتها و فی خصوص الریح قال لو خرج من قبل المراءه نقض لأن له منفذا إلی الجوف و کذا دری ما غیرهما فاشکال لعموم النص بخروج الریح انتهی. و فی النافع و الإرشاد و النزهه و النهایه و الکفایه اعتبار الاعتیاد و اطلقوا و فی المنتهی و التحریر و الموجز و المعتبر لو اتفق فخرج الانسان من غیر الموضع المعتاد خلقه انتقضت الطهاره بخروج الحدث منه و فی الأولین و الکتاب نقلوا اجماعا قالوا و کذا لو انسد الطبیعی و انفتح غیره اما لو انفتح فخرج آخر و المعتاد علی حاله فان صار معتادا فالاقرب مساواته فی الحکم و ان کان نادرا فالوجه انه لا ینقض و فی الذکری و الدروس و البیان اعتبار الاعتیاد اصاله أو عروضا کما فی ظاهر الکتاب و ربما ینطبق علی ما فی المنتهی و ما معه و فی شرح اللمعه و الجعفریه اعتبار الاعتیاد و الانسداد و قریب منه ما فی الدلائل ففیها اعتبار الاعتیاد اصلا و عروضا و لو مع بقاء الأصل و مع عدم الاعتیاد یکفی الانسداد لأنه هو المنعم به و قریب منهما ما فی الروض و فیه أیضاً و یصیر معتادا بالخروج منه مرتین متوالیتین و اکتفی فی المخرج الطبیعی أو مع الانسداد بالخروج و لو مره کما ان الظاهر من المنتهی الاکتفاء أیضاً و قربه المحشی للقواعد و فی المبسوط و الفائده و الجواهر الفرق بینما یخرج من تحت المعده فینقض و فوقها فلا و مستندهم ظاهر هذا و حاصل المسأله انه لا ریب فی نقض هذه الثلاثه فی الجمله للاجماع کما فی المعتبر و المنتهی و شرح الفاضل و الدلائل و الکتاب و الذخیره و غیرهن بل هو ضروری بین المسلمین و الاخبار به مستفیضه و أما خروجه من المخرج الخلفی لو حصل علی خلاف العاده فاجماعی أیضاً کما مر فی المنتهی و التحریر و کذا فی الکتاب و شرح الموجز مع ان عموم طرفیک و اطلاق البول و غیره یشمله و أما خروجه من غیر الخلقی مع انسداد الخلقی فقد علمت ان ظاهر المنتهی و التحریر و المعتبر و شرح اللمعه و غیرهن عدم اشتراط التکرر بل ربما لاح من الثلاثه الأول سیما المنتهی انه اجماعی و مستندهم اندراجه فی العموم إذا لأنه الذی انعم اللّه به و فیه ما لا یخفی و أما خروجه معتادا مع بقاء المخرج الاصیل فقد مر ان ظاهر الأکثر انه ناقض و نسبه فی الذخیره إلی شهره المتاخرین و ربما لاح من المعتبر و التحریر و المنتهی ثبوت الإجماع فیه أیضاً و الحجه فیه اطلاق الروایات و أما ما خرج نادرا فالظاهر عدم النقض فیه لعدم شمول الاطلاقات له و الأصل بقاء حکم الطهاره و عدم النقض و لا تفاوت بین الخارج من فوق المعده و تحتها الا إذا کان خروجا بحیث لا یسمی فیه غائطا فتأمل

و لعل الظاهر ان القول باعتبار مطلق الخروج انما يراد فى غير الريح اما فيه فلا سوى ما يخرج من القبل و حد الاعتياد بالتكرر مرتين فيتحقق النقض بالثالثه كما فى الرياض و الدلائل و المسالك و فى حاشيه القواعد و الكتاب و الذخيره نقل ذلك عن بعضهم و تصويب الرجوع إلى العرف و فى الكتاب و الذخيره و قياسه على الحيض فاسد و يتحقق بالانفصال عن المقعده و المراد بالاعتياد اعتياد المخرج فان كان على وفق العاده فهو معتاد لا- باعتبار الخروج و كذا لو كان طبيعيا للشخص لم يعتبر الخروج فى تحقق الاسم و فيما لو انسد يحتمل ذلك لكن ظاهر الإجماع على خلافه و فى غيره فالاعتبار بذلك قال فى المسالك و الرياض لا يشترط فى ايجاب الوضوء للحدث من الطبيعى الاعتياد بمعنى كونه سببا للوجوب باول مره انتهى. و يعتبر الاعتياد فى الخروج أيضاً و فى الهادى الاقرب النقض بالرابعه مع عدم تطاول الفصل و فى النقض بالثالثه احتمال قوى لصدق العود بالثانيه انتهى. و كلامه على المتيقن من الاعتياد ما يحصل ثلاثا و النقض بالرابعه فلو خرجت المقعده ملوثه بالغائط ثمّ رجعت فلا يجب الوضوء وفاقا للذكرى و شرح الموجز و حاشيه القواعد و الرياض و الكتاب و استشكله فى التذكره و احتمله فى الذخيره و لم يرجحا شيئا و فى الدلائل ان القول بالنقص لا يخلو من قوه و لا عبره بخروج الريح من القبل كما فى المنتهى و ظاهر النهايه و الدروس و البيان و الذكرى و الرياض و السرائر و يتهم صاحب الكتاب و الذخيره و حاشيه القواعد و غيرهم و مال فى المعتبر و التذكره و شرح الموجز إلى ان الخارج من قبل المرأه ناقض و عللوه بان له منفذاً إلى الجوف و اضاف فى التذكره إليه الأدر و فسر بانه الذى به ريح انفتق و فسر أيضاً الادره نفخه فى الخصيه و المراد الأول و علله (ره) بانه يخرج من الجوف و نسب فى الدروس إلى بعضهم القول بنقض الريح الخارج من الذكر و الخنثى ان اعتيد مخرجاها نقضا معاً او أحدهما نقض فقط كما فى الذكرى و الدلائل و حكم فى التذكره بنقضه مطلقاً خرج من المعتاد او من غيره و الحق الأول بناء على اعتبار الاعتياد و المدار فى النقض على التسميه فلا عبره بما يخرج مما عدا الثلاثه الا ان يكون مصاحبا لها و كذا ما يدخل من الدواء و نحوه كما فى التذكره و المنتهى و النهايه و الدلائل و الغنيه و غيرهن و فيهن نقل الإجماع بل فى غيرهن أيضاً و فى الروايات كفايه و سيجى ء بحول اللّه تمام التحقيق، و فى المعتبر لا يقال ان الخارج لا ينفك من الرطوبه النجسه لأنا سنبين ان الرطوبات طاهره و لا بالجشاء قال بغيه الفقهاء فى شرحه و قد ادعى المعتبرون للاعتياد الإجماع على ان الجشا لا ينقض و لا نعلم ما يقولون فى الجشا المنتن و ذا اعتيد خروج الغائط من الفم كما فى بعض الامراض هل يدخل تحت الإجماع أو لا و كذا الحال لو انسد الطبيعى و خرج الفضله من الفم و بالجمله كلامهم فى هذا الباب لا يخلو من اجماع و الاحتياط طريق واضح انتهى. أقول بعد أن تبين لديك مذاقهم بان لديك تطبيق هذه الامور على مرامهم و لم يبق فى كلامهم اجمال و اللّه اعلم و النوم المبطل للحاستين السمع و البصر كما فى كتب السنه و خمسه الشهيد الأول و ثلاثه المحقق و ثلاثه الشيخ و جمل السيد و الغنيه و النزهه و غيرهن الا- ان فى الأكثر اعتبار الغلبه على السمع و البصر و فى البيان اعتبار الغلبه على مطلق الاحساس و فى شرح اللمعه بعد اعتبار المصنف الحاستين قال بل على مطلق الاحساس و لكن الغلبه على السمع تقتضى الغلبه على سائرها فلذا خصه اما البصر فهو اضعف من كثير منها فلا وجه لتخصيصه و وجه تخصيصه فى الحاشيتين العليتين و الرياض و الدلائل و المسالك بأنهما اقوى الحواس و اعمها و نظر فيه فى الكتاب

و فی علیّه الشرائع و القواعد و فی المسالک و شرح اللمعه و الذخیره و الدلائل اعتبار العلیه المستهلکه قال فی الدلائل فتخرج السنه و فسّر الفاضل الغلبه باذهاب العقل لصحیحه زراره و للنوم متی یذهب العقل و خبر أبی بصیر إذا خالط النوم القلب وجب الوضوء انتهی. و هو جید و فی الذکری و الریاض و حاشیه الالفیه لشیخ علی و شرح الفاضل و الریاض و حاشیه الالفیه و الذخیره و شرح الفاضل اعتبار الغلبه تحقیقا أو تقدیرا لیعم من فقد عمل الحاستین أو أحدهما و فی الغنیه و جمل السید اعتبار الغلبه علی التحصیل و کان مرادهم تحصیل الادراک و جمیع عباراتهم فی الحقیقه متوافقه و مرادهم الحاله الحاصله من ارتفاع البخار إلی الدماغ و حصول ذلک الفتور الکلی و الغلبه علی العقل و هو معنی لغوی و عرفی یعرف بهما و فی السرائر و الفائده و شرح الموجز و المعتبر و الانتصار و المنتهی و التذکره و شرح الفاضل و الذخیره و الکفایه نقل الإجماع و الشیخ نقل اجماع المسلمین و لم ینقل فی المقام مخالف نعم لم یذکره علی بن بابویه فی موضع البیان و لیس صریحا فی المخالفه و علی تقدیره فلا یخل بالاجماع و حجه الآیه بعد بیان إنّ المراد آدابهم من حدث النوم ظاهره و النصوص فی هذا المقام کثیره فلا حاجه إلی ذکرها لبیان المسأله و فی المقام روایات فیها التعرض لحصر النواقص مع عدم ذکر النوم کصحیحه زراره عن الصادق ع فتحمل علی الحصر الاضافی هذا کله فی نقض النوم فی الجمله و أما نقضه مطلقا فی الصلاه أو غیرها قائما أو قاعدا أو مضطجعا مجتمعا أو منفرجا قصیرا کان النوم أو طویلا- کما فی اکثر الکتب المتقدمه و فی الانتصار و الناصریات و الخلاف و المنتهی و شرح الموجز نقل الإجماع علی هذا النحو و الإجماع المنقول علی مطلق النوم کإجماع السرائر و اجماع المسلمین الذی نقله الشیخ علی ناقضیه مطلق النوم و غیرهما یدل علی ذلک أیضاً و اسنده فی التذکره إلی ما عدا ابن بابویه و هو یؤذن بمسبوقیه الصدوق بالإجماع و ملحوقیته به و علی کل حال فلم یعثر أحد علی مخالف فی هذا المقام سوی ما ینسب إلی الصدوق بانه حکم بعدم لزوم الوضوء علی من نام قاعدا بلا انفراج لأنه روی فی الفقیه عن الکاظم ع انه یسأل عن الرجل یرقد و هو قاعد هل علیه وضوء فقال لا وضوء علیه ما دام قاعدا ان لم ینفرج و روی عن سماعه انه یسأل عن الرجل یخفق رأسه و هو فی الصلاه قائما أو راکعا فقال لیس علیه وضوء و الظاهر ان روایته مذهبه کما ذکر ذلک فی أول کتابه و علی کل حال فالحق ما علیه المعظم لما تقدم و للنصوص کصحیحه عبد الرحمن المشتمله علی قول امیر المؤمنین ع من وجد طعم النوم قائما أو قاعدا فقد وجب علیه الوضوء و صحیحه عبد الحمید بن عواض عن الصادق ع من نام و هو راکع أو ساجد أو ماشی علی أی الحالات فعلیه الوضوء إلی غیر ذلک و لا یقابل هذه الروایات الروایتان المتقدمتان و روایه أبی بکر الحضرمی عن الصادق انه قال کان أبی یقول إذا نام الرجل و هو جالس مجتمع فلیس علیه وضوء و اذا نام مضطجعا فعلیه الوضوء لانجبار السوابق بالشهره و مخالفه العامه مع انها ادل إذ یمکن حمل هذه الروایات علی ان الغالب ان النوم الحقیقی لا- یحصل إلا مع الاضطجاع و علیه ینطبق روایه أبی الصباح عن الرجل یخفق و هو فی الصلاه فقال إذا کان لا یحفظ منه حدثا ان کان فعلیه الوضوء و اذا کان یستیقن انه لم یحدث فلیس علیه وضوء و لا- اعاده و کیف کان فتلک الأخبار اولی بالاعتبار للانجبار بما ذکر و الموافقه للعمومات و الاطلاقات الکثیره الداله علی ان النوم بقول مطلقا ناقض و الامر ظاهر بحمد اللّه و کل ما ازال العقل کما فی کتبه الخمسه و ربعه الشهید الأول و الشرائع و النافع و شرح الموجز و مبسوط الشیخ و نهایته و جمله و مقنعه المفید و مصباح السید و جمله و ابن زهره فی غنیته و یحیی بن سعید فی نزهته و وافقهم ابن الجنید و ابن ادریس فی سرائره و غیرهم إلا ان عباراتهم مختلفه فاکدها بهذا النحو و فی بعضها التصریح بالاغماء و الجنون و السکر کما فی الإرشاد و التحریر و المبسوط و فی بعضها المرض المانع من الذکر کما فی نهایه الشیخ و المقنعه و فی بعضها المرض المانع من التحصیل کما فی الغنیه

و فی السرائر اعتبار اذهاب العقل و منع التحصیل و مراد الکل واحد و هو المرض المساوی للنوم فی الغلبه علی العقل من الجنون و نحوه و نقل فی التهذیب فیه اجماع المسلمین

و فی المنتهی لا نعرف خلافا فیه بین أهل العلم و فی التذکره بعد ان حکم نسب الخلاف فی الشکر لا الشافعی و فی شرح الموجز بعد ان ادعی اجماع الشیعه علی ناقضیه النوم قال و فی حکم النوم ما ازال العقل فی النهایه نسبه إلی علماءنا و فی المدارک و الدلائل نقل اجماع الأصحاب و فی الخصال ان من دین الامامیه ان مذهب العقل ناقض مطلقا و فی الکفایه نسبه إلی الأصحاب و تأمل فی دلیله و فی البحار ان اکثر الأصحاب نقلوا الإجماع علی ناقضیته و فی المفاتیح بعد ذکر ان سبب ناقضیه غالب العقل اولویته علی النوم قال کذا قالوه انتهی. ثمّ السند بعد ما ذکر من الإجماعات الروایات الداله علی ان المدار فی النقض علی غلبه العقل و بطلان الحواس کصحیحه ابن خلاد عن أبی الحسن فی رجل به عله لا یقدر علی الاضطجاع و الوضوء یشتد علیه و هو قاعد مستند بالوسائد فربما اخفی و هو قاعد علی تلک الحال قال یتوضأ قلت له ان الوضوء یشتد علیه فقال إذا اغفی عن الصلاه فقد وجب علیه الوضوء و صحیحه زراره عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه فیها و النوم حتی یذهب العقل و کل النوم یکره إلا أن یکون السمع و الصوت صحیحه زراره فإذا نامت العین و الاذن و القلب فقد وجب الوضوء و فی الخصال بسند یتصل بالصادق ع فی حدیث إذا خالط النوم القلب وجب الوضوء و فی الدعائم مرسلا عن امیر المؤمنین فی روایه عدد منها بعض النواقض حتی قال و النوم الغالب إذا کان لا یعلم ما یکون منه و روایه أبی الصباح إذا کان لا یحفظ منه حدثا ان کان فعلیه الوضوء و اذا کان یستیقن لم یحدث فلیس علیه وضوء و هذه الروایات علی کثرتها فیها من الاشعار ما لا یخفی مضافا إلی ما فی الدعائم عن الصادق ع عن آبائه ع ان الوضوء لا یجب إلا عن الحدث و ان المرء إذا توضأ صلی بوضوئه ذلک ما شاء من الصلوات ما لم یحدث أو ینام أو یجامع أو یغم علیه أو یکون منه ما یجب منه اعاده الوضوء و استدل فی المنتهی بادلته مثل الاغماء علی النوم فی جواز صدور الحدث و فی التذکره إلی التنقیح و القطع بان غلبه العقل هی السبب فی النقص و هی مشترکه و فی المعتبر ما فی المنتهی قال و لیس من القیاس بل استدلال بالمفهوم و صوب الاستدلال بهذا النحو فی المدارک و تأمل فیه فی الذخیره و هو فی محله لو لا الإجماعات و ظهور الروایات و علی کل حال فالحکم لا شبهه فیه و الاستحاضه القلیله کما فی کتبه الخمسه و ثلاثه المحقق و خمسه الشهید الأول و المقنعه و نهایه الشیخ و مبسوطه و جمل السید و النزهه و السرائر و الغنیه و غیرهن و فی النهایه و التذکره و المعتبر و شرح الموجز و ظاهر الغنیه نقل الإجماع و فی المعتبر و شرح الموجز استثناء ابن أبی عقیل من الإجماع فیهما و فی حاشیه القواعد نقل اتفاق الأصحاب بعد ابن أبی عقیل و ابن الجنید و فی التهذیب نقل اجماع المسلمین علی ایجاب عشر للطهاره وعد الاستحاضه و اطلقها لکن یلوح من کلامه تفصیل حالها فی شرح تفصیل المقنعه و ان مذهبه التفصیل کما علیه الفقهاء و کما هو رایه فی الکتب الأخر و فی المنتهی و المختلف و الدلائل و الکتاب و الذخیره نقل الشهره فیه و خالف فی هذا الحکم ابنا أبی عقیل و الجنید فلم یوجب اولهما علیها غسلا و لا وضوء و ثانیهما اوجب الغسل و هما محجوجان بما مر من الإجماعات مضافا إلی الروایات و سیجی ء بحول اللّه تمام التحقیق فی محله بقی فی العباره شی ء و هو عد المستحاضه القلیله دون المتوسطه مع انها موجبه الوضوء فقط بالنظر إلی غیر الصبح و العذر ان المراد ما یوجب الوضوء فقط فی سائر الاحوال لا فی بعضها و إلا کانت الکثیره و اختها موجبه له فقط بالنظر إلی العصر و العشاء حیث بان مراد المصنف اندفع اعتراض الشهید علیها و اللّه اعلم و المستصحب للنواقض ناقض أما غیره فلا و الحکم فی القسمین موافق کما فی المنتهی و النهایه و التذکره و الغنیه و ثلاثه أول الشهیدین و ثلاثه الشیخ و المعتبر و الشرائع و غیرهن و فی التذکره و النهایه و ظاهر المنتهی و الکتاب نقل الإجماع فی الحکمین أعنی حکم المصاحب و غیره و فی الفائده و الغنیه و الدلائل نقله فی الثانی اعنی عدم النقض فی غیر المصاحب

و السند فيهما بعد الإجماع ان المصاحب للناقض و ان لم ينقض بنفسه لكنه ينقض بمصاحبه

لا يقال ان الاطلاق لا ينصرف إلى الاجزاء الصغار من الغائط لأنّا نقول ظاهر الروايات و كلام الأصحاب ان الناقض طبيعه البول و الغائط قلا أو كثرا فكل ما يحكم بنجاسته يحكم بنقصه و فى اخبار الاستبراء ما فيه كفايه و فى خصوص المقام مرسله الكافى فى مثل حب القرع إذا خرج ملطخا ففيه الوضوء و مثلها موثقه الفطحيه و أما غير المصاحب فالروايات الكثيره الداله على الحصر مع الروايات فى خصوص المقام و أما روايه ابن أبى فضيل عن الصادق ع فى الرجل يخرج منه مثل حب القرع قال عليه الوضوء فمحمول اما على التقيه أو الانكار أو الاستصحاب قال الفاضل أو انه يخرج منه قليل مثل حب القرع و فيه تأمل هذا و لتقرير الأصل وجه و كيف كان فالحكم ظاهر بحمد اللّه. و لا يجب بغيرها كالمذى و القى اجماعا فيهما نقله فى التذكره و المنتهى و الغنيه و الفائده و فى النهايه فى خصوص المذى و فى الكتاب فى خصوص القى و فى المذى جعله معروف مذهب الأصحاب و فى الذخيره عدم نقضه مشهور و الحجه فى المذى بعد ذلك العمومات الحاصره للنواقض و ليس المذى منها و الروايات الوارده فى خصوص المذى لصحيحه الشحام و صحيحه ابن بزيغ و صحيحه ابن سنان و صحيحه ابن مسلم و صحيحه ابن أبى عمير و موثقه ابن عمار و غيرهن و خالف فى ذلك الاسكافى فزعم ان الخارج عقيب الشهوه ناقض دون غيره و ظاهر التهذيب بطلان الوضوء بما خرج عن شهوه و يكون خارجا عن المعهود المعتاد لكثرته و احتمله فى الاستبصار استحبابا و الحجه لابن الجنيد صحيحه ابن يقطين و موثقه الكاهلى و قويه أبى بصير الداله على التفصيل بين الخارج بشهوه و غيره و هذه لا تكافئ تلك لشهرتها و مخالفه العامه و شهره العمل بمضمونها مضافا إلى ان المذى انما من الشهوه و فى الروايات تصريح بعدم النقض مع الكثره كحديث بلوغ الفخذ و حديث بلوغ السوق و الحكم ظاهر. و أما القى فليس فى اصحابنا من يقول بناقضيته و انما خالف فيه أبو حنيفه و غيرهما محل الخلاف بين الأصحاب سنه احدها المذى و قد مر حكمه ثانيها القبله و المعروف عدم ناقضيتها و خالف فيها ابن الجنيد ثالثها المعروف ان القهقهه لا تنقض و خلاف ابن الجنيد فيها رابعها الدم الخارج من السبيلين إذا شك فى خلوه من النجاسه و خالف فيه ابن الجنيد أيضاً خامسها الحقنه و المخالف فيها ابن الجنيد و هذه الخمسه لم يعثر على مخالف فيها سواه إلا ما مر من ظاهر الشيخ فى المذى سادسها مس الفرج باطنا ذهب إليه الصدوق و المذكور مس الانسان باطن فرجه و دخول مس باطن فرج الغير فى عبارته كانه بالأولى و فى ادخاله تامل و الحق بالمس فتح الاحليل و ابن الجنيد على ان الناقض مس باطن فرج نفسه و ظاهر فرج الغير محللا أو محرما و ظاهر جماعه من الفقهاء اجماع الشيعه على حصر النواقض الموجبه للوضوء فقط بالسته السابقه فى كلام المصنف ففى الغنيه عقيب حصر النواقض و لا يوجب هذه الطهاره يعنى الوضوء شى ء سوى ما ذكرنا سواء كان خارجا من أحد السبيلين كالمذى و الوذى و الحصاه و الدود الخاليين من نجاسه أو مما عداهما من البدن كالقى ء و دم الفصد و الرعاف أو لم يكن خارجا من البدن كلمس المرأه أو الفرج أو القهقهه فى الصلاه أو الاكل من لحم الجزور أو ما مسته النار بدليل اجماع الاماميه إلى ان قال و لأن الأصل براءه الذمه و شغلها يحتاج إلى دليل و اعتماد المخالف على القياس و اخبار آحاد و لم يرد التعبد بهما انتهى. و فى الخلاف نقل الإجماع على عدم ناقضيه الدود الخارج من أحد السبيلين الخالى من النجاسه و الحصى و الدم غير الدماء الثلاثه و المذى و الوذى فظاهران أيضاً و ما يخرج من غير السبيلين كالقى ء و الرعاف و الفصد و ما اشبهها و القهقهه سواء فى الصلاه و غيرها و اكل ما مسته النار و اكل لحم الجزور و ملامسه النساء و مباشرتهن محارم و غيرهن بشهوه أو غير شهوه باليد و غيرها ثمّ نقل المخالف فى ذلك كله من العامه و فى المنتهى ما يخرج من السبيلين ممن غير البول و الغائط و الريح و المنى و الدماء الثلاثه لا ينقض الطهاره سواء كان طاهرا كالدود أو نجسا كالدم و كذا لو استدخل دواء كالحقنه و غيرها إلا ان يستصحب شيئا من النواقض فيكون الحكم له و وافق مالك اصحابنا فى

الدود و الحصى و الدم ثمّ نسب

الخلاف إلى أبى حنيفه و الشافعى و جماعه من العامه

و قال فی محل آخر لا یوجب الوضوء وحده شی ء سوی ما ذکرناه ثمّ ذکر خلاف المخالفین و نقل اتفاق العلماء علی عدم ناقضیه المذی و الودی و القرقره و القی ء و انشاد الشعر و کلام الفحش و الکذب و الغیبه و القذف و ذکر عدم نقض ما یخرج من البدن من دم أو قیح أو نخامه أو رطوبه أو صدید و الرده و اکل ما مسته النار و لحم الابل و مس المرأه فرجها و نسب الخلاف فی ذلک کله إلی العامه و فی القهقهه الیهم و إلی ابن الجنید من اصحابنا و قال لمس الشعر عندنا لا یوجب الوضوء و فی التذکره نقل الإجماع علی التقیؤ قل أو کثر و علی ما یخرج من غیر السبیلین کالدم و البصاق و الرعاف و غیر ذلک و المذی و الوذی و اکل ما مسته النار و اکل لحم الجزور و نقله أیضاً علی عدم وجوب الوضوء لغیر السته المعلومه اعنی البول و الغائط و النوم و المرض الغالب و الریح و الاستحاضه و فی عدم نقض مس الذکر و الدبر و القهقهه نسبه إلی اکثر علماءنا و فی نهایه العلامه و لا ینقض ما یخرج من أحد السبیلین مما عدا الثلاثه یعنی البول و الغائط و الریح و الدماء الثلاثه و المنی من مذی أو وذی أو دم غیر الثلاثه أو رطوبه أو دود أو حصی ما لم یتلطخ عند علماؤنا و نقله فی الکتاب فی الوذی و الدم غیر الثلاثه و القی ء و النخامه و تقلیم الظفر و حلق الشعر و لمس المرأه و اکل ما مسته النار و الخارج من السبیلین مع عدم مخالطه النجاسه و حصر فی الدلائل ما وجد فیه المخالف منا بالسته التی عددناها و ما وجد فیه المخالف من المخالفین بسته أیضاً و هی القی و اکل ما مسته النار و مس المرأه و اکل لحم الجزور و الرده و الودی بالدال المهمله و المخالف فی الأول أبو حنیفه و اتباعه و الثانی الحسن البصری و اتباعه و الثالث الشافعی و اتباعه و الرابع أحد قولی الشافعی و الخامس مذهب ابن حنبل و اتباعه و السادس مذهب اکثرهم و حصر خلاف العامه فی الدلائل بهذه قال و إلی الامور التی وردت فی الاحادیث و لا نعرف قائلها اقول سابعها ما یخرج من السبیلین و لم یصاحب النجاسه من حصی أو دم أو غیرهما سوی الدماء المعلومه و ابو حنیفه و الشافعی النقض به ثامنها ما یخرج من غیر السبیلین من دم الفصد و الرعاف أو قیح أو صدید أو غیرهما و خالف فیه أبو حنیفه تاسعها شرب اللبن فعن ابن حنبل فی شرب لبن الابل روایتان عاشرها قص الشارب و تقلیم الاظفار و نتف الابط فعن مجاهد و الحکم و حماد انها نواقض و یلوح من الروایات ان جمیع ما روی فی نقضه فانهما هو لمقابله بعض العامه هذا و الاخبار الوارده علی خلاف رأی المعظم کثیره منها روایه ابن اخی فضیل عن الصادق ع فی الرجل یخرج منه مثل حب القرع قال علیه الوضوء و نزلت علی التقیه أو علی الملطخ بالعذره واو الاستفهام الأنکاث أو غلط الناسخ إذ هذه بعینها رویت فی الکافی عن ابن اخی فضیل عن فضیل عن الصادق ع و فیها لیس علیه وضوء و حمل الندب ممکن أو تنزیل المثل علی مقدار الفرع من الغائط و منها روایه سماعه عنه ع عدّ فیها من النواقض القرقره إلا شیئا تصبر علیه و الضحک فی الصلاه و القی و منها روایه الحذاء عن الصادق ع فی الرعاف و القی ء و التخلیل بسبیل الدم إذا استکرهت شیئا ینقض الوضوء فان لم تستکرهه لم ینقض الوضوء

و منها روایه عبید بن زراره عن الصادق ع فیمن اصابه دم سائل یتوضأ و یعید أو غیر سائل توضأ و بین و منها روایه الحسن بن علی بن بنت الیاس قال سمعته یقول رایت أبی ع و قد رعف بعد ما توضأ دماً سائلا فتوضأ و حمل الشیخ هاتین علی التقیه أو الندب و منها روایه سماعه عنه فی نشید الشعر أو ظلم الرجل صاحبه أو الکذب ینقض الوضوء فقال نعم إلا أن یکون شعرا یصدق فیه او یکون یسیرا من الشعر الابیات الثلاثه و الاربعه و أما ان یکثر من الشعر الباطل فهو ینقض الوضوء و منها روایه أبی بصیر عن الصادق ع إذا قبل الرجل المرأه من شهوه او مس فرجها اعاد الوضوء و منها موثقه الفطحیه عن الصادق ع فی الرجل یتوضأ ثمّ یمس باطن دبره قال نقض وضوئه و ان مس باطن احلیله فعلیه أن یعید الوضوء و ان کان فی الصلاه قطع الصلاه و یتوضأ و یعید الصلاه و ان فتح احلیله اعاد الوضوء و اعاد الصلاه و منها روایه أبی بصیر عن الصادق ع من مس کلبا فلیتوضأ و منها روایه عیسی بن عمر عن الصادق ع فی المجوس مصافحتهم تنقض الوضوء و منها روایه عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع ان الودی فیه الوضوء و منها فی نوادر الراوندی ان علیا ع رعف فقدم رجلا و خرج یتوضأ و منها فی النوادر أن علیاً ع قال: من رعف و هو فی الصلاه فلینصرف و لیتوضأ و منها ما روی عن النبی (ص) إذا غضب أحدکم فلیتوضأ ان نزل علی ان الغضب کالحدث و منها ما روی فی الفقیه ان الغیبه تنقض الوضوء و منها الأخبار الوارده فی ناقضیه المذی و قد مر الکلام فیها هذا و العمل علی ما یعطیه ظاهر هذه الأخبار مما لا وجه له لمنافاتها اجماع الفقهاء کما تلوناه علیک و مخالفتها الأخبار الحاصره للنواقض و هی عدیده و معاندتها الروایات الوارده فی خصوص المقام مع عدم معادلتها لها کثره و صحه و شهره و موافقه لإجماعات العلماء و مخالفه لأقوال العامه و مخالفه للأصل بوجه إلی غیر ذلک من المرجحات فلا بد من تنزیلها اما علی التقیه أو علی الندب و الأخیر لا یخلو من قوه لتصریح جماعه من اساطین الفقهاء بندبیه اکثرها مع ان ادله الندب مما یتسامح بها عندهم و اللّه اعلم. و یجب الغسل بالجنابه و الحیض و الاستحاضه مع غمس القطنه و النفاس و مس المیت من الناس بعد برده قبل الغسل و ذات عظم منه و ان ابینت من حی و غسل الاموات و لا یجب بغیرها حصر الاغسال الواجبه بهذه الست و مذکور فی کتبه السته و ثلاثه المحقق و اربعه الشهید و الغنیه و نقل فی الغنیه الإجماع علی عدم وجوبه فیما سوی ذلک علی ما یظهر من عبارتها و فی التهذیب اجماع المسلمین علی ایجاب الاربعه الأول للطهاره و یکفی غسل الجنابه منها عن غیره لو جامعه دون العکس و سیجی ء بحول اللّه البحث فی مقامه فی المنتهی و التذکره و التحریر الحکم باجزاء الجنابه و التوقف فی اجزاء غیره و فی السرائر لو طهرت الحائض و هی جنب اغتسلت للجنابه دون الحیض لقوه غسل الجنابه علیه إذ لا خلاف فی استباحه الصلاه بمجرده بخلاف غیره و أیضاً وجوبه عرف من القرآن و الحیض من السنه قال و ان کان فی الوجه الأخیر ضعف و بینه إلی أن قال و المعتمد فی ذلک علی الإجماع و فی الحاشیه العلیه دعوی الإجماع علی اجزاء غسل الجنابه عن غیره و قرب العکس و برهن علیه و فی الدلائل ادعی الإجماع أیضاً علی اجزاء غسل الجنابه عما سواه و قرب العکس أیضاً کما فی الحاشیه و قال المقدس و ادعی الإجماع علی اجزاء غسل الجنابه عن غیره من الاغسال الواجبه انتهی.

و فی الکتاب و الذخیره اجزاء غسل الجنابه عن غیره من الواجبات مشهور بل قیل متفق علیه و نقل فی شرح الموجز عن بعض الأصحاب عدم اجزاء غسل الجنابه عن الاستحاضه و فی البیان تجویز التداخل مع منع اجزاء غسل الحیض عن غسل الاستحاضه المتمیزه و احتمل فخر المحققین اجزاء غیر غسل الجنابه عنه و قرب الاجزاء فی المعتبر و الشرائع و ظاهر المبسوط و الجامع و البیان و علیه ظاهر المتأخرین کصاحب الکتاب و المسالک و الذخیره و الدلائل و غیرهم احتج الأولون بان الأصل تعدد المسببات بتعدد اسبابها خرجنا فی خصوص غسل الجنابه بقیام الإجماع و بقی الباقی و بأن غیر غسل الجنابه اضعف لما تقوی فی السرائر و الضعیف لا یجزء عن القوی و بان الغسل ان لم یقارن وضوء خالف ما دلت علیه الأخبار من لزوم الوضوء مع ما عدا غسل الجنابه و ان قرن به لزم ثبوت الوضوء علی المجنب و اجیب بعدم الیاس فی ذلک کله مع قیام الادله احتج الآخرون بوجوه اولها ان الاحداث و ان تعددت فمسببها اعنی النجاسه الحکمیه واحد و تسمی بالحدث فاذا نوی رفعه بسبب من الاسباب فقد ارتفع ذلک القدر المشترک إذ لکل امرء ما نوی و حاله اذاً حال الاسباب الموجبه للوضوء ثالثها انه لو لم یکتف بغسل الحیض عن الجنابه لم یکن لوجوبه فائده و کان وجوده کعدمه لأن وجوب الغسلین معاً إما علی طریق التحتیم أو التخییر أو اجزاء أحدهما دون الآخر و الأول معلوم البطلان و الثانی باطل بالفرض فتعین الثالث فلا یبقی اذاً لوجوب الآخر فائده إذ مع اتیانه لا یکون مجزیا و لو اتی بغیره أجزأ فیکون وجوده کعدمه و توضیحه ان الواجب اما حتمی أو ترتیب أو تخییر و الکل مفقود و هذان الوجهان ذکرهما الفاضل المحشی و اطنب فیهما و حاصلهما ما ذکرنا و الفاضل فی شرح الکتاب اجاب باختیار عدم الوجوب مع الجنابه و فیه ما فیه و مقتضاه عدم التکلیف بالزائد و عدم لزوم تعیین أحدهما بخصوصه فی الاجزاء عن الآخر رابعها ان مدلول الروایات الموجبه للغسل باسباب حصوله عقیبها و قد حصل خامسها الروایات و هی عدیده و قد تلونا لک شطرا منها فی بحث تداخل المندوبات اقول البحث عن تصحیح هذه الادله و تضعیفها مما لا یثمر کثیر فائده لظهور ما فیها و ما علیها سوی الروایات فان فیها حجه ظاهره و برهانا قاطعا لذا قال الشهید (ره) و الاجتزاء بغسل الجنابه دون غیره تحکم انتهی. فان انضم الوضوء فاشکال ینشأ من ان المانع عن الاجزاء لیس الا نقصه عن غسل الجنابه و بالوضوء یساویه و لعموم ما دل علی ان الحائض إذا توضأت و اغتسلت جاز دخولها فی الصلاه و لأنه لو لا ذلک لم یکن واجبا کما تقدم تقریره و منشأ الطرف الآخر من الاشکال منع ذلک کله إذ لا وجه للمساواه مع ان الوضوء لا یجامع الجنابه و العمومات مخصوصه بعدم المانع و الملازمه الاخیره مردوده بأدنی تامل هذا و تفصیل المقام أن غسل الجنابه لو جامع غیره من الواجبات فاما أن یخص هو دون الغیر و قد تقدم ما یدل علی اجزائه من الإجماعات و نص الروایات و ان خص غیره فالنظر فی مقامین أحدهما فی انه هل یرتفع ما خصه من الحدث أو لا بل یقع لغواً ظاهر التحریر و المنتهی عدم التأمل فی اجزائه عما نوی و ان البحث فی اجزائه عن الجنابه و یلوح من السرائر اختیار الثانی حیث قال و اذا اجتمعت اغسال مع غسل الجنابه کان الحکم له و النیه نیه ثمّ قال إذا اجتمع علیها حیض و جنابه وجب علیها غسل الجنابه دون غسل الحیض انتهی.

و کیف کان فظاهره ما قلنا و ان امکن تنزیل کلامه و فی شرح الفاضل بعد ان نقل حجه الفاضل المحشی علی اجزاء غسل الحیض بأنه واجب و لا فائده له سوی الاجزاء اجاب باختیار عدم الوجوب و هو ظاهر فی ان المنوی نیه الحیض فقط لا اثر لها و یلوح من التذکره التردد فی حصول الاثر و عدمه ثانیها علی القول بانه مؤثر فی رفع غیر الجنابه لو نواه هل یرتفع حدث الجنابه أو لا- لهم فی ذلک ثلاثه اقوال احدها عدم الارتفاع مطلقاً ذهب إلیه فی السرائر ثانیها انه لا یرتفع مع عدم الوضوء و یحتمل ارتفاعه معه نبّه علی ذلک فی النهایه و التذکره و التحریر و المنتهی و فی الأخیرین فنحن فی ذلک من المتوقفین انتهی. و بنی الفخر علی مذاق والده و بناء المسأله علی الفرق بین تقدیم الوضوء و عدمه مبنی علی ان غیر غسل الجنابه لا یجزی عن الوضوء اما علی القول بالاجزاء صار حال الغسل المجرد حال الغسل المقارن للوضوء و فیه الاشکال و التوقف لکن فی التحریر بنی المسأله علی غیر قول السید و قرب الاشکال ثالثها الرفع بمجرد الغسل و انه لا حاجه فیه إلی الوضوء ذهب إلیه فی المعتبر و مال إلیه الشهید حیث قال الفرق بین غسل الجنابه و غیره فی الاکتفاء به تحکم و تبعهما فی ذلک جمهور المتأخرین کالفاضل المحشی و صاحب المدارک و الدلائل و الذخیره و غیرهم و قد مر ان ظاهر الادله معهم هذا کله إذا نوی حدثا معینا اما لو نوی الحدث المطلق ففی التحریر و المنتهی مساواته لنیه خصوص الجنابه فی اجزاء الغسل الواحد عن تعدد الاغسال و الوضوء و لم یتعرض ذلک فی التذکره و اقتصر فی الوجه الصحیح علی تعیین غسل الجنابه و فی النهایه و لو نوی الاغتسال مطلقاً احتمل رفع الادنی و عدمه انتهی. و لو نوی الاغسال جمیعا فلا بحث فی الاجزاء و فی النهایه الوجه الاجزاء و فی الذخیره انه اظهر و لم ینقل فی ذلک خلافا و لو نوی الاغتسال قربه و لم یذکر الحدث و الظاهر الاجزاء أیضاً و ربما نزلت عباره النهایه علیه أو علی الاعم منه و من نیه الحدث المطلق و استظهر اجزاءه فی الذخیره أیضاً و لم ینقل خلافا و الحق الاجزاء أیضاً ونیه الاستباحه اقوی اشکالا قال المحشی المراد ان عدم الاجزاء بالنسبه إلیه اقوی اشکالًا فیکون الاجزاء اقوی کما یدل علیه سوق العباره حیث انتقل مما لا یجزی عنده جزما إلی ما فی اجزائه اشکال استوی طرفاه و مقتضاه الانتقال إلی ما یکون جانب الاجزاء فیه اقوی انتهی. و تقریر أحد وجهی الاشکال انه عند نیه مطلق الاستباحه لا- یحصل اثرها إلا- حیث ینصرف الغسل إلی الاقوی اعنی الجنابه و انصرافه إلیه ترجیح بلا مرجح و منشأ الطرف الآخر عموم ان الاعمال بالنیات و لکل امرء ما نوی و قد نوی الاستباحه فتحصل له و حیث تتوقف علی رفع الاقوی حکم برفعه و لعموم ما دلّ علی الاستباحه بالغسل وحده أو مع الوضوء و نقل عن بعضهم ان قوه الاشکال هنا لتکافؤ الاحتمالین أو قوه الاجزاء بخلاف المسأله المتقدمه فالعدم فیها اقوی و لا یخفی ضعفه و تفصیل المسأله ان المنوی اما رفع حدث الجنابه أو غیره مع التعرض لنفی ما عدا المنوی السکوت عن حاله أو ینوی رفع حدث غسل الجنابه و غیره أو مطلق رفع الحدث مع عدم التنصیص أو یترک التعرض للحدث و ینوی التقرب بالغسل و علی التقادیر فاما ان ینوی استباحه العباده أو لا و علی تقدیر نیه الغیر باقسامها أما أن یقترن بالوضوء أو لا و کذا لو نوی رفع مطلق الحدث أو القربه فاما مع الوضوء أولا فالاقسام عدیده و لیس فیها ما یسلم من الشبهه سوی نیه رفع الاحداث بالتنصیص أو حدث الجنابه مع السکوت عن غیره و فی البواقی اشکال

و الحق عـدم الفرق بين نيه خصوص الجنابه و نيتها مع غيرها ونيه غيرها بخصوص اصاله ونيه رفع الحـدث مطلقاً ونيه القربه اجزأ و اكتفاء به دون الوضوء و تعيين حدث معين مع سلب الآخر لا يخل من اشكال و لعل بطلان العمل لا يخل من قوه وفاقا للفاضل نعم لو قلنـا بعـدم اجزاء غير غسل الجنابه عنه يحتمل رفعه حينئـذ لحـدث الحيض مثلا فيصـح الوطء و تبقى الجنابه هـذا كله إذا جـامعت الاحـداث الموجبه الجنابه أما لو اجتمعت بـدونها فعلى ما اخترناه يجزئ عن الجميع غسل واحـد و لا حاجه إلى التعـدد لان الحق صـحه التداخل وفاقا للمحقق و العلامه و غيرهما و سائر المتأخرين إلا ان المختار فى النظر لزوم نيه رفع الاسـباب الاخر فيما عدا نيه الجنابه لأصل بقاء شـغل الذمه و عدم الفراغ إلا بيقين و المتيقن من الروايات اجزاء الغسل مع نيه الاسباب و اللّه اعلم بـالصواب و يجب التيمم بجميع اسـباب الوضوء و الغسـل قال فى المنتهى و انما يجب التيمم من الاحـداث الموجبه للطهارتين لا غير و هو مـذهب علماؤنـا أجمع و فى الـدلائل الإجماع على ما فى الكتاب و فى التـذكره و التحرير ان نواقض الوضوء و الغسـل نواقض التيمم و هو مقيد لمثل ما ذكرنا و السـند فيه بعد ذلك أن التيمم بدل عن الوضوء و الغسل و اسـباب المبدل اسبابٌ لبدله على ما يقتضـى فى ظاهر البـدليه فما كان سـببا لكليهما فلا بـد فيه من تيممين و ما كان سـببا لواحد كالجنابه أجزأ فيه واحد كله ذلـك لظـاهر البـدليه و عموم المنزله و الاـشتراك فى الغـايه و فى المقـام كلام يجى ء فى محله بحول اللّه تعالى، و كل اسـباب الغسل اسـباب الوضوء ففى نهايه الشـيخ و مبسوطه و المنتهى و ثلاثه أول الشهيدين و غيرهن تقسيم ما يوجب الطهاره إلى ثلاثه اضـرب مـا يوجب الوضوء فقـط و هو السـته المعلومه و ما يوجب الغسل فقط و هو الجنابه و الموت و ما يوجبهما معا و هو اربعه الحيض و النفاس و الاسـتحاضه على بعض الوجوه و المس هذا محصول كلامهم و قد مر مستنده من العمومات الموجبه فى كل غسل وضوء إلا المسـتثنى و عمومات وجوب الوضوء و قضيه شغل الذمه و خصوص روايات و غير ذلك و ظاهر الفقهاء ان هذه الاغسال انما تكون اسباب هى عن احـداث و انها طهاره تتوقف عليها الصـلاه لـذكرهم لها فى تضاعيف مباحث الطهاره وعدها قسـما منها و ظاهر الغنيه الإجماع على توقف الصـلاه عليها فكل ما دل على ان الطهاره شـرط الصلاه أو الطواف مثلا من روايات أو إجماعات أو آيات دالّ على شـرطيه هذه الاغسال فما ذكره السـيد السـند من انه لم يقف على ما يقتضى اشتراط غسل المس فى شـى ء من العبـارات لاـ يعرف وجهه كيف و فى الروايـات أيضـاً ما ينبئ عن ان غسل المس كالغسل من الجنابه و اشـعاره لا يخفى و فى بعضـها أنه طهـاره مضافـا إلى مـا ورد فى فقه الرضـا ع إذا اغتسـلت من غسـل المس فتوضأ ثمّ اغتسل كغسـلك من الجنابه و ان نسـيت الغسل فذكرته بعد ما صـليت فاغتسل واعد صلاتك و أيضاً قضيه طلب تعيين الفراغ بعد تعيين الشغل يقضى بذلك إلا الجنابه فان غسـلها كان عنه كما عليه فقهاؤنا نور اللّه مراقدهم و ادعى عليه فى التذكره اجماع أهل البيت و فى المعتبر و المنتهى و التـذكره و المختلف و النهـايه و الـدلائل و الكتـاب و الـذخيره و الغنيه و البحار و السـرائر و الفائـده و الناصـريات و التهـذيب نقل الإجماع و فى الامالى انه فى دين الاماميه و فى المختلف و الكفايه و الـذخيره نقل الشـهره فى عـدم الندب و نقله عن الشيخ (ره) و فى المنتهى لا يستحب الوضوء عندنا خلافا للشيخ انتهى.

و الفاضل المحشی اسنده إلی الأصحاب و ذکر عباره المنتهی و فی الدلائل و أما عدم استحباب الوضوء مع غسل الجنابه فالظاهر انه اتفاقی و ما ذکره الشیخ تاویلا لروایه الحضرمی فغیر صریح فی انه مذهب له انتهی. و فی شرح الفاضل ان ظاهر الشیخ فی المصباح و مختصره و عمل یوم و لیله وجوب الوضوء معه قال و لعله لم یرده انتهی. اقول الروایات فی عدم وجوب الوضوء تبلغ حد التواتر و قد مر من الإجماعات ما یغنی عن الدلیل بل الظاهر انه من ضروریات مذهب الشیعه و أما الندب فله روایه الحضرمی عن الباقر ع فی المجنب یتوضأ وضوء صلاه ثمّ یغتسل و روایه ابن میسر عن الصادق ع فی الرجل ینتهی إلی الماء القلیل إلا انه ذکر فی الوجوب انه یضع یده و یتوضأ و یغتسل و هاتان و ان افهما الوجوب لکن حملهما متعین و الاقرب فیه الندب اقول لا ریب ان حمل التقیه عند المعارضه اقرب إلی الروایات الوارده فی العلاج علی ان حمل الندب مخالف للمشهور بل ما یقرب من الإجماع و لا یبعد تاویل الأولی علی اراده صوره الوضوء من الغسل و الثانیه یلوح منها ذلک و المعروف من العامه ایجاب الوضوء و هو مروی عن داود و ابی ثور و الشافعی فی أحد قولیه و إن وافقنا فی القول الآخر و غسل الاموات کاف عن فرضه یرید انه لا یجب الوضوء مع الغسل کما علیه کتبه الآخر و هو ظاهر المعظم نعم فی المقنعه و کلام ابن البراج و یوضأ المیت و ذکر کیفیه وضوء الصلاه و هو و ان اذن بمجرده بالایجاب إلا أن خلطه مع المندوبات و غیرها یضعف الدلاله و فی شرح الموجز ان ظاهر سلار ایجابه و فی الدلائل و التذکره و الذخیره و غیرهن ان ظاهر أبی الصلاح ایجابه و فی النزهه بعد ان عد الوضوء امامه من المندوبات قال علی ما قال بعض اصحابنا إلی ان قال و منهم من قال بوجوبه و هو الصحیح جاءت به اخبار من جملتها صحیح السند انتهی. و الاردبیلی نسب الایجاب إلی جماعه و فی الاستبصار عقد بابا فی تقدیم الوضوء علی غسل المیت و اورد الروایات الداله علی دخوله فی الکیفیه ثمّ اورد ما هو خال عن ذکره فقال هذه لا تنافی الأول لأنها مبنیه علی معلومیه دخول الوضوء فی الکیفیه و الاعتماد علی الظهور إلی ان قال فاما ما روی من ان غسل المیت کغسل الجنابه فیعارضه ما روی من ان کل غسل فیه وضوء إلا غسل الجنابه ثمّ اجاب عن تشبیه غسل المیت بغسل الجنابه بان المراد بیان الکیفیه و کیف کان فظاهره الایجاب أیضاً کما نقله عنه الفاضل و فی المعتبر و التذکره و شرح الموجز و غیرهن نقل الندب عنه و لم بتعرض السید فی جمله لذکر الوضوء اصلا و فی السرائر و قد روی أنه یوضأ وضوء الصلاه و هو شاذ و الحق خلافه و قال سلار و فی اصحابنا من یوضأ المیت و ما کان شیخنا یری ذلک و أما الشیخ (ره) فقال فی نهایته و قد رویت احادیث انه ینبغی ان یوضأ المیت قبل غسله فمن عمل بها کان احوط و فی مبسوطه و قد روی ان المیت یوضأ قبل غسله فمن عمل بها کان جائزا غیر ان عمل الطائفه علی ترک العمل بذلک لان غسل المیت کغسل الجنابه و فی الفائده غسل المیت کغسل الجنب لیس فیه وضوء و فی اصحابنا من قال یستحب فیه الوضوء انتهی. و فی جمله شبهه بغسل الجنابه و اقتصر و ذکر مندوباته و واجباته و ترک الوضوء اقول یمکن تنزیل کلامه علی رفع الوجوب دون الندب کما ینبئ عنه قوله احوط و فی المصباح و مختصره نقل عنه الحکم بالندب و تنظره بغسل الجنابه مع الحکم منه بالندب فیها علی ما ظن دلیل ذلک و القول بالندب هو المشهور بین اصحابنا و مال إلیه المصنف فی قواعده و تحریره و ارشاده و تذکرته و تردد فی النهایه و فی المعتبر و النافع قرب الندب

و فی الشرائع عدم الوجوب و لعله یرید ذلک و ذهب إلیه أول الشهیدین فی ذکراه و بیانه و دروسه و ابن زهره فی غنیته و صاحب الموجز فی موجزه و الفاضل المحشی فی حاشیته و المیسر و مال إلیه سائر المتأخرین و فی الغنیه و الدلائل و الذخیره و الکفایه و المسالک و شرح الموجز و ظاهر الکتاب نقل الشهره الأصحاب فی الندب بل الشهره محصله من تتبع الاقوال حجه الموجبین ما اشتمل من الروایات علی ادخال الوضوء فی بیان الکیفیه لصحیحه حریز عن الصادق ع فیها ثمّ یوضأ وضوء الصلاه و مثلها روایه عبد اللّه بن عبید عن الصادق ع و مثلها روایه أبی خثیمه عن الصادق ع و قریب منهن روایه ام أنس عن رسول الله (ص) فیها ثمّ وضئیها بماء فیه سدر و استندوا أیضاً إلی ما ورد فی الروایات المعتبره من قولهم ع کل غسل معه وضوء إلا غسل الجنابه احتج النافون للوجوب و الندب معا بما دل علی ان المیت بمنزله المجنب بل مجنب لخروج النطفه من حین الموت مضافا إلی ما ورد من غسل المیت کغسل الجنابه حجه القول بالندب علی نفی الوجوب بعد الأصل الروایات الکثیره التی کادت تبلغ التواتر فی بیان کیفیه الغسل مع عدم التعرض فیها فی مقام البیان لذکر الوضوء مضافا إلی اخبار التنظیر بغسل الجنابه مضافا إلی خصوص صحیحه ابن یقطین عن الکاظم ع و فیها السؤال عن الوضوء و الجواب ببیان الکیفیه مع عدم التعرض للوضوء و اخبار کل غسل معه وضوء المتیقن منه غسل الاحیاء و لهم أیضاً ادراجه فی سلک المندوبات فی عده روایات و لهم فی الندب الروایات الداله علی ادخال الوضوء فی الکیفیه مع ان جمهور الأصحاب فهموا الندب و دلالتهما علی الوجوب لا یخل من ضعف لذکر بعض المندوبات فی کثیر منها معه و احادیث المنزله المتیقن منها المنزله فیما یجب مع انه ورد فی غسل الحیض انه مع غسل الجنابه واحد و ورد انه معه سواء و ورد انه مثله مع انه یجب فیه الوضوء و الفقهاء ما فهموا من المماثله سوی المتساوی فی الواجبات و الحاصل ان هذه الروایات لما لم تنهض فی اثبات الوجوب لمخالفه ما ذکرنا من ظاهر الروایات و معروف الأصحاب فلا اقل من الندب و اللّه اعلم، تنبیه قد مر من کلام الأصحاب ما یعطی تقدیم هذا الوضوء علی تقدیره و الاخبار متطابقه علی ذلک و هذا هو المتیقن علی تقدیر القول به و علیه الاقتصار و ادعی الفاضل المحشی جواز التقدیم و التأخیر و لعله الحقه بالاغسال الّتی یلزمها الوضوء حیث جوزوا فیها التقدیم و التأخیر و الأولی الاقتصار علی التقدیم لما تقرر.

## الفصل الرابع فی آداب الخلوه و کیفیه الاستنجاء:

### اشاره

الاستنجاء استفعال من قولهم نجی الجلد إذا قشره و نجی الشجره إذا قطعها أو من النجو و هو العذره أو ما یخرج من البطن أو من النجوه و هی ما ارتفع من الارض و فی الشرع عباره عن ازاله الخبث المخصوص عن مخرجیهما و هو واجب اجماعا نقله فی التذکره و الفائده و الاحقاق و نقل فیهما الخلاف عن ابی حنیفه حیث ذهب إلی العفو عما قل عن الدرهم و حکی عن الزهری و عن مالک روایتان و هو لازم لمن قال من اصحابنا بالعفو عما دون الدرهم من سائر النجاسات إلا أن یستثنی هذا بالإجماع و کیف کان فوجوبه للصلاه اجماعی بل ضروری من مذهبنا یجب فی البول غسله بالماء خاصه کما فی کتبه الخمسه و خمسه أول الشهیدین و ثلاثه المحقق و السرائر و اربعه الشیخ و جمل السید و الغنیه و غیرهن و فی الخلاف و الغنیه و المنتهی و التذکره و النهایه و شرح الموجز و الانتصار و شرح الفاضل و الکتاب و الانتصار و المفاتیح و الذخیره و الدلائل و شرح الإرشاد

و الریـاض نقل الإجماع فی ذلک و الاخبار شواهـد علی ذلک و فی نهایه الشـیخ و لا یجوز الاقتصار علی غیر الماء مع وجوده و فی المبسوط فاما مخرج البول فلا یطهره غیر الماء مع الاختیار فان کان هناک جرح أو قرح یمنع من وصول الماء أو لم یکن ماء جـاز تنشـیفه انتهی. و فی الشـرائع و لا- یجزی غیره یعنی الماء مع القـدره انتهی. و لا یخفی علیک ان ظاهر هـذه العبارات لا غیر المـاء مطهر اضـطراری و هو خلاـف مـا قضت به الأخبار و حکمت به العلماء الاخیار فالمراد اذاً ایجاب تجفیف النجاسه بالقـدر الممکن لعموم لا یسقط المیسور و ما لا یدرک کله و نزّل فی المسالک و الکتاب عباره الشرائع علی ذلک و لیشهد لذلک قوله فی المعتبر إذا لم یجد الماء أو تعذر استعماله أجزأ مسحه یعنی البول بما یزیل العین لأن ازاله العین واجبه و کذا الاثر و لما تعذر الثانی بقی الأول علی وجوبه و فی التذکره لو تعذر استعمال الماء وجب ازاله العین بالحجر و شبهه و اذا زال المانع وجب الغسل لأـن المحل لم یطهر أولا و مثلها عباره المنتهی و النهایه و قریب منها عباره الـذکری انتهی. اقول و القول بلزوم تخفیف النجاسـه إذا وجب المشروط بازالتها و تعذر ازاله الکل غیر بعید للاحتیاط و ارتکاب اقل القبیحین و لوجوب ازاله البعض فی ضمن الکل فیجـب منفردا و لحـدیث لاـ یسـقط و مـا لاـ یـدرک و اذا امرتکم و مثلهـا فی النهـایه و المنتهی و اللّه اعلم. و اقله مثلاـ کمـا فی التذکره و التحریر و نسب إلی سلار وفاقا لنهایه الشیخ و مبسوطه و الفقیه و الهدایه و المقنعه و المراسم مع قله الماء و الاصباح و الجعفریه و النـافع و الشـرائع و المعتبر و الـذکری و البیـان و مال إلیه ثانی الشـهیدین فی مسالکه و شـرح اللمعه مفسـرا له بتعـدد الغسل و کیف کان فاعتبار المثلین بقول مجمل و هو المشـهور بین الأصـحاب و ممن نقل الشهره فی ذلک الفاضل المحشی فی حاشـیته و صاحب الدلائل و الجعفریه و المسالک و الحاشـیه المیسـیه و اطلق مسـمی الغسل فی جمل السـید و انتصاره و الغنیه و السرائر و الموجز و شرحه و اللمعه و جمل الشیخ و الدروس لکنه اعتبر ما یرد بعد الزوال و هو مختار المصنف فی سائر کتبه عدا ما ذکرنا و اسـتدل علیه فی مختلفه و منتهاه و علیه أبو الصـلاح و ظاهر ابن البراج و قربه فی الکتاب و مال إلیه فی الـدلائل و فی البیـان جعـل النزاع لفظیـا حیث قـال اقله مثلا مع زوال العین و الاختلاف هنا فی مجرد العباره قال الفاضل المحشـی و لیس بجید انتهی. اقول لاـ ریب ان جعـل النزاع لفظیا مما یبعـد سـیما مع ان العلامه فی منتهاه و مختلفه مناد بالمعنویه و اعتبر فی الـذکری و الجعفریه اشتراط الفصل بین المثلین لتحقق الغسـلتین و قواه فی المسالک و اورد علی الشهید الأول فی ذلک انه اکتفی فی تعدد الغسـل فی غیر هـذا المقـام بالانفصـال التقـدیری و علیه لا حاجه إلی الفصل و اعتـذر عنه الفاضل المحشـی بان غرضه اسـتعلام التعدد و حصل القطع به و هو لا یحصل بالمثلین فقط إلا مع الفصل اما لو کثر الماء بحیث تراخت اجزائه بعضـها عن بعض أجزأ انتهی. و فیه تامل و الأصل فی هذا المقام ما روی عن الصادق ع انه قال یجزی من البول مثلا ما علی الحشفه من البلل فی جواب من قال کم یجزی من الماء فی الاسـتنجاء من البول بسـند یشـتمل علی الهیثم بن ابی مسـروق الهنـدی الـذی قال فیه جش قریب الامر

و نقل کش عن حمدویه انه هو و اباه فاضلان و صحح العلامه طریق النهایه إلی نویر و محمد بن بجیل و ابی ولاد و هو فیه و یشتمل علی مروک بن عبید الذی قال فیه علی بن الحسن ثقه شیخ صدوق و الباقی ثقاه أیضاً فالروایه صحیحه أو قریبه من الصحیح و اختلفوا فی المراد منها فقیل المراد بالمثلین غسلتان لکل واحده مثل و علیه المحقق و الشهید الأول فی ذکراه و وافقهما علی ذلک الفاضل الزینی و الکرکی و المیسر و إلیه یمیل الفاضل فی شرح القواعد و هو الظاهر أیضاً من التذکره و التحریر حیث اوجب فیهما المثلین و لعل الظاهر اراده التعدد و اورد علیهم سؤالا حاصله ان المثل لا یجزی لغسله إذ یعتبر فیها الغلبه و الجریان و لا یحصل ذلک بمثل البلل الذی علی الحشفه و لیس المراد بالروایه بیان حد الغسل بل المغسول به و اعتذر الفاضل المحشی عن ذلک بان المراد المماثله بین الماء و بین القطره المتخلفه علی الحشفه دون البلل قال فی الدلائل و تبعه الزینی فی هذا الاعتذار و قال الفاضل فی شرح القواعد بعد ذکر هذا الاعتذار قلت بل المفهوم من الخبر و کلام الأصحاب مثلا کل ما بقی علی الحشفه من بلل و قطره و قطرات فلا اشکال انتهی. اقول حیث یبنی علی اراده الغسلتین فالأولی ان تنزل الروایه علی المبالغه فی القله فی کل غسله و الحمل علی هذا اقرب من تنزیله علی السابق و قیل المراد غسلتان لکل واحده مثلان و لم اعرف فیه قائلا معینا و مع ذلک هو بعید عن معنی الروایه لکن فی عباره الفقیه و الهدایه یصب علی احلیله من الماء مثلی ما علیه من البول لصبه مرتین انتهی. و هذه العباره تحتمل هذا الوجه و الوجه الأول قال الفاضل فی شرحه و هو احوط عملا بما دل علی الغسل مرتین و تحصیلا لغلبه المطهر و قیل المراد غسله واحده و اعتبار المثلین لتحصیل الغلبه و علیه المصنف فی اکثر کتبه و ابن ادریس و ابو الصلاح و ظاهر ابن البراج و سائر من تقدم ذکرهم و اید الأولون بما دل علی وجوب الغسلتین من البول إذا اصاب الجسد و بالاحتیاط إذا الشغل بالعباده یقینی فلا بد من الفراغ کذلک و باستصحاب نجاسه المحل و عدم مطهریه الماء و اطلاق اجماع المعتبر فی وجوب الغسل من البول مرتین و المذهب الاوسط الاوجه له و اید الآخرون بما رواه نشیط فی الموثق أو الصحیح عن بعض أصحابنا عن الصادق ع انه یجزی من البول ان یغسله بمثله و هذه الروایه و تلک راویهما واحد و الراوی عنه واحد و الامام المروی عنه واحد فلا یبعد الاتحاد ثمّ هذه اصرح دلاله و اوفق بالمرجحات التی تابی و تنزیل الشیخ علی اراده مثل البول بعید و یؤیدهم أیضاً الاطلاقات الداله علی مطلق الصب أو الغسل عند انقطاع دریره البول مضافا إلی ما دل علی انه لا حد للاستنجاء سوی النقاء و ظهوره فی خصوص الغائط لا ینفی الاشعار مضافا إلی خلو اخبار الاستنجاء من اشتراط التعدد سوی روایه زراره قال کان یستنجی من البول ثلاث مرات و هو محمول علی الندب قطعا مضافا إلی ان هذا التاویل ان امکن فی الروایه و هی عباره واحده لا یمکن فی کلمات معظم الأصحاب إذ من البعید أن یطلقوا لفظاً و یریدوا التعمیه مع ان کثیرا من اصحابنا القدماء اطلقوا مسمی الغسل و عموم ما دل علی الغسل من البول مرتین مخصوص لما ذکرنا من الادله و الاصول مقطوعه بما ذکرنا و اجماع المحقق فی غیر الاستنجاء لغفله فیه خلاف أبی الصلاح و الاحتیاط طریقه لا یخفی

## فروع

### احدها الاغلف ان کان مرتتقا لا یمکن کشفه وجب غسل ظاهره

و ان امکن وجب کشفه و غسله کما فی التذکره و المنتهی و المعتبر و النهایه و الذکری و فی الاربعه الأولات و التحریر و فیهن ان الاغلف له ثلاثه احوال احدها الارتتاق و لا یجب الکشف و حاله حال المختتن ثانیها أن یکون بحیث یکشفه عند البول و

يجب غسل ما بدا بلا تامل

ثالثها أن يكون قابلاً للانكشاف و لا يكشفه حال البول و هنا حكموا بلزوم الكشف و الغسل و لا يخل من تامل و الفاضل المحشى و صاحب الدلائل استشكلوا فى المرتتق و اوردوا على المنتهى و الذكرى فى حكمهم بالعفو عنه و احتمل المحشى وجوب الغسل بمقدار ما يمكن و قربه فى الدلائل اقول و العمل على ما سمى ظاهرا و باطنا و اللّه اعلم

**ثانيها لو خرج من الذكر شى ء مما عدا البول و المنى و الدم من الدود و الحصى**

و غيرهما لم يجب فيهما استنجاء و كذا لو ادخل شيئا ميلًا و حقنه و نحوهما ما لم تحصل نجاسه كما فى المنتهى و المعتبر و التحرير و الدلائل و خالف فيه الشافعى فى أحد قوليه قال بعدم انفصاله من الرطوبه غالبا و هو باطل مبنى على باطل

**ثالثها لو وقع فى فرج امرأه منى من رجل أو امرأه لم يجب سوى غسل النجاسه**

كما فى المنتهى و النهايه و التذكره و المعتبر و لعل المخالف بعض العامه

**رابعها لا يجب ادخال المرأه اصبعها فى فرجها**

كما فى التحرير و النهايه و المنتهى و نقل عن بعض الحنفيه قول بوجوبه

**خامسها من بال لا يجب عليه الا غسل موضع البول لا غير**

كما فى المنتهى و التحرير و النهايه و فى الأول نقل الإجماع و ربما قال بعض العامه بوجوب غير ذلك و هو سبب تعرضهم لهذا الفرع

**سادسها لو علمت البنت وصول البول إلى مدخل الذكر و مخرج الولد وجب غسل ما ظهر عند الجلوس على القدمين**

ذكر ذلك فى الدلائل و الذكرى و فيه تأمل و المحشى اوجب ذلك على البنت و المدار ما يسمى ظاهرا و باطنا و اللّه اعلم، و فى الغائط المتعدى كذلك أى يجب غسله بالماء خاصه حكم بذلك فى خمسه وفاقا للمحقق فى ثلاثته و اول الشهيدين فى خمسته و الموجز و شرحه و السرائر و المبسوط و المقنعه و الوسيله و غيرهن و فى شرح الفاضل و التذكره و المعتبر و الروض و الذكرى و الغنيه و المفاتيح و الانتصار نقل الإجماع فى ذلك فى الحاشيه العليه على الالفيه ان المتعدى لا يطهره إلا الماء عندنا و فى المنتهى نقل الخلاف عن العامه و الأصل فى ذلك ان المطهر هو الماء و لم نتيقن اجزاء الاحجار الا مع عدم التعدى و المراد بالتعدى تجاوز الحواشى و ان لم يبلغ الآليه كما فى ثلاثه الشهيد الثانى و التذكره و شرح الموجز و شرح الفاضل و الحاشيه العليه على الالفيه و النهايه و استظهره فى الذخيره و فى الرياض بعد ذكر التعدى و تفسيره بتعدى الحواشى نقل الإجماع و فى التذكره نقل تردد الشافعى فيما يجاوز الحواشى و لم يصل إلى الاليه و ظاهره ان اعتبار الحواشى اجماعى و فى شرح المقدس لو لا اجماع التذكره على اعتبار تعدى المخرج لقلت البناء على التجاوز العادى هذا محصول كلامه ثمّ اختار خلاف ما

فی التذکره و فی الکتاب و الدلائل قربا الرجوع إلی العرف فمتی تجاوز فاحشا بحیث یخرج عن اسم الاستنجاء لم یجز سوی الماء و باقی الفقهاء بین قسمین فمنهم من ذکر التعدی عن المخرج کما فی التذکره و المعتبر و الذکری و نقل الإجماع قسمین و مثلهن المنتهی و التحریر و النهایه و المبسوط و الشرائع و النافع و السرائر و الغنیه و فی الدروس و البیان و الإرشاد و المتن اعتبار التعدی من دون تقیید بالمخرج و کانه مراد لهم و الظاهر من معظم هذه العبارات ما فهمه الشهید و غیره من اعتبار تعدی الحواشی إذا ان المخرج إذا اطلق لا یتناول سوی الحلقه فما جاوزها جاوز المخرج لکن لا ریب ان الحکم بذلک یقتضی زیاده المداقه فی تحقیق التعدی و عدمه و هو مناف لإطلاق الأخبار بل لعاده المسلمین بل ما دل ان الناس کانوا یستنجون بالاحجار حتی جاء الامر بالماء

و بعید اختصاص ذلک ببعض الافراد و الظاهر ان الامر اوسع من ذلک فلا یبعد تنزیل عبارات المعظم علی ما فی الکتاب و هو تنزیل قریب و یؤیده استثنائهم التفاحش فی مساله ماء الاستنجاء و دلیله علی هذا واضح لأن المستثنی ما یسمی استنجاء و ما تجاوز العاده لا یسمی استنجاء و لو فسر بالحواشی امکن الاستدلال علیه بعد ما تخیل من الإجماع بالحدیث النبوی یکفی احدکم ثلاثه احجار إذا لم یتجاوز المحل لکنا نجیب عنه بأن المنساق إلی الذهن من تجاوز المحل هو التجاوز علی غیر جری العاده و کیف کان فالاحوط مراعاه ما فی الذخیره و غیرها و الفتوی علی السابق و اللّه اعلم حتی تزول العین و الاثر کما فی خمسته و المقنعه و المبسوط و الوسیله و المعتبر و الشرائع و السرائر و شرح الموجز و الدروس و البیان و فی نهایه الشیخ و المعتبر و النافع و المختلف و الفائده و الدروس اعتبار النقاء و المراد به ما تقدم کما تنبئ عنه عباره المعتبر و الذکری حیث عبرا بهذا مره و بهذا اخری و علی کل حال فالتحدید بهذه الغایه هو المشهور بین الأصحاب فی الفائده نقل الإجماع علی ان الحد النقاء و کذا فی شرح الاردبیلی قال و کان دلیل النقاء الإجماع یظهر ذلک من تتبع کلماتهم و نسبه فی الذخیره إلی الشیخ و جماعه و فی الکتاب إلی المحقق و جمع من الأصحاب و قال فخر الاسلام لا دلیل علی وجوب ازاله الاثر بل یدل علی عدم الاستجمار للاجماع علی انه لا یزیله إلا أن یقال أنه لا یطهر بل یعفی عنه و هو خلاف التذکره و المعتبر و المنتهی و فی الذخیره لم نطلع علی روایه فیها هذا التفصیل یعنی لزوم ازاله العین فقط فی الاحجار و هی مع الاثر فی الماء و فی الکتاب المستفاد من الأخبار لزوم الانتفاء و القول بازاله الاثر لم نقف فیه علی اثر انتهی. اقول لا ریب ان الذی یقتضیه الأصل بقاء حکم النجاسه حتی یعلم زواله و لا یحصل الا بعد زوال العین و الاثر علی ما نختار من تفسیره فی الاکتفاء فی الاحجار باجزاء ازاله العین یستدعی دلیلا و هو ظاهر لبعد حصول ازاله الاثر بالاحجار من سائر المکلفین بل کاد أن لا یتفق فکیف یکلف به الناس عموما تامل و ما عداه علی الأصل هذا و جعل سلار غایه الغسل حصول الضرر و اعترض علیه فی السرائر و المعتبر و المختلف و الذخیره بانه یختلف باختلاف المیاه حراره و بروده و لزوجه و خشونه و اختلاف الازمنه و اختلاف مخارج الحلق خشونه و نعومه اقول قول سلار مبنی علی ان الصریر اماره تطمئن النفس بها مع الاعتدال من جمیع الاحوال و فی شرح الفاضل و عندی انهم لم یحسنوا حیث نازعوا سلار لظهور ان مراده ان علامه زوال النجاسه عن الموضع هو زوال ما کان یوجد من لزوجتها و هو واضح انتهی.

اقول و کیف کان فتعبیر القوم اجود لأنه الوارد فی صحیحه ابن المغیره علی الاصح و غیرها من تحدید الاستنجاء بالنقاء و الاثر اجزاء لطبقه عالقه بالمحل لا- تزول الا- بالماء کما اختاره فی المسالک و الحاشیتین المیسیه و الکرکیه نعم فی الذخیره انه ما یتخلل علی المحل عند التنشیف و المسح و الظاهر ان مراده ذلک و قیل المراد به اللون و نسبه فی الروض و المسالک و الکتاب و الذخیره و شرح الفاضل إلی القیل و ذکروا ان سنده ان اللون عرض لا بد ان یحل بجوهر و لیس سوی النجاسه فیجب ازالته بالماء و لا- یلزم مثل ذلک فی الرائحه لأنها قد تحصل بتکیف الهواء فلا- یستلزم وجود العین و اعترضوا علیه انه لا- یلزم من استدعائه القیام بجوهر أن یقوم بالنجاسه إذ فی المحل کفایه و دعوی عدم انتقال الاعراض ممنوعه مع ان فی بقاء الرائحه فی المحل کفایه فی النقض و أیضاً نقطع بقیام الرائحه فی الماء فی المجاوره للنجس و لا نجاسه و اعتذر بالعفو و علیه أیضاً انا لا نتأمل فی العفو عن اللون فی النجاسه و انه ظاهر و فی حدیث اصبعیه یمشق دلاله علی ذلک ففی المقام کذلک لعدم الفرق اجاب فی الدلائل بان اللون المعفو عنه ما یتعسر ازالته لا مطلقا و الاستنجاء لیس من هذا القبیل انتهی. اقول قد یتفق فی بعض الغائط الحاصل من شرب بعض الادویه فلا تکون الضابطه کلیه و قیل ایضاً هو الرسم الدال علی النجاسه و لعل المراد به اللون فیرجع إلی اللون و الاجزاء فیرجع إلی الأول نقل هذا القول فی الذخیره و الروض و یظهر من الأخیر تنزیله علی اللون و قیل أیضاً انه الرائحه و علیه الاردبیلی و نزل ازالته علی الندب و قیل أیضاً انه الرطوبه المتخلفه بعد قلع الجرم نسبه فی الدلائل إلی القیل و رده هو برد الفاضل المحشی من ان الرطوبه من العین و قیل انه النجاسه الحکمیه الباقیه بعد ازاله العین فیکون اشاره إلی تعدد الغسل نسب فی شرح الفاضل إلی بعض المفسرین له بذلک اقول و تفسیره بالأول اولی و اللّه اعلم و لا عبره بالرائحه کما فی السرائر و الشرائع و المعتبر و ثلاثه الشهید و النهایه و التحریر و المنتهی و شرح الموجز و غیرهن بل هو ظاهر الأصحاب حیث عولوا فی الاستنجاء علی النقاء و الرائحه لا تنافیه و کذا من عول علی زوال الاثر لبعد اراده الرائحه به و فی الکتاب انه مذهب الأصحاب لا یعلم فیه مخالفا و فی الحاشیه الکرکیه و الدلائل نقل الإجماع عن الشهید فی عدم لزوم ازاله الرائحه و فی الکتاب و الحاشیه و الدلائل نقلوا عن الشهید انه استشکل بان وجود الرائحه یقتضی رفع أحد اوصاف الماء فینجس و اجاب مره بالعفو عن الرائحه قال المحشی و فی الدلاله نظر انتهی. قالوا و اجاب اخری بان الرائحه إن کان محلها الماء نجس لانفعاله اما الید و المخرج فلا حرج فیهما قال المحشی و صاحب المدارک و هذا اجود انتهی. اقول بل الاجود ان یقال بان وجود الرائحه فی الماء عن مجاوره الید و المخرج غیر مضره أیضاً نعم لو استندت إلی اصابه النجاسه الماء لقضت بنجاسته و علی هذا التفصیل نبه فی الدلائل و فی الحاشیه المیسیه فی شرح قول المحقق و لا عبره بالرائحه قال لکن یستثنی من ذلک ما إذا کان محل الرائحه هو الماء لکونه قد تغیر بالنجاسه انتهی.

اقول فیه ما مر من ان التفصیل قائم فی وجود الرائحه فی الماء و قال المحشی لو شکک فی ان الرائحه فی الماء أو غیره فالعفو بحاله انتهی. اقول و علی ما ذکرنا لو شکک فی ان الرائحه من مجاوره الید و المخرج أو مباشره النجاسه حکم بالطهاره أیضاً کما فی الدلائل و السند فی عدم اعتبار الرائحه بعد الإجماعات الروایات الداله علی ان الغایه النقاء بل ما دل علی ان الواجب الاستنجاء و هو ازاله ما علی موضع النجو کما سیجی ء تفسیره بحول الله تعالی و استناد المدارک إلی الأصل فیه ما فیه و فی غیر المتعدی یجزی ثلاثه احجار کما فی خمسته و ربعه الشیخ و ثلاثه المحقق و خمسه الشهید و الغنیه و السرائر و انتصار السید و جمله و غیرهن و فی الغنیه و الفائده و المعتبر و النهایه و الدلائل و الکتاب و شرح الفاضل و ظاهر الانتصار دعوی الإجماع فیه و فی الذخیره الظاهر انه اجماع و فی المنتهی نسبه إلی أهل العلم إلا من شذ کعطا و کیف کان فاجزاء الاحجار فی الجمله اجماع منصوص بعده نصوص یجی ء مضمونها فی المضامین الآتیه بحول اللّه، انما البحث فی العدد و الجنس و الکیفیه و شبهها من خرق و خشب و جلد کما فی سته و خمسه أول الشهیدین و ثلاثه الشیخ و ثلاثه المحقق و السرائر و الموجز و شرحه و الجعفریه و مصباح السید و غیرهن و فی جملی السید و الشیخ ذکر الاحجار فقط و کان مرادهم ما ذکراه فی باقی کتبهما من اجزاء غیر الاحجار عنهما و فی الفائده و الغنیه نقل الإجماع و فی المنتهی انه قول اکثر أهل العلم و فی شرح الموجز نقل الشهره و فی الذخیره مذهب الشیخ و جمهور المتاخرین و فی التذکره حکم بذلک و نقل خلافه عن داود و نفر من العامه و فی المختلف لم ینقل الخلاف إلا عن سلار و کیف کان فالحکم معروف بین الأصحاب نعم خالف فیه سلار حیث قال لا یجزی فی الاستنجاء الا ما اصله الارض و فسر فی البیان و النفلیه مراده بالارض و نباتها و حکما بندب ذلک خروجا عن خلافه و عن ابن الجنید أنه قال فان لم یحضر الاحجار یمسح بالکرسف أو ما قام مقامه ثمّ قال و لا اختار الاستطابه بالآجر و الخزف الا إذا البس طینا أو ترابا یابسا انتهی. و الحق هو الأول لنا بعد الإجماع ما دل علی ان اللازم بعد قضاء الحاجه الاستنجاء و هو طلب موضع النجو و ازاله ما علیه بای وجه کان قال فی الصحاح النجو ما یخرج من البطن و استنجی مسح موضع النجو أو غسله و فی مجمع البحرین و استنجیت غسلت موضع النجو أو مسحته و منه الاستنجاء اعنی ازاله ما یخرج من النجو و أما ما فی القاموس من ان النجو ما یخرج من البطن من ریح أو غائط و استنجی اغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر ففیه خلط ما فی الفقیه علی رأی بعضهم باللغه و ذلک من عاداته و لنا ما روی عن النبی (ص) إذا مضی احدکم لحاجته فلیمسح بثلاث احجار أو ثلاث اعواد أو ثلاث حثیات من تراب هکذا نقل فی شرح الفاضل و فی الذکری و المنتهی الامر بالاستطابه بدل التمسح و ساق الحدیث و قول أبی جعفر فی صحیحه زراره کان الحسین بن علی ع یمتسح من الغائط بالکرسف و لا یغسل و قول الصادق ع فی حسنه جمیل بل صحیحته کان الناس یستنجون بالکرسف و الاحجار ثمّ احدث الوضوء و موقوفه زراره قال کان یستنجی من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخزف و الخرق و ما تضمن تحدید الاستنجاء بالنفساء کحسنه ابن المغیره و موثقه یونس بن یعقوب و غیرهما فلا یبقی فی المسأله کلام و لیس للمخالف سوی أصل شغل الذمه و بقاء حکم المحل علی حاله و الروایات المتعرضه للاحجار الساکته عن غیرها فی مقام البیان

و جمیع ذلک لا یجدی اما الاصول فقد فصلها ما مر من الادله و اما الروایات فمحموله علی الغالب من احوال الناس فان وجدان الاحجار لیس کوجدان غیره مع ان الأخبار الناصه و الإجماعات المنقوله ترفع التعویل علی هذا الظهور و اللّه اعلم مزیله للعین و لا یجب ازاله الاثر کما فی خمسته و ثلاثه الشهید و المعتبر و الشرائع و المبسوط و ظاهر السرائر و شرح الموجز و فی المعتبر نقل الإجماع فی ذلک و الذی فی الخلاف و النهایه و جملی السید و الشیخ اعتبار النقاء کما فی الروایات و المراد فی الجمیع ذلک لتحصیل النقاء بازاله العین کما نبه علیه فی الکتاب و الذخیره و السند فیه بعد ذلک کله ان زوال الاثر فی الاحجار متعذر او متعسر و الماء افضل کما فی اربعه و الذکری و ظاهر المعتبر و غیرهن و فی الغنیه و شرح الفاضل و المنتهی أهل العلم و المدارک نقل الإجماع فیه و یدل علیه بعد ذلک صحیحه ابن الحکم عن الصادق ع یا معشر الانصار ان اللّه قد احسن الثناء علیکم فما ذا تصنعون قالوا نستنجی بالماء و عن عائشه ان النبی (ص) کان یستنجی بالماء و عن انس کان النبی (ص) یدخل الخلاء فاحمل له إداوه فیستنجی بالماء و عن أبی هریره عن النبی (ص) انه قد نزل فی أهل قباء فیه رجال یحبون ان یتطهروا لأنهم کانوا یستنجون بالماء و فی روایه الحسن بن راشد عن أبی بصیر عن الصادق ع الاستنجاء بالماء البارد یقطع البواسیر و فی صحیحه زراره عن الباقر ع یجزیک من الاستنجاء ثلاث احجار و الاجزاء فی اقل الواجب و اورد المحشی و صاحب الدلائل سؤالا حاصله ان کیف یحکم بندب أحد فردی الواجب المخیر و اعتذرا بانه لا بأس برجحان الفرد المعین منهما فیکون واجباً مخیرا مندوبا عینیاً فمحل الوجوب غیر محل الندب و خالف فی اجزاء الماء عطا فزعمه محدثا و سعید بن المسیب فخصَّه بالنساء و سعد بن أبی وقاص و ابن الزبیر فأنکرا الاستنجاء بالماء و نقل عن الحسن البصری انه کان لا یستنجی بالماء و حکی عن قوم من الزیدیه و الفاسهیه انه لا یجوز الاستنجاء بالاحجار مع وجود الماء کما ان الجمع بینهما فی المتعدی افضل کما فی الکتب المذکوره و غیرهن و فی الفائده و المنتهی و الکتاب و المعتبر و الغنیه نقل الإجماع فیه و ظاهر الإجماعات و الروایات استحباب الجمع مع التعدی و عدمه کقول الصادق ع فی مرفوع احمد بن محمد جرت السنه فی الاستنجاء بثلاث احجار ابکار و یتبع بالماء بل هو ظاهر فی غیر المتعدی و اجماع الغنیه و الفائده و المنتهی و الکتاب ظاهر فی ذلک أیضاً نعم یلوح من استنادهم إلی المبالغه فی التطهیر ندب الجمع فی التعدی و غیره و یدل علیه کلام المعتبر و روی الجمهور عن علی ع کنتم تبعرون بعراً و انتم الیوم تثلطون ثلطاً فتبعوا الماء الاحجار و یجزی ذو الجهات الثلاث فیجزی ثلاث مسحات بثلاث جهات من حجر واحد عن تثلیث الاحجار کما فی سته و ثلاثه الشهید و الغنیه و الموجز و المفاتیح و حاشیه القواعد و شرحه و ظاهر الجعفریه و ظاهر الذخیره و الاشاره و الجامع و المهذب و علیه المفید و ابن البراج و فی الریاض و حاشیه الالفیه نقل الشهره فیه و فی ثلاثه المحقق و السرائر و متن اللمعه و شرحها و المبسوط و الدلائل و شرح الفاضل و الروض و جمل السید و ظاهر شرح اللمعه و الکتاب و عدم الاجتزاء بالجهات و مال إلیه البهائی و فی نهایه الشیخ و خلافه و الغنیه ان الحد النقاء و التثلیث سنه و فی الغنیه و الفائده الإجماع علی ذلک و هو محتمل لإراده السنه الواجبه فی مقابله الفرض و لإراده الندب و ان کان بالأخیر اشبه حجه الأولین مساواه ذی الجهات الثلاث للاحجار الثلاثه فی حصول النقاء و لان المراد بثلاثه احجار ثلاث مسحات بحجر کما فی قولک اضربه ثلاث اسواط أی ثلاث ضربات بسوط و لأنها لو انفصلت لاجزأت و أی عاقل یفرق بین اجزاء الحجر متصله و منفصله و لان الحجر الواحد ذا الجهات الثلاث یجزی ثلاث اشخاص کل شخص عن حجر

و هذا قصاری ما استدل به فی المختلف و اضاف فی التذکره إلیه و انه بعد التطهیر یجزی و فی المنتهی و لأنه لو تمسح بحائط أو ثوب ثلاث مسحات أجزأ و فی التذکره استدل أیضاً بان النبی (ص) قال فلیمسح ثلاث مسحات و اورد فی الروض علی الوجوه الأولی اولها بالفرق بین اضربه بثلاث اسواط و اضربه ثلاثه و ما نحن فیه من القبیل الأول انتهی. قلت و ربما کان لهذا خصوصیه فی العرف دون ما نحن فیه مع انه ربما کان السر اراده الایذاء بالضرب و هو قرنیه المساواه و اجاب عن حصول المقصود بانه ان اراد حصول النقاء الشرعی فعلیه منع و ان اراد غیره فلا اثر و عن استبعاد الفرق بین المتصله و غیرها بانه استبعاد غیر مسموع و عن اجتزاء الثلاثه دون الواحد بانهم لو فعلوا أو وافقوا الامر فحصل الامتثال دون الواحد و اجاب فی الذخیره و الدلائل عن الروایه بالضعف قلت و الوجوه الاخر أیضاً سقیمه و الحق بناء علی اعتبار تعدد المسح اعتبار تعدد الماسح لقوله ع لا یستنجی احدکم دون ثلاثه احجار و قول أبی جعفر ع فی صحیحه زراره یجزیک فی الاستنجاء ثلاثه احجار و یستعمل فی اقل الواجب و بقوله ع أیضاً فی صحیحه زراره جرت السنه فی اثر الغائط بثلاثه احجار مضافا إلی أصل بقاء المحل علی ما کان و ان تعیین الشغل یستدعی فراغاً کذلک و لا اقل من الشک نعم لقائل ان یقول ان کثیرا من الأخبار فیها مطلق الاحجار و الخرق من الأخبار و فیها مجرد النقاء فیعمل علیها کما نقل عن المفید و الشیخ و ابن حمزه و العلامه فی المختلف فتکون هذه الروایات ارشادیه و محموله علی الغالب و اجماع الغنیه و الفائده علی ان التثلیث سنه یؤید ذلک فتحمل هذه اما علی الندب أو علی بیان الفرد الغالب الا ان بعض ما مر من الإجماعات و الاصول ینفی ذلک و اعترض المحشی و العلامه رحمهما اللّه علی هذه الأخبار بتضمنها اجزاء العدد من جنس الاحجار فلو اریدلزوم العدد لحکم بلزوم الجنس و التالی بطلان جواز الخرق و غیرها فالمقدم مثله و الجواب ان حمل بیان الجنس علی الغالب أو الندب أو المثال لا یقتضی حمل العدد علی ذلک هذا و قد ظهر من عباره المنتهی ان مورد الخلاف فی غیر الحائط و الثوب و نحوه و فی الکتاب ینبغی القطع باجزاء الخرقه الطویله من جهاتها الثلاثه انتهی. قلت هو غیر بعید مع الخروج عن العاده علی ان الامر مشکل بعد البناء علی التعدد و یجزی التوزیع علی اجزاء المحل أی یجزی ثلاث احجار موزعه بان یخص کل حجر بثلاث من محل النجو و لا یجب ان یمر کل واحد منها علی تمام المحل کما فی الأربعین و المبسوط و الذکری و الجامع و المعتبر و الدلائل و الحاشیه العلیه و الکتاب و الموجز و فی الذخیره انه المعروف من مذهب الأصحاب و فی ظاهر الشرائع منع ذلک و انه یجب امرار کل حجر علی تمام المحل و فی الحاشیه العلیه انه أحد القولین فی المسأله و کذا فی الحاشیه المیسیه و فی المنتهی نسبه منع التوزیع الی بعض الفقهاء و کیف کان فالظاهر ثبوت القائل من الامامیه و نقل فی الذخیره عن بعض الأصحاب تخطئه من عد منع التوزیع قولاً للامامیه و نزل کلام المنتهی علی اراده المخالف من العامه و فی المبسوط و التذکره و الحاشیتین العلیتین ان الاحوط عدم التوزیع لظاهر الخبر و فی شرح الفاضل و لأنه ابلغ فی التطهیر و فی المعتبر افضل و فی النهایه احسن

و فی التحریر و قول بعضهم انه تلفیق فیکون بمنزله مسحه و لا یکون تکراراً ضعیف للفرق بینهما و قریب منه ما فی المنتهی و کیف کان فالذی یقوی فی النظر منع التوزیع و لزوم الامرار ان لم یقم اجماع علی خلافه لأنه الظاهر من الادله بل یکفی الشک فی غیره و استصحاب النجاسه قائم غیر ان فهم المعظم دخول فرد التوزیع تحت الادله یقرب الدخول و لو ثبت الإجماع ففیه الکفایه و الأولی فی امرار الاحجار علی تمام المحل ان یضع الحجر علی مقدم الصفحه الیمنی فی محل طاهر یقرب النجاسه فیمسح بها إلی مؤخر الیمنی و یدیر إلی الصفحه الیسری فیمسح به من مؤخرها إلی مقدمها و یرجع إلی الموضع الذی بدء منه و یضع الثانی علی مقدم الصفحه الیسری و یفعل به مثل ذلک و یمسح بالثالث الصفحتین معاً و الوسط هکذا فی النیابه و التذکره و فی الذکری انه حسن و علل فی النهایه اشتراط الوضع فی مکان طاهر بانه لو وضع علی النجاسه لا یفی منها شیئا و نشرها فیتعین حینئذ الماء نعم لو وضع فی محل المبسوط فاذا انتهی. إلی النجاسه ادار الحجر قلیلا قلیلا حتی یرفع کل جزء منه جزءاً من النجاسه و لو امره من غیر اداره لنقل النجاسه من موضع إلی آخر فیتعین الماء و لو امره و لم ینقل فالاقرب الاجزاء لان الاقتصار علی الحجر رخصه و تکلیف الإراده یضیق باب الرخصه و یحتمل عدمه لان الجزء الثانی من المحل یلقی ما تنجس من الحجر و الاستنجاء من النجس لا یجوز و قریب منه ما فی التذکره و البیان و عن ابن الجنید انه جعل حجرا للصفحتین و حجرا للمسربه یعنی المخرج انتهی. اقول و فی جمیع ذلک اشکال إذاَ اشتراط هذا الوضع لا یعلم من الأخبار و لا من فتاوی القدماء الابرار سیما ان التکلیف مناف لما یقتضیه عموم الاجتزاء بالاحجار فاین الاعراب و هذه و این الامور فالحق ان اللازم لیس الا وضع الحجر و امراره علی المحل کیف کان و اللّه اعلم و ان لم ینق بالثلاثه وجب الزائد کما فی کتبه و کتب الفقهاء و فی النهایه و المنتهی و المعتبر و الذکری و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و شرح الموجز و فی الذخیره و الظاهر انه اجماعی و الأصل فی ذلک بعد الإجماعات ما دل علی النقاء من الروایات و لتوقف معنی الاستنجاء الواجب علی ذلک و لان المتخلف من الجنس مما عدا ما استثنی من الاثر نجس یجب ازالته و الامر فی غایه الظهور و یستحب الوتر فلو نقی بالاربعه استحب التخمیس کما فی خمسته و المعتبر و الموجز و الذکری و البیان و المبسوط و وافق فی ذلک الفاضل فی شرحه و السید فی مداارکه و صاحب الذخیره و الدلائل و نسبه فی الکتاب و الذخیره إلی جماعه من الأصحاب و الأصل بعد فتاوی الفحول و انه سنه یتسامح فی دلیله ما روی عن النبی (ص) انه من استجمر فلیوتر فان فعل فقد احسن و من لا فلا حرج رواه الشیخ بسند فیه ضعف عن علی ع عن رسول اللّه (ص) انه قال إذا استجمر احدکم فلیوتر بها وترا إذا لم یجد الماء و الضعف غیر محل فی ادله السنن و فی المعتبر ان الروایه من المشاهیر و فی الدلائل و الأولی الاستناد إلی حسنه زراره أو صحیحته بابراهیم بن هاشم عن أبی جعفر ع قال ان اللّه وتر یحب الوتر و کیف کان فلا ینبغی القائل فی هذا الحکم و لو نقی بدونها وجب الاکمال کما فی المنتهی و التحریر و الإرشاد و ثلاثه المحقق و خمسه الشهید و الموجز و شرحه و السرائر و ظاهر المقنعه و علیه ثانی الشهیدین فی روضته و شرحه للمعه و المحشی فی حاشیته و حاشیه الالفیه و صاحب الدلائل فیها و فی الذخیره و الکفایه

و الکتاب نقل الشهره علیه و فی الدلائل عن المعتبر نقل الإجماع و لعله اخذه من نسبه الخلاف فیه إلی داود و مالک من العامه ثمّ قال فی الاحتجاج لنا ما رووه عن النبی (ص) و ذکر الروایه و قال أیضاً و ما رواه الأصحاب و ذکر الروایه فتکون عبارته مؤذنه بنقل الإجماع أو ان صاحب الدلائل عثر علی ما لم نعثر علیه و فی المختلف و الاقتصاد و الوسیله و المهذب و الجامع و مصباح الشیخ و ظاهر الغنیه عدم لزوم الاکمال و نسبه فی السرائر إلی المفید و فی الروض إلی ظاهر الشیخ و فی المفاتیح إلی الشیخین و مال إلیه فی الکتاب و الکفایه و المفاتیح و شرح الإرشاد السید و الخراسانی و الکاشانی و الاردبیلی و یظهر من التذکره المیل إلیه و فی خلاف الشیخ و نهایته ان الحد النقاء و الثلث سنه و فی المبسوط استعمال الثلاثه عباده و فی جمل السید المسنون فی عدد الاحجار ثلاثه و فی النزهه و جمل الشیخ ذکر جنس المطهر مما عدا الماء من غیر تعرض للعدد و نقل فی الغنیه علی الإجماع ان التثلیث سنه و قریب منه اجماع الخلاف و استشکل المصنف فی النهایه و لم یرجح شیئا حجه القائلین بوجوب التثلیث الأصل علی نحو ما قرر و ما روی عن النبی (ص) إذا جلست لحاجه فامسح ثلاث مسحات و ما رواه سلمان قال نهانا رسول اللّه (ص) ان نستنجی باقل من ثلاثه احجار و ما رواه ابن المنذر عنه (ص) أنه قال لا یستنجی أحدکم بدون ثلاث احجار و ما رواه ابن المنذر عنه (ص) انه قال لا یستنجی احدکم بدون ثلاثه احجار و ما روی عن النبی (ص) انه قال إذا مضی أحکم لحاجته فلیمسح بثلاثه احجار أو ثلاثه اعواد أو ثلاثه حثیات من تراب و ما رواه زراره فی الصحیح عن أبی جعفر ع یجزیک من الاستنجاء ثلاثه احجار و الاجزاء یستعمل فی اقل الواجب و فی صحیحه زراره عن أبی جعفر ع جرت السنه فی اثر الغائط بثلاثه احجار و اورد علیه انه لو ارید بالتثلیث الوجوب لکان جنس الاحجار واجبا و هو خلاف التحقیق أجیب بان جعل الجنس مثالا لا یقضی ان العدد کذلک احتج الآخرون بصدق الاستنجاء مع النقاء بالاقل فیحصل الامتثال و ما دل علی ان حد الاستنجاء النقاء و فی موثقه یونس بن یعقوب عن الصادق ع یغسل ذکره و یذهب الغائط إلی غیر ذلک من الأخبار و الاقوی العمل علی الأول لقوه دلیله و لأن الشک فی الطهاره کاف لأصل بقاء النجاسه و لظاهر الإجماعات و أما الإجماع علی ان التثلیث سنه فی الخلاف و الغنیه فقابل للتأویل بان المراد بالسنه ما یقابل الغرض و ان احتمل خلاف ذلک بأن یراد ان المحل یطهر بالاقل و لکن الاتمام واجب تعبداً و تنزیل عباره المبسوط علیه قریب و کذا یحتمل اراده الاستحباب و بهذا ظهر عذر المتأخرین حیث اختلف نقلهم فی تعیین مذهبه و اولها اوفق بمذهب المشهور و لا یجزی المستعمل من حیث انه مستعمل طاهرا کان أو لا کما فی ظاهر الشرائع و النافع و نهایه الشیخ و الوسیله و المهذب و الجامع و الاصباح حیث اعتبر فیهن عدم الاستعمال و کلام السرائر یحتمله و قیل بعدم مانعیه الاستعمال من حیث هو استعمال و انما المدار علی عدم النجاسه فلو استنجی غیره بالحجر الثانی و الثالث المستعملین بعد زوال النجاسه بالأول لم یکن باس کما فی التذکره و الموجز و شرحه و الریاض و شرح اللمعه و الحاشیتین العلیتین و مال إلیه فی الکتاب و الدلائل و فی المعتبر و نهایه الأحکام أیضاً کذلک إلا انه لا تفصیل فیهما علی نحو ما فی السابقه و فی خمسه أول الشهیدین و المنتهی و الإرشاد و التحریر و المبسوط و غیرهن الاقتصار علی اشتراط الطهاره

و یلوح منها عدم مانعیه الاستعمال إذ عدم الذکر فی معرض الشروط قاض بعدم کونه منها عندهم حجه الأولین بعد الأصل مرفوعه احمد بن محمد عن الصادق فی تقیید الاحجار بانها ابکار قال فی الدلائل راداً للدلیل ربما یراد بالابکار الطاهره و حجه الآخرین صدق اسم الاستنجاء و تحقق حد النقاء و صدق اسم الازاله و صدق ما دل علی اعتبار مطلق الاحجار و الروایه مرسله مخالفه للشهره غیر قابله للعمل و هذا هو الاقوی فی النظر و فی الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب احتمل تنزیل قول الاوائل علی الاواخر إذ الغالب فی المستعمل النجاسه و هو غیر بعید هذا کله فی حال الاستعمال و لا النجس کما فی الکتب الفقهیه مما ذکر فی الحکم السابق و ما لم یذکر مما عدا الموجزه کجملی السید و الشیخ فقد اطلق فیهما الاحجار و نحوهما و فی المنتهی و التحریر و الدلائل و الغنیه و شرح الفاضل نقل الإجماع فی ذلک و الأصل فیه بعد الأصل و الإجماعات روایه الابکار و الظاهر من کلام الأصحاب اشتراط طهاره الحجر لا باعتبار التلویث بل فی نفسها فلو مسح بحجر طاهر أولا حتی جف محله ثمّ اتی بحجر نجس جاف و مسح یجزء و ربما یظهر من بعض عبارات بعض المتاخرین ان المانع التلویث و الحق خلافه هذا و البحث فی تسویغ المستعمل و عدمه انما هو لغیر المستعمل او له فی استنجاء آخر و فی ذلک الاستنجاء علی القول بعدم لزوم العدد ثمّ ما استعمل أحد جانبیه لو تمسح منه بالآخر فی استنجاء آخر أو فی ذلک بناء علی اجزاء الجهات أو عدم اعتبار العدد الظاهر عدم اندراجه فی المستعمل و لو کسر الحجر فاخرج الطاهر و انتفع به أجزأ قطعا حتی علی القول بالعدد و فی المنتهی و یحتمل علی قول الشیخ عدم الاجزاء محافظه علی صوره العدد و لو غسله أجزأ فی استنجاء ثانی و اجزئه فی الاستنجاء الواحد لا یخل من اشکال بناء علی اعتبار العدد و ظاهر التذکره عدم الاشکال فیه عند الکل و لو استنجی بالمتنجس لم یجزئه سوی الماء کما فی الروض و البیان و الدروس و فی الموجز و شرحه ان الحجر ان تنجس بذلک الغائط فلیس علیه سوی ثلاثه احجار مما عدا المتنجس و لا یدخل فی العدد و ان تنجس بغیر ذلک الغائط الذی استنجی منه وجب الماء و فی المنتهی لو تنجس بغیر الغائط وجب الماء اما به فیحتمل ذلک أیضاً لحصول النجاسه الخارجیه فیهما و یحتمل الاکتفاء بثلاثه احجار غیره لاتحاد جنس النجاسه و فی النهایه اضاف احتمالا ثالثا و هو الاجتزاء بالاحجار فی نجاسه الغائط و غیره قال لان المحل متنجس فلا یتاثر بنجاسه اخری اقول و لعل الاقرب ما فی النهایه نعم ذلک بشرط أن لا تفعل المحال الغیر متنجسه بالغائط بنجاسه الحجر للعمومات و اطلاق کلام الفقهاء مع ان الوجه الآخر لا یخل من قوه لحصول الشک هذا إذا لم یکن فی الحجر اجزاء نجاسه تضاف إلی ما علی الدبر اما فیه فالاقوی الثانی و لا ما یزلق عن النجاسه فلا یجزی غیر القالع من الصقیل کالزجاج و البلور و نحوهما و لا الرخو کالفحم و لا ما تناثر اجزائه کالتراب کما فی اربعته و شرح الموجز و فی الموجز و المبسوط و الشرائع و المعتبر و الذکری و الدروس و البیان اشتراط عدم الصقاله و فی الروض و عدم اللزوجه أیضاً و فی شرح اللمعه اشتراط القلع و فی نهایه الشیخ و جمله و جمل السید و النافع و الإرشاد و غیرهن اطلاق الاحجار و مرادهم ذلک لأن الاستنجاء ازاله ما علی محل النجو و لا یحصل إلا مع هذا

و فی النهایه و التذکره و شرح الموجز و یتعین بعده الماء ان نقل النجاسه من محل إلی آخر و إلا أجزأ غیره و فی التذکره و لو فرض فیه القلع أجزأ علی الاقوی و عن الشافعی القول بالاجزاء استنادا إلی الحدیث السابق المتضمنه لثلاث حثیات من تراب و الاصحاب علی خلافه و لا الرطب کما فی المنتهی و النهایه و التذکره و الریاض شرح الالفیه و استند فی المنتهی و النهایه بان الرطوبه تنشر النجاسه فتحصل نجاسه خارجیه و مقتضی کلامه انه لا یجزی بعد ذلک سوی الماء و فی النهایه و یحتمل الاجزاء لان البلل ینجس بالانفصال کالماء الذی یغسل به النجاسه لا باصابه النجاسه و احتمل فی الذکری اشتراط الجفاف مستدلا باقتضاء الرطوبه الانتشار ثمّ قال و یدفع بانها من نجاسه المحل و لأنها کالماء لا تنجس حتی تنفصل قال فی الریاض و سیأتی جوابه یعنی ان الماء ینجس بالاصابه و کیف کان فالظاهر أن الرطوبه ان بلغت إلی حیث تتعدی إلی المحل لم یجزی الرطب و إلا أجزأ و هذا هو الذی قواه فی حاشیه الالفیه و یحرم بالروث و العظم کما فی الخلاف و السرائر و المعتبر و الشرائع و الموجز و شرحه و المختلف و الذکری و البیان و الغنیه و المنتهی و التحریر و غیرهن نقل الإجماع و ظاهر الخلاف ذلک لنسبته الخلاف فیه إلی أبی حنیفه و مالک و لم ینسبه إلی احد من الشیعه و احتمل الکراهه فی التذکره للأصل و ضعف الأخبار و لم یتعرض لهما ابن حمزه و فی المبسوط ذکر العظم خاصه ملحقا له بالصقیل و فی النهایه و التذکره تحریم الاستنجاء بالمطعومات قال و العظم منها و ترک الروث و کیف کان فلا ینبغی الشک فی تحریم الاستنجاء لهما بعد الإجماعات قول الصادق ع للیث المرادی حیث سأله عن الاستنجاء بالعظم و الروث و البعر و العود أما العظم و الروث فطعام الجن إلی أن قال فلا یصلح لشی ء من ذلک و عنه (ص) من استنجی برجیع أو عظم فهو بری ء من محمد و عنه (ص) لا تستنجوا بالروث أو العظام فانه زاد اخوانکم من الجن و عن الصادق ع نهی رسول اللّه (ص) أن یستنجی بالروث و الرمه و روی ابن بابویه ان وفد الجن جاءوا إلی رسول اللّه (ص) فقالوا متعنا فاعطاهم الروث و العظم و لذلک لا ینبغی الاستنجاء بهما وذی الحرمه کالمطعوم کما فی المنتهی و التحریر و النهایه و ثلاثه الشهید و المعتبر و الشرائع و غیرهن و فی الغنیه و المنتهی و ظاهر الروض نقل الإجماع فیه و الدلیل بعد الإجماع ما یقتضیه العقل من حرمه هتک ذی الحرمه مضافا إلی فحوی المنع من العظم و الروث مع الاستناد إلی انهما طعام الجن و عن الصادق ع انی لأ لعق اصابعی حتی ان خادمی یقول ما اشره مولای ثمّ قال تدر لم ذاک فقال لا فقال ان قوما کانوا علی نهر الثرثار قد جعلوا من طعامهم شبه السبابیک ینجون به صبیانهم فمر رجل فوجد امرأه و اخذت سبیکه تنجی بها صبیا فقال اتقی اللّه فقالت کأنک تهددنی بالفقر اما ما جری الثرثار فانی لا اخاف الفقر فاجری اللّه الثرثار ضعف ما کان علیه و حبس عنهم برکه السماء فاحتاجوا إلی الذی کانوا ینجون به صبیانهم فقسموه بالوزن و مثله روایات و سأله ع هشام عن صاحب له فلّاح یکون علی سطحه الحنطه و الشعیر فیطئونه و یصلون علیه فغضب ع و قال لو لا انی علمته من اصحابنا للعنته و عنه ع فی خبر عمرو بن جمیع دخل رسول اللّه (ص) علی عائشه فرأی کسره کاد أن یطأها فاخذها و أکلها ثمّ قال یا حمراء اکرمی جوار نعم اللّه علیک فانها لم تنفر من قوم فکادت تعود الیهم و تربه الحسین ع

و فی التذکره و النهایه و شرح الفاضل تعمیم التربه فی تربه سائر الأئمه و فی الریاض اقتصر علی ذکر التربه الحسینیه و فی الموجز اطلق لفظ التربه و کیف کان فالمدار علی الاحترام و لذا اضاف فی التذکره و النهایه ما کتب علیه القرآن أو العلوم أو اسماء الانبیاء ع و الأئمه ع و مثلها شرح الفاضل و فی الذکری استثنی المحترم و فی التحریر و لا المحترم کحجر زمزم و السبب فی ذلک انه مستلزم لهتک الحرمه و للتعظیم اللازم عقلا و شرعا و لا احترام لجزء البدن أو جزء الحیوان فلو استنجی به جاز کما فی النهایه و الموجز و الدلائل و فی شرح الموجز نقل الشهره فیه و الحق ذلک بعدم لزوم جنس الاحجار کما هو الحق أیضاً و کذا لا حرمه لتمام الحیوان فیجوز الاستنجاء بعصفور و نحوه کما فی النهایه و الذکری و لا النقدین و الجواهر کما فی النهایه و الذکری و فی الأخیر و لا احترام فی النقدین و الجواهر النفیسه عندنا و یجزی لو استنجی بما یحرم به الاستنجاء کما فی المنتهی و النهایه و التحریر و المختلف و الجامع و ثلاثه أول الشهیدین و الریاض و المسالک و الموجز و شرحه و الجعفریه و الحاشیتین العلیتین و مال إلیه فی المفاتیح و الکتاب و الدلائل و نقل فی شرح الموجز علیه الشهره و فی المبسوط و السرائر و المعتبر و الشرائع و الغنیه و ظاهر نهایه الشیخ و النافع العدم و فی الغنیه الإجماع علیه و فی ظاهر الذخیره الشهره فیه و فی حاشیه الالفیه قوی احتمالا ثالثا و خطأ القولین السابقین فقال بصحه ذلک من الجاهل بالاحترام دون العالم فی مثل ورق المصحف و التربه لان العالم کافر و لا یطهر بخلاف غیره و فی الروث و العظم حکم بالجواز من العالم و الجاهل و فی شرح الفاضل احتمل وجها رابعا و هو عدم الاجتزاء فیما توجه إلیه النهی کالعظم و الروث دون غیره من المحترمات حجه الأولین صدق الاستنجاء و النقاء و عموم الاحجار و التربه و الخرق الخرق المحترمه کأستار الضرائح و المکتوب علیها مضافا إلی حصول الغایه المطلوبه و هی النقاء حجه أهل القول الثانی استصحاب بقاء المحل علی النجاسه و ان توجه النهی یقضی بالفساد اعنی عدم ترتب الاثر و هو الطهاره و هذا هو الاقوی للاجماع فی الغنیه و للاستصحاب مع الشک فی شمول ادله الاحجار و نحوها لذلک بل الظاهر منها ما یحل استعمالها و المناط غیر منقح و یقین الشغل یقضی بیقین الفراغ هذا، و الأول غیر خال من القوه أیضاً فلیتأمل و الاحتمالان الآخران وجههما ظاهر و لا بناء علیهما نعم من بعثه علی التمسح بالمحترم عدم الاعتناء به دون التهتک المعصیه و التکاسل عن غیره فلا یبعد عدم تاثره الطهاره و لا تجزی الاحجار مع خروج الغائط ممتزجا بغیره من النجاسات نص علی ذلک فی الذکری و حاشیه الالفیه و الموجز و شرحه و هو الظاهر من النهایه و المنتهی بل ظاهر الکل قصر الحکم علی ازاله الغائط و هو ظاهر الأخبار نعم یمکن أن یقال بعدم الاعتناء ببعض الاجزاء الدمویه الکثیره الخروج مع الغائط و البول إذ علم من الروایات ان الناس فیما سبق کانوا یکتفون بالاحجار و لا یستنجون بالماء لکن الخروج عن الأصل بمثل هذا لا وجه له هذا کله فی النجاسه المصاحبه و أما المصیبه من الخارج فقد مر حالها فی الاستنجاء النجس و صرح فی حاشیه الالفیه فی هذا المقام بتعین الماء لو اصابت المحل بنجاسه خارجیه و هو کذلک و فی اعتبار اتصال المسحات و عدم حصول فاصله کبری و کونیه الاحجار ماسحه لا ممسوحه احتمال

و الاقوی عدمه و هذا مرجعه إلی أصل بقاء حکم النجاسه فمحل شک یرجع إلی الأصل و الظاهر انه لا شک و یطهر المحل بعد الاستنجاء کما فی المنتهی و الذکری و المعتبر و النزهه و التحریر و غیرهن و فی الاربعه الأول الاستناد إلی قوله (ص) لا تستنجوا بعظم و لا- روث فانهما لا یطهران إذ مفهومه ان غیرهما مطهر و فی المنتهی و المعتبر نقل الإجماع علی العفو بعد الاحجار و فی الطهاره نقلا الخلاف عن الشافعی و ابی حنیفه و اقتصرا و ظاهرهما عدم المخالف منا اقول و اخبار النقاء و ان الاحجار بدل الماء و ان عامه الناس فی الازل کانوا یکتنون دلیل علی ذلک و استصحاب بقاء النجاسه و نزول آیه محبه المتطهرین فی المستنجین بالماء فیدل علی ان غیرهم غیر متطهرین مردود بما قلنا و یجب علی المتخلی ستر العوره اجماعا بل ضروره و هی القبل و الدبر فقط اجماعاً نقله فی الغنیه و الفائده و فی السرائر اجماع أهل البیت و مرادهم بالقبل ما یعم القضیب و البیضتین کما نص علیه بعضهم و دلت علیه بعض الروایات فقول ابن البراج من السره إلی الرکبه و ابی الصلاح منها إلی نصف الساق ضعیف و سیجی ء البحث فیها بحول اللّه مفصلا.

## يحرم استقبال القبله و استدبارها

و يحرم استقبال القبله و استدبارها مطلقاً فی الصحاری و البنیان کما فی سته و ثلاثه المحقق و خمسه أول الشهیدین و الموجز و شرحه و اربعه الشیخ و السرائر و ثلاثه ثانی الشهیدین و الحاشیتین العلیتین و الجعفریه و جمل السید و غیرهن و فی الغنیه و الفائده نقل الإجماع فیه و فی التذکره و المختلف و الذکری و البحار و شرح الموجز و الکفایه و الذخیره نقل الشهره فیه و نسبه فی المعتبر إلی الثلاثه و اتباعهم و قیل بالکراهه مطلقاً و نسبه المحشی إلی بعض الأصحاب و فی شرح الفاضل نقل الکراهه مطلقاً عن المفید و مال إلیه من متأخری المتاخرین السید فی مدارکه و الکاشانی فی مفاتیحه و الاردبیلی فی شرحه و یظهر من الفاضل الخراسانی فی ذخیرته و کفایته المیل إلیه و فی شرح المختصر و شرح الموجز نسبه هذا القول إلی ابن الجنید و فی التذکره قال ابن الجنید یستحب ترک الاستقبال و الاستدبار و فی الذکری عنه ما یقرب مما فی التذکره حیث قال و ابن الجنید یستحب تجنب القبله و فی المختلف و المنتهی نقل الکراهه عنه فی التغوط مع الاستقبال فی الصحراء من غیر تعرض للبنیان و عنه اخذ صاحب المدارک و الدلائل و مثلهما صاحب الروض و الذخیره غیر انهما لم ینقلا الحکم بخصوص الغائط کالسابقین و کیف کان فمعروف المتأخرین نقل کراهه استقبال المتغوط فی الصحاری بغیر تعرض للبنیان و البول عن ابن الجنید و قیل بالتحریم فی الصحاری و الفلوات و الکراهه فی البنیان نقله فی المختلف عن سلار مع نقل عبارته الظاهره فی ذلک و نقله عنه أیضاً الفاضل فی شرحه علی القواعد و صاحب الذخیره و فی الریاض و الکتاب نقل کراهه البنیان عنه و انه لم یتعرض لغیره و فی الکتاب ان حکمه بالکراهه فی البنیان یستدعی اما تحریم الصحاری أو کراهتها و فی المنتهی نقل تحریم الصحاری عن سلار و سکت عن البنیان و کیف کان فاصح النقل هو الأول و قیل بالکراهه فی الصحاری و الفلوات و الإباحه فی غیرهما و یظهر من المختلف نقله عن المفید و فی المقتصر نقله عنه صریحا و هو الظاهر من الذکری و الدلائل و فی المنتهی و التحریر و الدروس و ظاهر التذکره نقل تحریم الصحاری عنه بلا تعرض للبنیان و فی المعتبر عنه تحریم الصحاری و کراهه البنیان و فی الریاض نقل اختلافهم فی النقل عن المفید و ذکر ان ما فی الدروس من حمل کلام المفید علی تحریم الصحاری سهو ثمّ عباره المقنعه هذه و لا یستقبل القبله و لا یستبدرها و لکن یجلس علی استقبال المشرق أو المغرب إلی أن قال و اذا دخل الانسان دارا قد بنی فیها مقعد للغائط علی استقبال القبله و استدبارها لم یضره ذلک و انما یکره ذلک فی الصحاری و المواضع التی یمکن فیها الانحراف عن القبله اقول الظاهر من عباراته مما نسبه إلیه الأولون سیما بعد ان علم ان ذکر نهی الاستقبال فی تعداد المندوبات و غیرها و ان القدماء یتسامحون فی اطلاق الامر و النهی فی غیر التحتیم فقد ظهر ان الاقوال اربعه التحریم مطلقاً و الکراهه مطلقاً و التحریم فی الصحاری دون غیرها و الکراهه فیها و الإباحه فی غیرها و ربما رجع الرابع إلی الثانی بتاویل قریب و فی النهایه احتمال آخر و هو التحریم فی الاستقبال مطلقاً و الاستدبار فی خصوص المدینه و محاذیها لاستدعائه استقبال بیت المقدس و لا یخفی ضعفه هذه خلاصه اقوال اصحابنا و اما العامه فیهین محرم قطعا مطلقاً کالثوری و أبی حنیفه و احمد فی احدی الروایتین و مکره مطلقاً کعروه و ربیعه و داود و محرم فی الصحاری ذو البنیان کابن عباس و أبی المنذر و عمر و مالک و الشافعی و بین محرم الاستقبال دون الاستدبار کأحمد فی احدی الروایتین هذا و الاصح من اقوالنا ما علیه المشهور لنا قویه عبد اللّه الهاشمی عن ابیه عن جده عن علی (ع) عن النبی (ص) قال إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبله و لا تستدبرها و لکن شرقوا أو غربوا

و مرفوعه عبد الحميد بن أبى العلى عن الحسن بن على (ع) ان حد الغائط ان لا تستقبل القبله و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها و عن على بن ابراهيم بسند ينتهى إلى الكاظم (ع) فى جواب أبى حنيفه حين سأله و هو غلام اين يضع الغريب ببلدكم قال (ع) اجنب افنيه المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبله بغائط و لا بول و ارفع ثوبك وضع حيث شئت و فى مرفوعه محمد بن يحيى عن أبى الحسن (ع) سأل ما حد الغائط قال لا تستقبل القبله و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها و فى مناهى رسول اللّه (ص) مرويه عن الصادق (ع) انه قال إذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبله و فى حديث آخر نهى رسول اللّه (ص) عن استقبال القبله ببول أو غائط و روى الجمهور عن أبى ايوب عن النبى (ص) إذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبله و لا يولها ظهره و لكن شرقوا او غربوا و عن أبى هريره عنه (ص) إذا جلس احدكم على حاجته فلا يستقبل القبله و لا يستدبرها و رووا عنه (ص) انما انا لكم مثل الوالد إذا ذهب احدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبله و لا يستدبرها ببول و لا غائط و احتج فى المعتبر بعد الروايات الخاصيه و العاميه بتعظيم شعائر اللّه و كذا فى الذكرى و شرح الفاضل قال الفاضل و لذا يجب الاستقبال عند الصلاه و يحرم عند الجماع بل لعن فاعله اقول فلا يبقى فى الحكم شك بعد الإجماع و الروايات المتكثره القوى بعضها مع انجبارها بعمل الأصحاب و دلالتها محكمه إذ دلاله النهى على التحريم لا ينبغى التأمل فيها و قضيه شيوعه فى الكراهه لا بناء عليها و خلط المندوبات و المكروهات مع الواجبات و المحرمات غير عزيز نعم ذلك ينفع عند المعارضه فما فى الكتاب و الذخيره لا تعويل عليه حجه القول بالكراهه الأصل و عدم نهوض الدلاله و خلطها مع الوظائف و المكروهات فى عده روايات و حسنه محمد بن اسماعيل عن الرضا (ع) من بال حذاء القبله ثمّ ذكر فانحرف عنها اجلالا و تعظيما لها لم يقم من موضعه حتى يغفر له و لا يخفى ما فى الجميع مع عدم المعادله و المحرمون فى الصحارى دون البنيان دليلهم على التحريم ما مر و على استثناء البنيان روايه محمد بن اسماعيل انه دخل على الرضا (ع) فوجد فى منزله كنيفا مستقبل القبله و اعترض عليه أولا بان البناء لا يمنع الانحراف وداعى الوضع اما ضيق المكان أو غيره أو ان الدار مستجده و وضعها فى السابق على هذا النحو و الامام ينحرف إلى ان يبدل الوضع و يمكن ان نقول ربما اراد ببناء الكنيف على القبله بناءه على وجه يكون انحدار الحدث إلى جهتها و تعجب الراوى باعتبار زعمه انه لا بد من وضع الانحدار على جهه الشرق و الغرب أو يراد بناء بنيه الكنيف إلى غير ذلك إلا انها وجوه بعيده و الحق ان الروايه و ان دلت فلا تعادل الروايات مع اقتضائها على ان الامام مستمر على فعل المكروه و قد يقال بان الكراهه فى البناء منفيه فيبنى على القول الرابع و الحق هو الأول كما لا يخفى و يجب أن ينحرف فى المبنى عليها لما تقدم من ان الاستقبال واجب فى الصحراء و البناء و لظاهر انه كما يحرم الاستقبال ابتداء كذلك يحرم دواما فلو فعله نسيانا ثمّ ذكر وجب عليه العدول إلى الانحراف اكراما للقبله و على القول باختصاص الحكم بالصحراء لا يلزم الانحراف و هل تلحق الوهاد و الأنهار و نحوها بالبناء بالصحارى أولا قال فى المنتهى ظاهر اصحابنا الأول و الشافعى الثانى و ظاهر المجوزين فى البناء عدم الفرق بين ان يجلس قريبا من البناء و بعيدا عنه خلافا للشافعى أيضاً و المدار فى معنى الاستقبال و الاستدبار على العرف فيراد الاستقبال بمقاديم البدن و الاستدبار بمآخيره اختلفت كلماتهم فى هذا المقام فبين مطلق فى الاستقبال و الاستدبار كالمصنف فيما عدا التحرير و الشيخ فى نهايته و جمله و المحقق فى ثلاثته و اول الشهيدين فى اربعته و ابن زهره فى غنيته و سلار و غيرهم و ظاهرهم الاحاله على العرف و هو يتحقق بما ذكرنا و فى شرح الفاضل و شرح اللمعه و الحاشيه الميسيه ان المدار على المقاديم و عكسها و فى الرياض و المسالك ان الاستقبال على نحو استقبال الصلاه و كذا الاستدبار و فى الحاشيه العليه ان المراد الاستقبال و الاستدبار بالبدن قال و توهم بعضهم ان المدار على

العوره

و فی التحریر و السرائر و المبسوط تحریم الاستقبال و الاستدبار بالبول و الغائط و ظاهرهم انه لو حرف بوله او غائطه عن القبله لم یکن بأس و یمکن تنزیل کلامهم علی ما هو الحق و فی الفیه الشهید اعتبار العوره و الموجز الاستقبال و الاستدبار بالفرج و ربما نزل علی ما هو الحق و فی المقنعه الاستقبال بالوجه و فی الذخیره و شرح الموجز نسبه المخالف فی ذلک إلی الجمل و فی الدلائل إلی التوهم و المدارک إلی القصور و لا ریب فی ذلک إذ المتبادر من الاستقبال و الاستدبار ما ذکرنا و منشأ وهم المتوهم اما مناط نقحه او روایه عامیه عنه (ص) لا تستقبلوا القبله و لا تستدبروها ببول و لا غائط و رواه الخاصه أیضاً و قول أبی الحسن (ع) لابی حنیفه و لا تستقبل القبله بغائط و لا بول و هذه الروایات لو دلت افادت اعتبار البول و الغائط دون العوره نعم فالروایه عن النبی (ص) لا یبولن و فرجه باد للقبله نقله الفاضل فی شرحه و الأولی حمل الباء علی الملابسه و ابقاء الادله علی ظاهرها کما علیه المعظم أو ان التعرض لتحریم شی ء لا یقتضی اباحه خلافه و اللّه اعلم و فی شرح الالفیه عن بعض المحققین ان الاستقبال بالشی ء مثلا الاستقبال معه کما فی ذهبت لزید و فیه تنزیل لبعض کلمات الفقهاء فتوی و فی لحوق حال الاستنجاء بحال التخلی احتمال احتمله فی الدلائل و قواه و فی الکتاب بعد عده محتملا جعله اولی و احتمله فی الذخیره أیضاً و یلوح منه المیل إلیه و فی الذکری و فی وجوب ترک الاستقبال و الاستدبار هنا یعنی فی الاستنجاء نظر و وجه النظر بان تاویل حدیث جابر ان النبی نهی عن الاستقبال بالبول و رأیته بنسبه قبل هذا یستقبلها حیث أول بأن استقباله (ص) کان فی حاله التنظیف فهذا یدل علی الجواز و قول الصادق (ع) یقعد کما یقعد للغائط یقضی بالمنع انتهی. مضمون کلامه اقول قصاری ما یستدل علی المنع بالأصل اعنی استصحاب حرمتهما و اطلاق روایه الهاشمی إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبله و لا تستدبرها و مقبوله عمار عن الصادق (ع) سأله عن الرجل یرید أن یستنجی کیف یقعد فقال کما یقعد للغائط لکن العمل علی ذلک مع عدم تعرض الفقهاء الأولین له مع ان فی قول أبی الحسن (ع) ببول و لا غائط دلاله علی ان السبب الباعث هو البول و التغوط مع ان دلاله المطلق لا یخفی ضعفها و الأصل رکیک بعد وضوح العله المانعه و الاحتیاط لا ینبغی ترکه و استقبال القائم و الجالس و استدبارهما معروفان و فی المضطجع و المستلقی یعرف بهیئه المصلی لا ریب فی اجراء ذلک فی العاجز کما فی الحاشیه العلیه و الدلائل و أما القادر فاستشکلا فیه لأن حقیقه الاستقبال و مقابله لا تحقق عرفا الا بتمام البدن و لا یحصل ذلک فی المضطجع و المستلقی و قوی فی الکتاب ان الاستقبال فی هذا النحو علی مواجهه الوجه اقول و قول السید غیر بعید و هو اوفق بالاحتیاط و لا یجب التشریق و التغریب بل اللازم الانحراف کیف اتفق کما هو الظاهر من کلام الأصحاب و اکثر روایات الباب فانه لا یظهر منهما سوی تحریم الاستقبال و مقابله مضافا إلی الأصل و حدیث الهاشمی علی ما فی سنده و له سند صحیح غیر صریح الدلاله إذ مثل هذه العباره کثیرا ما تقال فیراد بشرقوا أو غربوا عقیب النهی عن الاستقبال و ضده التجنب عنهما مضافا إلی ان التشریق و التغریب لا یراد بهما الحقیقیان و فی العرفیین مسامحه عظیمه مضافا إلی ان ذلک لا یخل من نوع ضیق علی الناس و حدیث ما بین المشرق و المغرب قبله وارد فی قبله المتحیر و اللفظ لا ینصرف الا إلی الفرد الظاهر مضافا إلی ما قال فی الدلائل انه ربما ارید بالتشریق و التغریب المواجهه لاجزاء المشرق الشتویه و الصیفیه و المغرب کذلک فلا یخرج عنهما سوی المواجهه قال و ربما حمل علیه قوله (ع) ما بین المشرق و المغرب قبله انتهی. و فی الذخیره نقل القول بالوجوب عن بعض المدققین و استحسن خلافه کصاحب المدارک و هو الحق بعد عدم ظهور القائل و عدم الاطمئنان بدلاله الدلیل و لو جلس فی محل لا یمکنه سوی الاستقبال أو ضده ساغ له نص الشیخ فی المبسوط و نهایته علی ذلک و ظاهره تعمیم الحکم سواه وجد مکانا سواء أو لا و هو مشکل و نزله فی المعتبر علی ما إذا تعذر سواه و هو لاحق

نعم لا معنی للقول بلزوم ان یبول فی ثیابه و یلوث نفسه للزوم المشقه و لو دار الامر بین الاستقبال و الاستدبار احتمل تقدیم الاستدبار حکم فی المسالک و الکتاب باولویه الاستدبار و کأنه باعتبار ان هتک الحرمه فی الاستقبال اشد مضافا إلی ان القبل محاذی للقبله حین الاستقبال الدبر مقابله للارض حین التخلی و نصر فیه فی الدلائل و لا بأس به إذ الاستناد إلی مثل هذه الامور لا یخل من شی ء و لو دار بینهما و بین استقبال محرم قدمهما و اجتنب المحرم کما فی الکتاب و المسالک و هو الحق و وجهه ان ارتکاب اقل القبیحین واجب و فی وجوب الاجتهاد فی معرفه القبله احتمال قوی فی الدلائل العدم و بنی الوجهین علی ان المنهی عن استقبالها مثلا هل هی القبله المظنونه أو الواقعیه فعلی الأول لا یجزی واجب لان المشتبه لم یستقبل مظنونا و علی الثانی یلزم و الأول عنده اقوی و قوی صاحب الذخیره الوجوب و لعله اقوی لان الظاهر من اطلاق القبله هی الواقعیه فیجب التحری من باب المقدمه و اللّه اعلم، و مع الاشتباه الکلی یستقبل أی الجهات شاء بلا تأمل و لا شبهه کما صرح به فی الذخیره و الحکم ظاهر و الظن هنا قائم مقام العلم إذ لا یزید علی حال الصلاه و لان تحصیل الیقین فی مثل هذا المقام عزیز.

## ستر العوره

و یستحب ستر البدن کله عن الناظر لما فیه من الاحتشام و التأسی فانه (ص) لم یری علی بول و لا غائط و قوله (ص) من اتی الغائط فلیستتر رواه فی شرح النفلیه و الذکری عن النبی (ص) و قول أبی الحسن لابی حنیفه حیث سأله این یضع الغریب فی بلدکم فقال (ع) یتواری خلف الجدار و یتوقی اعین الجار الخ و قول الصادق (ع) فی خبر حماد ان لقمان قال لابنه إذا اردت قضاء حاجتک فابعد المذهب فی الارض و فی بعض الکتب روینا عن بعضهم ع انه امرنا ببناء مخرج فی الدار و اشار إلی محل مستور و قال ان اللّه خلق مخرج الانسان فی استر موضع منه و کذلک ینبغی ان یکون المخرج فی استر موضع من الدار و فی التذکره ان النبی (ص) کان إذا اراد البراز لا یراه أحد قال المحشی و صاحب الدلائل المراد جلوسه بحیث لا یراه أحد اما بان یلج حفیره أو یدخل بنیانا أو یبعد بحیث لا یری قلت و ربما قیل باستحباب البعد بعد الستر لبعض الظواهر و فی الدروس ذکر ستر البدن و البعد معا الا ان ما قاله هو الاوفق بکلام الأصحاب و تغطیه الراس ذکره الأصحاب و فی المفاتیح انه اجماع و فی المعتبر و الذکری انه اتفاقی و الحجه فیه بعد ذلک قول النبی (ص) لابی ذر یا ابا ذر استحی من اللّه فانی و الذی نفسی بیده لا ظل حین اذهب إلی الغائط متقنعا بثوبی استیحاء من الملکین الذی معی رواه فی المجالس و الاخبار و عن الصادق (ع) فی مرسله ابن اسباط انه کان اذا دخل الکنیف یقنع رأسه و فی المقنعه ان تغطیه الرأس من سنن النبی و فی الفقیه علله بأن فیه اقراراً بأنه غیر مبرئ نفسه من العیوب و فی المقنعه بالامن بعث الشیطان و وصول الرائحه الخبیثه إلی دماغه و ان فیه اظهار الحیاء من اللّه لکثره نعمه علی العبد و قله الشکر منه و یمکن أن یکون منع وصول الرائحه الخبیثه أما لأنها تقتضی سد بعض المنافذ غالبا کالاذنین مثلا أو لأن فیها سد منافذ الشعر فینحصر الهواء فی الدماغ و لا یجتذب من الرائحه الخبیثه أو ان کلامه فی خصوص التقنع و التقنع قال فی الدلائل و نقل عن الشیخین استحباب التقنع فوق العمامه للروایه المذکوره یعنی روایه ابن اسباط و نقله فی الکتاب عنهما و افتی به فی المفاتیح و فی الریاض و روی التقنع فوق العمامه أیضاً و فی المسالک بعد ذکر التغطیه و روی استحباب التقنع أیضاً و یمکن أن یرید بتغطیه الراس ذلک انتهی. أقول ما فیه من تنزیل التغطیه علی التقنع غیر بعید من الروایات و فی کلام بعض الأصحاب ما ینافیه حیث قال و تغطیه الرأس إن کان مکشوفاً کما فی الریاض و المسالک و مع ذلک فالتنزیل لا یخل من قوه سیما بعد ظهور ان کشف الرأس فی الخلاء بل فی غیره لیس مأنوساً حتی یکون خلافه من السنن النبویه تامل و

التسميه عند الدخول كما ذكره الأصحاب و لروايه ابن اسباط السابقه

و صحیحه ابن عمار عن الصادق (ع) إذا دخلت المخرج فقل بسم اللّه اللهم الخ و لما وجده الصدوق بخط سعد بن عبد اللّه مرفوعا إلی الصادق (ع) أنه قال من کثر علیه السهو فی الصلاه فلیقل إذا دخل الخلاء بسم اللّه و باللّه اعوذ باللّه إلی آخره و لقول أبی جعفر (ع) لجماعه سألوه عن حد الخلاء إذا دخل الخلاء قال بسم اللّه الخ، و عند التکشف لحدیث بن الحسین عن الحسن بن علی عن ابیه عن آبائه عن أبی جعفر (ع) قال قال النبی (ص) إذا انکشف احدکم لبول او غیر ذلک فلیقل بسم اللّه فان الشیطان یغض بصره و قال الفاضل و نحوه عن امیر المؤمنین و ابی جعفرع و عند الخروج لقول الصادق (ع) فی صحیحه ابن عمار و اذا خرجت فقل بسم اللّه و الاسرار بالتسمیه لروایه ابن اسباط السابقه و تقدیم الیسری دخولا و الیمنی خروجا ذکره الصدوقان و الشیخان و کافه المتاخرین و فی الغنیه نقل الإجماع فیه و فی المفاتیح کما قالوه و فی الکتاب و الدلائل و الذخیره نسبته إلی الشهره و علله الشهیدان و العلامه و المحقق و غیرهم بمعاکسته المسجد فی الشرف فیعاکسه فی الحکم إذ ثبت فی المسجد استحباب تقدیم الیمنی فیثبت عکسه فی الخلاء قال فی المعتبر و نعم ما قال و لم اجد بهذا حجه غیر ان ما ذکره الشیخ و جماعه من الأصحاب حسن قال الفاضل المحشی و صاحب الکتاب و الذخیره هذا فی البیان ظاهراً اما فی الصحراء فالمدار علی موضع الجلوس و مثل ذلک فی النهایه قال المحشی و تمشیته فی الصحراء لا- تخل من تکلف و الدعاء عندهما فعند الدخول بنحو ما وجده الصدوق بخط سعد مرفوعا إلی الصادق (ع) و هو بسم اللّه و باللّه اعوذ باللّه من الرجس النجس الخبیث المخبث الشیطان الرجیم أو ما فی صحیحه ابن عمار و هو بسم اللّه و باللّه اللهم انی اعوذ بک من الخبث المخبث الرجس النجس الشیطان الرجیم و عند الخروج بما فی صحیحه ابن عمار و هو بسم اللّه و باللّه و الحمد للّه الذی عافانی من الخبیث المخبث و اماط عنی الاذی أو ما فی روایه القداح عن الصادق عن آبائه عن علی (ع) أنه کان إذا خرج من الخلاء قال الحمد للّه الذی رزقنی لذته و ابقی قوته فی جسدی و اخرج عنی اذاه یا لها من نعمه ثلاثا و رواها الشارح الفاضل بتکرار یا لها من نعمه لفظا و عند التزجر بما رواه الصدوق عن النبی (ص) انه کان یقول عنده اللهم کما اطعمتنیه طیبا فی عافیه فاخرجه منی خبیثا فی عافیه و عند مسح البطن بما رواه الصدوق عن النبی (ص) الحمد للّه الذی اخرج عنی اذاه و ابقی فی قوته فیا لها من نعمه لا- یقدر القادرون قدرها و عند الفراغ بما روی فی الکافی عن الصادق (ع) انه قال فاذا فرغت قلت الحمد للّه علی ما اخرج منی من الاذی فی یسر و عافیه و المراد الفراغ من الاخراج أو الاستنجاء و هما غیر الخروج و عند النظر إلی ما یخرج منه اللهم ارزقنی الحلال و جنبنی الحرام نقل عنهمع و عند رؤیه الماء بقوله الحمد للّه الذی جعل الماء طهورا و لم یجعله نجسا کما روی عنهم (ع) و عند الاستواء جالسا لیتوضأ اللهم اذهب عنی القذی و الاذی و اجعلنی من المتطهرین و ربما یراد الاستنجاء فیکون ثابتا و عند الاستنجاء بما روی عن الصادق (ع) عن امیر المؤمنین (ع) و هو اللهم حصن فرجی و اعفه و استر عورتی و حرمنی علی النار قال فی الدلائل و فی بعض النسخ و حرمها علی النار و عند الفراغ یرید الفراغ من الاستنجاء و یمکن أن یطبق علیه ما ذکرنا فی دعاء الفراغ من خروج الحدثین أو ما ورد فی دعاء مسح البطن و لعله الظاهر من کلام المفید حیث قال فاذا فرغ مسح بطنه و قال و ذکر الدعاء و هو الحمد للّه إلی آخر ما سنذکره بحول اللّه فی مسح البطن و الاستبراء فی البول کما فی خمسته و اربعه أول الشهیدین و ثلاثه المحقق و الموجز و غیرهن فلا ریب فی اشتهار الندب بین اصحابنا و فی المختلف و الدلائل و شرح الفاضل و الکتاب و الذخیره نقل الشهره فیه و نقل المصنف و الشهیدان و الفاضل المحشی و غیرهم القول بالوجوب عن الاستبصار و نقله ابن ادریس عن بعض الأصحاب و من الموجبین أیضاً ابنا زهره و حمزه و فی الغنیه نقل الإجماع علی الوجوب و فی الروض

الإجماع و الحق ما عليه المشهور للأصل و لأن الظاهر من الروايات اراده الإرشاد و لأن الوجوب ان اريد به فهو التعبد فبعيد

و ان اریـد عـدم طهـاره المحل إلا به فخلاف الإجماع علی انه لا یقتضـی الوجوب و ان اریـد الوجوب وجوب الغسل مع خروج المشتبه قبله فهو اتفاقی أیضاً و لو نزل کلامهم علیه ارتفع الخلاف احتج الموجبون بظواهر الامر.

### الاستبراء للرجل و المرأه

و بقوله (ص) ان احدکم یعذب فی قبره فیقال انه لم یکن یستبرء عند بوله و ظهور الاوامر فی الإرشاد و ضعف الروایه مع امکان تنزیلهـا علی من لاـ یبالی بخروج المشـتبه یبطل الاسـتناد الیهما و الإجماع ربما یـدع علی النـدب فلا یبقی فی نقله علی الوجوب وثوق بعد الصبر هنیئه کما فی التذکره و الدروس و لعل سـره ان الاستبراء طلب براءه المخرج من دریره البول و ذلک لا یحصل علی الوجه الاکمل الا بعد الصبر و قد وجدنا جمعا من الناس یدعی تخلف قطره فی اثناء المخرج فلا تخرج حتی یصبر علیها بل ربما حدث معنا مثل ذلک و فی الذخیره ان مسـتنده غیر معلوم و اللائح من صـحیحه جمیل عن الصادق (ع) و قویه الحرمی عن أبی الحسن ان صب المـاء حین انقطاع دریره البول قلت هـذا غیر مناف لما ذکرنا و الأمر فی غایه الظهور و التنحنـح ثلثا کما فی الـذکری و الدروس و التذکره و النهایه و فی الذکری نقله عن سـلار و وهم صاحب المعالم أیضاً و عن ابن الجنید فی خصوص المرأه و کیف کـان فسـنده بعـد ما مر من انه مـذهب بعض الأصـحاب حصول الاسـتظهار به و ربما کان مأخـذهم روایه لم نعثر علیها و فی اسـتحباب المشـی احتمال ففی النهایه و لو اسـتظهر مع ذلک یعنی الاسـتبراء بالمشـی جاز و فی الـذکری و لا یشترط المشـی فی الاسـتبراء واخـذه اسـتظهارا لا باس به للرجل یریـد ان الاسـتبراء مسـتحب للرجل و قیـد الاسـتبراء بالرجل فی البیان و التحریر و هو ظـاهر کتب الشـیخ و المحقق و الشـهید و السـرائر و الغنیه و الموجز و غیرهن حیث فسـر فیه الاسـتبراء بنحو یختص بالرجال بجعل الخرط متعلقا بالقضـیب و حکم الفاضل المحشـی بالاختصاص و نسب خلافه إلی الضعف و فی النهایه و المنتهی تعمیم المرأه من دون بیـان کیفیه اسـتبرائها قال الفاضل فی شـرحه و ینبغی أن یکون عرضا و ابن الجنیـد اثبت لها التنحنـح و فی الروض و الذخیره ان الاسـتبراء ثابت للذکر اجماعا واثبته جماعه للانثی فتسـتبرأ عرضا انتهی. و علی القول باستبرائها فهل یجری حکم المشـتبه فیها أو لا قرب فی شـرح الفاضل العدم و فی الریاض الثبوت و الذی علیه العمل عدم تمشـیه الاستبراء إلیها لظهور الروایـات کاقوال الفقهاء بالرجال و التسـریه إلی غیرهم علی خلاف الأصل و القول بنـدب الاسـتبراء لها احتیاطا لا یخل من وجه بـان یمسـح باصـبعه الوسـطی بقوه من المقعـده إلی أصـل القضـیب ثلاثـا و منه إلی رأسه ثلاثـا و ینتره ثلاثـا و هی بعینهـا عباره التـذکره و تأولهـا الشـارح الفاضـل بـاراده المسـحات الست قال و یکون الحاصل لزوم ان یمسـح بقوه ما بین المقعـد إلی أصـل القضـیب ثلاثا و یعصـر القضیب من اصله إلی طرفه ثلاثاً عصرا مقارنا للتستر و یکون الحاصل لا یعصر بلا جذب و لا بجذب بلا عصر فالمجموع ست مسحات ثلاث منها عن قوی بین المقعد و أصل القضیب و ثلاث منها عصر قوی مع جذب للقضیب بتمامه

و هو موافق لکلامه فی سائر کتبه و ان قال فی التحریر ثمّ ینتره بلفظ ثمّ و یوافق قول الصدوق فی الهدایه مسح باصبعه من عند المقعده إلی الانثیین ثلاث مرات ثمّ ینتر ذکره ثلاث مرات و یوافق کلام الشیخین و بنی زهره و حمزه و ادریس و سعید انتهی. اقول لا یخفی ان ما ذکره خلاف ظاهر المتن لظهوره فی التسع مضافا إلی ان الذی فی المنتهی فی هذا المقام و التحریر فی مبحث الغسل ثمّ منه إلی رأسه ثلاثا ثمّ ینتره ثلاثا نعم فی النهایه اقتصر علی المسح من المقعده إلی أصل القضیب ثلاثا فیوافق تأویل الشارح إلی ان الأول هو الظاهر من اکثر کتبه (ره) هذا و کلامهم رحمهم اللّه مختلف هنا غایه الاختلاف فمنهم من حکم بالسته غمزا من المقعده إلی أصل القضیب و نترا للقضیب ثلاثا ثلاثا کما فی الهدایه و نهایه الشیخ و ظاهر مبسوطه و النهایه و النافع و السرائر و فی الأخیره الخرط بدل النتر و فی المعتبر بعد ذکر عبارات منها عباره المبسوط قال و کلام الشیخ ابلغ فی الاستظهار و علی ذلک أیضاً بنو زهره و حمزه و سعید کما نقل عنهم و الذی قاله ابن زهره فی الغنیه انه نتر القضیب و المسح من مخرج النجو إلی رأسه ثلاث مرات ثمّ ذکر احکاما أخری و نقل الإجماع فی الجمیع علی وجه یشمل ما ذکر من کیفیه الاستبراء و عبارته ظاهره فیما نقل عنه و منهم من یطهر من التسع کما یظهر من التحریر و المنتهی و القواعد و الشرائع و الریاض و الموجز و جعلوا الثلاثه الأخیره هی النتر و کما فی البیان و الدروس و شرح اللمعه و فیهن جعل الثلاثه الأخیره عصر الحشفه و ربما جمع بین القسمین بان النتر یستدعی العصر و فی الذکری بعد ذکر الاستبراء و لیکن بالتسع المشهوره و هو مؤذن بان التسع قول مشهور کما تؤذن عباره الذخیره حیث وصف التسع بانها مشهوره و مثلها فی الکتاب و نسب بعضهم إلی المبسوط القول بالتسع قال فی الذخیره و نقل من أی المبسوط بعض افاضل المتأخرین یعنی صاحب الکتاب اعتبار المسحات التسع المشهوره و لا یخفی عدم دلالتها علیها انتهی. و الذی فی المبسوط یمسح من المقعده إلی أصل القضیب ثلاثا و یمسح القضیب و ینتره ثلاثا و الذی یظهر من اعتبار الست کما قدمنا و منهم من قال بالاربعه مسح إلی أصل القضیب مرتین أو ثلاثا ثمّ مسح القضیب من اصله إلی رأس الحشفه مرتین أو ثلاثه و نقله الفاضل الهندی عن المفید و نقل عباره المقنعه علی هذا النحو و الذی فی المقنعه یعطی الاجتزاء بالثلاثه فان فیها المسح إلی أصل القضیب مرتین أو ثلاثه و مسح القضیب مره أو اثنتین أو ثلاثه هکذا رایناه فی المقنعه و نقله فی الذخیره علی هذا النحو و کأن نسخه الفاضل کانت علی نحو ما نقل و منهم من قال بالتثلیث کالمفید علی ما نقلنا و ابن الجنید حیث اکتفی بنتر القضیب من اصله إلی طرفه ثلاثاً علی ما نقل عنه کالمرتضی و کذا علی بن بابویه حیث اقتصر علی مسح ما تحت الانثیین ثلاثا و یلوح التثلیث من المهذب أیضاً فان فیه یجذب القضیب من اصله إلی رأس الحشفه دفعتین أو ثلاثه و یعصرها یعنی الحشفه و هو قریب من المقنعه علی ما نقلناه و قرب فی الکتاب و الذخیره ذلک علی النحو الذی نقلناه عن المرتضی و ابن الجنید و یلوح من التذکره العشر فانه بعد ذکر التسعه قال و عصر الحشفه هکذا فی نسختین و کیف کان فکلام الأصحاب مختلف کل الاختلاف الا ان یجمع و کذا روایاتهم ففی صحیحه حفص بن البختری عن الصادق فی الرجل یبول قال ینتره ثلاثا ثمّ ان سال حتی یبلغ الساق فلا یبالی و فیه دلاله علی رأی السید ان رجع الضمیر إلی الذکر و ان رجع إلی البول امکن انطباقه علی رأی الست و یبعد اراده التسع منه و الرجوع إلی البول من توجیهات الشارح الفاضل قال و ان جعلنا أصل الذکر هناک یعنی عند المقعده انطبق علی راینا و ان ارجعناه إلی الذکر انتهی.

و فیه من البعد ما لا یخفی و فی مقبوله عبد الملک بن عمرو عن الصادق (ع) قال إذا بال فخرط ما بین المقعده و الانثیین ثلاث مرات و غمز ما بینهما ثمّ استنجی فان سال حتی یبلغ السوق فلا یبالی و هذه ظاهره فی رأی علی بن بابویه قال الشارح الفاضل هذا بناء علی عود ضمیر ما بینهما إلی المقعده و الانثیین و یمکن عوده إلی الانثیین و الکنایه عن الذکر فیوافق ما قلنا انتهی. اقول و بعد هذا أیضاً غیر خفی و فی حسنه ابن مسلم بل صحیحته عن أبی جعفر (ع) فی رجل بال و لم یکن معه ماء قال یعصر أصل ذکره إلی طرفه ثلاث عصرات و ینتر طرفه فان خرج بعد ذلک شی ء فلیس من البول و لکنه من الحبائل قال الفاضل فان فهمنا من أصل الذکر ما عند المقعده وافق ما قلناه و الضمیر فی طرفه الأخیره اما ان یعود إلی الرجل فیراد الذکر نفسه لان طرفی الانسان لسانه و ذکره أو إلی الذکر نفسه و علی الأول فهو ظاهر فیما قلنا انتهی. مضمونه اقول و هذا الحدیث ظاهر فی قول السید و ابن الجنید ان حمل النتر علی الندب و فی البحار بعد نقل هذه الروایه قال و الخبر یحتمل وجوها الأول ان یکون المراد بالطرف فی الموضعین الذکر و فی الحدیث نقی الطرفین و فسرا بالذکر و اللسان و نقل الجوهری عن ابن الاعرابی فی قولهم لا یدری أی طرفیه اطول طرفاه لسانه و ذکره فیکون اشاره إلی عصرین من المقعده إلی الذکر و نتر أصل الذکر لکن لا یدل علی تثلیث الأخیر و لا یبعد أن یکون التثلیث علی الاستحباب الثانی ان یراد بالطرف فیهما الجانب و یکون الضمیران راجعین إلی الذکر أی یعصر من المقعده إلی رأس الذکر فیدخل فیه عصران و یکون المراد بالأخیر عصر رأس الذکر فیدل علی العصرات الثلاث التی ذکرها الأصحاب الثالث أن یراد بالأول عصر الذکر و بالثانی عصر رأسه و یضعف هذا و الذی قبله أن النتر هو الجذب بقوه لا مطلق العصر فلا یناسب عصر رأس الذکر مع انه لا یظهر من سائر الأخبار هذا العصر و فی روایه التهذیب عن الکافی یعصر أصل ذکره إلی ذکره و روی عن بعض مشایخنا انه قوا ذکره بضم الدال و سکون الکاف و فسره بالطرف و هو بعید لأن الذکر عباره عن الحده فلا یلائم و اشکال تقیید الروایه بعدم الماء و انه لا فائده فیه مدفوع بان فی الاستبراء دفع توهم خروج بقایا البول و المراد دفع حصول الحدث و ان بقیت نجاسه الخبث و قیل ان الراوی عالم بحال الاستبراء و غسل المحل و لم یعلم حال العدم و لا یخفی ما فیه انتهی. مضمونه هذا و قد علمت اختلاف الأخبار و العلاج فیها اما بما قاله صاحب الدلائل من العمل بالجمیع و اجزاء سائر الانواع التی دلت علیها الروایات و یتفاوت الفضل بتفاوت الابلغیه فی الاستظهار اقول و یمکن أن یقال بان اللازم لیس إلا طلب براءه المجری من بقایا البول و هذا قد یتوقف علی التسع أو الأکثر منها ممن یتعقد بوله و قد یحصل بمجرد الحرکه بعد الفراغ سیما الحرکه العنیفه و قد یحصل بالست و غیر ذلک فتکون الادله امثله لکن هذا کسابقه مناف لظاهر الفقهاء و الحق ان الاستبراء عباره عن امر مجمل و افعال مشتبهه و قد رتبت علی حصول احکام فلا یجدی الا بعد تعیین حصوله لأصاله العدم و المقدار المتیقن من الادله و کلام الأصحاب هو التسع و الباقی محل شک مع ان الجمع بینما اوجبته الادله یقتضی ذلک إذا یجاب شی ء لا ینافی وجوب غیره و ان کان خلاف الظاهر من الأخبار لأنها داله علی الاجتزاء بما فیها

و لو قیل باجزاء الست لإجماع الغنیه و توجیه الروایات بنحو ما قال الفاضل لم یکن بعیدا و ان کان الاحوط بل الاقوی هو الذی حققناه و ینبغی أن یکون مسح ما بین المقعده و القضیب بالوسطی من اصابعه و مسح ذکره بوضع مسبحته تحت القضیب و ابهامه فوقه کما فی المقنعه و المعتبر و الریاض و شرح الفاضل و فی بعضها اطلاق الاصبع کالهدایه و نهایه الشیخ و السرائر و فی بعضها اطلاق الاصبع فیما بین المقعده واصل القضیب و تعیین الابهام و السبابه فی نتره فی الوسیله و فی اکثرها اطلاق المسح و النتر من غیر تعیین اصبع کالغنیه و المبسوط و الشرائع و النافع و سته المصنف و ثلاثه الشهید و الموجز و غیرهن و لم یحصل من الروایات سوی اعتبار الافعال من غیر تعیین الماسح کما هو ظاهر المشهور إلا أن اتباع مثل المفید و الشهید و المحقق و الفاضل لا بأس به قال فی الریاض و الافضل فیه وضع الوسطی الخ و یمکن أن یقال بان هذا احکم فی حصول المبسوط فیفضل مع ان فی نوادر الراوندی ما رواه بسند ینتهی إلی الکاظم عن آبائه ان رسول اللّه (ص) قال من بال فلیضع اصبعه الوسطی فی أصل العجان ثمّ لیسلها ثلاثا و فیها أیضاً ظهور فی رأی علی بن بابویه فی الاستبراء کما لا یخفی فان وجد بللا بعده مشتبها لم یلتفت إلیه کما هو ظاهر الکل فی سائر کتبهم و فی السرائر و شرح الفاضل نقل الإجماع و السند فیه بعد ذلک ان حقیقه الاستبراء طلب براءه المجری من بقایا البول فمتی لم نعلم بخروجه حکمنا ببرء المخرج منه مضافا إلی صریح الروایات السابقه و أما ما رواه محمد بن عیسی فی الصحیح انه کتب إلیه رجل هل یجب الوضوء مما خرج من الذکر بعد الاستبراء فکتب نعم ففیها أولا ان الکاتب غیر معلوم و یحتمل انه الذی نبأ محمداً بالکتابه و ان کان الظاهر ان ذلک کان باطلاعه مضافا إلی ان الوجوب اعم من الندب فی اللغه و لم تثبت الشرعیه فیه مضافا إلی ان هذه الروایه لا- تعادل الروایات الکثیره المعتبره مع ان الخروج عن شهره الأصحاب بل اجماعهم بروایه واحده و لو بلغت فی السند و الدلاله ما بلغت و فقد معارضها لا وجه له و حملها علی الندب أو ان الخارج معلوم انه بول غیر بعید و لتقریر الأصل هنا وجه و یأتی عکسه فی القسم الثانی و لو لم یستبرء اعاد الطهاره کما فی المبسوط و السرائر و الجامع و کتب المصنف و الشهید و المحقق و غیرهم و فی السرائر نفی الخلاف فیه و الحجه فیه بعد ذلک أصل بقاء اجزاء البول فی المجری فلو خرج شی ء لاختلط به ظاهرا و الظاهر هنا اغلب من الأصل هکذا قرره الفاضل فی شرحه و فی الأخبار السابقه دلاله بمفهومها علی هذا الحکم فنحن فی غنا عن هذا الأصل بالاخبار و الإجماع و یتحقق الاشتباه باحتمال انه بول اختلفت عباراتهم ففی بعضها تعلیق الحکم علی وجود البلل سواء کان مشکوکا فی بولیته أو محتملا لاختلاط اجزاء لا تحسن من الرطوبه البولیه المختلفه معه و ممن اطلق البلل الشیخ فی مبسوطه و ابن ادریس فی سرائره و نفی الخلاف عنه و المحقق فی معتبره و شرائعه و العلامه فی تحریره و منتهاه و فی التذکره و النهایه و الموجز و الذکری و البیان و الدروس و غیرهن فرض المسأله فی البلل المشتبه و ظاهرهن اراده ما اشتبه اصله بین المذی فرضا و البول لا ما اشتبه مزجه و کلام الأولین قریب التنزیل علی مراد الآخرین کما ان تنزیل کلام الآخرین علی مراد الأولین ممکن کذلک و لو جعل المتمسک هو أصل بقاء الاجزاء و ظهور خروجها مع الخارج کان القول بجریان الحکم فی سائر الرطوبات قویا

و کذا فی النظر إلی متون الأخبار کصحیحه البحتری و قویه عبد الملک المشتملتین علی قوله (ع) ثمّ ان سال حتی یبلغ السوق فلا یبالی فان الاشتباه الأصلی فی مثل هذا بعید مع ان الظاهر ان مثل هذا مذی فیکون مراده (ع) ان خوف الامتزاج لا اثر له مع الاستبراء نعم فی صحیحه ابن هاشم علی الاصح بعد ذکر الاستبراء فان خرج بعد ذلک شی ء فهو من الحبائل و لیس من البول ایماء إلی اراده الاشتباه فی الأصل و تأویلها علی السابق قریب و کیف کان فالقول بان خروج الرطوبه قبل الاستبراء ناقض و لو علم انها مذی أو ودی مع احتمال دخول بعض رطوبه فیها لا بعد فیه و هو احوط بل اقوی و فی دلاله الأصل مع الظهور و ان الشغل یقینا یستدعی الفراغ کذلک کفایه و لو وجده بعد الصلاه عاد الوضوء خاصه کما فی اربعته و المعتبر و الذکری و غیرهن و وجهه ظاهر فان ذلک بمنزله الحدث الحاصل بعد الصلاه فانه لا یفسدها و یوجب الطهاره للصلاه التی تراد بعده کما لا یخفی و غسل الموضع لا ریب فی ان الخارج قبل الاستبراء محکوم بانه بول لتقدیم الشارح الظاهر هنا علی الأصل فلا بد من الحکم بنجاسه المخرج حیث یخرج منه شی ء قبل الاستبراء کما نص علیه المحقق فی المعتبر و المصنف فی تحریره و تذکرته فی بعض کتبه و غیرهما و السند ظاهر کما لا یخفی و مسح بطنه عند الفراغ من الاستنجاء کما فی التحریر و النهایه و فی الفقیه و الهدایه و نهایه الشیخ و الاقتصار و المصباح و مختصره و الذکری و المهذب و الوسیله و الجامع ظاهرا ذکر القیام عن موضعه مع الفراغ فقط و فی المقنعه و المراسم و البیان و شرح الفاضل اعتبارهما مع کون المسح بالید الیمنی و الذی رواه الصدوق من فعل رسول اللّه (ص) انه کان إذا دخل المتوضأ قال اللهم انی اعوذ بک و ذکر الدعاء و اذا تزحر قال اللهم کما اطعمتنیه الخ فاذا خرج مسح بطنه و قال الخ و هو کما تری لیس فیه ذکر الیمنی ثمّ هو معلق علی الخروج عن الخلاء کما فی الهدایه دون مجرد القیام و لو رجع ضمیر خرج إلی الغائط لکان معلقا علی خروج الغائط و یمکن ان یعلل خصوص الیمین بشرفه و یحمل الخروج علی الفراغ فیوافق قول الأکثر و الامر سهل و صوره الدعاء عند المسح مختلفه النقل فی کلامه فالمفید قال إذا فرغ من الاستنجاء فلیقم و لیمسح بیده الیمنی بطنه و لیقل الحمد لله الذی اماط عنی الاذی و هنأنی طعامی و عافانی من البلوی الحمد لله الذی رزقنی ما اغتذیت به و عرفنی لذته و ابقی فی جسدی قوته و اخرج عنی اذاه یا لها نعمه یا لها نعمه لا یقدر القادرون قدرها ثمّ یقدم رجله الیمنی قبل الیسری لخروجه و فی المصباح ذکره إلی البلوی و اضاف بعد طعامی و شرابی و مثله فی مختصره و الاقتصاد و فی المقنع ذکر ما فی المصباح و انه عند الفراغ من الحاجه و ذکر فی الخروج تقدیم الیمنی علی الیسری و فی الهدایه فاذا اراد الخروج من الخلاء فلیخرج رجله الیمنی قبل الیسری و لیمسح یده علی بطنه و یقول الحمد لله الذی عرفنی لذته الخ و قد تقدم و بعض هذه العبارات یحتمل ان الدعاء دعاء الفراغ دون المسح و الامر فی ذلک سهل و ان یفعل فعل أمیر المؤمنین إذا اراد الحاجه فانه کان إذا اراد الحاجه وقف علی باب المتوضأ ثمّ التفت عن یمینه و یساره إلی ملکیه فیقول امیطا عنی فلکما اللّه علی ان لا احدث بلسانی شیئا حتی اخرج الیکما و یقول عند الدخول الحمد لله الحافظ المؤدی نقله فی الفقیه و نقله فی المنتهی و غیره و الاعتماد علی الیسری و فتح الیمنی کما فی النهایه و الدروس و البیان و الذکری و الموجز

و استند فی النهایه إلی انه (ص) علم اصحابه الاتکاء علی الیسری و فی الذکری قال للخبر عن النبی (ص) و اعداد الاحجار لو اراد الاستنجاء بها کما فی النهایه و الدروس و الذکری و فی الذخیره للخبر عنه (ص) و فی النهایه لخوف الانتشار لو قلبها بعد قضاء الحاجه و التحول فی الاستنجاء عن موضع الحاجه ذکره فی الموجز و یظهر من تعلیل النهایه معللا بمخافه أن یصیبه شی ء من المتقاطر علی الحدث و ارتیاد الموضع للبول لقول الرضا (ع) من فقه الرجل ان یرتاد موضعا لبوله و الابتداء بالدبر فی الاستنجاء لحدیث عمار عن الصادق (ع) حین سأله عن الرجل یرید الاستنجاء أ یبدأ بالمقعده أو بالاحلیل فقال بالمقعده و ذکر هذا الحکم فی الدروس و الذکری و غیرهما و اختیار الماء علی غیره و الجمع بینه و بین غیره کما تقدم و تثنیه الغسل لو قلنا باجزاء الواحد و الصریر فی البیان خروجا عن قول سلار و زالت الرائحه کما فی البیان و الاقتصار علی الارض أو ما ینبت خروجا عن خلاف سلار و هذه الثلاثه مذکوره فی البیان و الاتقاط فی استنجاء الحجر علی نحو ما مر ذکره و یدخل فیه البدأه بالصفحه الیمنی ثمّ الیسری ثمّ الوسط و جعل الحجر فی محل طاهر و الاستداره علی نحو ما ذکر و نقل عن الکتب المتقدمه و الاستیعاب فی الاستنجاء به دون التوزیع لو جوزناه کما فی البیان و الاقتصاد فی الاحجار علی السبله من شبهه الرطوبه و الاستعمال و ان یکون ظاهر الخشونه و ان یزال به الاثر ان امکن و الارتیاد فیه کما تقدم و تعجیل الاستنجاء خوفا من محل المرض ذکره الفاضل و غسل یده قبل ادخاله الاناء فی الاستنجاء و وضع الوسطی فی الغمز و الابهام و السبابه فی العصر کما تقدم و ایثار الماء البارد لقطع البواسیر کما فی الخبر و المبالغه فی الاستنجاء للنساء کما فی الخبر و الاتعاض و رؤیه الخبث کما یلوح من الروایه و استنجاء الرجل طولا و المرأه عرضا کما ذکره العلامه و نقله فی البیان لأنه احکم و النظر إلی الغائط کما یلوح من الخبر و الجلوس علی الطول المتعارف لأنه اسلم الهیئات عن وصول الخبث و المبالغه فی الاستبراء و تحصیل الیقین فی الاستنجاء و لو اکتفینا بحصول الظن و الدلک فی البول و لیس بواجب کما صرح به العلامه و الشهید استظهارا فی التطهیر إلی غیر ذلک و یستحب التخلی فیهما عند اراده النوم خوفا من الاحتقان و مقابله للروایه و البول بعد الانزال خوفا من المرض للخبر و کلاهما امام الصلاه خوفا من عروضهما فی اثنائها و الحاصل ینبغی المحافظه علی سائر الآداب المذکوره و غیرها من الآداب العادیه و اللّه الموفق.

## کراهه استقبال الشمس و القمر بالفرج

و یکره استقبال الشمس و القمر بفرجه کما فی اربعته و الشرائع و المعتبر و اللمعه و الجمیع مشترکه فی اعتبار الاستقبال بالفرج و فی الجمل و المصباح و مختصره الاستقبال بالبول و یحتمله الإرشاد و البیان و النفلیه حیث قیل فیهن و استقبال النیرین و الریح بالبول ان علق بهما و لو علق بالریح فقط کان مما فیه اطلاق الاستقبال و فی الغنیه و السرائر و نهایه الشیخ و الموجز و النافع کراهه استقبالهما بغیر تقیید بالبول أو الفرج و فی المبسوط و الدروس و لا یستقبلهما ببول و لا غائط و قریب منهما ما فی التذکره من کراهه الاستقبال بالفرجین و فی المعتبر روی ما فیه ذکر الفرجین و عن سلار لا یستقبلان بالفرج عند البول و هذه العبارات کلها متساویه فی تخصیص التعرض للاستقبال مع السکوت عن غیره و فی الفقیه و الهدایه النهی عن الاستقبال و الاستدبار فی الهلال من غیر تعرض للشمس و نسب سلار مساواه الاستقبال و الاستدبار إلی القیل و فی الذکری کره استقبال الفرجین بالبول ثمّ قال و الغائط محمول علیه و روی بفرجه فیشمله قال منها و فی الروض و فی استدبارهما احتمال المساواه فی الاحترام و فی نهایه لاحکام و شرح الموجز و لا یکره الاستدبار و قربه الفاضل فی شرحه و نقل عن فخر الاسلام فی شرح الإرشاد الإجماع علیه و فسر الاستدبار بالاستدبار عند البول و الاستقبال عند الغائط مع ستر القبل و فیه ما لا یخفی و استقرب عدم الحاق الاستدبار فی الکتاب و الذخیره و کیف کان فعبارات الأصحاب مختلفه ففی بعضها الاستقبال بالفرج و فی آخر بالبول و فی آخر به أو الغائط و فی آخر بالفرجین و فی آخر اضافه الاستدبار و کان المشهور فیما بینهم الاقتصار علی الاستقبال فلا عبره بالاستدبار و نقلوا فیه الإجماع کما تقدم و الاکثر علی اعتبار الاستقبال بالفرج کما ظهر و ربما حمل علیه غبائر الباقی و ظاهرهم الکراهه و نقل الفاضل فی شرحه و صاحب الذخیره عن المفید القول بالتحریم و عبارته ظاهره فیه حیث قال و لا یجوز استقبال الخ و عن الصدوق فی الهدایه تحریم استقبال الهلال و استدباره و الحق مع المشهور و الأصل فی هذا الحکم ما روی عن النبی (ص) من انه نهی عن ان یستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو یبول و عنه (ص) لا یبولن احدکم و فرجه بادٍ للقمر و فی آخر مثل ذلک و روی الکلینی النهی عن مطلق الاستقبال و الصدوق النهی عن استقبال الهلال و استدباره و لا ریب ان ما دل علی الفرج اقوی و العامل علیه اکثر و تنزیل روایه الکلینی علیه قریب و أما الاستدبار فلا یبعد القول بکراهته للمسامحه فی ادله السنن الا ان الإجماع یدفعه و اللّه اعلم و المراد به استقبال القرص لا الجهه فلو وضع حجابا عنهما مع استقباله جهتهما لم یکن بأس کما فی الذکری و شرح اللمعه و الدروس و الریاض و الکتاب و غیرهن و هو أیضاً من کلمات الأکثر و من اطلق الاستقبال فمراده ذلک و لا فرق بین المکسوف و غیره کما فی النهایه و الریاض لصدق النهی فیهما.

## کراهه استقبال الریح بالبول

و یکره استقبال الریح بالبول خص الحکم بالاستقبال دون عکسه و بالبول دون الغائط کما فی المشهور و فی اللمعه و الذکری و الدروس عمم الحدثین فیراد بالاستقبال فیهما الاستقبال بائلا و الاستدبار متغوطا و الحاصل الاستقبال بالحدث قاله الفاضل و الحاق الاستدبار بالحدثین بالاستقبال فیهما قوی وجهه فی الذخیره و یمکن الاستناد فی التعمیم فی الاستقبال و الاستدبار فی الحدثین معا إلی مرفوعه محمد بن یحیی ما حد الغائط فقال لا تستقبل القبله و لا تستدبرها و لا تستقبل الریح و لا تستدبرها و مثلها ما ارسل عن الحسن بن علی (ع) و فی استفاده العموم فی الحدثین بحث و ربما یقربه عطفه علی حال القبله و ظاهر المشهور اطلاق الحکم و فی نهایه الأحکام و الظاهر ان المراد بالنهی عن الاستدبار حاله خوف الرد إلیه و البول فی الصلبه لقول الصادق (ع) فی خبر عبد اللّه بن سنان کان رسول اللّه (ص) اشد الناس توقیا من البول کان إذا اراد البول تعمد إلی مکان مرتفع أو إلی مکان من الامکنه یکون فیه التراب الکثیر کراهیه ان ینضح علیه البول و قول الرضا (ع) فی حدیث سلیمان الجعفری من فقه الرجل أن یرتاد لموضع بوله و منه یعلم استحباب اجتناب جمیع ما ینافی الاحتیاط فی التوقی من البول و قائما و فی الهدایه لا یجوز فعنه (ص) انه من الجفاء و عن الصادق (ع) انه یتخوف علیه ان یلتبس به الشیطان و فی صحیحه ابن مسلم عن أبی جعفر (ع) من تخلی علی قبرا وبال قائما إلی ان قال فاصابه شی ء من الشیطان لم یدعه الا ان یشاء اللّه و فی نهایه الأحکام و الاقرب ان العله هی التوقی من البول فلو کان فی حال لا یحترز فیه کالحمام زالت الکراهه و نظر فیه الفاضل و هو فی محله و قیل باختصاص الکراهه بغیر حاله الاطلاء لقول الصادق (ع) فی مرسله ابن أبی عمیر حین سأله سائل عن بول المطلی و هو قائم لا بأس مطمحا یعنی البول فی الهواء و فی الهدایه لا یجوز و عنه (ص) النهی عنه من السطح أو الشی ء المرتفع و لذا قید بهما فی المقنع و بالسطح فی الذکری و اطلق الأکثر کما هنا لقول أمیر المؤمنین (ع) فی خبر أبی بصیر و محمد بن مسلم المروی فی الخصال إذا بال احدکم فلا یطمحن ببوله لأن للهواء اهلا و التعمیم اوفق و فی الماء جاریا و راکدا و فی الأخیر اشد علی الاشهر کما فی الذخیره و شرح الفاضل و فی الهدایه لا یجوز فی الراکد و لا بأس به فی الجاری و نحوها عباره علی بن بابویه و أول کلامه باراده الکراهه فی الراکد دون الجاری و فی المقنعه و لا یجوز فی الراکد و لا بأس به فی الجاری و اجتنابه افضل و فی نهایه الأحکام ان البول فی الماء فی اللیل اشد کراهه لما قیل ان الماء فی اللیل للجن فیخاف اصابته من جهتهم إذا بال فیها و اغتسل و سوی الشیخان و الاکثر بینه و بین الغائط و لعل المدرک ان للماء أهلًا فیفید حکم الغائط بل سائر القذارات و فی الذکری ان الحاق الغائط به من باب الأولی انتهی.

## کراهه التبول فی الماء الجاری و الماء الراکد و تحت الاشجار و أفنیه المساجد

و الروایات فی هذا الحکم کثیره کروایه مسمع عنه (ع) انه قال قال امیر المؤمنین (ع) نهی أن یبول الرجل فی الماء الجاری إلا من ضروره و فی حدیث الخصال ان من بال فی الماء الجاری فلا یلومن إلا نفسه لأن للماء اهلا و فی الصحیح عن أبی جعفر (ع) من تخلی علی قبر أو بال قائما أو بال فی ماء قائما أو مشی فی حذاء واحد أو شرب قائما أو خلی فی بیت وحده و بات علی غمر فاصابه شی ء من الشیطان لم یدعه إلا أن یشاء اللّه قال أبی الاثیر الغمر بالتحریک الدسم و الزهومه من اللحم و فی صحیح الحلبی فی العلل لا تبل فی ماء نقیع فمن فعل فاصابه شی ء فلا یلومن إلا نفسه و فی مناهی النبی (ص) لا یبلون احدکم فی الماء الراکد فمنه یکون ذهاب العقل قال الفاضل و روی ان البول فی الراکد یورث النسیان و انه من الجفاء و فی صحیحه الفضیل لا بأس به فی الجاری و کره فی الراکد و حمل علی شده الکراهه و ضعفها أو المراد نفی البأس من جهه النجاسه و القذاره و ان کره من جهه اخری قال فخر الاسلام فی شرح الإرشاد ان البول فی الراکد یورث الحصر و فی الجاری یورث السلس و کیف کان فالظاهر الکراهه فیهما مع الاختلاف شده و ضعفا لأن للماء اهلا و استثنی بعض المتأخرین البلاد الکثیره الماء مما اعد الماء لقضاء الحاجه و نحوه کالشام و نحوها و استشکل فیه الفاضل و صاحب الکتاب و هو فی محله و الحدث فی الشوارع جمع شارع و هو الطریق الاعظم قاله الجوهری و یراد به مطلق الطرق النافذه لا المرفوعه قال فی الکتاب لأن المرفوعه ملک لأصحابها عند الأصحاب اقول و للتقیید فی الروایه و المشارع و هی موارد المیاه کرءوس الآبار و شطوط الأنهار و اطراف العیون و مجامع الماء و الوارد فی الروایات کما سیجی ء شطوط الأنهار و رءوس الآبار و ینبغی التقیید فیها و فیما قبلها بعدم حصول الضرر للمستطرقین و المستقین و فی الهدایه و المقنعه و لا یجوز التغوط فی الشوارع و المشارع و المراد الکراهه أو یحمل علی هذه الصوره و مواضع اللعن لتاذی الناس و تعریض نفسه للسب و اللعن و فسرت فی الروایه عن زین العابدین (ع) بأبواب الدور و ربما کان سبب التسمیه ان صاحب الدار إذا لم یجد بما له لعنه السائل و الطالب و قد یحمل علی المثال و یعم الحکم فی کل ما یبعث علی السب و اللعن بالتخلی و لا یخل من قرب و الأصل فی الحکم فی المواضع الثلاثه قول زین العابدین (ع) فی صحیحه عاصم بن حمید فی جواب من سأل این یتوضأ الغرباء قال تقی شطوط الأنهار و الطرق النافذه و تحت الاشجار المثمره و مواضع اللعن فقیل له این مواضع اللعن فقال ابواب الدور و فی روایه السکونی نهی النبی (ص) أن یتغوط علی شفیر بئر ماء یستعذب منها أو نهر یستعذب منه أو تحت شجره فیها ثمرتها و تحت المثمره للروایتین السابقتین و قول الکاظم (ع) لأبی حنیفه اجتنب افنیه المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال و فی خبر الحصین بن مخارف النهی عن التغوط تحت شجره فیها ثمرتها و فی خبر آخر انه (ص) کره أن یحدث الرجل تحت شجره قد اینعت أو نخله قد اینعت

و فی الفقیه و العلل عن أبی جعفر (ع) ان عله الکراهه تاذی الملائکه الموکلین بالثمار و هذه الروایات سوی صحیحه عاصم بن حمید تقتضی اختصاص الکراهه بما وجد فیها الثمره بالفعل اما صحیحه عاصم ففیها تحت الاشجار المثمره و هی قابله لأن یراد بها ما من شأنها الاثمار فتعم أو یبنی علی ان المشتق یصدق باعتبار الاتصاف بالمبدإ فی الماضی فیخص الحکم بما حصل فیها ثمر و لو فیما سبق و لو قیل بالصدق للاتصاف بالمبدإ فی المستقبل عمم ما لم یبلغ إلی حیث لا تثمر فی المستقبل غیر ان دعوی الصدق علی المتصف فی المستقبل مجاز اجماعا کما قال صاحب الکتاب و غیره اما لو بنی علی ان المشتق حقیقه فی المتصف بالمبدإ حال التلبس کما هو الاقوی و اوفق الروایات الاخر و هو الاوفق باصل عدم الکراهه الا فی المتیقن و علل بعضهم کراهه ذلک بخوف بقاء العین و تلوث الثمره و فیه ما فیه و فی الهدایه و المقنعه و لا یجوز التغوط تحتها و ربما أول بالکراهه و فی النزال علی المشهور و فی الهدایه و المقنعه و الفقیه انه لا یجوز و ربما نزل علی الکراهه و هو قریب فی کلام القدماء و المراد بفی النزال المواضع التی ینزلونها غالبا کموضع ظل جبل أو شجره وسمی المکان فیئا لأنه غالبا موضع الفی ء فی العصر و المصباح أو لأن القوافل تفی ء إلیه و المستند فیه مع التأدی غالبا و کونه من مواضع اللعن علی ما فی شرح الفاضل ما فی مرفوعه علی بن ابراهیم عن أبی الحسن (ع) اجتنب افنیه المساجد إلی قوله و منازل النزال و فی خبر ابراهیم بن أبی زیاد الکرخی ثلاثه فی فعلهن ملعون المتغوط فی فی ء النزال ثمّ هذا کله فی غیر الاوقاف و المواضع المستحقه للنزول فانه یحرم فیها مع التأذی و بدونه فی بعض الصور و حجره الحیوان علی الاشهر و فی الشرح قطع به اکثر الأصحاب و فی الهدایه لا یجوز البول فیها و ربما حمل علی المشهور و المتمسک فیه بعد ما ورد عن النبی (ص) النهی عنه ان فیه ایذاء للحیوان و مظنه للخوف علی النفس لما روی ان تابط شرا جلس فاذا حیه فلدغته و لانها مساکن للجن علی ما قیل لأن سعد بن عباده بال بالشام فی حجر فاستلقی میتاً فسمعت الجن تنوح علیه بالمدینه و تقول نحن قتلنا سید الخزرج سعد بن عباده و رمیناه بسهمین فلم تحط فؤاده و الافنیه افنیه الدور و المساجد و البساتین أی السعه امام ابوابها و ما امتد من جوانبها للتأذی و اللعن و فی الروایه عن زین الساجدین مواضع اللعن و فسر بابواب الدور و ربما ینزل علی التمثیل فیعم سائر مواضع اللعن و هذه منها و فی مرفوعه علی بن ابراهیم افنیه المساجد و فی المقنعه لا یجوز التغوط فی افنیه الدور و فی الهدایه انه لا یجوز فی ابوابها و احتمل الشارح الفاضل اختصاص الکراهه بغیر مالک الدار مثلا و المأذون و فی حقهما مباح و أما فی ما هو امام الدور و الحریم فشرطه أن لا یکون مملوکا و إلا حرم إلا مع الاذن و مواضع التأذی کما نص علیه الشیخ و ابنا حمزه و ادریس و سره ظاهر

ثمّ التعميم فی الحدث هنا بعد تخصیص البول فی الأحکام الماضیه دلیل علی اراده ما یعم البول و الغائط فی هذه المواضع و هو الظاهر الموافق لما فی الوسیله و الجامع و الاشاره و المبسوط و الاقتصاد و الجمل و المصباح و المهذب و الغنیه و الاصباح و النافع و الشرائع فی غیر الحجره فانما کره فیها البول منها و نحوها التذکره و الإرشاد و التلخیص و التبصره و الذکری و فی الهدایه لا یجوز التغوط علی شطوط الأنهار و الطرق النافذه و ابواب الدور و فی النزال و تحت الاشجار المثمره و لا یجوز البول فی حجر و فی المقنع و اتق شطوط الأنهار و الطرق النافذه و تحت الاشجار المثمره و مواضع اللعن و هی ابواب الدور انتهی. و هو یعم الحدیثین و لم یتعرض للحجره و فی النهایه و لا یتغوط علی شطوط الأنهار و لا فی المیاه الجاریه و لا الراکده و لا یبولن فیهما فان بال فی المیاه الجاریه أو تغوط فیهما لم یفسد ذلک الماء و لا یتغوط أیضاً فی افنیه الدور و لا تحت الاشجار المثمره و لا مواضع اللعن و لا فی النزال و لا المواضع التی یتاذی المسلمون بحصول النجاسه فیها و لا یطمح ببوله فی الهواء و لا یبولن فی حجره الحیوان و فی السرائر ینبغی لمن أراد الغائط أن یتجنب شطوط الأنهار و مساقط الثمار و الطرق النافذه و فی النزال و حجره الحیوان و المیاه الجاریه و الراکده و لا یبولن فیهما و لا فی افنیه الدور و لا فی مواضع اللعن و فی الجمله کل موضع یتاذی به الناس و لیس فی المقنعه الا عدم جواز التغوط علی المشارع و الشوارع و الافنیه و تحت الاشجار المثمره و منازل النزال و لیس فی الدروس إلا کراهه البول فی جمیع ما فی الکتاب إلا انه زاد التأذی مکان مواضع التأذی و هو ظاهر النفلیه.

## کراهه السواک عند حال التخلی و الاکل و الشرب

و یکره السواک أی علی حال التخلی کما فی المقنعه و المراسم و المهذب و ظاهر المبسوط و الهدایه و المعتبر و ارسل الصدوق عن الکاظم (ع) ان السواک علی الخلاء یورث النجر و فی التهذیب انه فی الخلاء یورث النجر فان ارید التخلی وافق ما تقدم و ان ارید بالخلاء مکان التخلی افاد الکراهه و انه لم یکن علی حال التخلی و القدر المعلوم هو الأول و الاکل و الشرب کانه یرید حال التخلی کما هو صریح المصباح و مختصره و المهذب و نهایه الأحکام و المنتهی و ظاهر التذکره و اطلق فی غیرها لمهانه النفس و فحوی ما فی الفقیه مرسلا ان ابا جعفر (ع) دخل الخلاء فوجد لقمه خبز فی القذر فاخذها و غسلها و دفعها إلی مملوک له و قال تکون معک لآکلها إذا خرجت و فی العیون نحوه و فی صحیفه الرضا عنه (ع) ان الحسین فعل ذلک و فی هذا الاستناد تامل لان ابقاء اللقمه قد یکون لجفاف الرطوبه القذره أو غیر ذلک من المصالح إلا ان امر الندب بعد فتوی المعظم هین إذ ربما نری الندب بفتوی فقیه واحد فضلا عن فتوی الأکثر مع ان فی الاستناد إلی حصول المهانه للنفس کفایه و اللّه اعلم.

## کراهه الکلام عند التخلی

و الکلام حاله الخلاء کما فی الفقیه و الهدایه و المهذب و جمل الشیخ و اقتصاره و المنتهی و نهایه الأحکام و فی المبسوط و النهایه و السرائر یکره علی حال الغائط و اطلق فی غیرها و الذی فی الفقیه لا یجوز الکلام و کانه یعنی الکراهه و الحجه فیه بعد المهانه و حسن التستر فی الامور المنفره نهی النبی (ص) فی خبر صفوان عن أن یجیب الرجل آخر و هو علی الغائط أو یکلمه حتی یفرغ و قول الصادق (ع) فی خبر ابی بصیر فی العلل من تکلم علی الخلاء لم تقض حاجته و فی خبر آخر إلی اربعه ایام إلا بالذکر کما فی الفقیه و المقنعه و الهدایه و غیرهن للشک فی اندراجه تحت ما دل علی کراهه الکلام و لما دل علی رجحان الذکر من العقل و النقل و ما ورد فی التوراه التی لم تغیر ذکری حسن علی کل حال و قول الصادق (ع) فی خبر الحلبی لا بأس بذکر اللّه و انت تبول فان ذکر اللّه حسن علی کل حال فلا تسأم من ذکر اللّه و بخبر سلیمان بن خالد ان موسی قال یا رب تمر بی حالات استحی أن أذکرک فیها فقال یا موسی ذکری علی کل حال حسن و فی النهایه و المبسوط و المصباح و مختصره و الوسیله انه یذکر بینه و بین نفسه لقول الصادق (ع) فی خبر مسعده المروی فی قرب الاسناد عن الصادق (ع) ان اباهم (ع) کان یقول إذا عطس أحدکم و هو علی خلاء فلیحمد اللّه فی نفسه و ان الصادق (ع) إذا دخل الخلاء قنع رأسه و یقول فی نفسه بسم اللّه و باللّه الخبر و ظاهره الاخطار لا اللفظ و یمکن اراده الاسرار کما فی الاشاره و یجب رد السلام لعموم الامر کما فی النهایه و المنتهی و یستحب حمد العاطس و تسمیته لأنهما ذکر أیضاً کما فی النهایه و المنتهی خلافا للشافعی و سبق خبر قرب الاسناد فی حمد العاطس

و فی التشمیت تامل لقوه اندراجه فی الکلام و فی الحاق ذکر الانبیاء و الاوصیاء احتمال ینشأ من دخوله تحت الکلام و عدم المخرج و من ان ذکرهم ذکر اللّه و حکایه الاذان کما فی الفقیه و الهدایه و المراسم و الجامع لقول أبی جعفر (ع) فی صحیح ابن مسلم إذا سمعت المنادی ینادی بالاذان و انت علی الخلاء فاذکر اللّه و قل کما یقول و مثله فی خبر أبی بصیر بدون فاذکر اللّه و قول أبی الحسن (ع) لسلیمان بن مقبل استحب للانسان عند سماع المؤذن أن یقول کما یقول و ان کان علی البول و الغائط لأنه یزید فی الرزق و فی النهایه و الوسیله و المهذب یقول فی نفسه و فی الدروس و الذکری نسبه جواز الحکایه إلی قول و یظهر من التذکره و المنتهی و النهایه دخول الاذان بالذکر و یشکل بالحیعلات و فی الروض و استثنی المصنف أیضاً حکایه الاذان و هو حسن فی فصل فیه ذکر دون الحیعلات لعدم نص فیه بالخصوص الا ان یبدل بالحوقله کما ذکره فی حکایته فی الصلاه انتهی. و لا یخفی ما فیه و قد مرت النصوص نعم فی الروایه الأولی فاذکر اللّه و قل الخبر ما یبنی عن ان الجواز مستند إلی کونه ذکر لکنه لا یلیق ان یکون مخصصاً للعموم لضعف الدلاله و فی الحاق سماع الاقامه احتمال ینشأ من اقتصار الادله علی الاذان و ظاهر خبری فاذکر اللّه حیث یظهر من العله شمول الاقامه و علی ما یظهر من العلامه ان المدار علی کونه ذکراً لا یختلف الحال و آیه الکرسی کما فی النهایه و المبسوط و الشرائع و الجامع و فی الأخیر فانها عوذه و ینهی عن جواز کلما فیه تعویذ و فی الوسیله ما فی الأول مع زیاده بینه و بین نفسه لئلا یفوته شرف فضلها انتهی. و ربما لاح من التعلیل استثناء مثل الفاتحه و التوحید و نحوهما و الحجه فی أصل الحکم قول الصادق لعمر بن یزید فی الصحیح حیث سأله عن التسبیح فی المخرج و قراءه القرآن لم یرخص فی الکنیف اکثر من آیه الکرسی و یحمد اللّه و آیه الحمد لله رب العاملین او طلب الحاجه المضر فوافقنا ان لم یمکن بالتصفیق و شبهه کما فی النهایه و الصلاه علی النبی إذا سمع ذکره کما فی المقنعه و المراسم و هو بناء علی الوجوب کما فی المقنعه ظاهر المدارک و بدونه یمکن ادخاله فی الذکر و طول الجلوس لخبث المکان و قذارته و حصول التکشف فیه و عن امیر المؤمنین (ع) انه یورث الناسور و عن لقمان انه نادی غلامه حین دخل المخرج قال طال الجلوس فقال له انه یفجع الکبد و یورث الناسور و یصعد الحراره إلی الرأس فاجلس هونا و قم هوناً فکتب حکمته علی باب الحسن و فی الهدایه و النهایه و المهذب لا یجوز و لعل المراد الکراهه و الاستنجاء بالیمین لشرفها و تناول المأکول بها و وضعها علی الوجه و لقوله (ع) انه من الجفاء و لنهی أبی جعفر (ع) عن مس الذکر بالیمین و روی ان النبی کان یستحب ان تجعل الیمین لما علی من الامور و الیسار لما دنی و انه کانت یمناه لطهوره و طعامه و یسراه لخلائه و ما کان من اذی

و لهذه الروايه ذكر بعض الأصحاب كراهه الاستجمار باليمين أيضاً و لو فعل اجزاءه و لا يكره الاستعانه بصب الماء او غيره لعدم تناول اليمنى له و لا- الاستنجاء بها مع الحاجه كمرض اليسرى و غيره هكذا فى النهايه و باليسار فيها خاتم نقش عليه او تحت فصه اسم من اسماء اللّه تعالى او أحد اسماء انبيائه او الائمه من أئمتنا أو أئمه سائر الامم ع بشرط ان لا يتنجس اما لو تنجس حرم ذلك عقلا و نقلا لمنافاته احترام الاسماء المقتضى لعدم احترام المسميات و فى الهدايه لا يجوز ان يدخل الخلاء و معه خاتم عليه اسم اللّه فان دخل و هو عليه فليحوله عن اليسرى إذا اراد الاستنجاء و كذا فى الفقيه بزياده مصحف من القرآن و فى المقنع و لا- تستنج و عليك خاتم عليه اسم اللّه حتى تحوله و إذا كان عليه اسم محمد فلا- باس بان لا تنزعه و لعله لاشتراك الاسم و عدم التعيين له (ص) و كانه اخذ ذلك من روايه أبى القاسم و ميل بتحريمه و ربما حمل على حال كونه قبله كذا فى الدلائل عن الصادق (ع) الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم اللّه فقال ما احب ذلك قال فيكون اسم محمد قال لا باس و هى ضعيفه و ليس فيها خصوص الاستنجاء و الأصل فى هذا الحكم من اصله بعد قضاء العقل برجحانيه التأدب و اداء حق العبوديه من التنزيه و التعظيم للموالى و ما دل من السنه على تعظيم شعائر اللّه و ان احترام الاسامى احترام المسميات قول الصادق (ع) فى خبر عمار لا يستنجى و عليه خاتم فيه اسم اللّه و لا يجامع و هو عليه و لا يدخل المخرج و هو عليه و قول امير المؤمنين (ع) المروى فى الخصال من خبر أبى بصير و ابن مسلم من نقش على خاتمه اسم اللّه فليحوله عن اليد التى يستنجى بها فى المتوضأ و ما فى العيون و الامالى ما للصدوق من خبر الحسين بن خالد انه قال للرضا (ع) الرجل يستنجى و خاتمه فى اصبعه و نقشه لا- اله الا- اللّه فقال اكره ذلك فقال جعلت فداك أو ليس كان رسول اللّه (ص) و كل واحد من آبائك ع يفعل ذلك و خاتمه فى اصبعه قال بلى و لكن كانوا يتختمون فى اليمنى فاتقوا اللّه و انظروا لانفسكم و فى قرب الاسناد للحميرى عن على بن جعفر عن اخيه (ع) فى الرجل يجامع و يدخل الكنيف و عليه الخاتم أو الشى ء فى القرآن أ يصلح ذلك قال لا و ما يعارض ذلك من قول الصادق (ع) فى خبر وهب بن وهب كان نقش خاتم أبى العزه لله و كان فى يساره يستنجى بها و نقش خاتم امير المؤمنين (ع) الملك لله و كان فى اليسرى يستنجى بها فمع تسليم السند محمول على جعل يستنجى متعلقا باليسرى على اراده التى من شأنها ذلك و لا ينافى التحويل أو على التقيه و ظهر من الأخبار الأول و غيرها ان تختمهم كان باليمنى و انه السنه و فى الرياض و غيره كره بعضهم استصحاب ذلك فى الخلاء مطلقاً و المراد باسماء الانبياء و الائمه ما قصد به احدهم لا ما قصد به اسم موافق لهم فى الاسم و لا ما اطلق و لم يقصد به احدا ان اتفق أو فصبه من حجر زمزم لقول على بن الحسين بن عبد ربه قلت له ما تقول فى الفص يتخذ من احجار زمزم قال لا باس و

یکره الاستنجاء بما کره استعماله من المیاه الحاره الکبریتیه لما روی انها من فوح جهنم ذکره فی الذکری و کشف العوره قبل الدنو من الارض لفعل النبی (ص) کما فی الدلائل و الاستنجاء عند القبور للخبر کما فی الذکری و الدلائل و استقبال بیت المقدس کما فی التذکره لما روی انه نهی عن استقبال القبلتین و قیل بتحریمه و ربما حمل علی حال کونه قبله کما فی الدلائل به و لکن إذا اراد الاستنجاء نزعه و فی الدلائل هی مقطوعه لکن مضمونها مشهور انتهی. و التحریر رواه الشیخ و الروایه ضعیفه و فی بعض نسخ الکافی زمرد و هو الزبرجد کما فی الریاض بدل زمزم قال فی الذکری و سمعناه من التذکره و اورد علی نسخه زمزم ان زمزم من المسجد فلا یجوز اخراج الحصی منها و اجیب باستثنائه بالنص و یمنع دخول زمزم فی المسجد و بان اخراج الحصی من البئر مستثنی لان تراب النزح لو وضع فیه افسده و بان المسأله مبینه علی فرض الوقوع فان کان فی یساره أحد الخاتمین حوله و استصحاب ما علیه اسم اللّه کالخاتم و المصحف کما فی الدلائل و لا باس بما فیه اسم الانبیاء هکذا معها عملا بروایه أبی القاسم عن الصادق (ع) الناهیه عن خاتم یکون علیه و فیه اسم اللّه و انه لا باس باسم محمد و فیه تأمل و استصحاب دراهم بیض غیر مصروره کما فی س لروایه غیاث عن الصادق (ع) و فی النهایه الا انه تکون مشدوده فیوافق ما هنا فروع اربعه:

الاول لو توضأ قبل الاستنجاء عمدا و سهوا من البول أو الغائط صح وضوؤه وفاقا للمشهور و وافق فیه الحسن و ابن خمره و الشیخ فی المبسوط مع الحکم منهم باستحباب الاعاده و علیه یحمل ما دل علی الخلاف بل ربما نزل علیه کلام الصدوق فلا یبقی فی المسأله مخالف و علی تقدیر المخالفه فهو معلوم النسب مع انه مسبوق بالإجماع ملحوق به و الحجه فیه مع ما مر ان الخبیث فی غیر محال الوضوء لا ینافی صحه الطهاره اتفاقا ذکره فی الدلائل و انه یصدق علی من هذه حاله متطهر شرعا لان الطهاره وضوء و غسل و تیمم و قد بینت حقائقها فی الشرع مضاف إلی صحیحه ابن یقطین عن الکاظم فی الرجل یبول فلا یغسل ذکره حتی یتوضأ وضوء الصلاه قال یغسل ذکره و لا یعید وضوئه و صحیح عمر و بن أبی نصر عن الصادق (ع) قلت له ابول و اتوضأ و انسی استنجائی ثمّ اذکر بعد ما صلیت قال اغسل ذکرک و اعد صلاتک و لا تعد وضوئک و فی صحیحه زراره و حسنته و موثقه ابن أبی عمر عن بعض اصحابنا بعد السؤال عمن نسی الاستنجاء حتی یصلی الامر باعاده الصلاه بغیر تعرض للوضوء و فیه اماره علی عدم لزومه و فی الفقیه من صلی و ذکر بعد ما صلی انه لم یغسل ذکره فعلیه ان یغسل ذکره و یعید الوضوء و الصلاه و نحوه فی المقنع الا انه لیس فیها اعاده الصلاه و موثقه أبی بصیر عن الصادق (ع) ان اهرقت الماء و نسیت غسل ذکرک حتی صلیت فعلیک اعاده الوضوء و غسل ذکرک و صحیحه سلیمان بن خالد عن أبی جعفر (ع) فی الرجل یتوضأ و نسی ذکره قال یغسل ذکره و یعید الوضوء و روایه سماعه بسند لا یخل من تامل عن الصادق (ع) قال إذا دخلت الغائط فقضیت الحاجه و لم تهرق الماء ثمّ توضیت و نسیت أن تستنجی فذکرت بعد ما صلیت فعلیک الاعاده فان کنت اهرقت الماء فنسیت أن تغسل ذکرک حتی صلیت فعلیک اعاده الوضوء و الصلاه و غسل ذکرک فان البول مثل البراز و فی بعض نسخ الکافی لیس مثل البراز

ثمّ بعد فقد المعادله لأكثريه تلك الأخبار و اصحيتها و موافقتها للعمل بحمل هذه على الندب أو تطرح و حملها الفاضل على ان المراد بالوضوء الاستنجاء و يكون عطفه على غسل الذكر تفسيرا و استند فى ان الوضوء يطلق على الاستنجاء بقول الصادق (ع) فى حسن جميل كان الناس يستنجون بالكرسف و الاحجار ثمّ احدث الوضوء قال و اهراق الماء فيها يحتمل اراده البول و حبب الماء للاستنجاء و فى الدلائل يمكن الحمل على من ذكر فى اثناء الوضوء كما قال (ع) ثمّ يتم وضوءه و يحمل على ما إذا جف الوضوء و بطلت صلاته و لزمه الاعاده خارج الوقت و داخله على المشهور بل كاد يكون اجماعا و لما دل على اشتراط طهاره بدن المصلى و لباسه مع ان الظاهر من الشروط أن تكون وجوديه لا علميه مع ما فى موثقه ابن أبى عمر عن بعض اصحابنا و صحيحتى زراره و عمرو بن أبى نصر من الامر باعاده الصلاه و هو يعم خارج الوقت و داخله إذ لم يثبت للفظ لا اعاده حقيقه شرعيه و هذه الأخبار و ان اشتركت فى الدلاله على لزوم الاعاده فى نسيان غسل البول لكن الإجماع ممن تقدم الصدوق و لحقه منعقد على مساواه حكم الاستنجاءين مع ان فى بعضها ايماء إلا ان المدار على نسيان الاستنجاء و المسأله إن بينت على مسأله ناسى النجاسه فى الصلاه أو عامدها توقف على ما سيجى ء و فى الاسناد إلى ما هنا كفايه و فى الفقيه من نسى أن يستنجى فى الغائط حتى يصلى لم يعد الصلاه و استند إلى موثقه عمار عن الصادق لو ان رجلا نسى أن يستنجى من الغائط حتى يصلى لم يعد الصلاه و صحيحه على بن جعفر عن اخيه (ع) فى رجل ذكر و هو فى صلاته أنه لم يستنجى من الخلاء قال ينصرف و يستنجى و يعيد الصلاه و ان ذكر قد فرغ من الصلاه أجزأه ذلك و لا اعاده عليه و الشيخ حمل خبر عمار على سبق الاستجمار قال الفاضل و ربما نزل كلام الصدوق عليه و لو لا انه فرق بين البول و الغائط لاتجه تنزيله على أحد الاقوال فيمن صلى ناسيا للنجاسه و قال ابن الجنيد إذا ترك غسل البول ناسيا حتى صلى وجبت الاعاده فى الوقت و استحبت بعد الوقت كما هو أحد الاقوال فى مسأله من صلى ناسيا للنجاسه و سنده ضعيف هشام بن سالم عن الصادق (ع) فيمن نسى ان يغسل ذكره بعد البول انه يغسل ذكره و لا يعيد الصلاه ففيه مع ضعفه انه خالى عن التفصيل و حمله الشيخ على انه لم يكن وجد الماء لغسله فالنسيان بمعنى الترك و لو استنده إلى قويه عمرو بن أبى نصر عن الصادق (ع) انى صليت فذكرت انى لم اغسل ذكرى بعد ما صليت أ فأعيد قال لا ففيه ما مر من الخلو عن التفصيل و حمله الشيخ على نفى اعاده الوضوء و فى الذخيره بعد ذكر خبر عمار اكثر الأخبار الداله على الاعاده مخصوصه بالبول فلا تعارض خبر عمار فيمكن الجمع بينه و بين الأخبار بحمله على نسيان الاستنجاء من الغائط أو حمل تلك على الندب و لكن الاجتزاء على خلاف المشهور المخالف للاحتياط مشكل انتهى. و قد علمت ضعف هذا الاحتمال ثمّ الذى فى خبر عمار نسيان الاستنجاء من الغائط

فلیس فهم خصوص الغائط منه حملا و لعله اراد معنی آخر و الغسل کالوضوء کما فی الذکری و الدلائل و الغرض انه صحیح إلی موضع النجاسه اما موضعها فان بنی علی جواز ازاله الحدث و الخبث دفعه أجزأه غسل واحد و الاصح المتقدم ثمّ یغسل المحل عن الخبث و یتم غسل الحدث و عندی ان التیمم قبل الاستنجاء إن کان العذر لا یمکن زواله عاده قبل انقضاء وقت الصلاه فکذلک لصحته فی السعه فلا یجب الاستنجاء قبله و هذا الحکم ظاهر علی القول بجواز التیمم فی السعه مطلقاً و کذا علی القول به مع شرط عدم رجاء زوال العذر کما علیه المصنف و اکثر المتأخرین إذ المفروض هنا ذلک و اما علی القول باشتراط الضیق کما علیه اکثر القدماء و سیجی ء البحث فیه بحول اللّه قوی، القول بوجوب تأخیره عن الاستنجاء لیضیق الوقت و ربما قیل بالعدم نظرا إلی ان الاستنجاء و نحوه من ازاله النجاسه عن الثوب و البدن من مقدمات الصلاه یستثنی وقته مع وقت الصلاه کستر العوره و الاستقبال کما هو ظاهر الخلاف فانه ضیق بالتیمم مطلقاً و اطلق جواز ایقاعه قبل الاستنجاء و فی الذکری ان زمان الاستنجاء کزمان التیمم فی الاستثناء قال فی الدلائل و فیه نظر لثبوت الفرق قال و الأحسن ان یقال المراد بالتضییق العادی و لا ـ ینافیه بقاء زمان یسیر و الا لم یجز التیمم فی موضع یحتاج ان ینتقل عنه إلی مصلاه و لا فعل الاذان و الاقامه کما ذکره العلائی و یؤیده انه لو لا ذلک لزم الحرج إذ احاطه العلم بمقدار وقت الصلاه بحیث لا یزید و لا ینقص متعسر بل متعذر انتهی. و لو صلی و الحال هذه اعاده صلاه خاصه فی الوقت أو خارجه الا ان یتجدد له التمکن من الماء فیتطهر و یعیدها و ان کان لعذر یرجی زواله لم یصح الا عند الضیق فیجب الاستنجاء قبله الثانی لو خرج أحد المحدثین اختص مخرجه بالاستنجاء اجماعا کما فی الذکری و المعتبر و لاصل البراءه و الاستصحاب و قول الصادق فی خبر عمار إذا بال الرجل و لم یخرج منه شی ء غیره فإنما علیه ان یغسل احلیله و ان خرج من مقعدته شی ء و لم یبد فانما علیه ان یغسل المقعده وحدها و لا یغسل الاحلیل. الثالث الاقرب جواز الاستنجاء کما یستنجی فی الخارج من المعتاد لعامه الناس و فی الخارج من غیر المعتاد لهم إذا صار معتادا لشخص سواء انسد الأصلی أو لا ـ فیجری فیه حکم اجزاء الاحجار و طهاره الماء مع حصول الشرائط فیهما بل تجویز سائر الأحکام من الوظائف و السنن لصدق اسم النجو و الاستنجاء و البول و الغائط فیندرج فی العمومات و یؤیده الاشتراک فی النقض و الاحتیاج إلی الرخصه مع احتمال العدم کما فی نهایه الأحکام لاندراج البول و الغائط فی النجاسات فتجری علیهما احکامها الا ـ ما خرج بتعین و هو الخارج من معتاد عامه الناس فیبقی غیره مندرجا فی العموم و یکون حاله حال البول و الغائط فی الثیاب و باقی البدن

و التردد وجه کما فی التحریر و المنتهی مع التقیید بانسداد الطبیعی الرابع: لو استجمر بالنجس بغیر الغائط وجب الماء بناء علی تنجس النجس فینجس المحل بغیر الخارج فلا یطهر بغیر الماء و لان الأصل بقاء النجاسه مع الشک فی اندراج هذه الصوره تحت ازاله الاستنجاء مع احتمال العدم کما فی نهایه الأحکام لان النجس لا ینجس و لأنه یسمی استنجاء فیلحقه حکمه و لو استجمر بالنجس به أی بالغائط الذی علی المحل أو غیره تکفی الثلاثه غیره لان النجس بنجاسه لا ینجس ثانیه بها لامتناع الاجتماع المثلین و للقطع باندراجه فی اسم الاستنجاء و یحتمل لزوم الماء کما علیه الشهید اقتصاراً علی المتیقن فیما خالفه الأصل من الرخصه و فی المنتهی و نهایه الأحکام احتمال الوجهین و فی المنتهی و کذا الاحتمالان لو سهلت بطنه فرششت النجاسه من الارض إلی محل الاستجمار لان الاستجمار رخصه فی تطهیر المحل من نجاسه خارجه منه لکثرتها لا من نجاسه وارده لندورها و ربما یراد بالغائط فی العباره ما علی المحل فیفید وجوب الماء إذا استجمر بما نجس بغیره بغائط و ربما یقال بوجوب الماء لو استجمر بمتنجس بها علی المحل من الغائط قبل الاستجمار و بعد تسریه الحکم إلی المتنجس لو رفع و وضع فی اثناء الدور و هو ابعد الافراد فی الخروج عن حکم الاستنجاء و کیف کان فالمدار علی ما یحمل به یقین الطهاره.

## المقصد الثانی فی المیاه

### المبحث الاول اقسام المیاه

#### اشاره

و فصوله خمسه:

#### الفصل الأول فی الماء المطلق

##### اشاره

و یراد به ما یستحق اطلاق اسم الماء علیه من غیر قید کما فی التحریر و التذکره و الإرشاد و نهایه الأحکام و غیرهن بتفاوت ما فی العباره و یحترز به عن اضافه القیود اللازمه کماء الورد و ماء الرمان و الصفصاف و نحوهن دون الغیر اللازمه کماء البحر و النهر و الفرات و البئر و نحوهن قال المحقق و غیره و إلا فهو دوری لاشتماله علی اسم الماء و أیضاً فیه لفظ کل و یمتنع سلبه عنه کما فی تحریره و نهایته و انما اضاف هذا القید دفعا لما یتوهم من اطلاق اسم الماء من غیر قید علی الدمع و العرق و ماء الورد و نحوهن و فیما سبق عینه و لذا اقتصر علیه فی بعض کتبه و غرضه هنا رفع الوهم و هو باقسامه فی الأصل طاهر مطهر اجماعا الا ما روی عن ابن عمرو و عبد اللّه بن عمر بن العاص فی ماء البحر ان التیمم احب الیهما منه و عن سعید بن المسیب إذا الجات إلیه فتوضأ منه و هما محجوجان بخبر أبی هریره من لم یطهره ماء البحر فلا طهره اللّه و من طرقنا ما هو معلوم و أما الطاهر به فیکفی فی ثبوتها اصاله اباحه الاستعمال بالنسبه إلیه و إلی ما اصابه و قوله تعالی [وَ أَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ ماءً طَهُوراً] و فی افاده عموم الماء إذ کله من السماء فأودع فی الارض بل فی عموم کل ماء نزل من السماء کالمطر اذ لا عموم فی لفظ ماء و کذا فی اراده الطهاره الشرعیه المبنی علی الحقیقه الشرعیه و کذا فی افاده التطهیر و قصاری ما قیل ان الطهاره غیر قابله للشده و لضعف و ان مقام الامتنان یقضی بذلک و فی الکل بحث سوی اجماع الخلاف و استدلال النبی علی مطهریه ماء البحر بالآیه ثمّ فی استفاده التطهیر من کل النجاسات ثمّ فی استفاده التطهیر بای کیفیه کانت و ای عدد کان اولی و لا دلاله فیها علیه ابحاث و هو المطهر من الحدث أی الحاله الباعثه علی اجتناب ما یشترط بالطهاره الناشئه عن حدوث شی ء من النواقض و لو اراد نفس النواقض کان اسناد الازاله إلیها باعتبار ازاله آثارها و الخبث أی النجاسه و هی معنی یحدث فی بعض الاعیان لإصابه بعض آخر و یقتضی مانعیه عن الاکل و الشرب و الصلاه و نحو ذلک للاستقذار و لو ارید نفس اعیان النجاسات فالمراد ازاله آثارها خاصه دون المضاف للأصل و عدم صدق الغسل ظاهرا و استصحاب نجاسه المتنجس و حدث المحدث و للاخبار و الإجماع کما فی الذکری و الریاض و التذکره و نهایه الأحکام و الغنیه و التحریر و الشرائع و نفی عنه الخلاف فی المبسوط و السرائر خلافا للصدوق فی الهدایه و الفقیه و الامالی من جواز الوضوء و غسل الجنابه بماء الورد

و حکی الشیخ فی الخلاف عن قوم من اصحاب الحدیث جواز الوضوء بماء الورد و للسید فی الناصریات و مسائل الخلاف حیث جوز به رفع الخبث و اختلف النقل عن السید فقیل جوز بالمضاف کما فی الدلائل و غیرها و قیل بسائر المائعات کما فی شرح الموجز و هو الذی فی الناصریات و نسب مثل خلاف السید إلی المفید کما فی الذخیره و غیرها و اجماع السید معارض بما هو اقوی منه و لا فرق عندنا بین الاختیار و الاضطرار و ان احتمله کلام الحسن بل بعضهم جعله مذهبا له و المعروف من الحسن خصوص ازاله الخبث و منه فی الذکری علی انه اجری ذلک فی الطهارتین و لهم شواهد لا معول علیها و سیجی ء بحول اللّه تمام البحث فی المسأله، و حیث حملنا لفظه خاصه علی الحصر الاضافی لم یرد النقض بالتراب و الشمس و نحوهما و ربما اجیب أیضاً بان الغرض اختصاص الماء برفع کل من الحدث و الخبث و التراب و ان طهر بطن النعل و القدم مثلا لا یرفع الحدث لأنه مبیح فی التیمم لا رافع علی ما سیجی ء بحول اللّه و قیل المراد التطهیر عن کافه الاخباث فی سائر المتنجسات القابله للتطهیر و هی للماء خاصه و فی الذکری و یمکن أن یکون العله فی الاختصاص اختصاصه بمزید رقه و اتصال لا تثبت بغیره حتی ماء الورد فانه لا یخل من اجزاء لو طال مکثه ما دام علی أصل الخلقه ذاتا و وصفا فان خرج عنها بنفسه و بممازجه طاهر او مجاورته فهو باقی علی حکمه من الطهاره و التطهیر اجماعا کما فی المنتهی و التذکره و الغنیه و للأصل و العمومات و وافق فیه أبو حنیفه و صحبه و الزهری و ابو بکر الرازی اما الشافعی و مالک و اسحاق و احمد فقالوا ان تغیر بما لم یخالط کالخشب و الدهن أو کان ترابا أو لا ینفک الماء عنه کالطحلب و ورق الشجر الساقط فی السواقی و ما یجری علیه الماء من حجر النوره و الکحل و غیره فهو باقی علی حکمه و کذا لو ارسل فی ارض مالحه فیصیر ملحا جاز و لو خلط بغیر ذلک کالصابون و الملح الحلبی و هو ما عدا المائی و الزعفران فتغیر لم یجز الوضوء به و ان تغیر أحد اوصافه الثلاثه الآتیه أو الاعم منها اجماعا کما یظهر منهم و للأصل و العمومات و فی الذکری نسب الحکم إلی الشهره و کانه لمجرد عدم نقل الخلاف الإجماع کما یؤذن به کلامه و فیه ما فیه عالم یفتقر بسبب التغییر صدق اسم الماء علیه إلی قید فیصیر مضافا أو العبره بالاسم و فی مهذب القاضی انه یصیر مضافا إذا ساوی ما خالطه من المضاف أو نقص عنه و ان الشیخ فی الدروس حکم بالبقاء علی الاطلاق مع التساوی و انه ناظره فی ذلک حتی سکت و فی المبسوط بعد اختیار البقاء علی الاطلاق کما نقل القاضی احتاط بالاستعمال و التیمم جمیعا و ربما یقال بالاحتیاط فی صوره الشک لتعارض أصل بقاء المائیه واصل بقاء الحدث و عدم الفراغ و ان قوی الأخیر علی تأمل و ان خرج عن أصل الخلقه بممازجه النجاسه أی ملاقاتها ذاتیه کانت کالاعیان و عرفیه کما فی المتنجسات او یراد خصوص الاعیان و غیره بالمقایسه

و على كل حال فان خرج بذلك عن صدق اسم المائيه عليه فظاهر و الا فاقسامه ثلاثه الأول الجارى السائل على الارض بالنبع من تحتها و إلا فهو من الراكد و فى الكتاب النابع لان الجارى لا عن ماده من اقسام الراكد اتفاقا و فى الذخيره انه حكما النابع عن البئر جرى على وجه الارض أم لا فيشمل العيون و صرح فى الدلائل بدخول العيون فى الجارى و فى المسالك النابع عن البئر و لعل الظاهر خروج العيون و بقيد السيلان تخرج العيون الراكده فانها من الراكد و من البئر و استظهر فى المقنعه و التهذيب الثانى و خروجها عن اسم الجارى و هو الظاهر من عبارات الأصحاب غير المدارك و الذخيره و الدلائل و لعل اعتبار دوام النبع كما فى الدروس احتراز عنها فلا حاجه إلى تكلف الروض و المسالك بشمول الجارى لها تغليبا أو حقيقه عرفيه و يعتبر فيه اتصال الجريان بالملاقاه فلو انقطعت الماده ثمّ لاقى جرى عليه حكم الراكد و لو سد المنبع فبقى منه ترشح يسير جدا قوى عدم اعتباره و كيف كان فالمدار فى مثل ذلك على صدق اسم الجارى و انما ينجس عندنا بتغير أحد اوصافه الثلاثه أعنى اللون و الطعم و الرائحه التى هى مدار الطهوريه و زوالها و ذلك مقتضى للنجاسه باجماع أهل العلم كما فى المعتبر و المنتهى و فى شرح الموجز و غيره نقل الإجماع و قول الصادق (ع) فى صحيحه حريز كلما غلب الماء ريح الجيفه فتوضأ منه و اشرب فاذا تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ و لا تشرب و فى خبر الفضيل لا باس إذا غلب لون الماء لون البول إلى غير ذلك و ذكر الحسن ان الأخبار تواترت عنهم ع ان الماء طاهر لا ينجسه شى ء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه و روى عن النبى (ص) الماء كله طاهر لا ينجسه شى ء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه و فى الذخيره لم اعثر على خبر خاص فيه ذكر اللون و المستند هذا الخبر العامى المنجبر بعمل الامه بمضمونه و نظيره عن البهائى انتهى. و قد عرفت ما فيه مضافا إلى صريح خبر الدعائم عن الامير و يراد بتغير اللون و الرائحه حدوث رائحه النجاسه أو لونها و إلا فالماء الصافى جداً لا لون له و كذا لا رائحه للماء فزوال طعم الماء و حدوث طعم النجاسه باعث التنجيس و حدوث لون النجاسه و رائحتها باعث كذلك من دون زوال شى ء فالمراد زوال ما كان لذات الماء من عدم بعض الصفات أو ثبوتها لمباشره النجاسه باعث التنجيس فالمدار على زوال الحاله الطبيعيه بالنجاسه و عدمه كما ذكره الشهيد (ره) و يعتبر ما يسمى تغيرا عرفا فلو حصل ما لا يدركه الا الحذاق لم يؤثر للشك فى اندراجه تحت الاسم و العبره بالحسى دون التقديرى و فى الروض انه ظاهر المذهب و هو اختيار الشهيد و المصنف على الثانى انتهى. و فى الذخيره و شرح الفاضل انه مذهب الأكثر و فى الكتاب انه الاظهر و اعتبر الشهيد فى الذكرى و البيان الحسى و فى الأخير إلا أن يكون الماء مشتملا على صفه يمنع من ظهور التغير انتهى.

و الـذی علیه المصـنف و صـاحب المهـذب (ره) اعتبـار التقـدیری محتجا بان النجاسه تـدور مـدار الاوصاف فاذا لم تکن وجب تقدیرها و فی العلیه و الکتاب و الذخیره انه اعاده للدعوی و فی الریاض هو عین المتنازع و اعتذر عنه فی الدلائل بان النجاسه ان لم تعتبر مع عـدم المخالفه لزم أن لا ینجس الماء و ان قلنا بالاعتبار لزم التقدیر و هو المراد و علیه انه ان خرج عن اسم المائیه فلا کلام و إلا کان محض اسـتبعاد کما فی الروض و احتـج الفخر لوالـده بان الماء مقهور بالنجاسه لأنه کلما لم یکن مقهورا بها لم یتغیر بهـا علی تقـدیر المخالفه و یرجع بعکس النقیض إلی قولنا کلما تغیر علی تقـدیر المخالفه کان مقهورا و رده فی الکتاب و الـذخیره و الدلائل بمنع الکلیه الأولی فان الخصم یقول بالتغیر حال المخالفه و یمنع المقهور به حال عدمها و اضاف فی الدلائل إلی ذلـک ان ذلـک ممنوع ان اراد المقهوریه الفعلیه و ان اراد الامکانیه سـلمنا لها و لا تؤثر و فی العلیه الاسـتناد إلی قیاسه علی الممزوج من المطلق و المضـاف فکمـا یعتـبر التقـدیر هنـاک یعتبر هنـا بطریق اولی و رده فی الـذخیره بـان المـدار فی المطلق و المضـاف علی الاسم و فی الـدلائل أنه ضـعیف بمنع القیاس أولا و منع الأولویه ثانیا و منع ثبوت الحکم فی المقیس علیه ثالثا و یمکن أن یتمسـک للمصـنف بان اعتبار التغییر لیس محض تعبـد و انما هو لعروض ما یبطل عمل الطبیعه و اقتضائها لمغلوبیتها و تغیر أحـد الاوصـاف الثلاثه قرینه مکسوریه الطبیعه و فیه ما فیه و ربما یسـتند إلی ما دل علی اعتبار قاهریه الماء و اکثریته کخبر البصائر و العلل و نحوهما و فیه بحث لظهوره فی الاوصاف و المتبادر من التغییر الحسی و الأصل الطهاره تنبیه علی القول باعتبار التغییر التقـدیری و فرض المخالفه بین اوصاف الماء و النجاسه هل یعتبر شـده المخالفه أو ضـعفها أو الوسط فی النجاسه أو الماء قوی فی شـرح الموجز الأخیر و نسبه فی الکتاب إلی بعض المحققین بعنوان الاحتمال و نسبه فی الدلائل إلی الفاضل المحشی و قواه هو فی الـذکری ینبغی فرض مخالف اشد احدا بالاحتیاط و فی الذخیره نسب القول بالاوسط إلی بعض المتأخرین ثمّ قال و یحتمـل اعتبـار الأقـل ترجیحـا لجـانب الطهاره و فی نهایه الأحکام بعـد ذکر اعتبار المخالفه قال و یعتبر ما هو الاحوط فی شـرح الفاضـل اقتصـر علی قولین اعتبـار الاشـد و الاوسـط و لا یبعـد تقویه اعتبار الاضـعف ترجیحا لأصل الطهاره و لو لم یظهر التغیر لمشارکتهما فی الاوصاف العارضه ساوت الحسی سواء کانت ذاتیه کالمیاه الکبریتیه و الزاجیه أو عرضـیه کلون الماء المصـبوغ باحمر لو وقع فیه الـدم کما نص علیه فی البیان مسـتندا إلی ان التغییر تحقیقی غایته انه مسـتور عن الحس و قطع به فی الکتاب و اسـتظهره فی الذخیره مسـتندین إلی مسـتند البیان مع اقتصار المدارک فی التمثیل علی الاوصاف العرضـیه کالماء الأحمر و ربما کان ما فی البیان و الذخیره عاما للصورتین

و اعترض ذلک صاحب الدلائل بان المدار ان کان علی التقدیر جری فی المقامین و کذا ان بنی علی الحس المشترک و ان بنی علی الحس المخیر ارتفع فیهما و هو مردود بنسبه التغییر إلی الدم مثلا عرفا شرکه أو اختصاصا و أما مثل الکبریتیه ففیها خفاء و لا ینجس لو تغیر بالمتنجس و لم یستحل کما قطع به فی الروض و الکتاب و الذخیره و شرح الفاضل و فی الأخیر نقل الشهره و نسبه الخلاف إلی المبسوط و رده بالأصل و ظاهر الأخبار و فی الذخیره للشیخ فیه خلاف ضعیف و فی شرح الاستاذ نقل الاتفاق ممن عدا الشیخ و اورد علی الشیخ ان المتنجس لا یطهر من الأخبار ثمّ قال و الشیخ نقل الإجماع علی التنجیس بالتغییر بالمتنجس و هو ادری بما نقل عنه و کیف کان فالقول بالتنجیس عن ظاهر المبسوط حیث ان فیه و لا ینجس لماء بالاجسام الطاهره و ان غیر به و عن ظاهر جمل السید کما ادعاه الفاضل و لم نر فیها ما یعطی ذلک و علی کل حال فالفتوی علی عدم الحاق المتنجس بالنجاسه للأصل و عدم شمول الروایات و ظاهر الاتفاق لان الخارج معلوم النسب و لو علم خروجه و کذا لو تغیر بمجاوره النجاسه کما فی المعتبر و المنتهی و التذکره و نهایه الأحکام و قطع به فی الریاض و الکتاب و فی شرح الاستاذ نقل الإجماع و ان الأصحاب فهموا مباشره النجاسه لا مجاورتها و فی الذخیره عدم الخلاف فیه فالحجه فیه بعد الأصل الإجماع لا فی مطلق الصفات کالحراره و الرقه و الخفه و اضدادها اجماعا نقله الاستاذ و فی شرح الفاضل کانه لا خلاف فیه و الحجه بعد الأصل و الإجماع ما دل علی حصر منجس الجاری بالتغیر بالاوصاف الثلاثه کالروایه المنجبره و روایه الدعائم و فی الذکری و الجعفی و ابنا بابویه لم یصرحوا بالاوصاف الثلاثه بل اعتبروا الاغلبیه فی النجاسه للماء و هو موافقه فی المعنی انتهی. بالنجاسه لا المتنجس ملاقاه لا مجاوره و قد مر البحث فی ذلک فلا نعیده و کذا لو شک فی أصل التغیر أو ظنه من خبر غیر صاحب الید أو العدد أو العدلین مع احتمال عدم اعتبار الظن مطلقاً و لو شک فی اسناد التغیر إلی النجاسه أو غیرها فالحکم الطهاره للأصل و عموم قوله الماء کله طاهر و لو استند التغییر إلی مجموع النجاسه و غیرها بان یکون کل منهما جزء عله لم تترتب علیه النجاسه و لو علم بوجود النجاسه و شک فی وجود غیرها فاشکال ینشأ من اصاله طهاره الماء واصل عدم سبب آخر للتغییر وراء النجاسه و لعل الأول اقوی إذا کان کرا فصاعدا فان نقص عنه نجس بالملاقاه کما علیه المصنف هنا و فی سائر کتبه وفاقا لظاهر جمل السید و وافقه فی المسالک و کذا فی الریاض و الروضه المیل إلیه و نسبته إلی جماعه من المتأخرین و انکار الإجماع علی بطلانه ردا علی الفاضل المحشی و کذا فی المسالک و ما فی الذکری من عدم الخلاف ممن سلف فی عدم اشتراط الکریه یرید من عدا المصنف إذ نقل عن المصنف بلا فصل القول بالاشتراط فاستغراب ثانی الشهیدین فی الروض من الذکری مدفوع

و للمصنف (ره) ما دل بعمومه على اشتراط الكريه كصحيحه على بن جعفر و خبر اسماعيل بن جابر و صحيحته و صحيحه محمد بن مسلم و دلاله الكل واضحه لحجيه مفهوم الشرط و لدلاله الاستثناء لا يقال بينها و بينما دل على طهاره الماء عموم من وجه لظهور العموم المطلق بين المفاهيم المذكوره و بين عمومات طهاره الماء إلا أن يقال بتخصيص عمومات طهاره الماء بالمحقون القليل و بعده يكون حجه فى الباقى و يحصل العموم من وجه و فيه تامل و لو قرر العموم من وجه بالنسبه إلى ما دل على طهاره الجارى كقوله (ع) لا بأس بالبول فى الماء الجارى كان وجها لكن فى الاستناد إليها نفسها إذ يظهر منها رفع حرج آخر قال و فى ظاهر الخلاف و الغنيه و المعتبر و المنتهى نقل الإجماع على المساواه و فى العليه ان رأى المصنف (ره) مخالف لمذهب الأصحاب و انه تفرد به و فى الدلائل و عليه الشرائع و الرياض و الذخيره نقل الشهره فيه و كيف كان فالمذهب ما عليه الجمهور للأصل الاستصحابى واصل اباحه الشرب و عموم طهاره كل شى ء حتى يعلم الخلاف و اباحه كل شى ء حتى يعلم الحرام و عموم طهاره الماء من الأخبار الكثيره و ما دل على نفى الباس عن البول فى الماء الجارى بمنطوقه أو بنص العله و ما فى صحيحه ابن بزيع فى ماء البئر انه لا ينجس له ماده و يلوح من صحيحه ابن سرحان فى ماء الحمام انه بمنزله الجارى و فى روايه بكر ابن أبى حبيب لا بأس بماء الحمام إذا كان له ماده و فيه فى روايه ابن أبى يعفور انه كماء النهر يطهر بعضه بعضا أو و فى ماء المطر ما يدل على ان للجريان تاثيرا و فى الإجماعات المتقدمه كفايه بل الإجماع محصل ممن تقدم على المصنف أو تاخره و ما فى الروض غير معروف و لعله عثر على شاذ من الاواخر غير معروف و ليس بمخل و لا ينافى الكشف و اللّه العالم ثمّ ما ذكره المصنف (ره) لو تم لجرى فى المطر و البئر و الحمام بالأولى و كان تقسيم الماء إلى قليل و كثير كما فى جمل العلم و العمل و لو تغير بعضه نجس المتغير خاصه دون ما قبله و ما بعده ان كان الباقى كراً فصاعدا و إلا نجس كله مع تساوى سطح الارض و إلا بقى الاعلى على طهارته و كذا المشهور من عدم اعتبار الكريه إذا استوعب التغيير عمود الماء بحيث يمنع نفوذ الاعلى إلى الاسفل نجس الاسفل إذا نقص عن الكر و إلا فلا و لو شك فى كون الماء من المعصوم و لا حكم بالعصمه لأصل الطهاره كما لو شك فى كونه جاريا أو ماء بئرا و غيرهما مع احتمال اصاله عدم الماده مثلا تأمل و فيما مادته الترشيح الضعيف دون الانصباب من الماده و الترشيح الكثير اشكال و لو كانت للماده فترات و شك فى وصول النجاسه حين الفتور أو الجرى حكم بالطهاره هذا مع جهل تاريخهما و لو علم تاريخ واحد من لجرى و الاصابه قوى الحكم بتأخر المجهول و الساكن فى زوايا النهر ملحق بالجارى لمشموليته عرفا و لاعتصامه به و الاقوى عدم اشتراط الدوام فى الجرى خلافا للشهيد اعتمادا على العرف و كذا الاقوى الاكتفاء بالترشيح ما لم يقل جدا فيلغو عن الاعتبار كما تقدم و ماء المطر حال تقاطر من السحاب كالجارى فى عدم انفعاله إلا بالتغير إن كان كرا فصاعدا كما يقتضيه التشبيه أو كالجارى البالغ كرا و ان لم يبلغه كما فى التذكره و التحرير و المنتهى و نهايه الأحكام

و فی الإرشاد اطلاق انه کالجاری کما هنا و الباقون بین مطلق للطهاره ساکت عن التقیید بالکریه و مصرح بعدم التقیید کالموجز و نحوه و کیف کان فالظاهر عدم الخلاف هنا فانه انما یناسب صدوره من المصنف و قد حکمت مفصلات عباراته علی مجملاتها و صاحب الدلائل نسب إلیه اجراء حکم الجاری هنا بالتفصیل السابق و فیه نظر و سیجی ء هنا ما ینبئ عن صحه ما ذکرناه و الحجه فیه بعد الإجماع صحیحه هشام بن سالم و حسنته عن الصادق (ع) فی السطح یبال علیه فیصیبه السماء فکیف فیصیب الثوب یحتمل أن یراد بضمیر اصابه السطح أو الثوب فقال لا باس ما اصابه من الماء اکثر و حسنه هشام بن الحکم عنه (ع) فی المیزابین السائلین أحدهما ماء و الآخر بول فاختلطا فاصابا ثوب الرجل لم یضر ذلک و خبر محمد بن مروان و مرسل الکاهلی کل ما یراه ماء المطر فقد طهر و مرسل محمد بن اسماعیل لا بأس بطین المطر ثلاثه أیام إلا أن یعلم انه نجسه شی ء بعد المطر و سئل (ع) عن طین المطر یصیب الثوب و فیه العذره و البول و الدم فقال طین المطر لا ینجس و هذه الأخبار بعمومها تدل علی عدم الفرق بین الکر و غیره بل ربما یستفاد منها أن له خصوصیه و لا تظهر الا بالمساواه بین قلیله و کثیره و علی العموم فالعموم من وجه یقضی بالرجوع إلی الأصل و هو الطهاره استصحابا و لعموم کل شی ء طاهر حتی تعلم و لعموم الماء کله طاهر الا ما غیره ثمّ فی الأخبار ما هو صریح فی اراده القلیل کالمعلل بان ما اصاب من الماء اکثر و مع ذلک فالکریه لا یظهر لها وجه غالبا فیما علی السطح من ماء المطر و قد تضمن ذلک صحیحه علی بن جعفر و روایه الکافی و لا یشترط الجریان کما هو ظاهر اطلاق الاکثر و ظاهر اختیار المعتبر و شرح الموجز و فی الریاض خصصه الشیخ بالجریان و عممه باقی الأصحاب و فی محل آخر و هو مذهب اکثر الأصحاب و فی التهذیب و المبسوط و الوسیله و الجامع و الموجز اشتراط الجریان من المیزاب و نسبه فی شرح الموجز إلی المعتبر و لیس فیه سوی نقله عن الشیخ مع ظهور عدم ارتضائه و عباره نهایه الأحکام صریحه فی عدم اعتبار جریان المیزاب محتمله أو ظاهره فی عدم اعتبار الجریان اصلا فان فیها و لا یشترط الجریان من المیزاب بل التقاطر من السماء کان و لو انقطع التقاطر فاصابته النجاسه کان کالواقف لانقطاع الجریان إذ الظاهر ان مراده الجریان من السماء حتی تنسجم العباره حجه المشهور بعد الاصول العقلیه و الشرعیه صحیحه هشام المتقدمه و فیها لا بأس لو اصیب الثوب من سطح یبال فیه إذ ما اصابه من الماء اکثر و صحیحه علی بن جعفر فی ماء المطر المصبوب به خمر لا بأس بالصلاه فیما اصابه قبل الغسل و فی خبر الکافی عن الصادق کل شی ء یراه ماء المطر فقد طهر و خبر الکافی عن أبی الحسن فی طین المطر أنه لا باس به إلی ثلاثه ایام و قد مر و مر نظیره

و تأمل فی الذخیره فی الاستدلال اما بالأول فبأنه ربما نقول بمضمونه موافقه للسید فی الفرق بین الوارد علی النجاسه و غیره فیکون ورود الماء سبب العصمه و هی مناقشه ضعیفه و بالثانی بعد تسلیم نجاسه الخمر فان فیه اشعارا بالجریان و لعل المیزاب فی کلام الشیخ مثال و بالثالث فللضعف و اورد علیه نظیر ما فی صحیحه هشام و احتمال تنزیلها علی الورود ثمّ قرب العموم و ادعی انجبار الضعف بعمل الأصحاب و الرابعه و الخامسه بالضعف مع عدم العموم و یمکن الاستعانه بالإجماع المرکب انتهی. و لا یخفی علیک قوه دلاله هذه الروایات و للشیخ و اتباعه الاحتیاط و عموم ما دل علی انفعال القلیل بالملاقاه و صحیحه علی بن جعفر فی الوضوء من ماء سطح یبال علی ظهره و یغتسل من الجنابه إذا جری فلا بأس و روایته أیضاً فی قرب الاستاذ عنه (ع) فی الکنیف فوق البیت فیصیبه المطر فکیف فیصیب الثیاب أ یصلی فیها قبل أن تغسل قال إذا جری من ماء المطر فلا بأس و حمل الأول فی المنتهی علی جریان السماء و علیه زیاده القید و نزل علی التعلیل و بانه یراد انه لا یطهر السطح و لا یتأثر حین النزول و هو بعید و نزوله فی الروض علی اراده الاحتراز عن الوقوف فیکون کالراکد و علی الثانی احتمال اراده الاحتراز عن الجاری من الکنیف ثمّ لا دلاله فیهما علی اعتبار جری المیزاب فلا یتوجهان دلیلا له الا إذا جعل المیزاب مثالا فی کلامه و استدل له فی حسنه هشام بن الحکم و روایه ابن حمران فی المیزابین و لا دلاله فیهما علی اعتبار الجریان من المیزاب إلا بالمفهوم الضعیف الذی لا معول علیه کما یدلک النظر فیهما و استند فی المعتبر إلی انه مبنی علی التخفیف لصعوبه التحرز عنه و لأنه لو لم یعصم حین الاصابه لم ینفع الجریان انتهی. و هو قوی متین مضافا إلی انه لو شرط الجریان لزم الا تطهر اکثر الاراضی من الرملیه و المواضع التی لا تنحدر عنها الماء و الاقوی فی تنزیل الروایات أنه لا بد من حصول مطر مؤثر بالارض اما مجرد البلل الجزئی الشبیه ببلل المسخ فلا یؤثر و یکون المراد بقولهم ع إذا جری جری المطر و لو علی غیر السطح کنایه عن الغلبه فی الجمله و ان کان هذا فی الحقیقه کالتاکید إلا ان غرضه (ع) افاده أصل الحکم حذراً من فهم السرایه و اللّه العالم،

فلو اصاب حال تقاطره متنجسا غير الماء طهر مطلقاً و على رأى الشيخ يحتمل اشتراط الجريان و فى الذخيره الظاهر انه لا خلاف فيه و مما يؤيد دخول الشيخ فى الرأى المعروف اجتزاؤه فى طهاره الارض بالماء القليل و فى اطلاق جرى طين المطر و جرى محمد بن مروان و الكاهلى زفيهما كل ما يراه ماء المطر فقد طهر بين دلاله و صحيحه هشام و فى آخرها ما اصابه من المطر اكثر ظاهره الدلاله و بها قيد فى المعالم الحكم بكونه الماء اكثر من النجاسه و لو جرى على الماء المتنجس و امتزج به طهر قولا واحدا و كذا مع عدم الجريان على الاشهر الاظهر و فى خبرى ابن مروان و الكاهلى المنجبرين بالعمل و اطلاق الكتاب و السنه الموافقتين للأصل بين دلاله و مع عدم لامتزاج اشكال يبنى على مسأله الاكتفاء بالاتصال و عدمها و سيأتى بيانها بحول اللّه و نقل ثانى الشهيدين فى الرياض عن بعض أفاضل الساده من معاصريه الاكتفاء بقطره واحده ثمّ قال و هو غير بعيد لكن العمل على خلافه و غلط هذا القول فى المعالم بان المستند ان كان إلى الآيه فقد مر البحث فى انه لا عموم فيها معه و ان كان إلى تنزيله منزله الجار فى الاجتزاء باتصاله فلا وجه له لظهور الفرق فان الملاقى من الجارى يطهر ملاقيه و ملاقيه يطهر ملاقيه و هكذا لأنها متقويه بما قبل الملاقى بخلاف القطره فانها حيث طهرت ملاقيها فليس لملاقيها تطهير ما بعده لعدم تقويه فهو مع القطره ماء قليل فيعود إلى الانفعال بملاقاه المتنجس و كان غرضه ان القطره بعد تطهير الملاقى يكون بمنزله الغساله فتنجس بدون المقوى و مع المقوى كل غاسل لا ينفعل لتقويه و ليس غرضه ترتب الطهاره زمانا ليرد عليه ما فى الذخيره نعم يرد عليه ما فى الخبرين السابقين كل ما يراه ماء المطر فقد طهر و لا يراد خصوص الجزء الملاقى لأن الرؤيه غير حكميه و قد يعتذر بالشك فى اندراج مثل ذلك فى الاطلاق و لنجاسه مستصحبه و لضعف الخبرين و لو لا ذلك لكان لقائل أن يقول ان القطره طهرت الكل دفعه من دون اعتبار ترتب ذاتى و لا زمانى و لعله مراد الذخيره و ربما كان فى صحيحه هشام و حسنته المتضمنه لقوله (ع) ما اصابه من الماء اكثر بعض دلاله على عدم تاثير القطره على أحد الوجهين تامل

و لو وقع فی ماء قلیل طاهر فان جری فکحاله مع الجریان و مع عدم الجریان بمنزلته مع عدمه فهو کالجاری لو وقع علی الراکد فان لاقته النجاسه بعد انقطاع تقاطره فکالواقف اتفاقا کما فی شرح الفاضل و فی الذخیره الظاهر انه لا خلاف فیه و للاخبار فی الثلاثه ایام و غیرها و هی الحاکمه علی المطلقات علی ان المتیقن منها حال المطر و غیره یدخل فیما دل علی اعتبار الکریه من الأخبار و الإجماعات و ماء الحمام فی حیاضه الصغار و نحوها و هو اقل من کر فما فی نهایه الأحکام و الریاض و نحوهما من الاقتصار علی الحیاض الصغار مبنی علی المثال و لأنه محل الثمره غالبا فلو کان فی الحوض الکبیر ما ینقص عن الکر لحقه الحکم و فی تمشیه الحکم إلی حیاض المسلخ لو خص الحکم بالحمام احتمال قوی لاندراجه فیه أو لسرایه الحکم علی الاظهر و یجی ء البحث فی ذلک بحول اللّه فی الصلاه کالجاری ان کانت له ماده متصله به حین الجریان منها اتفاقا کما فی الدلائل و فی شرح الفاضل اتفاقا منا کما هو الظاهر و نسبه فی المعتبر إلی الشیخین و الصدوق و الحجه بعد الإجماع و الأصل صحیحه ابن سرحان عن الصادق ماء الحمام بمنزله الجاری و صحیحه صفوان إلی بکر بن حبیب عنه عن الباقر (ع) ماء الحمام لا بأس به إذا کانت له ماده و روایه ابن أبی یعفور ماء الحمام کماء النهر یطهر بعضه بعضا و روایه إسماعیل بن جابر فی قرب الاسناد ماء الحمام لا ینجسه شی ء و فی الفقه الرضوی ماء الحمام سبیله سبیل الجاری إذا کانت له ماده و روایه صنان انه سمع من سأل الصادق (ع) أنه یدخل الحمام فی السحر و فیه الجنب و غیر ذلک فیغتسل فینتضح علیه بعد ما یفرغ من مائهم فقال (ع) لیس بجاری قال بلی فقال (ع) لا باس و فی اشتراط الماده فی خبر بکر و الفقه و تنزیله منزله الجاری فی صحیحه ابن سرحان و روایات ابن أبی یعفور و ابن جابر و الفقه الرضوی ابین دلاله علی اشتراط الماده و اعتبار الاتصال فی العصمه و لأنه المتیقن فی الاخراج من قاعده نجاسه القلیل و هی کر فصاعدا جاریه کانت أو راکده لاعتبار الکریه فی عصمه الجاری عنده و إلا إن لم تکن ماده أو کانت غیر کر فکالواقف کما فی الجامع و هو المشهور کما فی الدلائل و الذخیره و علیه القواعد و الریاض و المسالک

و فی الکتاب أنه مذهب اکثر المتاخرین و سندهم فی ذلک ان الناقصه عن الکر مساویه له فلا یفیده حکما و لان الذی ینصرف إلیه الاطلاقات هو الاعم الاغلب و للمصنف الاحتجاج بتشبیهه بالجاری و قد دللنا علی اشتراط الکریه فیه فالراکد الذی قام الإجماع علی اعتبار الکریه فیه اولی و فی الکتاب الاستناد إلی ما دل بعمومه علی نجاسه الماء القلیل فتبطل اطلاقات ماء الحمام و رده فی الدلائل و هو فی محله إذ لا اقل من العموم من وجه و الأصل الطهاره ثمّ الذی یستفاد من کتبه (ره) ان المراد بالماده التی اشترط فیها الکریه ما لا یساوی سطحها سطح الحوض الصغیر المتصل بها بحیث یتحد ماءاهما و إلا کفت کریه الجمیع فی عدم الانفعال لنصه فی النهایه و المنتهی و التذکره و التحریر علی انه لو وصل بین الغدیرین بساقیه اتحدا و اعتبرت الکریه فیهما مع الساقیه جمیعا بل فی التذکره لو اختلفت سطوح الماء البالغ کراً تقوی السافل بالعالی فهنا اولی فلا بد من قید آخر و حکم ماء الحمام إن لم یکن اخف فلا اقل من المساواه نعم لو تنجس ما فی الحوض و هو منقطع عن الماده لم یطهر بالاتصال بها إلا إذا کانت وحدها کراً لأن الماء المتنجس انما یطهر بالقاء الکر علیه و علی هذا یکون اطلاق کلامه فی اعتبار کریه الماده محمولا علی الغالب عدم مساواه السطوح و یخص بما إذا کان ما فی الحیاض متنجسا و فی المعتبر و الریاض و الدلائل و الذخیره و اطلاق الشرائع و کثیر من کتبهم عدم اعتبار الکریه لإطلاقات الادله و لا یخلو من قوه فی النظر و فی فوائد القواعد للشهید اعتبار الکریه فی مجموع الماده و الحوض الصغیر و نقله فی الذخیره عن بعض المتأخرین و نقل عنه نقل الإجماع و لو تنجس ما فی الصغار طهر بتکاثر الماء علیه لا بمجرد الاتصال کما فی تذکرته و منتهاه و نهایته لأنه کالجاری و الجاری المتنجس لا یطهر الا بتکثر الماء علیه و لاستیلائه و لاصل البقاء علی النجاسه و لان المتبادر من التطهر فی الثیاب و نحوهن نفوذ الماء و علی ذلک فلا بد من زیاده علی الکر فی الماده یحصل بها الامتزاج و ما ذکره (ره) فی غایه الاشکال مع نصه فی نهایته و منتهاه و تحریره علی ان الغدیر المتنجس یکفی فی تطهیره اتصال الکریه

قال فی المنتهی فان الاتفاق واقع علی ان تطهیر ما دون الکر بالقاء الکر علیه و لا شک ان المداخله ممتنعه فالمعتبر اذاً الاتصال و النظر فی مجموع کلامه یقتضی الحکم بتغلیط ماء الحمام بالنسبه إلی الغدیر و هو فی غایه البعد و یمکن تقیید الغدیرین بمتساوی السطوح و الحوض و الماده بالمختلفین تنزیلا علی الغالب فیهما فیحصل التوفیق فی کلامه و ذهب المحقق (ره) فی المعتبر و لا اعتبار بکثره الماده و قلتها لکن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجریان انتهی. و ظاهره بل صریحه مخالفه المشهور و لعل سنده اطلاق الأخبار و بملاحظه ما دل علی اعتبار الکریه یطهر العموم من وجه فیرجع إلی أصل الطهاره و حاول الفاضل الجمع بین الاقوال بتنزیل رأی معتبر الکریه علی انه لا بد من الکریه حین الاجراء فلو جری من مساوی الکر إلی الحوض و وقعت نجاسته کان الماء معصوما فان مجموعهما ماء واحد کثیر سواء جری إلی سطح یساوی سطحها أولا قال و هو الاظهر عندی فیرتفع الخلاف لان من البین ان المحقق (ره) انما یسوی بین الکر و الاقل من الباقی منها لا ما جری فی الحوض و لا یقول بان الباقی إذا نقص عن الکر فانقطع الجریان ثمّ نجس ما فی الحوض یطهر بالاجراء ثانیا للاتفاق علی انه لا یطهر الماء النجس إلا الکر أو الجاری فالمحصل ان ماء الحمام إذا بلغ کرا فصاعدا لم ینجس بملاقاه النجاسه و ان اجری إلی حوض صغیر و نحوه مساوی سطحه لسطح محله أو لا ما لم ینقطع الجریان فاذا انقطع و نجس ما جری منه لا یطهر بالاجراء ثانیا إلا أن یکون الباقی کرا فصاعدا انتهی. و انت تعلم أن فی هذا الجمع تکلفا جدا فان عباره المحقق تأبأه و العلماء ممن تاخر عنه نسبوا القول إلیه و لم یحتملوا ما ذکر و یؤید ما ذکره من الاکتفاء بکریه المجموع ان فی الذخیره ان بعض المتاخرین نقل الإجماع علی الاکتفاء ببلوغ المجموع کراً و یلحق بماء الحمام و غیره مما یساویه بالکیفیه کما فی نهایته و الموجز و شرحه و شرح الفاضل و شرح الاستاذ و فی التنقیح الإجماع علیه و نقل الإجماع عن الشهید (ره) و یظهر من المعتبر عدم الالحاق لتعلیله الحکم فی الحمام بلزوم الحرج لولاه و تردد و فی المنتهی و التذکره و فی الذکری و الریاض و المسالک و الکتاب بناء الالحاق علی اشتراط الکریه فی الماده و عدمه علی عدمها

و یؤید الأول ما یظهر من التعلیل فی روایه بکر و روایه الفقه لان فیهما إذا کانت له ماده و فی روایه حنان و فیها أ لیس بجار فقال بلی فقال (ع) لا بأس لا یقال ان تعلیق الحکم علی ماء الحمام یؤذن بالخصوصیه لأنه کمفهوم الصفه لان الاقوی لحقوه باللقب و لا حجیه لمفهومه و أیضاً حکمه التخصیص ظاهره إذ لا یتفق ماء بهذا الوصف فی الزمان السابق فی غیر الحمام اللهم إلا أن یکون فی تمام الندره و أیضاً قد اطلق علی المبدا لفظ الماده و ورد فی البئر التعلیل بالماده و لا فرق بین علو سطح الماده و انخفاضه و مساواته اما علی القول باختصاص الحکم بالحمام لقیام الدلیل فظاهر و أما لو بنی علی ما تقتضیه الضوابط فحاله کحال الغدیرین الموصول بینهما بساقیه فعلی ما فی المعتبر و التحریر من ان الغدیرین مع الساقیه کالماء الواحد من غیر فرق بین العالی و السافل کبرت الساقیه أو صغرت فالحکم هنا ان مجموع الماده و الحوض الصغیر یعصم أحدهما الآخر و لو بلغ المجموع الکر لأنه کالماء الواحد و هو مختار ثانی الشهیدین أیضاً و علی ما فی التذکره انه لو بلغ المجموع الکر تقوی السافل بالعالی دون العکس فالحکم هنا ان النجاسه ان صابت الماده نجس الکل و لو اصابت ما فی الحوض تقوی بها و بقیا علی الطهاره فحکمه (ره) باشتراط الکریه فی الماده غریب الا ان یفرق بینما یحصل نزوله إلی الاسفل بالانحدار کالارض المنحدره فیحصل فیه التقوی و بین غیره کالنازل من المیزاب فلا تقوی و ما فی الحمام من قبیل الثانی و فیه تقیید لکلام الأصحاب بلا مستند و الاقوی مع قطع النظر عن الأخبار الفرق فی الواصل بین ما یجعل الماءین فی العرف ماء واحد و بین غیره فیقوی التقوی فی الأول دون الثانی

## فروع

### اشاره

ثلاثه:

### الأول لو وافقت النجاسه الجاری فی الصفات وجودا أو عدما فالوجه عندی الحکم بنجاسه

ان کان یتغیر بمثلها أی مثل النجاسه الواقعه فیه علی تقدیر المخالفه فی احدها و إلا فلا لان المقتضی للانفعال قهر النجاسه و قد حصل و الحس لا اثر له و أیضاً لو لا ذلک لزم الحکم ببقائه علی الطهاره و ان کانت النجاسه اضعافه و للروایات التی فیها ذکر القهر و الکثره و نحوهما و هل یعتبر فی وصف النجاسه المخالفه الاشد أو الوسط أو الادنی احتمالان بل اقوال و فی تمشیه الحکم إلی المیاه الغالبه علیها الرائحه أو اللون أو الطعم الأصلیات أو العارضیات فیلحق فیها التقدیر احتمال یذکر فی اولهما و لا یعبأ به فی آخرهما و المشهور اعتبار الحسی دون غیره إلا فی القسمین المذکورین المعروف اعتبار التقدیر و ارجاعهما إلی حکم الحسی و قد مر حکم المسأله بما لا مزید علیه فتذکره.

### الثانی لو اتصل الواقف القلیل بالجاری

و استوت السطوح أو علی الجاری علی رایه و مطلقا علی ظاهر المعتبر إذا بلغ المجموع کراً فصاعداً علی رایه و مطلقاً علی رأی غیره لاتحاده به و لو تغیر بعضه بها اختص المتغیر منه بالتنجیس إذا بلغ الباقی منه و من الجاری کراً أو اکثر علی رایه و مطلقاً علی رأی غیره و لو تغیر جمیع الجاری نجس الواقف لقلته و انقطاع اتصاله بالمنبع و لذا وافق المحقق هنا مع عدم اشتراطه الکریه فی الجاری.

## الثالث الجريات الماره من الجارى

الكثير على مختاره و مطلقاً على رأى غيره على النجاسه الواقعه طاهره إذا لم يتغير بها و ان قلت كل جريته منها عن الكر مع التواصل اجماعا كما فى الفائده استوت السطوح و لا لأنه متصل متدافع يمنع استقرار الجريه و لدلاله الأخبار الداله على عصمه الجارى و قد تقدمت و عن على (ع) فى الماء الجارى يمر بالجيف و العذره و الدم يتوضأ منه و يشرب و ليس ينجسه شى ء مما لم يغير اوصافه طعمه و لونه و ريحه خلافا لبعض الشافعيه و الحنابله فنجسوا من الجريات ما قلت و عنوا بالجريه ما بين حافتى النهر عرضا.

## الرابع لو تغير الاسفل طهر بترادف الماء عليه من الاعلى حتى يزول التغيير

و لو تغير بعضه اختص بالنجاسه إن لم يمنع السالم عن الاتصال بالماده و لو شك فى كريه الماده فالأصل العدم ان لم يعلم بلوغها أولا- فيستصحب و الاقوى التعويل على فعل المسلمين و وصفهم اياه للاستعمال و كذا شهاده العدلين و خبر الثقه و صاحب الحمام و لو خرجت ساقيه من الحمام إلى محل آخر فالظاهر الخروج عن الاسم و لو هدم سقف الحمام و بقيت حياضه فان زال الاسم بطل الحكم و إلا فلا و يقوى عدم الحاق البيوت الموضوعه على صوره الحمام بالحمام لفقد الاسم و هذه الفروع على تقدير تسريه الحكم ساقطه.

## اولًا: الماء الواقف غير البئر

و هو قرينه على كون البئر من الواقف و هو يعطى اعتبار السيلان فى الجارى ان كان كرا فصاعدا مائعا لا جامدا على اشكال ينشأ من أصل الطهاره و استصحاب الحاله و عدم الخروج عن الحقيقه بل الجمود باعث على زياده القوه لشده الاتصال و اختاره فى منتهاه و استشكله فى تحريره و من زوال الاسم و الالتحاق بالجامدات و ان اتصاله اتصال مماسه لا ممازجه و اتحاد و للزوم التيمم مع وجوده و لأنه لو بخس السطح الاعلى من الجامد القليل لم ينجس الاسفل و اختاره فى نهايته و وافقه الشهيد و صاحب التنقيح و نسبه فى الذخيره إلى الشهيد و غيره قال و منه المصنف فى النهايه و الحق هو الأخير و مجى ء الكلام لو اتصل الماء القليل القليل المتنجس بالكر الجامد التقيا بالاتصال فهل يعصم باتصاله أولا و نظر فيه فى المنتهى و استشكل فى التحرير اما لو جمد الماء النجس فلا يطهر إلا بعد الذوبان ليستعد لسريان الطهاره و هو فى الماء فى اصطلاح الشرع بالنظر إلى الوزن الف و مائتا رطل اجماعا كما فى الناصريات و الانتصار و الغنيه و المعتبر و جعله الصدوق من دين الاماميه و فى المهذب عليه عمل الأصحاب و فى التنقيح انه الاشهر من الأصحاب و لنص مرسله ابن أبى عمير مع عمل الأصحاب على مراسيله و ذكروا أيضاً انه لا يرسل إلا عن الثقات و توافقه صحيحه ابن مسلم عن الصادق (ع) ستمائه رطل و يحمل نحو جى ء و هذا و قلتين أو اكثر من راويه على ذلك بالعراقى و هو مائه و ثلاثون درهما كما فى نهايه الأحكام و زكاه الفطره من التحرير و لمنتهى و هو المشهور كما فى شرحى الفاضل و اللمعه و الكتاب و فى زكاه الاموال من التحرير و المنتهى انه مائه و ثمانيه و عشرون درهما و اربعه اسباع درهم و هو قول لبعض العامه و الدرهم ثمان و اربعون شعيره كما فى الدلائل و اعتبار العراقى هو المشهور كما فى الدلائل و الكتاب و الرياض و شرح اللمعه و عليه القواعد و الذخيره و غيرهن و نسب إلى الشيخين و الفاصلين و ابناء البراج و حمزه و ادريس و إلى جمع من المتاخرين و فى العليه و عليه الفتوى ثمّ الاقوى ما عليه الجمهور لمناسبه الاشبار و اصاله الطهاره و عموم طهاره الماء و قول الصادق فى صحيحه ابن مسلم و الكر ستمائه رطل لوجوب تنزيلها على المكى الذى هو عباره عن رطلين بالعراقى و الا كانت متروكه عند الأصحاب كما ذكره الشيخ و يؤيده أيضاً ان ابن أبى عمير رواه عن ابن المغيره بل ربما يظهر ان مرسله ابن أبى عمير الآتيه هذه بعينها نقلت بالمعنى و لمرسله ابن أبى عمير و فيها لفظ الارطال و تحمل على العراقيه لان الحكمه تقتضى باجراء النطق على اصطلاح المخاطب و إلا لزم الاعزاء بالجهل هذا حاصل ما فى الروض و اورد عليه فى الدلائل بان عراقيه المرسل لا تقتضى عراقيه السائل و اشار فى الكتاب إلى دفعه بان الظاهر عراقيه السائل لعراقيه المرسل لان الظاهر انه مرسل عن مسامحه و الذى تراه ان السائل ان جهل اصطلاح البلد امكن رعايه الحكمه اما لو علمه و علم المتكلم بعلمه فلا و على كل حال فكلام كل أحد يحمل على اصطلاحه الا مع قيام الحكمه و فى الشك كفايه مع ان السائل غير معروف

و مجرد الظن غير كاف فلان يكون سندا للسيد اولى اللهم الا انه يقال ان نقل ابن أبى عمير له بلفظ الرطل قرينه تامل لا المدنى و هو رطل و نصف بالعراقى و الحكم بكونه مدنيا عليه الصدوقان و المرتضى للاحتياط و ربما يعكس عليهم و الإجماع كما نقله فى الناصريه و جعله الصدوق من دين الاماميه و لكونه (ص) مدنيا فيحمل فى كلامه على المدنى و لان الكريه مرتبه حادثه و الأصل عدمها و لاصل بقاء حالته من الانفعال الا- ما خرج بيقين و الكل مدخول بعد ما ذكرنا من الادله و جعل ابن زهره المدنى احوط و قد يلوح من المعتبر و المنتهى و التذكره و الذكرى و التردد و فى المختلف عن ابن الجنيد و سلار اطلاق الرطل من دون بيان و فى الخلاف ان فى مقدار الكر ثلاثه مذاهب الف و مائتا رطل بالعراقى عند المفيد و مدنيه عند السيد و قال الباقون الاعتبار بالاشبار ثلاثه و نصف فى عرض فى عمق و هو مذهب جميع القميين و اصحاب الحديث تذنيب حيث كان الاظهر ان الرطل العراقى مائه و ثلاثون درهما كانت أحد و تسعين مثقالا شرعيا و لو كان مائه و ثمانيه و عشرين و اربعه اسباع كان تسعين فكل مثقال شرعى درهم و ثلاثه اسباع و كل عشره دراهم سبعه مثاقيل و الدرهم الاسلامى سته دوانيق إذ كان البغلى ثمانيه و الطبرى اربعه فجمعا و نصف درهمين و الدانق ثمان حبات من اوسط حب الشعير و المتوسط من الحب عرض سبع شعرات من شعر البرذون و المثقال الشرعى ثلاثه ارباع الصيرفى كل اربعه شرعيه ثلاثه صيرفيه فالرطل العراقى الذى هو عباره عن أحد و تسعين مثقالا شرعيه ثمانيه و ستون مثقالا و ربع صيرفيه و حيث كانت الاوقيه المعروفه فى بغداد و نواحيها اثنين و سبعين مثقالا نقص كل رطل عن الاوقيه اربعه مثاقيل صيرفيه الا ربع و كل مائه رطل إذا بسطت اواقا تنقص ثلاثمائه مثقال و خمسه و سبعين صيرفيه و هى على ذلك الحساب خمس اواق و خمسه عشر مثقالا و لو بسط الالف و المائتان اواقا نقص ستون اوقيه يعنى منين و رطل و مائه و ثمانون مثقالا- للمثاقيل و هى عباره عن نصف حقه و نصف اوقيه فالالف و مائتا اوقيه و هى عباره عن ثلاثمائه حقه خمسين من اثنى عشر وزنه و نصف إذا نقص منها منان و رطل و نصف حقه و نصف اوقيه يبقى أحد عشر وزنه و ثلاث امنان و حقتان و اوقيه و نصف و لو حسبت الاوقيه خمسه و سبعين مثقالا كما يتفق فى بلاد النجف زادها اللّه شرفا كثيرا كان النقص من كل مائه رطل بعد البسط تسعه اواق تامه إذ فى كل رطل سبع مثاقيل الا ربع ففى المائه ستمائه و خمسه و سبعون تسعه اواق فينقص بعد البسط اربعه و عشرون حقه و هى وزنه و اثنى عشر اوقيه و هى رطل و بعد نقص وزنه و رطل من اثنى عشر وزنه و نصف يبقى أحد وزنه و من و رطل و حسب بحساب المن التبريزى الذى هو عباره عن تسع عباسيات العباسيه عشرون مرضوفا المرضوف غاريان الغارى مثقالان فالعباسيه ثمانون مثقالا فخرج مائه و ثلاثه عشر من و ثلاثه ارباع من و اربعه و ثلاثون مثقالا- صيرفيا و خمسه اجزاء من سته عشر جزء من مثقال و الكاشانى فى الوافى أو عن ان التبريزى ستمائه مثقال صيرفيه قال فالكر مائه و سته و ثلاثون من و نص و لعله كان فى زمانه كذلك قيل و فى بلاد البحرين ثمانيه و عشرون من و ثمن من و باعتبار المساحه ثلاثه اشبار و نصف طولا- فى عرض كذلك فى عمق كذلك و هو المشهور كما فى نهايته و الرياض و شرح اللمعه و الكتاب و الدلائل و شرح الفاضل و الذخيره و غيرهن و تحصيل الشهره غير خفى و فى الغنيه الإجماع و فى المعتبر و لا تصغ إلى من يدعى الإجماع هنا فانه يدعى فى محل الخلاف و الحجه لهم بعد أصل عدم تحقق الكريه الا فى محل اليقين و بعد الإجماع المنقول و انه مقارب للارطال على المدينه ما رواه الكلينى عن محمد بن يحى عن احمد بن محمد عن عثمان بن عيسى عن ابن مسكان عن أبى بصير عن الصادق فى الكر من الماء كم يكون قدره قال إذا كان الماء ثلاثه اشبار و نصفا فى مثله ثلاثه اشبار و نصف فى عمقه فى الارض فذلك الكر من الماء

و اورد فی المدارک علیه فی السند بوجود احمد بن محمد بن یحی و هو مجهول و عثمان بن عیسی و هو واقفی و ابی بصیر و هو مشترک بین الثقه و غیره و فی الدلاله بالسکوت عن العرض و فی الروض المسکوت عنه العمق و اعترض علیه بان المسکوت عنه العرض و کانه جعل فی عمقه منفصلا فحکم بالسکوت عن بیانه و هو بعید قالوا و أما العمق فمبین لأن قوله (ع) فی عمقه من الارض اما حال من مثله أو نعت لثلاثه اشبار الذی هو بدل من مثله و لو لا الحمل علی هذا الحال قوله فی عمقه من الارض کلاما منقطعا متهافتا کما ذکره البهائی و صاحب الذخیره و العذر عن السند ان لفظ یحی من زوائد التهذیب کما یقع کثیرا و فی الکافی و الاستبصار احمد بن محمد بدون یحی و واقفیه عثمان غیر مخله بعد عد الکثیر له من اصحاب الإجماع علی احتمال و قول الشیخ فی عدته ان الأصحاب عملوا بروایته و عدم ضرر الواقفیه بعد ظهور الاعتماد بانه شیخ و وجه مع نقل نصر بن الصباح ترتبه و رجوعه مع روایه ابن عیسی الذی اخرج مثل البرقی عن قم عنه و کذا روایه زیات و احمد بن محمد و غیرهم من الاجلاء مع انه کثیر الروایه جدا و اشتراک أبی بصیر علی تقدیره غیر مخل بسبق ابن مسکان و هو من اصحاب الإجماع علیه مع انه لا یشتبه بیوسف بن الحارث و عبد اللّه بن محمد الاسدی لعدم ظهورهما مع انهما ممن یخص بروایه الباقر و ان قیل بروایه عبد اللّه عن الصادق أیضاً فانه علی تقدیر ثبوته قلیل الوقوع مع انه قیل فی ابن الحارث أبو نصر کما فی کش و تردده بین لیث و یحیی تردد بین جلیلین فلا یخل و الواقفی یحیی بن القاسم الحذاء الازدی دون ابن أبی القاسم الاسدی و علی تقدیر الاتحاد فجاءت الوثاقه اقوی کما لا یخفی علی الناظر فی کتب الرجال و بعد الاغماض عن ذلک فلا عبره بالضعف مع الانجبار بالشهره بل الإجماع کما نقل سابقا و أما عیب الدلاله فیدفع بان ترک البعد الثالث اعتمادا علی ذکر البعدین لیس فیه بعد و فیه نظر لان ذلک حیث لا یذکر بعد بل یقول ثلاثه و نصف فی ثلاثه و نصف و یقتصر و یمکن القول بعدم الفرق علی انا نقول ان اخذ قوله ثلاثه و نصفا خبر کان و ما بعده استئناف أو حال ظهرت الابعاد و یکون ضمیر مثله و عمقه راجعا إلی المقدار قبل حصول الضرب فی الأول و بعده فی الثانی و یمکن ان یقال ان ثلاثه اشبار الثانیه بدل من مثله و فی عمقه خبر حذف مبتداه حاصله هی الثلاثه فی عمقه أو حال کونه ان الحاصل مضروبا فی عمقه أو المجموع خبر و یکون الحاصل إذا کان الماء هکذا حاله ثلاثه اشبار مضروبه فی مثلها مضروبه فی عمقها و قریب من ذلک ما فی الدلائل أو یقال بتمام الکلام بقوله ثلاثه اشبار و نصف و یراد بقوله فی مثله غیر الاشبار الأولی و هی اشبار العرض و یکون الحاصل فی مثل ذلک المقدار ثلاثه اشبار کائنه فی عمقه شکل مستدیر و بعد ذلک کله فتنزیله علی البعدین قریب یجعل ثلاثه اشبار و نصف التی فی العمق بدلا من المثل و یکون فی الرکی و نحوها مما فیها و یوافق خبر الثوری فی التهذیب و الکافی و یوافق رأی القمیین تقریبا کما یستبین بحول اللّه مع ان الکر فی الأصل مکیال و شأن المکیال علی الاستداره و استدل له أیضاً بما رواه الشیخ عن احمد بن محمد عن أبی محبوب عن الحسن بن صالح الثوری عن الصادق قال إذا کان الماء فی الرکی کرا لم ینجسه شی ء قلت و کم الکر قال ثلاثه اشبار و نصف طولها فی ثلاثه اشبار و نصف عمقها فی ثلاثه اشبار و نصف عرضها و اورد علیه فی السند بزیدیه الحسن بن صالح و تربیته حتی قال الشیخ فی التهذیبین انه زیدی بتری متروک الحدیث فیما یختص به و ربما یعتذر عن ذلک بتقدم الراد علیه و الانجبار بالشهره أو الإجماع کما تقدم

و فی المتن بان قدر الطول من خواص الاستبصار دون الکافی و التهذیب فیشتبه انه من الزیادات و الاقوی ان تنزل الثلاثه و النصف العرضیه فی الخبرین علی القطر بحملهما علی الاستداره کما یظهر من لفظ الرکی فان الرکی بالفتح و تشدید الیاء البئر و جمعها رکایا و فی الصحاح جمعها رکی و رکایا و منه الحدیث إذا کان الماء فی الرکی قدر کر مجمع البحرین لأنها البئر کما فی الصحاح و المجمع و غیرهما فی الأخیر فیکون المحیط عشره اشبار و نصف أو لان القطر ثلاثه بالتقریب علی ما قالوا و علی الضابطه انه فی نصف الدائره یضرب نصف القطر فی ربع المحیط و فی ضرب المستدیر التام یضرب نصف القطر و هو هنا شبر و ثلاثه ارباع فی نصف المحیط و هو هنا خمسه و ربع فیحصل تسعه و ثلاثه ارباع الربع و اذا ضربت فی ثلاثه و نصف العمق حصل تقریبا اثنین و ثلاثین شبر و ربع شبر و هو قریب من رأی القمیین بل ربما کان التفاوت لتفاوت القطر عن ثلث المحیط فی الجمله فاذا نزلنا الروایتین علی ذلک کانتا للقمیین لا علیهم و لا ثلاثه شبار طولا فی عرض کذلک فی عمق کذلک کما علیه القمیون و هو ضره المختلف و الریاض و سماه فی شرح اللمعه قولا قویا و مال إلیه فی نهایه الأحکام بعد استظهار المشهور و قواه فی الدلائل و ذهب إلیه المقدس و نسبه فی الذخیره إلی الشیخ علی فی بعض کتبه و نسبه فی الخلاف إلی القمیین و اصحاب الحدیث و مال إلیه الاستاذ لأصل الطهاره و الاحتیاط فی بعض الوجوه و المقاربه للوزن فی الارطال العراقیه کما یساعده الاعتبار مع مقاربته لنحو صح هذا و قلتین و اکثر من راویه مما ورد فی الأخبار و ما رواه فی التهذیب و الاستبصار عن محمد بن احمد بن یحیی عن احمد بن محمد عن البرقی عن عبد اللّه بن سنان عن اسماعیل بن جابر عن الصادق (ع) الکر ثلاثه اشبار فی ثلاثه اشبار و اورد علی السند انه اختلف فی التهذیب فرواه عن محمد بن سنان مره و عن عبد اللّه اخری و المقام لا یساعد عبد اللّه لعدم مناسبه طبقه البرقی لأنه من اصحاب الرضا فیوافق محمد لأنه من اصحاب الرضا لا عبد اللّه الذی هو من اصحاب الصادق (ع) مع ان وحده الروایه کما هو الظاهر تقتضی بوحده الراوی و کونه محمدا اولی قیل و لان عبد اللّه یروی عن الصادق بلا واسطه لأنه من اصحابه و اورد علی ذلک فی الدلائل بانه لا باس فی روایه البرقی عن عبد اللّه فانه کثیرا ما یروی عن اصحاب الصادق (ع) و عبد اللّه کثیرا ما یروی بالواسطه کتوسط عمر بن یزید فی دعاء آخر سجده من نافله المغرب و توسط حفص الاعور فی تکبیرات الافتتاح انتهی. قال الاستاذ و علی تقدیر انه محمد فهو ثقه کما صرح به فی المختلف انتهی. قلت و فی ارشاد المفید انه من خاصه الرضا و ثقاته و أهل العلم و الورع و العلم و الفقه من شیعته و فی الوجیزه هو معتمد علیه عندی و یؤیده کثره روایاته و روایه الاجلاء عنه و حدیث قص الجناح إلی غیر ذلک و لکن فی النفس شی ء بعد قول المفید فی رسالته الراده علی الصدوق انه لا تختلف العصابه فی تهمته و ضعفه و بعد تضعیف الشیخ و حبش و أبی العباس و الفضل و ابن الغضایری و ایوب بن نوح علی ما نقل عنه و فی المختلف و المنتهی و الذکری الوصف بالصحه و اورد علی المتن بترک البعد الثالث و العذر عن هذا ان العباره لیس فیها تعرض لبعد خاص

و هی کثیرا ما یعبر بها عن تمام الابعاد بخلاف روایه أبی بصیر التی استدل للمشهور بها فتوی و لهم أیضاً ما رواه الصدوق مرسلا فی الامالی ان الکر ثلاثه اشبار طولا فی ثلاثه اشبار عرضا فی ثلاثه اشبار عمقا و لهم صحیحه اسماعیل بن جابر عن الصادق فی الماء الذی لا ینجسه شی ء ذراعان عمقه فی ذراع و شبر سعته فانه یحمل علی الرکی و یکون الذراع و الشبر هی القطر و هی ثلاثه اشبار فالمحیط تسعه و إذا ضرب نصفه اعنی اربعه و نصف فی واحد و نصف اعنی نصف القطر بلغ سته اشبار و ثلاثه ارباع فاذا ضرب الحاصل فی ذراعی العمق و هما اربعه اشبار تقریبا یبلغ الحاصل سبعه و عشرین شبراً ذکر الفاضل ان هذا الخبر یحتمل وجوها منها ان یکون کل من جهتی الطول و العرض ذراعا و شبراً و منها ان یکون جمیعها کذلک و منها ان یکون شبر مرفوعا معطوفا علی ذراعان أی ذراعان عمقه فی ذراع طوله و شبر عرضه و لا یخفی ما فی کلامه و یمکن الاحتجاج لهم بما روی فی المقنع مرسلا ان الکر ذراعان و شبر فی ذراعین و شبر إذا فسر بعظم الذراع کما فی الوسائل فیرجع إلی ثلاثه فی ثلاثه و هو بعید نعم یصح الاستناد إلی مرسله المقنع المتضمنه لما فی صحیحه اسماعیل بن جابر کما فی بعض نسخ الوسائل نقلا عن المقنع بطریق الضرب حتی یبلغ مکسره علی المشهور اثنان و اربعون شبرا و سبعه اثمان و علی رأی القمیین سبعه و عشرین شبرا لا الجمع کما علیه القطب الراوندی تمسکا باصل الطهاره و استنادا إلی انه هو المفهوم لعامه الناس و فی الروایه بمعنی مع و یلزم علیه الاختلاف الکثیر فیوافق المشهور مره و یباعده اخری و فی الروض و ابعد فروضه ان یکون کل واحد من عرضه و عمقه شبر و طوله عشره و نصف و قیل ردا علی الروض بل طوله ثمانیه و نصف بضمیمه شبری فی العرض و العمق إلیه قلت کانه لا محیص له من اعتبار عشره اشبار و نصف کل واحد منها مکعب و الا لزم فی الشبر الواحد إذا مد بمقدار عشره و نصف طولیه کان مجزیا و هو بعید کل البعد و ربما نزل کلام القطب علی اراده الجمع فی ذلک النحو الخاص و فیه اقوال آخر و الحق فی قم فعن ابن الجنید انه قلتان الف و مائتا رطل و تکسیره بالذراع قریب من مائه شبر قال فی الدلائل و مستنده غیر معلوم کما اعترف به جمیع الأصحاب و اقول یمکن ان یکون سنده روایه الابطال حملا علی المکیه بادعاء انها بعد الاعتبار تقارب مائه شبر فیسلم من کثره الاختلاف انتهی. قلت اخذا بالمتیقن لأصل عدم حدوث وصف الکریه و تمسکا بروایه المقنع ان الکر ذراعان و شبر فی ذراعین و شبر و إذا نزل علی المستدیر و یکون القطر خمسه اشبار و المحیط خمسه عشر شبر و یضرب نصف القطر شبرین و نصف بسبعه و نصف نصف المحیط یحصل تسعه عشر الاربع و إذا ضربت بخمسه اشبار العمق حصل اربعه و تسعون الاربع و هو قریب المائه و لو نزل علی المربع کان خمسه فی خمسه فی خمسه بترک البعد الثالث و یکون قد زاد علی المائه خمسه و عشرون وعده الفاضل غریبا لبعد ما بین القلتین و المائه شبر ثمّ هو مردود بما مر و بخبر الراویه و الحب و نحوهما و عن ابن طاوس العمل بکل ما روی قال فی الذکری و کانه یحمل الزائد علی الندب

و فی الـدلائل فعلی هـذا یرجع إلی مذهب القمیین و فی شـرح الفاضل و یمکن الجمع بین الأخبار باختلاف المیاه خفه و ثقلا و الاشـبار عظما و صـغرا و نقل الشـهید عن الجعفی انه قال و روی الزیاده علی الکر ثمّ قال و هو راجع إلی الخلاف فی معنی الکر انتهی. یرید دفع الوهم فی عدا ذلک قولا للجعفی مغایرا للاقوال السابقه و اقوال أهل الخلاف مختلفه فی تفسیره فالشافعی و عبد اللّه بن عباس و عبد اللّه بن عمر و سـعید بن جبیر و مجاهد و احمد و اسحاق و القاسم بن سلام و أبی ثور قلتان وحدها الشافعی بخمسـمائه رطـل و بعض اصـحابه علی انه تحقیقی یخـل به نقصـان الرجل و الرطلین و بعضـهم علی انه تقریبی لا یخل به ذلک النقص ثمّ اختلف اصـحاب الشافعی فی حـد اسـتعمال الماء لو وقع به النجس المائع فقیل حتی یبقی مقدارها و قیل حتی لا یبقی منه شـی ء و الحسن بن صالـح بن حی انه ثلاثه آلاف رطل بالعراقی و الوضـعیه ان کان الماء یصل بعضه إلی بعض ینجس و الا فلاـ و فسـره أبو یوسف الطحاوی بانه إذا کان فی موضع مجتمع بحیث إذا تحرک أحـد جانبیه تحرک الجانب الآخر نجس و الا فلاـ و متـأخرو اصـحابه علی ان المـدار علی العلم أو الظن ببلـوغ النجـاسه و التحرک و عـدمه لکشـف البلوغ و عـدمه لاـ ینجس بملاقـاه النجاسه اجماعا کما فی الخلاف و التـذکره بل یعلم من سائر کتب الفقهاء بل هو بالضـروری اشـبه بل انما ینجس بتغیره بهـا أی بملاقاتهـا لا بمجاورتها مع عینیتها و حسـیه التغییر او ما یشـبهه من التقـدیر کما مر تفصـیله بلا خلاف کما فی الخلاف و التـذکره و الکتـاب و الـذخیره و یعرف من تتبع کتب الفقهـاء تحصـیلا و نقلاـ بـل هو بالضـروره اشـبه فی أصـل اوصـافه الثلاثه المتقـدمه دون البواقی اجماعـا نقله الاسـتاذ و قـال الفاضـل کانه لا خلاف فیه و قـد مر ان فی الـذکری الجعفی و الصـدوقین لم یذکروا سوی الاغلبیه و إذا لم ینجس جاز اسـتعمال جمیعه و للعامه قول بابقاء قدر النجاسه ان اسـتهلکت و آخر بوجوب التباعد عنهـا مع قیـام عینها بقـدر القلتین و ان نقص الواقف عنه نجس بالملاقاه لها أی للنجاسه بالمعنی الاعم فیعم المتنجس و ان بقیت اوصافه علی ما خلق علیها وجودا أو عدما فانه ینجس علی کل حال اجماعا صـریحاً نقله فی الفائده و الاسـتبصار و الناصـریات و الغنیه و فی المختلف و الـدلائل و الکتـاب اطبق علیه اصـحابنا الاـ ابن أبی عقیل و فی علیه الشـرائع هو المعروف فی المـذهب و یظهر من المجـالس انه فی دین الامامیه حیث جعل من دین الامامیه عـدم نجاسه الماء إذا کان کرا و بمفهومه یظهر ما قلنا و فیها من دین الامامیه انه لا نفسد الماء الا ما له نفس سائله و فی المندب اجمع اصـحابنا علیه و ندر الحسن بن أبی عقیل و فی السرائر الإجمـاع فی مسـأله ولوغ الکلب فی الانـاءین و فیهـا لو وقعت نجـاسه فی أحـد الاناءین لم یسـتعملا بغیر خلاف و فیها إذا شـهد أحـدهما بالولوغ فی أحد الاناءین صدر النهار و شـهد الآخر بالولوغ فی الآخر سـقوط الشـمس نجسا بغیر خلاف و فیها و غساله الحمام التی تسـمی الجیه لا یجوز اسـتعمالها علی حال و هذا اجماع و فیها فی غسل التراب انه مخصوص بولوغ الکلب باصابه لا سـائر بـدنه لانـا نقتصـر علی المجمع علیه و فیها أیضاً ان التراب انما یراعی فی ولوغ الکلب دون باقی النجاسات بغیر خلاف بین فقهاء أهل البیت إلی غیر ذلک و فی الخلاف الکلب نجس العین نجس اللعاب نجس السؤر و نقل الإجماع و فیه إذا ولغ الکلب فی الانـاء وجب احراقه اجماعـا و فیه ولوغ الکلبین کولوغ الکلب الواحـد فی اجزاء الثلاـثه اجماعا و فیه إذا کان معه اناء ان وقع فی أحدهما نجاسه و اشـتبها وجب الاجتناب و لا یجوز التحری و نقل الإجماع و فی عده مواضع منه سیسـتنبط الإجماع حیث انه یذکر نجاسه الماء

و ینقل الخلاف عن الشافعی و اضرابه و فی الناصریه بعد ما نقل صریح الإجماع علی نجاسه القلیل ذکر فیها ان عدم جواز التحری فی الاناءین مذهب اصحابنا و فیها سؤر کل کافر نجس لا یجوز الوضوء به باجماعنا و فیها یغسل الاناء من ولوغ الکلب ثلاثا و نقل الإجماع إلی غیر ذلک مما سیستنبط منها و فی الانتصار مما شنع به علی الامامیه و ظن أنه لا موافق لهم فیه قولهم ان الماء إذا بلغ کرا لم ینجس بما تحله من النجاسات و فیه مما انفردت به الامامیه ایجابهم غسل الاناء من ولوغ الکلب ثلاث مرات احداهن بالتراب و نقل الإجماع و فیه مما انفردت به نجاسه سؤر الیهودی و النصرانی و کل کافر و فی الغنیه بعد الإجماع فی نجاسته صریحا کما نبهنا علیه قال یغسل من ولوغ الکلب ثلاثا احداهن و هی الأولی بالتراب بالإجماع و فی بعض مقاماتها ظهور بذلک و فی کشف الصدق مما انفردت به الامامیه عدم جواز التحری فی الاناءین إلی آخر ما ذکر و فی المعتبر لو تنجس أحد الاناءین وجب اجتنابهما و ذکر انه متفق علیه و فیه ان الأصحاب عاملون علی مدلول مرسله ابن أبی عمر فی الذکری و فی المنتهی و الذکری اجماع الأصحاب علی الغسل ثلاثا احداهن بالتراب و جمیع ما نقلنا من الإجماعات بین صریح و ظاهر و فی التذکره و الریاض و شرح الفاضل و الذخیره و شرح اللمعه عده مشهورا و فی الأخیره بل کاد یکون اجماعا و لعل مرادهم بالشهره الاستفاضه بحیث لا ینافی الإجماع و فی بیان الإجماع و وضوحه لمن مارس کلماتهم غنی عن التعویل علی النقل و فی استثنائهم خصوص من علم اسم و نسبه و هو الحسن ابین دلیل مع انه مسبوق بالإجماع ملحوق به مع ان ابن أبی عقیل ظاهره الدخول فی اکثر هذه الإجماعات و لم یستثنه أحد إلا فی مقام الصراحه قاله الاستاذ و فیه انهم بعد ان ذکروا رأیه لا حاجه بهم إلی التصریح فی کل مقام و خالف فی هذا الحکم ابن أبی عقیل و تبعه الکاشانی و جری علی منوالهما الشیخ الغلوقی و السید عبد اللّه الشوشتری نور اللّه ضریحهما و اختلف أهل الخلاف فی ذلک أیضاً فالشافعی و ابن عمر و سعید بن جبیر و مجاهد و احمد و ابو حنیفه و صحبه کأبی یوسف و الطحاوی و باقی اصحابه و اسحاق و القاسم بن سلام و ابو ثور و الحسن بن صالح بن حی علی التنجیس لاشتراطهم الکر و اعتبار القلتین فیه سوی الآخر فاعتبر ثلاثه آلاف رطل قیل و ابن عباس و ذهب الحسن البصری و ابراهیم النخعی و مالک و داود و سعید بن المسیب و أبو هریره و الأوزاعی و الثوری و ابن أبی لیلی و عکرمه و جابر بن زید و حذیفه قیل و ابن عباس إلی الطهاره بل نسب القول بالطهاره إلی مشهور و قدمائهم حجه المشهور بعد الإجماع أصل بقاء الحدث و عدم فراغ الذمه من العباده و ان الشغل الیقینی یستدعی الفراغ الیقینی و الروایات التی کادت تبلغ التواتر بل هی متواتره کما اشار به المحلی و اشار إلیه صاحب المعالم اولها صحیحه ابن مسلم عن الصادق (ع) المرویه فی الکافی و التهذیب فی باب الاحداث و الریاض فی باب مقدار ما لا ینجس و فیها اسئله عن الماء تبول فیه الدواب و تلغ فیه الکلاب قال إذا کان الماء قدر کر لم ینجسه شی ء.

۲ ما رواه الشیخ فی الصحیح و الکلینی فی الحسن بابراهیم بن هاشم عن معاویه بن عمار عن الصادق (ع) قال إذا کان الماء قدر کر لم ینجسه شی ء. ۳ فی التهذیب فی زیادات المیاه فی الصحیح عن محمد بن مسلم عن الصادق (ع) فی الغدیر تبول فیه الدواب و تلغ فیه الکلاب قال إذا کان قدر کر لم ینجسه شی ء و الکر ستمائه رطل و تمام الاحتجاج بهن موقوف علی حجیه مفهوم الشرط و لا نرتاب فی ثبوتها اما لتوقف حکمه التقیید أو لدلاله العرف و اللغه کما هو الاقوی و علی عموم لفظ الماء و هو کذلک لقضاء الحکمه أو لان المحلی للعموم أو لأنه للطبیعه فیقتضی التعلیق بکل فرد لوجود لها فیه و علی عموم إذا و هی کذلک و ان کان المشهور انها من ادوات الاهمال اما لقضاء عرف الخطاب و ان لم تقضی اللغه أو لقضاء الحکمه و علی عموم المفهوم کما هو المشهور بل ربما یظهر من شرح المختصر عدم الخلاف فیه لنقل الخلاف عن الغزالی لتوجیه کلامه بان النزاع لفظی و علی عموم المنجس و هو کذلک لان الشی ء یراد به مما عدا التغیر و الا لاستوی القلیل و الکثیر ثمّ لا فرق بین النجاسات ثمّ الحکمه ربما قضت بذلک و علی ان المراد بالنجاسه المعنی المشهور و لا ریب فیه اما علی ثبوت الشرعیه فیه فظاهر و علی تقدیر العدم فالقیام القرائن المانعه عن اراده التقدیر ککون الولوغ لا یقتضی القذاره و کون اشتراط الکریه لا دخل له فیها و کونه قلیل الفائده بل یبیح السؤال عنه إلی غیر ذلک و هذه القرائن جاریه فی اکثر الروایات المشتمله علی لفظ النجاسه. ۴ فی زیادات التهذیب فی صحیحه ابن جعفر عن اخیه موسی (ع) عن الدجاجه تطأ العذره و تدخل الماء یتوضأ منه للصلاه قال لا الا ان یکون قدر کر. ۵ صحیحه اسماعیل بن جابر فی التهذیب علی تأمل فی الصحه للتأمل فی ان ابن سنان فیها محمد و عبد اللّه و قد مر الکلام فیه عن الصادق (ع) عن الماء الذی لا ینجسه شی ء قال کر الخ. ۶ و صحیحته أیضاً عن الصادق (ع) الماء الذی لا ینجسه شی ء قال ذراعان عمقه فی ذراع و شبر سعته و هذه الثلاثه ظاهره فی الحصر لدلاله ما و الا فی الأولی و قضیه التعریف فی الثانیه لا خبر صفوان و فیه سهل فی الکافی و بطریق صحیح فی الاستبصار عن الصادق (ع) عن الحیاض بین مکه و المدینه تلغ فیها الکلاب فقال کم قدر الماء قلت إلی نصف الساق و إلی الرکبه قال توضأ منه و وجه الدلاله واضح فی. ۷ التهذیب فی المیاه و الاستبصار فی احکام الولوغ فی صحیح البقباق عن الصادق (ع) انه سأله عن اسئار حتی انتهی. إلی الکلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصبب ذلک الماء و اغسله بتراب ثمّ بالماء الحدیث و الامر للوجوب و النهی لتحریم کما قرر فی الاصول مع ان القرائن ظاهره الدلاله.

۹ فی صحیح ابن مسلم فی التهذیبین عن الصادق (ع) عن الکلب یشرب من الاناء قال اغسل الاناء. ۱۰ فی التهذیب فی باب تطهیر الثیاب فی صحیح علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) عن خنزیر شرب من اناء قال یغسل سبع مرات و الخبر کالامر کما حقق فی محله. ۱۱ فی زیادات التهذیب فی المیاه فی الصحیح عن علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) فی الرجل یصیب الماء فی ساقیه و فی آخره إذا کانت یده نظیفه فلیأخذ کفا من ماء ینضحه من خلفه و کفا عن امامه الخبر و وجه الحجیه ظاهر. ۱۲ فی الکافی فی نوادر الطهاره فی صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی من رعف فوقع قطره دم فی انائه أ یتوضأ منه قال لا. ۱۳ فی زیادات التهذیب و رواه النهایه فی الصحیح عن علی بن جعفر عن اخیه (ع) عن البیت یبال علی ظهره ثمّ یصیبه الماء أ یؤخذ من مائه و یتوضأ منه للصلاه قال إذا جری فلا باس و نفی الباس نفی الخطر و هو دال سواء ارید بالجریان الکثره علی المشهور أو نفس الجریان علی رأی الشیخ. ۱۴ فی الکافی صحیح شهاب بن عبد ربه عن الصادق (ع) فی الرجل الجنب یسهو فیغمس یده فی الاناء قبل ان یغسلها انه لا باس إذا لم یکن اصاب یده شی ء. ۱۵ فی صحیح شهاب فی البصائر عن الصادق (ع) انه قال ان شئت فسل و ان شئت اجزتک بما جئت له قلت اخبرنی جعلت فداک و ذکر سؤاله و اجابه ثمّ قال ان شئت فسل و ان شئت اخبرتک فقلت خبرنی قال جئت تسأل عن الجنب یسهو فیغمز یده فی الماء قبل ان یغسلها قلت و ذلک جعلت فداک قال إذا لم یکن اصاب یده شی ء فلا باس و الخبر طویل و فی ذیله ما یدل علی طهاره القلیل. ۱۶ فی صحیح البزنطی عن أبی الحسن (ع) ثمّ عن الرجل یدخل یده فی الاناء و هی قذره قال یکفی الاناء. ۱۷ فی التهذیب فی باب دخول الحمام فی صحیح داود بن سرحان فی ماء الحمام هو بمنزله الجاری و فیه ابین دلیل علی التفرقه بین الراکد و غیره و ظاهره الطهاره و خلافها. ۱۸ فی التهذیب فی تطهیر الثیاب فی حسن الحضرمی عن الصادق (ع) قطره من نبیذ قطرت فی حب قال لا- باس انه حلال بخلاف الخمر و فیه نظر. ۱۹ فی التهذیب فی باب آداب الاحداث فی صحیح عن أبی عمیر عن بعض اصحابه الکر من الماء الذی لا ینجسه شی ء الف و مائتا رطل. ۲۰ فی باب الاحداث فی موثق سماعه عن الصادق (ع) إذا ادخل الجنب یده فی الاناء فلا باس ان لم یکن اصاب یده شی ء من المنی. ۲۱ فی موثق سماعه فی الباب المذکور قال سألته إلی ان قال ان کانت اصابته جنابه فادخل یده فلا باس ان لم یکن اصاب یده شی ء من المنی و ان اصابه قبل ان یفرغ علی کفیه فلیهرق الماء کله. ۲۲ فی موثقه سماعه فی الکافی و باب المیاه من التهذیب و باب القلیل من المصنف فی موثق سماعه عن الصادق (ع) عن رجل معه اناءان فیهما ماء وقع فی أحدهما قذر لا یدری ایهما هو و لا یقدر علی غیرهما قال یریقهما جمیعا و یتیمم. ۲۳ فی التهذیب فی تطهیر المیاه و باب احکام التیمم من الزیادات فی موثق عمار عن الصادق (ع) مثله.

۲۴ فی الکافی و التهذیب فی المیاه فی موثق عمار عن الصادق کل شی ء من الطیر یتوضأ مما یشرب منه الا ان تری فی منقاره دما فان رأیت فلا تتوضأ و لا تشرب. ۲۵ فی روایه الشیخ فی موثق عمار و الصدوق مرسلا عن الصادق (ع) عن ماء شربت منه الدجاجه قال ان کان فی منقارها دما لم تتوضأ و لم تشرب ثمّ قال کل شی ء من الطیر یتوضأ مما یشرب منه الا ان تری فی منقاره دما فان رأیت فلا. ۲۶ فی التهذیب فی تطهیر الثیاب فی موثق عمار عن الصادق (ع) فی الدن یکون فیه الخمر هل یصلح ان یکون فیه الماء الکامخ أو الخل إذا غسل فلا باس و عن الابریق یکون فیه خمر أ یصلح ان یکون فیه ماء قال إذا غسل فلا باس. ۲۷ فی التهذیب مرسلا و فی النهایه موثقا عن عمار عن الصادق (ع) فی الرجل یجد فی انائه الفأره المنسلخه و قد توضأ منه و اغتسل قال ان کان رءاها ثمّ فعل فعلیه غسل ثیابه و الا فلا فلعلها سقطت بعد. ۲۸ فی میاه التهذیب فی موثق سعید الاعرج عن الصادق (ع) فی الجره تسع تسعمائه رطل تقع فیها اوقیه من دم اشرب منه و اتوضأ قال لا و الاوقیه علی ما فی اللغه اربعون درهما. ۲۹ فی میاه التهذیب فی موثق أبی بصیر عن الصادق (ع) و لا تشرب سؤر الکلب الا ان یکون حوضا کبیرا یستقی منه. ۳۰ فی الکافی فی موثق أبی بصیر عنهم ع إذا ادخلت یدک فی الاناء قبل أن تغسل فلا بأس الا أن یکون اصابها قذر بول أو جنابه فان ادخلتها علی هذه الحال فارق الماء. ۳۱ ما رواه الشیخ فی قویه أبی بصیر و مضمونها ان الجنب لا یدخل یده فی الاناء و اذا کان فیها قذر فی علل الصدوق فی موثق عبد اللّه بن المغیره عن الصادق (ع) ایاک أن تغتسل من غساله الحمام ففیها غساله الیهودی الخبر. ۳۳ فی التهذیب فی روایه حمزه عن أبی الحسن لا تغتسل من البئر التی تجتمع ماء الحمام فان فیها ما یغتسل به الجنب الخبر. ۳۴ فی الکافی ماء الحمام عن ابن أبی یعفور عن الصادق لا تغتسل من البئر التی یجتمع فیها غساله الحمام و فیها غساله الناصب الخبر. ۳۵ فی الرأی و التحمل من الکافی عن واحد من بنی هاشم انه دخل علی أبی الحسن فسأله عن الحمام فقال (ع) لا تغتسل من غساله الحمام فانه یغتسل فیها کذا و کذا الخبر. ۳۶ روایه بکر عن أبی جعفر (ع) المتضمنه لاشتراط الماده فی طهاره ماء الحمام. ۳۷ فی روایه معاویه بن میسره عن الصادق فی سؤر الکلب قال لا قلت أ لیس هو سبع قال لا و اللّه انه نجس لا و اللّه انه نجس. ۳۸ فی التهذیب عن حریز عمن اخبره عن الصادق (ع) إذا ولغ الکلب فی الاناء فصبه. ۳۹ روی الشیخ فی الاطعمه و الاشربه خبرا طویلا من جمله ما ذکره فی معرض الاستدلال ما بال المیل ینجس حبا من ماء. ۴۰ و فی المحل المذکور عن الصادق (ع) إذا قطر قطره مسکر فی الحب اریق ذلک الحب.

۴۱ فی قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن أخیه (ع) فی الحب الماء لو وقع فیه اوقیه بول لم یصح الشرب منه و لا الوضوء. ۴۲ فی کتاب البصائر و الدلائل و مولد زین الساجدین من الکافی عن الصادق (ع) انه جی ء له (ع) بماء فقال لا ابغی هذا فان فیه شیئا میتا. ۴۳ روی الشیخ فی النزح عن ابن حدید عن بعض اصحابه عن الصادق (ع) انه اخرج له دلو فخرج فیه فأرتان فقال ارقه و آخر فیه فأره فقال ارقه. ۴۴ و روی الشیخ فی المیاه عن ابن المغیره عن بعض اصحابه عن الصادق (ع) إذا کان الماء قدر قلتین لم ینجسه شی ء. ۴۵ فی التهذیب فی آخر باب المیاه لا یفسد الماء الا ما له نفس سائله. ۴۶ فی الکافی باب البئر عن محمد بن یحیی رفعه عن الصادق (ع) لا یغسل الماء الا ماله نفس سائله. ۴۷ فی باب الاغتسال من زیادات یب عن علی بن جعفر عن اخیه (ع) فیمن یجد ماء متفرقا انه یدخل یده ان کانت نظیفه. ۴۸ فی کتاب المسائل عن علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی المطر الذی یصیب العذره إذا جری فلا بأس. ۴۹ فی الکتابین عن علی بن جعفر عن اخیه فی الشرب و فی نسخه فی الشراب فی الاناء الذی یشرب فیه الخمر إذا غسل فلا بأس. ۵۰ روی الراوندی باسناده عن علی (ع) الماء الجاری لا ینجسه شی ء و یدل بمفهوم الوصف. ۵۱ فی فقه الرضا کل غدیر فیه من الماء اکثر من کر لا ینجسه ما وقع فیه من النجاسات إلا أن یغیره. ۵۲ عن ابن أبی یعفور عن الصادق (ع) ماء الحمام کماء النهر یطهر بعضه بعضا. ۵۳ ما رواه الحسن الثوری عن الصادق اذا کان الماء فی الرکن کرا لم ینجسه شی ء قلت و کم الکر الخبر. ۵۴ عن بعض اصحابنا عن الصادق (ع) الکر کم یکون قال بخصوصی هذا. ۵۵ فی الکافی عن محمد بن اسماعیل عن الرضا (ع) ماء البئر واسع لا یفسده شی ء. ۵۶ فی آخر السرائر عن رفاعه عن الصادق (ع) لا بأس بسؤر الحائض إذا کانت تغسل یدها. ۵۷ صحیحه ابن بزیع ماء البئر واسع لا یفسده إلی ان قال لان له ماده و مثلها اخری. ۵۸ روایه عبد اللّه بن الحسن بن علی بن أبی طالب عن آبائه عن النبی (ص) یجیز فسؤره حلال و لعابه حلال. ۵۹ عن عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) لا بأس أن تتوضأ مما اشرب منه ما یؤکل لحمه و فی الدلاله نظر. ۶۰ روی فی الذکری عن العیص بن القاسم قال سألته عن رجل اصابته قطره من طشت فیه وضوء فقال ان کان من بول أو قذر فیغسل ما اصابه و رواه فی المغیر أیضاً.

۶۱ عن العیص بن القاسم عن الصادق (ع) فی سؤر الحائض قال لا تتوضأ منه و توضأ من سؤر الجنب إذا کانت مأمونه و تغسل یدها قبل أن تدخلها الاناء. ۶۲ عن علی بن یقطین عن أبی الحسن (ع) فی الرجل یتوضأ بفضل الحائض قال إذا کانت مامونه فلا بأس. ۶۳ قول الصادق (ع) عن الرجل یبول فی الماء الجاری قال لا باس إذا کان جاریاً. ۶۴ و قوله (ص) لابن بکر لا بأس بالبول فی الماء الجاری و قریب منهما روایه الفضیل و فی دلالتها نظر ثمّ فی بیان حکم الکر و کمیته عده روایات سوی ما ذکرنا إلی غیر ذلک مما لو تتبعت کتب الحدیث و نظرت فی ابواب المیاه و الاسئار و احوال الحمام و غیرها لعثرت علی کثیر و اللّه الموفق حجه القائلین بعدم الانفعال اصاله اباحه الشرب و الانتفاع و البقاء علی الحاله السابقه من الطهاره و اصاله طهاره الملاقی و اصاله الطهاره شرعا و ان نسبه قلیل النجاسه إلی قلیل الماء کنسبه کثیرها إلی کثیره لان المدار علی الغلبه و القهر کما یظهر من کثیر من الأخبار مع انه لو انفعل القلیل بطل التطهیر بالقلیل و طهارته و طهاره ماء الاستنجاء مؤذنان بعدم انفعال القلیل و فی لکل بحث و ظاهر مثل قوله تعالی [هُوَ الَّذِی خَلَقَ لَکُمْ مٰ فِی الْأَرْضِ جَمِیعاً] و الآیات الداله علی طهاره الماء و مثل عموم فان لم تجدوا ماء فتیمموا و الاخبار و هی کثیره:

۱. الخبر المستفیض المنقول بعده طرق عن الصادق (ع) الماء کله طاهر حتی تعلم انه قذر و علیه انه لا منافاه بینه و بین اخبار التنجیس لأنها طریق علم شرعی بالتنجیس و اورد علیه بعض المتاخرین انه ظاهر فی جهل الموضوع دون الحکم و ما نحن فیه من القسم الثانی.

۲. الخبر المشهور المستفیض الذی ادعی الحسن تواتره عن الصادق (ع) عن آبائه ع ان الماء طاهر لا ـ ینجسه إلا ما غیر أحد اوصافه لونه أو طعمه أو رائحته و اورد علیه بمنع التواتر بل بمنع الاستفاضه بل لم نقف علیه فی کتب الأخبار و لا فی مصنفات الأصحاب نعم رواها ابن ادریس مرسلا فی السرائر و المحقق فی المعتبر و روی الجمهور عن النبی انه لما ورد بئر بضاعه فقال اتونی بوضوء فقالوا یا رسول اللّه انها بارض الحیا قال خلق اللّه الماء طهورا لا ینجسه شی ء إلا ما غیر لونه أو ریحه أو طعمه و فی الکتاب منع العموم أولا و علی تقدیره فالخاص مقدم انتهی. و لا یخفی ما فی المنع من المنع.

۳. قول الصادق (ع) فی صحیح جمیل و ابن حمران ان اللّه جعل التراب طهورا کما جعل الماء طهورا.

۴. قوله (ع) فی مرسله الفقیه و صحیحه داود بن فرقد کان بنو اسرائیل إذا اصاب احدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاریض إلی قوله و جعل لکم الماء طهورا فانظروا کیف تکونون و یرد علی الخبرین انهما انما دلا علی اقتضاء الطبیعه مع الخلو عن العوارض و مع ذلک فاقصاهما العموم.

۵. قوله (ص) فی صحیح حریز کلما غلب الماء ریح الجیفه فتوضأ من الماء و اشرب فاذا تغیر و تغیر الطعم فلا الخبر.

۶. قوله (ص) فی صحیح القماط فی الماء یمر به الرجل و هو نقیع فیه المیته و الجیفه ان کان الماء قد تغیر ریحه و طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ و إلا فاشرب و توضأ.

۷. قوله (ص) فی صحیح شهاب بن عبد ربه فی البصائر فی الغدیر فی جانبه الجیفه اتوضأ منه أو لا قال توضأ من الجانب الآخر إلا أن یغلب الماء الریح فینتن و عن الماء الراکد من البئر قال ما لم یکن فیه تغییر أو ریح غالبه قلت فما التغییر قال الصفره فتوضأ منه و کلما غلب کثره الماء فهو طاهر.

۸. قوله (ص) فی الصحیح لرجل بمخبر عبد اللّه بن سنان فی غدیر اتوه و فیه جیفه فقال إذا کان الماء قاهرا و لا یوجد فیه الریح فتوضأ.

۹. فی صحیح بن بزیع کتبت إلی من یسأله عن الغدیر تجمع فیه ماء السماء و یستقی فیه من بئر فیستنجی فیه الانسان من بول أو یغتسل فیه ما حده الذی یجوز فکتب لا تتوضأ من هذا إلا من ضروره.

۱۰. قوله مضمرا فی الموثق لسماعه فیمن یمر بالمیته یتوضأ من الجانب الآخر.

۱۱. قول الصادق (ع) لسماعه فیمن یمر بالماء و فیه دابه میته قد انتنت فقال ان کان النتن الغالب علی الماء فلا تتوضأ.

۱۲. قوله (ع) لابی بصیر فی الموثق حیث سأله انا نسافر فربما بلینا بالغدیر من المطر فی جانب القریه یکون فیه العذره و یبول فیه الصبی و تبول فیه الدابه و تروث فقال ان عرض فی قلبک شی ء فافرج الماء بیدک ثمّ توضأ ان الدین لیس بمضیق فان اللّه تعالی ما جعل علیکم فی الدین من حرج.

۱۳. قوله (ع) للعلاء فی الحیاض یبال فیها فقال لا بأس فیها إذا غلب لون الماء لون البول.

۱۴. قوله (ع) لعلی بن أبی حمزه فی الماء الساکن و فیه الجیفه و الاستنجاء فیه و فیه الجیفه فقال توضأ من الجانب الآخر و رواه فی النهایه مرسلا.

۱۵. قوله (ع) لعثمان بن زیاد حیث سأله انه یأتی الماء النقیع و یده قذره فیغمسها فی الماء قال لا بأس.

۱۶. قوله (ع) لابی بصیر فی الماء تبول فیه الدواب فقال ان تغیر فلا تتوضأ و الا فتوضأ و کذا الدم إذا سال فی الماء و اشباهه.

۱۷. قوله (ع) لإسماعیل بن مسلم ان النبی (ص) اتی الماء فاتاه اهله فقالوا یا رسول اللّه ان حیاضنا تردها السباع و الکلاب و البهائم فقال لها ما اخذت افواهها و لکم سائر ذلک.

۱۸. قوله (ع) حیث سأل عن غدیر فیه جیفه فقتال ان کان الماء قاهرا و لا یوجد فیه الریح فتوضأ و اغتسل.

۱۹. عن علی (ع) فی الدعائم فی الغدیر تبول فیه الدواب و تروث و یغتسل فیه الجنب فقال لا باس ان النبی (ص) نزل باصحابه فی سفر لهم علی غدیر و کانت دوابهم تبول فیه و تروث و یغتسلون فیه و یتوضئون و یشربون.

۲۰. فی الدعائم عنه (ع) انه قال إذا مر الجنب فی الماء و فیه الجیفه أو المیته فان کان تغیر لذلک طعمه و ریحه أو لونه فلا تشرب منه و لا تتوضأ و لا تطهر منه.

۲۱. قول الصادق (ع) فی مرسله المختلف حیث سأل عن النقیع و الغدیر و اشباهها فیها الجیف و القذر و ولوغ الکلب و ذکر غیر ذلک فقال ان کان ما فیه من النجاسه غالبا علی الماء فلا تتوضأ و ان کان الماء غالبا علیها فتوضأ منه و اغتسل.

۲۲. کان فی المدینه رجل یدخل علی أبی جعفر (ع) و فی طریقه ماء فیه العذره و الجیف و کان یأمر الغلام بحمل کوز من الماء یغسل رجله ان اصابه فابصره (ع) یوما فقال ان هذا لا یصیب شیئا إلا طهره فلا تعد منه غسلا و هذه الروایات من صحیحه حریز و ما بعدها مشترکه فی الظهور فی الکثیر مع ضعف السند فی کثیر منها و فی خصوص روایه الدعائم ان بول الدواب و هی الخیل و الحیوانات الاهلیه المعروفه طاهر مع ان الجمیع علی تقدیر الدلاله مطلقه فتقید أو عامه فتخص.

۲۳. فی مرسله المختلف عن الباقر (ع) فی القربه و الجره من الماء یسقط فیهما فاره و جرذا و غیره فیموتون فیها فقال إذا غلب رائحته علی طعم الماء أو لونه فارقه و إلا فاشرب منه و توضأ و اطرح المیته إذا اخرجتها طریه.

۲۴. قول الصادق (ع) فی روایه بکار بن ابی بکر فی الرجل یضع الکوز یغرف من الحب فی مکان قذر ثمّ یدخله الحب قال یصیب من الماء ثلث اکواز بذلک الکوز.

۲۵. قول أبی جعفر (ع) لزراره فی روایه من ماء سقط فیها فاره أو جرذا أو صعوه میته ان تفسخ فیها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صبها و ان کان غیر متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح المیته إذا اخرجتها رطبه و کذلک الجره و حب الماء و القربه و اشباه ذلک قال زراره و قال أبو جعفر (ع) إذا کان الماء اکثر من راویه لم ینجسه شی ء تفسخ أو لا إلا أن یجی ء له ریح یغلب علی ریح الماء و یمکن تنزیل الثلاثه علی الکر لکثره الحیاه أو الحب أو القربه و ان بعد مع ان حمل القذر فی خبر بکار ممکن و کذا ادخال الاناء الحب ربما کان لأنه لا یعلم باصابه ما اصاب القذر لان ادخال الاناء الحب لا یستلزم ادخاله بتمامه الماء مع ان اسانیدها لا تخل من غبار و توجیه الشیخ باراده النجس فی الجره اشد بعدا و علی کل حال ففیها دلاله علی الفرق بین قدر الجره و نحوها و الاقل منه فلو لم یحمل خالفه قول الکل.

۲۶. قول الصادق (ع) لمحمد بن میسر فی الحسن فی الجنب ینتهی إلی الماء القلیل فی الطریق و یرید ان یغتسل منه و لیس معه اناء یغرف به و یداه قذرتان قال یضع یده و یتوضأ و یغتسل هذا مما قاله اللّه تعالی [مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ] و القله لغه و عرفا لا تنافی الکثره شرعا إذ مقدار الکر فی الطریق یصدق علیه القلیل و القذر یقبل التأویل و جعله من دفع الحرج لا ینافی التأویل و تنزیل شیخنا البهائی علی قلیل الجاری أو رجوع ضمیر یصنع إلی الرجل عدم اعتبار الجنابه بعید کل البعد مع ان فیها الجمع من الوضوء و الغسل و هو مذهب العامه.

۲۷. فی صحیح ابن مسکان عن الصادق (ع) فی الوضوء مما ولغ فیه الکلب و السنور أو شرب منه جمل أو دابه أو غیر ذلک أ یتوضأ منه أو یغتسل قال نعم إلا أن تجد غیره فتنزه عنه.

۲۸. فی صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) انه سئل عن الیهودی و النصرانی یدخل یده فی الماء أ یتوضأ من للصلاه قال لا إلا أن تضطر إلیه.

۲۹. قول الصادق (ع) فی روایه محمد بن مروان لو ان میزابین سالا میزاب بول و میزاب بماء فاختلطا ثمّ اصابک ما کان به بأس و العذر هنا بحمل الأولین علی الکثیر و التقیه لمن قال بالطهاره الکلب و الذمیین و الأخیر علی الکثیر و حال تقاطر المطر.

۳۰. قوله (ع) لعمر بن یزید حین سأله انی اغتسل فی مغتسل یبال فیه و یغتسل من الجنابه فیقع فی الاناء ما ینزو من الارض فقال لا باس به.

۳۱. قوله (ع) لزراره لا باس بجلد الخنزیر یجعل دلوا یستقی به الماء.

۳۲. فی صحیح زراره مرسل الصدوق عن الصادق (ع) فی الحبل یجعل من شعر الخنزیر یستقی به الماء من البئر أ یتوضأ منه قال لا بأس.

۳۳. قول الکاظم (ع) لأخیه علی حین سأله عن رجل رعف فامتخط فصار الدم قطعا صغارا فاصاب إناءه هل یصلح الوضوء منه ان لم یکره شیئاً یستبین فی الماء فلا باس و ان کان شیئا بینا فلا تتوضأ منه و الجواب عن هذه بعدم الصراحه اما الأولی فلان کون المغتسل یبال فیه لا یقتضی القطع بنجاسه القطعه التی تری منها الماء مع امکان حملها علی الارض الصلبه القابله للتطهیر یجری القلیل أو علی ان الغرض دفع الوسواس إذ النزو ربما کان من الماء قبل وصول الارض و عن الثانیه بان استعمال جلد الخنزیر لاخراج الماء لا یستلزم استعماله فی وضوء أو شرب و ربما کان کبناء و نحوه و فی شرح الفاضل أو حمل الدلو علی الکر و لا یخفی بعده و عن الثالثه بأن جعل الحبل من شعر الخنزیر لا یضر مع عدم العلم باصابه ما فی الدلو من الماء و الاحتمال کافی و ربما بنی علی رأی السید من أن ما لا تحله الحیاه من نجس العین طاهر مع احتمال رجوع ضمیر منه إلی البئر و عن الرابعه بان شرط الاستبانه لحصول العلم مع امکان العمل وفاقا للشیخ و ان کان الحق خلافه.

۳۴. قول الصادق لهشام بن سالم حین سأله عن السطح یبال علیه فیصیبه السماء فیکف علیه فیصیب الثوب لا بأس ما اصابه من الماء اکثره.

۳۵. قوله (ع) للاحول حين سأله عن الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به فقال لا بأس به فقال أ تدرى لم صار لا باس به فقلت لا و اللّه جعلت فداك فقال ان الماء اكثر من القذر و التعليل فيهما دليل العموم و العذر فيهما بعد الاغماض عن السند ان اللام للعهد لتقدم ذكر مدخولها اما حقيقه أو تأويلا كما لا يخفى.

۳۶. فى قرب الاسناد و المسائل عن على بن جعفر عن اخيه ع قال و سألته عن جنب اصابت يده من جنابته فمسحه بخرقه ثمّ ادخل يده فى غسله قبل أن يغسلها هل يجزيه أن يغسل من ذلك الماء قال ان وجد ماء غيره فلا يجزيه الاغتسال به و إن لم يجد غيره أجزأه و هى متروكه الظاهر ضعيفه السند قابله للتاويل بالكثير.

۳۷. ما رواه الشيخ و الصدوق مرسلا عن أبى الحسن الماضى (ع) فى مجمع الماء فى الحمام من غساله الناس يصيب الثوب قال لا بأس و فيها مع ضعف السند انها معارضه لإجماع ابن ادريس و رواياته التى روى الإجماع على مضمونها فى المنع عن غساله الحمام و الروايات الكثيره السابقه الداله على المنع أيضاً التى عمل عليها الشيخ فى النهايه و ابن ادريس و العلامه فى الإرشاد و التحرير و ان ردها فى المنتهى و عليه القواعد و المعالم و شرح الإرشاد و جمله من المتأخرين.

۳۸. فى التهذيب و الاستبصار عن أبى مريم الانصارى قال كنت مع الصادق فى حائط له فحضرت الصلاه فنزح دلوا للوضوء من ركى له فخرج عليه قطعه عذره يابسه فأكفأ رأسه و توضأ بالباقى و فيه مع ضعف السند ان العذره لا تخص عذره الانسان كما يفهم من الصحاح و القاموس و ان فهم من بعض اللغويين الاختصاص فيحمل على السرقين قيل و يمكن تنزيله على عدم اصابه الماء و هو بعيد.

۳۹. قول الصادق (ع) لمحمد بن مسلم فى الثوب يصيبه البول اغسله فى المركن مرتين قيل و اقصى ما فيه عدم اشتراط ورود الماء فى التطهير و هو غير بعيد كما استوجهه فى الذكرى و قواه فى الكتاب و يمكن تاويله بالغسل بالمركن لا فيه و تنزيل البول على غير النجس بعيد كل البعد.

۴۰. فی صحیح ابن مسکان عن الصادق (ع) فی الوضوء مما ولغ فیه الکلب و السنور أو شرب منه جمل أو دابه أو غیر ذلک أ یتوضأ منه أو یغتسل قال نعم إلا ان تجد غیره فتنزه عنه و هی مع کونها معارضه بصحیحه معاویه الهره من أهل البیت و صحیحه أبی الصباح لا تدع فضل السنور و صحیحه جمیل فی سؤر الدواب و الغنم و البقر انه لا باس بالوضوء به یمکن تنزیلها علی الکر و علی التنزه لا- اللزوم لیمکن الجریان فی الکلب و غیره. ۴۱. فی الزیادات فی صحیح ابن أبی عمیر عمن رواه عن الصادق (ع) فی عجین عجن و خبز ثمّ علم ان الماء کانت فیه میته قال لا بأس اکلت النار ما فیه و یمکن تنزیله علی کثره الماء أو عدم نجاسه تلک المیته ثمّ هی طاهره فی النجاسه و مثبته لتطهیر النار انتهی. إلی غیر ذلک مما یظهر بعد التتبع ثمّ الذی یقضی به صحیح النظر قوه مستند المشهوره کثره و صحه و قوه دلاله و انجبارا بالشهره بل الإجماعات التی سبق نقلها و بمخالفه مشهور العامه کما تقدم بل اخبار التنجیس لا توافق مذهب أحد من أهل الخلاف و ذلک کما دل علی تقدیر الکر بالنحو الخاص و لم یذهب إلیه أحد منهم لان الشافعی قال بالقلتین و بعض ثلاثه آلاف رطل و ما دل علی غسل الولوغ ثلاثا احدهن بالتراب من خواص الشیعه أیضاً و کذا ما دل علی ان ما یبل المیل من النبیذ ینجس الحب و عندهم انه طاهر و کذا ما دل علی نجاسه أسؤر الیهود و النصاری فحمل اخبار التنجیس علی التقیه باطل و کذا الحمل علی التغیر لاستحالته فی الولوغ و اضرابه و بعده فی دم المنقار و قذاره ید الجنب و نحوهما و کذا الحمل علی الاختیار و الاضطرار لعدم استقامته فی الاناءین و بمثلهما یمنع الحمل علی النزاهه و فی الکتاب استدل للحسن بالروایه التی ادعی تواترها و منع هو عمومها و إلی روایه اخری رماها بالضعف و فی الدلائل و الذخیره ان ما استند إلیه الحسن من الادله مشترکه بالضعف و فی شرح الفاضل کلها ضعیفه الأخیر أو أحد أو عنه صحیحه زراره فی الحبل من شعر الخنزیر ثمّ ابطل دلالته بمثل الوجوه التی ذکرناها و قد علمت تفصیل الروایات بما لا مزید علیه و سواء فی التنجیس بالملاقاه قلت النجاسه کروس الابر من کل نجاسه کما فی المبسوط او من خصوص الدم کما فی الاستبصار و الشرط ان لا- یدرک فی الماء او کثرت علی المشهور تحصیلا و نقلا- بالاستفاضه بل الإجماع ان الخارج معلوم النسب و مسبوق بالإجماع و ملحوق به و اطلاقات الادله و عموماتها و ظواهر الإجماعات کلها شواهد علیه و سنده لزوم المشقه و الحرج و هو ظاهر الرفع و صحیحه علی بن جعفر عن اخیه (ع) فیمن رعف فامتخط فصار بعض ذلک الدم قطعاً صفاراً فأصاب إناءه فهل یصح له الوضوء منه فقال ان لم یکن شیئا یستبین فی الماء فلا باس و ان کان شیئا بینا فلا تتوضأ منه

و الجواب بعد فقد المعادله و مخالفه الشهره المضعفه بل الإجماعات بان اصابه الاناء لا تستلزم اصابه الماء و البيان و عدمه لعله يراد به كشف الوصول ثمّ هو معارض بصحيحه على بن جعفر عن اخيه فيمن رعف فقطر قطره فى انائه هل يصح الوضوء منه او لا قال لا ثمّ المعول ان كان لزوم الحرج احتمل تسريه مطلقا إلى كل نجاسه و ان كان الروايه فاقتصار الاستبصار على الدم اولى و فى الذكرى مورد الروايه الانف و يمكن العموم فى الدم لعدم الفارق و يمكن اخراج الدماء الثلاثه لغلظ نجاستها و سواء فى حكمى الكثير و القليل كان ماء غدير او آنيه او حوض او غيرها على المشهور تحصيلا و هو ظاهر و نقلا فى شرح الفاضل و الذخيره و غيرهما بل فى الدلائل ان فى المنتهى ان مخالفه من نسب اليهما الخلاف غير معلوم انتهى. بل المخالف على تقديره معلوم النسب و مسبوق بالإجماع و ملحوق به و عمومات ادله الكر شواهد عليه و خصوص ما روى عن الصادق (ع) بطريق صحيح فى الحياض بين مكه و المدينه تلغ فيها الكلاب قال كم الماء فقيل إلى نصف الساق و إلى الركبه فقال توضأ منه و موثق أبى بصير عنه (ع) و لا تشرب سؤر الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه و خبر العلا عنه (ص) فى الحياض يبال فيها قال لا باس إذا غلب لون الماء لون البول و روايه اسماعيل بن مسلم عنه (ص) ان النبى اتى الماء فقال له اهله ان حياضنا تردها السباع و الكلاب فقال لها ما اخذت افواهها و لكم سائر ذلك و قول الباقر فى مرسله المختلف فى القربه و الجره من الماء تموت فيها الفاره و الجرذ فقال إذا غلبت رائحته طعم الماء او لونه فارقه و الا فاشرب منه و توضأ الخبر و قول الصادق لبكار بن أبى بكير فى الكوز يصيب المكان القذر و يدخل الحب قال يصب من الماء ثلاثه اكواز بذلك الكوز و روايه زراره عن الباقر (ع) فى الراويه و الجره و حب الماء و القربه و اشباههن انه لا باس إذا وقعت فيهن فاره أو جرد أو صعوه ميته و روايه مجمع الغساله و غير ذلك و خالف فيه المفيد و سلار فنجسا ما فى الحياض و الاوانى و ان كثر و هو ظاهر النهايه فى الاوانى و فى التنقيح نسبه استثناء الآنيه إلى المفيد و سلار قال و الباقون على خلافه و سندهم فى ذلك ما دل على نجاسه الاوانى بعمومه و فى الحياض بانها تشابهها و جوابه ان المتبادر من اطلاق الآنيه ما لا يسع الكر و على فرض العموم من وجه فتلك اقوى و اوفق بالأصل بل لا معارضه فى الحقيقه و فى المنتهى بعد ذكر المخالف قال

و الحق ان مرادهما بالكثره هنا بالكثره العرفيه بالنسبه إلى الاوانى و الحياض التى يستقى منها الدواب و هى غالبا تقص عن الكر و اشار إليه فى التذكره أيضاً و سواء ورد الماء على النجاسه او وردت عليه كما هو الظاهر من اطلاقاتهم بل من اطلاقات اجماعاتهم و تخصيصهم ماء الاستنجاء بالطهاره و حكمهم معظمهم بنجاسه ماء الغساله و فى اطلاق أو عموم ما دل على نجاسه ما دون الكر ابين دلاله و فى ترك الاستفصال المنزل منزله عموم المقال ما يتضح به حقيقه الحال و الروايات هنا كثيره منها روايه الذكرى فيمن اصابته قطره من طشت فيه ماء الوضوء ان كان من بول او قذر غسل ما اصابه و رواه فى المعتبر أيضاً و ما دل على المنع من وضع الماء فى الاناء المتنجس بالخمر كروايه على بن جعفر و ما دل على النهى من غساله الحمام لان فيها غساله الناصب و شبهه كروايه ابن أبى يعفور عن الصادق (ع) و روايه عن أبى الحسن و روايه ابن المغيره عن الصادق و ما دل على اشتراط الجريان فى ماء وقع على بيت يبال على ظهره كصحيحه على بن جعفر وسل ذلك ما دل على عموم التنجيس كما روى عن الصادق لا يفسد الماء الا ما له نفس سائله إلى غير ذلك فى الأخبار و فى الناصريه فى شرح قول الناصر لا فرق بين ورود الماء على النجاسه و ورودها عليه لا اعرف لأصحابنا هنا نصاً و الشافعى فرق فاعتبر القلتين فى ورود النجاسه على الماء لا ورودها عليه و خالفه سائر الفقهاء و الذى يقوى عندى عاجلا إلى ان يقع التأمل صحه قول الشافعى و استوجهه فى الكتاب و استحسنه فى الذخيره و حققه فى الدلائل مستندين إلى ان المتيقن من الادله ورود النجاسه لا الورود عليها و قد مر ما فيه عدا الماء المزال به الخبث حين ملاقاته له لئلا يلزم التسلسل و اختار المقدس و المحقق الخوانسارى و الفاضل السبزوارى و غيرهم نجاسته حين الملاقاه و ان كان مطهرا كما فى الاحجار و يفرق بين النجاسه الحاصله بالانزاله و النجاسه فيها و قوى بعضهم بنائه على ان المتنجس لا ينجس و جعله الكاشانى سندا لعدم نجاسه القليل و آخرون للفرق بين الورودين و الاقوى انها صوره خاصه استثناها دليل الضروره و الإجماع من نجاسه القليل حين الملاقاه كماء الاستنجاء او كون المتنجس لا يطهر كالاحجار او من عموم التنجيس المتنجس و لعل خير الثلاثه اوسطها و لا تفاوت بين افراد النجاسات فى الحكم و ما فى الكتاب من انه لا دليل على اجراء الحكم فى سائر النجاسات مردود بالإجماع تحصيلا و نقلا و ليست هذه المسأله الا كآحادى المسائل فان اكثر النجاسات انما يثبت احكامها بالإجماع على عدم الفرق و كذا المتنجسات و لو لا هذا الإجماع لبطل الفقه من اصله على ان عمومات الأخبار و اطلاقاتها فيها ابين دلاله كما لا يخفى على الفطن المتدبر و الحواله فى الاشبار على المعتاد لأنه الذى ينصرف إليه المطلق و تحال عليه تحديدات الشرع و التقدير للكر باحد المقدارين تحقيق كما فى النهايه و التذكره و جعله فى المعتبر اشبه و هو المشهور

بـل نسب فی التـذکره خلافه إلی الشافعیه فی أحـد قولیهم للأصل و خصوصا فیما تترتب علیه الطهاره من الاحـداث و الاخباث المنوط بها العبادات و اختلاف تقدیری الوزن و الاشـبار لاختلاف المیاه و الاشـبار و لو سلم فالمراد عدم النقصان من الأقل کما ذکر فی علیه القواعـد و اورد فی الـدلائل انه یلزمه ثبوت الکریه و عدمها فی الماء الواحد و فیه نظر و الأولی کشـفه بان یقال ان الکر واحـد لا یختلف و انما الاختلاف فی التطبیق علی الموضوع کما فی شأن القبله لو جعلت عن الکعبه تامل و لا تقریب کما حکی عن الشافعی و یعطیه کلام ابن الجنید حیث حده بما بلغ تکسیره نحواً من مائه شبر فروع ثلاثه:

۱. لو تغیر بالنجاسه بعض الزائـد علی الکر فان کان الباقی کرا فصاعـداً اختص المتغیر عندنا التنجیس حیث لا یکون التغییر قاطعا للعمود فاصـلا بین ماء یتم به الکر خلافا لبعض الشافعیه فی أصل الحکم حیث نجس الجمیع بتغییر الزائـد و ان کان الباقی کرا و الا یکن الباقی کراً عم التنجیس الجمیع فالمتغیر لتغیره و الباقی لکونه قلیلا لاقی نجاسه.

الثـانی لو اغترف دفعه مـاء من الکر بلا زیـاده المتصـل بالنجاسه المتمیزه الغیر المغیره کان الباقی طاهرا أیضاً و کـذا ظاهر الاناء لاعتصـام المـاء بالکریّه حین ملاقاتها و اسـتحالتها عنـد النقص عن الکریه فلم یبق لها اثر و الکل ظاهر فی القسم الأول لو دخلت النجاسه الاناء مع بعض الماء نجس ذلک و بقی ظاهر الاناء علی الطهاره.

الثـالث: لو وجـد نجـاسه فی الکر فمـا زاد و شـک فی وقوعهـا قبل بلوغ الکریه أو بعـدها و کانا مجهولی التاریـخ أو یعلم تاریخ الکریه و یجهل تاریـخ الوقوع و هو طاهر کما فی نهایته و تحریره و تذکرته و الذخیره اما فی القسم الأول فلاصل الطهاره شـرعا و للاستصـحاب فی طهاره الماء و ثبوت الأحکام و فی القسم الثانی مع ذلک أصل تأخر الحادث و لو علم تاریخ الاصابه و جهل تاریخ البلوغ قوی القول بالنجاسه لأصل تاخر الحادث عن الزمان الذی علم تحقق الحادث الآخر فیه و لو وجد فیه نجاسه و شک فی بلوغ الکریه مع عدم العلم بها أولا أو مع العلم إذا اغترف منه شی ء و قیل بانه یتبدل به الموضوع و یمکن علی القول بالتبدل استصـحاب الاعتصام فی کل جزء جزء فیقوی جانب الکریه فهو نجس کما فی نهایته و تحریره و تـذکرته و کـذا فی المعتبر قال لان الأصل القله و فی الذخیره نسبته إلی المصـنف و اتباعه قال و لم ار تصریحا بخلافه و ذکر ان حکمهم معلل بان المقتضی و هو النجاسه موجود و المانع و هو الکریه مشـکوک فیه و الأصل عـدمه قال و عنـدی ان هـذا التعلیل فی غایه الضـعف لبنائه علی حجیه الاستصحاب فی الامور الواقعیه و القول به ضعیف جدا

مع انه یعارضه أهل الطهاره و بالجمله سبب الحکم بالنجاسه الملاقاه مع قله الماء و هو مشکوک فیه فمقتضی قول الصادق (ع) الماء کله طاهر حتی تعلم انه قذر الطهاره فتدبر انتهی. و الحق ما علیه المحقق و العلامه و وافقهما علیه الشارح الفاضل و الفاضل المحشی و صاحب الدلائل و غیرهم للأصل المذکور و فی المنع لحجیته فی الامور الواقعیه خروج عن ادله الاستصحاب العقلیه و النقلیه و أصل الطهاره مقطوع بحصول العلم الشرعی بالنجاسه الحاصل من الاستصحاب الوارد علی أصل الطهاره القاطع له علی ان هذا الأصل متعلق بموضوع الحکم و أصل الطهاره بنفس الحکم و الحکم تابع للموضوع و حدیث حتی تعلم غیر مناف إذ لیس المراد سوی العلم الشرعی و هو حاصل بالاستصحاب و علیک بامعان النظر فی هذا المقام بقی شی ء و هو ان الفاضل ذکر لزوم الاختیار مع احتمال الکریه و هو حق بالنظر إلی ارتکاب الطهاره الاضطراریه مثلا و اما بالنظر إلی تنجیس الثوب و نحوه فلا و کلامه أیضاً ظاهر فی ذلک.

الرابع: لو توضأ من القلیل و رأی فیه نجاسه و شک هل وقعت قبل الاستعمال أو بعده حکم بالصحه کما فی المعتبر و التحریر مستندین إلی أصل الصحه و الحکم مبنی علی الغالب من العلم بتاریخ الاستعمال و جهل تاریخ الوقوع فلو انعکس الفرض لم یبعد تقدیم البطلان و مع جهل تاریخهما أصل عدم الفراغ یقوی الالحاق بالثانی الا ان یرجع إلی شبه الثلاثه بعد الفراغ أو یعول علی اصاله الصحه لموافقه ظاهر الامر و لا یخل من تامل و لو وجد فیه حیوان یحتمل انه مما ینجس کذوات النفوس و یحتمل خلاف ذلک حکم باصل الطهاره لخلوه عن المعارض و کذا جمیع ما یحتمل انه من المنجسات أو لا لذلک کما حکم به فی التحریر و المعتبر و المستند ظاهر اما لو وقع فیه ما یشک فی تذکیته لم یبعد القول بالتنجیس لإلحاق الشارع المشکوک فی تذکیته بغیر المذکی کما یظهر من الادله مع ان الأصل عدم التذکیه و معارضه باصل عدم الموت حتف انفه مردود بقله الحوادث و کثرتها و حکم العقل و العرف کما لا یخفی و اصاله بقاء طهاره الماء مقطوع بالأصل الوارد علیه اعنی أصل عدم التذکیه و اولی منه ما علم تنجسه و شک فی تطهیره لأصل العدم و قدم معارضه أصل الطهاره لقضیه الورود و سیجی ء تمام البحث فی باقی الأحکام فی فصل الأحکام.

## ثانیاً: ماء البئر

من اقسام الماء ماء البئر و هی مجمع ماء نابع من الارض لا یتعداها غالبا و لا یخرج عن مسماه عرفا کما فی شرح الإرشاد و نقل عنه فی الروض و الدلائل و الکتاب و الذخیره و فی الثلاثه الأخیره قیل علیه ان القید الأخیر موجب لإجمال التعریف لأنه لا یعلم أی عرف اراد عرفه (ص) أو عرف غیره و علی الثانی العام أو الخاص ثمّ یشکل اراده عرف غیره و الا لزم تبدل الحکم بتبدل الاسم فلو سمیت البئر عینا خرجت عن حکم البئر او العین بئر الحقت بالبئر و انما المدار علی ما سمی بئراً فی زمنه او زمن اوصیائه کالموجود فی العراق و الحجاز و ما وقع فیه الشک فالأصل عدم تعلق الأحکام و ان کان العمل بالاحتیاط اولی قالوا و هذا باطل فان المراد العرف العام لأنه المتبادر و اراده الشرع موقوفه علی ثبوته و لیس بثابت فیرجع إلی العرف العام انتهی. و فی شرح الموجز عرفها بتعریف الشهید بعینه و کذا فی شرح اللمعه و المعنی اصاله معنی البئر إلی العرف و لذا لم یعرفها فی القاموس و الصحاح و قال فی مجمع البحرین هی معروفه و فی الکتاب ان ما یعلم عدم اطلاق الاسم علیه فی عرف زمانهم یحکم بخروجه و ان اطلق فی زماننا کآبار الشام و الشهید المقدس الغروی الجاریه تحت الارض و هو ان غیرت النجاسه أحد اوصافه المعروفه نجس اجماعا و کذا فی النهایه و فی التحریر عدم الخلاف و فی الکتاب اجماع ماء الاسلام و فی الریاض و الذخیره و غیرهن الإجماع أیضاً و الحجه بعد الإجماع عموم ما دل علی نجاسه التغیر من الأخبار و الإجماعات و خصوص ما دل فی هذا المقام کصحیحه محمد بن اسماعیل عن الرضا (ع) ماء البئر واسع لا یفسده شی ء الا ان یتغیر هذا إذا استوعب التغییر تنجس اجماعا و کذا لو فصل المتغیر بین السالم و بین المنبع ان لم یکن السالم قدر کر و لو ساوا کرا فیحتمل لحوقه بماء البئر للاسم و عدمه للانقطاع عن المنبع و لو اختص البعض بغیر الانفصال بنی علی التحقیق الآتی و ان لاقته النجاسه من غیر تغییر فقولان اقواهما البقاء علی الطهاره کما فی التذکره و التحریر و المختلف و النهایه و الإرشاد و سائر کتبه و وفاقا للحسن و حکی عن ابن الغضائری و الشیخ مفید الدین بن الجهم و علیه ابن أبو العباس فهدفی الموجز و قواه فی المقتصر و ذهب إلیه الفخر و الفاضل المحشی و قال المیسی هو الاصح فی الفتوی و علیه صاحب الکتاب و الذخیره و الدلائل و فی الثلاثه الأخیره نسبته إلی اکثر المتأخرین بل فی احدهن عامه المتاخرین و فی المفاتیح نسبته إلی اکثر المتاخرین و نسبه فی المختلف إلی أحد قولی الشیخ وجهتم الأصل العقلی اعنی الاستصحاب و الشرعی المستفاد من مثل قوله (ع) کل شی ء کذلک طاهر حتی تعلم انه قذر إذ یبعد الحکم بنجاسته مائه کر معتصمه بالماده بملاقاه اقل القلیل من النجاسه و لا یحکم بنجاسته کر غیر معتصم باکثر من تلک النجاسه و یبعد أیضاً عدم نجاسه کر علیه نجاسه خارج البئر فاذا وقع فی البئر و اعتصم بالماده نجس

و فیه منافاه لأصل بقاء الطهاره إذ لا معنی لنجاسه بعض ما فی البئر دون بعض و کذا یبعد أیضاً ان الماء المعتصم ینفعل بالملاقاه و لو بلغ عشرین کرا فاذا اخرج و کان کرا واحدا لم ینفعل و کذا یبعد أن یطهر الدلو و الرشا و حافاه البئر إذا نزح منها ما یقال انه یطهرها مع عدم اصابه شی ء من المطهرات لها و لأنه یلزم من نجاسه البئر عدم طهارتها لان اصابه الدلو خصوصا الأخیر و الرشاء و الماء المتقاطر یقتضی تنجیسها فیستدعی نزحا جدیدا و لیس ارتکاب الحکم بطهارتها بعد استیفاء ما یجب نزحه باولی من القول بعدم النجاسه و اورد علیه فی الدلائل حال التغییر المتفق علیه و إلی هذا الأخیر اشار فی المنتهی و لاستبعاد ان ینجس لدخوله فی البئر فینجس بلا نجس و اورد علیه الدخول فی المضاف و لعموم مثل قوله (ع) کل ماء طاهر حتی تعلم انه قذر و لقول الرضا (ع) فی صحیح محمد بن اسماعیل المروی بطریقین حتی عد صحیحتین و ان کانت احداهما مکاتبه لعدم البأس خلافا للمعتبر حیث اعابهما و الوقف فی روایات الاجلاء غیر مخل مع ان الظاهر رجوع الضمیر إلی الامام ماء البئر واسع لا یفسده شی ء إلا ان یتغیر و تختص فی أحد الطریقین بزیاده ریحه و طعمه فینزح حتی یذهب الریح و یطیب طعمه لأن له ماده و تأویل الشیخ بان المراد لا یفسد افسادا یبطل الانتفاع بکل جزء منه مردود بانه قد ینتفع بشی ء منه مع التغییر إذ طهرها بازاله النزح التغییر و قد لا ینتفع بشی ء مع عدم التغییر کما فی بعض النجاسات عند القائلین بالتنجیس و اورد علی الخبر أیضاً من انه متروک الظاهر حیث دل علی عدم نجاسته بتغییر اللون ورد بالملازمه و فی الکتاب و علی عدم الملازمه نمنع اعتبار اللون لعدم وروده الا فی عامی مرسل و لا یخفی علیک ضعفه و قد مر ان الدلیل علیه قائم کل القیام و اورد انه عام فیخص ورد بعدم المخصص و یتبین تمام التحقیق بحول اللّه و قول الکاظم (ع) لاخیه علی بن جعفر فی صحیحته حین سأله عن بئر ماء وقع فیها زنبیل من عذره رطبه أو یابسه أو زنبیل من سرقین أ یصلح الوضوء منها انه لا بأس و اورد علیه ان العذره اعم من النجس و لا یدل العام علی الخاص ورد بان العذره لغه و عرفا فضله الانسان کما یفهم من کثیر من أهل اللغه و ان کان ظاهر الصحاح و القاموس العموم و ربما کان فی استشکال علی بن جعفر دلاله علیه و اورد أیضاً ان اصابه الزنبیل لا یستلزم اصابه نفس العذره ورد بالبعد و اجیب بالتنزیل علی ما بعد نزح المقدر ورد ببعده عن الظاهر جدا و عدم منافاته للدلاله قیل فی الکتاب و للزوم تاخیر البیان عن وقت الحاجه و فیه نظر إذ ربما کان السؤال علی طریق المثال لا عن بئر خاصه و علی تقدیرها فربما تاخر وقت الاحتیاج فی الجمله فجاء الجواب قبله و لو لزم فی مثله تاخیر البیان عن وقت الحاجه للزم فی اکثر الأخبار و قول الصادق (ع) فی صحیحه معاویه بن عمار لا یغسل الثوب و لا تعاد الصلاه مما وقع فی البئر الا ان ینتن فان انتن غسل الثوب و اعاد لصلاه و نزحت

و اورد فی المعتبر ان فی الطریق حمادا و هو مشترک بین الثقه و الضعیف و بان لفظ البئر یطلق علی النابعه و الغدیر ورد الأول بان حمادا هو ابن عیسی لروایه الحسنین بن سعید عنه و روایته عن ابن عمار و بانه هو المشهور فی هذه الطبقه و علم فیها کما لا یخفی علی المتتبع ورد الثانی بان الظاهر من لفظ البئر النابع کما لا یخفی و قول الصادق فی صحیحه معاویه بن عمار حین ساله عن الفاره تقع فی البئر فیتوضأ الرجل منها و هو لا یعلم أ یعید الصلاه و یغسل ثوبه قال لا یعید الصلاه و لا یغسل ثوبه و الظاهر منها المیته و أیضاً ترک الاستبصار یقضی العموم و قول الصادق (ع) فی صحیحه ابن اسامه و ابی یوسف یعقوب بن هیثم إذا وقع فی البئر الطیر و الدجاجه و الفاره منها سبع دلاء قلنا فما تقول فی صلاتنا و وضوئنا و ما اصاب ثیابنا فقال لا باس به و قول الصادق فی موثقه أبی بصیر حین سأله عن بئر یستقی منها و یتوضأ به و غسل منه الثیاب و عجن به ثمّ علم انه کان فیه میت لا باس به و لا یغسل الثوب و لا تعاد الصلاه و المیت طاهر فی ذی النفس و یکفی ترک الاستفصال و قول الصادق فی موثقه ابان و هو من أهل الإجماع أیضاً حین سأل عن الفاره تقع فی البئر لا یعلم بها الا ما بعد ما یتوضأ منها أ تعاد الصلاه قال لا و فی الدلاله نظر لاحتمال بنائها علی أصل تاخر الحادث و لکنه لا یدفع الظهور و قول الصادق فی موثقه عمار حین سأل عن البئر یقع فیها زنبیل من عذره یابسه أو رطبه قال لا باس إذا کان فیها ماء کثیر و یؤیده أیضاً صحیحه زراره فی الحبل یکون من شعر الخنزیر یستقی به الماء من البئر انه لا باس بالوضوء من ذلک الماء إذا رجعت الاشاره إلی ما فی البئر و کذا روی فی مرسل الصدوق و یؤیده ایضاً خبر زراره لا باس بجلد الخنزیر یجعل دلوا فانه ربما ارید لا باس به فی البئر و یؤیده مرسله الفقیه عن الصادق (ع) ان فی المدینه بئرا فی وسط مزبله و کانت الریح تهب فتلقی فیها القذر و کان النبی (ص) یتوضأ منها إلی غیر ذلک من الأخبار مع تاییدها أیضاً بما دل علی نفی الحرج و العسر و باختلاف الأخبار فی نفیها و فی التقادیر اختلافا عظیما کما یتبین بحول اللّه و عدم وجه جمع صالح سوی الندب و ورد بعضها فیما لیس بنجس مع انه ربما خلط مع النجس فی الذکر مع ما یفهم من الادله من حصر المطهرات مع ان الدلاء و التراوح و اضرابها مما لا یمکن ضبطه بعید جریه مع الوجوب و فی اشتراط الکریه فیها وجه حکی الاشتراط عن الشیخ أبی الحسن محمد بن محمد البصروی و یقتضیه اختیار المصنف ذلک فی الجاری لعموم الدلیل و لأنه اولی لضعفه عن المساواه و لورود خصوص اشتراط الکریه فی البئر دونه و فی الذکری نقلا عن الجعفی اعتبار ذراعین فی الابعاد الثلاثه حجه البصروی خبر الثوری عن الصادق (ع) ذا کان الماء فی الرکی کرا لم ینجسه شی ء و عن الرضا (ع) کل بئر عمق مائها ثلاث اشبار و نصف فی مثلها فسبلها سبیل الجاری الا ان یتغیر لونها أو طعمها أو رائحتها و یحتمله خبر موثق عمار عن الصادق حیث سأل عن البئر یقع زنبیل من عذره یابسه أو رطبه فقال لا باس إذا کان فیها ماء کثیر و له أیضاً الأخبار الداله علی اشتراط الکریه فی سائر المیاه

و کل ذلک مدفوع بما دل علی طهاره الماء و ما ورد من التعلیل بان لها ماده و لو اعتبرت الکریه فیها تساوت ما لیس له ماده مع انها معارضه لما لا تقاومه مما دل علی طهارتها باطلاقه و عمومه مع عدم المقاومه و لضعف الخبر الناص و عدم صراحه الموثق و لمعارضه الشهره للصحیح لو عارضته فکیف بغیره و لظهور الإجماع لخروج معلوم النسب مع انه مسبوق بالإجماع ملحوق به علی الظاهر فتطرح الروایات علی الندب و یحمل الرکی و البئر علی المجمع المعد علی صورتها و لا بعد فیه و النزح کما فی التذکره و التبصره و نهایته و ارشاده و اختار فی الذخیره و نسبه إلی المصنف فی اکثر کتبه و من تبعه و المتأخرین و فی المدارک مع اختیاره نسبه إلی الحسن و مفید الدین و الغضایری و المصنف و ولده و عامه المتأخرین و ربما نسب إلی الشیخ أیضاً کما فی الذخیره و وافق فیه الفاضل المیسی و غیره و السند فیه بعد أصل البراءه و ظهور اخبار الطهاره اختلاف مقادیر النزح علی وجه لا یمکن الجمع إلا بالندب مضافا إلی مثل صحیحه علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی البئر التی وقع فیها الزنبیل أ یصلح الوضوء منها قال نعم و خبر البئر التی فی المزبله و اکثر الأخبار المتقدمه المؤذنه بعدم لزوم النزح مضافا إلی ان القول باللزوم مع الطهاره لا یعرف الا من المنتهی فیقرب قیام الإجماع سبقا و لحوقا لا الوجوب تعبدا کما هو ظاهر المنتهی حیث قال انه علی التعبد و فی الکتاب نسبته إلیه صریحا و یقرب منه ما فی الذخیره و نسبه فی الکتاب أیضاً إلی ظاهر الشیخ و فی غایه المرام و شرح الموجز و الحاشیه العلیه و المهذب نسبته إلی الشیخ و فی الأولین رواه أبو العباس بن فهد فی المختصر و فی المهذب نسبته إلی الشیخ أیضاً و رده الفاضل و صاحب الدلائل بان التهذیب صریح فی التنجیس و جعل بعضهم ما ذکره الفاضل و هما قال لان الشیخ ذاهب إلی عدم الانفعال و لکن یفرق بین المستعمل جهلا فیصح وضوئه لعدم توجه النهی و عمدا فیفسد لتوجهه و انت بعد النظر تجد حقیه قول الفاضل و یبقی الکلام فی کیفیه الوجوب و لا ینبغی الشک فی انه غیر واجب فی البئر التی لا تراد للاستعمال فیما یلزم فیه الطهاره و أما المراد استعمالها فهل یجب لنزح قبل الاستعمال و یرجع إلی مسأله النهی عن الضد أو یحرم الاستعمال الا بعد النزح فیظهر وجه الفساد أو یتعقل انفصال الامرین اوجه و قیل بالتنجیس و القائل المحقق و الشهید ان فی مصنفاتهم و نفی عنه الخلاف فی التهذیب و الاستبصار و السرائر و المصریات للمحقق و علیه الإجماع فی الانتصار و الغنیه و فی مقامات النزح عده اجماعات ستبین لک بحول اللّه تعالی و جعله فی الامالی من دین الامامیه کما یظهر منه و فی شرح اللمعه انه المشهور بل کاد یکون اجماعا و فی شرح الإرشاد لاول الشهیدین کاد یکون اجماعا علی الفتوی من نجاسه و لعله الحجه و فی الریاض انه المشهور بل کاد یکون اجماعا و فی المعتبر الاظهر بین الأصحاب الفتوی بالنجاسه و فی التذکره و المختلف و الإرشاد و الدروس و شرح الموجز و علتی القواعد و الشرائع و غیرهن نقل الشهره مطلقاً

و فی الدلائل و المفاتیح و کذلک شهره القدماء و من الغریب انکار الشهره فی المنتهی کما نقله عنه فی الذخیره و الحجه لهم بعد الإجماعات قول الکاظم (ع) لعلی بن یقطین فی صحیحه حین سأله عن البئر تقع فیها الدجاجه و الحمامه أو الفاره أو الکلب أو الهره یجزیک ان تنزح منها دلاء فان ذلک یطهرها ان شاء اللّه و فیها عدم العامل بمضمونها اعنی الاکتفاء بالدلاء و جمع المتغایره فی الأحکام فی حکم واحد و ترک الاستفصال فی خروج الدجاجه و الحمامه مثلا سیتبین أولا و مکاتبه ابن بزیع الصحیحه إلی رجل یسأل الرضا (ع) عن البئر تکون فی المنزل للوضوء فیقطر فیها قطرات من دم أو بول أو یسقط فیها شی ء من عذره کالبعره و نحوها ما الذی یطهرها حتی یحل الوضوء منها للصلاه فوقع (ع) بخطه فی کتابی ینزح منها دلاء و هی فی قوه طهرها بان ینزح منها دلاء لیطابق الجواب السؤال و اورد ترک ظاهره عندنا و بان ابن بزیع روی فی الصحیح خلاف ما روی هنا و اجیب عن الأخیر فی الروض برجحان هذه لأنه مصرح هنا یکون المجیب الامام بخلاف ما هناک و فیه نظر و قول الصادق (ع) فی الصحیح لابن یعقوب و عیسی بن مصعب إذا اتیت البئر و انت جنب فلم تجد دلواً و لا شیئاً تغرف به فیتمم بالصعید فان رب الماء رب الصعید و لا تقع فی البئر و لا تفسد علی القوم مائهم و علیه ان المانع لعله ملکیه البئر کما یدل علیه مائهم و علی تقدیر عدم الملک فلعله لتقدیر الماء علی الشاربین ثمّ لیس فی الخبر ان فی بدنه نجاسه فحمله التنزیه قوی و الا فساد لا ینافیه و ما دل علی وجوب النزح من الاوامر الداله علی الوجوب و فیه انه لا دلاله فیه علی النجاسه مع ان اختلافها و اشتمالها علی غیر النجس قرنیه الندب و النقل الشائع بوجوب النزح من الخاص و العام و نقله فی المعتبر عن جماعه من الصحابه و التابعین و قد یقال علیه عمل الامامیه فی سائر الاعصار و الامصار و فیه انه علی تقدیره اعم من الوجوب إلی غیر ذلک و لا یخفی علیک ان اخبار الطهاره اکثر و اصح و ادل و اوفق بالاصول و العمومات و لعلها ابعد عن التقیه إذ الظاهر ان العامه لا یفرقون فی نجاسه ما دون الحد المعتبر بین البئر و غیرها و قد لاح من المعتبر ان وجوب النزح ربما ینسب إلی قدمائهم و الاسناد ان التنجیس مذهب العامه بقرینه جواب الامام لعلی بن یقطین و ابن بزیع فان ذلک یطهرها و هما وزیرا الخلیفه و فیه ما فیه بل یعرف مذهبهم من حکمهم بنجاسه المیاه بلا تفرقه هذا و لیس لاخبار التنجیس سوی الانجبار بالشهره العظیمه محصله و منقوله بل الإجماعات المنقوله کما تقدم و ذلک من اعظم الجوابر و المقویات و المسأله من اشکل ما فی الفقه و اللازم علی الورع التقی ألا یدع جاده الاحتیاط و یحافظ علی الاجتناب مهما امکن و ان کان القول بالطهاره اقوی و اللّه العالم.

## الفصل الثانی فی الماء المضاف و الاسئار المضاف

### اشاره

هو ماء بالمد أو القصر و لعل الأول الیق بالمقام لکونه صریح المقسم و الثانی افصح لا یصدق اطلاق اسم الماء علیه بلا اضافه و مع الاضافه لیس المحمول الماء بل مع القید و یمکن أن یکون ترک القید لبداهته فلا حاجه إلی ما ذکرنا کالمعتصر من الاجسام من اجزائها الا مع السحاب و الثیاب و المصعد کماء الورد و الصفصاف و الممتزج بها مزجا یخرجه عن الاطلاق کالمضاف إلی ماء الرمان و النومی و فی الذکری کالحبر و الصبغ فی خروجهما عن الماء مطلقاً و هو فی نفسه طاهر مع طهاره اصله غیر مطهر لا من الحدث خلافا للفقیه و الامالی و الهدایه فی اجازه الوضوء و غسل الجنابه بماء الورد و لعل سنده کما فی المعتبر روایه سهل عن محمد بن عیسی عن یونس عن أبی الحسن (ع) فی الرجل یتوضأ بماء الورد و یغتسل به قال نعم و اجاب فی المعتبر بضعف سهل و محمد بن عیسی و علیه ان سهلا من المشایخ و لا استبعد و ثقاته أیضاً و ابن عبید ثقه علی الاقوی و اورد علی الدلاله انه ربما ارید وضوء النظافه و ربما ارید بماء الورد ما طرح قلیل من ماء الورد لا یخرجه عن الاسم و قیل ربما یقرأ الورد بالکسر و الکل بعید و الحق رده أو حمله علی التقیه لمخالفه الإجماعات و الشهره العظیمه کخبر النبیذ و نسب فی الخلاف جواز الوضوء بماء الورد إلی قوم من اصحاب الحدیث و فی علیه الشرائع فی شرح قوله لکن لا یرفع حدثا اجماعا لم یعتبر خلاف ابن بابویه و ابن أبی عقیل لانقراض القول بذلک بعدهما انتهی. و لم نعثر علی نقله علی الاطلاق عن الحسن من غیره و لعله یرید حال الاضطرار اجماعا کما فی التذکره و نهایه الأحکام و الغنیه و التحریر و الشرائع و الذکری و الریاض و نفی الخلاف فیه فی المبسوط و السرار و فی التهذیب و الاستبصار اجماع العصابه علی ترک العمل بالحدیث الدال علی الوضوء بماء الورد و فی غایه المرام اجماع الأصحاب عدا ابن بابویه و فی المختلف الاتفاق الا من شذ و فی شرح الموجز ان علیه جمیع الأصحاب الا ابن بابویه و فی الکتاب و الذخیره و شرح المختصر و غیرهن نقل الشهره و الحجه فیه بعد الإجماع المنقول و المحصل بعد العلم بان الخارج معلوم النسب و مسبوق و ملحوق بالإجماع أصل بقاء الحدث و شغل الذمه و ما دل علی اعتبار الغسل من الکتاب و السنه و ظاهره الماء و ما دل علی اعتبار الماء کروایه أبی بصیر انما هو الماء و الصعید و صحیحه زراره فی الغسل إذا مسک الماء فحسبک و صحیحته الاخری ما جری علیه الماء من جسده فقد أجزأه إلی غیر ذلک فی الأخبار المتواتره و استدل فی المختلف أیضاً بقوله تعالی [وَ یُنَزِّلُ عَلَیْکُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِیُطَهِّرَکُمْ بِهِ] و هو فی مقام الامتنان قرینه عدم مطهر آخر و الا لذکر

و فیه بحث و لا- من الخبث علی المشهور بل الإجماع کما فی الریاض و نقل الشهره فیه فی الخلاف و المختلف و التذکره و شرح المختصر و الغنیه و الکتاب و الذخیره و غیرهن و فی شرح الموجز و غایه المرام الإجماع ممن عدا السید و فی المبسوط و السرائر انه الصحیح من المذهب و المخالف السید فی الناصریه و المفید فی المسائل الخلافیه کما نقل عنهما فی المعتبر و المهذب و اکثر کتب الاستدلال فانکار المختلف وجود الموافق للسید مردود بما ذکرناه و فی السرائر نسبته إلی السید و جماعه من اصحابنا و احتج السید بالإجماع بل نقل المحقق عن السید و المفید اضافه ذلک إلی مذهبنا و استدل بعد الإجماع واصل عدم اختصاص الماء بعموم ما دل علی ایجاب الطهاره کقوله تعالی و ثیابک فطهر و ما دل علی غسل الاخباث کقوله (ع) اغسلیه و قول أحدهما لمحمد بن مسلم فی الثوب یصیبه البول اغسله و نحو ذلک و الجواب ان الظاهر من التطهیر غسل الماء مع انه فسره المصنف بالتقصیر فی صحیحه ابن سنان و فی روایه اخری و ابو جعفر (ع) فی روایه سلمه و ابو الحسن فی بعض الروایات و اختلف المفسرون فقیل التقصیر و قیل التطهیر من الغصب و قیل کنایه عن تطهیر النفس و له أیضاً ان الفرض ازاله عین النجاسه و قد حصل و ایده بحسنه حکم بن حکیم الصیرفی عن الصادق (ع) ابول فلا اصیب الماء و قد اصاب یدی شی ء من البول فامسحه بالحائط و التراب ثمّ تعرق یدی فامس وجهی أو بعض جسدی أو یصیب ثوبی قال لا باس و روایه غیاث عن علی (ع) انه لا- باس بان یغسل الدم بالبصاق و یرد علی الروایه الأولی انها مردوده عند الکل کما ذکره المحقق لان البول لا یطهر بالمسح و لعلها محموله علی رفع اعتبار الشک و علی الثانیه بعد الاعراض عن سندها انها مخالفه لشهره العمل بل الإجماعات ثمّ الذی فی الدلائل نقلا عن السید التجویز بالمضاف و فی شرح الموجز و غیره عدم الفرق بین سائر المائعات و هو الذی فی جواب الناصریه و علی کل حال هو محجوج باستصحاب النجاسه الحکمیه و الامن بالغسل و التطهیر و نحوهما فی غسل الاخباث و هو ظاهره فی المطلق علی ان فیما ادعیناه من الإجماع نقلا بل تحصیلا کفایه مع ان الخارج معلوم نسبه مسبوق ملحوق بالإجماع کمال تقدمت نظائره سواء فی الاختیار و الاضطرار و انه احتمله کلام الحسن بل ظاهر ما نقل عنه کما فی الذخیره و الاکثرون قصروا خلافه فی ازاله الخبث فظهر منهم انه وهم وافق المشهور فی رفع الحدث و فی الذکری انه قابل فی المقامین و لعل سنده فی مثل ما لا یدرک کله لا یترک کله و لا یسقط المیسور بالمعسور إذا امرتکم بامر فاتوا منه ما استطعتم و لان فیه نوع تخفیف للنجاسه و لا یخفی ضعف هذه الوجوه فان وقعت نجاسه بالذات أو بالعرض فهو نجس تغیر ام لا قلیلا کان أو کثیرا اتفاقا کما فی التذکره و المنتهی و فی شرح اللمعه نقل الإجماع و نقله أول الشهیدین أیضاً و فی السرائر نفی الخلاف و فی المعتبر و شرح الموجز انه مجمع علیه لا نعلم فیه مخالفا و فی الدلائل مذهب جمیع الأصحاب إلی غیر ذلک

و طریق تحصیل الإجماع أیضاً غیر خفی و کفی بذلک شاهدا و استدل أیضاً بصحیحه زراره عن الباقر (ع) الناهیه عن اکل السمن الذائب و الزیت إذا ماتت فیهما الفاره و یمکن توجیه الاستدلال به بتعلیق الحکم فیه علی المیعان و فی الریاض ان ترک الاستفصال فیه دلیل العموم و فیه ما فیه و روایه السکونی عن الصادق فی القدر المطبوخ إذا وجد فیه فاره انه یراق مرقه و یغسل اللحم و یؤکل و نحوهما و بان المائع قابل للنجاسه و النجاسه موجبه لنجاسه ما لاقته ثمّ تسری النجاسه بما مازجه المائع بعضه ببعض هذا و لا یتم الاستدلال بالمجیز من الأولین الا بضمیمه الإجماع المرکب و التمسک الأخیر نظر فیه بانه لو تم لجری فی سائر الاشیاء الرطبه فیرجع إلی القول بالسرایه و لیست من مذهب اصحابنا و یمکن العذر بان السرایه لو لا قیام الإجماع و الضروره لقوی القول بها و لم یعم فی خصوص ما نحن فیه اجماع و لا ضروره ورد علی النجاسه أو وردت علیه لقضاء الإجماعات بالعموم و علی قول السید من جواز ازاله الخبث به یلزم الفرق بین الورودین کما فرق بینهما فی المطلق استوت سطوحه او لا کما هو ظاهر اطلاقاتهم و فی الکتاب و لا تسری النجاسه مع اختلاف السطوح إلی الاعلی قطعا بمقتضی الأصل السالم من المعارض و فی الدلائل لو قیل بعدم سرایه النجاسه فیه یعنی المضاف مع اختلاف السطوح کان حسنا انتهی. و ربما ایید کلامهما بان المدرک فی التنجیس الإجماع و ثبوته فی محل البحث غیر معلوم فنرجع إلی أصل الطهاره ثمّ الأولی بناء المسأله علی ان مسأله السرایه هل هی علی الأصل و انما نستثنی منها المتنجسات الرطبه الغیر المائعه بالإجماع أو علی خلاف الأصل فعلی الأول یقوی القول بانفعال العالی بما اصاب السافل و علی الثانی ینعکس الحکم و لعل الأول لا یخل من قوه فان مزج طاهره بالمطلق فان بقی الاطلاق فهو مطلق و ان تغیرت صفاته و الا فمضاف و ان لم یتغیر المرجع فیهما العرف و لعله یختلف باختلاف المضافات فی الصفات و فی المهذب یصیر مضافا إذا ساوی المطلق ما خالطه من المضاف أو نقص عنه و ان الشیخ فی الدروس حکم بالبقاء علی الاطلاق مع التساوی و انه ناظره فی ذلک حتی سکت و فی المبسوط بعد اختیار البقاء علی الاطلاق کما نقل القاضی احتاط بالاستعمال و التیمم جمیعا و الأولی الاحتیاط فی سائر صور الشک لتعارض أصل بقاء المائیه واصلا بقاء الحدث و عدم الفراغ و سؤر و هو ما بقی بعد الشرب کما فی المعتبر و المهذب و غایه المرام و شرح الموجز و المقتصر و المغرب و مجمع البحرین و النهایه الاثیریه و الصحاح و فی القاموس البقیه و الفضله و هو قریب ممن سبق بل فی الذخیره نسبته إلی اهل اللغه و فی علیه الشرائع و شرح اللمعه الماء القلیل الذی باشره جسم حیوان و نسبه فی الکتاب إلی الشهید و من تاخر عنه و فی الکتاب ماء قلیل لاقاه فم حیوان و فی المسالک و الریاض فی اللغه ما یبقی بعد الشرب و شرعا ماء قلیل باشره جسم حیوان و فی السرائر ما شرب منه الحیوان أو باشره بجسم من المیاه و سائر المائعات

و فی شرح الفاضل انه فی اللغه هو البقیه من کل شی ء أو ما یبقیه المتناول من الطعام و الشراب أو من الماء خاصه و القله معتبره فیه فلا- یقال لما بقی فی الآبار و الحیاض الکبار و المراد هنا اما بقیه المتناول أو ما یعمه و ما فی حکمه من کل طاهر أو ماء طاهر قلیل باشره حیوان خالی موضع مباشرته من نجاسه خارجه کانت المباشره بالشراب و غیره و فی الذخیره لعل المبحوث عنه هنا ما باشره فم حیوان کل حیوان طاهر طاهر اجماعا کما فی الغنیه و فی شرح الموجز المحصل المعمول علیه من اقوال العلماء ان الاسآر کلها طاهره عدا سؤر الکلب و الخنزیر و الکافر و هو مذهب الشیخ فی التهذیب و علیه المتاخرون و اکثر المتقدمین و فی التذکره الاسآر کلها طاهره الا سؤر نجس العین و هو الکلب و الخنزیر و الکافر علی الاشهر و فی الذخیره نقل الشهره و کیف کان فالمشهور بین الفقهاء ان السؤر تابع للحیوان طهاره و نجاسه بل هو اجماع ممن عدا من سنخرجه حجه المشهور بعد أصل الطهاره عقلا و شرعا و اباحه الشرب کذلک و بعد ما مر من الإجماع الآیات و الاخبار الداله علی طهاره الماء و الاخبار الخاصه و هی کثیره کقول الصادق (ع) فی صحیحه الفضل أبی العباس لا باس بفضل الشاه و الهره و البقره و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع و ذکر الفضل انه لم یدع شیئا الا ساله عنه و هو یجیبه فانه لا باس به حتی انتهی. إلی الکلب فقال (ع) نجس و قوله (ع) فی صحیح ابن مسلم لا باس بفضل السنور انما هو من السباع و قوله (ع) فی جواب عذافر فی روایه معاویه بن شریح حین سأله عن سؤر السنور و الشاه و البقره و البعیر و الحمار و الفرس و البغل و السباع انه لا باس بالشرب منه و الوضوء بخلاف الکلب فانه نجس و قوله (ع) فی روایه معاویه بن میسره مثله و قوله فی صحیح زراره الهره سبع و لا باس سؤره و انی لأستحی من اللّه ان ادع طعاما لان الهره اکلت منه و نقله (ع) عن جده علی (ع) انه کان یقول لا تدع فضل الهره ان تتوضأ منه انه سبع و قوله (ع) فی صحیح ابن عمار الهره من أهل البیت فتوضأ من سؤرها و قول أبی جعفر (ع) فی صحیح أبی مریم الانصاری فی کتاب علی (ع) لا امتنع من طعام طعم منه السنور و لا من شراب شرب منه و قول الصادق فی صحیح جمیل لا باس بالوضوء و الشرب من سؤر الدواب و الغنم و البقر و قوله (ع) فی موثقه عمار کل شی ء فی الطیر یتوضأ مما یشرب منه الا ان تری فی منقاره و قوله (ع) فی روایه اسحاق بن عمار ان ابا جعفر (ع) کان یقول لا باس بسؤر الفاره إذا شربت من الاناء ان یشرب و یتوضأ منه و قول الکاظم (ع) فی صحیح اخیه لا باس بالوضوء بماء تقع فیه الغطایه و الحیه و الوزغ و فی خبر أبی بصیر فضل الحمام و الدجاج لا- باس به إلی غیر ذلک سواء فی ذلک المسوغ و غیره خلافا لابن الجنید و الشیخ و ابن حمزه حیث حکموا بنجاستها و نجاسه سؤرها و هم محجوجون بالاصول و ظاهر الادله المتقدمه و یجی ء بحول اللّه تمام البحث و الجلال و غیره خلافا للمبسوط و ابن الجنید و فی النهایه و الاصباح فی حلال الطیور

و نسب الخلاف إلی المهذب أیضاً کما فی الشرح و الکل مردود للادله الماره و فی شرح الفاضل لم نعثر علی دلیل فی کراهه سؤر الجلال و اکل الجیف فضلا عن نجاستها و کل الجیف و غیره خلافا للمبسوط النهایه و هو مردود بما مر اکل لحمه أولا خلافا للمبسوط و فی شرح الفاضل و المهذب حیث منعا من استعمال سؤر ما لا یؤکل لحمه من حیوان الحضر غیر الآدمی و الطیور الا ما لا یمکن التحرز عنه کالهره و الفاره و الحیه و فی السرائر نجاسته و یجوز أن یرید المنع من استعماله و فی التهذیب المنع من استعمال سؤر ما لا یؤکل لحمه الا الطیور و السنور من غیر فرق بین حیوان الحضر و البر و کذا فی الاستبصار إلا أن مکان السنور فیه الفاره و یظهر من تعلیله اباحه سؤر الفاره بمشقه الاحتراز العموم لکل ما یشق عنه الاحتراز کما فی المبسوط و من ایراده الأخبار المعلله لإباحه سؤر السنور بالسبعیه فی التهذیب عموم اباحه سؤر السباع و سنده فی المنع مفهوم قول الصادق (ع) کل شی ء یؤکل لحمه یتوضأ بسؤره و یشرب و علی استثناء ما استثناه خبر عمار الداله علی انه لا باس بسؤر الطیر و خبر معاویه بن عمار فی الهره انه من أهل البیت و خبر أبی الصباح الدال علی جواز الوضوء بسؤرها معللا بانها سبع و هو محجوج بالروایات المتقدمه کصحیح البقباق و نحوه و یجی ء بحول اللّه تمام البحث فی النجاسات و سؤر النجس و هو الکلب و الخنزیر و الکافر و ان انتحل الاسلام کالخوارج و الفلاه و سیأتی الخلاف فی بعض انواع الحیوانات و فی أهل الکتاب و کل من خالف الحق عدا المستضعف نجس اجماعا و للنصوص و خبر علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الیهودی و النصرانی یدخل یده فی الماء أ یتوضأ منه للصلاه فقال لا- الا ان تضطر إلیه محمول علی الاضطرار خوف التقیه و تحقیق هذه المباحث یتبین بحول اللّه فی مباحث النجاسات و یکره سؤر الجلال و هو المتغذی بعذره الانسان حتی یسمی فی العرف جلالا کما هو المشهور و فی الخلاف و المبسوط الحیوان الذی غالب غذائه العذره و ابو الصلاح الحق سائر النجاسات و بعضهم اکتفی فیه بالیوم و اللیله کالرضاع نقله فی الدلائل و فی الصحاح و القاموس الجلاله البقره التی تتبع النجاسات و فی الاثیریه الجلاله من الحیوان التی تأکل العذره و الجله البعر و وضع موضع العذره و فی المجمع الجلال من الحیوان الذی یکون غذائه عذره الحیوان محضاً انتهی. و الجلال من الجله ثلاثه البعره واصل البعیر التقط الجله کذا فی القاموس کما فی جمل العلم و العمل و المراسم و الشرائع و المعتبر و التذکره و التحریر و الدروس و اللمعه و غیرهن و یمکن الاستناد فیه إلی قول الصادق (ع) فی صحیح هشام بن سالم لا تاکلوا لحوم الجلاله و ان اصابک من عرقها فاغسله و حیث کان الاقوی طهارتها فالمراد الکراهه و متی کره مس العرق کرهت سائر الرطوبات و فیه نظر و کونه (ع) فی مرسله الوشاء یکره سؤر ما لا- یؤکل لحمه و الحجه فیه بعد ذلک طریقه الاحتیاط خروجا عن خلاف من نجسه و حذرا من وقوع بعض اجزاء اللعاب و لان المرجوحیه اتفاقیه علی الظاهر

و فی فتوی الاعاظم فی اثبات الندب و الکراهه کفایه بل ربما اجتزئ بفتوی الواحد ذلک و اکل الجیف کما فی المقنعه و المعتبر و الشرائع و التحریر و الدروس و اللمعه و غیرهن و فی التذکره و النهایه یکره سؤر اکل الجیف من الطیور و فیها نفی کراهه سؤر السنور متمسکا بالروایات و هو غیر بعید و الحجه فیه الفتوی من جمهور الفقهاء بل ربما ظهر من الکل المرجوحیه و ان فی الاجتناب تخلصا من خلاف الشیخ و ان فیه موافقه الاحتیاط فی مظنه النجاسه و اجتناب ما ینفره الطبع و فی مرسله الوشاء السابقه کراهه سؤر ما لا یؤکل لحمه مع طهاره الفم مرتبط بالأخیر أو کلیهما و المراد الطهاره الشرعیه بالغیبه أو بغیرها و سیجی ء بحول اللّه تمام البحث فی الغیبه و یکره سؤر الحائض المتهمه بالنجاسه هکذا فی النهایه و الوسیله و السرائر و المعتبر و التذکره و التحریر و نهایه الأحکام و الإرشاد بل غیر المامونه مطلقاً کما هی عباره المقنعه و المراسم و الجامع فالمذهب و مختار المدارک و الذخیره و لعل المراد بالمتهمه ذلک فی عباره الأولین بذلک علیه ان من عبر بالمتهمه کالعلامه فی التذکره و اضرابه استندوا إلی ما دل علی کراهه سؤر غیر المأمونه ثمّ لفظ غیر المأمون و ان لم یدل علی الاتهام لغه فانه اعم من الاتهام لکنها تفیده فی العرف معنی الاتهام کما اشار إلیه فی الدلائل و الناظر فی کتب القوم لا یخفی علیه ذلک و فی المعتبر و التذکره فی النهایه سؤر المتهمه لا المأمونه فما فی الکتاب و الذخیره و نحوهما مدفوع و السند فی اثبات الحکم قول أبی الحسن (ع) فی موثقه بن یقطین إذا کانت الحائض مأمونه فلا باس بالوضوء بفضلها و قول الصادق (ع) فی موثقه عیص توضأ من سؤر الحائض و توضأ من سؤر الجنب إذا کانت مامونه و تغسل یدیها قبل ادخال الاناء و ظاهر التهذیب عدم جواز استعمال سؤر المتهمه و ربما نزل علی الکراهه و الا فهو مردود بالإجماع بل ربما قیل بکراهه سؤرها مطلقا کما اطلق فی المبسوط و نقل عن مصباح السید و ابن الجنید و یدل علیه قول الصادق (ع) فی خبر عنبسه سؤر الحائض تشرب منه و لا تتوضا و قوله (ع) فی روایه ابن أبی العلا مثله و قوله (ع) فی روایه أبی بصیر لا یتوضأ بفضل الحائض و جمع الأولون بین الأخبار بحمل مطلقها علی مقیدها و یمکن الجمع بالاشدیه فی الکراهه و الاضعفیه فیقوی الثانی لکن الأصل مع الأول و الجمع بالتقیید اشهر و اظهر و ظاهر المقنع المنع من الوضوء و الشرب من سؤرها مطلقا و کانه عمل علی ظواهر هذه الأخبار و هو مردود بالإجماع السابق له و الاحق علیه و بطریقه المسلمین خلفا بعد سلف بل کل ما لا یؤمن کما نص علیه فی البیان و یعطیه کلام الشیخین و ابن ادریس و المحقق فی الاطعمه و اختاره ثانی الشهیدین للاحتیاط و فحاوی الأخبار الداله علی ان غیر المامونیه هی الباعث علی الکراهه و هو فی غایه القوه و فی اثبات کراهته فی الشرب و سائر الاستعمالات کما ثبت فی الوضوء احتمال فوجه الاقتصار علی الوضوء عدم دلاله الأخبار الا علیه بل هی داله علی عدم الباس فی الشرب و وجه الالحاق القطع بان سبب استحباب التنزه هو احتمال النجاسه و هو جار فی الکل و النص علی الوضوء بزیاده الاهتمام به و یتقوی الثانی بان الأول لم یقل به فقیه مع تطلعهم علی الأخبار و نظرهم فیها و صاحب الدار ادری

و کیف کان فالظاهر ان التعمیم محل وفاء فما فی المدارک و الذخیره مدفوع صح و یکره سؤر الدجاج کما فی المبسوط و الاصباح و الجامع و التذکره و النهایه و التحریر و غیرهن و فی المعتبر قال فی المبسوط یکره سؤر الدجاج علی کل حال و هو حسن ان اراد المهمله لأنها لا تنفک عن الاغتذاء بالنجاسه و فی التذکره و النهایه علله بان منقارها لا یخل غالبا عن النجاسه فعلی ما ذکر لا تکون الکراهه الا للعوارض و قد مر من الروایات ما یعطی عدم الباس فی سؤرها کخبر أبی بصیر فضل الحمامه و الدجاجه لا باس به و موثقه عمار و سئل عما شرب منه الدجاج فقال ان کان فی منقاره قذر فلا یتوضأ و لا یشرب و الا فتوضأ و اشرب و خبر عمار النافی للباس عن سؤر ما یؤکل لحمه و لکن لا ینبغی التأمل فی ثبوت الکراهه بعد فتوی المعظم المؤیده للاحتیاط و الجنب الغیر المأمون لخبر العیص السابق بالاحتیاط و البغال و الحمیر کما فی تحریره و ارشاده و الشرائع و الاصباح و المبسوط و اللمعه و المهذب و فی الأخیرین اضافه الدواب و فی الاقتصاد و الوسیله و المنتهی و نهایه الأحکام و الذکری و البیان و الدروس کراهه سؤر کلما لا یؤکل لحمه و فی الحاشیه و علیه الشرائح و شرح اللمعه تعلیل الکراهه فی البغال و الحمیر بکراهه لحمهما و ربما استفید أیضاً من اطلاقه ان سؤر الحیوان تابع له کما فی اللمعه و نحوها و فسره الشارح بالتبعیه طهاره و نجاسه و کراهه و لعل المستند فیه بعد کونه مشهورا خبر زرعه عن سماعه قال سألته هل یشرب سؤر شی ء من الدواب و یتوضأ منه قال اما الابل و البقر و نحوها فلا بأس و فی شرح الفاضل انه ضعیف الدلاله جدا مع ما مر من صحیحی البقباق و جمیل انه لا بأس أن یتوضأ و یشرب من سؤر الدواب و البقر و الغنم و علیه ان الضعف غیر مضر و الدلاله ثابته و نفی الباس لا بدافع الکراهه و فی فتوی الأصحاب کفایه و استدل المصنف فی النهایه بان فضلات الفم تابعه للحم فی الکراهه انتهی. و ربما اشعرت به روایه الوشاء عن الصادق (ع) ان کان یکره سؤر کل شی ء لا یؤکل لحمه و فی الخروج عن خلاف الشیخ کفایه و المراد بالحمیر الاهلیه لا الوحشیه کما فی علیه الشرائع و لا تامل فیه و الفاره کما فی الوسیله و المهذب و الجامع و الشرائع و التحریر و نهایه الأحکام و الدروس و غیرهن لما دل علی کراهه سؤر ما لا یؤکل لحمه و ما سیأتی من الامر بغسل الثوب إذا مشت علیه الفاره برطوبه و لصحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الفاره و الکلب إذا اکلا من الخبز أو شماه أ یؤکل قال یطرح ما شماه و یؤکل الباقی

و نحوه خبر عمار و یحمل علی الندب جمعا بینه و بین خبر اسحاق بن عمار عن أبی جعفر (ع) انه لا- باس بسؤر الکلب إذا شربت من الاناء أن تشرب منه و فی السرائر اقتصر علی روایه کراهته و ظاهره الموافقه و فی نهایه الشیخ الافضل ترک استعماله مع حکمه فی باب تطهیر الثیاب ان الفاره کالکلب و الخنزیر إذا اصابت ثوبا برطوبه وجب غسل موضع الاصابه و ربما ینزل الوجوب فی کلامه علی ما یعم الاستحباب المؤکد و ان بعد و افتی فی الفقیه و المقنع بمضمون صحیحه ابن جعفر و ربما ینزل علی الندب و سؤر الحیه کما فی تحریره و نهایته و ارشاده و الشرائع و اللمعه و الدروس و غیرهن و فی نهایه الشیخ الافضل ترک الماء حیث یقع فیه الفاره أو الحیه و هو دال علی الکراهه و السند بعد فتوی المعظم و التسامح فی ادله السنن و عموم روایه الوشاء بکل ما لا- یؤکل لحمه خبر أبی بصیر عن الصادق (ع) فی حیه دخلت حبا فیه ماء و خرجت منه قال ان وجد ماء غیره فلیهرقه و فی الخروج عن خلاف الشیخ کفایه و فی المعتبر نفی الکراهه من سؤر الحیه و الفاره و هو محجوج بما مر و ولد الزنا کما فی المعتبر و الدروس و اللمعه و غیرهن و قواه فی التحریر و السند مرسل الوشاء عن الصادق (ع) انه کره سؤر ولد الزنا و الیهودی و النصرانی و خبر ابن أبی یعفور الناهی عن الاغتسال بغساله الحمام معللا- بان فیه غساله ولد الزنا و هو لا یطهر إلی سبعه اباء و مثله روایه حمزه بن احمد عن الکاظم (ع) و نجسه السید و الصدوق و الحلی بناء علی کفره و ظاهر النهی فی الخبرین و مقارنه الکفار فی الأول و اجیب بالمنع من الکفر و الأصل و ضعف الأخبار سندا و دلاله و فی الفائده الإجماع علی طهارته و للمسأله محل آخر فیه ینقح البحث بحول اللّه و الوزغ کما فی الدروس لأنه من غیر المأکول و للخروج عن خلاف النهایه و الصدوق و فی التذکره هو مکروه من حیث الطب فی صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی العضایه و الحیه و الوزغ یقع فی الماء فلا- یموت أ یتوضأ منه للصلاه فقال لا باس به و بها یحمل خبر هارون الغنوی عن الصادق (ع) الوزغ لا ینتفع بما یقع فیه علی الکراهه و العقرب لأمر أبی جعفر (ع) فی خبر أبی بصیر باراقه الماء لو وقعت فیه العقرب مطلقاً و لقول الصادق (ع) فی خبر هارون الغنوی یسکب ثلاث مرات من الماء لو وقع فیه فاره و عقرب و شبه ذلک و لاحتمال اندراج ما لا یؤکل فیما لا یؤکل لحمه و لقضیه الطب نظر ما ذکره العلامه فی التذکره فی مسأله الوزغ

و نظیر ذلک و سائر ما شابه الفاره و العقرب الا مع سکب ثلاث اکف کما تضمنته روایه الغنوی المتضمنه لکون الفاره و العقرب و اشباههما لو وقعت فی الحب فخرجت حیه سکب منه ثلاث مرات ثمّ یشرب منه و یتوضأ غیر الوزغ فانه لا ینتفع بما وقع فیه و ادخال هذه الثلاثه فی السؤر بناء علی انه ما اصابه جسم حیوان طاهر و علی المشهور فبفرض أن یصیب خصوص الفم و معه أیضاً محل نظر إلا أن یعقل الشرب و هو خفی فی اکثر افرادها

**فروع:**

**الأول: لو نجس المضاف بما لم یغیره فی شی ء من اوصافه**

ثمّ امتزج بالمطلق الکثیر فغیر أحد اوصافه و لم یسلبه الاطلاق فالمطلق علی طهارته و تطهیره لأنه انما تغیر بالمتنجس لا بالنجاسه و هو لا یفید التنجیس خلافا للمبسوط و ظاهر جمل السید کما نقله الفاضل عنها و قد مر ان الاستاذ نقل عن الشیخ الإجماع علی مساواه المتغیر بالنجاسه و المتنجس و قد مر تحقیق المطلب فلا نعید و فی قوله فالمطلق علی طهارته فائدتان احدهما الاشاره إلی ان ذلک حیث یبقی الاطلاق ثانیهما الاشاره إلی انه لو بقی شی ء من المضاف علی حاله بقی علی الانفعال ثمّ هذا الحکم انما یستقیم حیث یکون المطلق زائدا علی الکر أو لا یکون بحیث ینقلب شی ء منه عن الاطلاق قبل وقوع تمام اجزاء المضاف فانه لو انقلب بعض اجزاء المطلق إلی المضاف حین الاصابه تنجس بالاجزاء الاخر الواقعه اخیرا فان سلبه الاطلاق خرج عن کونه مطهرا و هو ظاهراً لا عن کونه طاهرا کما فی المنتهی استصحابا لطهارته و لان الکثیر انما ینجس إذا تغیر بعین النجاسه استنادا إلی ما دل علی طهاره الماء من الآیات و الروایات الا ما قطع به و هو المتغیر بالنجاسه و هنا لم یتغیر الا بالمتنجس و فی حاشیه الفاضل و هو مختار المصنف فی هذا الکتاب و غیره و فی المبسوط و الدروس و البیان و التحریر و نهایه الأحکام الحکم بالنجاسه استصحابا لنجاسه المضاف و عدم وصول المطلق إلی کل جزء جزء من المضاف و ان الاستصحاب الأول منقوض بتبدّل الموضوع قال الفاضل المحشی و ما ذکره المصنف مشکل لان طهاره النجس متوقفه علی شیوع الطاهر فی جمیع الاجزاء و هو غیر معلوم علی ان الشیوع یفصل اجزاء المطلق بعضها عن بعض فنزول وصف الکثره فینجس بالملاقاه و الاصح الخروج عن الطهاره أیضاً

و ينبغى أن يعلم ان موضع النزاع ما إذا القى المضاف بالمطلق فلو انعكس الغرض و حكم بالنجاسه قطعا لان موضع المضاف النجس نجس لا محاله فلا يطهر بالمضاف و المطلق لم يصل إليه انتهى. و فى الذخيره بعد ذكر مدرك النجاسه من الاستصحاب رده بمنع حجيه الاستصحاب على الاطلاق و اطال فى تقرير فساد هذا الاستصحاب و يلوح منه تقويه التمسك بادله الطهاره و فى الدلائل اختار الطهاره مستندا إلى ان المطلق و المضاف كل منهما كاسر و منكسر يحدث من كسرهما و انكسارهما مضافا طاهر فالمضاف منكسر بالطهاره و المطلق منكسر بزوال الاسم ورد على الفاضل المحشى ما قاله كما رد عليه فى تعيين محل النزاع و الذى يجى ء فى النظر هو القول بالنجاسه استصحابا لها فى المضاف لا يقال هى معارضه باصل بقاء طهاره المطلق لانا نقول ان أصل النجاسه وارد على الطهاره ثمّ هو تابع لعدم التطهير ففى نفى التطهير اثبات النجاسه نعم سؤاله على الفاضل فى تحرير محل النزاع موجه فان المسأله مفروضه عن الاعم قال الشارح الفاضل و لا فارق عنده يعنى المصنف بين ايراد المطلق على المضاف و عكسه انتهى. و لهذا البحث تتمه تجى ء بحول اللّه فى باب تطهير المياه.

**الثانى: لو لم يكفه ما يجده من المطلق للطهاره الواجبه عليه**

من وضوء أو اغسل فتيمم بالمضاف الطاهر و بقى الاسم صح الوضوء و الغسل به كما فى المعتبر و المبسوط و التحرير و الشرائع و التذكره و غيرهن و فى شرح الفاضل انه اتفاقى و فى الكتاب الإجماع على اعتبار الاسم لو اختلط بغير مسلوب الوصف و الحجه بعد الإجماع انه ماء فيجرى احكام الماء فيه و المدار على الاسم و لو كان اختلاط المطلق فى مسلوب الوصف كما يعطيه اطلاق الحكم فى الكتب السابقه و تنصيص المختلف و اختيار المدارك و الذخيره و غيرهن و حكم الشيخ فى الماء المختلط بماء الورد المنقطع الرائحه باعتبار الأكثر منهما قال فان تساويا فينبغى القول بجواز استعماله لأصل الإباحه و ان قلنا يستعمل و يتيمم كان احوط و ابن البراج منع من الاستعمال فى رفع الحدث و الخبث دون غيرهما و ذكر مباحثه جرت بينه و بين الشيخ و حاصلها ان متمسك الشيخ أصل الإباحه و متمسكه الاحتياط و قال العلامه فى المختلف و الحق خلافهما و ان المدار على الاسم و لا دخل للاقل و الاكثر و معيار الكشف أن يفرض المطلق باقيا على وصفه و وافقه فى الدروس على ذلك المعيار وجهه فى النهايه بان الاخراج عن الاسم سالب الطهوريه و هذا الممازج لا يخرج عن الاسم باعتبار الموافقه فى الصفات فلزم اعتبار المخالفه ليحصل ما طلبناه كما نفعل فى حكومات الجراح انتهى.

و نقـل عن الفاضـل المحشـی فی بعض فوائـده اختیـار هـذا القول و نقـل عن بعض العلماء انه حاول تطبیق قول الشـیخ علی وفق العرف و حکم بانطبـاقه و الظـاهر خلاـف ذلک فان العرف الحقیقی یمنع من تسـمیه الشـی ء المؤلف من امرین متساویین باسـم أحـدهما الا علی وجه المسامحه و المساهله ثمّ فی الشک فی بقاء الاطلاق کفایه فی عـدم جواز الرفع به استصـحابا للحال الأول من نجاسه المتنجس و بقاء الحدث و شـغل الذمه بالعباده کما لا یخفی و علی تقدیر اعتبار المخالفه یعتبر حد الوسط کما حکی عن المصـنف فی بعض کتبه و اختاره فی الـذکری و نقل عن المحشـی تقریبه معللا بان الوسط هو الاغلب و الذی ینصـرف إلیه الاطلاق و فی الکتاب و یحتمل اعتبار الأقل اقول و هـذه المسأله نظیر المسأله السابقه فی التعبیر التقـدیری فعلیک بمراجعتها و لا یجوز التیمم بعد المزج و بقاء الاسم اتفاقا من الکل کما فی الدلائل لأنه صار واجدا للمطلق فلا یعدل عنه إلی اضطراری الطهاره و کلاـم الفخر یعطی ان الشـیخ لاـ یوجب الطهـاره به و انما یصـححها فانه قال ذهب الشـیخ إلی عـدم وجوب التیمم و إلی جواز الوضوء معه لعدم اسـتلزام الاشـتباه فی الحسن اتحاد الحقیقه و الوجوب تابع لاتحاد الحقیقه و صحه الوضوء لصدق الاسم انتهی. و فی آخر کلاـمه مـا یـدل علی الاعتراف بان الشـیخ موجب للوضوء بعـد المزج و لو تم ما فی أول کلامه و ابقی علی ظاهره لم یرد علی الشـیخ شـبهه الایجـاب من بـاب المقـدمه و لاـ نحتـاج إلی تکلف الجواب بما سـنذکر و الاقرب وجوب التیمم کما فی نهایته و تـذکرته و الدروس و الریاض و الکتاب و الذخیره و اکثر کتب الاسـتدلال مما فیها التعرض لهذا الحکم لأنه متمکن من الطهـاره الاختیـاریه فتجـب علیه فیجب علیه مـا تـوقفت علیه لمـا ثبت فی الاـصول من وجـوب مقـدمه الـواجب و خـالف فیه فی المبسوط و الدلائل تعویلا علی ان وجوب الطهاره مشـروط بوجوب الماء فهو شرط وجوب لا وجود کالاستطاعه و اورد علیه ان الشـرط ان کان وجود الماء فی نفسه فهو موجود دائما أو عند المکلف و هو باطل و الا لم یجب الطلب و التحصـیل و اجیب بان الوصول شرط وجود فیجب الطلب لأنه مطلق فی حقه و هو لا یستلزم وجوب الایجاد فربما کان مشروطا بالنسبه إلیه

و علیه ان الأصل فی الاوامر الاطلاق و قول السید و خلافه لا نختاره و قد مر تحقیقه فی الاصول و بان من تتبع الآیات و الروایات علم بان غرض الشارع لزم المائیه مع امکانها بای وجه اتفق و فی شغل الذمه بالعباده یقینا المستدعی لیقین البراءه کفایه نعم لو تم ما فی أول کلام الفخر من عدم وجوب الطهاره بعد المزج قول الشیخ و ظاهر الفخر موافقه الشیخ فی عدم وجوب التیمم لأنه اعتذر عنه من جهه وجوب المقدمه باحتمال المشروطیه و فی الدلائل و اطبق المتاخرون علی فساد هذا الجواب و العلامه و صاحب الروض أو ردا علی الشیخ ان کلامه متناف إذ متی جاز الوضوء و وجب بعد المزج وجب المزج و الملازمه بینهما ظاهره و تردد فی المعتبر فلم یحکم بموافقه المشهور و لا موافقه الشیخ و کانه المکافاه الاحتمالین و یجوز استعمال الجمیع خلافا لبعض العامه حیث اوجب ابقاء قدر المضاف.

**الثالث: لو تغیر المطلق بطول لبثه فی أحد اوصافه الثلاثه**

أو فی جمیعها لم یخرج عن الطهاره اتفاقا من الکل و لا عن الطهور به کما فی المعتبر و غیره و التذکره و فی الأخیره اجماع العلماء الا ابن سیرین ما لم یسلبه التغییر الاطلاق لکن یستحب التنزه عن الآجن إذا وجد غیره لقول الصادق فی حسن الحلبی توضأ من الآجن الا أن تجد ماء غیره فتنزه عنه و فی الصحاح و القاموس و النهایه الاثیریه و المجمع انه الماء المتغیر الطعم و اللون و لم تقیده بکونه من قبل نفسه و هو مأخوذ من الاجون قال و منهل فیه الغراب میت کانه من الاجون زیت و ظاهر العرف انه التغیر المستند إلی البقاء.

## المبحث الثانی: الماء المستعمل فی الطهاره من الحدث أو الخبث

اما ماء الوضوء المنفصل من الاعضاء عند الوضوء فانه طاهر مطهر اجماعا كما فی التذكره و التحرير و الرياض و الكتاب و الذكری و الدلائل و جواب الناصريات و نفی الخلاف فيه فی الغنيه و فی المعتبر هو مذهب الأصحاب لا اعلم فيه مخالفا و فی الحاشيه العليه نفی الخلاف أيضاً و فی الذخيره لا نعلم فيه خلافا و جعله المخالفون مذهبا لمن يدور الحق معه حيث دار (ع) و نسبوه إلی الحسن البصری و النخعی و عطاء و الزهری و مكحول و ابی ثور و داود و اهل الظاهر و مالك فی احدی الروايتين و الشافعی فی أحد القولين و نسبوا القول بانه طاهر غير مطهر إلی احمد و الاوزاعی و محمد و انه القول الثانی للشافعی و الروايه الاخری عن مالك و المشهور عن أبی حنيفه لأنه (ع) نهی ان يستعمل الرجل فضل وضوء المرأه و نسبوا القول بالتنجيس إلی أبی يوسف و هو روايه عن أبی حنيفه قال فی الكتاب و ربما كان حقا بالنسبه إليه انتهی. و هم محجوجون بالإجماعات و الآيات و الروايات الداله علی ان المطهر هو الماء و قال المفيد و الافضل تحری المياه الطاهره التی لم تستعمل فی اداء فريضه و لا سنه و كذا ما استعمل فی الاغسال المندوبه اجماعا فی التذكره و نفی الخلاف فيه فی الخلاف و الغنيه و غيرهما و الحكم معلوم و مدركه ظاهر و كذا فضلته أی بقيت الماء القليل الذی توضأ به و فضله الغسل عندنا كذا فی الشرح و فی الحاشيه نسبه الخلاف فی المقامين إلی بعض العامه و لعل مستندهم ما مر من انه نهی (ع) عن استعمال فضل وضوء المرأه و هو اخص من الدعوی مع انه متروك فی نفسه و عن احمد فی تطهير الرجل بفضل طهاره المرأه روايتان المنع و الكراهه و فی المقنع و الفقيه لا باس بان تغتسل المرأه و زوجها من اناء واحد و لكن تغتسل بفضله و لا يغتسل بفضلها و أما ماء الغسل من الحدث الاكبر فانه طاهر إذا خلا البدن من النجاسه اجماعا و كذا فی المعتبر و السرائر و الذكری و الرياض و نهايه الأحكام و المختلف و غيرهن نقل الإجماع و القائلون بنجاسه المستعمل فی الاصغر من العامه قائلون هنا كما نقل عنهم و لان القول هنا أولی و مطهر علی الاصح وفاقا للسيد و ابنی زهره و ادريس و سعيد و الشهيدين و الفخر و الفاضل المحشی و المقتصر و شارح المقتصر و غيرهم و فی الرياض انه المشهور و فی الكتاب و الدلائل نسبته إلی السيد و ابن ادريس و اكثر المتاخرين و فی الذخيره إلی السيد و ابنی زهره و ادريس و كثير من المتاخرين و سندهم فيه الأصل و الاحتياط من بعض الوجوه و العمومات فی الآيات و الروايات و خبر شهاب بن عبد ربه عن الصادق (ع) فی الجنب يغتسل فيقطر الماء من جسمه فی الاناء أو ينتضح الماء من الارض فيقع فی الاناء فقال لا باس به و فيه مع احتمال كون القطره قبل الاستعمال انه ربما جاز للاستهلاك إذ لا ينقص عن المضاف و لذاك افتی الصدوق بمضمونه مع نفيه الطهوريه عنه و احتج لذلك فی المختلف بعد التمسك بالأصل و العمومات و الاطلاقات بالروايات و ذكر منها صحيحه عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) فی الرجل ينتهی إلی الماء القليل فی الطريق فيريد ان يغتسل منه و ليس معه اناء و الماء فی وهده فان هو اغتسل رجع غسله فی الماء كيف يصنع قال ينضح بكف بين يديه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله و صحيحه علی بن جعفر عن اخيه (ع) عن الرجل يصيب الماء فی الساقيه أو مستنقع أ يغتسل منه للجنابه أو يتوضأ منه للصلاه إذا كان لا يجد غيره و الماء لا يبلغ صاعا للجنابه لا مدا للوضوء و هو متفرق فكيف يصنع و هو يتخوف ان تكون السباع قد شربت منه فقال إذا كانت يده نظيفه فليأخذ كفا من الماء بيد واحده فلينضحه خلفه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله و كفا امامه فان خشی أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ثمّ يمسح جلده بيده فان ذلك يجزيه فان كان للوضوء غسل وجهه و مسح يده علی ذراعيه و رأسه و رجليه و ان كان الماء متفرقا و قدر ان يجمعه و الا اغتسل من هذا و هذا فلو كان فی مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه

و صحیحه صفوان عن الصادق (ع) فی الحیاض التی بین مکه و المدینه تردها السباع إلی ان قال و یغتسل فیها الجنب قال و کم قدر الماء قلت إلی نصف الساق و إلی الرکبه قال توضأ منه و صحیحه ابن بزیع قال کتبت إلی من یسأله عن غدیر یستنجی منه من بول أو یغتسل فیه الجنب ما حده الذی لا یجوز فقال لا تغتسل من هذا الا من ضروره و احتمل فی الاستبصار قصره علی الضروره عملا بهذا الخبر ثمّ استدل بانه لو لم یجز ازاله الحدث به لم یجز إزاله الخبث و التالی بطلانه قطعا و الملازمه ثابته لان مزیل النجاسه العینیه القویه اولی بان یزیل الحکمیه الضعیفه و أیضاً سبب الازاله واحد و هو المائیه و قوه التطهر و بانه لو لم یزل الحدث بالمستعمل فی الکبری لم یزل بالمستعمل فی الصغری و الثانی بطل بالإجماع و بیان الملازمه ان کلا منهما ماء رافع للحدث فان کان رفع الحدث مبطل لاعتباره بطل فیهما و الا جاز فیهما هذا محصول کلامه اعلی اللّه مقامه و لا یخفی ضعف هذه الادله فالاخبار غیر ناهضه بل هی ظاهره فی الاستهلاک و الطرق العقلیه کلها مدخوله و لیس فی المقام شی ء یتاهل لان یکون معولا- سوی الاطلاقات و العمومات ان لم یحکم علیها بمخصص أو مقید و للخبث وفاقا لکل من قال برفع الحدث به و فی المنتهی نقل الإجماع فیه و فی شرح الموجز و المختلف انه رافع للخبث قطعا و یلوح من التذکره ذلک أیضاً حیث نسب الخلاف إلی أحد قولی الشافعی و فی الذکری بعد ان نقل عن المصنف و الشیخ الجواز قال و قیل لا و لعل مراده بعض العامه و کیف کان فلا- ینبغی القول هنا لقیام الاصول و العمومات بلا- معارض و الأحوط اجتناب فع الحدث به خروجا عن خلاف الصدوقین و الشیخین و ابنی حمزه و البراج و استوجهه فی المعتبر و نسبه فی الخلاف إلی اکثر اصحابنا و الحجه لهم بعد الأصل و ان الشک کان فی عدم جواز الرفع به استصحابا للحدث و بقاء شغل الذمه فیما یشترط بالطهاره روایه عبد اللّه بن سنان بطریق فیه أحمد بن هلال عن الصادق انه لا- بأس بالوضوء بالماء المستعمل فی الوضوء و أما الذی یغسل به الثوب و یغتسل به من الجنابه فلا یجوز أن یتوضأ منه و اشباهه و روایه حمزه بن احمد عن أبی الحسن قال سألته أو ساله غیری عن الحمام فقال ادخله إلی قوله و لا تغتسل من البئر التی یجتمع فیها ماء الحمام فانه یسیل فیها ما یغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البیت و هو شرهم و صحیحه ابن مسلم عن أحدهما (ع) فی ماء الحمام فقال ادخله بازار و لا تغتسل من ماء آخر الا أن یکون فیه جنب أو یکثر اهله فلا یدری فیهم جنب ام لا و استدل لهم أیضاً بما تقدم فی حجه المجوزین من اخبار الأکفّ و اجیب عن الأصل بانه مقطوع بالعمومات من الآیات و الروایات و عن الخبرین الأولین بضعف السند و فی خصوص الأول فی قوله و اشباهه ایماء إلی الکراهه و فی خصوص الثانی انه مخلوط مع ولد الزنا و الحق عند المعظم الحکم باسلامه و فی خصوص الصحیحه ان ماء الحمام عندنا کالکر فلا بد من التاویل و فی الثالثه ان الغالب وجود نجاسه فی بدن الجنب و اخبار الاکف اولی بان تکون حجه للمجوزین و بعد ذلک فالقول بالمنع لا یخل من قوه بعد فتوی هؤلاء الاجلاء و دلاله بعض الأخبار و نقل الشیخ الشهره إذ لا اقل من حصول الشک بذلک و فیه کفایه و الأول اقوی فی النظر و لا فرق فی ذلک بین بلوغه کرا و عدمه ارید ان منع مطلقاً أو أجیز مطلقاً خلافا للمبسوط فانه بعد المنع حکم بانه لو جمع فابلغ کرا زال عنه حکم المنع و اختاره فی المنتهی تفریعا علی المنع و تردد فی الخلاف و فی الذکری فیه الوجهان المذکوران فی الماء المجتمع من النجس و حکم فی المعتبر ببقاء المنع فوافقه فی الدلائل و قربه فی الذخیره

و هو الاقوی استصحابا للحکم علی تقدیر ثبوته و ردا لحدیث إذا بلغ الماء کرا لم یحمل خبثا مع انه لا خبث علی انه لا دلاله فیه کما سیتبین بحول اللّه و فی جری حکم المستعمل إلی مستعمل الصبی اشکال و البناء فیه علی ان عباداته من الاغسال و الوضوءات و غیرها صحیحه فلو اجنب و اغتسل لم تجب الاعاده بعد البلوغ أو لیست بصحیحه فتکون الجنابه باقیه فلا یکون الماء مستعملا و یجب علیه الغسل بعد البلوغ کما فی الذکری و لعل الأول لا یخل من قوه إذ الظاهر جریان احکام الطاهر علیه فی المس و قراءه العزائم و اللبث فی المساجد و نحو ذلک کما نقرب جواز فعل ما یتوقف علی الطهاره الصغری لو فعلها و الاحتمالان فی المیز و فی غیره لا ینبغی الشک فی الأول و یتحقق الاستعمال بالنسبه إلی المستعمل بانفصاله عن بدنه و بالنسبه إلی غیره باتصاله به کما فی الذکری و هنا فروع:

۱. قال فی النهایه لو نوی قبل تمام الانغماس اما فی أول الملاقاه أو بعد غمس بعض البدن احتمل الا یصیر مستعملا کما لو ورد الماء علی البدن فانه لا یحکم بکونه مستعملا فی أول الملاقاه لاختصاصه بقوه الورود للحاجه إلی رفع الحدث و عسر افراد کل عضو بماء جدید و هذا المعنی موجود سواء ورد علی الماء أو ورد علیه و استقربه فی المنتهی و الذخیره.

۲. قال فی المنتهی لو اغتسل من الجنابه و بقیه فی العضو لمعه فصرف البلل الذی علی العضو إلی تلک اللمعه جاز علی ما اخترنا یعنی من عدم المنع فی المستعمل و لیس للشیخ فیه نص و علی مذهبه ینبغی عدم الجواز الا ان یشترط الانفصال و لم یصرح بالاشتراط لکن الظاهر انه مراده و الا یلزم عدم جواز الاجراء من عضو إلی عضو و لم یذهب إلیه أحد.

۳. من غسل رأسه خارجا ثمّ ادخل یده فی القلیل فان قصد الغسل کان الماء بعد اخراجها مستعملا و ان لم یقصد لم یکن مستعملا و استقربه فی المنتهی و ظاهره التوقف فیه.

۴. قال المصنف لو غسل مرتبا فتساقط الماء من رأسه أو من جانبه الیمن علیه صار مستعملا و لیس له استعمال الباقی علی قول الشیخ انتهی. و فیما ذکره نظر لان الشیخ اورد صحیحه الفضیل و روایه شهاب و غیرهما مما یدل علی عدم الباس فی القطرات من الجنب فما یغتسل منه و لم یؤوّلها و لا اشار إلی مخالفتها و الصدوق موافق أیضاً فی الحکم و عمل علی الروایات فاما ان یکونوا خرجوا عن اصلهم بالادله أو لأنه لا یزیل علی المضاف.

۵. فی الذکری لو نوی المرتمس فی القلیل بعد تمام الارتماس ارتفع حدثه و صار مستعملا بالنسبه إلی غیره و ان لم یخرج قال و الانفصال شرط فی صیرورته مستعملا بالنظر إلی غیره لا إلیه قال و تظهر الفائده بالنظر إلی المغتسل إذا تبین له بقاء لمعه کان یمس بساتر لها قبل خروجه من الماء أو الانتقال فیه و لم نقل بفساد الغسل حینئذ بل اکتفینا بغسلها اما مطلقا أو مع صدق الوحده فان قلنا صدق الاستعمال فی حقه موقوفا علی الانفصال أجزأ غسلها و الا فلا و فی النهایه عکس ذلک فجعله فی حقه مستعملا بدون الانفصال و ان لم یخرج و تردد فی حق غیره و حکم فی المنتهی بصیرورته مستعملا بالنظر الیهما قبل الانفصال.

۶. لو غاص جنبان فی الماء و نویا دفعه بعد الارتماس ارتفع حدثهما و لو اتفق بقاء لمعه من أحدهما فالظاهر تفریعا علی القول بالمنع عدم اجزاء غسلها من ذلک الماء و لو تقدمه نیه أحدهما أو وصوله صحه غسل السابق و بطل اللاحق کما فی الذکری علی احتمال و لا یلحقه حکم الاستعمال الا بعد تیقن الجنابه فلو وجب الغسل من حدث مشکوک فیه کمن تیقن الجنابه و الغسل و شک فی السابق لم یصر به مستعملا و استشکله فی النهایه و المنتهی من أصل الطهاره و من حیث انه اغتسل من الحدث و ذلک معلوم و ان لم یکن الحدث معلوما و انه ازال مانعا من الصلاه فیکون کالمتیقن و الشک فی محله و المستعمل فی غسل النجاسه ینجس مطلقا و ان لم یتغیر بالنجاسه کما فی الاصباح و الشرائع و المعتبر و الإرشاد و ظاهر المقنع سواء کان من الغسله الأولی فیما یلزم فیه تعدد الغسل أو من غیرها کما یقتضیه الاطلاق فیما تقدم و التنصیص فی التحریر و التذکره و المنتهی و فی الأخیر قصر النزاع علی الغسله الأخیره و یقتضی نفی الخلاف فی نجاسه غیرها و فی التحریر إذا کان علی بدن الجنب أو الحائض نجاسه کان المستعمل نجسا اجماعا و فی الریاض هو اشهر الاقوال خصوصا بین المتأخرین و فی علیه الشرائع و شرح الاستاذ نقل الشهره فیه و فی حاشیه المدقق نقل شهره المتاخرین و حجتهم فی ذلک عموم ما دل علی نجاسه الماء القلیل و روایه عبد اللّه بن سنان بطریق فیه احمد بن هلال عن الصادق (ع) الماء الذی یغسل به الثوب أو یغتسل به الرجل من الجنابه لا یجوز ان یتوضأ منه و اشباهه و ما فی الخلاف و المعتبر و المنتهی من خبر عیص بن القاسم قال سألته عن رجل اصابه قطر من طشت فیه وضوء فقال ان کان من بول أو قذر فیغسل ما اصابه و الأخبار الداله علی المنع من الاغتسال بغساله الحمام ذکره فی الروض و الکلام فی الجواب عن هذه تقدم و یجی ء بحول اللّه و اورد علی الأول منع کلیه الکبری إذ ما دل علی نجاسه القلیل دل علی مواضع خاصه و الإجماع علی عدم الفرق لا یؤثر فی محل النزاع و قد تقدم منا ما فی البحث عن القلیل ان فی الروایات ابین دلاله علی العموم و علی الثانی بعد ضعفه انما یدل علی عدم جواز رفع الحدث به و هو اعم من النجاسه و علی الثالث مع ضعفه و اضماره انه بلفظ الخبر فلا یفید الوجوب و لا یخفی علیک ان الأخیر ظاهر الدلاله إذ الخبر للوجوب کما حقق فی الاصول و الاضمار غیر مضر کما بین مرارا و الضعف بخبره شهره العمل ورد علی النجاسه أو ورده علیه خلافا للناصریات فی الحکم بطهارته لو ورد علی النجاسه دون العکس و استحسنه فی السرائر حجه السید علی ما فی الریاض انه لو لم یکن الورود عاصما عن الانفعال لساوی عدمه و اللازم بطلانه و انه لو لم یعصمه الورود لزم ان لا یطهر المحل اصلا و اللازم بطلانه

و اجاب فی المختلف بمنع الملازمه فانا نحکم بطهاره الماء عند الملاقاه و نجاسته بعد الانفصال و اورد علیه فی الریاض انه تعسف إذ الباعث علی النجاسه ملاقاه النجاسه لا- مفارقتها فاذا لم تؤثر الملاقاه لم تؤثر المفارقه بطریق أولی ثمّ یلزمه تخلف المعلول عن علته التامه و حصول التطهیر یمکن باختیار بقاء الماء علی الطهاره کالاستنجاء و لا بعداً و نحکم بالنجاسه مطلقاً و طهر المحل خرج بالإجماع کما فی الاحجار انتهی. مضمون کلامه و القول بطهارته مطلقا کما هو ظاهر الذکری و شرح الإرشاد و مواضع من المبسوط و الریاض و نسب إلی الفاضل المحشی فی بعض فوائده قیل و یعزی إلی جماعه من متقدمی الأصحاب و هو مذهب الحسن و فی الحاشیه و اکثر المتقدمین انه کالمستعمل فی الکبری و نسبه أیضاً إلی السید و ابن ادریس و الشیخ فی المبسوط و قد بان لک مذهب الأولین و سیبین بحول اللّه مذهب الأخیر و فی شرح الموجز ان علیه فتوی شیوخ المذهب کالسید و الشیخ و ابناء ادریس و حمزه و أبی عقیل و الحجه لهم أصل الطهاره و عدم عموم فی الادله لمثل هذه الصوره و الطریقه التی استند إلیها السید و الجواب قد عرفته سابقا و فی المدارک اختلف القائلون بعدم نجاسه الغساله فی ان ذلک علی سبیل العفو دون الطهوریه أو تکون باقیه علی الطهوریه او حکمها حکم رافع الاکبر قال بکل قائل انتهی. و کیف کان فالأقوال مختلفه فقیل بالطهاره حین الاصابه و الانفصال و قیل بالنجاسه فیهما و قیل بالطهاره حین الاصابه فقط و قیل باختلاف الورود و قیل باختلاف الغسلات و هی عده اقوال أو التفضیل فی الغسلات کما یعلم من المبسوط و الخلاف فی بعض المواضع ففی المبسوط مره تقویه الطهاره مطلقا و جعل النجاسه علی الاطلاق احوط و فی موضع آخر انه لا یجب الغسل من غساله اناء الولوغ سواء الأولی و الثانیه و ان قلنا یغسل مما یکون من الغسله الأولی کان احوط و فی الخلاف الحکم بنجاسه الأولی من غساله الثوب دون الثانیه و فی غساله الاناء من ولوغ الکلب حکم بالطهاره علی الاطلاق و فی المهذب و لابن ادریس قول بنجاسه الأولی من الولوغ دون الثانیه و الثالثه و الحجه فیه ان ما به الطهاره لا یکون نجسا و قد مر رده بعید کل البعد لما تبین من الادله المتقدمه فی اثبات المذهب المختار و لا حاجه إلی الاعاده فیها و ابعد منهما القول بجری حکم الغساله فیما زاد علی الواجب و حکی هذا القول عن المصنف و شیخه ابن سعید کما فی الحاشیه قال و لعله فهمه من قوله اخیرا أو المتخلف فی الثوب بعد عصره و لا- دلاله فیه و نقله فی المهذب و شرح المقتصر عن المحقق و العلامه و فخر المحققین و فی شرح الموجز و غلط المصنف فی هذه النسبه و الذی اوهمه ما فی المعتبر ردا علی الخلاف من قوله و الحق نجاستهما یعنی الغسلتین طهرا و لم یطهرا و ما فی النهایه من قوله و أن یکون نجسا مطلقاً انفصل من الغسله المطهره أو لا و لا دلاله له فیهما و غلط العلماء لبیان الحاجه إلی المعصوم و الحق ما حققه شارح الموجز لعدم امکان أن یقول مثل هؤلاء الاجلاء ان المحل بعد طهارته ینجس الماء إذا وقع علیه و لذلک قال فی الحاشیه و الظاهر ان موضع الخلاف ماء الغسل المعتبر فی التطهیر دون ما سواه و حالها حال المغسول قبل الغسل فیلزم التعدد فیما اصابته غساله ما فیه التعدد سواء فیه ماء الغسله الأولی و الثانیه کما فی نهایه الأحکام لان المعنی القائم بالنجاسه قام فیها فیلحقها حکم خلافا للشهید حیث الحق کل غسله بحال المغسول قبلها ففی ما یجب فیه غسلتان إذا اصاب ماء غسلته الثانیه شیئا غسل غسله واحده و الأولی غسلتین و اختار فی المعالم اجزأ الغسله الواحده مطلقا و نقله عن بعض مشایخه المعاصرین و هو قوی فی النظر لان المدار فی التعدد علی الاسم و لیس حاصلا فیما نحن فیه

و فی نهایه الأحکام احتمل کون الغساله کالمحل بعدها و هو یعطی طهاره الغسله الأخیره و لعله لان الذی استثنته الضروره طهاره الأخیره و ما عداها حاله حال القلیل فی الانفعال و نسب فی الذخیره إلی خلاف الحاق الغساله بالمحل بعدها و قد علمت ما هو الحق فی هذا الباب و یختص الخلاف فی غیر المتغیر أما المتغیر فینجس اجماعا کغیره من المتغیر و فی خصوص هذا المقام الإجماع فی التذکره و المختلف و المعتبر و الدلائل و شرح الموجز و غیرهن و فی الحاق زیاده الوزن بالمتغیر اشکال و فی نهایه الأحکام الاقرب الحاق زیاده الوزن بالتغیر انتهی. و فیه بحث لان دلیل طهاره الغساله لو تم لعم فیکون ما ذکره تخصیصا بلا مخصص نعم لو جعل الدلیل الإجماع أو توقف التطهیر أمکن ما ذکره لان محل البحث لیس من موارد الإجماع و لا توجیه ضروره التطهیر و الحق انه مخالف لإجماع الکل ظاهراً لان التفضیل لا نعهده إلا من النهایه و لا یرفع حدثا و ان قلنا بطهارته و فی المعتبر و المنتهی الإجماع علیه و قد مرت روایه ابن سنان و هی داله علیه صریحا و فی نهایه الأحکام و لا یرفع بها الحدث عند القائلین بالتنجیس و هو یؤذن بعدم الإجماع و ربما یؤذن کلام الدروس و غیره بوجود المخالف لأنهم نقلوا قولا بالطهاره و قولا بانه کالمستعمل فی الاکبر و لا نعقل الفرق بین القولین الا بکون القائل بالطهاره قائلا بجواز التطهیر و ربما ینزل علی اراده التنصیص و الاعراض و جعلا قولین و فی الکتاب التصریح بوجود القائل بطهوریته و هو ادری بما نقل عدا ماء الاستنجاء للقبل و الدبر من البول و الغائط فما کان من الدم و القیح فقط فلیس ماء استنجاء و لا تجری علیه الأحکام کما فی الذکری و نهایه الاحکام و غیرهما فانه طاهر کما فی الشرائع و ظاهر المقنعه و السرائر و النهایه و عبارات المبسوط و التذکره و التحریر و الدروس و الإرشاد و شرح الموجز و علیه الشرائع و حاشیه القواعد و المنتهی و غیرهن و فی الثلاثه الأخیره الإجماع و فی السرائر و الکتاب و الذخیره و الدلائل نقل الإجماع علی القدر المشترک بین الطهاره و العفو و الحجه فیه بعد الأصل صحیحه عبد الکریم بن عتبه الهاشمی عن الصادق (ع) انه لا ینجس الثوب إذا وقع علی ماء الاستنجاء و حسنه الاحول عن الصادق (ع) انه قال لا باس بالثوب یقع علی ماء الاستنجاء و مثلها روایه الاحول عنه (ع) و استدل فی التذکره أیضاً بلزوم المشقه لو لم نقل به و هو اعم من الدعوی کالخبرین الأخیرین و قیل بل مجرد عفو کما فی الخلاف و الجامع و البیان و الذکری و نسبه الفاضل إلی المنتهی و الذی فی الدلائل و الریاض و غیرهما ان فی المنتهی الحکم بالطهاره بل الإجماع علیها و نسب القول بالعفو إلی السید أیضاً و کلامه فی المصباح یحتمل الامرین و جعله فی المهذب دالا علی العفو و نقل عن المصباح لا باس بما ینضح من ماء الاستنجاء علی الثوب و البدن قال و هو صریح فی العفو انتهی. و لا یخفی ما فیه و فی الروض و حاشیه المدقق و الذکری نسبه العفو إلی المحقق فی المعتبر و نقل صاحب الکتاب و البهائی عن الذکری نسبه ذلک إلیه قال و لم نجده فیه و فی المهذب و الدلائل انه یفهم من قوله فی الاستدلال علی الطهاره ان اجتنابه شاق فیسوغ العفو عنه انتهی. و المدقق و الشهید فی الذکری نقل عن المعتبر التصریح بان ماء الاستنجاء علی العفو دون الطهاره و ما أدری من أین مأخذه و کلامه فی حاشیته نظیر ما فی المعتبر فانه بعد أن نقل الإجماع علی عدم التنجس قال فی آخر کلامه فلو تنجست الید بنجاسه اخری لم یثبت العفو و ثبوت العفو مخصوص بما إذا کانت نجاسه الید بمحض الآلیه و لا یخفی علی المتدبر انه یمکن اراده العفو فی أصل الحکم بطهاره الماء لا انه نجس فتلتئم عباره المدقق و المعتبر و تتوافق مع المصباح و البیان و المنتهی و الخلاف

و لا یبقی تصریح الا فی الذکری و کیف کان فالقول بالعفو قول نادر جدا و سندهم فیه الاحتیاط فیما تیقنا شغل الذمه و ما دل علی نجاسه القلیل و العفو انما قلنا به لقیام الدلیل و مضمر العیص فی الطشت الذی فیه غساله من بول أو قذر تصیب الثوب فأمر بغسل الثوب و الکل مدفوع بعد قیام الدلیل المنجبر بشهره العمل بل بما یقرب من الإجماع و کل من الفریقین حاکم بعدم نجاسه ما یلاقیه نقل الإجماع علیه فی المعالم و الذخیره و هو الذی دلت علیه الأخبار المتقدمه لکن دعوی اتفاق العافی علی ذلک محل تامل و تسریه العفو عندهم اقرب و لا فرق فیه بین غساله الذکر و الدبر و فی الحاشیه انه مذهب الأصحاب و فی الذخیره انه مقتضی اطلاق النص و کلام الأصحاب و فی الکتاب نسبته إلی الأصحاب و هو صریح الذکری و المعتبر و الریاض و المعالم و الدلائل و الحاشیتین و المهذب و اکثر کتب الفقهاء و سندهم فیه ما دل علی تعلیق الحکم علی ما یسمی استنجاء و لا بین المتعدی و غیره کما فی الذکری و البیان و الدروس و المهذب و المعالم و الریاض و الدلائل و غیرهن و فی الکتاب و الذخیره انه ظاهر اطلاق النص و کلام الأصحاب و فی العلیین و المعالم و الکتاب و الدلائل و الذخیره استثناء حال التفحش و هو فی محله للشک فی دخوله تحت اسم الاستنجاء أو القطع بعدمه و اطلاق الأصحاب منزل علیه و لا بین الطبیعی و غیره کما فی الدلائل و الکتاب و الذخیره و حاشیه المدقق و غیرهن و فی اولاهن اشتراط الاعتیاد فی غیر الطبیعی و هو فی محله لیندرج فی اسم الاستنجاء و لا بین الغسله الأولی و غیرها کما هو نص السرائر و خصه بالخلاف فی الغسله الثانیه و کأنه لبعدها عن دخول الاجزاء و توفیقا بین هذه الأخبار و مضمر العیص و الکل مردود بالإجماع و قوه الدلیل و عدم لیاقه المعارض مطهر من الخبث و الحدث لأنه ماء طاهر فحاله کسائر المیاه الطاهره و فی الذخیره ان الفارق بین العفو و الطهاره انما یظهر فی ازاله الخبث و أما رفع الحدث به فقد سبق الإجماع علی منعه و فی الکتاب ان فی المعتبر و المنتهی الإجماع علی عدم جواز رفع الحدث بما تزال به النجاسه مطلقا فتنحصر فائده الخلاف فی جواز ازاله النجاسه به ثانیا و الأصل الجواز و صریح المهذب و ظاهر الذکری و الحاشیه عموم الثمره و الظاهر منهما انه علی القول بطهارته یکون مطهرا للحدث و الخبث کما یقتضیه ظاهر کلامهم و مورد الإجماع غیر الاستنجاء ما لم یتغیر بالنجاسه فی أحد اوصافه المعروفه فانه نجس کما صرح به الفقهاء عموما و خصوصا و یعتبر فی التغییر هنا ما یعتبر فی غیره أو یقع علی نجاسه خارجه کما فی تذکرته و نهایته و تحریره و الدروس و المبسوط و البیان و الذکری و غیرهن

و السند فیه ان اقصی ما دل علیه الدلیل عدم نجاسه ماء الاستنجاء من الجهه التی سمی بها استنجاء فیبقی الباقی مندرجا فی حکم ماء القلیل الملاقی للنجاسه و فی شرح الفاضل و کانه لا خلاف فیه و یرشد إلیه مرسل الاحوال عن الصادق (ع) فی نفی البأس عن الثوب الذی یقع علی ماء الاستنجاء معللا بان الماء اکثر من القذر و اقتصر فی البیان علی التلون و کأنه قصد المثال أو مقارنه کما إذا خرج دم من السبیلین متصل بالحدثین کما فی الذکری و حاشیه المدقق و الدلائل و الکتاب و الذخیره و غیرهن و فی الأخیرتین اسناده إلی جماعه من الأصحاب و انه احوط و السند فیه ما ذکرناه فی المسأله الأولی أو یکون متجاوز المحل و مع التناجس کما فی شرح الفاضل و العلیتین و الدلائل و الکتاب و الذخیره و السند فیه ما ذکرناه فی المسأله السابقه أو ینفصل معه اجزاء من النجاسه ممتازه کما فی شرح الفاضل و الریاض و العلیتین و فی الکتاب و الذخیره نسب إلی بعض الأصحاب اشتراط عدم مخالطه نجاسه خارجه و عدم انفصال اجزاء متمیزه ثمّ قال و اشترطهما احوط و ان کان للتوقف فیه مجال للعموم و مثل ذلک فی الذخیره و فی الدلائل قوی الشرط الأول و جعل الثانی احوط أو یرید وزن الماء بعد التطهیر بدخول اجزاء النجاسه فیه فلو زاد لانضمام وسخ و نحوه لم یکن مؤثرا و هذا الشرط اعتبره فی الذکری و فی نهایه الأحکام اعتباره فی مطلق الغساله و استظهر فی الریاض و حاشیه المدقق عدم اعتباره و استبعده فی الکتاب و الذخیره و نفاه فی الدلائل و لا ینبغی الشک فی عدم الاشتراط و الا لزم أن لا یحکم بطهاره اکثر میاه الاستنجاء أو مع اشتراط العلم بعدم الزیاده فی الطهاره کما یظهر من بعض فظاهر و أما مع عدم الاکتفاء بعدم العلم فیها کما یلوح من بعض آخر فلأنه حیث یکون الاستنجاء مع بقاء شی ء من النجاسه علی المحل لا بد من حصول زیاده فی الوزن و کیف کان فالعموم المستفاد من الادله ینفی اعتبار هذا الشرط أو تسبق الید الماء علی اشکال فلا بد أن تقارنه أو تتاخر عنه و هذا الشرط ذکره الفاضل و نسبه فی الذخیره الی بعضهم و فی حاشیه المدقق إلی القیل و فیهما رده و فی الریاض ان تقدم الید و تأخرها لا اثر له فی التنجیس نعم یجب تقیید ذلک بما إذا کانت نجاستها لأنها آله للغسل فلو لم تکن لذلک فلا عفو و فی اعتبار هذا القید نظر إلا أن یخرج عن ظاهره فی اعتبار النیه اما لو وضعها فتلوثت فرفعها ثمّ وضعها فاستنجی کان من النجاسه الخارجه و لم یلحقها حکم ماء الاستنجاء رجوعا إلی ادله ماء القلیل بعد الشک فی اندراج هذه فی مفهوم الاستنجاء و لو وضع یده المتنجسه علی ما علی المخرج من الغائط من غیر أن یکون فیها اجزاء تداخل الغائط ثمّ غسلها فاستنجی بنی علی ان النجاسه هل تقبل الشده و الضعف لإصابه اخری أولا

و لعل الاقوی عدم القبول للشده و الضعف و عمومات التنجیس لا تشمله لکن مشمولیته لأدله العفو محل تأمل و المستعمل فی الاغسال المندوبه مطهر اجماعا و نقله أیضاً فی التذکره و نفی الخلاف فیه فی الخلاف و الغنیه و غیرهما و عن احمد فیه روایتان و لا کراهه و لا کراهه فی استعماله و قال المفید التجنب عنه افضل و کذا غساله النجس بعد التطهیر و من الأصحاب من نجسها و إن ترامت لا إلی نهایه و لعله تمسک باستلزام انفصال الماء المصبوب علی المحل المطهر مع بقاء اجزاء من الماء الذی طهر به فیه انفصال تلک الاجزاء و هی نجسه لملاقاتها نجاسه المحل إلا انها معفو عنها ما دامت فی المحل فاذا انفصلت زال العفو ثمّ الباقی من هذه الغساله الأخیره کذلک و هکذا و قد مر تمام الکلام فی ذلک فلا نعیده و اللّه الموفق و یکره الطهاره بالمتشمّس کما فی تحریره و نهایته و تذکرته و ارشاده و الشرائع و البیان و غیرهن و فی الفائده الإجماع و فی الذخیره نقل الشهره فیه و الحجه فیه قول رسول اللّه (ص) فی روایه ابراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن لعائشه و قد وضعت قمقمتها فی الشمس یا حمراء ما هذا قالت اغسل رأسی و جسدی فقال (ص) لا تعودی فانه یورث البرص و قول الصادق فی روایه اسماعیل بن أبی زیاد ان رسول اللّه (ص) قال الماء الذی تسخنه الشمس لا تتوضأ به و لا تغتسلوا و لا تعجنوا فانه یورث البرص و مثلها روایه السکونی عن الصادق (ع) قال فی الذخیره و عدم سلامه سندهما منجبر بعمل الأصحاب قلت و لأنه مقام کراهه فیتسامح فیه و فی المعتبر و طعن الحنابله فی سند هذا الحدیث یعنی روایه ابراهیم و لا عبره بطعنهم مع صحه السند من طرق أهل البیت ع و کان غرضه صحه القدماء ردا علی العامه فی عدم المقبولیه فلا یرد علیه ما فی الکتاب و هاتان الروایتان و ان اشتملتا علی النهی الظاهر فی التحریم الا ان التذییل بانه یورث البرص یؤذن بالإرشاد مع ان فی مرسله محمد بن سنان عن الصادق (ع) انه لا باس بالوضوء بالماء الذی یوضع فی الشمس بقی الکلام فی انه کراهه عباره او ارشاد قوی المحشی الثانی قال و لیس البرص مضنونا حتی یتوهم الاستعمال فی الآنیه کما فی النهایه و السرائر و المعتبر و الشرائع و التحریر و الإرشاد و التذکره و البیان و اکثر کتب الفقهاء و اطلق فی المبسوط الکراهه و البحث فی تحقیق معنی الکراهه فیه لو استعمل فی وضوء او غسل مثلا قد تقرر مرارا فی تکرره العباده و قد اشار إلیه فی المدارک لا فی مثل الأنهار و المصانع لإجماع نهایه الأحکام و التذکره و ان المتیقن من الأخبار ما فی الاوانی فیبقی الباقی منفیا بالأصل و العمومات

و فی اعتبار عدم الکریه فی الآنیه وجهان ناشئان من اطلاق الأخبار و کلمات أهل الفقه و علیه عول فی المسالک و من ان الاطلاق فی الآنیه منزل علی الغالب من افرادها و فی حاشیه المدقق بعد ذکر الاحتمالین لا یحضرنی الآن نص علی شی ء بخصوصه لکن اطلاق الأخبار و کلام الأصحاب یتناول القلیل و الکثیر و فی الدلائل الظاهر عموم الکراهه و فی الذخیره بعد ذکر الاحتمالین قال و ذهب إلی کل واحد بعض الأصحاب و فی الریاض و اطلاق النص و الفتوی یقتضی عدم الفرق بین القلیل و الکثیر انتهی. اقول و بعد الشک فی الشمول قائم فالکراهه منفیه و لا فرق فی الاوانی فالمنطبعه و غیرها و صافیه الجوهر و غیرها کلها علی حد سواء کما نص علیه فی التذکره و البیان و الریاض و العلیتین و المسالک و الدلائل و اکثر کتب المتاخرین و یقتضیه اطلاق التحریر و المبسوط و غیرهن و احتمل المصنف فی منتهاه و نهایته الاختصاص بالاوانی المنطبعه کالحدیدیه و الرصاصیه و النحاسیه عدا ما صفی جوهره کالذهب و الفضه بناء علی ان العله البرص و انما یتحقق فی ذلک لان الشمس تخرج منها زهومه و تعلو علی الماء ورد فی الروض و حاشیه المدقق بان خوف البرص حکمه لا یجب ثبوتها فی سائر الافراد کحکمه القصد فی السفر قلت و تمشیه الحکمه فی الجمیع غیر بعید بعد اخبار من یطلع علی المغیب و لا فی المحال فالبلاد الحاره و البارده متساویه بعد حصول التسخین و لا فرق بین الاقطار کما هو نص البیان و التذکره و المسالک و الریاض و غیرهن و قضی به اطلاق التحریر و المبسوط و الإرشاد و الشرائع و غیرهن و احتمل المصنف فی منتهاه و نهایته الاختصاص بالبلاد الحاره بناء علی تلک الحکمه و هو مردود بما مر و لا فی قصد التشمیس و عدمه کما نص علیه فی نهایته و الریاض و الحاشیتین و المسالک و البیان و غیرهن و یقتضیه اطلاق المبسوط و التذکره و التحریر و الشرائع و اکثر کتب المتاخرین ان ارید بالمشمس المتشمس کما هو الظاهر من تصریحهم بعدم اشتراط القصد فی محل آخر و لذلک قیل فی الریاض و العلیتین ان التفعل اولی من التفعیل و اجاب فی الدلائل بان المشمس ما وضع فی الشمس لا ما قصد تسخینه و لان الحکمه غیر موقوفه علی القصد و به استدل فی نهایته علی عدم اعتبار القصد و یکفی فی العموم روایتا اسماعیل و السکونی السابقتان و فی السرائر و الجامع و الفائده اعتبار القصد و فی الأخیر الإجماع علی کراهه الوضوء به و یلحق بالطهاره فی الکراهه سائر الاستعمالات ففی المهذب و الکتاب و النهایه و الجامع مطلق الاستعمال و سنده ان ظاهر الأخبار ان نفس الماء یخاف منه تاثیر البرص لا خصوص الاستعمال

و اقتصر فی الفقیه و الهدایه و الذکری و علیه الشرائع علی الطهاره و العجن کما فی خبری اسماعیل و السکونی و فی کتب المبسوط و المحقق و الاصباح و البیان کراهه الطهاره و فی الخلاف و المبسوط کراهه الوضوء و لو حملت اقوالهم علی المثال تساوت و تبقی الکراهه و ان زالت السخونه کما قطع به فی الذکری و الریاض و المسالک و العلیتین و استظهره فی المنتهی و نسبه فی الذخیره إلی جماعه من المتاخرین و سندهم فی ذلک الاستصحاب و بقاء الاثر الباعث علی المنع لخوف البرص و فی التذکره عد بقاء الکراهه احتمالا- قلت و لا یخل من قوه و فهم کون المؤثر اصابه الماء حین التسخین من الروایات غیر بعید و ربما بنیت المسأله فی ان المشتق یطلق حقیقه بعد انقضاء المبدا أو لا و علی الأول هل یشترط عدم حدوث وصف جدید بعد انقضاء الوصف الأول أو لا و لو مزج بغیره حتی زالت السخونه قوی زوال الکراهه لعدم صدق الاسم و زوال الحاله المؤثره أو ضعفها و للعمل بالأصل وجه و لو ترکب التسخین من تاثیر الشمس و غیرها فلا کراهه للأصل و عدم الاسم و انما یکره مع وجود ماء غیره ففی الحاشیه العلیه و معلوم ان الکراهه انما هی مع وجود ماء آخر للطهاره فان لم یوجد وجب استعماله و مثله فی الذخیره و فی الکتاب و ینبغی القطع بانتفاء الکراهه مع یقین استعمال ذلک الماء لتوجه الامر باستعماله عینا المنافی لتعلق النهی به کما لا- یخفی و فی الریاض و الکراهه هنا کما فی غیرها من العبادات فلو لم یجد ماء غیره لم تزل الکراهه و ان وجب استعماله عینا لبقاء العله مع احتمال الزوال و اقول بقاء النهی ممتنع و اما الحکمه فباقیه و لکن حصل ما یمنع من العمل بها فالحق مع الأولین و یکره تغسیل المیت بالمسخن بالنار اجماعا فی الخلاف و المنتهی و الدلائل و السند فیه بعد الإجماع صحیحه زراره عن الباقر (ع) لا- تسخن الماء للمیت و قول الصادق (ع) فی مرسل یعقوب بن یزید لا تسخن للمیت الماء لا تعجل له النار و قولهما ع لا یقرب المیت ماء حمیما و کذا غسل نجاسته به لاشتراک العله المنصوصه فی الروایات و ذکر المدقق فی حاشیته انه علل فی الأخبار بان فیه اجزاء ناریه تعجل للمیت و ان فیه تفؤلا للحمیم و انه بعد بدن المیت لخروج شی ء من النجاسات لأنه یرخیه و فی الریاض ذکر العلل الثلاثه و کذا فی الکتاب و فی المراسم فانه یغیره الا مع الحاجه کما فی شده البرد و فی التحریر الا مع الضروره و فی الذکری الا لضروره الغاسل و فی الریاض و المسالک استثناء الضروره و تفسیرها بخوف الغاسل من البرد علی نفسه و فی التذکره و نهایه الأحکام و البیان استثناء خشیه الغاسل من البرد و کذا الشیخان کما نقله عنهما فی المعتبر و الکل متساویه فی المعنی

و اضاف فی الخلاف ان یکون علی بدن المیت نجاسه لا یقلعها الا الحار و فی المهذب أو لتلیین اعضائه و اصابعه و اطلق فی الإرشاد و الشرائع الکراهه و الذی فی الروایات اطلاقها و موافقه کلام الأصحاب المنجبر بما دل علی رفع الحرج و ارتفاع الضرر قویه کل القوه و هل خوف البرد علی المیت منها أو لا- احتمالان ظاهر الأکثر خلافه و قد مر شطر من کلامهم و قال علی بن بابویه فی رسالته و لیکن فاترا و هکذا روی عن الرضا (ع) و فی رسالته و لا تسخن الماء الا ان یکون شتاء بارد فتوقی المیت مما توقی منه نفسک و ظاهره ان المیت یتضرر بالماء البارد قال الفاضل و یمکن ان یراد بعدم تضرره أن یتمکن الغاسل من تقلیبه و تطهیره و اسباغ غسله و یمکن أن یراد ان نفس تجنیبه ما تجنبه عن نفسک راجح أو یراد أن تجنبه ما تجنبه نفسک من التشام أو فتور الجسد المعد لخروج النجاسه انتهی. و ربما یؤید بان المؤمن یحب لاخیه ما یحب لنفسه ثمّ المسألتان ذکرها استطرادا لان المشمس کالمستعمل و نحن نستطرد عده میاه و مع حصول الضروره فی التسخین للموتی ینبغی الاقتصار علی ما تتادی به الضروره و ینبئ عنه قول المفید (ره) فلیسخن له قلیلا- و لا یکره فی غیر غسل الاموات کما فی الریاض و المسالک و النهایه و ظاهر اتفاق الکل للأصل و العموم و فی الخلاف الإجماع علی عدم الکراهه الا مجاهد و فی التذکره و کره مجاهد المسخن فی الطهاره و احمد بالنجاسه و ردهما باغتسال شریک حاله (ع) اغتسل بالمسخن فاخره و لم ینکره علیه و انه (ع) دخل الحمام و هو محرم و فی اشتداد السخونه احتمال کراهه قواها فی الذکری لمنافاتها الاسباغ فتفوت الافضلیه و یکره استعمال الاجن فی الوضوء و ربما یلحق به الغسل و سائر اصناف الطهاره فی الصحاح و القاموس و الاثیریه و المجمع انه الماء المتغیر الطعم و اللون و لم یقیدوه بکونه من قبل نفسه و هو ماخوذ من الاجون قال و منهل فیه الغراب میت کانه من الاجون زیت و ظاهر العرف انه المستند إلی البقاء و ربما نزلت اللغه علیه و الحجه فیه بعد ما دل علی رجحان النزاهه و اجتناب القذاره قول الصادق (ع) فی حسن الحلبی توضأ من الآجن إلا أن تجد غیره فتنزه عنه و فی المعتبر کراهه مطلق الاستعمال فی الآجن و فی التذکره و البیان مطلق الطهاره و لا- باس بماء البحر و لا- کراهه و هو کغیره کما فی البیان و المعتبر و غیرهما و فی الفائده و التذکره الإجماع خلافا لابن عمر و ابن عمرو بن العاص قالا التیمم أحب الینا و ابن المسیب إذا لجات إلیه فتوضأ و علیهم بعد الإجماع قوله (ع) فی خبر أبی هریره من لم یطهره البحر فلا- طهره اللّه و لا- بماء زمزم کما فی البیان و التذکره و کره احمد فی إحدی الروایتین الطهاره به لقول العباس لا- احله لمغتسل لکن الشارب حل وبل و حمل علی قله الماء لکثره الشارب و یمکن أن یقال بکراهه استعماله فی الاستنجاء و ازاله الاخباث لشرفها فیدخل فی التعظیم و یجری مثله فی سائر المیاه الشریفه و الاحجار من الاماکن المعظمه سیما مع بعدها عن محلها و غساله الحمام و هی الماء المستنقع المتجمع من غسالات الناس و یسمی الجیه مشدده و فی نهایته الاقتصار علی المستنقع و فی الروض المستنقع فیه و المنفصل عن المغتسلین

و فی السرائر و المستنقع الذی یسمی الجیه و بالهمز لا یجوز استعمالها کما فی الفقیه و رساله علی بن بابویه و النهایه و النافع و السرائر و التذکره و نهایه الأحکام و التحریر و البیان و نسبه فی الذکری إلی ابن بابویه و الشیخ و کثیر من الأصحاب و فی السرائر الإجماع علیه و انه وردت بذلک روایات اجمع علی مضمونها و الحجه فیه بعد ذلک قول أبی الحسن (ع) فی ضعیف حمزه بن احمد لا تغتسل من البئر التی یجتمع فیها ماء الحمام فانه یسیل فیها غساله الجنب و ولد الزنا و الناصب و مثلها ضعیفه ابن أبی یعفور فی الکافی عن الصادق (ع) و زاد فیها ان ولد الزنا لا ینجب إلی سبع بطون و مثلهما موثقه ابن أبی یعفور فی العلل عن الصادق (ع) و مثلهن مرسله علی بن الحکم عن أبی الحسن (ع) و أما ضعیفه محمد بن علی بن جعفر عن الرضا (ع) ان الاغتسال بها یورث الجذام و لا یلوم المغتسل إلا نفسه و ان من قال فیها شفاء للعین کاذب لان فیها غساله الجنب من الحرام و الناصب و الزانی فلا صراحه فیها و قیل مع ذلک انها نجسه قال به المصنف فی الإرشاد و فی الذخیره قیل و ربما تبعه بعض من تاخر و فی الریاض فی شرح قول المصنف انها نجسه هذا هو المشهور و ادعی علیه ابن ادریس الإجماع و مثله فی الایضاح و فی الدلائل بعد بیان ان الأصحاب انما قالوا لا یجوز استعمالها فالقول بالنجاسه مخالف للأصل و کلام الأصحاب من غیر دلیل و فی حاشیه المدقق انما قال یعنی المصنف لا یجوز استعمالها و لم یصرح بالنجاسه لعدم التصریح بذلک فی الأخبار إلی ان قال و قیل بنجاستها استناداً إلی هذا النهی و لا یخفی ضعفه اقول لا یخفی علی الناظر فی کلمات القوم ان المنع لو قیل به فانما هو للنجاسه فانهم فی مقام الرد علی المانعین یتمسکون باصل الطهاره کما هو صریح المعتبر و ظاهر نهایه الأحکام و المنتهی و صریح الروض مع ان التذییل باستثناء حاله العلم بعدم النجاسه مؤذن بما قلنا بل ربما یقال بان الذی یقتضیه ظاهر المنع هو النجاسه مع ان تلک الروایات إذا تاملتها وجدتها صریحه فی التنجیس و محکمه للأصل علی الظاهر و یظهر ذلک بادنی تامل و علی قول النفی مع ان الظن کاف فی ثبوت النجاسه فی المتنجسات ثبتت نجاستها

و ربما يقال بحصول العلم العادى بنجاسه الجيه غالبا و عليه تحمل الأخبار فنجاستها اذاً عمليه فلا يكون فى حكمها مخالفه للقواعد فضعفت القول بالطهاره و جواز الاستعمال و هو الذى فى حاشيه المدقق مع كون الاجتناب احوط و الروض و فيه ان لم يثبت الإجماع على خلافه و المعالم و الدلائل و فى نهايه الأحكام بعد أن ذكر ما نقلنا عنه قال و فى روايه لا باس به و تعتضد بالأصل و حكم بالمنتهى بالطهاره و جواز الاستعمال كظاهر المعتبر و الذكرى و حجتهم بعد أصل الطهاره فى الاشياء و فى خصوص الماء و ان الأصل يغلب الظاهر لكون الأول حجه دون الثانى ما دل على طهاره الماء بعمومه و خصوص خبر أبى يحيى الواسطى عن بعض اصحابنا عن أبى الحسن (ع) انه سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غساله الناس يصيب الثوب قال لا باس و نقله الصدوق عن أبى الحسن (ع) مرسلا و يؤيده أيضاً ان المتيقن من اخبار المنع انما هو معنى العلم بوصول غساله تلك الابدان الخبيثه التى ذكرت فى الروايات و الحاق الشك بها غير معلوم و لعل العلم فى الزمن الأول كان يسيرا لكثره النصاب و كثره أهل الملل كما يتفق ذلك فى بعض بلداننا اليوم مع ان اخبار التنجيس مستويه بالضعف و مشتمله على ما الحق عندنا خلافه من نجاسه ولد الزنا و غساله الزانى فالحمل على قصد المرجوحيه تخلصا من استعمال المشترك فى معنييه أو اللقط فى حقيقته و مجازه قريب كل القرب و ليس فى الاخبار ما يسلم من هذا القدح سوى موثقه العلل و حملها و حمل كلام القدماء على الكراهه قريب كل القرب و المسأله من مشكلات الفقه فلا ينبغى ترك الاحتياط فى ذلك الا مع العلم بخلوها عن النجاسه كما فى تذكرته و نهايته و النافع و البيان و الإرشاد و نحوهن و عليه ينزل اطلاق التحرير و الشيخ و الصدوقين و الحلى و غيرهم لأصل الطهاره و عدم شمول الادله لهذه الصوره فيبقى الاستصحاب و عموم اباحه الاشياء و خصوص الماء خاليه عن المعارض و يؤيد ذلك مرسل أبى يحيى الواسطى المتقدم و محل البحث خصوص الجيه و نحوها دون ما فى الحمام من الماء قبل الاجتماع للشك فى اندراجه فى الادله و كلام الأصحاب مع ان الذى فى الأخبار لا تغتسل من غساله الحمام و هذا انما يمكن غالبا فى الجيه ثمّ كثير من الأصحاب صرحوا بان المبحوث عنه الجيه كما فى السرائر و شرح الفاضل و لصحيحتى محمد بن مسلم الدالتين على عدم لزوم غسل الرجل فى الخروج من الحمام و ان الصادقين ع خرجا و غسلا فقال الصادق لو لا ما لزق من التراب و قال الباقر (ع) لو لا ما غسلنا عروض امراض و لروايه زراره الموثقه بابن بكير عن أبى جعفر (ع) انه كان يخرج من الحمام فلا يغسل رجليه حتى يصلى و يسرى الحكم لو تم إلى غير الحمام لو اعتادت الناس مغتسلا تجتمع غسالته فى محل واحد لان مقتضى التعليل و المتخلف فى الثوب بعد عصره الواجب فى غسله لإزاله النجاسه طاهر قوى العصر او ضعف لطهر المحل بذلك و قيل نجس عفى عنه للحرج و ان وجب غسله مرتين فالطاهر هو المتخلف بعد العصر الأخير ان اوجبناه و الا فهو المتخلف من الغسله الأخيره فان انفصل المتخلف الطاهر بالعصر مره اخرى فهو نجس لأنه ينجس عنده بالانفصال

و ان انفصل بصب الماء علیه قیل نجس أیضاً و تعمه العباره و قیل إذا حکم بطهاره المحل فالمتخلف طاهر و ان انفصل بعد العصر و فی حاشیه المدقق بعد کشف کلام المصنف بما ذکرنا قال و الظاهر ان هذا الحکم خاص عنده بالغسل المقتضی لحصول الطهاره فلو غسل زیاده علی الموظف کان ماء الغساله الزائد طاهرا لعدم ملاقاته للمحل حال نجاسته مع امکان ان نقول بنجاسته لانفصال شی ء من المتخلف فی المحل معه و هو بعید مع ان الأصل العدم انتهی. و هذا البحث قد تقدم البحث فیه فلا نعید.

## المبحث الثالث: فی تطهیر المیاه النجسه

### اشاره

اما القلیل فانما یطهر بالقاء کر فصاعدا طاهر جاریا أو غیره دفعه لا دفعتین فما زاد علیه و القائه فی الکر کذلک و بالجمله باتصاله و اتحاده به دفعه فلو القی علیه نصف کر ثمّ نصف آخر و القی فی نصف کر ثمّ القی علیه نصف آخر او القی علیه نصفا کر و لو دفعه فلا یطهر بشی ء من ذلک و کذا لو القی علیه کر مجتمع من اسفل مغترف من فوق کما إذا حل افواه القرب و اجتمع مائها قبل الوصول إذ لیس من الدفعه و اطلاق اشتراط الکر مبنی علی مذهبه من انها معتبره فی عصمه الجاری فالراکد و ماء المطر بمنزله الجاری و لم یعتبر فی البیان و المعتبر و اللمعه و الفائده و الذکری الدفعه بل اطلقوا الحکم و فی شرح اللمعه عدم الاشتراط مشهور المتاخرین و اعتبرها فی التذکره و الإرشاد و التحریر و المنتهی علی الظاهر و الدروس و الشرائع و ظاهر ابن الجنید و ظاهر المسالک و صریح العلیتین و فی المسالک انه المشهور و فی حاشیه المدقق اسناده إلی تصریح الأصحاب و انه مدلول النص رادا بذلک علی الذکری فی اعتبارها مجرد الاتصال و اضاف إلی ذلک ان وصول أول جزء من الکر یقتضی نجاسته فینقص الکر و رده فی الکتاب بمنع النص و ان تصریح الأصحاب غیر حجه و ان مجرد الاتصال کاف فی التطهیر ثمّ اتصاله لا یقتضی نقصانه و فی شرح اللمعه قوی عدم الاعتبار مستندا إلی ان انفعال الجزء لو تحقق فی الاتصال تحقق فی الدفعه لأنه لا بد من وصول أول جزء قبل ما بعده و فی الروض ما فی شرح اللمعه مستنداً إلی حکم ماء الحمام قلت و ربما یتمسک أیضاً بما دل علی عدم انفعال الکر و الاعتبارات الحکمیه لا اثر لها و بعد ذلک کله فاعتبار الدفعه لنقل الشهره و تصریح الأصحاب و نقل المدقق الروایه و استصحاب النجاسه فی الماء فیکفی الشک و ان تطهر الماء علی خلاف القاعده لأنه شبیه المائعات و لا یعلم وصول المعصوم إلی تمام الاجزاء بل یعلم عدمه و سریان الطهاره علی خلاف الأصل کسریان النجاسه

و ظـاهر قوله (ع) الماء يطهر و لا يطهر على أحـد الوجهين قوى كل القوه نعم لو كان الخارج بعـد الوصول و الامتزاج لو اعتبرناه اكثر من كر قوى لحوقه بماء الحمام حيث نعتبر الكريه فى خصوص الماده مع احتمال الفرق بين الماده المستقره فماثل الحمام و غيرها و اللّه العالم و الدفق عرفيه كما فى الرياض و الحاشـيه و المسالك و عليه الشرائع و غيرهن و معناها وقوع جميع اجزاء الكر فى زمان قصـير بحيث تصـدق الـدفعه العرفيه كما فى الرياض و المسالك و العليتين و الكتاب و غيرهن قالوا لان الحقيقيه بمعنى اصـابه كـل جزء جزء دفعه مسـتحيله و تتوقف الطهاره على الممازجه كما فى المعتبر و التـذكره و الـذكرى و الـدلائل و المنتهى فسرت فى شرح الفاضل بانها اختلاط اكثر الاجزاء بالاكثر أو الكل بالكل و السند فيه استصحاب النجاسه و انما المطهر انما يفعل باصابته و لا يخل من قوه لأنه المتيقن و غيره مشـكوك فيه و قيل بعدم التوقف و عليه ظاهر نهايته و تحريره قال الفاضل و منتهاه و عليه الفاضل المحشـى و ثانى الشـهيدين و هو الذى يقضـى به اطلاق الاكثرين حيث اعتبروا القاء الكر و لم يشترطوا شيئا و فى الدلائل انه المشـهور و الحجه فيه كما فى شرح الفاضل انه لا بد حين وقوعه من الاختلاط فاما ان ينجس الطاهر أو يطهر النجس أو يبقيـان على حالهمـا و الأول و الثالث خلاف ما اجمع عليه فبقى الثانى و اذا ظهر المختلط طهر الباقى إذ ليس عنـدنا ماء واحد فى سـطح واحد تختلف اجزاءه طهاره و نجاسه بلا تغيير و أيضاً لا خلاف فى طهر الزائد على الكر اضعافا كثيره بالقاء كر عليه و ان استهلكه و ربما كان نسبه ما يقع فيه الاختلاط منه و من اجزاء النجس كنسبه ما يقع فيه الاختلاط بين القليل و الكثير عند أول الاتصال فاما أن يقال هنا انه تطهر الاجزاء المختلطه ثمّ هى تطهر ما جاورها و هكذا إلى أن يطهر الجميع فكذا فيما فيه المسأله و أمـا أن لاـ يحكـم بالطهـاره إلاـ إذا اختلـط الكر الطـاهر بجميـع اجزاء النجس و يحكـم ببقـائه على الطهـاره و بقـاء الاـجزاء الغير المختلطه من النجس على النجـاسه إلى تمـام الاختلاـط و قـد عرفت انه ليس لنا ماء كـذلك بلا تغير و أيضاً فالماء جسم لطيف فتسرى فيه الطهاره سريان النجاسه و لا دليل على الفرق انتهى.

و هو كلام متين غير ان الأصل ينفيه و لا يطهر باتمامه بطاهر أو نجس كرا على الاصح كما فى تذكرته و منتهاه و نهايته و البيان و الدروس و الذكرى و الفائده و الشرائع و المعتبر و غيرهن و عليه الاسكافى و تردد فى المبسوط و فى الذخيره انه قول الأكثر و فى التذكره على الاشهر و فى الكتاب نسبته إلى الشيخ و ابن الجنيد و اكثر المتاخرين و فى حاشيه المدقق نسبته إلى المتاخرين و الحجه فيه الاستصحاب مع الشك فى حصول الطهاره استضعافا لدليلها و نفيل لشمولها و لأخبار غساله الحمام و هى كثيره و دلالتها على تقدير العمل بها صريحه و على العدم فدلالتها مما يفهم منها من تاثير تلك الاسماء و قيل يطهر لو تم بخصوص الطاهر و نسب فى الذكرى و حاشيه المدقق إلى بعض الأصحاب و فى شرح الفاضل هو ابن حمزه و فى الدلائل و الكتاب و لعله ابن حمزه و كان خياله ان بلوغ الكريه إن لم يكن دافعا للنجاسه فلا اقل من أن يكون حافظاً لطهاره الطاهر فاذا تنجس الطاهر فقد انفعل الكر لان انفعال بعضه انفعاله و ذلك ينافى عصمته و لا يخفى ضعف الفرق و قيل مطلق القول بالطهاره مطلق فى رسيات السيد و السرائر و المراسم و المهذب و الجواهر و الوسيله و الاصباح و الجامع و الاشاره و فى حاشيه المدقق و الدلائل اختياره و نسبته إلى الشيخ والدى فى مبسوط محتمل و فى السرائر الإجماع و فى الحاشيه المذكوره انه قول اكثر المدققين محتجين باصل الطهاره و عدم الفرق فان الكريه ان كان لها قوه دافعه اثرت مطلقا و الا لم تؤثر مطلقا و بانا لو فرقنا بين التقدم و التأخر لم نحكم بطهاره الكر إذا وجدنا فيه نجاسه لاحتمال تقدمها على الكريه و بهذين استدل السيد (ره) و لكل ما دل على الطهاره فى المياه و لعموم ما دل على الاذن فى استعمال الكثير ما لم يتغير كصحيحه حريز عن الصادق (ع) كلما غلب الماء ريح الجيفه فتوضأ الخ و اضرابها و هذا هو الذى عول فى الدلائل عليه دليلا قيل و بقوله (ع) إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا و هذه الروايه مجمع عليها عند المخالف و المؤالف و عليه عول ابن ادريس و رده المحقق بانا لم نعثر عليه فى كتب الأصحاب و لو وجد كان نادرا بل ذكره السيد فى مسائل منفرده و بعده اثنان أو ثلاثه من اتباعه فدعوى الإجماع غلط و السيد و الشيخ نقلاه مرسلا و أما المخالفون فلم اعرف به عاملا سوى ما يحكى عن ابن حى و هو زيدى منقطع المذهب ثمّ تعجب من دعوى الحلى اجماع المؤالف و المخالف و فى الرياض لا يقال الإجماع المنقول بخبر الواحد حجه فلا التفات إلى السند لأنه انما يتم لو كان من ضابط فاقد للاحاديث لا من مثل هذا الفاضل و ان كان غير منكور التحقيق فانه لا يتحاشى فى دعاويه مما يتطرق إليه القدح و قد طعن فيه بذلك جماعه من فضلائنا من أهل عصره و غيره و اللّه يتولى اسرار عباده انتهى. و فى الكتاب ان الإجماع متعذر فى زمن ابن ادريس و ما شاكله لامتناع القطع بدخول المعصوم فى ذلك انتهى.

و لا یخفی ضعفه قال فی الروض و الحدیث الذی صححه العامه و صححته حفاظهم و ائمتهم انما هو قوله (ص) إذا بلغ الماء قلتین لم یحمل خبثا یرید انا لا نقول بمضمونه ثمّ فی دلالته ضعف فان الظاهر منه عدم حمل الخبث الوارد علیه بعد الکریه و لا اقل من الشک حیث یمکن الاحتمالان نعم فی القاموس حمل الخبث اظهر و منه لم یحمل خبثا و فی الاثیریه لم یحمل خبثا لم یظهره و لم یغلب الخبث علیه من قولهم فلان یحمل غضبه أی یظهره فی الحاشیه قیل و معنی لم یحمل خبثا انه لم یدفعه عن نفسه کما یقال فلان لا یحمل الضیم إذا کان یأباه و یدفعه عن نفسه و فی المجمل و حکی ناس ان معنی قول إذا بلغ الماء قلتین لم یحمل خبثا انما اراد لم یظهر فیه الخبث قالوا و یقول العرب فلان یحمل غضبه أی یظهر غضبه و کیف کان فما فی الخبر ان لم یکن ظاهرا فی الحادث بعد الکریه فلا اقل من الشک و الرجوع إلی الاستصحاب و لا یطهر بالنبع من الکر الواقف من تحته ترشحا أو تدریجا بأن یصعد إلیه فی فواره فی داخله بحیث لا یرتفع بالفوران حتی یرد علی النجس من علو و عباراتهم هنا مختلفه ففی التحریر ما هنا و فی الخلاف لا یطهر الا أن یرد علیه کر من ماء و هذا اشبه بالمذهب لان النابع ینجس بملاقاه النجاسه و قال فی المعتبر إن اراد بالنابع ما یوصل به من تحته لا أن یکون نابعا من الارض فهو صواب و مثله قال فی المنتهی و فی نهایه الأحکام و لو نبع من تحته فان کان علی التدریج لم یطهره و الا طهره و فی التذکره لو نبع الماء من تحته لم یطهره خلافا للشافعی فانه لا یشترط فی المطهر وقوعه کرا دفعه و فی الذکری و لو نبع الکثیر من تحته کالفواره فامتزج طهره لصیرورتهما واحدا أما لو کان ترشحا لم یطهر لعدم الکثره و الفعلیه و فی البیان و الفوارات کالمنبع الجاری مع دوام الاتصال و تطهر المیاه و غیرها بورودها علیها و فی الدروس و لو اتصل الواقف بالجاری اتحدا مع مساواه سطحها أو کون الجاری اعلی لا العکس و یکفی فی العلو فوران الجاری من تحت الواقف فقد علمت ما فی کلماتهم من الاختلاف و الذی یقوی فی النظر ان النبع ان کان من الارض حکم بتطهیره لأنه کالجاری و الا فان کان عن کر فما زاد بنی علی تسریه حکم ماء الحمام إلی غیره فان قلنا بالسرایه قوی الحکم هنا و احتمال التخصیص بعلو السطح خروج عن عموم التعلیل و عدم تسمیه القاء لا یؤثر لعدم اعتبار الالقاء فی الادله نعم لو شرطنا الدفعه اعتبرنا البروز دفعه و متمسک المذاقین فی الاشتراط استصحاب النجاسه و ان الشک کاف فی الحکم ببقائها و لعل الأول اقوی و ان کان الاحتیاط فی الثانی و کیف کان فاطلاق العباره مقید ببعض الوجوه بمجرد اتصاله بالکثیر وفاقا للذکری و التذکره و المعتبر و خلافا لنهایته و موضع من تذکرته علی ما نقل عنها و تحریره و منتهاه من الاجتزاء بالاتصال

و مقتضی ما فی الموجز و شرحه و شرحی الفاضل و الاستاذ من سریان حکم الحمام إلی غیره انه یکفی الاتصال فقط او مع الامتزاج و لا حاجه إلی الدفعه و من تردد هناک یلزمه التردد هنا إلا أن یفرق بین الماده المستقره التی تنصب شیئا فشیئا کماء الحمام و بین ما یلقی بلا استقرار ماده و الفارق التعلل فی النظر و ان کان الاتصال مانعا عن حدوث النجاسه کما فی المعتبر و فیه الغدیران الطاهران إذا وصل بینهما بساقیه صارا مع الساقیه ماء واحدا فلو بلغ المجموع کراً اعتصم عن النجاسه و مثله فی التحریر و نهایه الأحکام و المنتهی و لم یفرقوا بین الاعلی و الاسفل و فی الذکری و لو کان الملاقاه فی الغدیرین بعد الاتصال و لو بساقیه لم ینجس القلیل مع مساواه السطحین أو علو الکثیر کماء الحمام و مثله فی التذکره و فی الدروس و لو اتصل الواقف بالجاری اتحد مع مساواه سطحهما أو کونه الجاری اعلی لا العکس و مثله عباره البیان و قد مر منا أن الاقوی الرجوع إلی ما یسمی ماء واحداً فی العرف إذ علیه المدار فی فهم الأخبار نعم ما نسبه ماء الحمام ملحق به ثمّ لما کان القلیل ینجس بملاقاه النجاسه فان لم یتغیر بها کان یکفی فی طهره الاتصال بکر طاهر فصاعداً إذا لم یتغیر بها و أما الکثیر فلکونه لا ینجس الا بالتغیر بها فانما یطهر بذلک ان زال عنه التغیر عنده أو قبله و الا وجب القاء کرا آخر علیه فان زال و الا فاخر و هکذا حتی یزول کما فی نهایته و تحریره و ارشاده و الدروس و البیان و غیرهن و البحث فی اشتراط الدفعه و کیفیه الالقاء و اعتبار النبع و غیر ذلک علی نحو ما تقدم و لا یطهر بزوال التغییر من نفسه أو بتصفیق الریاح أو بوقوع اجسام طاهره فیه غیر الماء وفاقا للمبسوط و السرائر و المهذب و التحریر و المنتهی و نهایه الأحکام و فی الأخیره احتمال الطهاره بزوال التغییر من قبل نفسه و فی المنتهی و الکتاب و الذخیره نقل الشهره فیه استصحابا للنجاسه و عملا بالنهی عن استعماله إلی أن یعلم الزوال بدلیل شرعی و لان النجاسه تستدعی ورود مطهر شرعی و خلافا للجامع و کانه استند إلی نظیر مستند ابن ادریس فی الکر المجتمع من الماء النجس و یتقوی هذا الرأی علی مذاقه جدا و احتمل فی نهایه الأحکام الطهاره بالزوال من قبل نفسه و محل الخلاف ما لو زال التغییر بالوارد ما لو ستر صفه النجاسه و لم تزل فلا قطعا و للشافعی فی ورود التراب قولان مبنیان علی انه مزیل أو ساتر و لا یطهر بورود الماء علیه ما لم یکن کرا و یقع علیه دفعه و إن زاد الجمیع عن الکر الا علی القول بطهاره القلیل بالاتمام کرا فیحتمل الطهاره کما یقتضیه اطلاق المبسوط و المراسم و الوسیله و الجامع لان المجموع بعد الورود ماء کثیر لم یتغیر بالنجاسه فلا یحمل خبثا و تحمل عدم الطهاره کما فی السرائر لان کثره المورود علیه لا تنفع هنا لتغیره فلا بد من کثره الوارد ثمّ إذا زال التغییر بنفسه أو باحد ما ذکر فیکفی فی التطهیر ورود الکر علیه و إن لم یزل به التغیر لو کان و هو ظاهر

و فی اعتبار الممازجه ما مر و ترد هنا فی التـذکره و کذا تردد فیما لو زال التغیر بطعم الکر أو لونه العرضـیین و ربما یقوی العدم لأنه ساتر الا مع العلم بالزوال لو خلا الکر عن الطعم أو اللون و لو تغیر بعضه و کان الباقی کرا أو ازید طهر بزوال التغیر بنفسه إن لم نشترط الممازجه و بتموجه إن لم ینقطع الاتصال عن الکر الباقی أو یسری التغیر فلا یبقی قدر کر سالما و الجاری یطهر بزوال التغیر من نفسه بناء علی اسـتواء قلیله و کثیره فی عـدم الانفعال و کذا بدخول الاجسام و تصـفیق الریاح و أما علی مذهبه فبتکاثر المـاء علیه و تـدافعه حتی یزول التغیر عنه کلًا أو بعضاً مع کون الباقی کراً فما زاد لأن ما دونه ینفعل عنـده بالملاقاه و یلزمه علی ذلک أن لا یطهر الجاری لو تغیر کله إلا إذا کان الخروج من الماده علی تساوی کل دفعه کراً أو تزید اللهم إلا أن نفسـر الدفعه هنـاک بالاتصـال بتمـام الکر فی مقابله الاتصال بالابعاض شـیئا فنقول هنا یکفی الاتصال بالماده لأنه کالاتصال بالکر و یرد علیه انه یلزم أن لاـ تشترط الکریه فی الجاری لأنه لا زال معصوما بالماده و متصـلًا بها و هی تزیـد عن الکر ثمّ یلزم من عـدم الاکتفاء فی تطهیر القلیـل بـالنبع من تحته عـدم طهر الجـاری إلا أن یکون الماده بعیـده عن محل التغیر فیرد الماء من جهه المبـدا متکاثرا اللهم إلا أن یخص اسـتثناء النبع فی القلیل بما إذا کان من الراکـد و یکون الحکم علی العموم لقول الصادق (ع) لابن أبی یعفور ماء الحمام کماء النهر یطهر بعضه بعضا و قول الرضا (ع) فی صـحیحه محمـد بن اسـماعیل ماء البئر واسع لا یفسده شـی ء إلا أن یتغیر ریحه أو طعمه فینزح حتی یـذهب الریح و یطیب الطعم لان له ماده و حکم المصـنف بطهر البئر ینزح یزیل التغیر دلیل علی ارتضـاء مـا ذکرنـاه و المضـاف المتنجس یطهر بالقـاء کر راکـد و جاری علیه دفعه أو القائه فیه و امتزاجه فیه و ان بقی فیه التغیر یریـد و ان تغیر به لان المتغیر بالمتنجس لا ینجس خلافا للشـیخ و قـد تقدم ما لم یسـلبه الاطلاق فیخرج عن الطهوریه لا الطهاره لما مر و قد تقدم البحث فی ذلک و المفروض هنا بقاء المضاف فی محل المتنجس و لم یرد علی المحل مطهر فیسـری نجاسـته إلی ما فیه فتکون هذه اثبت فی سرایه النجاسه و قد تقدم بیان ذلک کله فلا نعیده

**تذنیبان.**

**۱. قال فی الذکری لو غمس الکوز عامه النجس فی الکثیر الطاهر طهر مع الامتزاج**

و لا تکفی المماسه و لا اعتبار بسـعه الرأس و ضیقه و لا یشترط اکثریه الطاهر نعم یشترط المکث لتحقق الامتزاج علی القول بان الاتمام کراً مطهر یطهر هذا لو تم هذا مضمون ما فیها.

### ۲. لو طارت الذبابه عن النجاسه إلی الثوب أو الماء

فعند الشیخ و المحقق عفو لعسر الاحتراز و لعدم الجزم ببقاء الرطوبه لجفافها بالهوی قال فی الذکری و هو تتم فی الثوب دون الماء و اختار فی الذخیره الطهاره للشک فی مشموليه هذا الفرد لاخبار نجاسه القلیل و لان الحکم بالعموم فی سائر افراد القلیل انما هو بضمیمه عدم القائل بالفصل و هو غیر جاری فی محل الخلاف و فیه بحث و العموم محقق و المعول علی العفو و رفع المشقه و ماء البئر تطهر بالنزح حتی یزول التغیر کما فی تذکرته و نهایته و تحریره و ارشاده و سائر مصنفاته علی ما یطهر و البیان و المقنعه و المهذب و الموجز و الاصباح و نسبه فی المختلف إلی ابن أبی عقیل و ابن البراج و ابی الصلاح و مال فیه فی الدلائل و الکتاب و ادعی فی الدلائل فیه شهره المتاخرین و السند فیه بناء علی ان ماء البئر لا ینفعل بالملاقاه و انه کالجاری طاهر لأنه یطهر بعضه بعضا و علیه یلزم الاکتفاء بمجرد الزوال و لو من قبل نفسه و استدل أیضاً بان عله النجاسه التغییر فبزواله یزول المعلول قاله الشارح الفاضل و غیره و رده فی الدلائل بما هو ظاهر من ان زوال النجاسه الحسیه لا تقتضی زوال الحکمیه و الأولی الاستناد إلی صحیح ابن بزیع عن الرضا (ع) ماء البئر واسع لا یفسده شی ء إلا أن یتغیر ریحه أو طعمه فینزح حتی یذهب الریح و یطیب الطعم لان له ماده و صحیح ابن اسامه عن الصادق (ع) فی الفأره و السنور و الدجاجه و الطیر و الکلب ما لم یتفسخ أو یتغیر طعم الماء خمس دلاء فان تغیر الماء فخذ حتی یذهب الریح و قول الصادق لزراره فان غلب الریح نزحت حتی تطیب و لقوله (ص) لسماعه و ان انتن حتی یوجد ریح النتن فی الماء نزحت البئر حتی یذهب النتن من الماء و هذه الأخبار و ان احتملت فیها التعلیل فیکون المراد به تنزح جمیع الماء حتی یذهب إلا ان ذلک لا یخرجها عن الظهور مع ان روایه ابن بزیع بطریق آخر فینزح منه حتی یذهب الریح و هو صریح مع ان فی کونه نزح الجمیع عله لزوال الریح بعدا لحصوله بالاقل منه غالبا و قیل و القائل المرتضی و سلار و ابنا بابویه و الشیخ فی التهذیب و المحقق فی الشرائع و ابن حمزه بوجوب نزح الجمیع فان تعذر فالتراوح لان اخبار التقدیر غیر شامله للتغیر و لا اقل من الشک فیجب نزح الکل استصحابا للنجاسه و وقوفا علی المتیقن و لقول الصادق فی صحیح ابن عمار فان انتن غسل الثوب و اعاد الصلاه و نزحت البئر و فی خبر أبی خدیجه فی الفأره إذا تفسخت و نتنت نزح الماء کله و استثناء التراوح للزوم التعطیل بدونه و ثبوت الضرر و لحصول الإجماع ظاهرا بالاکتفاء بالتراوح فیما یتعذر فیه النزح

و لقول الرضا (ع) فيما روى عنه فان تغير الماء وجب أن ينزح الماء كله فان كان كثيرا و صعب نزحه فالواجب عليه أن يكترى اربعه رجال يستقون منها من الغدوه إلى الليل و ضعف الخبر منجبر بالعمل و هذه الأخبار ممكنه التنزيل على النزح المزيل للتغيير فانها بمنزله العام و تلك كالخاص سوى الخبر الأخير و ضعفه يهون أمره و قيل فى النافع و المعتبر و الدروس بعد الفجر عن نزح الجميع اكثر الامرين من المقدر و زوال التغيير جمعا بين اخبار التقدير و التغيير و عملا بكل واحد منهما فى الجمله ولانا لو علمنا باخبار زوال التغيير للزم أن يكون كثره النجاسه باعثه على سهوله الخطب و هو غريب و العمل على اخبار التقدير مع بقاء النجاسه لا وجه له مع ان فى لزوم التراوح حرجا و ضيقا و الحق ان اخبار التغيير اخص من اخبار التقدير مطلقا لا من وجه لأنها وارده فيما له مقدر مع صحتها و كثره العامل بها فلا ينبغى طرحها بوجه و قيل و القائل بنو زهره و ادريس و سعيد و الشهيد فى الذكرى و كذا فى اللمعه على ما يظهر حيث قال و لو تغيرت جمع بين المقدر و زوال التغيير و هو ظاهر حيث يحمل على التداخل و لو بنى على انه لا بد من المقدر بعد زوال التغيير كان قولًا آخر بلزوم اكثر الامرين من المقدر و الزوال ابتداء جمعا بين اخبار التغيير و التقدير حيث يتصادقان و لو انفرد التغير كفى زواله و قيل و القائل الشيخ و ابن ادريس و ثانى الشهيدين فى الروضه و الرياض و المسالك و استحسنه فى المختلف لكن قال ليس عليه دليل قوى بنزح اكثر الامرين فيما له مقدر و فى غيره الجميع و استدل فى الرياض بان فيه جمعا بين اخبار التقدير و التغيير فيما له مقدر و ما ليس له مقدر فسيجى ء انه ينزح له الجميع قلت و اخبار زوال التغيير قاضيه عليه و فى السرائر فان كانت النجاسه المغيره غير منصوصه بمقدار فالواجب نزح الجميع بغير خلاف لأنه فى قسم ما لم يرد فيه نص انتهى. و لا يخفى ما فيه و قيل و القائل بعض المعاصرين لصاحب المعالم على ما نقله عنهم و فى الذخيره و ربما نسب إلى المحقق و ربما ينزل عليه من اللمعه بلزوم ما يزيل التغير أولا ثمّ استيفاء المقدر بعده ان كان مقدر و الا فالجميع و ان تعذر فالتراوح و سندهم فيه الجمع بين الأخبار فى التقدير و الزوال و الحاقا لغير المنصوص مع التغير به مع عدمه بطريق اولى

و قیل و القائل صاحب المعالم و نسب إلی بعض المتاخرین و اختاره فی الذخیره بلزوم اکثر الامرین مع التقدیر و الا فزوال التغیر جمعا بین اخبار التقدیر و التغییر مع التصادق و عملا باخبار التغییر مع عدم المعارضه و هو قوی لو لا شهاده اخبار التغییر علی خصوص ما فیه التقدیر و قیل و القائل الشیخ (ره) فی النهایه و المبسوط کما نقله عنه فی الذخیره بنزح الجمع فان تعذر فإلی زوال التغییر حملا لاخبار الزوال علی ذلک و جمعا بینه و بین اخبار التقدیر و تطهر بالاتصال بالجاری حتی یزول التغییر کما فی شرح الموجز قال و هو المشهور و خالف فیه نجم الدین لان الحکم متعلق بالنزح و لم یحصل و یحتمل لحوق مائه عن الحمام به و بوقوع الغیث علیه حتی یزول التغییر و فی شرح الموجز و الخلاف فیه کالجاری و بوقوع کر علیه دفعه فان طاب و الا فاض حتی یزول التغییر قال فی شرح الموجز و الخلاف فیه کالجاری و لا یطهر بزواله من نفسه عند القائلین بالتنجیس و یطهر عندنا و طریق تطهیره عندهم یحتمل امرین اعتبار التقدیر فیما یزیل التغییر لأنه اضعف منه و نزح الجمیع لأنه یخرج عن النص حینئذ و اختار الأول فی الموجز و کذا فی شرحه لکنه جعل الثانی احوط و هذه المطالب کلها لا تتمشی علی قولنا فان عندنا ان ماء البئر کالجاری یطهر بعضه بعضا فبزوال التغییر بکل نحو تطهر و اوجب القائلون بنجاستها بالملاقاه نزح الجمیع بوقوع المسکر کما فی نهایته و تحریره و ارشاده و الدروس و الذکری و البیان و اللمعه و الشرائع و المعتبر و الموجز و فی التذکره انصباب الخمر و فی المقنعه و النهایه و الاقتصاد و السرائر و الغنیه و المهذب وقوع الشرب المسکر و لعل مراد الجمیع واحد و فی النافع نسبه الحاق المسکرات بالخمر إلی الثلاثه و اتباعهم قال فی المقتصر و انما نسبه الیهم لتفردهم و عدم مأخذ صریح لهم سوی قوله (ع) کل مسکر خمر و مثله فی المعتبر و شرح الموجز و المهذب و فی الغنیه و السرائر الإجماع فی الشرب المسکر و فی الکتاب معظم الأصحاب لم یفرقوا بین الخمر و سائر المسکرات فی هذا الحکم و فی الدلائل و المهذب البارع عدم الفرق بین المسکرات مذهب اکثر الأصحاب و فی الذخیره معظم الأصحاب لم یفرقوا بین المسکرات و فی شرح الفاضل نقل الشهره فی ذلک و الحجه فیه اما فی کثیر الخمر فمع انه لا خلاف فیه ظاهرا کما فی شرح الفاضل قال اما کثیر الحمل فکأنه لا خلاف فیه تدل علیه الأصل و صحیحه الحلبی عن الصادق (ع) فی موت البعیر وصب الخمر فی البئر قال فلینزح و فی الاستبصار الماء کله و صحیحه ابن سنان عنه (ع) فی موت الثور وصب الخمر نزح الماء کله و صحیحه ابن عمار عنه (ع) فی بول الصبی وصب البول و الخمر نزح الماء کله و ربما ضعف الأخیر لمخالفته مذهب الأصحاب فی البول سیما فی بول الصغیر و الأولان باشتمالهما علی ان حکم الحیوان الصغیر واحد فی لزوم سبع دلاء فی صحیحه عبد اللّه بن سنان و مسمی الدلاء فی صحیحه الحلبی و العذر عن ذلک بان اشتمال الحدیث علی الحکم المخالف لا ینافی العمل به فی الحکم الموافق علی ان القدح فی الأخیرین هین بامکان تنزیلهما

و المستند فی تسریه الحکم إلی کل مسکر بعد الإجماع و الأصل قوله (ع) کل مسکر خمر و قوله (ع) ما اسکر کثیره فالجرعه منه خمر و قوله (ع) الخمر من خمسه العصیر من الکرم و النقیع من الزبیب و التبع من العسل و المرز من الشعیر و النبیذ من التمر و قول الکاظم (ع) ما فعل فعل الخمر فهو خمر و قوله (ع) ما عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر و اورد فی الکتاب ان الاطلاق اعم من الحقیقه و المجاز خیرا من الاشتراک و فیه ان الاطلاق ظاهر فی الحقیقه و ذلک لا ینافی العموم و الحق ان الظهور حیث لا یثبت للفظ حقیقه و ما نحن فیه لیس من هذا القبیل فیقوی ما فی الکتاب نعم یمکن توجیه الاستدلال لاقتضاء التشبیه العموم و الأولی التعویل علی الإجماع و بعد ثبوت نجاسه المسکر و عدم النص فی تقدیره و القول بنزح الجمیع فی غیر المنصوص یثبت المطلق و نعنی بالمسکر المائع بالاصاله کما فی الریاض و المسالک و الروضه و الذکری و علیه الشرائع و القواعد و التنقیح و الدلائل و الکتاب و نقله فی الذخیره أیضاً عن بعض المتاخرین ثمّ قال و لا یخفی ان اکثر عبارات الأصحاب خالی عن التقیید انتهی. و هو غریب فان الناظر فی کلام الأصحاب یجدهم تاره یعتبرون بالشراب و تاره بالخمر و مره ینصون علی المائع و لا یبقی له تامل فی اراده المائع بل فی الشک کفایه بعد قیام أصل الطهاره لعدم نجاسته مثل الحشیشه کما فی المسالک و الریاض و فی حاشیه المدقق و الدلائل لعدم نجاسه الجامد و سیأتی بحول اللّه تمام البحث و لا فرق بین القلیل و الکثیر کما فی الذکری و الریاض و المسالک و المختلف و فی السرائر الاتفاق علیه و فی الکتاب و به صرح المتاخرون و فی المهذب و المختلف و المقتصر و شرح الموجز انه قول الأکثر و یقتضیه أیضاً اطلاق الأصحاب وقوع الخمر حتی ان لفظ الصب کاد أن یکون من خصائص التذکره فیدل علی عدم الفرق اجماع الغنیه حیث نقل علی وقوع الخمر و استندوا فی ذلک إلی اطلاق اخبار الصب المتقدمه و اورد فی الکتاب و المهذب ان لفظ الصب یفید الکثره قال فی المعتبر و یمکن الفرق بین القطره و صبه و یعقل الفرق کما عقل فی الدم فانه لیس اثر القطره کاثر الکثیر فی الشیوع و تأثیر النجاسه و اجاب فی المختلف و الدلائل بمنع دلاله الصب علی ذلک و قیل و القائل الصدوق فی القطره عشرون دلواً و سنده قول الصادق (ع) فی خبر زراره حین سأله عن بئر قطر فیها قطره دم أو خمر الدم و الخمر و المیته و لحم الخنزیر فی ذلک کله واحد ینزح منه عشرون دلوا و یردها الضعف و مخالفه الشهره و عدم العامل بمضمونها فی تمام ما عد مع الخمر و فی خبر ثلاثون و هو خبر کردویه عن أبی الحسن (ع) فی البئر تقع فیها قطره دم أو نبیذ مسکر أو بول أو خمر قال ینزح منها ثلاثون دلوا و یلوح من المعتبر امکان العمل به و بخبر العشرین حملا علی التفاضل و قال الشیخ هما خبر واحد فلا تطرح لهما الأخبار ثمّ العمل بما تقدم یقتضی العمل بهما و العمل بهما یقتضی طرح الأخبار و فی الکتاب و الذخیره بعد اختیار ان الادله الاولی لا تشمل القطره و ان هذین الحدیثین ضعیفان فلا یبعد الحاق القلیل لغیر المنصوص ان قلنا بنجاسه الخمر

و فیه ما عرفت و الفقاع کما فی کتب الشیخ و المحقق و اول الشهیدین و ثانیهما بل کتب من بعد الشیخ بتمامها الا القلیل و فی السرائر و الغنیه الإجماع علیه و فی الکتاب و شرح الفاضل نسبته إلی الشیخ و من تأخر عنه و استدل علیه بما دل علی انه خمر و هو وارد فی عده اخبار و فی بعضها خمر مجهول و فی بعضها خمر استصغرها الناس و اورد فی الکتاب ان الاطلاق اعم من الحقیقه و ربما یعول فی الدلاله علی عموم التشبیه کما مر و للبحث فیه محل آخر یجی ء بحول اللّه و هو الشراب المتخذ من الشعیر کما فی الانتصار و فی القاموس الفقاع کرمان هذا الذی یشرب سمی بذلک بما یرتفع برأسه من الزبد و فی الکتاب الأولی الرجوع إلی العرف و المنی مما له نفس سائله کما کتب الشیخ و من بعده فی السرائر و الغنیه الإجماع علیه و فی الذکری و حاشیه المدقق و الریاض دعوی الشهره فیه و فی اللمعه و فی المعتبر و المنتهی و شرح النهایه لابی علی انهم لم یقفوا فیه علی نص فیجوز ابتناء حکمه علی وجوب الجمیع لما لا نص فیه او دم الحیض و الاستحاضه او النفاس کما فی تحریره و نهایته و ارشاده و الشرائع و الدروس و البیان و الذکری و اللمعه و هو مختار القاضی و ابو جعفر محمد بن علی بن حمزه الطوسی و سلار و ابن ادریس و فی السرائر و الغنیه الإجماع علیه و فی حاشیه المدقق ذهب الشیخ و الاصحاب و فی الریاض ذکر ذلک الشیخ و تبعه الأصحاب و فی الشرائع فی قول مشهور و فی شرح اللمعه نقل الشهره فیه و فی المعتبر و الکتاب انه مذهب الشیخ و من تبعه من المتأخرین و فی النافع و التذکره نسبته إلی الشیخ و فی نهایه الشیخ الاقتصار علی دم الحیض و استدل لاستثناء الثلاثه فی المعتبر و نکت النهایه و الریاض و العلیتین بلفظ النجاسه لتساوی قلیله و کثیره بخلاف غیره من الدماء و فی الریاض و حاشیه المدقق اضافه التشبیه بالمنی و استدل لهم فی المختلف بانها غیر منصوصه و حکم ما هو کذلک نزح الجمیع و جمیع هذه المدارک ضعیفه لو لا الإجماع المدعی و الأصل و ساوی بعضهم بین الدماء کما یظهر من اطلاق المفید حیث حکم للقلیل من الدم بخمسه و الکثیر بعشره و لم یفرق و کذا اطلق الصدوقان و ان خالفاه فی التقدیر و فی مصباح السید ینزح للدم من دلو إلی عشرین و لم یفرق و لم یتعرض فی الموجز لذکر حکم هذه الدماء قال شارح کلامه لم یذکر المصنف حکم المنی و الدماء الثلاثه لعدم النص علی ذلک فیکون حالها کحال مطلق الدم من غیر فرق و حکم فی المعتبر أیضاً بمساواه الدماء الثلاثه لسائر مستضعفا لدلیل الاختصاص اقول و القول بالمساواه قوی لو لا الإجماع و فی حاشیه المدقق بعد اختیار المساواه و الاحوط العمل بالمشهور

و الحق أبو الصلاح بول و روث ما لا يؤكل لحمه نقله عنه فى التذكره و الدروس و شرح الفاضل و الذكرى و فى الأخيره انه استثنى بول الرجل و الصبى و ابن البراج عرق الجنب من الحرام و الابل الجلاله نقل عنه فى البيان و فى التذكره و شرح الفاضل و الذكرى و الدروس و البصروى و خروج الكلب و الخنزير حيين كما فى شرح الفاضل و فى الذخيره عن بعض الحاق الخنزير ميتا بالثور فى نزح الجميع و نقله عنه أيضاً فى الذكرى و البيان و بعضهم الفيل كما فى الذكرى و ان خروجه حيا موجب نزح الجميع كالكلب و الخنزير أو يخص بالموت و فى الدروس نسب ذلك إلى ابن البراج الا ان عبارته محمله لإراده نفس الفيل أو عرقه قال فى الذخيره بعد نقل هذه الاقوال و لم نطلع على دليل بشى ء من ذلك كله و لعلهم بنوه على حكم غير المنصوص و ابن البراج أو حيه فى مثل ما كان مثل البعير أو اكبر فيدخل الفيل و غيره كما نقل فى شرح الفاضل و الشيخ غير المنصوص كما نقله عنه فى التذكره و كذا الشهيد فى البيان و سيجى ء بحول اللّه تمام البحث فيه فى حال على محله و فى الذكرى الأولى دخول العصير بعد الاشتداد بحكم الخمر ان قلنا بالنجاسه و لا يخل من قوه لما وردت من ان العصير خمر مع ان فى الأصل كفايه كما ترى أو موت بعير منها هو كالانسان يشمل الذكر و الانثى كما فى الصحاح و الاثيريه و فى القاموس و الجمل و قد يكون للانثى و فى شرح الفاضل ان شموله للذكر و الانثى متفق عليه عند ائمه اللغه و قال الازهرى هذا كلام العرب و لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغه قال الشافعى تحمل الوصيه بالبعير على الجمل دون الناقه لان الوصيه تبنى على عرف الناس دون محتملات اللغه التى لا يعرفها الا الخواص و قال الغزالى فى بسيطه و المذهب انه يدخل فيه الذكر دون الناقه و خروج طوائف من اصحابنا شموله للناقه و من كلام ائمه اللسان ان البعير من الابل كالانسان من الآدمى و الناقه كالمرأه انتهى. و فى الرياض و الروضه و المسالك و الكتاب و الذخيره انه يشمل الذكر و الانثى و الصغير و الكبير و فى التنقيح شموله الذكر و الانثى انتهى.

و فی شموله الصغیر و الکبیر تامل ففی الصحاح انما یقال له بعیر إذا اجذع و فی القاموس الجماء البازل أو الجذع و فی العین انه البازل و فی المحیط و تهذیب اللغه انما یقال لما اجذع کما فی الصحاح و قد یظهر الشمول من فقه اللغه للثعالبی و فی المنتهی و المعتبر و الذکری و وصایا التذکره و الکتاب القطع بالشمول و سیجی ء بحول اللّه تمام البحث فی الحاق الصغیر من الحیوان بکبیره فینزح الجمیع کذلک مع موته فیها أو وقوعه میتا و الحکم مثبت فی کتب الشیخ و المصنف و المحقق و الشهیدین و اکثر کتب الفقه و فی السرائر و الغنیه و شرح الموجز نقل الإجماع و فی الکتاب انه مذهب الأصحاب لا نعلم فیه مخالفا و فی الذخیره و الظاهر انه لا خلاف فی هذا الحکم بین الأصحاب اما علی وجه الوجوب أو الاستحباب و فی الذکری عده مشهورا و الحجه بعد ذلک ان الأصل عدم طهاره البئر مطلقا بالنزح لتنجس بغیرها و حیث تطهر بالنزح لدفع الحرج توجب نزح الجمیع للاجماع علی تطهیره و لزوم الحرج لولاه و قول الصادق فی صحیح الحلبی انه ینزح منها دلاء من وقوع الشی ء الصغیر و سبع دلاء من وقوع الجنب و انها تنزح من موت البعیر وصب الخمر و قوله (ع) فی صحیح عبد اللّه بن سنان ان فی سقوط الدابه الصغیره و نزول الجنب سبع دلاء و فی موت الثور و نحوه وصب الخمر نزح الماء کله و روایه عمرو بن سعید بن هلال عن أبی جعفر (ع) فی لزوم سبع دلاء فیما بین الفاره و السنور إلی الشاه حتی بلغ الحمار و الجمل فقال کر من ماء لا تصلح للمعارضه لضعفها بجهاله الراوی و ضعفها المحقق فی المعتبر و المصنف و الشهید بان عمرو بن سعید فطحی و اورد علیهم فی الکتاب و غیرها ان الفطحی من اصحاب الرضا (ع) و هذا روی عن أبی جعفر (ع) و الراوی عنه عمر بن یزید و هو من رجال الصادق (ع) و فی الدلائل هی ضعیفه بعمرو بن سعید و هو عمرو بن سعید بن هلال الثقفی الکوفی و هو من اصحاب أبی جعفر و ابی عبد اللّه ع کما ذکره الشیخ فی رجاله و الفطحی الثقه عمرو بن سعید المدائنی الزیات و هو من اصحاب الرضا کما فی رجال الشیخ و النجاشی و قد اشتبه علی المصنف فی المختلف و المحقق فی المعتبر الأول بالثانی انتهی.

و لا یخفی انه لا ینفی التأمل فی ثبوت الحکم فی البعیر وجوباً أو ندباً بعد قیام الإجماع و نهوض الادله و روایه عمرو بن سعید بعد عدم معادلتها نزلها الشیخ علی انه انما تعرض فیها لحکم الحمار و فی شرح الفاضل لما دون الحمار و قیل فی البیان و الذکری و الدروس و اللمعه و المسالک و العلیتین و فی الکتاب و الریاض و الذخیره اختیاره و فی حاشیه المدقق نقل الشهره فیه و فی الذخیره قیل انه مذهب اکثر الأصحاب انتهی. و فی التنقیح نقل الشهره منه أیضاً و هو مذهب الصدوق الا انه نقل عن ابن داود انه قال لم اجده فی کتاب الصدوق و عندی انه اشتباه خطی أی اشتبه البعیر بالثور و ظاهر الباقین وجوب الکر له بالحاق الثور به و هو فی القاموس و المجمع و الصحاح ذکر البقر و فی الأخیرین الانثی ثوره و فی حاشیه المدقق و التنقیح و المسالک و ذکر البقر و فی شرح اللمعه قیل هو ذکر البقر و الأولی اعتبار اطلاق اسمه عرفا مع ذلک انتهی. و لعل ما ذکره قوی إذ لا اقل من الشک فی اطلاق اسم الثور علی العجل الصغیر و لا یثبت له حکمه اللهم الا لدلیل آخر و قال المصنف فی المختلف ان الشیخین لم یذکروا حکم الثور و کذا اتباعهما لکنهم اوجبوا نزح کر للبقره و نقل صاحب الصحاح اطلاق البقره علیه و لا یخفی ان عرف الیوم لا یوافق ما نقل من الصحاح و لکن یحتمل تجدد هذا العرف بعد زمانهم و لو کان فردا من البقره جری علیه حکمها الآتی و الظاهر عدم الفردیه و عن ابن ادریس (ره) ایجاب الکر فی موت الثور و سیجی ء ما یبین به الحال بحول اللّه و کیف کان فالحجه لمن الحقه بالبعیر صحیحه عبد اللّه بن سنان السابقه و اورد انها مشتمله علی ما لا یقول به الأصحاب من وجوب سبع دلاء فی مطلق الدابه الصغیره و من تسریه حکم الثور فی نزح الجمیع إلی جمیع ما یشبهه و قد مر العذر عنه بأن عدم العمل ببعض المتن لا یبطل العمل بالبعض الآخر و الاقوی عدم العمل علی الروایه لمخالفه الشهره و دعوی المدقق ان الشهره منکر فان کتب القدماء خالیه عن هذا الحکم علی انه لو عمل بصحیح عبد اللّه بن سنان لسری الحکم إلی ما یشبه الثور فی الحجم من البقره و نحوها مع ان الملحقین اقتصروا علی ذکر الثور و لم یذکروا غیره نعم صرح فی الکتاب بالحاق البقره فان تعذر نزح الجمیع لغزاره الماء دون غیرها و لعل المراد بالتعذر ما یعم التعسر و هو الظاهر من قوله (ع) فی خبر عمار فان غلب علیها الماء تراوح علیها اربعه رجال کما فی المبسوط الشیخ و نهایته و السرائر و التذکره و نهایه الأحکام و الإرشاد و التحریر و اللمعه و البیان و الدروس و غیرهن

و فی المعتبر قوم اثنین اثنین و هو یعطی معنی الرجال کما یستبین بحول اللّه فلا یجزی الأقل کما اقتضته العبارات السابقه و صرح به فی الریاض و التنقیح و المسالک و العلیتین و فی المدارک المشهور عدم اجزاء الأقل و استقرب فی المهذب عدم اجزاء الأقل و یجزی الأکثر کما فی الریاض و الدروس و التنقیح و العلیتین و فیهما الا إذا لزم بطء الکثره و استظهره فی الکتاب مع اشتراط عدم البطء قال مع احتماله مطلقا لإطلاق النص لا اخذا من مفهوم الموافقه کما فی الذکری انتهی. قال فی الذکری الظاهر اجزاء ما فوق الاربعه من باب مفهوم الموافقه ما لم یتصور بطء بالکثره اما الاثنان الدائمان فالأولی المنع للمخالفه و لا غیر الرجال من نساء أو صبیان أو خناثی کما فی الریاض و المسالک و العلیتین و الدروس و قربه فی لتنقیح و فی الکتاب و الدلائل نقل الشهره فی ذلک و فی الموجز و التذکره جواز من عدا الرجال و استحسنه فی الکتاب و احتمله فی المعتبر و المنتهی و استند فی التذکره و المنتهی إلی صدق اسم القوم علی اربعه صبیان و اربعه نساء ورد بالمنع فان فی الصحاح القوم الرجال لا النساء و فی الاثیریه القوم من القیام ثمّ غلب علی الرجال دون النساء و ما فی القاموس من اطلاقه علی النساء لا ینافی الندره و استدل فی التنقیح و الروض و شرح الموجز و غایه المرام و غیرهن لقوله تعالی لا یسخر قوم من قوم و لا نساء و فی الأخیرین بقول زهیر أ قوم آل حصن ام نساء و یمکن أن یؤید بانه المتیقن و لاصل بقاء النجاسه فالشک کاف یوما فلا یجزی اللیل و لا الملفق منه و من النهار و ان زاد علی النهار کما صرح به فی الریاض و التنقیح و المسالک و الروضه و العلیتین و غایه المرام و هو الذی یقتضیه اطلاق الیوم فی عباراتهم مع التصریح فی کثیر من العبارات کما سیتبین بحول اللّه اقتصارا علی مورد النص کاملا و عباراتهم هنا مختلفه ففی البیان و اللمعه و الإرشاد و النهایه و التحریر و الدروس و غیرهن اطلاق الیوم و فی الآخرین إلی اللیل و فی المبسوط من الغدو إلی العشاء و فی نهایه الشیخ من الغداه إلی العشیه و کلام ابن حمزه نظیر ما فی النهایه و المبسوط و قال الصدوق و السید من الغدوه إلی اللیل و فی الاصباح من الغداه إلی الرواح و فی الموجز و حاشیتی المدقق و المیسی یوم الصوم و قال المفید و الحلبی و سلار و ابن ادریس و ابن حمزه من أول النهار إلی آخره قال فی السرائر و قد یوجد فی بعض کتب اصحابنا من الغدوه إلی العشیه و لا ینافی ما ذکرنا لان الغدوه و الغداه عبارتان عن أول النهار بلا خلاف انتهی.

و الظاهر ان المراد واحد و يشترك الكل فى عدم الاكتفاء باليوم العرفى و ان احتمله بعض عباراتهم و فى حاشيه المدقق اعتبار يوم الصوم هو الظاهر من كلام الأصحاب و احتمل فى الكتاب اليوم العرفى و فى المنتهى لا نعلم خلاف فى ان المراد باليوم من طلوع الفجر إلى الغروب و لا بد من ادخال جزءين مع الليل ابتداء و انتهاء كما فى الذكرى و التنقيح و المسالك و الروضه و الرياض و العليتين استنادا إلى وجوب المقدمه و لا فرق فى اليوم بين الطويل و القصير استنادا لى الاطلاق كما صرح به فى الرياض و الذكرى مع تقويه الاستحباب فيهما و صرح به أيضاً فى التنقيح و الروضه و الكتاب و العليتين و غيرهن قيل و القائل المدقق فى حاشيته بدخول التأهب فى اليوم كما استظهره المدقق فى الحاشيه مع احتمال عدمه و صرح فى الكتاب بوجوب تقديم التهيؤ و صرح بوجوبه أيضاً فى الرياض و فى وجوب تقديم ادخال الرشا دون اخراجه كفايه على الظاهر و استثنى لهم الصلاه جماعه و الإجماع فى الكل كما فى الذكرى و الموجز و العليتين و فى الدلائل ذكر المتاخرين و فى الروض حكم باستثناء صلاه الجماعه مع اشتراط الاقتصار على الواجب و الندب المعتاد قال و قيل و الاكل كذلك لأنه مستثنى عرفا و الأولى تركه لامكان حصول حاله الراحه بخلاف الصلاه و فى التنقيح على نحو ما فى الروض و فى الروضه اجاز الصلاه جماعه لا جميعا بدونها و لا الاكل و فى شرح الموجز بعد استثناء المصنف الصلاه و الاكل اجتماعا و اطلق اكثر الأصحاب التراوح إلى الليل و لم يذكروا الاجتماع إذ لا ضروره إليه و لا ذكر فى الروايات و فى الاجتماع فى غير الجمعه اشكال إذ دليل الجماعه اعم من دليل التراوح من وجه و الأصل بقاء نجاسه البئر مع انه لو اعتبر العموم من وجه فى مثله لدخل قضاء حاجه المؤمن و تشييع الجنازه و نحو ذلك بل ربما قيل بتحرى غير الجمعه و دعوى استثناء الصلاه من اللفظ عرفا أو عاده محل تامل كل اثنين دفعه كما فى التذكره و نهايه الأحكام و التحرير و البيان و الدروس و المعتبر و الشرائع و السرائر و الموجز و طلق فى المبسوط و النهايه تراوح الاربعه و لعله منزل على السابق لأنه مدلول الروايه تسقى اثنان حتى يتعبأ فيقول الآخران كما فى السرائر و الموجز و شرح الفاضل و هو ظاهر عبارات الكتب السابقه المشتمله على لفظ اثنين دفعه و فى الرياض و الكتاب و ليكن أحدهما فوق البئر يمتح بالدلو و الآخر عليه قال فى الكتاب و يلزمه الاكتفاء بالواحد حيث لا يحتاج إلى الملى و فى شرح الفاضل و لا دلاله للنص على شى ء منهما و الاحوط اختيار ما ينزح به الأكثر من الطريقين أو غيرهما

قلت لا يبعد أن يقال ان الظاهر من التراوح دخول كل منهما فى عمل الآخرين و هذا لا يستقيم الا على قول المشهور فانه على القول الآخر يصير الواحد تباعدا للواحد كذا فى قوله يقام عليها ايماء إلى رأى المشهور و كذا فى قوله ينزفون فانه راجع إلى الجميع ظاهرا هذا كله فى بيان كيفيه التراوح و أما البحث فى أصل الحكم فقد عرفت اشتمال اكثر كتب الفقهاء أو كلها عليه بل لم نر فى كتب المعده لنقل الخلاف كالتذكره و الذكرى و المنتهى و المبسوط و السرائر نقل خلاف فى ذلك و فى المنتهى و شرح الفاضل لا نعرف فيه خلافا و فى الأول بين القائلين بالتنجيس و فى الذخيره ان روايه عمار منجبره بالشهره و عمل الأصحاب انتهى. و فى الغنيه الإجماع عليه و لا ينافى ذلك اسناده فى الكتاب و الذخيره و المعتبر إلى الشيخ و اتباعه فانهم لا يريدون اختصاص الشيخ بذلك كيف و الحكم منقول عن الصدوق و السيد كما مر التنبيه عليه و السند فيه بعد ذلك ما روى عن الصادق (ع) فى حديث طويل يشتمل بسنده على احمد بن الحسن عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقه عن عمار بن موسى انه سأل عن بئر يقع فيها كلب أو فاره أو خنزير قال تنزف كلها فان غلب عليها الماء فلتنزف يوما إلى الليل ثمّ يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوما إلى الليل و قد طهرت و العيب من جهه السند مدفوع بنص أهل الرجال على توثيق الاربعه المذكورين و فى المعتبر رماها بالضعف أولا فاجاب بوثاقتهم ثمّ قال لكن الاعتبار يؤيدها من وجهين أحدهما عمل الأصحاب على روايه عمار الثقه حتى ان الشيخ فى العده ادعى اجماع الاماميه على العمل بروايته و روايه امثاله ممن عددهم الثانى انه إذا وجب نزح الماء كله و تعذر فالتعطيل غير جائز و الاقتصار على نزح البعض تحكم و النزح يوما يتحقق به زوال ما كان فى البئر فيكون العمل به لازما و فى الذخيره و فيه ضعف ظاهر انتهى. و الأولى ثبوت العمل بالروايه لما حقق فى الاصول من قبول الموثقات و حجيتها و أما المتن فلا ريب فى انه لا عامل عليه من الأصحاب حيث اشتمل على لزوم نزح الكل من الكلب و الفاره و الخنزير قال فى المعتبر ايجاب نزح الماء كله للمذكورات متروك فى فتوى الأصحاب و فى الكتاب هى متروكه الظاهر و فى الذخيره ان الأصحاب لا يقولون بمضمونها و الشيخ حملها على حال التغير جمعا بينها و بين الروايات الاخر أو على الندب و فيه أيضاً انه يقتضى لزوم التراوح بعد النزح فان فيه لفظ ثمّ و الظاهر انها بضم الثاء قال فى الدلائل هى موجوده فى نسخ التهذيب المصححه و فى الذخيره فى الاصول المصححه

و قال البهائی انها موجوده فیما اطلعنا علیه من اصول اصحابنا و قد نقلها فی المعتبر بدونها و لظاهر انه لم یقل به أحد و لعل لفظ ثمّ من کلام الشیخ بسقوط لفظ قال بعدها من القلم و یؤیده انه قال الشیخ بعد ذلک ثمّ قال اعنی ابا عبد اللّه فان غلب علیه الماء و فی شرح الفاضل تأویلها بان المراد ثمّ قال (ع) ثمّ للتفصیل أو المعنی ثمّ اقول أو ثمّ اسمع أو المعنی فان غلب الماء حتی یعسر نزف الکل فلینزف إلی اللیل حتی ینزف ثمّ ان غلب حتی لا ینزف إلی اللیل اقیم علیها قوم الخ و استدل بهذا الحکم أیضاً بقول الرضا (ع) فیما روی عنه فان تغیر ماء وجب أن ینزح الماء کله فان کان کثیرا و صعب نزحه فالواجب علیه أن یکتری اربعه رجال یستقون منها علی التراوح من الغداه إلی اللیل و هو و ان خص بالتغییر الا انه لا قائل بالفرق و لفظ وجب ظاهر فی المصطلح و کیف کان فالمعمول انما هو علی الإجماع و لزوم الحرج و علی الروایتین بعد فهم الأصحاب لذلک و عما هم علیه و اللّه اعلم ثمّ هی ظاهره فی الرجال و فی الاربعه دون ما نقص و زادوا الیوم التام إلی الغروب من جهه المنتهی و ربما اکتفی بالعرفی من جهه المبدأ لکن الخروج عن کلام المعظم مع تایده بالأصل بعید و استثناءته المتعارف من الاکل و غیره لعدم منافاه الاطلاق و الظاهر منها فی کیفیه الاستقاء مذهب ابن ادریس و القول باعتبار المقدار دون الخصوصیات الآخر قریب لکن الأصحاب علی المضایقه کما فی الدلائل و القائلون بالطهاره فی غنی من ذلک کله و نزح کر لموت الدابه أو الحمار أو البقره کما فی تحریره و نهایته و مصباح السید و نهایه الشیخ و اللمعه و الشرائع و کذا فی التذکره و الدروس و البیان و الذکری مع اضافه البغل فیهن و فی الذکری اضاف نسبه البقره الیهن و یزید فی الوسیله و الاصباح و المقنعه و المراسم و ما اشبهها فی الجسم و لم یتعرض فیهن للبغل و فی الأخیرتین مکان الدابه الفرس و هما واحد و فی المبسوط و الإرشاد الحمار و البقره و ما اشبههما فی الجسم و فی المهذب و الکافی للخیل و البغال و الحمیر و ما اشبهها فی الجسم و فی الجامع للخیل و البغال و الحمیر و البقر و فی الغنیه للخیل و شبهها فی الجسم و فی السرائر للخیل و البغال و الحمیر اهلیه و وحشیه و البقر کذلک و ما اشبهها فی الجسم و اقتصر الصدوق علی الحمار و فی الموجز و النافع و المعتبر علی الحمار و البغل و فی الآخرین نسبته الحکم لذلک فی الفرس و البقره إلی الثلاثه و فی الغنیه نقل الإجماع علی ثبوت الحکم فی الخیل و شبهها فی الجسم و فی المعتبر بعد استضعاف روایه الحمار و البغل ان الشهره تؤیدها قال و لم اعرف من الأصحاب زادا لها و فی شرح الموجز و المهذب نقل الشهره فی الحمار و البغل و فی الریاض نقل الشهره فیهما و فی البقره و شبهها بل ادعی عمل الأصحاب فی الحمار و البغل و فی شرح المقتصر نقل الشهره فی الحمار و البغل و فی الروضه نقل الشهره فی الدابه و الحمار و البقره و البغل و فی حاشیه المدقق و الکتاب نقلها فی الفرس و البقره و فی المنتهی نقل الشهره فی الحمار و فی الذخیره ان ثبوت الحکم فی الحمار هو المعروف بین الأصحاب

و نسبه فی المعتبر إلی الخمسه و اتباعهم انتهی. و سندهم فی هذا الحکم روایه عمرو بن سعید المدائنی عن أبی جعفر (ع) انه سأل عما بین الفاره و السنور إلی الشاه فحکم بسبع دلاء حتی بلغ الحمار و الجمل فقال کر من ماء قال فی المعتبر و الروض و المهذب و شرح الموجز و الذکری و شرح المقتصر و الروضه و غیرهن انها و ان ضعفت الا انها منجبره بالشهره بل فی المعتبر و الریاض و الروضه الانجبار بعمل الأصحاب و فی الکتاب انها مشتمله علی الجمل و الاصحاب علی نزح الجمیع له و فی المنتهی ان عدم العمل ببعض الروایه لا یقتضی منعه فی البعض الآخر انتهی. و هو الحق و قد تقرر فیما سبق فلا نعیده و اشتملت أیضاً علی ثبوت السبع للسنور و الشاه و ما فوق الفاره و هو غریب و الجواب الجواب و معارضه الصحیح المشتمل علی الدلاء فی الدابه امره سهل بعد الإجماع و الفتوی و الانجبار و لا یخفی علیک ان الروایه لیس فیها ذکر البغل و یظهر من استدلال المعتبر و الروضه و الریاض و شرح الموجز و شرح المقتصر و المهذب بالنص علی البغل وجود البغل فی الروایه بل فی المهذب نقل الروایه حتی بلغ الحمار و الجمل و البغل و فی المعتبر ما یقرب منه بل أکثر من نقلنا عنهم مصرحون بذلک و ظاهر الذکری موافقتهم فی وجود البغل فی الروایه حیث قال الثالث کر للحمار و البغل فی الاظهر عن الباقر (ع) و لیس فی بعض الروایات البغل و کانه یرید ان وجود الشی ء فی روایه دون اخری لا یبطل العمل علیه و تأویلها علی انه لم یرد قریب کما قربه فی الذخیره و فی حاشیه المدقق البغل کالحمار فی ذلک و ان لم یذکر فی بعض الروایات لوجوب قبول الزیاده غیر المنافیه قال بعض المتاخرین لم اقف علی ادراج البغل فی الروایه الا فی هذا الکتاب یعنی المعتبر و بعض تصانیف المتاخرین و عندی انه اتباع له و قد رواها فی التهذیب مکررا و فی الاستبصار خالیه منه و ذکرها فی المختلف و المنتهی خالیه منه و قد یقال انه موجود فی موضع من التهذیب بدل الجمل و ذکر بعض العلماء انه اکثر التصفح فلم یجده و الذی فی شرح الاستاذ و فی شرح الفاضل نقل الروایه باضافه البغل فیها عن بعض نسخ التهذیب و نسبه ذلک إلی المعتبر و موضع من التهذیب و الظاهر ان النقص اقرب إلی الغلط من الزیاده کما قرر فی غیر موضع و فی نقل هؤلاء الاجلاء کفایه و یمکن الاستدلال بهذه الروایه علی تقدیر عدم ذکر البغل علی الثبوت فیه بل فی کل ما بین الحمار و الجمل فی الحجم لقضاء العرف بذلک فانه حیث بنی علی الترقی من الفاره إلی السنور إلی الشاه ثمّ قال حتی بلغ الحمار و الجمل یرید حتی بلغ الحمار و ارتقی إلی الجمل فان التدبر فی الروایه یؤذن بأن المدار فیها علی الحجم فیفید الحکم فی کل ما ماثل الحمار و البقره إلی الجمل لکن قال فی الدلائل و یشکل التعلق بذلک فی اثبات الحکم لضعف الدلاله انتهی.

ثمّ مع عدم التعويل على هذا الفهم لو قلنا باشتمال الروايه على البغل ينبغى الاقتصار على الحمار و عليه فلا تدخل البقره و الفرس و لـذا قوى فى المعتبر و الروضه و الريـاض و ظاهر التنقيـح الحاقه بما لا نص فيه قال فى المعتبر بعـد نسـبه الحاقهما الى الثلاثه و نحن نطـالبهم بـدليل ذلك فان احتجوا بروايه عمرو بن سـعيد قلنا هى مقصوره على الجمل و البغل و الحمار فان قالوا هما مثلهما فى العظم طالبنـاهم بـدليل التخطى و لو ساغ البناء على المماثله لكانت البقره كالثور و الجاموس كالجمل و ربما كانت فرس فى عظم الجمـل و من المقلـده من لو طـالبته بـدليل لاـدعى الإجماع لوجوده فى كتب الثلاثه و هو غلط و جهاله إن لم يكن تجاهلا انتهى. و فى الذكرى و حاشـيه المدقق الالحاق للشهره لا للنص و قد عرفت غير مره عدم حجيه الشهره فالالحاق ان قلنا به فلنفهم كون المدار على عظم الجثه و صـغرها و لإجماع الغنيه و غيره كما ظهر سابقا و اصح ما ورد فى هذا الباب صـحيحه الفضلاء عن الصـادقين (ع) فى البئر يقع فيها الـدابه و الفاره و الكلب و الطير فيموت قال يخرج ثمّ ينزح من البئر دلاء و نحوه خبر البقباق عن الصادق (ع) و جعلها فى المنتهى حجه للمشـهور من نزح الكر للفرس و البقره قال قال صاحب الصـحاح الدابه اسم لكل ما يدب على الارض و الدابه اسم لكل ما يركب فنقول لا يمكن حمله على الأول و الا لعم و هو باطل فيجب حمله على الثانى فنقول لام الـدابه ليست للعهـد لعـدم سـبق معهود فاما للعموم كمـذهب الجبائين أو للماهيه كما هو الحق و على التقـديرين فهى لعموم كل مركوب اما الأول فظاهر و أما الثانى فلان تعليق الحكم على الماهيه يستدعى ثبوته فى جميع صور وجودها و الا لم يكن عله هذا خلف و اذا ثبت العموم دخـل الحمار و الجمل و الفرس و البغال و البقر نادرا غير ان الابل و الثور خرجا بما دل على نزح الجميع فيبقى الباقى فان قلت يلزم التسويه بين المعـدودات قلت المسـتثنى خارج و يبقى الباقى لعـدم المعارض و أيضاً المساواه حاصـله مـن حيـث الحكم بوجـود نزح الـدلاء و ان افـترقت بـالقله و الكـثره و ذلـك شـى ء لم يتعرض له (ع) الاـ ان لقائـل أن يقـول ما ذكرتموه لا يدل على بلوغ الكريه

و یمکن التحمل له بان تحمل الدلاء علی ما یبلغ الکر جمعا بین المطلق و المقید خصوصا مع الاتیان بجمیع الکثره لا یقال ان حمل الجمع علی الکثره استحال اراده القله منه أو علی القله استحال اراده الکثره و الا لزم الجمع بین الحقیقه و المجاز لانا نقول لا- نسلم استحاله الثانی سلمناه لکن ان حمل علی اراده مطلق الجمع و هو معنی مجازی لم یلزم ما ذکرتم علی ان لنا فی کون الصیغ المذکوره حقائق أو مجازات فی القله و الکثره نظرا انتهی. و اعترضه فی الکتاب بان الاطلاق اعم من الحقیقه و قد اشتهر ان الدابه منقوله عرفا إلی ذات القوائم الاربعه من الخیل و البغال و الحمیر و ذکر جماعه انها مختصه بالفرس و علی تقدیر ما قال فالبقر نادر الرکوب کما ذکر و اللفظ یحمل علی المتعارف و بان تعلیق الحکم علی الحقیقه لا یستتبع العلیه و لو استتبعها لکان المفرد المحلی للعموم و لا یقول به و بان دعوی خروج الابل و الثور بالدلیل یستلزم خروج مثله لوحده الدلیل و بان عدم الخبر فی المنصوص علیه عاما لا- وجه له بل هو فیما یسمی نص صریح و بان التساوی فی أصل ثبوت الدلاء لا یفهم فتکون ارادته اغراء و بان تحمله تنزیل الدلاء علی الکر من غیر زیاده و لا نقصان یلحق اللفظ بالهذر و الهذیان و لا تجوز نسبته إلی سادات الانام و مع ذلک فالمقید الذی ادعاه لو ثبت لا غنی عن هذه التکلفات و بان منع استحاله الجمع بین الحقیقه و المجاز لا وجه له لما تقرر فی الاصول من حصول المنافاه بین القرینه المانعه عن اراده الحقیقه و بین ارادتها و فیه بحث و بأن قوله بامکان اراده معنی الجمع و هو معنی مجازی لا وجه له لتوقفه علی وجود العلاقه و لیست سوی الکلیه و الجزئیه و قد صرح الاصولیون بانها لا تعتبر مطلقاً للقطع بامتناع اطلاق الارض علی مجموع السماء و الارض و قد اختلفوا فی الشرط المسوغ و تمام تحقیق المسأله فی الاصول انتهی.

مضـمون ما فی الکتاب و فیه من الضـعف ما لا یخفی من عده وجوه تظهر بالتأمل و یمکن أن یقال فی صحه التمسک بصحیحه الفضـلاء حیث شملت المرکوب و دخل الحمار فیها ساوی الحمار ما عداه مما یرکب لبعد التحلیل و قد دل الدلیل علی الکر فیه فیثبت فی غیره و یمکن ان یقال ان الزائـد علی الکر منفی بالاجماع و الاقل منفی بالاصل لأن الاخـذ بالمتیقن لازم فیثبت الحکم فی جمیع مـا ذکر فیه الکر ممـا لاـ یـدل دلیـل علی نفیه و فی الحاق منعاً هـذه الحیوانات بها وجه ثمّ قرب المصـنف (ره) دخول الثور فی البقره فی کلام الشـیخین حیث انهم لم یذکروه و نقل صاحب الصـحاح اطلاق البقره علیه و قرب فی الذخیره و الدلائل و الکتـاب الحاق البقره بالثور بل جمیع ما یشـبه الثور داخل کـذلک قال فی الکتاب و یمکن الحاق البغل و الحمار به أیضاً و قد اتضـح لـک ممـا ذکرنـا من الإجماع و النص المنجبر بالشـهره بل فتوی الأصـحاب ثبوت الحکم فی البغل و الـدابه و البقره لکن القائـل بالطهـاره غنی عن هـذا البحث و نزح سـبعین دلـوا لمـوت الانسـان کمـا فی سـائر کتب القـدماء و المتـأخرین و فی الغنیه الإجمـاع و فی المنتهی ممن قـال بـالتنجیس و فی المعتبر هو مـذهب علماؤنـا ممن اوجب النزح و فی الـدلائل هو مما اطبق علیه القـائلون بوجوب النزح و فی المختلف ذهب علماؤنـا إلی ان الانسـان إذا مات فی البئر نزح منها سـبعون دلوا و لم یفصـلوا و فی الـذکری و الریاض و المعتبر أیضاً اتفاق الأصـحاب علی العمل بمـدلول الروایه الداله علیه و فی التنقیح الشـهره و السـند فیه بعد ذلک قول الصادق فی موثقه عمار فی رجل ذبح طیرا فوقع بدمه فی البئر انه ینزح منها دلاء قال (ع) هذا إذا کان ذکیا فهو هکذا و ما سوی ذلک مما یقع فی بئر الماء فیموت فیه فاکثره الانسان ینزح منها سـبعون دلوا و اقله العصـفور ینزح منها دلو واحـد و ما سوی ذلـک فیمـا بین هـذین و اشـتمالها علی الفطحیه غیر مخـل بعـد الحکم بوثـاقتهم بل فی الانجبار بالعمل کفایه کما بین فی الکتب السابقه

و استند فی المعتبر فی رجحان العمل به فی خبر عمر بن حنظله خذ ما اجتمع علیه اصحابک و حدیث زراره عن الصادق (ع) فی الدم و الخمر و المیت و لحم الخنزیر کله واحد ینزح منه عشرون دلوا لا یصلح للمعارضه بعد عمل الفقهاء بالأول قال فی المنتهی ان اصحابنا لم یعملوا بالعشرین فیکون الاستدلال بها ساقطا انتهی. و کیف کان فالقائلون بالندب فی غنی من ذلک کله و ربما کان فی قوله (ع) و ما سوی ذلک فیما بین هذین دلاله علی التسهیل فی الامر و احاله علی التقریب و فی المعتبر نقلا عن المفید فی المقنعه انه قال و ان مات انسان فی بئر أو غدیر ینقص عن مقدار الکر و لم یتغیر بذلک الماء فلینزح منه سبعون دلوا ثمّ اورد علیه بانه لا معنی لذکر الغدیر هنا إلا أن یرید حاله ماده من نبع لکن لو اراد ذلک لأغناه لفظ البئر انتهی. و هو ایراد واضح لکن لا بد من تنزیل کلام الشیخ (ره) علی ما یقول به الأصحاب و للبحث فی تعمیم الانسان المسلم و الکافر و اختصاصه بالأول محل آخر یأتی بحول اللّه و للعذره هی فضله الانسان کما فی تهذیب اللغه و الغریبین و مهذب الاسماء و فی الصحاح العذره فناء الدار سمیت بذلک لان العذره کانت تلقی فی الافنیه و فی القاموس العذره فناء الدار و مجلس القوم و اردء ما یخرج من الطعام و فی اکثر کتب الفقهاء اطلاق لفظ العذره و تنزل علی الآدمی و نص ابن ادریس علی عذره الآدمی و فی الذکری الظاهر ان العذره فضله الآدمی لأنهم کانوا یلقونها فی العذرات أی الافنیه قال و اطلقها الشیخ فی التهذیب علی غیره ففی فضله غیره احتمال قال و لا فرق بین فضله المسلم و الکافر هاهنا مع احتماله لزیاده النجاسه لمجاورته انتهی. و فی المعتبر انها و الجزء مترادفان یعمان فضله کل حیوان و قد ظهر ان الاقوی اختصاصها بفضله الانسان فخرء غیر المأکول یجتزئ فیه بالخمسین بطریق اولی أو یلحق بغیر المنصوص کما ذهب إلیه بعضهم

و فی مسأله خرء الکافر کلام یجی ء مثله فی میته و دمه و انما یجب الخمسون للعذره الرطبه کما فی النهایه و المبسوط و المراسم و الوسیله و الاصباح و نهایه الأحکام و البیان اللمعه و فی مصباح السید و الشرائع و النافع و المعتبر و التذکره و الذکری اعتبار الذوبان و فی المختلف نقلا عن الشیخین و ابی الصلاح و سلار و ابناء البراج و ادریس و حمزه وجوب الخمسین مع اعتبار الذوبان و عن الصدوق من اربعین إلی خمسین مع ذلک و فی التحریر و الدروس اعتبار أحد الامرین اما الرطوبه أو الذوبان و فی المقنعه و السرائر اما الرطوبه أو الذوبان و التقطع و فی الموجز الاقتصار علی التقطع و نقله فی شرح الفاضل عن ظاهر السید و فی الغنیه و الجامع و المهذب و الکافی الاکتفاء بالتقطع أو الرطوبه و الظاهر ان الاختلاف لفظی و مراد الجمیع واحد و هو الذوبان بمعنی انتشار بعض اجزاء العذره فی الماء و لذلک نسب فی المختلف إلی الشیخین و ابن ادریس اعتبار الذوبان و قد رأیت عباراتهم و فی المقتصر فی شرح قول المصنف فان ذابت ما یفهم نفس الذوبان بالرطوبه خمسون کما ذکره الشهید و المصنف فی سائر کتبهما المتقدمه و المحقق فی شرائعه و فی الموجز و السرائر و المبسوط و النهایه و المراسم و الوسیله و الاصباح و المصباح و المقنعه اعتبار ذلک و فی الدلائل هو مذهب الشیخین و السید و ابی الصلاح و سلار و ابنا البراج و ادریس و حمزه انتهی. و فی الکتاب مذهب الثلاثه و اتباعهم و کذا فی الذخیره أیضاً و فی الغنیه الإجماع علیه و فی المیسیه و الذکری و الدلائل نقل الشهره فیه و فی الریاض اسند الحکم بها إلی الأصحاب عذره نجس العین و سیجی ء مثلهما بحول اللّه فی حکم الدم و نص علی خروج المحقق و الصدوق و فی السرائر و ینزح لعذره بنی آدم الرطبه و الیابسه المذابه أو المتقطعه خمسون دلوا و ان کانت یابسه غیر مذابه و لا متقطعه فعشر دلاء بغیر خلاف انتهی. فقوله بغیر خلاف ان تعلق بالحکمین افاد الإجماع فیهما و فی تعمیم الحکم عذره الکافر احتمال ینشأ من اقتضاء اطلاق العموم کما قربه الاستاذ و من غلط نجاسته و لا یجزی ما بینهما و بین الاربعین خلافا للصدوق و ابیه و النافع و المعتبر و هو اختیار الروض و شرح الموجز

و نقله فی الأخیر عن المقتصر و السند فی الجانبین قول الصادق فی ضعیفه أبی بصیر بعبد اللّه بن بحر فی العذره تقع فی البئر ینزح منها عشر دلاء فان ذابت فاربعون أو خمسون و ظاهرها الموافقه للرأی الأخیر لکن فی المختلف ان ایجاب أحدهما یستلزم ایجاب الأکثر لیحصل الیقین و نحوه فی المسالک و فی الریاض الا ان الأخیر یظهر منه مخالفه المشهور علی نحو ما ذکرنا و رده فی الکتاب بعدم معقولیه التخییر بین الأقل و الاکثر فتعین حمل الزائد علی الندب و حصل الیقین بالاقل و قریب منه ما فی الذخیره و فی الدلائل و شرح الفاضل ان الترديد یحتمل أن یکون من الراوی فیلزم الاخذ بالیقین و لکن یظهر من الصدوق أو من الامام (ع) و فی بعض الحواشی علی المختلف ان أو للتنویع لا للتخییر إذ مع طهاره الماء بالأول یخلو الزائد عن التطهیر و حینئذٍ فیجب الأکثر اخذا بموضع الیقین و فیه تامل و الحق ان الروایه ظاهره الدلاله فی مذهب الآخرین لکنها لضعف سندها لا یمکن اثبات حکم یخالف المشهور بمجردها فاما أن یطرح و یستند للاولین بالإجماع أو تأول علی نحو ما فهم الجمهور لأنهم ادری بالمواقع الکلام ثمّ علی القول بالندب یسهل الامر و یرتفع التعارض بین تلک الروایه و بین صحیحه علی بن جعفر أو حسنته عن اخیه (ع) الداله علی نفی الباس عن الوضوء من البئر مع وقوع زنبیل عذره رطبه أو یابسه فیها و روایه عمار عن الصادق (ع) النافیه للباس عن بئر وقع فیها عذره رطبه أو یابسه إذا کان فیها ماء کثیر و روایه کردویه عن أبی الحسن (ع) الداله علی لزوم ثلاثین دلوا فی دخول ماء المطر إلی البئر و فیه البول و العذره وعد غیرها و الصدوق قصر خبر الزنبیل علی مورده کما نقله فی المختلف و الشیخ تأول نفی الباس فی وقوع العذره بالتخصیص بما إذا نزح منها خمسون دلوا و الدم الکثیر کما فی النهایه و المبسوط و السرائر و الغنیه و الوسیله و المراسم و کتب المصنف و ظاهر الشرائع و الذکری و نص البیان و الدروس و اللمعه و نسبه فی الکتاب و حاشیه المدقق نسبته إلی الشیخ و اتباعه و فی الذخیره إلی الشیخ و ابن البراج و سلار و ابن ادریس و فی حاشی المدقق إلی الشیخ و اتباعه و فی الغنیه الإجماع علیه و فی لسرائر نفی الخلاف فیه إلی من المفید و فی الذکری و شرح الفاضل و الریاض نقل الشهره فیه

و قال المفيد فی القليل خمس و الكثير عشر و قال السيد فی المصباح فيه ما بين الواحد إلى العشرين و لم يفصل بين القليل و الكثير و فی المعتبر و النافع و المنتهى و المختلف و الفقيه و الذكرى على ما فی شرح الفاضل و ليس فيها صراحه به أن فی الكثير من ثلاثين إلى اربعين و فی الأولين و الفقيه ان فی القليل دلاء و فی المذهب عن المحقق ان فی القليل عشره و قال ابنا بابويه فی القطرات من الدم ينزح منها دلاء قال فی المختلف و لم يعينا العدد و لم يفصلا بين القليل و الكثير و ان كان مفهوم كلامهما يعطی القله و فی كتب الاكثرين اطلاق الدم الكثير و فی نهايه الأحكام و الإرشاد و البيان و الشرائع و السرائر كدم الشاه بل فی السرائر حد الكثير دم شاه و ظاهر الاكثرين و صريح الروض أولا و بناء المسالك و ظاهر الذخيره و الكتاب على الوكول إلى العرف و الراوندی على الاختلاف بحسب البئر فی الغزاره و النزاره و ذكر هو عن القطب الرازی انه نقل عن المصنف الاختلاف بحسب البئر أيضاً قال فی التنقيح و الرياض و ليس ببعيد لظهور التأثير باختلافهما و لأنهما اضافيان فجاز اعتبارهما و عباره المصباح يمكن تأويلها على لزوم العشرين بالاضافه إلى المحل المتفعل عنهما انتهى. و عليه فربما كان دم الطير كثيرا فی بئر يسيرا فی اخرى كما بينه فی الروض و هو غير بعيد عن التحقيق و الاخبار الوارده فی هذا المقام عده منها ما روى عن الرضا (ع) فی مكاتبه ابن بزيع الصحيحه انه سئل من البئر تكون فی المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من دم أو بول أو يسقط فيها شی ء من عذره كالبعره أو نحوها ما الذی يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاه فوقع عليه السلام بكتاب محمد بن اسماعيل بخطه الشريف ينزح منها دلاء

و لها احتج الشیخ للمفید موجها للاستدلال بانه قال ینزح منها دلاء و اکثر عدد یضاف إلی هذا الجمع عشره فیجب أن یؤخذ به إذ لا دلیل علی ما دونه و اعترض علیه بانه لا اشعار فی الخبر علی الکثره التی هی مورد البحث بل ظاهر فی اراده العله کما اعترف به فی الاستبصار و بان کلامه مبنی علی ان الدلاء جمع قله و لیس کذلک لانحصار جموع العله فی اربعه أوزان أو خمسه و لیس منها و هو جمع کثره کما فی الاستبصار فی البحث عما یجب لموت الکلب و بان حمل الدلاء علی جمع لقله یقتضی الاجتزاء باقل مدلولاته و هو الثلاثه لان المتبادر من الاطلاق طلب الماهیه بای فرد اتفق و اورد المحقق علی الشیخ بانا نسلم ان اکثر عدد یضاف إلی الجمع عشر لکن لا نسلم ذلک مع التجرد عن الاضافه فانه لا یعلم من قوله عندی دراهم انه لم یجر عن زیاده عن عشره و قریب من المعتبر ما فی المختلف حیث قال فی توجیه الشیخ نظر لأنه انما یتم حیث یقع هذا الجمع ممیزا للعدد و نحن نمنع ذلک و رده فی المنتهی بان الاضافه هنا و ان جردت لفظا لکنها مقدره و الا لزم تاخیر البیان عن وقت الحاجه و حینئذٍ فلا بد من اضمار عدد یضاف إلیه فیحمل علی العشره التی هی اقل ما یصلح اضافته إلی هذا الجمع اخذا بالمتیقن و حواله علی الأصل من براءه الذمه و اعترض علیه بانه لا یلزم من عدم التقدیر تاخیر البیان انما یلزم لو لم یفهم بدونه التقدیر معنی و هاهنا لیس کذلک فان لصیغ الجموع الواقعه فی امثال هذه المقامات معنی یتبادر منها و هی أی مقدار کان مما یصدق علیه و لو اقلها و علی تقدیر وجوب التقدیر لیس علی تقدیر العشره دلیل و توجیه المنتهی لا یخفی ما فیه أیضاً إذ العشره هی الأکثر عند الشیخ فکیف یجعلها الأقل و یوجه کلام الشیخ بما لا یلائمه

و احتج فی المختلف بان هذا جمع کثره و اقله ما زاد علی العشره بواحد فیحمل علیه و مقتضی هذا الاحتجاج لزوم أحد عشر و این المدعی منه ثمّ هذا الدلیل لو دل علی قول المفید فی کثیر الدم لا یدل علی قوله فی قلیله و من روایات الباب صحیحه علی بن جعفر عن اخیه (ع) قال سألته عن رجل ذبح شاه فاضطربت فوقعت فی بئر ماء و اوداجها تشخب دما هل یتوضأ من تلک البئر قال ینزح منها ما بین الثلاثین إلی الاربعین دلوا ثمّ یتوضأ منها و لا باس به و هو الحجه للصدوق و المعتبر و النافع و المنتهی و المختلف و غیرهن ممن یذهب إلی مضمونها و تسریه الحکم إلی مطلق کثیر الدم بالإجماع المرکب و المناط المنقح فلا معنی لقول من نقل عنه صاحب الذخیره من الاقتصار علی مضمونها و الحاق غیره بغیر المنصوص ثمّ علی تقدیر عدم الدخول تحت هذا النص یدخل تحت غیره و قد روی الشیخ صحیحه علی بن جعفر بسند آخر فی باب الزیادات مع زیاده و سألته عن رجل ذبح دجاجه أو حمامه فوقعت فی البئر هل یصلح أن یتوضأ منها فقال ینزح منها دلاء یسیره و عن علی بن جعفر عن اخیه أیضاً فی الرعاف دلاء یسیره و فی روایه کردویه فی قطره الدم ثلاثون دلوا و فی خبر زراره المتقدم فی حکم الخمر ان فی قطره الدم عشرین دلواً و لعلها حجه السید إذا نزل کلامه علی ما سبق و منها موثقه عمار الداله علی وجوب نزح الدلاء لذبح الطیر و قد مرت فی مسأله نزح السبعین لموت الانسان فلم یبق فی هذا الحکم حجه عامه سوی اجماع الغنیه و ظهور اجماع السرائر أو یقال یتعبی الزائد بالإجماع و الناقص بالأصل و ما ذکرناه من الحکم فی غیر الدماء الثلاثه ففیها الکل کما عرفت و فی تسریه الحکم إلی دم نجس العین اشکال ینشأ من اطلاق الأصحاب حکم الدم کما یظهر من تتبع کلامهم و قد مر شطر منه و نقل اطلاق الأصحاب فی الکتاب و الذخیره الا ان فیهما تقویه الاخراج لغلظ نجاسته و خروجه عن النص و فی الریاض و فی الحاق دم نجس العین وجه مخرج و فی حاشیه المدقق اطلاق الأصحاب یقتضی عدم الفرق بین دم نجس العین و غیره و یحتمل قویا الفرق لغلظ النجاسه

و فی الریاض و اطلاق الدم مع استثناء الثلاثه یشتمل دم نجس العین و لا بعد فیه بعد النص و اشتمال البئر علی جمع المختلفات و احتمال الفرق و الحاقه بالدماء الثلاثه أو بما لا نص فیه لغلظ نجاسته و من ثمّ لم یعف عن قلیله فی الصلاه لکن العمل بالاطلاق أنسب و جزم فی الدلائل بالفرق بین دم نجس العین و غیره و ذکر فی شرح الفاضل بعنوان الاحتمال و القول باستثناء دم نجس العین قوی إلا أن یستند إلی الاطلاق المدلول علیه باجماع الغنیه و غیره و لیس فی النص الدال علی حکم الدم الکثیر اطلاق و معه فی تمشیه الاطلاق إلی العرف النادر تامل و یبقی الکلام فی قابلیه النجاسه للشده و الضعف و لا ریب انها کذلک و قد تقدم الکلام فی تعلیق الحکم علی الوصف فی مسأله وقوع المیت الکافر و بعد قولنا بالطهاره سهل الامر و اربعین دلوا لموت الثعلب او الارنب أو الخنزیر أو السنور أو الکلب کما فی نهایته و ارشاده و تحریره و فی الشرائع ذلک مع زیاده و شبهه و یحتمل اراده شبه الکل أو شبه الأخیر و فی المقنعه إذا مات فیها شاه أو کلب أو خنزیر أو سنور أو غزال أو ثعلب و شبهه فی قدر جسمه یعنی شبه کل واحد منها و نحوه فی النهایه و المبسوط و المراسم و کذا الوسیله و المهذب و الاصباح بزیاده النص علی الارنب و نحوها السرائر بزیاده ابن آوی و ابن عرس و اقتصر ابن سعید علی الشاه و شبهها و المحقق فی النافع و المعتبر علی الکلب و شبهه و نسب الحاق الثعلب و الارنب إلی الشیخین و اضاف فی النسبه الیهما فی المعتبر الشاه و و فی البیان و الدروس و اللمعه الثعلب و الارنب و الشاه و الخنزیر و الکلب و السنور و فی اللمعه بدل السنور الهر و فی التذکره ذکر ذلک إلی السنور مع زیاده و المبسوط فی قدر جسمه

و یحتمل ان یرید مقدار الأخیر أو الکل و فی الموجز موت کلب و شبهه و سنور و ان توحش و فی شرحه یرید المصنف بالشبهه ما بقدره فی الجسم فیدخل فیه الشاه و الغزال و الخنزیر و الثعلب و فی المهذب فی تفسیر قوله (ع) و الکلب و شبهه یرید فی قدر جسمه فیدخل الشاه و الغزال و الارنب و الثعلب و الخنزیر و فی الریاض و یدخل فی الشبهه الخنزیر و الغزال و یشمل السنور الاهلیه و الوحشیه و الکلب و الخنزیر البری و البحری و یقرب منه ما فی العلیتین و المسالک و فی الذکری موت الکلب و شبهه و السنور فی الاظهر و استند إلی الروایه فیه ثمّ الحق الثعلب و الارنب و الشاه للشبهه المذکوره و الاحتیاط و فی الغنیه موت الشاه أو الکلب أو الخنزیر أو السنور أو ما کان مثل ذلک فی مقدار الجسم و ادعی الإجماع فیه مع احکام آخر و فی الریاض نقل الشهره کما زعموا علی السنه المذکوره فی اللمعه مع اضافه شبهه ذلک و فی الذکری عد الحکم بالکلب و شبهه و السنور مشهورا و یحتمل ارادته شهره الروایه و فی المعتبر نسب الحکم فی موت الکلب و شبهه بالاربعین إلی الثلاثه و اتباعهم و فی الکتاب نسبته موت الثعلب و الارنب و الخنزیر و السنور و الکلب و شبهه کما فی الشرائع إلی الثلاثه و اتباعهم و نسب فی الدلائل ما فی المتن إلی الثلاثه و اتباعهم و فی المقتصر ان مذهب الشیخ اظهر فی فتوی الأصحاب و فی الفقیه ان وقع فیها کلب نزح منها ثلاثون دلوا إلی اربعین و ان وقع فیها سنور نزح منها سبع دلاء و فی الهدایه و المقنع علی ما نقل عنه و ان وقع فیها کلب أو سنور فانزح منها ثلاثین دلوا إلی اربعین و فی الأخیر و قد روی سبع دلاء و فی الفقیه إذا وقعت شاه و ما اشبهها فی بئر نزح منها تسع دلاء إلی عشر و فی المقنع فی الخنزیر عشرین دلوا و فی الذخیره و ذکر بعض المتاخرین ان الاظهر نزح الجمیع للخنزیر لصحیحه بن سنان الوارده فی الثور

قال فی الـذخیره ولی فیه تامل و کانه اراد بالبعض صاحب المـدارک و قول السـید لو لا مخالفه الفتوی فی غایه القوه و قـد علم من حـاله ان معوله غالبـا انمـا هو علی مجرد الأخبار فقوله متین بالنسـبه إلی طریقته و طریقه صاحب الـذخیره و الاخبار المناسـبه لهـذا المقـام کثیره منهـا مـا روی عن الصادق (ع) بطریق یشـتمل علی الجوهری و البطائنی ان فی الفاره تقع فی البئر سـبع دلاء و الطیر و الدجاجه تقع فی البئر سـبع دلاء و السـنور عشرون أو ثلاثون أو اربعون دلوا فالکلب و شبهه قال الشیخ قوله (ع) و الکلب و شـبهه یرید به فی قدر جسـمه و هذا یدخل فیه الشاه و الغزال و الثعلب و الخنزیر و کل ما ذکر یعنی فی المقنعه و منها ما روی عن الصادق بطریق فیه سماعه و عثمان بن عیسی ان الفاره و الطیر إذا وقعا فی البئر و ادرکا قبل أن ینتنان نزحت منها سبع دلاء و ان کان سنورا أو اکبر منه نزحت منها ثلاثین دلوا أو اربعین و لیس فی هذین الخبرین تعین لأربعین و اعتذر الشیخ بان فی العمل بالاـربعین خروجـا عن الخلاـف و عملاـ بالاحتیـاط و اخـذا بنهـایه مـا وردت به الأخبـار و لا یخفی ما فیه و فی شـرح الفاضل و الـدلائل توجیه الاسـتدلال بهما بان التردید من الراوی فلا بد من الاخذ بالمتیقن و لا یخفی بعده و فی المعتبر نقل الروایه الأولی عن الحسین بن سعید إلی آخر السند عن الصادق (ع) ان فی السنور اربعین و فی محل آخر منه ان الشیخ استدل علی قول المفید بقوله (ع) و للسـنور اربعون دلوا و للکلب و شـبهه ثمّ قـال قوله و شـبهه یریـد فی قـدر حجمه و هـذا یـدخل فیه الشاه و الغزال و الثعلب و الخنزیر و کل ما ذکر و لا ریب ان الثعلب یشـبه السنور اما الکلب فهو بعید عن شبهه و الروایه انما احاله فی الشبهه علی الکلب فالاستدلال اذاً ضعیف انتهی.

و کیف کان فان صحت روایه المعتبر دلت الروایه صریحا علی المدعی غیر ان الاعتماد علی ما فی المعتبر مع ظهور مأخذه و انه انما یأخذ غالبا من الکتب الاربعه لا یخل من شی ء مع ان ذکره استدل الشیخ بقوله (ع) للسنور اربعون مع ان الشیخ لم یرو الروایه کذلک دلیل علی ان الروایه انما نقلت بالمعنی الموافق لمذهبهم بعد قیام القرائن لدیهم علی ان المراد بالروایه ذلک و یمکن القول بلزوم الاعتماد علی مثل المحقق (ره) و لا تقابل روایته بمثل هذه التخیلات فیتم الاحتجاج بها و لا شی ء فی سندها لان الظاهر ان الجوهری و البطائنی مما یعمل علی خبرهما مع الانجبار بالشهره بل اجماع الغنیه و فی روایه سماعه دلاله علی رأی الصدوقین و منها ما رواه عمرو بن سعید بن هلال عن أبی جعفر (ع) فیما یقع فی البئر ما بین الفاره و السنور إلی الشاه قال و فی کل ذلک یقول سبع و لعل هذه هی التی اشار إلیها فی المقنع حیث قال و قد روی سبع دلاء و لا یخفی ضعفها و ضعف التعویل علیها و منها روایه اسحاق عن الصادق ان فی الشاه و ما اشبهها تسعه دلاء إلی عشره دلاء و لعلها مستند ما فی الفقیه و منها روایه زراره عن الصادق (ع) ان الخمر و المیت و لحم الخنزیر عشرین دلوا و لعلها مستند ما فی المقنع من ثبوت العشرین فی الخنزیر ثمّ انه قد وردت روایات تنافی ذلک کصحیح الشحام و حسنه عنه (ع) فی الفاره و السنور و الدجاجه و الطیر و الکلب قال إذا لم ینفسخ أو یتغیر طعم الماء فیکفیک خمس دلاء و فی خبر عمار عنه (ع) فی البئر تقع فیها الفاره أو الکلب أو الخنزیر قال تنزف کلها و فی شرح الفاضل الظاهر ان کلها بالرفع معمول ینزف و یمکن نصبه علی الظرفیه و رفعه علی الابتداء و حذف الخبر أی کلها کذلک فلا یکون صریحا فی نزح الکل الا أن یکون النزف صریحا فیه بناء علی ان نزف الدم خروج کثیر منه لکن أئمه اللغه نصوا علی کونه بمعناه انتهی. و لا یخفی ما فیه و فی صحیح أبی بصیر فان سقط فیها کلب فقدرت ان تنزح ماءها فافعل

و فی صحیح أبی مریم کان أبو جعفر (ع) یقول إذا مات الکلب فی البئر نزحت و فی صحیح علی بن یقطین عن أبی الحسن (ع) فی البئر تقع فیها الحمامه و الدجاجه و الفاره أو الکلب فقال یجزیک ان تنزح منها دلاء و فی روایه البقباق عن الصادق (ع) فی البئر تقع فیها الفاره أو الدابه أو الکلب أو الطیر فیموت قال یخرج ثمّ ینزح من البئر دلاء ثمّ یشرب منه و یتوضأ و هذا الاختلاف ابین شاهد علی الطهاره و استحباب النزح کما اخترناه و علی تقدیر التنجیس أو وجوب النزح یمکن حمل الزائد علی الندب و یؤخذ بالاقل و فیه خروج عن الفتوی و حمل الشیخ صحیح الفضلاء و صحیح ابن یقطین و روایه الفضل علی الجواب عن بعض ما فیهن کالفاره و الطیر تعویلا فی النافی علی المعروف أو یحمل علی اختلاف الدلاء أو علی مکث النجاسه و عدمه و جوز حمل الدلاء علی الاربعین لأنه جمع کثره و حمل روایه الشحام علی الخروج حیا و حمل روایتی نزح الکل علی التغیر و لا یخفی بعد جمیع هذه المحامل و اجاب المحقق عن روایه الشحام بمتروکیتها عند المفتین و روایه زراره بحمل الدلاء علی المقدر و عن روایه أبی مریم بحمل نزحت علی المقدر و عن روایه عمار بالضعف و الکل مدخول و الحق ما ذکرناه أو لبول الرجل کما فی کتب الشیخ و المحقق و المصنف و الشهیدین و غیرهم و فی الغنیه و السرائر بول البالغ من الانسان و هو بمعنی الأول لان الظاهر من اطلاق الرجل ما بعد البلوغ ففی القاموس الرجل انما هو حین بلغ و شب قال أو هو رجل حین میلاده و فی الصحاح الرجل خلاف المرأه علی المعنی الأول و فی المعتبر و الذخیره و الکتاب نقلا عن المعتبر نسبته إلی الخمسه و اتباعهم و فی الغنیه الإجماع علیه و فی شرح الفاضل نفی الخلاف فیه و فی المعتبر روایته منجبره بعمل الأصحاب و فی الذکری و الریاض و الروضه المعتبر و المهذب و الدلائل و الذخیره نقل السهره فیه

و استقرب فی المنتهی بما تضمنته روایه کردویه من الاکتفاء بالثلاثین فی قطره البول السند فی بعد ذلک قول الصادق (ع) فی خبر علی بن أبی حمزه بول الصبی الفطیم فیه دلو واحد و بول الرجل اربعون دلوا و اورد ضعف الروایه و اجریت فی المعتبر و اکثر کتب الاستدلال بالانجبار قال فی المعتبر لا یقال علی بن أبی حمزه واقفی لانا نقول تغیره انما هو فی موت موسی (ع) فلا یقدح فیما قبله علی ان هذا الوهن لو کان حاصلا وقت الاخذ عنه لانجبرت بعل الأصحاب و قبولهم لها و اورد علیه فی الکتاب و الدلائل و الریاض و الذخیره ان المعتبر سلامه الراوی وقت الاداء لا التحمل و ذلک غیر معلوم و فی الدلائل علی انه لو تم ان المدار علی التحمل فحال ابن أبی حمزه وقته غیر معلوم و یمکن الاعتذار عن المحقق بان الظاهر ان الاداء قبل موت أبی الحسن (ع) و ان علی بن أبی حمزه علی الظاهر لا قدح فیه الا من جهه العقیده و فیه و الأولی الاعتماد علی الروایه بتایدها بالجوابر و فی مقابله هذه الروایه عده روایات ففی صحیح ابن بزیع فی القطرات من البول و الدم و سقوط شی ء من عذره و نحوها فی البئر نزح دلاء و فی خبر کردویه عن أبی الحسن (ع) فی القطره من البول ثلاثون دلوا و نزل فی المنتهی لفظ الدلاء فی الصحیحه المتقدمه علی ما فی روایه کردویه و فی الشرح و العمل علی الأول یعنی رویه علی لجمل کردویه و من روی عنه و ترک الأصحاب بخبره هنا و لزوم تحصیل الیقین بالطهاره لو قلنا بالنجاسه و الاحتیاط ان قلنا بالتعبد و فی صحیح ابن عمار فی بول الصبی أو صب البول أو الخمر ینزل الماء کله قال فی الشرح و یحتمل التغیر و الفضل و نصب کل علی الظرفیه و الابتداء به مع تقدیر خبر له انتهی. و الکل بعید و فی کثره التعارض اماره علی حقیه القول بالطهاره و ندب النزح کما تقدم دون المرأه وفاقا للمختلف و المنتهی علی الظاهر و المعتبر و الذکری و الدروس و الریاض و الروضه و المسالک و علیه الشرائع و هو مقتضی اطلاق الکل اسم الرجل ممن عدا من سنخرجه

و فی الروض نقل الشهره فیه و فی الغنیه اعتبار الانسان البالغ و دعوی الإجماع فیه و ظاهره التعمیم و فی نهایه الأحکام و التحریر و المهذب و الاصباح و الاشاره و التحریر و السرائر التعمیم و فی الأخیره الاستناد إلی التعمیم و فی الأخیره الاستناد إلی تواتر الأخبار فی اثبات الحکم للانسان البالغ و هو عام للذکر و الانثی قال فی المعتبر و بعض المتاخرین ینزح لبول المرأه اربعون لأنها انسان و نحن نسلم انها انسان و تطالبه این وجد الاربعین معلقه علی بول الانسان و لا ریب انه وهم منه و نظیره فی الروض ردا علی ابن ادریس و فی المنتهی و المختلف کتب علماءنا خالیه عما ادعی تواتره فدعواه ساقطه بالکلیه و الخنثی کما فی الذکری و الریاض و الروضه و یعطیه ظاهر تعلیق المعظم باسم الرجل و فی الغنیه الحاقه بالرجل و کذا فی السرائر لاعتبارهم الانسان البالغ و الخنثی منه مع انها اولی من المرأه فی اللحوق بالرجل ففیهما حکم ما لا نص فیه کما فی المسالک و الریاض و الذکری و علیه الشرائع فی الحاق المرأه فقط و نسب فی الریاض الحاق المرأه إلی أول الشهیدین و فیهما ان فی الخنثی اکثر الامرین من المقدر و حکم ما لا نص فیه و فی علیه القواعد لو قیل به کان وجها و نسبه فی الریاض إلی بعض الأصحاب و فی الریاض و الدلائل و حاشیه المدقق الخنثی کالمرأه فی الالحاق بما لا نص فیه و فی المعتبر لزوم الثلاثین فی المرأه و الصبیه عملا بروایه کردویه و الممسوح و الممتنع الاطلاع علی حاله لعارض حکم الخنثی و لا فرق فی المرأه بین الصغیره و الکبیره کما فی المعتبر و الروضه و المهذب و هو مقتضی قول کل من اخرج المرأه عن الدخول فی النص و کذا الخنثی لا فرق بین صغیرها و کبیرها فی حکمها لخروجها عن المنصوص فیشترکان فی الحکم المتقدم

و لا فرق بين بول الكافر و غيره كما فى الروض و المهذب و الدلائل و السرائر و الروضه و التحرير و نهايه الأحكام و الكتاب و فى الذخيره انه ظاهر الأصحاب و نقل عن بعض المتاخرين احتمال الفرق إذ بنجاسه الكفر تاثير و لهذا لو وقع فى البئر ماء متنجس بملاقاه بدن الكافر وجب نزح الجميع فكيف يكتفى لبوله باربعين قال و هذا وارد فى سائر فضلاته و مثله دم نجس العين و اعترض بان هذا القائل يسوى فى مسأله الميت و بين الامرين تدافع و عن بعض المتاخرين احتمال الفرق فى العذره نظرا إلى زياده عذره الكافر نجاسته بالمجاوره و جزم بعدم الفرق فى البول لعموم الرجل و ضعف الوجهين لا يخفى و فى المعالم التحقيق اعتبار الحيثيه فى الجميع كما اشرنا إليه فى مسأله موت الانسان و اللازم من ذلك عدم لاكتفاء بالمقدر لحيثيته مع مصاحبه اخرى لما سيأتى من عدم تداخل المنزوحات عند تعدد اسبابها و لا ريب ان ملاقاه النجاسه لنجاسه اخرى على وجه تؤثر وجب لها قوه و اعتبار زائد على حقيقتها و الدليل الدال على نزح مقدار مخصوص لها غير متناول لما سواها فكيف يكون كافيا عن الجميع بتقدير الاجتماع انتهى. و لا يخفى ما فى ذلك كله إذ الاطلاقات حاكمه و يمكن ان يقال بالفرق بين ما اذا كانت النجاسه جزء كالدم و المنى فيجتمع فيه النجاستان و بين ان لا يكون كالعذره مثلًا فانها بمنزله نجاسه خارجيه أصابت اخرى و الثانيه على خلاف الاصل و انما ثبت بالظاهر و الشك فى الاطلاق غير موجه و اللّه العالم، و ثلاثين لماء المطر المخالط للبول و العذره و خرء الكلاب كما فى الشرائع و التذكره و التحرير و النهايه و الدروس و اللمعه و فى الرياض نقل الشهره عليه و فى الذخيره انه قول كثير من الأصحاب و فى البيان ثلاثون لماء المطر و فيه البول و العذره و خرؤ الكلب أو احدها و فى الموجز انها لماء المطر فيه البول و العذره و ابوال الدواب و ارواثها و خرؤ الكلاب

و فی شرح الموجز ان المشهور اعتبار اختلاف جمیع ما ذکر فی المتن و لا یکفی احدها و لا اجد لما فی البیان موافقا انتهی. و فی الذکری لماء المطر و فیه البول و العذره و ابوال الدواب و ارواثها و خر الکلاب و ذکر فروعا عاشرها انه لا یشترط فی ماء المطر اجتماع ما ذکر فیتعلق الحکم ببعضه احتیاطا و لو انضم إلیه نجاسه اخری امکن المساواه للمبالغه فی قوله و ان کانت منجبره انتهی. و فیه ما لا یخفی لان ظاهر منجبره اراده التنجز بتلک و فی الفقیه مکان ماء المطر ماء الطریق و فی المبسوط متی وقع فی البئر ماء خالطه شی ء من النجاسات مثل ماء المطر و البالوعه و غیر ذلک نزح منها اربعون دلوا للخبر و فی السرائر ان ما فی المبسوط قول غیر واضح و لا محکی بل تعتبر النجاسه المخالطه للماء فان کانت منصوصه اخرج المنصوص و ان کانت غیر منصوصه دخلت فی قسم غیر المنصوص و الصحیح من المذهب و الاقوال المقصود بالإجماع و النظر و الاعتبار و الاحتیاط نزح جمیع ماء البئر و مع التعذر التراوح ثمّ ساق تتمیما لهذه المقاله و فی شرح الفاضل و اطلاق النص و الفتوی یشمل کل بول و استهلاک ما ذکر فی الماء و امتیازه و لا یلحق بها غیرها إذا خالط ماء المطر و لا ینسحب الحکم إذا انضم إلیها غیرها و احتمله فی الذکری و السند فی أصل الحکم ما روی بطریق صحیح إلی کردویه الهمدانی المجهول ان لم یکن کنیته لکردین و علی تقدیر ذلک قال فی الکتاب و الدلائل لا تخرج الروایه عن الضعف لجهاله مسمع أیضاً و فیه بحث لظهور وثاقه مسمع کما لا یخفی علی من نظر فی کتب الرجال و رواها کردویه عن أبی الحسن (ع) فی البئر یدخلها ماء المطر فیه البول و العذره و ابوال الدواب و ارواثها و خرؤ الکلاب قال ینزح منها ثلاثون دلوا و ان کانت منجبره

و فی الکتاب و الدلائل انها ضعیفه سندا بکردویه و متنا بان کل واحد من المذکورین یوجب اکثر من الثلاثین کما هو المشهور فکیف یکتفی فی الثلاثین لهما مع خرء الکلاب و غیره و لا یبعد دفعه بالحمل علی وقوع ماء المطر المتنجس بهذه الاشیاء فی البئر من غیر وجود شی ء منها فی الماء الواقع فیه کما ذکره المحشی و المیسی أو علی الوقوع و الاستهلاک و فی الدلائل قال و الاقوی عندی ان هذه الروایه من مؤیدات الندب انتهی. و مما یؤید ذلک ان العذره فی نفسها تختلف اقسامها و اعتذر الشهید عما اورد علی المتن بانه ربما افاد انضیافه إلی ماء المطر زیاده تقویه و بان مبنی مسائل البئر علی اختلاف المتماثلات و اتفاق المتباینات ثمّ فی الکتاب و الذخیره و الاجود طرح هذه الروایه و العمل بالاخبار الصحیحه الداله علی المقادیر انتهی. قلت الذمی یقوی بناء علی نجاسه البئر هو الاقتصار علی مورد الخبران عمل به کما فی الموجز و نحوه فلا یسری الحکم و مع عدم العمل حکم غیر المنصوص و الاقوی العمل بمضمونه علی ذلک التقدیر لصحته و انجباره بالشهره مع منع الإجماع الذی فی السرائر الا ان ما فیها احوط فی فراغ علی رأی التنجیس للنافی غنی عن هذه التراجیع بعد مبلغا إلی الطهاره و اللّه العالم و عشر للعذره الیابسه کما فی التحریر و النهایه و التذکره و الإرشاد و الذکری و الدروس و اللمعه و المقنعه و المبسوط و النهایه و فی الشرائع و الموجز عشر للعذره الجامده و فی الروضه فی شرح قول المصنف لیابس العذره هو غیر ذائبها أو رطبها أو هما علی الاقوال و فی المعتبر و النافع التعلیق علی عدم الذوبان و هو انسب بمدلول النص و فی السرائر عدم الخلاف فی الحکم بالنسبه إلی العذره الیابسه غیر المذابه و غیر المتقطعه و فی الغنیه الإجماع علیه فی الیابسه غیر المتقطعه و فی الدلائل و الذخیره نقل الشهره فی الیابسه و فی شرح الموجز فی الجامده و الجمع بین کلماتهم ممکن بحمل الیبس علی الجمود و هو اوفق بما دل علی الحکم من روایه أبی بصیر المنجبره بالشهره و الإجماع المنقول و قد مر ذکرها فی بیان حکم العذره و مر هناک ما یوضح هذا المقام و الدم القلیل فی نفسه أو بالنسبه إلی البئر علی الخلاف المتقدم غیر الدماء الثلاثه کما فی المهذب و الغنیه و السرائر و الجامع و فی الغنیه الإجماع و فی السرائر نفی الخلاف ممن عدا المفید و فی الروضه و غیرها نقل الشهره فی ذلک و فی مصباح السید ینزح للدم ما بین دلو واحد إلی عشرین من غیر تفصیل و فی المقنعه عشر فی الکثیر و خمس فی القلیل و فی المقنع و ان قطر فی البئر قطرات من دم فاستق منها عشره ادل

ثمّ قال و ان وقع فی البئر قطره دم أو خمر أو میته أو لحم خنزیر فانزح منها عشرین دلوا و هو مضمون خبر زراره و لعله بحمله علی الندب کذبح الطیر و فی السرائر و ما زاد إلی ذبح الشاه و الرعاف القلیل و ما دون ذلک کقطره و قطرات و الذی فی صحیح علی بن جعفر فی الدجاجه و الحمامه المذبوحتین إذا وقعتا فی البئر و فی الرعاف فی البئر دلاء یسیره و فی صحیح ابن بزیع عن الرضا (ع) دلاء فی وقوع القطرات من الدم و حملوا لفظ الدلاء علی العشر لأنه اکثر عدد یمیز بالجمع و لا یخفی ضعفه و ربما یقال بان وصف الیسیره یقتضی اراده الأقل و فی خبر زراره فی قطره من الدم عشرون دلوا قیل فلو جعل مفسرا لما اجمل من الخبرین لم یکن بعیدا و قد مر من الکلام ما یغنی عن تکراره و سبع لموت کبار الطیر کالحمامه و النعامه و ما بینهما و هی بعینها عباره التحریر و النهایه و الإرشاد و قریب منهما عباره الموجز و شرحه و الروضه و فی الشرائع و المعتبر و اللمعه و الدروس اطلاق الطیر و کذا فی الذکری مع تعقیبه بان الصادق (ع) فسره بالحمامه و النعامه و ما بینهما و فی التذکره موت الطیر کالحمامه و النعامه و فی السرائر لموت الطائر جمیعه نعامه کان أو غیرها من کباره أو صغاره ما عدا العصفور و ما فی قدر جسمه و ما شاکله تقریبا فی الجسمیه سبع دلاء و للعصفور و ما اشبهه فی المقدار دلوا واحدا کالخطاف و الخشاف و فی المقنعه و مبسوط الشیخ و نهایته ذکر الحمامه و الدجاجه و ما اشبههما و مثلهما عباره الغنیه و اقتصر الصدوق فی الهدایه علی الحمامه و الدجاجه و زاد الشیخان و ما اشبههما و کیف کان فعبارتهم مختلفه غیر ان المراد منها واحد و هو کبار الطیر و میزانه مماثله الحمامه فما زاد و فی الغنیه الإجماع علی هذا الحکم و فی الذخیره اسناده إلی الأصحاب و فی المعتبر و الکتاب نسبته إلی الثلاثه و اتباعهم و فی الذکری و شرح الموجز و الدلائل نقل الشهره فیه و قد اختلفت الروایه فی هذا الحکم

ففی روایه أبی اسامه و ابی یوسف یعقوب بن عیثم عن الصادق (ع) فی الطیر و الـدجاجه یقعان فی البئر و الفاره سبع دلاء و فی روایه سـماعه عنه (ع) فی الفـاره و الطیر یقعـان فی البئر إذا ادرکا قبل النتن سبع دلاء و فی هـذه روایه الرضا سبع دلاء من دلاء هجر و الـدلو اربعون رطلا۔ و مثلها روی عن الرضا (ع) و فی روایه اسـحاق بن عمار عنه (ع) عن ابیه عن علی (ع) انه کان یقول الـدجاجه و مثلهـا یموت فی البئر ینزح منهـا دلوان و ثلاثه و فی صـحیحه الشـحام و حسـنته خمس دلاء للـدجاجه و الطیر إذا لم تتفسخ أو یتغیر طعم الماء و فی صحیحه الفضلاء و صحیحه علی بن یقطین و روایه البقباق دلاله علی نزح دلاء و طریق الجمع لو عول علیه یحمل مطلق الـدلاء علی المقیـد و یحمل الزائـد علی الـدلوین و الثلاثه علی الفضل أو علی الفرق بین التفسـخ و عدمه کمـا جمع بهمـا فی الاسـتبصار و لکن لا۔ وجه للجمع مع فقـد المعـادله فان الأخبار الأول و ان لم یخل سـندها عن کلام منجبره بالشـهره بل الإجماع علی نحو ما تقـدم ثمّ علی ما اخترنا من القول بالطهاره لا حاجه بنا إلی هذه الکلفه و الفاره مع التفسخ و هو التقطع و الانتفـاخ کما فی التـذکره و التحریر و الإرشاد و الشـرائع و الـدروس و البیان و المقنعه و الکافی و المراسم و الوسـیله و الغنیه و الجامع و هو مضـمون عباره التقی و سـلار و فی الذکری و المعتبر و المقتصر و الموجز و المبسوط و نهایه الشیخ و النافع الاقتصار علی التفسخ کما اقتصر علیه الصدوق و القاضی و فی اللمعه الاقتصار علی الانتفاخ و فی السرائر التفسخ مفسرا بالانتفاخ قال فی المعتبر و أما الانتفاخ فشـی ء ذکره المفیـد و تبعه الآخرون و لم اقف به علی شاهـد و قال فی موضع آخر مشـیرا إلی ابن ادریس و قال بعض المتاخرین حـد تفسـخها انتفاخها و هو غلط قال فی شـرح الموجز و غلطه یعنی ابن ادریس فی هـذا التفسـیر ظاهر و فی شرح المقتصر و المسالک ان الروایات خالیه من ذکر الانتفاخ و انما هو شی ء ذکره المفید

و تبعه من بعده و فی الکتاب و المشهور الحاق الانتفاخ و لا نص فیه و فی مصباح السید فی الفاره سبع و روی ثلاث و فی المقنع ان وقعت فیها فاره فانزح منها دلوا واحدا و اکثر ما روی فی الفاره إذا تفسخت سبع دلاء و عباراتهم فی هذا المقام مختلفه جدا و مراد الجمع فی الحقیقه واحد و هو اشتراط شیوع الاجزاء فی الماء فی لزوم السبع حتی ان من اعتبر الانتفاخ فلأنه یوجب تفرق الاجزاء و انه لم تتقطع فی الحس و لم یبین بعضها من بعض بینونه ظاهره قال فی الشرح و قد یشک فی دخوله تحت اسم التفسخ عرفا و ان ایده الاحتیاط و الاعتبار قد یفرق بین المنتفخه بلا تفسخ ظاهر و المتفسخه ظاهرا فان تأثیر الثانیه اقوی انتهی. و نقل فی الغنیه الإجماع علی هذا الحکم و فی شرح الموجز نقل الشهره فیه مع اعتبار التفسخ بل قال بعد نسبته إلی المشهور انه مذهب الشیخین و ابن ادریس و اختاره المتاخرون و فی الدلائل نقلها علی مضمون ما فی المتن من اعتبار أحد الامرین من التفسخ و الانتفاخ فی لزوم السبع و فی الروضه نقلها مع اعتبار الانتفاخ و الروایات فی هذا الباب مختلفه ففی صحیحه أبی اسامه و ابی یوسف و روایه القاسم عن علی و روایه سماعه و روایه عمرو بن سعید و عموم صحیحه عبد اللّه بن سنان المنقوله فی حکم البعیر سبع دلاء و فی صحیحه الفضلاء و صحیحه علی بن یقطین و روایه البقباق دلاء و فی صحیحه معاویه بن عمار و صحیحه عبد اللّه بن سنان ثلاث و فی خبر عمار نزح الماء کله بمجرد موتها و فی خبر أبی خدیجه مع الموت و عدم النتن اربعون و مع الانتفاخ و النتن نزح الماء کله و فی مسائل علی بن جعفر لاخیه (ع) انها مع التقطع ینزح عشرون دلوا و مثله روی عن الرضا (ع) و فی صحیحه أبی اسامه عن الصادق (ع) ما لم تتفسخ أو تغییر طعم الماء یکفیک خمس دلاء و فی رویه أبی سعید المکاری إذا تسلخت نزح منها سبع دلاء و جعلها الشیخ حاکمه علی ما دل علی اللزوم السبع مطلقاً و اورد علیه ان التسلخ غیر التفسخ و اجیب بان فی بعض نسخ التهذیب التفسخ و نقلها المحقق کذلک و یمکن الاعتذار بان الغالب الملازمه بین التفسخ و التسلخ و لاختلاف الروایات اختلفت کلماتهم فالشیخ و الحلبی و غیرهما مع عدم التفسخ و الانتفاخ ثلاث و مع أحدهما سبع و السید سبع مطلقاً قال و روی ثلاث و الصدوقان مع عدم التفسخ دلو و معه سبع

و الاقوی بناء علی التنجیس السبع مع التفسخ و الثلاث بدونه حملا للمطلق علی المقید و عملا باکثر الأخبار المنجبره بالشهره و الإجماع المنقول و حملا لما دل علی الزائد علی الندب و لکنا فی غنی عنه بعد الحکم بالطهاره و الجرذ کالفاره و لا فرق بینهما فی کل الأحکام کما فی شرح المقتصر و فی الصحاح الجرذ ضرب من الفاره و فی القاموس ذلک مع زیاده انه کصرد و فی المجمع هو الذکر من الفئران و یکون فی الفلوات و هو اعظم من الیربوع اکدر فی ذنبه سواد و عن الجاحظ الفرق بین الجرذ و الفار کالفرق بین الجوامیس و البقر و البخاتی و العراب و کیف کان فاسم الفار یعمه و هو نوع خاص منه و لبول الصبی الآکل للطعام رضیعاً أو غیره کما یظهر مما یأتی کما فی التذکره اطلق الصبی و لم یقابله شی ء و کذا فی اللمعه و فی التحریر الصبی غیر البالغ مع مقابلته بالرضیع الذی لم یغتذ بالطعام و فی المختلف الصبی الآکل للطعام و قابله بمن لم یأکل و فی الإرشاد و النهایه اطلاق الصبی مع مقابلته بما ذکر و فی الدروس و الذکری بول الصبی غیر الرضیع مع تفسیر الرضیع فی الذکری بمن یغتذی باللبن فی الحولین أو یغلب علیه قال فلو غلب غیره فلیس برضیع و فی البیان لبول الصبی فوق الرضیع مع مقابلته ببول الرضیع من المسلم قبل اغتذائه بالطعام و فی النافع و المعتبر اطلاق الصبی مع مقابلته بالرضیع و فی الأخیر فسر الرضیع بمن لم یأکل الطعام و فی الشرائع بول الصبی الذی لم یبلغ مع مقابلته بالصبی الذی لم یغتذ بالطعام و فی الموجز بول الصبی قد اکل الطعام و لم یبلغ و قابله بول الرضیع إذا لم یفطم و فی المبسوط الصبی الذی اکل الطعام و قابله بالرضیع الذی لم یأکل الطعام و نحوه فی نهایته و فی شرح الموجز فی شرح قوله و لبول الصبی سبع الصبی من جاوز الرضاع و اغتذا بالطعام إلی قبل البلوغ و المراد بالرضیع من لم یغتذ بالطعام جاوز الحولین أو لا و لم یعتبر ابن ادریس الآکل و عدمه بل جعل من فی الحولین رضیعا لبوله دلو واحد اکل أو لا فطم أو لا و السبع لمن اراد علیهما بناء علی تفسیر الرضاع بمن فی سن الرضاع الشرعی قال فی المعتبر و المختلف و لست اعرف التفسیر من أین نشأ و فی حاشیه المدقق ان ما فیه السبع العظیم الذی لم یبلغ و فی المهذب ذو السبع من اغتذی بالطعام فی الحولین کان أو لا و مقابله من لم یغتذ بالطعام

و مثله فی الغنیه و فی الریاض و الروضه و المسالک تفسیر ما فیه الدلو بانه الرضیع فی الحولین لأنه الرضیع شرعا و هذه التفاسیر متوافقه فی ثبوت السبع فی قسم خاص و اقواها ما فی المتن و اطلق سلار السبع فی بول الصبی و عند الصدوق و السید فی بول الصبی الآکل ثلاث دلاء و اوجب ابن حمزه السبع فی بول الصبی و اطلق ثمّ اوجب الثلاث فی بوله إذا اکل الطعام ثلاثه ایام ثمّ اوجب واحده فی بوله إذا لم یطعم قال الفاضل و لعله جمع بین ادله المقادیر الثلاثه لکن لم نعرف مستند خصوص الاکل ثلاثه ایام و فی الغنیه الإجماع علی لزوم السبع فی بول الطفل الذی قد اکل الطعام و الثلاث فی بول الطفل الذی لم یأکل الطعام و فی السرائر الإجماع علی السبع فی بول من جاوز الحولین و فی الریاض و شرحی الموجز و شرح الفاضل و المقتصر نقل الشهره

و فی الـدلائل و الکتاب و الـذخیره انه مذهب الشـیخین و من تبعهما و الروایات مختلفه ففی روایه منصور بن حازم عن عده من اصـحابه و هـو قرینه الاسـتفاضه عن الصـادق (ع) نزح سـبع دلاء فی بول الصـبی و فی روایه علی بن أبی حمزه دلو واحـد لبول الصبی العظیم و فی صـحیحه معاویه عن عمار نزح الجمیع إذا بال فیها صبی و مثلها فی روایه مسائل علی بن جعفر و قوی العمل علیها فی المدارک و الاقوی حملها علی الندب لعدم القائل بمضمونها و فی صحیح ابن بزیع دلاء لقطرات من البول و لعلها سند السـید و الصـدوق فی لزوم الثلاث فی بول المغتـذی بالطعـام بعـد خروج غیر المغتـذی من اطلاقها للـدلیل فینـدفع عنهما ما فی المـدارک من خلو قولهمـا عن الـدلیل و مع البنـاء علی النجـاسه فـالحکم بما علیه المعظم للاجماعین و القویه الـداله علی السـبع المقیـده برویه الفطیم المنجبره بالشـهره التامه بل الإجماعین المنقولین و نحن فی غنیه عن ذلک کله دون الصبیه کما فی حاشـیه المدقق و المسالک و الریاض و الروضه صـریحا فیهن و فی السـرائر ان بول المرأه قسم واحد فیه اربعون دلوا و التفصیل فیه علی نحو ما فی الذکر قیاس و فی المهذب لا تفصیل فی بول النساء بین الکبیره و الصغیره و ما ذا یجب له ثلاثه احتمالات:

۱ لکل لعدم النص و دخوله فی روایه معاویه بن عمار.

۲ اربعون قاله ابن ادریس.

۳ ثلاثون قاله فی المعتبر لروایه کردویه عن أبی الحسن (ع) و فیها ان الـدم و النبیذ و المسـکر و البول و الخمر تنزح ثلاثون دلواً و قد عرفت ان عبارات الفقهاء ظاهره فی خصوص الذکر ثمّ هو المتیقن من الادله و یستوی فی ذلک بول من حکم باسلامه من الصبیان و غیره کما صرح به فی السرائر و هو الذی یقتضیه اطلاق الادله و فی البیان اشتراط الکلام لئلا تکون نجاسه اخری وراء نجاسه البول و قـد مر مثل هـذا البحث فی بول الرجل فلا نعیـده و اغتسال الجنب کما فی التذکره و التحریر و النهایه و الإرشاد و المعتبر و الشـرائع و النافع و الذکری و الدروس و البیان و اللمعه و الموجز و فی نهایه الشـیخ و مبسوطه و السرائر و کتب سلار و بنی حمزه و البـراج و سـعید و غیرهم تعلیـق الحکم علی الارتمـاس و زاد المفیـد مباشـرته لهـا و انه لم یرتمس و قربه المـدقق و المصنف فی المختلف من جهه الروایات و وافقهما صاحب الکتاب و الذخیره و انکره فی السرائر متمسکا باصل الطهاره و انه لو لاـ قیـام الإجمـاع علی الارتمـاس لمـا کـان علیه دلیـل و فی المعتبر ردا علی السـرائر ان الموردین للفـظ الارتماس ثلاثه أو اربعه فکیف یکون اجماعا ورد علی کل من ذکر الارتماس بخلو الأخبار عنه و ان فی الأخبار عبارات اربع:

احدها فی صحیح الحلبی بلفظ الوقوع قال فیها و ان وقع فیها فانزح منها سبع دلاء.

ثانیها بلفظ النزول کما فی صحیح ابن سنان ان سقط فی البئر دابه صغیره و نزل فیها جنب نزح منها سبع دلاء.

ثالثها بلفظ الدخول کقول أحدهما (ع) فی صحیح ابن مسلم إذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء.

رابعها بلفظ الاغتسال کخبر أبی بصیر عن الصادق (ع) فی الجنب یدخل البئر فیغتسل منها قال ینزح منها سبع دلاء و اختار حمل الثلاثه الأول علی الاغتسال جمعا بینها و بین الرابع و رده فی الکتاب بضعف روایه أبی بصیر أولا بعبد اللّه بن بحر و عدم منافاتها للمطلقات لان التقیید من کلام السائل و ایراده الأخیر فی محله غیر ان المطلقات ظاهره فی اراده الاغتسال و هو المتیقن فیقتصر فی الحکم المخالف للأصل علی المتیقن بل لو قیل بالاقتصار علی الارتماس لأنه اظهر الافراد لم یکن بعیدا بل حمل کثیر من عبارات القدماء مما فیه لفظ الاغتسال غیر بعید و لم یتعرض السید و التقی و ابن زهره للنزح فی هذا القسم و فی الدلائل و الکتاب و الذخیره نقل الشهره فی أصل الحکم فالعمل بهذه الروایات المنجبره بالشهره بل الإجماع غیر بعید و اورد علی هذا الحکم اشکالا حاصله ان بدن الجنب لیس بنجس فکیف یوجب النزح و اجاب بعضهم بان الاغتسال یسلب الطهوریه فتعود بالنزح و هو مختار المعتبر و المختلف و شرح الموجز و اورد علیه ان الأخبار انما تقید وجوب النزح و لا تعرض فیها لحکم الطهوریه و عدمها و انها دلت علی النزح لمجرد الوقوع و الاصابه و لا شک ان مجرد ذلک لا یقضی بکون الماء مستعملا و ان الذی صرح به فی النهایه ان حکم الاستعمال انما یکون فی الماء القلیل غیر الجاری و بان الشیخ فی المبسوط و المدقق و الشهید فی البیان حکموا بعدم صحه الغسل و لا یکون الماء مستعملا الا مع رفع الحدث به کما صرح به المدقق و احتج المدقق للفساد بخبر ابن أبی یعفور الناهی عن وقوع الجنب و اورد علیه ان فی الروایه النهی عن الافساد و هو موقوف علی صحه الغسل لیکون الماء مستعملا قال فی الذخیره و قد یقال یصح الغسل ان اوقعه بالارتماس و مع الترتیب یصح ما قیل وصول مائه إلی البئر قال و فیه نظر لتعلیق الحکم فیه علی الاغتسال و هو لا یحصل الا بالتمام و اجاب آخرون و منه ثانی الشهیدین فی الروضه و الریاض و المسالک بالتزام النجاسه قال و لا بعد فیه بعد ورود النص و انفعال البئر بما لا ینفعل غیره و ظاهر المفید و ابن ادریس علی ما فی شرح الفاضل القول بثبوت النجاسه الحکمیه و انها السبب فی لزوم النزح و فی حاشیه المدقق نسبه القول فی ذلک إلی ظاهر کلام مع الاعتراض علیه ببعض ما یأتی و اورد علیه عدم دلاله النص علی النجاسه لان النهی اعم منها و حدیث منصور لا تفسد علی القوم مائهم یحتمل انه لثوران القاذورات و اورد علیه انه یستلزم النجاسه بلا سبب و ان ماء البئر لیس أسوأ حالا من القلیل و المضاف و هما لا ینجسان به اجماعا و التزام کون بدن الجنب نجسا من غیر نجس اخری فی غایه الغرابه مع انه یلزم ثبوت نجاسه حادیه عشر و هو غریب و اجاب قوم و منهم الشیخ فی التهذیب و سلار بان الحکم علی التعبد و کذا فی المنتهی لأنه حکم بوجوب النزح تعبدا فی النجاسات فضلا عن غیرها و نسبه فی الکتاب إلی جماعه و فی الریاض إلی بعض المتاخرین مع الشیخ و لو لا البناء علی التوسعه فی امر البئر و انها بمنزله الجاری عندنا لکان القول بالوجوب تعبداً للاجماع المنقول فی بعض الصور و الروایات المعتبره فی نفسها المنجبره لکن الحق ان فی هذه المسأله ابین دلیل علی ان الحکم فی البئر علی التنزیه و یؤیده هنا أیضاً خلو التعرض و الاستفسار فی الروایات عن التفاصیل الآتیه الخالی بدنه عن نجاسه عینیه کما فی السرائر و الموجز و الإرشاد و الروضه و حاشیه المدقق و المسالک و غیرهن لأنه لا معنی لمساواه بدن الجنب الملوث بالمنی الخالی عنه مع انه قد سبق ان فی وقوع المنی نزح الماء کله و یلوح من المنتهی ان النزح یجوز ان یکون لتلوثه بالمنی و لما لم یقم دلیل علی المنی یمکن أن یکون السبع مقدارا له انتهی.

و قد مر ما يكفى فى رده و فى الكتاب بعد ذكر الأخبار ان العمل بها مشكل فتحمل اما على تلوث بدن الجنب أو على التقيه لموافقتها بعض العامه أو دفع النفره قال و هذا اقرب و قرب فى الذخيره تعميم الحكم فى التلويث و غيره لان الغالب عدم خلو بدن الجنب عن النجاسه و قد عرفت ما فيه إذ على القول بانفعال البئر لا ينبغى القول فى لزوم نزح الجميع للمنى للاجماع المنقول سابقا و به يخص العموم لكنا فى سعه من ذلك كله على مذهبنا الناوى للغسل لا مطلق المصيب للماء كما فى الموجز و ظاهر الرياض و المسالك و صريح المقتصر و نسبه فى شرح الموجز إلى المحقق و العلامه اقتصارا فيما خالف الأصل على المتيقن و عليه فلو اغتسل و انكشف فساد غسله لم يكن فى الماء باس فيجى ء الاشكال المتقدم و يتقوى ما فى نهايه الأحكام و المنتهى من صحه الاغتسال و ان النهى ارشاد و تنبيه على فساد الماء و على القول الآخر يتقوى القول بالاكتفاء بمطلق الاصابه كما نقلناه سابقا عن جماعه منا أو يفرق بين مقارنه النيه و عدمها و ان لم تقارن الصحه و يختص ذلك بغسل الجنابه دون البواقى كما فى الروضه مع احتمال العدم و فى حاشيه المدقق احتمالهما بلا ترجيح و الاقوى الاقتصار فيما خالف الأصل على المورد المتيقن المنصوص اعنى غسل الجنابه و فى الذكرى ان جعلنا النزح لاغتسال الجنب لإعاده الطهوريه فالاقرب الحاق الحائض و النفساء و المستحاضه و ان قلنا بالتعبد فلا انتهى. قلت و كذا لو قلنا للنجاسه و لو نزل ماء الغسل إليها امكن المساواه كما فى شرح الفاضل و الذكرى للاتحاد فى العله قال اما القطرات فمعفو عنها قطعا كالعفو عن الاناء الذى يغتسل منه الجنب و فى ارتفاع الحدث به قولان القول بعدم الارتفاع للشيخين استنادا إلى روايه منصور بن حازم فيها و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم مائهم و وافقهما فى ذلك المدقق و الشهيد فى البيان و القول بالارتفاع للمصنف فى نهايته و منتهاه و المسأله تعلم من الخوض فى المباحث السابقه فراجعهما و لخروج الكلب منها حيا كما فى التذكره و النهايه و الإرشاد و المختلف و جميع كتبه المصنف و الشيخ و المحقق و الشهيدين و غيرهم و فى الذكرى و الرياض و الدلائل و شرح الموجز و شرح الفاضل و الذخيره نقل الشهره فيه و فى السرائر نزح اربعين لعدم الاعتماد على دليل السبع و دليل الاكتفاء بالاربعين فى خروجه ميتا يتمشى فى الخروج حيا بطريق اولى فلا يلحق بغير المنصوص و اورد عليه فى المختلف منع الأولويه فان الأحكام الشرعيه تتبع الاسم فانه وجب فى الفاره مع التفسخ و التقطع سبع و فى البقره منها نزح الجميع لعدم النص نعم لا وجه لإنكاره ثبوت النص انتهى. مضمون كلامه و لا يخفى قوه ما فى السرائر بناء على طريقتها و ما ذكره العلامه قياس مع الفارق فان اتحاد الجنس غير اختلافه و فى الذكرى نقلا عن البصرى و نزح الجميع لخروجه و خروج الخنزير حيين و لعل دليله ما مر من خبرى حماد و ابى بصير

و الروایات فی هذا الباب مختلفه ففی صحیحه أبی مریم عن أبی جعفر (ع) فی موت الکلب فی البئر نزحها و فی وقوعه و خروجه حیا نزح سبع دلاء و هی مستند المشهور و اشتمالها علی ما لا نقول به من نزح الجمیع فی الموت محمول علی الندب أو متروک و لا یضر ترک بعض الروایه کما تقرر فی محله و فی صحیحه أبی اسامه نزح الخمس و فی صحیحه علی بن یقطین و صحیحه الفضلاء نزح دلاء و فی الکتاب و الذخیره ان العمل بخبر الدلاء و تنزیل الزیاده علی الندب قریب انتهی. قلت بل هو غریب فان المطلق یحمل علی المقید و القوی المنجبر بالشهره المؤید باصل بقاء النجاسه لا یکون مغلوبا لما خالف الأصل و الشهره و لکن البحث علی بنائنا سهل المؤنه و التفاوت فی الأخبار محمول علی مراتب الندب و الفضیله و الحق الشیخ سام ابرص إذا تفسخ و هو ظاهر الصدوق لنقله الروایتین الآتیتین و ظاهره العمل بهما علی قاعدته و الحجه لهما فی ذلک روایه یعقوب ابن عیثم عن الصادق فی سام ابرص وجد متفسخا فی البئر فقال علیک أن تنزح سبع ادل قلت فی ثیابنا التی صلینا بها نغسلها و نعید الصلاه قال لا ثمّ نقل الشیخ روایه جابر عن أبی جعفر فی سام ابرص فی البئر قال لیس بشی ء حرک الماء بالدلو و حمله علی صوره عدم التفسخ جمعا و الصدوق و السنور و الظاهر ان غرضه میت السنور واصل الحکم نقله عنه فی الذکری فی نسخه عندی لم یحضرنی الآن سواها قال و رأی الصدوق مروی عن الصادق (ع) انتهی. مضمون ما قاله و الذی فی المقنع روی ان فی السنور وعد معها اشیاء سبع دلاء و خمس لذرق جلال الدجاج بفتح الدال کما فی المقنعه و المراسم و المهذب و السرائر و الشرائع و التحریر و البیان و فی المختلف نسبه التقید بالجلالیه إلی المفید و سلار و ابی الصلاح و ابنی البراج و ادریس و فی الریاض و الروضه نقل الشهره فی أصل الحکم و فی التذکره و حاشیه الشرائع و الدلائل نقل الشهره فی التقیید بالجلالیه و فی کتب المصنف مما عدا التحریر و القواعد و کتب أول الشهیدین مما عدا البیان و کذا فی نهایه الشیخ و المبسوط و الوسیله و الجامع و الاصباح اطلاق الدجاج قال فی الریاض و وجه الاطلاق ظاهر عند الشیخ لنجاسه ذرقه عنده مطلقاً انتهی. و علی القول باطلاقه و طهاره ذرقه فاما أن یقال بتنجیسه الخاص نظیر ما قاله فی اغتسال الجنب أو یبنی علی محض التقیید و مثل هذا یجری فی الحیه و الوزغ و نحوهما علی رأی بعضهم و فی المعتبر بعد ذکر قول المطلقین و المقیدین و فی القولین اشکال اما الاطلاق فضعیف لان ذرق غیر الجلال طاهر فلا یوجب نزحا و ذرق الجلال نجس و تقدیره بالخمس فی محل المنع قابله مطالب بالدلیل و قال أبو الصلاح خرء ما لا یؤکل لحمه یوجب نزح الماء و یقرب عندی أن یکون داخلا فی قسم العذره ینزح له عشره فان ذاب فاربعون او خمسون و یحتمل أن ینزح له ثلاثون لخبر المنجره انتهی. و لا یخفی بعده فان اطلاق العذره علی خرء الحیوان بعید و قد مر الکلام فیه و فی المختلف بعد ذکر القولین لم یصل الینا حدیث یتعلق بالنزح له و یمکن الاحتجاج بقول الرضا (ع) فی صحیحه ابن بزیع ان فی وقوع قطرات البول و الدم و سقوط العذره کالبعره و نحوها فی البئر دلاء و فی الاستناد إلیه بعد لأنه مبنی علی ان جمع الکثره ظاهر فی الخمس و فی الریاض و الروضه انه بعد التنجیس یجب تعین الطهاره و انما یحصل بالخمس للاجماع علی عدم الزائد و فی الأخیره ان تم و لأنه انما یقوم الدلیل بناء علی النجاسه ترجح فیها تقیید الدجاج بالجلال و فی الدلائل یمکن الاستناد فیه إلی صحیح أبی اسامه الدال علی اجزاء الخمس فی موت الدجاجه ففی الذرق اولی و فی الکتاب و لو اکتفی بمسمی الدلاء لصحیحه ابن بزیع کان حسنا و فی شرح الفاضل الاقوی الحاقه بما لا نص فیه و ثلاث للفاره مع عدم التفسخ و الانتفاخ بقرینه المقابله

و قد تقدم بيان المراد بالتفسخ و صاحبه فلا نعيده و هذا الحكم مذكور فى كتب الشيخ و المحقق و المصنف و الشهيد و السرائر و الموجز و غيرهن و فى الغنيه الإجماع فيه و فى الدلائل و شرح الفاضل نقل الشهره فيه و يدل عليه مع ذلك صحيحتا ابنى عمار و سنان عن الصادق (ع) فى الفاره و الوزغه تقع فى البئر نزح لها ثلاث دلاء و ورد السبع و مضى فى صحيح الشحام و حسنه ان فيها إذا لم تتفسخ خمس دلاء فتحمل على الفضل أو لتحمل الأولى على عدم التفسخ و فى الدلائل و لا يبعد حمل روايه الثلاث على خروج الفاره و السبع على التفسخ و الخمس على عدمه و قال السيد فى الفاره سبع دلاء و قد روى ثلاثه و لم يفصل فى التفسخ و عدمه و اوجب الصدوقان لها دلواً واحداً الحاقاً بالعصفور و لما روى من ان غلام الصادق (ع) استقى من بئر فخرج فى الدلو فارتان فقال ارقه و فى المره الاخرى فاره فقال ارقه و لم يخرج فى الثالثه فقال صبه فى الاناء و فى دلالته على ما نحن فيه نظر و فى المختلف و لا اعرف حجتهما و لعلهما استندا إلى فحوى موثقه عمار فى العصفور و نحوه و قد مر الكلام فى هذه المسأله بما لا مزيد عليه فراجعه و لا حاجه إلى اعادته و الحيه كما فى باقى كتبه و كتب المحقق و نهايه الشيخ و المبسوط و البيان و اللمعه و نسبه فى الدلائل إلى الشيخين و التقى و سلار و ابنى البراج و ادريس و فى الغنيه الإجماع عليه و فى السرائر تفسخت أو لا بلا خلاف و فى الذكرى و الرياض و الروضه و المختلف و الذخيره نقل الشهره فيه و ليس فى الدروس و الموجز تعرض لهذا الحكم و فى الذكرى و الرياض و حاشيه المدقق و الروضه ان الماخذ ضعيف و بين الماخذ فيما عدا الروضه بانه الاحاله على الفاره و فى بعضها أو الدجاجه و فى المعتبر الاستناد فى هذا الحكم إلى روايات الحلبى عن الصادق (ع) إذا سقط فى البئر حيوان صغير فمات فيها فانزح منها دلاء قال و ينزل على الثلاثه لأنها اقل محتملاته و الذى اراه وجوب النزح فى الحيه لان لها نفسا سائله و ميتتها نجسه و فى الكتاب قد اغترف الأصحاب بعدم ورود نص فيها على الخصوص ثمّ نقل حكم المعتبر بانها من ذوات النفوس و قال و انكره المتاخرون و فى حاشيه المدقق بعد ذكر تعليل المعتبر بانها ذات نفس قال و فى التعليل بعد و فى الروضه بعد ذكره قال و فيه مع الشك فى ذلك عدم استلزامه المدعى و شكك فى ذلك فى شرح الفاضل أيضاً و فى المختلف ان حجه المشهور روايه الساباطى و فيها أن ما يموت فى البئر اقله العصفور فيه دلو واحد قال و الحيه اكبر من العصفور و انما خصصنا الثلاثه الحاقا بالفاره لمساواتها لها فى الجسم تقريبا و استدل بخبر الدجاجه و ان فيها دلوين أو ثلاثه و ان الحيه لا تزيد عن الدجاجه و لا يخفى ما فى هذه الادله من الضعف سوى الإجماع و روايه الحلبى السابقه قال الفاضل مساواتها الفاره ان سلمت فالحمل عليها قياس و مثل الدجاجه ليس نصا فى نحو الحيه و قد حملوا الدلاء المطلقه و المقيده باليسيره على العشر انتهى.

و لو تم الحكم لكان تعبديا لان الحيه ليست من ذوات النفوس على الظاهر و الحمل على الندب كما فى غيره اولى و الذى فى صحيح ابن سنان ان سقط فى البئر دابه صغيره أو نزل فيها جنب نزح منها سبع دلاء و يحمل على اختلاف الفضيله أو اخراج الحيه منه و فى المعتبر عن رساله على بن بابويه ان وقع فيها حيه أو عقرب أو خنافس أو بنات وردان فاستق للحيه دلواً و ليس عليك فيما سواها شى ء و فى المختلف عنها فاستق منها للحيه سبع دلاء و احتج له بانها كالفاره أو اكبر فلا تنقض عنها للاولويه و لا- تزيد للأصل و حكى عن بعض نسخها فاستق للحيه منها دلاء و الذى نختاره على القول بان النزح ليس على التنزيه لزوم الثلاث تعبدا للاجماع و روايه الحلبى مع الانجبار بالشهره العظيمه كما لا يخفى و جرى حكم الوزغه الثابت بالصحيحين ثبت فى الحيه بطريق اولى و يستحب أى نزح الثلاثه و لو قلنا بالنجاسه أو الوجوب فى غيره للعقرب و الوزغه كما فى النهايه مع زياده للطلب فيها و المعتبر مع زياده لان ما ليس له نفس سائله ليس بنجس و لا ينجس بموته فيه بل روى ان له سما يكره لذلك و فى المختلف قوى الندب أيضاً لكن احتمل الوجوب تحرزا عن الضرر الناشئ عن السم و ادعى أنه يمكن تنزيل عبارات الموجبين على ذلك و ذكر هذا التخريج فى خصوص الوزغه و تركه فى العقرب و لعله يعرف بالأولى و فى الجامع الحكم بالندب كذلك الا انه لم يقيدهما بالموت و فى شرح الموجز نسبه القول بالندب إلى التحرير أيضاً و فى السرائر نفى الخلاف فى عدم الوجوب بين المحصلين قال و لا يلتفت إلى ما ورد فى روايه شاذه أو خبر واحد أو ما يوجد فى بعض سواد الكتب مما يخالف اصول المذهب و هو ان الإجماع حاصل على ان موت ما لا- نفس له لا- ينجس الماء و لا المائع بغير خلاف منهم انتهى. و فى مقنع الصدوق إذا وقعت فى البئر خنفساء أو ذباب أو جراد أو نمله أو عقرب أو بنات وردان و كل ما ليس له دم فلا تنزح منها شيئا و فى رساله ابيه نحو ذلك مع استثناء الحيه و قد مرت عبارته و ظاهر نهايه الشيخ و المبسوط و المهذب و الاصباح و البيان و الدروس وجوب نزح الثلاث منها و صريح ابن حمزه وجوبها لموت الوزغه و حكم بنجس القليل منها و بوقوع العقرب و اخراجهما من الحشار و ظاهر الفقيه و المقنعه على ما فى نسخه التهذيب وجوبها كذلك من غير تعرض لاشتراط الموت و لا تعرض لحكم العقرب أيضاً و فى اللمعه أيضاً اوجبها للوزغه و سكت عن العقرب و فى النهايه للقاضى كلما يقع فى الماء فمات فيه و ليس له نفس فلا- باس باستعمال الماء الا- الوزغ و العقرب خاصه فانه يجب اهراق ما وقع فيه و غسل الاناء انتهى. و هو يحتمل النجاسه و التحرز عن السم و الكراهه الشديده كما فى المبسوط من قوله و يكره ما مات فيه الوزغ و العقرب خاصه و نسب فى شرح الموجز القول بوجوب الثلاث إلى الشيخين و ابنى حمزه و البراج و ابن بابويه و الشهيد و فى الغنيه الاجماع على لزوم الثلاثه فى موتها و ليس فى التذكره و الشرائع و الإرشاد و التحرير على ما فى نسختى تعرض لهذا الحكم

و فی الذکری نسب الحکم بالثلاث للوزغه إلی الصدوق و الشیخین و اتباعهما و العقرب إلی الشیخ و أتباعه قال و لا نص صریحا فیه و قیل فیهما بالاستحباب لعدم النجاسه و جوز أن یکون لضرر السم و فی الکافی و بعض نسخ المقنعه ان فی الوزغه دلوا واحداً و فی شرح الموجز نسبه هذا القول إلی سلار و ابی الصلاح و فی الموجز نزح ست للعقرب و الوزغ قال شارح کلامه انه مخالف لفتاوی الفقهاء و روایاتهم و کانه من سهو القلم انتهی. و القول بالندب و لو قلنا بنجاسه البئر أو وجوب النزح لو وقعت نجاسه هو الاقوی لظهور اجماع السرائر فی الخصوص و لإجماع الخلاف و السرائر و الغنیه علی طهاره میته ما لا نفس له و للنصوص الداله علی ذلک و الوجوب للسم کما احتمله فی المختلف بعید و قول الصادق لابی بصیر لا باس بوقوع العقارب و الخنافس و نحوها مما لیس له دم فی البئر و روایه جابر عن أبی جعفر (ع) فی السام البرص یقع فی البئر فقال لیس شی ء حرک الماء بالدلو و هو طاهر بموته و لیس فی العقرب نص و روایه هارون الغنوی إن الفاره و العقرب و اشباههما تقع فی الماء فتخرج حیا هل یشرب من ذلک الماء و یتوضأ قال یسکب منه ثلاث مرات و قلیله و کثیره بمنزله واحده یشرب منه و یتوضأ غیر الوزغ فانه لا ینتفع بما وقع فیه و لا دلاله فیها بوجه و فی روایه منهال عشر دلاء لاخراج العقرب من البئر و لا قائل به و فی روایه عیثم نزح سبع دلاء لسام ابرص إذا تفسخ فی البئر و عمل بها فی التهذیب و حملها علی الندب فی الاستبصار نعم فی صحیحی ابن عمار و ابن سنان نزح ثلاث دلاء لوقوع الفاره و الوزغه فی البئر و لا یصلح الاستناد الیهما فی مقابله الاصول و الضوابط و الروایات و الإجماعات و أما اجماع الغنیه فلیس مما یعول علیه فی مثل هذا لو عول علیه فی نفسه و دلو للعصفور و شبهه کما فی نهایته و ارشاده و تحریره و تذکرته الا ان فی الأخیره بدل و شبهه و ما فی قدره و فی المعتبر و الشرائع و المبسوط و النهایه و البیان نظیر ما فی المتن و فی السرائر فی العصفور و ما فی قدره فی الجسم دلو واحد و کذا الخطاف و الخشاف لأنه بقدره فی الجسم و فی الذکری و الدروس و الموجز الاقتصار علی العصفور و قال الشیخ نظام الدین الصهرشتی شارح النهایه کل طائر فی حال صغره کالفرخ ینزح له دلو واحد لأنه یشابه العصفور قال المحقق و نحن نطالبه بدلیل التخطی إلی المشابه و لو وجده فی کتب الشیخ أو المفید لم یکن حجه ما لم یوجد الدلیل و فی الذکری لا یلحق صغار الطیور بالعصفور خلافا للصهرشتی بل الأولی الحاقها بکبارها و نظیرها فی الریاض و المسالک و الدلائل و قال الراوندی یجب أن یشترط هنا أن یکون مأکول اللحم احترازا من الخفاش فانه نجس

قال فی المعتبر و نحن نطالبه من این علم نجاسته فان التفت إلی کونه مسخا طالبناه بتحقیق کونه مسخا ثمّ بلا دلاله علی نجاسه المسخ و قد روی فی شواذ الأخبار انه مسخ لکن لا حجه فی مثلها انتهی. و فی الفقیه و المقنع و الهدایه تفسیر الاصغر بالصعوه و هو طائر قریب من العصفور و اصغر منه قلیلا- و لم یتعرض فیهن للشبه و نظیرهن ما فی روایه عن الرضا (ع) و فی الغنیه فی العصفور و ما ماثله فی مقدار الجسم دلو واحد و نقل الإجماع و یلوح من تفسیره ما یوجب السبع من الطیر بالحمامه و ما ماثلها ان ما کان اصغر منها ملحق بالعصفور حتی ان فی شرح الفاضل نسب إلی الغنیه ان الصغیر ما دون الحمامه من الطیور و فی الریاض و المسالک ان الشبه ما دون الحمامه و نظیرهما ما فی علیه الشرائع و فی المعتبر جعل روایه عمار الداله علی الدلو فی العصفور معمولا- علیها عند الأصحاب و فی المعتبر نسبه الحکم فی العصفور و شبهه إلی الشیخین و فی النهایه و المقنعه و المبسوط و اتباعهما و کذا فی شرح الموجز مع عدم التعرض للشبه و فی الدلائل و شرح الفاضل نقل الشهره فی ثبوت الحکم للعصفور و شبهه و فی شرح الموجز نقلها فی خصوص العصفور مع السکوت عن الشبه و فی موثقه عمار عن الصادق (ع) اکبر ما یقع فی البئر الانسان ینزح له سبعون دلوا و اقله العصفور ینزح له دلو واحد و ما سوی ذلک بین هذین و لا ریب انها داله علی ان المدار علی الحجم و نافیه لاعتبار الخصوصیه فمن ناقش فی تسریه الحکم إلی ما لا یسمی عصفورا کصحابی الدلائل و المدارک حج بالروایه و کانهما فهما من الکبر غلط النجاسه فیکون محالا علی الشرع و لا خفاء فی بعده و کیف کان فلو قیل فی مسأله البئر بمقاله المشهور لم یکن بد من العمل بهذه الروایه المنجبره بالشهره بل الإجماع

و فی صحیح الحلبی عن الصادق (ع) فی موت الشی ء الصغیر فی البئر دلاـء و مضت اخبار بسبع و بخمس فی مطلق و ینبغی حملها علی الافضلیه و فی شرح الفاضل فلو احتیط بذلک کان اولی و بول الرضیع قبل اغتذائه بالطعام کما فی نهایته و تحریره و ارشاده و المعتبر و الموجز و المختلف و البیان مع اشتراط کونه ابن مسلم فی الأخیر و فی الذکری و الدروس الرضیع من غیر تقیید بقبلیه الاغتذاء و فی الروضه نسب إلی ثلاـثه الشهید المتقدمه اعتبار الرضیع قبل الاغتذاء بالطعام فی الحولین و صرح بذلک فی الذکری فی فروع ذکرها فیها و فی الفقیه و المقنع و الهدایه و النافع اطلاق الرضیع و فی المهذب و الوسیله و الشرائع بول الصبی الذی لم یطعم و فی المبسوط و النهایه بول الرضیع الذی لم یأکل الطعام و لعل هذا و الذی قبله یشمل ما بعد الحولین الا ان شمول الأخیر ضعیف و فی الریاض و الروضه و المسالک و حاشیه المدقق قصر الرضیع علی من فی الحولین و فی السرائر اعتبار الحولین طعم أو لا و فی متن المعتبر اطلاق الرضیع و فسره بمن لم یأکل الطعام و فی المهذب البارع الرضیع هو المعبر عنه بالفطیم فی الروایات و فی الذکری و حاشیه المدقق و الریاض و المسالک المراد باغتذاء الطعام الغالب أو المساوی للبن و لاـ عبره بالنادر و فی الدلائل قیل المراد بالطعام نحو الخبز و الفاکهه اما السکر و نحوه فلیس بطعام و فیه نظر انتهی. و قال فی الکتاب المراد بالاغتذاء ما هو مستند إلی ارادته و شهوته قال فی الدلائل و لعل مراده ان ما لیس کذلک لا یکون غذاء و لا یخرج عن الرضاع و فیه نظر انتهی. و أبو الصلاح و ابن زهره لزوم ثلاث دلاء و عباره الغنیه فی الطفل الذی لم یأکل الطعام ثلاث دلاء قال فی الشرح و هو یعم الذکر و الانثی و نقل فی الغنیه الإجماع علی الثلاث و فی الشرح و الروضه و النهایه نقل الشهره فی نزح الواحد و فی شرح الموجز و الدلائل و الکتاب و غیرهن نسبه نزح الواحد إلی الشیخین و ابن البراج و قد مر ان السید اوجب السبع فی بول الصبی و لم یفصل و مثله سلار و فی حاشیه المدقق و لا یلحق به الرضیعه لعدم النص و اوجب بعض ثلاثین و حکی الشهید فی بعض ما ینسب إلیه من الحواشی قولا بعدم وجوب شی ء و اختار المصنف فی المختلف الثلاثین لروایه کردویه و هو عجیب إذ لا تدل علی الدعوی و لو دلت لم یبق غیر منصوص فبطل ذلک و مثله القول بالاربعین و عدم وجوب شی ء مع نجاسه الماء ظاهر البطلاـن فلم یبق سوی القول بنزح الجمیع انتهی. و الذی ظفرنا به خبر علی بن أبی حمزه عن الصادق (ع) فی بول الصبی الفطیم یقع فی البئر فقال دلو واحد قال فی الشرح و إذا لم یجب فی الفطیم الاـ واحد فالرضیع اولی و لما کان بوله نجسا لم یمکن الا یجب فیه شی ء

و ربما حمل الفطيم على المشرف على الفطام كما يظهر من المهذب البارع و ربما يستدل للقائلين بالثلاث بما مر من صحيح ابن بزيع الموجب لقطرات البول دلاء فما فى الكتاب من عدم الوقوف لهم على مستند لا يخفى ما فيه و فى الأخبار ما يقضى بالسبع كروايه منصور و قوى العمل عليها فى الدلائل و ما تقتضى نزح الجميع كصحيح معاويه بن عمار و ربما يلوح من المدارك الميل إلى العمل بها و البحث فى حال المرأه و اشتراط الاسلام فى هذا الحكم مر الكلام فيه مفصلا فلا حاجه إلى اعادته و ثبوت دعوى المشهور من الروايه بعيد الا ان يعول فى دلالتها على فهم المشهور و الا فهى مخالفه للشهره مطروحه فلا يبقى للحكم سندا و لعله السبب فى عدم تعرض التذكره له و قد مر انا فى غنى عن هذه التجشمات و التكلفات و هى من اعظم الامارات على الطهاره و عندى ان ذلك كله مستحب كما فى التذكره و النهايه و الإرشاد و قد مر الاحتجاج عليه سابقا فلا نعيده و لاهل الخلاف خلاف أيضاً فالشافعى ماء البئر كغيره ينجس لو كان دون القلتين لا اكثر و لو تنجس مع قلته لم يطهر بالنزح لان قعر البئر يبقى نجسا بل يترك ليزداد أو يساق إليه ماء كثير و أن كان كثيرا نجس بالتغير فيتكاثر إلى زوال التغير أو يترك حتى يزول التغيير بطول المكث أو ازدياد الماء و لو تفتت الشى ء النجس فيه كالفاره يتمعط شعرها فهو على طهارته لعدم التغير و لا ينتفع به لان ما يخرج منه يوجد فيه شى ء من اجزاء النجاسه فينبغى أن يستقى إلى ان يغلب ظن خروج اجزائها و قال أبو حنيفه إذا وقعت فى البئر نجاسه نزحت فتكون طهاره لها فان مات فيها فاره أو صعوه أو سام ابرص نزح منها عشرون دلواً إلى ثلاثين و فى موت الحمامه و الدجاجه أو السنور ما بين أربعين إلى ستين و فى الكلب أو الشاه أو الآدمى جميع الماء فروع ثمانيه:

(أ) اوجب بعض من المنجسين للبئر بالملاقاه نزح الجميع فيما لم يرد فيه نص و فسره فى الذكرى بما لم يرد فيه دليل على التقدير بصريحه و فسره فى الشرح بانه أى النص القول أو الفعل الصادر عن المعصوم الراجح المانع عن النقيص و غير المنصوص ما لم يرد فيه ذلك فخرج ما دل على الحكم بظاهره كالعام و المطلق قال فى الرياض و هو مخالف لما عليه الأصحاب فانهم جعلوا الكافر من غير المنصوص مع انه مدلول للعام أو المطلق و كذا فى الذخيره اسند إلى الأصحاب خلاف تفسير الشهيد كما فى البيان و فى الذكرى جعله انسب الاقوال و فى المبسوط و الدروس احوطها و عليه السيد و ابنا سعيد و بنو زهره و البراج و ادريس و فى الغنيه الإجماع و فى الكتاب نقل الشهره فيه و فى الذخيره انه منسوب إلى اكثر المتاخرين و السند فيه استصحاب النجاسه مع الإجماع على طهارتها بذلك و عدم تعطلها فان تعذر فالتراوح و بعضهم كابن حمزه و الشيخ فى المبسوط و ان احتاط بالجميع نزح اربعين قال فى ط لقولهم ع ينزح منها اربعون دلواً و إن كانت منجزه و فى المختلف و الرياض و شرح الفاضل و غيرهن و لم نره مسنداً و لم نعلم صدره لنعلم ان الاربعين لما ذا وجبت و فى الرياض و ربما قال بعض الأصحاب ان الشيخ حجه ثبت فارساله غير ضائر و فهمه كاف فى دلاله الصدر و مثله لا يرسل إلا عن ثقه مع انه ليس هناك نص آخر يدفعه و رده بانه يلزم الاعتماد على سائر المراسيل الا القليل لان الأكثر من كتبه و فى الشرح و قد يقرب بناء على انها تطهر إذا تغيرت بالنزح إلى زوال التغيير بان من البين أنها إذا لم تتغير لم يجب ازيد من ذلك و لا يجب النزف و لا قائل باكثر من الاربعين إذا لم نقل بالنزف و احتج المصنف له فى نهايته بروايه كردويه الوارده فى وقوع الماء المخالط للعذره و للبول و خرؤ الكلاب و كذا فى المنتهى الا انه اورد فيه انها انما تدل على نزح الثلاثين و مع ذلك فالاستدلال بها لا يخل من تعسف و كانه انما ذكر ذلك لجهل كردويه و كونها فى ماء مطر مخلوط باشياء باعيانها ثمّ هى نص فيما تضمنته فلا تجدى فى المسأله و لعل الاحتجاج بها لأنها المتضمنه للفظ المنجره المذكور فى المبسوط مع الاربعين فكانه يقول لعل الشيخ روى خبر كردويه بلفظ اربعين و لم نظفر به الا بلفظ ثلاثين و بعضهم نزح ثلاثين نقل عن البترى و هو خبره المختلف

و نفی عنه الشهید الباس لخبر کردویه و قد یتبین ضعف سنده و دلالته و بعضهم احتمل عدم وجوب شی ء کما فی المعتبر حیث ذکر احتمال أن لا یجب شی ء عملا بما دل من النصوص علی انها لا تنجس ما لم تتغیر خرج ما نص علی النزح له منطوقا و مفهوما و یبقی الباقی داخلا فی العموم مع الأصل قال و هذا یتم لو قلنا ان النزح للتعبد لا للتطهر اما إذا لم نقل ذلک فالأولی نزح مائها اجمع قلت و یمکن اتمامه علی الآخر بجواز اختصاص نجاسه البئر بما نص علی النزح له و بعضهم احتمل تقدیر التغییر و النزح إلی زواله نسبه الفاضل فی شرحه إلی من احتمله و لا ریب ان اقواها مع التنجیس هو القول.

(ب) جزء الحیوان و کله سواء للأصل و الاحتیاط و احتمل فی الشرح و الدلائل دخول الجزء فیما لا نص فیه إذا لم یجب فیه الا اقل مما ینزح للکل و کذا صغیره و کبیره سواء إذا شملهما اللفظ بخلاف مثل الرجل و الصبی و لا کالبعیر فانه لا یشمل الصغیر کما یقتضیه کلام اکثر أهل اللغه و عن الصهرشتی الحاق صغار الطیور بالعصفور قال فی الشراح و لا دلیل علیه قلت و ربما کان فی موثقه عمار الوارده فی العصفور دلالته علیه و کذا ذکره و انثاه إذا عمهما اللفظ کالاکثر و منه الدجاجه بنص أهل اللغه لا کالرجل و الصبی و لا کالبقره کما یأتی بحول اللّه فی الوصایا و لا فرق فی الانسان و الجنب و الرجل و الصبی بین المسلم و الکافر وفاقا لإطلاق الأکثر و الأخبار و نص المحقق و اوجب ابن ادریس النزف لموت الکافر و وقوع میتته فیها استنادا إلی ان نجاسه الکفر مما لا نص فیه فاذا نزل فیها و باشره مائها حیا وجب النزف فکیف یجب سبعون إذا مات بعد ذلک و کذا إذا انزلها جنبا لذلک فان الکفر و الجنابه امران هذا مع سبق المسلم إلی الفهم عند الاطلاق و رده المحقق بمنع وجوب نزح الجمیع للکافر الحی فان النص فی موت الانسان نص علی الکافر بعمومه و إذا لم یجب فی میته الا سبعون فالأولی فی حیه و احتمل فی الجنب تاره عموم نصه له و اخری ان السبع انما تجب لغسله و لا غسل للکافر

و الاقوی عدم الدخول فی نصهما و فی التذکره و المختلف و النهایه و المنتهی اختیار زوال نجاسه الکفر بالموت لزوال ذلک الاعتقاد الفاسد بالموت فیساوی میته میت المسلم لو وقع فی البئر و الاستصحاب یرده مع ان المفروض فی الروایه و فی کلامهم موت الانسان فی البئر لا وقوعه میتا علی ان الاعتقاد الفاسد لو زال زال ما یقتضی النجاسه فیما یستقبل لا زوال النجاسه الحکمیه السابقه کما ان زوال العین عن الثوب بلا ماء لا یطهره و فی عدم جریان احکام میت المسلمین علیه فی التغسیل و الصلاه و نحوهما ایماء إلی بطلان المساوات و نص الحلی علی مساوات بول الکافر لبول المسلم و احتمل بعضهم الفرق لتضاعف النجاسه بملاقاه بدنه و ربما یمنع و فی البیان النص علی تخصیص الرضیع بابن المسلم.

(ج) الحواله فی الدلو علی المعتاد علی تلک البئر بعینها أو نوعها بمعنی انه لو کانت بئر لم یعتد فیها النزح بدلو اعتبر ماء اعتید علی مثلها و لو اعتید علی بئر دلو الفاره فی مثلها اکبر أو اصغر فالمعتبر العاده فی مثلها لا فیها و لو اختلف عاده امثالها فالاغلب فان تساوت فیحتمل اجزاء الاصغر لشمول الاطلاق له و الاقتصار علی الاکبر للاحتیاط و استصحاب النجاسه و ربما قیل إذا اختلفت العاده علی عین تلک البئر اعتبر الاغلب فان تساوت فالاصغر أو الاکبر و لو اعتید علی مثلها فی البلد دلو و فی غیره غیرها اعتبر الاغلب و لو لم یعتد فی البلد علی مثلها دلو اعتبر الاغلب علی مثلها فی البلاد و قیل اعتبر الاقرب من البلاد إلیه فالاقرب و علیه ثانی الشهیدین و فی الشرح و قد یحتمل الاکتفاء فی کل بئر بأصغر دلو اعتیدت علی اصغر بئر بطریق اولی فانه إذا اکتفی بها فی الصغیره القلیله الماء ففی الغزیره اولی و کان الأولویه فی اعتبار امکان النزف فی القلیله دون الکثیره و اورد علی الأولویه بانه ربما کان للقلیله خصوصیه باعتبار قله الماء فیتجدد النبع بخلاف الغزیره و بان احتمال التعبد قائم و عن بعض الأصحاب تفسیر الدلو بالهجریه و نسبه القاضی إلی قوم و هی ثلاثون رطلا و قیل اربعون و هو المروی عن الرضا (ع) فی الفاره و الطائر و السنور

فلو اتخذ آله تسع العدد و نزح بها دفعه فالاقرب الاكتفاء خلافا للمعتبر و المنتهى و التحرير ففيهن اعتبار العدد اقتصارا على المنصوص و لان تكرير النزح اعون على التموج و التدافع و تجدد النبع اما لو علقه فى الرشاء دلوين او اكثر فلا ينبغى الشك فى الاحتساب النبع و لو اتى بالعدد بآله من خشب و نحوه أجزأ لان الغرض اخراج المقدار بطريق التدريج بناء على اعتبار العدد و ذلك حاصل بغير الدلو و لو اتى بالمقدار مع زياده العدد احتمل الاكتفاء ان قلنا بان الغرض اخراج المقدار و فيه اشكال و المنع اقوى.

(د) لو تغيره البئر للجيفه حكم بالنجاسه من حين الوجدان لجيفه فيها ان لم يعلم سبقها و ان انتفخت أو تفسخت و سبق التغير للأصل و امكان الانتفاخ و التفسخ او الاستعداد له قبل الوقوع و امكان التغير بالمجاوره او بغيرها و يقدم قولهم ع الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر و ان الصادق (ع) سئل عمن وجد فى انائه فاره متسلخه و قد توضأ من الاناء مرارا او اغتسل او غسل ثيابه فقال ان كان رءاها قبل ان يغتسل او يتوضأ او يغسل ثيابه ثمّ فعل ذلك بعد ما رءاها فى الاناء فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من الماء شيئا و ليس عليه شى ء لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثمّ قال لعله أن يكون انما سقطت فيه تلك الساعه التى رآها و عن أبى حنيفه ان كانت الجيفه منتفخه أو متفسخه اعاده صلوات ثلاثه ايام بلياليها و الا صلوات يوم و ليله و فى البيان يحكم بالنجاسه من حين وجدان التغير.

(ه) لا- يجب النيه فى النزح للأصل و كونه ازاله نجاسه أو بمنزلتها إذ على القول بالتعبد انما تعبدنا لترك الاستعمال قبل النزح فيجوز ان يتولاه الصبى الا فى التراوح على ما مر أو الكافر مع عدم المباشره المنجسه.

(و) لو تكثرت النجاسه الواقعه فى البئر تداخل النزح مع الاختلاف فى النوع كالثعلب و الارنب و المقدر كالثعلب و الدم و عدمه فلو مات ثعلبان أو ثعلب و ارنب لم ينزح الا- اربعون و لو مات فيها ثعلب و وقع دم كثير كفت خمسون لحصول الامتثال اما فى المتخالفه فلأنه فى نحو ما ذكر يصدق انه وقع الدم فنزحت خمسون دلوا و وقع الثعلب فنزحت اربعون و لا- نيه فى النزح و لا استحاله فى اجتماع علل شرعيه على معلول واحد فانها معرفات و اما فى المتماثله فلذلك و لان الواقع منها فى النصوص يعم الواحد و الكثير و لان العقل لا يفرق بين بول رجل مره و مرتين او بول رجلين و لا بين قطرات منفردات من الدم و ما فى الكثير منه بقدرها و لان للنجاسه الواحده الكلبيه و البوليه و نحوهما لا تتزايد بتزايد الاجزاء و احتمل فى المنتهى العدم و ظاهره احتماله فى القبيلين المتماثله و غيرها لان كثره الواقع تزيد شياع النجاسه بالماء و لذا اختلف النزح باختلاف الواقع فى الجثه و ان كان طاهرا فى الحياه و يؤيده الاحتياط و الاستصحاب و أصل تعدد المسبب بتعدد السبب و هو خيره الشهيد قطعا فيهما فى الدروس و البيان و فى الذكرى قطعا فى المختلفه و تقريبا فى المتماثله قال اما الاختلاف بالكميه كالدم فان خرج من القله إلى الكثره فمنزوح الأكثر و ان زاد فى الكثره فلا زياده فى القدر لشمول الاسم و حكم ابن ادريس بتداخل المتماثله دون المختلفه و قطع المحقق بعدم تداخل المختلفه و احتمل الوجهين المتماثله قلت و يستثنى من الخلاف وقوع اجزاء حيوان واحد متعاقبه فتتداخل قطعا و الازاده على كله اضعافا و كذا ما ينزح له الكل تداخل مثله و يداخله غيره إذ لا مزيد عليه و هو الاظهر عند التراوح.

(ز) انما یجزی العدد أو الکر أو التراوح بعد اخراج عین النجاسه أو استحالتها أو استهلاکها اتفاقا کما فی المنتهی لظهور ان لا فائده فی النزح مع بقاء النجاسه فلو تمعط شعر نجس العین أو تفتت لحم المیته فیها نزحت حتی یعلم خروج الجمیع ثمّ ینزح المقدر فان تعذر لم یکف التراوح قال الشهید و لو کان شعر طاهر العین امکن اللحاق لمجاوره النجس مع الرطوبه و عدمه لطهارته فی اصله قال و لم اقف فی هذه المسأله علی فتیا لمن سبق منا انتهی. و یحتمل الاجتزاء باخراج عین النجاسه فی أول دلو و احتساب تلک الدلو من العدد لإطلاق النصوص و الفتاوی و اما خبر علی بن حدید عن بعض اصحابنا قال کنت مع أبی عبد اللّه (ع) فی طریق مکه فصرنا إلی بئر فاستقی غلام أبی عبد اللّه (ع) دلوا فخرج فیه فارتان فقال (ع) ارقه فاستقی آخر فخرج فیه فاره فقال (ع) ارقه فاستقی الثالث فلم یخرج فیه شی ء فقال صبه فی الاناء فصبه فی الاناء فیحتمل حیاه الفیران و العذره الیابسه من النجاسات اختصت بزیاده النزح لها بعد الاستحاله.

(ح) لو غار الماء سقط النزح لانتفاء محله فانه الماء لا البئر و لو عاد إلی البئر نبع الماء کانه النابع طاهرا کما فی بعض مسائل السید و فی المعتبر بعد التردد لأنه و ان احتمل ان یکون هو الغائر احتمل أن یکون غیره و الأصل الطهاره و لا ینجس بارض البئر فانها تطهر بالغور کما تطهر بالنزح کلا- أو بعضا فانه کالنزف و احتمل بعضهم قصر طهاره الارض علی النزح فینجس لها المتجدد و ان اتصلت بالنهر الجاری طهرت سواء تساوی قرارهما أو اختلفا و التذکره یعطی التسویه بین التساوی و وقوع الجاری فیها و ذلک لحصول الاتحاد به المدخل بمائها فی الجاری فیلحقه حکمه و لم یکتف الشهید فی الذکری و الدروس بتسنم الجاری علیها بناء علی عدم الاتحاد و هو ان سلم ففی غیر الواقع فیها إذ لا شبهه فی الاتحاد به و المنحدر من الجاری إلی نجس من ارض أو ماء أو غیرهما لا- ینجس ما بقی اتصاله فماء البئر یتحد بماء طاهر و لیس لنا ماء واحد مختلف الطهاره و النجاسه بدون التغیر الا ان یلتزم تنجس المنحدر و هو بعید

و لو سلم امکن التزام تنجس مائها من الجاری مع تساوی القرارین و بمثله یطهر طهرها بالقاء کر علیها دفعه و استشکل فی نهایه الأحکام و خص المحقق طهارتها بالنزح فلم یطهرها باتصالها بالمتصل الجاری اقتصارا علی المنصوص المفتی به و الظاهر ان اقتصار النصوص و الفتاوی علی النزح مبنی علی الغالب الاخف الأخفی و الغیث إذا جری إلیها عند النزول من السماء کالجاری و لا ینافیه خبر کردویه المتقدم فان ظاهره بقاء عین العذره و خرء الکلاب مع ماء المطر و لو اجریت البئر دخل مائها فی الجاری قطعا و لو اجریت بعد التنجیس فهل یطهر الجمیع أو الباقی عند المنبع بعد انفصال ما کان یجب نزحه أولا یطهر شی ء منه حتی ینزح الواجب اوجه احتملت فی الذکری اوجهها الأول و لو تغیرت بالنجاسه ثمّ زال تغیرها بغیر النزح و الاتصال بالجاری أو الکثیر فالاقرب نزح الجمیع و ان زال التغیر ببعضه لو کان متحققا علی اشکال من الاستصحاب و عدم اولویه البعض و انتفاء علامه الطهاره التی کانت زوال التغیر و ینجس الجمیع بالتغیر فلا یطهر الا باخراج الجمیع فان الاکتفاء باخراج البعض و استهلاک الباقی فی النابع المتجدد عند تحقق التغیر کان لما مر من الادله المنتفیه هنا و من الاکتفاء بالبعض مع تحقق التغیر فبدونه اولی و علی الاقرب ان تعذر النزف فلا تراوح هنا بل ینزح ما یعلم به نزح الجمیع و لو فی ایام و وجهه واضح.

## المبحث الرابع فی الاحکام للمیاه

یحرم استعمال الماء النجس فی الطهاره و ازاله النجاسه حیث یعتقد حصول الاثر فیکون مشرعا و هو المراد من الاستعمال و فی النهایه تفسیر الحرمه بعدم الاعتداد بالفعلین مطلقا اختیارا و اضطرارا و فی التقیه له المخرج بعدم النیه و فی الاکل و الشرب اختیارا اجماعا و لما دل علی حرمه کل النجس و شربه من الأخبار المتواتره الداله بمناصیصها و مفاهیمها و فی الاضطرار یجب و یقدم علی المغصوب و فی اختلاف احواله بقوه النجاسه و ضعفها و قلتها و کثرتها احتمال فان تطهر به لم یرتفع حدثه إذ المشروط عدم عند عدم شرطه و لو صلی بهاتیک الطهاره اعادهما مطلقا لفساد الطهاره و فساد الصلاه لفساد شرطها فی الوقت و خارجه عالما بالنجاسه و الفساد أو جاهلا بهما أو باحدهما کما علیه ابن سعید و ظاهر الصدوقین و المفید و اول الشهیدین و الفاضل المحشی بل هو الظاهر من کل من لم یتعرض للتنصیص علی هذا الحکم و احالته علی ما یقتضیه ظاهر اشتراط الطهاره فی الماء للوضوء و اشتراط الوضوء فی الصلاه و الحجه لهم عموم قوله ع لا صلاه الا بطهور و المراد نفی الحقیقه بناء علی ما حقق من ان اسماء العبادات موضوعه للصحیح منها و مع اراده نفی الصحه یحصل المطلوب لان المراد بقوله ع من فاتته صلاه الصلاه الصحیحه و علی القول بان الاداء یستتبع القضاء و إن ضعف یثبت الحکم بالأصل و قصر أبو علی وجوب الاعاده علی بقاء الوقت إذا سبق العلم فنسیه و فی نهایه الشیخ و مبسوطه و علیه القاضی القصر علی بقاء الوقت إذا لم یسبق العلم أما مع السبق فیلزم القضاء خارج الوقت أیضاً و مبنی الخلاف بین الشیخ و ابی علی علی النسیان یعد تفریطا أو لا و مبنی أصل المسأله علی ان الطهاره فی هذه الصوره شرط وجودی یدور علی الواقع أو علمی یدور علی الزعم و یؤید الأول انه لا بحث فی وجوب اعاده الطهاره لما یستقبل و مع بقاء الوقت فی بعض الوجوه و کون المدار فی رفع العقوبه علی الزعم لا یقتضی کون المدار فی الاجزاء و عدمه و ربما یؤید عدم القضاء بانه فرض مستانف فعدم الدلیل دلیله و انه قد اتی بالمأمور به ظاهرا فیقع مجزیا و فی الصحیح من مکاتبه علی بن مهزیار قال کتب إلیه سلیمان بن رشید یخبره بانه بال فی ظلمه اللیل و أنه اصاب کفه برد نقطه من البول لم یشکک انه اصابه و لم یره و انه مسحه بخرقه ثمّ نسی أن یغسله و تمسح بدهن فمسح به کفیه و وجهه و رأسه ثمّ توضأ وضوء فصلی فاجابه بجواب قرأته بخطه اما ما توهمت مما اصاب یدک فلیس بشی ء الا ما تحقق فان تحققت ذلک کنت حقیقا أن تعید الصلوات التی کنت صلیتهن بذلک الوضوء بعینه ما کان منهن فی وقتها و ما فات وقتها فلا اعاده علیک بها من قبل ان الرجل إذا کان ثوبه نجسا لم یعد الصلاه الا ما کان فی وقت و اذا کان جنبا أو صلی علی غیر وضوء فعلیه اعاده الصلوات المکتوبات اللواتی فاتته لان الثوب خلاف الجسد فاعمل علی ذلک ان شاء اللّه و ضعف الکاتب لا یضعفها بعد قول الثقه فاجابه بجواب قرأته بخطه و مضمرات الاجلاء لا قدح فیها کما ان کثره الاعتماد علی راوی الکتابه یهون ضعف الکتابه و فی الشرح یحتمل ان المکتوب إلیه من مهزیار و القائل قرأت شخص آخر و هو الراوی عنه احمد أو عبد اللّه و یحتمل عود ضمیر بخطه إلی سلیمان بن رشید انتهی. و لا یخفی ما فی ذلک من البعد فهذه الإیرادات لا تؤثر نعم یظهر علی الروایه اختلال لان الغرض فی اولها فساد الوضوء و قد حکم بقصر الاعاده علی الوقت و فی آخرها ان من صلی بغیر وضوء یعید الفائته فالتوفیق اما بحمل ثمّ فی قول السائل ثمّ توضأ علی ترتیب الذکر و هو ع علم ذلک فیصح الوضوء أو ان الوضوء کان بغسلات فیصح لطهاره المحل بالغسله الأولی ان اکتفی فی البول بواحده أو اجری مائها علی المحل مکررا أو مضافا إلی غسل الکف

و أما الوجه و الرأس فكان المسح فی غیر محل الوضوء منهما أو بتاویل الفجر بان المراد من قوله ان من صلی بغیر وضوء یعید الفائته یرید به من لم یأت بصوره الوضوء لقضیه المقابله و أما المنافاه بین الطرفین فی قوله لان الثوب خلاف الجسد یراد به ما یتعلق بالجسد من الحاله المعنویه دون الظاهریه فیتوقف و کیف کان فهذه المدارک ضعیفه اما الخبر فقد عرفت ما فیه و أما التکلیف الظاهری فیتبع بقاء الظهور و أما الفرض المستانف فیحتاج إلی الدلیل و قد بان و أما ابن ادریس فقد تردد لکن الظاهر منه ثبوت الاعاده مطلقاً مع العلم أو سبقه و عدمه مطلقاً بدون ذلک و الاقوی ما اوضحناه و اللّه الهادی أما لو غسل ثوبه أو بدونه فانه یغسل ثانیا و بعد الصلاه إن کان سبقه العلم بالنجاسه مطلقا فی الوقت و خارجه کما فی ظاهر المقنع و الفقیه و المقنعه و جمل العلم و العمل و الجمل و العقود و صریح النهایه و حاشیه المدقق و المختلف و التذکره و المبسوط و الخلاف و الوسیله و المهذب و الموجز و شرحه و الذکری و الدروس و البیان و نهایه الأحکام و فی السرائر و الغنیه و شرح المجمل للقاضی علی الظاهر فی الأخیره نقل الإجماع و فی شرح الموجز و الریاض و الذخیره و الدلائل و المعتبر نقل الشهره و فی الشرائع و النافع انه اشهر روایه و فی التنقیح مذهب الثلاثه و اتباعهم و علیه الفتوی و الحجه فیه بعد الإجماعات واصل بقاء الشغل بالنظر إلی ما فی الوقت جمیع ما دل علی اشتراط صحه الصلاه بطهاره الثوب و البدن و خصوص روایات کثیره منها عده اخبار فیمن نسی الاستنجاء و توضأ و صلی و صحیح زراره المقطوع و حسنه عن الباقر ع فیمن اصاب ثوبه دم رعاف أو منی فاخر غسله حتی یجد ماء فحضرت الصلاه فصلی و نسی غسله ثمّ ذکر بعد ذلک انه یعید الصلاه و یغسله و خبر سماعه عن الصادق ع فیمن رأی بثوبه الدم فنسی غسله حتی صلی و ذکر انه یعید الصلاه کی یهتم بالشی ء إذا کان فی ثوبه عقوبه لنسیانه و صحیح ابن أبی یعفور سأله ع عن الرجل یکون فی ثوبه نقط الدم لا یعلم به ثمّ یعلم فینسی الغسل فیصلی ثمّ یذکر بعد ما صلی أ یعید صلاته قال یغسله و لا یعید صلاته إلا أن یکون مقدار الدرهم مجتمعا فیغسله و یعید الصلاه و موثقه أبی بصیر عن الصادق ع ان من یصیب ثوبه الدم و لا یعلم و یصلی لا یعید و من علم ثمّ نسی و صلی یعید و روایه الحسن بن زیاد عن الصادق فی الرجل یبول فیصیب بعض فخذه نکثه من بوله فیصلی ثمّ یذکر بعد ان لم یغسله قال یغسله و یعید صلاته و بمضمون روایه ابن مسکان فی مسأله بعثها إلی الصادق ع مع ابراهیم بن میمون فجاء الجواب بهذا المضمون و کیف کان فهذا القول هو الذی لا محیص عنه لکثره اخباره و صحه کثیر منها مع الانجبار بالشهره بل الإجماعات و التأید باصل عدم الفراغ و ان الفاظ العبارات اسم للصحیح منها و مقویات الشی ء مضعفات مقابله و فی المعتبر استحسان عدم الاعاده مطلقاً لو لا ان القول الأول اکثر و الروایه به اشهر و حکی فی التذکره القول بعدم الاعاده مطلقاً عن الشیخ فی بعض اقواله و اختاره صاحب الکتاب و سندهم مع قوله ص عفی لأمتی الخطأ و النسیان و ان الصلاه موافقه لظاهر الامر صحیح العلا عن الصادق ع فی الرجل یصیب ثوبه ما ینجسه فینسی غسله فیصلی فیه ثمّ یذکر انه لم یکن غسله أ یعید الصلاه قال لا یعید قد مضت الصلاه و کتبت له

قال فی المعتبر و هذه حسنه و الاصول تطابقها إذ صلی صلاه مأموراً بها و یؤید ذلک قوله ص عفا لأمتی الخطأ و النسیان و مراده من الحسن غیر المصطلح إذ هی فی اعلی مراتب الصحه و کان قول بعض الفقهاء انها حسنه لا تقاوم الصحیحه اشتباه نشأ مما فی المعتبر و رماها التهذیب بالشذوذ وردها بذلک و بمعارضه الأخبار و نزولها علی نجاسه معفو عنها و ربما نزلت ضعیفا علی اراده لا أی لا یجزی فعله ثمّ قال یعید أو علی اراده الانکار و الکل بعید و نزلها فی الاستبصار علی مذهبه الآتی اعنی عدم الاعاده خارج الوقت جمعا و ورد ما یدل علی عدم الاعاده مطلقاً فی باب الاستنجاء کصحیح ابن جعفر عن اخیه ان ناسی الاستنجاء ان ذکر فی الاثناء ابطل و بعد الفراغ اجتزأ و موثقه ابن عمار عن الصادق ع ناسی الاستنجاء حتی یفرغ من الصلاه لا یعید و مثلها ضعیفه احمد بن هلال و حسنه المثنی الحفاض إلی غیر ذلک و فی الاستبصار و التحریر و الإرشاد و التلخیص و التبصره وعده فی التذکره قولا مشهورا بین العلماء اختصاص الاعاده بالوقت عملا بالأصلین لان الأصل عدم الاتیان بالمامور به و بقاء شغل الذمه و الأصل عدم لزوم القضاء لأنه فرض مستانف و نفی عنه الباس فی المنتهی و سندهم تنزیل صحیح العلا علی عدم الاعاده خارج الوقت مستندین إلی صحیح علی بن مهزیار فی کتابه سلیمان بن رشید المتقدمه فی البحث السابق و قد علمت ما فیها و فی دلالتها من الکلام و القول الفحل هو القول الأول و اللّه اعلم. و لا فرق فیه بین الناسی و قد مر الکلام فیه و العامد بلا فرق بین الجاهل بالحکم و العالم و فی نهایه الأحکام و الذکری و المنتهی و المعتبر و شرح الموجز و الریاض و الخلاف نقل الإجماع فی لزوم اعاده العامد و فی التذکره الإجماع ممن شرط الطهاره و فی صحیح ابن مسلم و صحیح الجعفی و حسنه ابن مسلم و حسنه عبد اللّه بن سنان ما یعطی ان من صلی ذاکرا للنجاسه تلزمه الاعاده و ظاهر اطلاق الإجماع و الاخبار عدم الفرق بین الجاهل و العالم بل اجماعهم منعقد علی مساواه الجاهل بالحکم العالم به فی مثل هذه الأحکام مع ان فیما دل علی الشرطیه کفایه و المناقشه کما فی الکتاب و نحوها بعدم تقصیر الجاهل فلا یلحقه شی ء مردوده بثبوت التقصیر أولا و بعدم الملازمه ثانیا فتدبر و الا یکن سبقه العلم فلا اعاده خارج الوقت اجماعا فی السرائر و الغنیه و التنقیح و المهذب و المفاتیح و فی الکتاب و الذخیره و ظاهرهم الاتفاق علی عدم وجوب القضاء و فی الدلائل قد یفهم من کلام بعضهم ان عدم القضاء اجماعی و فی الذکری و المنتهی نسبته إلی اکثر الأصحاب و فی نهایه الأحکام الاقوی مسقوط القضاء قیل و یؤذن بوجود الخلاف و فی المقنعه من صلی فی ثوب ظن انه طاهر ثمّ عرف بعد ذلک انه کان نجسا ففرط فی صلاته فیه من غیر تامل له اعاد ما صلی فیه فی ثوب طاهر من النجاسات و ذلک باطلاقه یؤذن بلزوم القضاء مع الجهل فی بعض الصور و فی الخلاف یظهر وجود المخالف و المعلوم من کلمات الأصحاب و روایاتهم ان الطهاره من الخبث شرط علمی لا وجودی بالنسبه إلی الجاهل المطلق و ستتلی علیک الأخبار فینقطع الاحتجاج بظاهر ما دل علی اشتراط الطهاره

و بعض اخبار خاصه و یشبه ذلک ما إذا ذکر و قد بقی من الوقت اقل من رکعه خاصه بل فی الوقت خاصه کما فی المبسوط و الغنیه و المهذب و نهایه الأحکام و المختلف و باب المیاه من النهایه للشیخ و فی الغنیه الإجماع علیه احتج الشیخ فیما نقل عنه علی هذه الدعوی بان واجد النجاسه فی اثناء الصلاه یعیدها فکذا من یجدها فی اثناء الوقت بعد الفراغ و یرد علیه منع الملازمه و الأولی الاحتجاج له بالصحیح عن وهب بن عبد ربه عن الصادق ع فی الجنابه تصیب الثوب و لم یعلم بها صاحبه و یصلی فیه ثمّ یعلم بعد قال یعید إذا لم یکن علم و حملها الشیخ علی معنی إذا لم یکن علم حین الصلاه بان علم قبلها و نسی و هو یعید و حملها فی الذخیره علی واجد المنی فی الثوب المختص أو علی الاستحباب أو سقوط حرف النفی قیل یعید و توهم الراوی و لا یخفی ما فی الکل أو یحتج له بروایه أبی بصیر عن الصادق ع فی رجل صلی و فی ثوبه بول أو جنابه فقال علم أو لم یعلم فعلیه اعاده الصلاه ذا علم و حملها الشیخ علی عدم العلم حال الصلاه قال فی الذخیره و حملها علی الاستحباب اقرب ترجیحا للاخبار الکثیره المنجبره بالشهره و قیل لا- اعاده علیه مطلقاً و هو خیره المنتهی و التحریر و التبصره و المعتبر و التلخیص و الإرشاد و موضع من نهایه الشیخ و الدروس و البیان و علیه عول الأکثر سیما المتاخرین و فی الریاض و الذکری و الشرح و شرح الإرشاد و الذخیره نقل الشهره فیه و نسب فی الذخیره إلی المفید و المرتضی و الشیخ فی موضع من النهایه و ابن ادریس و الفاضلین و الشهید و الحجه لهم بعد الأصل و ان الامر یقتضی الاجزاء و فیه ما فیه الأخبار و هی کثیره جدا کصحیح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه عن الصادق ع فی الرجل یصلی و فی ثوبه عذره من انسان أو سنور أو کلب أ یعید صلاته قال ان کان لم یعلم فلا یعید و صحیح اسماعیل الجعفی فی حکم الدم المعفو عنه و موثقه أبی بصیر و روایه أبی بصیر عن الصادق ع فی رجل یصلی و فی ثوبه جنابه أو دم حتی فرغ من صلاته ثمّ علم قال قد مضت صلاته و لا شی ء علیه و صحیح عیص عن الصادق ع فی رجل صلی فی ثوب رجل ایاما ثمّ ان صاحب الثوب اخبره انه لا یصلی فیه قال لا یعید شیئا من صلاته و فی الدلاله تامل و خبر ابن مسلم عن أحدهما ع فی رجل یری فی ثوب اخیه دما و هو یصلی قال لا- یؤذنه حتی ینصرف و ایده المحقق بقول الصادق ع فی صحیح ابن مسلم ان رأیت المنی قبل أو بعد ما تدخل فی الصلاه فعلیک اعاده الصلاه و ان انت نظرت فی ثوبک فلم تصبه ثمّ صلیت فیه ثمّ رأیته بعد فلا اعاده علیک و کذلک البول قال الشهید (ره) و لو قیل لا اعاده علی من اجتهد قبل الصلاه و یعید غیره امکن لهذا الخبر و لقول الصادق ع فی المنی تغسله الجاریه ثمّ یوجد اعد صلاتک ام انک لو کنت غسلت انت لم یکن علیک شی ء ان لم یکن احداث قول ثالث قال فی الذخیره و نظیره فی الکتاب و فیه تامل إذ لیس فی هاتین الروایتین دلاله علی ما ذکر اما السابقه فلا-ن دلالتها من دلیل الخطاب و لیس بحجیه إذا خرج الشرط فخرج الغالب کما فی محل البحث و أما الاخری فلأنه ربما کان الغسل مبینا علی عدم وقوعه علی الوجه المعتبر

و لو احتج بما رواه میمون الصیقل عن الصادق ع فی رجل اصابته جنابه من اللیل فاغتسل فلما اصبح نظر فاذا فی ثوبه جنابه فقال ع الحمد لله الذی لم یدع شیئا الا و له حد ان کان حین قام نظر فلم یر شیئا فلا اعاد علیه و ان کان حین قام لم ینظر فعلیه الاعاده الا انها ضعیفه السند انتهی. و لا یخفی علیک ما فی یراده بعد أن یکون بصیرا فی فنّ الاصول و فی الدلائل قرب تفصیل الشهید قال و لیس قولا جدیدا فان ظاهر کلام المفید یعطیه کما نقله فی المختلف قلت لکن الخروج عن قول المعظم بل الإجماع لعدم اخلال معلوم النسب و الروایات المبالغه حد التواتر لمثل هذه الظواهر مما لا وجه له اصلا فالذی یقتضیه التحقیق ان الطهاره الخبیثه من الشرائط العلمیه بالنسبه إلی الصلاه و اللّه العالم. هذا کله لو وجدها بعد الفراغ من الصلاه و لو وجدها فی الاثناء فلا یخل الحال من أن یکون ذلک بعد النسیان أو عقیب الجهل من الأصل أو مع جهل وقت الحدوث فیقطع علی السبق و لا عدمه أو مع علم حدوثها وقت العلم فان کان بعد العلم و النسیان ففی شرح الفاضل بناء الامر علی حال الناسی فان اوجبنا علیه الاستئناف مطلقاً وجب هنا و ان فصلنا بالوقت و خارجه استأنف مع السعه و عند الضیق یطرح الثوب ان امکن بلا فعل المنافی و الا فاشکال و ان لم یوجب الاستئناف هناک مطلقاً طرح الثوب عنه إن أمکن بلا فعل المنافی و إلا استأنف الا عند الضیق ففیه اشکال انتهی. و وجه بنائه انه حیث یکون النسیان عذرا یکون الجزء الواقع معه صحیحا فیلزم الاتمام و الا وقع فاسدا فیجب الاستئناف و لا یخفی ما فیه إذ ربما کان تاثیر النسیان مشروطا بمصادفه الکل صح أو فسادا فالحکم بالفساد یستند اما إلی أصل بقاء شغل الذمه و عدم فراغها و لو قلنا بالاجتزاء مع الذکر بعد الفراغ لا یلزمنا القول به مع الذکر فی الاثناء إذ القول به قیاس مع الفارق بل ربما یقال ان القائل بالفساد هناک قائل هنا لعدم القول بالفصل کما فی شرح المفاتیح و أما إلی خبر سماعه عن الصادق ع الدال علی لزوم اعاده الناسی إذا ذکر بعد الفراغ معللا بان ذلک عقوبه لنسیانه و لیکون باعثا علی الاهتمام و أما إلی ما فی السرائر نقلا عن مشیخه الحسن بن محبوب عن عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع قال ان رایت فی ثوبک دما و أنت تصلی و لم تکن رأیته قبل ذلک فاتم صلاتک فاذا انصرفت فاغسله قال و إن کنت رأیته قبل ان تصلی فلم تغسله ثمّ رأیته بعد و أنت فی صلاتک فانصرف و اغسله واعد صلاتک و أما إلی موثقه سماعه عن الصادق فی الرجل یری بثوبه الدم فینسی أن یغسله حتی یصلی قال یعید صلاته قال فی الذخیره و منها دلاله علی لزوم الاعاده إذا ذکر فی اثناء الصلاه إذ الظاهر من قوله یصلی بلفظ المضارع شموله للصوره المذکوره انتهی. و لا یخفی ما فیه و أما إلی صحیحه ابن جعفر عن اخیه ع فی رجل ذکر فی صلاته انه لم یستنجی من الخلاء قال ینصرف و یستنجی و یعید الصلاه و ان ذکر بعد الفراغ من صلاته فلا اعاده علیه و رواه ابن ادریس فی آخر السرائر عن کتاب محمد بن علی بن محبوب و رواه الحمیری فی قرب الاسناد عن عبد اللّه بن الحسن عن جده علی بن جعفر

و أما إلی صحیحه ابن مسلم عن الصادق ع ان رأیت المنی قبل أو بعد ما تدخل فی الصلاه فعلیک اعاده الصلاه الخبر و قد تقدم و ربما کان فی روایه زراره الطویله قال قلت اصاب ثوبی دم رعاف أو غیره أو شی ء من منی إلی ان قال قلت ان رأیته فی ثوبی و أنا فی الصلاه قال تنقض الصلاه و تعید إذا شککت فی موضع منه ثمّ رأیته و عن لم تشک ثمّ رأیته رطبا قطعت الصلاه و غسلته ثمّ بنیت علی الصلاه لانک لا تدری لعله شی ء اوقع علیک و قد طعن فیها المصنف بان زراره لم یسندها إلی الامام و فیه ما فیه علی ان الصدوق اسندها إلی الباقر ع فی کتاب العلل و لکن فی دلالتها تامل إذا الظاهر بنائها علی التفریط و الاهمال و فی مقابلتها روایات مطلقه لا تصلح للمقابله و فی بعض کلمات الأصحاب اطلاق فی بناء الواجد فی الاثناء علی وجه یعم الناسی و غیره کما سیتضح بحول اللّه و کیف کان فالاقوی انه متی کان ذلک بعد العلم و النسیان وجبت الاعاده فی الوقت و خارجه فی الضیق و السعه و اللّه العالم. و ان علم بالتقدم فی الاثناء و کان جاهلا ففی المبسوط و ان لم یعلم و صلی علی أصل الطهاره ثمّ علم انه کان نجسا و الوقت باقی اعاد الصلاه و ان مضی الوقت فلا اعاده علیه و ان رأی النجاسه فی الصلاه علی ثوبه رمی بذلک الثوب و تمم الصلاه فیما بقی و ان لم یکن علیه غیره طرحه فان کانت للقرب منه ما یستر عورته به اخذه و ستر به عورته و صلی و ان لم یکن بالقرب منه شی ء و لا أحد یناوله قطع الصلاه واخذ ثوبا یستر به العوره و یستأنف الصلاه و ان لم یملک ثوبا طاهرا اصلا تم صلاته من قعود ایماء و فی النهایه لا یجوز الصلاه فی ثوب قد اصابته نجاسه مع العلم بذلک أو غلبه الظن فمن صلی فیه و الحال ما وصفناه وجب علیه الاعاده فان علم ان فیه نجاسه و هو بعد فی الصلاه لم یفرغ منها طرح الثوب الذی فیه النجاسه و تمم الصلاه فیما بقی علیه من الثیاب فان لم یکن علیه الا ثوب واحد رجع فغسل الثوب و استانف الصلاه و قد یستدل علی ما فی النهایه یخبر أبی بصیر عن الصادق ع فی رجل صلی بثوب فیه جنابه رکعتین ثمّ علم به قال علیه ان یبتدأ الصلاه ان فسر ما فیها بغیر ما فی المبسوط و فی الذکری لو علم فی الاثناء سبق النجاسه فلا اشکال فی بنائه علی القولین و حینئذ لو علم بعد خروج الوقت و هو متلبس بالصلاه امکن عدم التفاته مصیرا إلی استلزماه القضاء المنفی قطعا و قد نبه علیه فی المعتبر و المحقق و المصنف فی کتبهما و ان خلا غیر التحریر و المنتهی عن ذکر الصلاه عاریا قاعدا بالایماء وافقا المبسوط فی لزوم الطرح و الاتمام و فی خبر داود بن سرحان عن الصادق ع فی الرجل یصلی فابصر فی ثوبه دما قال یتم و خبر ابن سنان المحکی عن مشیخه ابن محبوب المتقدم فی البحث الماضی و حسن حریز عن ابن مسلم عنه فی الدم یکون فی الثوب علی و انا فی الصلاه قال ان رایته و علیک ثوب غیره فاطرحه و صل أو ان لم یکن علیک غیره فامض فی صلاتک و لا اعاده علیک دلاله علی ذلک و فی المعتبر انه علی القول باعاده الجاهل فی الوقت یستانف فی الوقت مطلقاً و نسب فی الذخیره القول بالاتمام و الازاله إلی النهایه و المبسوط و الفاضلین و من تبعهم و فی شرح الفاضل نسبه القول بالاعاده إلی النهایه و قد مرت عباراتها و یؤید القول بالاعاده موافقتها للأصل و ان الالحاق بما بعد الفراغ قیاس مع الفارق و صحیح ابن مسلم ان رأیت المنی قبل أو بعد الخ. و روایه زراره الطویله السابقه و خبر أبی بصیر عن الصادق فیمن صلی بثوبه رکعتین و فیه جنابه ثمّ علم قال یبتدئ الصلاه و أما صحیح ابن جعفر فی الرجل یصیب ثوبه خنزیر فلم یغسله فذکر و هو فی صلاته قال ان دخل فی صلاته مضی و الا نضح ما اصاب من ثوبه الا أن یکون فیه اثر فیغسله فلا دلاله فیه لاحتمال عود الاستثناء إلی الجمیع أو إلی الأخیر

و الجمع اما بحمل تلک علی مقارنه العلم لابتداء النجاسه أو حمل هذه علی الناسی و البناء علی ما دل علی الفساد اوفق بالاصول و الضوابط المقتضیه لبقاء شغل الذمه و ما دل علی شرطیه الطهاره و ما دل علی الامن بالاحتیاط و أما ما دل علی رفع القلم فلا یفید سوی رفع العقوبه فالاقوی هو القول بالبطلان و لزوم الاعاده خلافا للتحریر و المبسوط و ظاهر النهایه و الإرشاد و اکثر المتاخرین سواء ذکر فی اثنائها مع ضیق الوقت أو سعته أو بعد مضیه و فی الذکری لو علم فی اثنائها بعد خروج الوقت أمکن عدم التفاته مصیراً إلی استلزامه القضاء المنفی قطعاً و قد نبه علیه فی المعتبر انتهی. و لا یخفی ما فیه و فی البیان فی مسأله الجهل فی الاثناء علی مسألته بعد الفراغ و فی المنتهی لو لم یعلم بالنجاسه حتی دخل فی الصلاه و بان له فیها السبق ففیها روایتان صحیح زراره و صحیح ابن مسلم علی الاعاده لکن فی الأولی انه لم یسندها إلی امام و هذا الحکم مناسب للقائلین بوجوب الاعاده بعد الفراغ فی الوقت و روایه تدل علی عدم الاعاده و البناء کصحیح ابن جعفر فیمن اصابه خنزیر و فی الاستدلال بها نظر إذ ربما کانت الاصابه حال الیبوسه و ذیلها ینبئ عن ذلک و حسنه ابن مسلم و هی صریحه فی ذلک و افتی بمضمونها فی النهایه و المبسوط انتهی. مضمون کلامه و ان علم فی الاثناء و جهل وقت الحدوث ففی التذکره لو رأی النجاسه علی ثوبه أو بدنه فی اثناء الصلاه رماها عنه و اتم صلاته لعدم العلم بالسبق و لو لم یتمکن من رمیها و لا رمی الثوب استأنف الصلاه و مثلها فی نهایه الأحکام و المهذب و فی الذکری لو علم بالنجاسه فی اثناء الصلاه فان لم یعلم سبقها طرحها أو غسلها ما لم یکثر الفعل و اتم و ان احتاج إلی فعل کثیر استأنف لأصاله صحه الصلاه الخالیه عن معارضه التقدم و فی المعتبر لو علم بالنجاسه فی اثناء الصلاه طرحها ان امکن و ان لم یتمکن الا بالفعل الکثیر و نحوه بطلت صلاته و استقبلها بعد طرح النجاسه أو ازالتها و به قال فی المبسوط و علی قول الشیخ الثانی یستانف ان بقی الوقت کیف کان انتهی. و اعترضه فی الذکری بان البناء انما یصح لو علم السبق اما هنا فلا تامل فی الصحه هذا مضمون کلامه و کیف کان فالظاهر من کل من تعرض لهذا الفرع بخصوصه القول بالبناء فالحکم هنا البناء و ازاله النجاسه أو خلع المتنجس إن أمکن و إن تعذر إلا بفعل المبطل اعاد کما لو حدث حین العلم لان الأصل فی الحادث تاخره فیجری فیه جمیع ما دل علی البناء فیما لو حدثت النجاسه برعاف أو غیره و سیجی ء دلاله و مع ذلک فلا یخل من تامل و ان حدث فی الاثناء و بقی و لم یعلم به الا بعد حین فاشبه شی ء بما سبق و ان علم حین الحدوث بنی مع الامکان لصحیح ابن مسلم عن أبی جعفر ع فی الرعاف یحدث علی المصلی انه ینفتل فیغسل انفه و یعود فی صلاته و ان تکلم اعاد صلاته و لیس علیه وضوء و صحیح اسماعیل بن عبد الخالق سأله عن الرجل یصلی بالقوم فیعرض له الرعاف انه یخرج فان وجد ماء قبل أن یتکلم فلیغسل الرعاف و یبنی علی صلاته و ظاهرهما ان المفسد هو الکلام لیس الا و لا قائل به و صحیحتی بن وهب عن الصادق فی الرعاف ینقض الوضوء فقال لو ان رجلا رعف فی صلاته و کان عنده ماء أو من یشیر إلیه بماء فتناوله فمال براسه فغسله فلیبن علی صلاته لا یقطعها و فی روایه علی بن یقطین عن أبی الحسن ع و روایه أبی حمزه عن أبی جعفر ع دلاله علی ان الرعاف ینقض بلا تفصیل و حملهما الشیخ علی رعاف یحتاج فی ازالته إلی المبطل و تلک الأخبار اکثر و اشهر و مؤیده باصل صحه ما مضی من الصلاه و یلوح من الروض و المحقق باء مسأله الوجدان فی الاثناء مع العلم بسبق و بدونه علی مسأله اعاده الجاهل فی الوقت و ربما شمل کلامهما هذه من الصوره و هو بناء بعید و سیجی ء لهم کلام فی القسم الآتی یبنی عن الحکم بالاعاده و إن حدثت فی الاثناء و زالت و لم یعلم الا بعد الزوال ففی المعتبر و التذکره و نهایه الأحکام و المنتهی و ظاهر الروض بناء المسأله علی مذهبی الشیخ فی الجاهل و قطع الشهید بالاتمام إذا امکن الطرح

و الازاله بلا منافى مع جهل السبق أو علم التجدد و هذا هو الذى يعطيه صحيح النفر كما ذكره الشارح الفاضل

نعم فان استمرت زمانا ثمّ زالت اشكل الامر مع ان الاقوى عدم الاعاده و بدون الاستمرار فلا ينبغى القول فى عدمها و لو صلى ثمّ رأى النجاسه بعد الفراغ لم يعد لاحتمال تجددها بعد الفراغ و الأصل فى الحادث تاخيره و للإجماع كما فى المعتبر و شرح الموجز و فى المنتهى و التذكره لا نعلم فيه خلافا يريد من اصحابنا و فى الروض أنه أشهر القولين و يدل عليه أيضاً ما دل على ان الشك بعد الفراغ لا يؤثر شيئا و الاقوى عدم الحاق الظن بالعلم فيما مر فينزل الظان منزله الجاهل فلو ظن النجاسه و تعمد الصلاه لم يلحق بالعامد على الاشهر إلا فى الظن المستفاد من طريق شرعى ففيه بحث سيجى ء بحول اللّه و لو ظن و نسى لم يلحق بالناسى بل بجاهل الأصل و كذا لو ظن سبق النجاسه على الصلاه أو على بعض اجزائها لم يحكم بالسبق و كيف كان فحال الظن مبنى على اعتباره مطلقاً أو لا مطلقاً أو التفصيل و سيجى ء البحث فيه بحول اللّه و لاهل الخلاف هنا اختلاف فى اكثر المقامات منها فى العمد فعند الفقهاء ان طهاره الثياب و البدن و موضع السجود شرط فى صحه الصلاه و زاد الشافعى موضع الصلاه اجمع و ابو حنيفه موضع السجود و القدمين و ما لك يعيد فى الوقت كانه يذهب إلى ان اجتناب النجاسه ليس شرطا فى صحه الصلاه و ذهبت طائفه إلى ان الصلاه لا تفتقر إلى الطهاره من النجاسه روى ذلك عن ابن عباس و ابن مسعود و سعيد بن جبير و ابن مخلد أما ابن عباس فقال ليس على الثوب جنابه و ابن مسعود نحر جزورا فاصابه من خرئه و دمه فصلى و لم يغسله و ابن جبير سأل عمن صلى و فى ثوبه اذى فقال اقرأ على الآيه التى فيها غسل الثياب و روى عنه و عن ابن عباس ان معنى قوله تعالى و ثيابك فطهر من القذر لان القذار كان يسمى فى الجاهليه دنس الثياب و النخعى و عطاء و طهر من الاثم و مجاهد و عملك فاصلح و الحسن فخلقك فحسن و ابن سيرين و ثيابك فشمر و منها فيما إذا صلى ثمّ رأى على ثوبه نجاسه أو على بدنه و تحققت انها كانت عليه حين الصلاه و لم يكن عليها قبل ذلك اختلف اصحابنا فى ذلك و اختلفت رواياتهم بينهم فمنهم من قال تجب عليه الاعاده على كل حال و به قال الشافعى و ابو قلابه و ابن حنبل و ابو حنيفه و عنه و منهم من قال تجب إذا علم فى الوقت و ان لم يعلم الا بعد خروجه لم يعد و به قال ربيعه و مالك و منهم من قال ان سبقه العلم بذلك قبل تشاغله بالصلاه اعاد على كل حال و ان لم يكن سبقه العلم بذلك اعاد فى الوقت و ان خرج الوقت فلا اعاده عليه قال فى الفائده بعد ايراد ما ذكرنا و هذا هو المحتار و به تشهد الروايات و فى التذكره نسب القول باعاده الناسى مطلقاً إلى السيد و الشيخ و الشافعى

و اختاره و القول بعدم الاعاده مطلقاً إلی الشیخ فی موضع آخر و احمد قال و لو لم یعلم بالنجاسه حتی فرغ من صلاته و تیقن حصولها فی ثوبه أو بدنه حال الصلاه فقولان لعلمائنا أحدهما الاجزاء اختاره الشیخان و المرتضی و به قال ابن عمر و عطا و سعید بن المسیب و سالم و مجاهد و الشعبی و النخعی و الزهری و یحیی الانصاری و اسحاق و ابن المنذر و الاوزاعی و الشافعی فی أحد القولین و احمد فی احدی الروایتین لما رواه أبو سعید قال بینما رسول اللّه (ص) یصلی باصحابه إذ خلع نعلیه فوضعها عن یساره فخلع الناس نعالهم فلما قضی (ص) صلاته قال ما حملکم علی القائکم نعالکم قالوا رایناک القیت نعلیک فألقینا نعالنا فقال ان جبرائیل اخبرنی ان فیها قذرا و لو کانت الطهاره شرطا مع عدم العلم لاستأنف الصلاه الثانی وجوب الاعاده فی الوقت دون خارجه اختاره الشیخ فی موضع من النهایه و به قال ربیعه و مالک و قال الشافعی یعید مطلقاً و هو قول أبی قلابه و روایه عن احمد و منها ما لو صلی ثمّ رأی النجاسه علی ثوبه أو بدنه لم تجب الاعاده لاحتمال تجددها و الأصل عدمها فی الصلاه و لا نعلم فیه خلافا الا ما روی عن أبی حنیفه ان النجاسه ان کانت رطبه اعاد صلاه واحده و ان کانت یابسه و کانت فی الصیف فکذلک و ان کانت فی الشتاء فصلاه یوم و لیله و کیف کان فالخلاف بینهم شدید و حکم المشتبه بالتنجس حکمه فی وجوب الاجتناب عنه فی الطهارتین و الاکل و الشرب اجماعا فی الخلاف و الغنیه و المعتبر و التذکره و نهایه الأحکام و المختلف و الکتاب و الشرح و ظاهر السرائر و المنتهی بل ظاهر اکثر کتب الاستدلال و فی الذخیره الظاهر انه لا خلاف فیه و فی التنقیح عندنا ضابط و هو کل ما اشتبه محرم بمحلل وجب اجتنابهما مع الحصر إلی أن قال و منه الماء النجس و الطاهر و فی المنتهی و التذکره الإجماع صریحا فی الثوبین المشتبهین و یلوح من السند العموم و العبارات مختلفه فی نقل الإجماع ففی بعضها المنع عن مطلق الاستعمال کما فی الخلاف و نحوه و الذی فی الغنیه و التذکره و نحوهما عدم جواز الوضوء بهما و ظاهرهم الاتفاق علی عدم الفرق بین جهات الاستعمال فیما یشترط بالطهاره و فی بعض کلماتهم التعرض لخصوص الاناءین کما فی الخلاف و المختلف و التنقیح و غیرهن و فی المنتهی و البیان و الغنیه و التذکره و نحوهن عدم التفاوت بین الواحد و المتعدد بل صرح فی المنتهی و التذکره بعدم الفرق بین اکثریه عدد الطاهر و عدمه و زاد فی التذکره حضراً و سفراً سواء اشتبه بالنجس و النجاسه قال و به قال المزنی و ابو ثور و احمد اما أبو حنیفه فجوز التحری فیما لو زاد عدد الطاهر و الشافعی جوزه مطلقاً لو کان الاشتباه بین المتنجس و الطاهر دون النجاسه و الماجشونی و محمد بن مسلم یتوضأ لکل منها و هو خطأ انتهی.

و فی التذکره و المختلف و التنقیح و شرح الموجز و غیرهن الاستناد إلی ان اجتناب النجس واجب و لا یتم الا باجتناب الجمیع و ما لا یتم الواجب الا به فهو واجب و اعترضه السید السند فی مدارکه بان اجتناب النجس لا یقطع بوجوبه الا مع تحققه بعینه لا مع الشک و اید ذلک بوجوه ثلاثه:

اولها ان واجدی المنی فی الثوب المشترک لا یحکم علیهما بوجوب الغسل لعدم العمل بصدوره من واحد بعینه.

ثانیها انه یستفاد من قواعد الأصحاب انه لو تعلق الشک بوقوع النجاسه فی الماء و خارجه لم ینجس الماء بذلک.

ثالثها اعتراف الأصحاب بعدم وجوب الاجتناب فی غیر المحصور و الجواب ان المستفاد من الادله وجوب اجتناب النجس کما یظهر کذلک من اخبار البئر و نحوها و لفظ النجس و الطاهر مصداقهما ما هو کذلک فی الواقع لکن حدیث رفع العلم عما لا نعلم و حدیث کل شی ء طاهر حتی تعلم انه قذر یفید ان معذوریه الجاهل المطلق اما من علم وجود النجاسه و لو دائره بین محلین فلا اقل من الشک فی مشمولیته للخبرین السابقین و نحوهما مع ان الشغل الیقین بالصلاه یقتضی الفراغ الیقینی مع انه لا یبعد القول بان من علم وجود النجاسه علی الدوران یعد من قسم العالم و أما المؤیدات فالجواب.

عن اولها ان وجوب الاحتیاط و لزوم العلم بالفراغ انما هو بعد القطع بالتکلیف و لا یقین بالتکلیف فی مسأله الثوب المشترک بل لا تکلیف یقینا لعدم العلم و العلم بحصول التکلیف لعامه المکلفین باجتناب النجس انما هو مع حصول العلم لا لآحادهم فلیس من ذلک القبیل و فرق بین وحده المکلف و جهل محل التکلیف لتعدده و بین وحده المحل و جهل المکلف لتعدده علی انه لو فرض استواء الامرین کان مسأله الواجدین خارجه بالإجماع.

و عن ثانیها بالفرق بین أن یشترک محل الدوران فی جهه من جهات الاستعمال المشروطه بالطهاره کماءین أو غذاءین أو ثوبین بالنسبه إلی المصلی و بین ما هو خلاف ذلک إذ یمکن أن یقال فی القسم الأول قد علمنا وجوب اجتناب النجس فی الطهاره أو الشرب أو الاکل أو اللبس فی الصلاه و قد شغلت الذمه باجتناب أحدهما فی ذلک فیجب اجتناب الجمیع و هذا جار فی الارض المشتبهه فی السجود أما لو اشتبه الحال بین الارض و الاناء فلا یمکنک القول بوجوب اجتناب المحل النجس فی السجود إذ قد علمنا محلا نجسا فیلزمه اجتناب الجمیع إذ لا علم و کذا لا علم بوجوب اجتناب شی ء فی الطهاره و أما الاستعمال من حیث هو استعمال فلیس بمحظور إذ استعمال النجس غیر حرام و یمکن أن یقال ان العلم حاصل بوجوب اجتناب شی ء منهما فی ما تاهل له فیجتنب الجمیع و یمکن أن یدعی ان حدیث حتی تعلم و نحوه یشمل مثل هذه الصوره و یدل علی الطهاره هنا بخلاف الأولی و الاقوی فی العذر ان الفارق الإجماع کما اعترف به ظاهرا و لو لا الإجماع لربما قلنا بالمساواه و یقرب القول بوجوب اجتناب التراب فی التیمم و الماء إذا دارت بینهما لاشتراکهما فی کون کل منهما مطهراً أو مبیحا و ظاهر الأصحاب عدم الفرق.

و عن الثالث بان غیر المحصور یضعف فیه احتمال النجاسه فی الافراد و یحصل المظنه التامه فی طهاره الافراد المستعمله و تکون کالمعلومه الطهاره و لو استعمله علی وجه یصیب اکثر غیر المحصور أو نصفه لربما قیل بالمساواه کما إذا جمع من اکثر میاه البلد من کل ماء قطره و کان فیها النجس و شرب ما جمعه و أیضاً فی لزوم اجتناب غیر المحصور لزوم الحرج و الضیق المنفیین ثمّ فی السیره و الإجماع کفایه و احتج المحقق (ره) علی وجوب الاجتناب بان یقین الطهاره فی کل منهما معارض بیقین النجاسه و لا رجحان فیتحقق المنع و وافقه علی هذه العلامه (ره) و کشفها ان الشارع أما أن یحکم بطهاره کل من الماءین و لا معنی له أو بواحد معین فیلزم الترجیح بلا مرجح فتعین الثالث و ربما یختار الشق الأول و الحکم الظاهری لا ینافی الواقعی و فیه انه لا دلیل علی ثبوت الظاهری و اجمال المستثنی یستدعی الإجماع فی المستثنی منه ثمّ تحشیه الاستصحاب فیهما معا غلط و فی أحدهما فقط ترجیح بلا مرجح و الاستناد إلی ما دل علی طهاره غیر المعلوم لا وجه للشک فی اندراج مثل هذا فی عمومه و حجتهم من الروایه موثقه عمار عن الصادق فی حدیث طویل سأل عن رجل معه اناءان فیهما ماء وقع فی أحدهما قذر لا یدری ایهما هو و لیس یقدر علی ماء غیره قال یهرقهما جمیعا و یتیمم و روایه سماعه عن الصادق ع فی إناءین وقع فی أحدهما قذر لا یدری ایهما هو و لا یقدر علی ما غیره قال ع یهرقهما و یتیمم و هما و ان لم یبلغا حد الصحه لا بد من العمل بهما لمقبولیتهما فی انفسهما مع الانجبار بعمل الأصحاب و الاعتضاد باصل بقاء الحدث و عدم صحه الصلاه و بقاء شغل الذمه بها

و مثل قوله ص دع ما يريبك إلى ما لا يريبك و قوله ع عليك بالحائطه لـدينك و قوله اجتنبوا الشـبهات لئلا تقعوا فى المهالك و نحو ذلـك و لاـ فرق بين الانـاءين و الاـكثر كما نص عليه الشـيخان و الفاضـلان للاجماع أو الاصول المقرره و اقتصار السائل على الانـاءين لاـ ينفى اراده الزائـد و لاـ بين الانـاءين و الغـديرين و الاناء و الغـدير للاجماع و الاصول و ان كان ما فى الروايتين مقصورا على الانـاءين و لو اشـتبه أحـد المشـتبهين بعـد انقلاـب الآـخر أو بعـده بطـاهر وجب الاجتنـاب عنهما كما صـرح به فى المنتهى و المعول فى ذلك على الاصول و الضوابط السابقه و استشـكله بعضهم بانه خارج عن محل النص و الأصل الطهاره و لا يخفى بطلاـنه لمـا تقـدم و لاـ يجوز له التحرى للأصـل و النص و الإجمـاع و نقله فى الخلاـف و الغنيه و لان الأصل عـدم جواز العمل بالظن الا ما دل عليه الدليل زائد عدد الطاهر أو لا خلافا لبعض العامه حيث حكموا بالتحرى إذا زاد عدد الطاهر و لآخرين حيث اوجبوا التحرى مطلقاً و الكـل باطـل بمـا مر و ان انقلب أحـدهما و بقى الآخر فلا يسـتعمل الباقى لبقاء المانع خلافا لبعض الشـافعيه حيث حكموا بلزوم التحرى مع الانقلاـب و بعض العـامه ممن عـداهم حكم بلزوم اسـتعمال الباقى لعـدم القطع بوجوب النجس و الأصـل الطهـاره بـل عليه ان يتيمم مع فقـد غيرهمـا اجماعـا كما فى المختلف و الخلاف و التـذكره و نهايه الأحكام و ظـاهر السـرائر و المنتهى ثمّ كلمـات الأصـحاب متطـابقه على انتقـال الفرض إلى التيمم و اخبارهم داله كما تقـدم مضافا إلى ان الوضوء بالمـاء النجس منهى عنه فيجب الاجتنـاب عنه احتياطـا كالمشـتبهه بـالمقصور و كشف الحـال ان الاشـتباه اما ان يقع بين المنهى عنـه فى نفسه و بين مـا عله النهى فيه عـدم صـحه العبـاده به و مـا نحن فيه بـدلاله الإجمـاع و الاخبـار من القسم الأـول و المشتبه بالمضاف من الثانى فيسوغ للاحتياط و لو امكنه تكرير الطهاره و الصلاه ازيد من عدد النجس بواحد مع صب الماء على اعضـاء الوضوء فى كـل طهـاره سوى الأـولى لإـزاله المحتمـل من التنجس بمـا قبلها لم يلزمه ذلك للروايتين السابقتين و اطلاق الإجماعـات المنقوله و الاـدله السـابقه و صـرح فى التحرير ببطلاـن صـلاه من عمـل ذلـك و قريب فى الـذكرى و من العامه من اوجب الوضوء بذلك النحو اسـتنادا إلى انه متمكن من الصـلاه بطهاره متيقنه و احتمله المصـنف فى النهايه و فى الذخيره يمكن الاسـتدلال على وجوب هذا النحو من الطهاره بالآيه الا ان الخبرين و عمل الأصـحاب يدفعه و فى الكتاب ما يظهر منه الميل إلى وجوب هـذه الطهـاره و الحق مـا تقـدم و لو امكنه ازاله النجـاسه بواحـد منهمـا لم يجب لأنه لا يحصل به يقين الطهاره و احتمل المصـنف فى النهـايه وجوب ذلك مع عـدم الانتشار لان شك النجاسه اولى من يقينها قال و مع الانتشار اشـكال و قال أيضاً فان اوجبنا استعمال أحدهما فى ازاله النجاسه فهل يجب الاجتهاد أم يستعمل ما شاء منهما الاقوى الأول فلا يجوز له اخذ أحدهما إلا بعلاـمه تقتضـى ظن طهـارته أو نجـاسه المتروك لتعـارض أصل الطهاره و تيقن النجاسه و عرفنا ان ذلك الأصل متروك اما فى هذا أو ذاك فيجب النظر فى التعبير

و یحتمل عدمه لان الذی یقصده بالاستعمال غیر معلوم النجاسه و الأصل الطهاره و انما منع للاشتباه و هو مشترک بینهما انتهی. و لا تجب الاراقه کما علیه المصنف و الحلی و المحقق و الشهیدان فی سائر کتبهم بل اسنده فی الدلائل إلی اکثر المتأخرین و فی نهایه الشیخ و المقنعه ایجاب الاراقه و ظاهر الصدوقین وجوب الاراقه لإباحه التیمم المشروط بفقد الماء و عباره النهایه تحتمل ذلک بل ربما نزلت عباره المقنعه علیه فیکون القول بوجوب الاراقه مقروناً باراده التیمم و الظاهر من المعتبر و السرائر و الذکری و غیرهن ان القول بوجوب الاهراق انما هو لمصلحه التیمم حیث استدلوا لموجب الاراقه بان التیمم انما هو عند فقد الماء و لا یکون الا بالاراقه وردوا علیه بان المنع الشرعی بمنزله العقلی و استدلوا له أیضاً بحدیثی اهرقهما و تیمم و ردوه بانه کنایه عن شده الامتناع و ایذ ذلک بورود ذلک فی اصابه الید القذره الماء و لا قائل بوجوب الاراقه قال فی المعتبر و قد یکنی بالاراقه من النجاسه فی کثیر من الأخبار انتهی. و فی المختلف اجاب بالطعن فی سند الروایتین مع انه فی المنتهی قبلهما وعول علیهما و المفید اوجب الاراقه و الوضوء من ماء آخر فیکون موجبا لها مع عدم التیمم و کیف کان فلا اقل من الشک فی دلاله الأخبار علی وجوب الاراقه فتنفی بالأصل و ربما یقال بانها علی ذلک شرط فی صحه التیمم و شروط العباده یلزم الاتیان بها معلوماتها و محتملاتها فالأولی الاستناد إلی ان عمومات الامر بالتیمم تعم الامتناع العقلی و الشرعی مع الاستعانه بما دل علی المنع من اتلاف المال مع ان حمل الروایتین علی خوف الاشتباه بعد ذلک فیکون أمر ارشاد غیر بعید بل قد تحرم الاراقه عند خوف العطش و نحوه کما فی السرائر و غیرها و احتمل الفاضل فی شرحه تنزیل کلام الصدوقین و الشیخین علی ان الاهراق انما هو لخوف الغفله و النسیان فیقع الاستعمال کما نزلنا علیه الروایه و هو بعید و لو اشتبه المطلق بالمضاف مع طهارتهما تطهر بکل منهما طهاره کما فی المبسوط و الخلاف و الجواهر و نهایه الأحکام و التحریر و الدروس و البیان و الموجز و شرحه و حاشیه المدقق و غیرهن و نسبه فی الکتاب و فی الذخیره إلی الاصحاب و أما المشتبه بالمضاف فقد قطعوا بوجوب الطهاره بکل منهما و انه لو انقلب أحدهما وجب الوضوء بالآخر ثمّ التیمم و نهایه الأحکام و لو اشتبه اناء المطلق باناء المضاف لم یتطهر باحدهما عند بعض علماءنا و نقل الخلاف من خصائصها

و کانه عنی بالمخالف ابن البراج فانه نقل عنه فی المختلف انه لو اشتبه المطلق بالمستعمل فی الکبری فالاحوط ترک استعمالهما معاً و لمساواه هذه المسأله مع مسأله المضاف فی المدرک نسب إلیه القول بالمضاف أیضاً و انه عنی ابن ادریس فانه قال فی المختلف بعد ذکر حکم الاشتباه فی المضاف و المستعمل و یجی ء علی قول ابن ادریس فی الثوبین المشتبهین عدم التکریر و سیأتی البحث انشاء اللّه انتهی. و انه وجد من ذهب إلی ذلک صریحا و فی التحریر و المنتهی نسبه الخلاف إلی ابن ادریس و الحجه لهذا الرأی ان الطهاره انما تصح بالماء المعلوم الاطلاق إذ مع عدم العلم یلزم التردد بالنیه و یلزم أیضاً الوضوء بغیر الماء و هی منهی عنه فیلزم الاجتناب من باب المقدمه علی ان الأصل براءه الذمه من التکریر و فیه ما مر من ان التمکن من الماء حاصل فیجب و الاحتیاط مجوز للنیه و الفرق بین الاشتباه بالمغصوب و المتنجس مر بیانه و مع امکانها بالمزج و التکریر فالاحوط المزج لمساواه الممزوج المطلق و لزوم المتیقن من المطلق مع وجوده لسلامته من اشکال الترديد و احتمال النهی و لان الشغل الیقینی مستدعی للبراءه الیقینیه و لا اقل من الشک هنا و احتمل فی نهایه الأحکام التخییر بینه و بین التکریر و المسأله مبنیه علی ان الاحتیاط طریق فی الاختیار و انه انما یسوغ عند الاضطرار و مع انقلاب أحدهما فالاقرب وجوب الوضوء و کذا الغسل بالباقی و التیمم کما فی الذکری و الریاض و فی نهایه الأحکام و لو انقلب أحدهما احتمل وجوب التیمم خاصه لعدم تمکنه من طهاره یخرج بها عن العهده و وجوبه و الوضوء بالباقی لاحتمال أن یکون مطلقا فلا یتیمم و أن یکون مضافا فلا یجوز له استعماله و انما یخلص عن الحرام بالمجموع انتهی. و وجه القول بوجوبهما انه کان یجب استعمال الباقی قبل عدم الآخر فیستصحب و بعباره اخری کان المطلق موجودا بیقین فلا یجوز التیمم فیستصحب الحال و ردهما فی الدلائل بان المنع عن التیمم انما کان للعلم بوجود المطلق و قد زال ثمّ قال و الاوجه أن یقال ان شغل الذمه بالصلاه مع الطهاره بالماء المطلق و بالتیمم مع عدمه ثابت بیقین و براءه الذمه من هذا الشغل لا یتحقق الا بالطهاره بالباقی و التیمم معا لأنه مع عدم أحد الامرین من الطهاره بالباقی و التیمم لا یحصل یقین الفراغ لاحتمال وجود المطلق فیبطل التیمم و عدمه فیبطل الوضوء انتهی. مضمونه و ربما یقال ان تعذر العلم بوجود المطلق کتعذر وجوده فیجب التیمم و علی قول ابن ادریس و القاضی فی المشتبه یتعین التیمم لعدم جریان الأصل بل هو جاری علی العکس و یقین الفراغ حاصل بالتیمم علی هذا الرأی و لو انحصر الساتر فی ثوبین أحدهما نجس و الآخر طاهر أو أحدهما مما تصح به الصلاه و الآخر بخلافه و اشتبه کذلک و فقد أحدهما و بقی الآخر فیصلی فی الباقی من الثوبین و عاریا کما فی نهایه الأحکام و الذکری و الایضاح و الحاشیه و فی الدروس و لو عدم أحد الثوبین المشتبهین صلی فی الباقی قیل و عاریا و فی الذکری

و لو فقد أحد المشتبهين صلى فى الآخر و عاريا و على القول بجواز الصلاه فى متيقن النجاسه يكفيه الصلاه فى الباقى انتهى. و السند فى وجوب الامرين هنا لزوم الفراغ اليقينى على نحو ما ذكرنا فى السابقه مع احتمال وجوب الثانى فى المسألتين يعنى التيمم و العراء لان الشرط فى اعتبار الساتر و الماء العلم بقابليتهما فمع الشك يكونان بمنزله العدم و جريانه فى الماء اظهر لان طهاره الحدث شرط وجود و طهاره الخبث شرط علم فربما توهم بان عدم العلم بالنجاسه كاف و ان كان الاستصحاب و لزوم يقين الفراغ يأتى ذلك و به يبطل رأى من توهم اجزاء الصلاه بالساتر الباقى على القول بتقديم العراء على المتنجس و لو اشتبه الماء المباح بالمغصوب وجب اجتنابهما لوجوب الاجتناب عن المغصوب المتوقف عليه و لا يعارضه عموم نحو قولهم ع كل شى ء فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه و لا ان الواجب التطهر بما لا يعلم غصبيته و يتحقق بالتطهر باحدهما لان اجتناب المغصوب واجب وجودى لا علمى و المراد بالخير غير المحصور أو الجنس مما فى افراده الحلال و الحرام فان تطهر بهما فالوجه البطلان للنهى المفسد للعباده و فى المنتهى و لو تطهر بهما ففى الاجزاء نظر ينشئ من انه توضأ بمباح فقد وافق الامر و من انه تطهر طهاره منهيا عنها فتبطل و هو الاقوى و فى نهايه الأحكام لو تطهر بهما فالاقوى البطلان و فى التذكره مثله و فى الايضاح بعد ذكر حجه البطلان قال و يحتمل الصحه لأنه يطهر بماء مملوك مباح فارتفع حدثه فزال المانع كما لو ازال النجاسه بالمغصوب ثمّ قال و الأول اقوى و مثله فى شرح الفاضل و فى حاشيه المدقق بعد الحكم بالفساد مستندا إلى النهى لامتناع كون الحرام مقدمه للواجب قال و يحتمل ضعيفا للصحه لأنه توضأ بماء مباح و فى الدلائل مع نسبه الحكم بالفساد إلى الأصحاب نقل عن الكلينى ما حاصله الفرق بينهما ينهى عنه لخصوص العباده و ما ينهى عنه لنفسه من المكان و اللباس ثمّ قال و على قوله يصح الوضوء بالمغصوب لأنه منهى عنه لنفسه و هو قوى و قد شرحناه فى تحقيقاتنا على العضدى و فى الذخيره بعد بيان مدرك الفساد من تعلق النهى قال و يشكل نظرا إلى صحيحه عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع كل شى ء فيه حلال و حرام فهو كذلك حلال حتى تعرف الحرام بعينه و ما فى معناها من الأخبار انتهى. و لا ريب ان الاقوى ما عليه المعظم لما مر مع ان فى الشك كفايه و لو جهل الغصبيه ارتفع حدثه لعدم النهى كما فى نهايه الأحكام و نفى عنه الخلاف فى الدلائل و مع جهل الحكم حاله كالعالم كما فى نهايه الأحكام و التذكره لكن فى الأولى على اشكال و بعض الاواخر حكموا بالحاق جاهل الحكم بجاهل الموضوع قال فى الدلائل و مع النسيان ففيه خلاف

و الاقوی انه کجاهل الغصبیه ما لم یکن متهاونا خلافا لظاهر التذکره و قوی الأول فی الدلائل أیضاً و استند إلی عموم رفع الخطأ و لا- یشترط جفاف ما علی الاعضاء لأنه کالتالف کما فی الدلائل و الماء المستنبط من المغصوبه بعد الغصب داخل فی المغصوب کما فی الذکری فانه تابع لارض فی الملک و فی نهایه الأحکام و لو غصب ارضا و حفر منها بئرا فان قلنا الماء مملوک و هو الاصح لم ینتقل إلی الغاصب لأنه منهی عنه فلا یثمن الملکیه و لو قلنا لا یملک صح الوضوء به و لو ساق المباح إلی المغصوبه لم یکن مغصوبا کما فی نهایه الأحکام حیث قال و لو ساق إلیها الماء المباح یعنی المغصوبه فان حصل فی ملکه أولا- لم یکن مغصوبا و کذا لو لم یحصل ان قلنا ان المالک لا یملکه بحصوله فی ملکه و لو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسه به أی المغصوب أو بالمشتبه به طهر قطعا لأنه لیس عباده مشروطه بالقربه المنافیه للمعصیه مع طهوریه الماء و یغرم المثل أو القیمه و فی نهایه الأحکام و لو استعمل المغصوب فی رفع الخبث اثم و ارتفع حکم النجاسه و صحت الصلاه لان ازاله النجاسه لیست عباده و یجب علیه المثل و القیمه و غسل المیت ان قلنا انه عباده کالوضوء و الا- فکغسل الثوب و هل یقوم ظن النجاسه مقام العلم قیل نعم مطلقاً کما یعطیه قول الشیخ فی النهایه فی باب ما یجوز فیه الصلاه من الثیاب و المکان و ما لا یجوز و ما یجوز السجود علیه و ما لا- یجوز لا- یجوز الصلاه فی ثوب قد اصابته النجاسه مع العلم بذلک أو غلبت الظن و فی الایضاح قال أبو الصلاح بالقیام لان الشرعیات کلها ظنیه و لان العمل بالمرجوح مع قیام الراجح باطل اجماعا انتهی. و ربما یؤید ذلک ما روی ان المرء متعبد بظنه و قوله ص دع ما یریبک إلی ما لا یریبک و ما دل علی الامر بالحائطه للدین و لان الشغل الیقینی بالعباده تقتضی الفراغ الیقینی فالشک فی فوات الشرط لو لا- قیام الدلیل فضلا عن الظن یقتضی عدم القطع بالفراغ و ضعف هذه المتمسکات غیر خفی کما یظهر عن قریب بحول اللّه.

و قیل لا مطلق و علیه القاضی و ابن ادریس فی باب لباس المصلی و مکانه و فی نهایه الأحکام نسبته إلی الشیخ و ابن البراج و نقله فی المختلف و شرح الموجز عن ابن الجنید أیضاً الا ان العباره المنقوله عنه و عن الشیخ تدل علی عدم قبول العدلین فتفید عدم اعتبار مطلق الظنون لاستصحاب الطهاره و لما دل بالحکم بطهاره کل شی ء حتی تعلم نجاسته کخبر عمار الموثق و نحوه و ما دل علی طهاره الماء إلی أن یعلم و قد ورد بعده طرق و ما دل علی طهاره الثوب کذلک لصحیحه الحلبی و صحیحه ابراهیم بن أبی محمود و حسنه الحلبی و الأخیره صریحه فی عدم اعتبار الظن و یدل فی الثوب أیضاً صحیحه زراره و قول امیر المؤمنین ع ما ادری ابول اصابنی ام ماء و ما دل علی طهاره غساله الحمام إلی غیر ذلک من الأخبار الداله بنفسها أو بضمیمه الإجماع المرکب مضافا إلی ما دل من الآیات و الأخبار علی المنع من اتباع الظن و ما دل علی نفی الحرج و ان شریعتنا سمحه سهله و انه لو عول علی الظنون للزم اجتناب ما یحتاجه العالم من العقاقیر و الاشیاء التی تجلب من ارض النصاری کالسکر و الصابون و الخرج و الجلود و غیرهن بل الادهان التی تعمل فی المحل الواحد فی الزمن المتطاول کدهن السمسم ماکولا و مستصحبا به و کذا الدبس و نحوه و یمکن أن یقال بالفرق بین ما إذا اخذ من ید مسلم و ما اخذ لا من یده لکن هذه الحجه بعد تمامها انما تصلح ردا علی القول الأول کما لا یخفی و قیل بقیامه مقام العلم ان استند إلی سبب کما قال هنا فیه نظر اقربه ذلک ان استند إلی سبب و قال فی التذکره ظن النجاسه قال بعض علمائنا انه کالیقین و هو جید ان استند إلی سبب کقول العدل اما اثواب مدمن الخمر و القصابین و الصبیان و طین الشوارع و المقابر المنبوشه فالاقرب الطهاره و للشافعی وجهان کخبر العدل کما فی موضع من التذکره و فی موضع آخر منها و التحریر و المنتهی و الخلاف و المبسوط و المعتبر و الموجز و شرحه و ظاهر الایضاح و حاشیه المدقق و المختلف رده و احتمل فی نهایه الاحکام وجوب التحرز مع اخبار العدل الواحد بنجاسه اناء بعینه و قال هنا و لو شهد عدل بنجاسه الماء لم یجب القبول للاصل المؤید بالنصوص بلا معارض و لما دل علی المنع من اتباع الظن و دلیل حجیه الخبر غیر شامل لمثل هذا اما لو عول فیه علی الاجماع أو السیره فظاهر و لو عول علی الآیات و نحوها فلا اقل من الشک فی الشمول و قد مر ما فی التذکره من مقبولیه الخبر و علیه الشافعی و یجب قبول شهاده العدلین بالنجاسه کما فی المبسوط و موضع من السرائر و المعتبر و التحریر و المنتهی و الموجز و شرحه و اسند فی نهایه الاحکام منع العدلین إلی الشیخ

و ظاهر المبسوط ما يقرب من التردد فيهما إذا استند إلى السبب كما فى التذكره قال إذ لو لم يبينه لربما كان ممن يقول بنجاسه المسوخ و فى الموجز و شرحه اشتراط ذكر السبب و فى الذخيره و ربما نقل عن بعض الأصحاب اشتراط القبول فى العدلين بتبين السبب انتهى. و لم يشترط ذلك فى التحرير و المنتهى الا ان فى قوله لا يقبل الواحد و ان ذكر السبب معقبا له بذكر العدلين ايماء إلى اعتبار ذكره فيهما و الاكثر اطلقوا مقبوليه العدلين و السند فى مقبوليه الشهاده العمومات فى مقبوليتها مع انها تقبل فى اعظم من ذلك مع انه إذا اراد المشترى الرد لنجاسه المائع فالحكم بالبينه كغيرها من الدعاوى و لا قائل بالفرق و بعد ذلك كله فالقول بقبول الظن الحاصل من خبر العدل و الشهاده قوى جدا لعموم ما دل على الحجيه و لأن العلم فى المعارض يراد به الشرعى و لهذا نعول على الاستصحاب و غيره فى ثبوت النجاسه مع انه ربما يدعى تسميه الظن الحاصل من خبر الثقه علما فالقول بقيام خبره مقام العلم قوى ان لم يقم الاجماع على خلافه بان يقال لا نعرف الخلاف الا من المتخلف و علم النسب و المسبوقيه يثبتان الاجماع و فيه بحث فان عارضهما مثلهما على وجه لا يمكن الجمع بينهما كما إذا اتحد تاريخهما و لو جهل التاريخ فيهما أو فى أحدهما عمل بهما و يستوى الحال بين ما إذا حصل التعارض بينهما فى الاناء الواحد مع دعوى المنافى تمام المراعاه فى ذلك اناء أو فى إناءين مع وحده النجاسه كل يشهد على الوقوع فى اناء فالوجه الحاقه بالمشتبه بالنجس كما فى المعتبر و السرائر و التحرير و المنتهى و حاشيه المدقق و فى الذكرى و تعارض البينتين فى إناءين اشتباه و القرعه و فى السرائر ادخلها فى القرعه أولا ثمّ استبعد ذلك و نجاستهما و طرح الشهاده ضعيف مقتصرين على ذكر الاناءين و حجتهم فيه ارتفاع أصل الطهاره بالشهاده فان كلا منهما يوجب طهاره اناء و نجاسه الآخر فهما جميعا يثبتان نجاستهما فيجب اجتنابهما و ذلك حكم المشتبه و لا تدفع أحدهما قبول الاخرى لتقدم الاثبات على النفى و فيه ان تقدم المثبت مشروط بجواز الخفاء على النافى و هو خلاف الفرض و ايضا شهاده كل منهما مركبه من اثبات و نفى فلا معنى لتصديقهما فى جزء و تكذيبهما فى آخر و خيره الخلاف و المبسوط و المختلف طهاره الماءين لان التعارض يسقط البينتين فيبقى أصل طهارتهما و هو قوى كل القوه مؤيد بما دل على طهاره الماء أو طهاره كل شى ء حتى تعلم النجاسه لا يقال قد حصل العلم بنجاسه أحدهما لانه مورد اجتماع قلنا ذلك حيث لا يكون بينهما اختلاف

و على القول بعدم سماع البينه فى النجاسه يسقط هذا الفرع من اصله و أما لو تعارضتا فى الاناء الواحد ففى شرح الفاضل الحاقه بالصوره السابقه فى احتمال اللحوق بالمشتبهه فى وجوب الاجتناب لان بينه الطهاره مقرره للاصل و الناقله هى بينه النجاسه فهى مسموعه و لكن المتايد الأصل بالبينه الحقناه بالمشتبهه و يحتمل الطهاره لتايدها بالاصل و فى البيان و لو تعارضت البينتان فى الآنيه على وجه لا يمكن التوفيق فالاقرب انه كالاشتباه و التساقط قوى فيحكم بطهاره الماء و فى التذكره نظير ما هنا تقويه الحاقه بالمشتبهه و هو المنقول عن ثانى الشهيدين و فى حاشيه المدقق لو حصل التعارض فى الاناء الواحد فاقوال الطهاره لترجيح بينه الطهاره بالاصل أو للتساقط و النجاسه ترجيحا للناقل على المقرر و الحاقه بالمشتبهه لتكافؤ البينتين و هذا احوط و ان كان القول بالطهاره لا يخل من وجه انتهى. و مثله فى الايضاح و الدلائل مع ترجيح الطهاره فى الاخير و لو اخبر الفاسق بنجاسه مائه أى ما بيده و تحت تصرفه أو طهارته بعد النجاسه قبل لأصل صدق المسلم و انه لا يعلم حال ما فى يده الا من قبله غالبا و لان طهاره بدنه و نجاسته انما تعلم منه و للزوم الحرج لو لم يقبل قوله فى الطهاره فيما بيده و قطع فى التذكره و نهايه الاحكام بالقبول فى الطهاره و استقربه فى النجاسه بالتذكره و استشكله فيها فى النهايه و فرق فى المنتهى فاستقربه فى النجاسه و جعله الوجه فى الطهاره و حيث كان مرادهم بالطهاره هى الحادثه بعد النجاسه و الا لم يكن لاخبار المالك ثمره فلا بد من توجيه الفرق بين النجاسه و الطهاره فى كلامهم بلزوم الحرج فى الاخير دون الأول و نص فى التذكره على ان اخباره بالنجاسه ان كان قبل الاستعمال قبل و الا فلا لانه اخبار عن نجاسه الغير كما لا يلتفت إلى قول البائع بعد البيع لو قال ان المبيع مستحق للغير و فى الذخيره قطع الشارح الفاضل بقبول قول ذى اليد مطلقا يعنى فى النجاسه و نقل بعد ذلك الشهره بين المتاخرين عليه و فى حاشيه المدقق مساواه قول ذى اليد لشهاده العدلين فى المقبوليه و قطع فى الموجز و شرحه بمقوليه اخبار ذى اليد فى النجاسه و زاد فى الشرح سواء كان فاسقا أو عبدا أو امرأه لا صبيا لانه لا يقبل قوله الا فى ايصال الهديه و فتح الباب و فى الدلائل استند إلى ان حكم المالك بالنجاسه يقتضى منع الغير عن الاستعمال و للمالك ان يمنع عن ماله و هو ركيك و اعجب من هذا انه فهم من قوله أو طهارته قبل الطهاره الاصليه و هو بعيد و كيف كان فلا ينبغى الشك فى مقبوليه قول المالك فى الطهاره و النجاسه كمقبوليته فى الاباحه و الخطر و غيرهما من الاحكام مع قيام ادله اشتراط العلم فيهن

و یستناب فی التطهیر و ان کان امرأه کما فی الموجز و شرحه مع زیاده و ان کان الفاسق امرأه فی الشرح و هذا الحکم معلوم من السیره فان عاده الناس سیما الاجلاء لا یباشرون غسل ثیابهم و اوانیهم و غیرهن مع ان الصحه أصل فی افعال المسلمین و المسأله غنیه عن البیان و لو اصاب أحد الاناءین المشتبهین جسم طاهر لم تزل طهارته کما نقل عن ثانی الشهیدین و الفاضل المدقق و اختاره صاحب الکتاب و صاحب المعالم استنادا إلی استصحاب طهارته مضافا إلی ان الاصابه انما تفیده شک النجاسه و لا تعویل علی الشک فیها قولا واحدا و لما تقدم من الأخبار الداله علی اشتراط العلم فی الحکم بالنجاسه و فی المنتهی الحاقه بالمشتبهه فی لزوم الاجتناب قال و هو أحد وجهی الحنابله و فی الآخر لا یجب غسله لان المحل طاهر بیقین فلا یزول بشک النجاسه و الجواب انه لا تفاوت بین علم النجاسه و شکها هنا بخلاف غیره انتهی. و ربما یؤید قوله (ره) بان الامر بالاهراق دلیل عدم المنافع و لو لم ینفعل الملاقی لاحدهما لامکن تطهیر الثیاب به من القذر و کذا الاوانی و غیرهن و هی اعظم منفعه مع انه یمکن ان یقال لا شک فی ان احدا ما من الاناءین نجس فیجب علی المصلی عدم مماسته فی الصلاه لبدنه و ثیابه و انما یحصل ذلک باجتناب الجمیع مع ان شغل الذمه بالصلاه یقینی فالشک فی الفراغ کاف فی لزوم الاجتناب بل ربما قیل بانه یلزم فک المتلازمین فانه لو توضأ باحدهما لزمنا الحکم بطهاره الید و هو ملازم لطهاره الماء اللازم لصحه الوضوء و فیه نظر و المسأله قویه الاشکال و قول المنتهی لا یخل من قوه إذ لو فرض اصابه الاناءین لثوبین جری فیهما مساله وجوب المقدمه و قضیه الترجیح بلا مرجح و مع فقد أحدهما یکون کفقد أحد الماءین و بقاء الآخر فیجری استصحاب المنع و ایضا من البعید عدم الحکم بطهاره احد الماءین مع الحکم بطهاره الظرفین و الاحتیاط لازم و الاستصحاب انما یقضی بطهاره المصاب و هو لا ینافی عدم جواز الاستعمال و لو نجس أحد الاناءین و اشتبه ثمّ اخبره عدل بنجاسه أحدهما بعینه قبل کما یقتضیه ما فی التذکره من مقبولیه خبر العدل و فی الخلاف و المبسوط عدم القبول و حکی فی الخلاف بعد الحکم بذلک عن بعض العامه القبول و استدل بما دل علی الاراقه من الأخبار من دون ضمیمه الا ان یخبر عدل قال و ایضا و قد علمت وجوب الاجتناب باجماع الفرقه فایجاب القبول من العدل یحتاج إلی دلیل انتهی. و قد ظهر ان الراجح فی النظر قبول خبر العدل فان المقبولیه فی الاحکام تقتضی المقبولیه فیما هو اضعف منها من الموضوعات مع ان استفاده العموم من ادله الحجیه غیر بعید

و لو خاف العطش حبس أی الاناءین شاء لاستوائهما فی المنع و لا یزم التحری کما فی المنتهی قال لانه مضطر فساغ له التناول انتهی. و لا یبعد اللزوم لان اجتناب ما ترجح نجاسته و عدم رضا اللّه باستعماله ربما اوجبه العقل و فی الذکری و لا تحری الا فی الشرب الضروری البعد من النجاسه و اسقطه فی المعتبر انتهی. و لو لم یکونا مشتبهین شرب الطاهر و اراق النجس و یتیمم لانه غیر واجد للماء الذی تسوغ به الطهاره شرعا و لو خاف العطش فی ثانی الحال حبس الطاهر لان وجود النجس کعدمه عند الحاجه إلی الشرب فی الحال فکذا فی المثال کما فی المنتهی و هو مذهب بعض الحنابله و قال بعضهم یحبس النجس لانه غیر محتاج إلی شرب فی الحال و فی المثال یسوغ له شرب النجس فهو فی الحال متمکن من الماء الطاهر و بعده لا یخفی و لو کان معه ماء متیقن الطهاره لم یجز استعماله المشتبه بالنجس و المضاف کما فی نهایه الاحکام و المبسوط و المنتهی و الریاض للزوم الترديد فی النیه و هو اختیار أبی اسحاق المروزی من الشافعیه و قال اکثرهم هو مخیر بین استعمال المتیقن و التحری و لو امکن بلوغهما کرا بالمزج لم یجز اللزوم نجاسه الجمیع و یجی ء علی القول بان الکریه تمنع المستدام من النجاسه و المسجد کما هو مذهب ابن ادریس یلزم المزج و الحق خلافه و قد مر البحث فیه و لا فرق فی المشتبهین بین ما اصلهما طاهر او لا و بین ما إذا علم أو لا أحد الاناءین ثمّ اشتبه أولا فحال اشتباههما بین المتنجس و الطاهر و بین النجاسه کالبول کذلک واحد و لا تفاوت بین حصول الاشتباه بعد العلم و حصوله ابتداء و جعل الفرق فی المدارک بین سبق العلم و عدمه محتملا و هو خلاف الفتوی و الاخبار و الاصول تنفیه أیضا و لو اختلط المطلق بمضاف فالمدار علی الاسم و فی المبسوط المدار علی الأکثر و لو تساویا ینبغی ان تقول بجواز استعماله لان الأصل الاباحه و ان قلنا استعمل ذلک و تیمم کان احوط و مع حصول المظنه بالنجاسه من غیر اشتباه قیل یستحب التنزه قال فی الذکری یستحب الاجتناب مع السبب الظاهر کشهاده العدل و ادمان الخمر و لو علم بالنجاسه بعد فعل الطهاره و شک فی سبقها علیها فالاصل التأخر و هو یقتضی الصحه کما فی المعتبر و التحریر و نهایه الأحکام و غیرهن لأصل تاخر الحادث و لان الماء لم یعلم قذارته فی الحین الأول فیندرج فی عموم کل شی ء أو کل ماء طاهر حتی تعلم انه قذر و لانه شک بعد الفراغ من العمل و لانه حین الفعل اذکر و احفظ و قد مر فی مساله الشک فی سبق جیفه البئر

و لو علم سبقها على الطهاره و شک فى بلوغ الكريه عند وقوع النجاسه اعاد كما فى المعتبر و نهايه الاحكام و التحرير و غيرهن لان الأصل عدم الكريه و عدم فراغ الذمه من الطهاره و احتمل فى المنتهى عدم الاعاده لأصل طهاره الماء و عموم النص و الفتوى على ان كل ماء طاهر حتى يعلم و لاصل براءه الذمه من الاعاده و لانه شک بعد الفراغ و لعل الأول هو الاقوى لان الاصول المتاخره مبنيه على الكريه و عدمها فاذا انتفت الكريه ثبتت الاعاده و لا منافاه بين الاصول إذ متعلق الأول نفس الموضوع بخلاف غيره و لو شک فى نجاسه الواقع فيه كان يشک انه دم أو غيره أو ان الميته الواقعه مما له نفس أو لا بنى على الطهاره كما فى التحرير و المعتبر و غيرهما للاصل و الاخبار الداله على اعتبار العلم بالنجاسه و لو علم بوقوع النجاسه و الكريه معا و جهل تاريخهما فلعل الطهاره اقوى و لو علم تاريخ أحدهما دون الاخرى قوى الحكم بتاخر المجهول و يظهر الحال و ينجس القليل بموت ذى النفس السائله فيه بلا تذكيه أو وقوع ميته فيه دون غيره لطهارته عندنا لاخبار لا يفسد الماء الا ما له نفس سائله خلافا للشافعى فى أحد قوليه و ان نجسه بالموت قولا واحدا و ان كان ذو النفس السائله حيوان الماء كالتمساح فان ميته نجسه عندنا ينجس بها الماء خلافا لابى حنيفه فانه لا ينجس الماء بموت ما يعيش فيه و هو ظاهر الخلاف و لو شک فى كون الماء من جنس المنفعل أو لا فكما لو شک فى الكريه لان الأصل عدم الجريان و النبع و نحوهما و لو شک فى كونه مطلقا أو مضافا فالحقه حكم المضاف و لو كان احتمال الاضافه بطرو شى ء على المطلق احتمل الحكم باطلاقه للاصل و لو اشتبه استناد موت الصيد المجروح بما يحلله لو مات به و كان خاليا عن النجاسه الخارجيه فى الماء القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل فى الصيد و الماء بالاصلين فيحرم الصيد و ينجس لأصل عدم الذكاه و يبقى الماء على طهارته لأصالتها عقلا و شرعا و هو خيره التحرير فانه بعد الحكم بمساواتهما فى النجاسه قال و لو قيل انه مع الاشتباه يكون الماء طاهرا و الحيوان حراما عملا بالاصلين كان قويا و فى حاشيه المدقق و الذخيره اختيار العمل بالاصلين إذ لا منافاه بينهما إذ حرمه الصيد مستنده إلى عدم العلم بالتذكيه لان ما هو كذلك حرام اجماعا كما فى الايضاح و لصحيح الحلبى أو حسنه بابن هاشم الوارده بالخصوص و اذا كانت مستنده إلى عدم العلم فلا منافاه بينها و بين طهاره الماء فان طهارته منافيه للعلم بعدم التذكيه لا لعدم العلم لان عدم العلم بالنجاسه كاف فى طهاره الماء من غير توقف على العلم بعدمها على ان العمل بالاصلين المتنافيين واقع فى كثير من المسائل مثلا لو ادعت وقوع العقد فى الاحرام حلف و لم يكن لها المطالبه بالنفقه و لا له التزويج باختها قال فى الحاشيه و هو اقوى و ان كان الحكم بالنجاسه احوط و اوفق لما تلمحه الأصحاب غالبا

و فی دلائل الاحکام ان الحکم هنا مبنی علی ان معلوم التذکیه کالمشتبهه و الجلد المطروح هل هو نجس أو غیر محکوم علیه بشی ء الا ان الشارع منع من استعماله و الانتفاع به و الاقوی الثانی فترجع المسأله إلی مساله الشک فی نجاسه الواقع و قد عرفت انه لا ینجس الماء قطعا و تأمل بعضهم فی اوفقیه عدم التذکیه للاصل مستندا إلی ان خروج الروح یتوقف علی أحد امرین اما عروض مرض أو نحوه مما یتقدم الموت أو تذکیه و کل منهما حادث و الأصل عدمه و الجواب بکثره الحوادث و قلتها و بالفرق بین ما یعرض لنفس الشی ء أو بمباشره خارجی علی ان الاجماع و تتبع الأخبار ابین حجه علی انه لا یستباح الحیوان الا بعد العلم بالتذکیه فلیس فی تحقیق هذا الأصل کثیر فائده و الوجه المنع من العمل بهما بل یحکم بنجاسه الماء کما فی المنتهی و الذکری و البیان و الایضاح و علیه ثانی الشهیدین و الشارح الفاضل و فی المعتبر لو وقع الصید بذلک النحو فهو علی الحضر و فی تنجیس الماء تردد و الاحوط التنجیس و تردد فی نهایه الاحکام و ان لاح منها المیل إلی التنجیس و فی المنتهی بعد ذکر احتمال العمل بالاصلین قال و اخترناه نحن فی بعض کتبنا و لیس بجید لان العمل بالاصلین مشروط بعدم لزوم اجتماع المتنافیین و التنافی هنا حاصل لانه یلزم من العمل باحد الاصلین بطلان العمل بالآخر و الا کان الماء طاهرا نجسا و الصید کذلک انتهی. مضمون کلامه و هذه هی الحجه للمنجسین مع الاغماض عن بیان سبب تقدیم أصل عدم التذکیه علی أصل الطهاره و یکفی فیه الاستناد إلی ان حکم الماء تابع لحکم الصید فان کون الصید میتا یؤثر نجاسه الماء و طهاره الماء لا یؤثر اباحه الصید فحال الماء تابع و یرجع الامر إلی قیاس هکذا تالیفه هذا ماء وقع فیه غیر مذکی و کل ما کان کذلک فهو نجس اما الصغری فلاصل عدم التذکیه و هو طریق شرعی و اما الکبری فظاهره و کذا الحال بالنسبه إلی کل متنجس احتمل تطهیره قبل وقوعه و هذا المسلک هو الذی عول علیه فی البیان و بمثل هذا یندفع ما یقال من ان اصاله طهاره الصید تعارض اصاله عدم التذکیه و الطریق الذی عول علیه فی الدلائل مردود بان الحجه الشرعیه قامت علی النجاسه لان الأصل طریق شرعی نعم ما ذکره من ان الادله انما دلت علی المنع من الاستعمال لا علی النجاسه یجری فی مثل الاناءین المشتبهین لو اصاب أحدهما شیئا و اما ما ذکره الفاضل المحشی من ان احکام الشرع کثیرا ما یقع فیها التفرقه بین المتلازمین فعلیه انا لا نرتاب فی ان ظاهر الحکم علی شی ء تسریته إلی لوازمه الا ان یقوم دلیل علی خلافه و حیث اثبتنا النجاسه بالاصل سری حکمها بل لیس معنی النجاسه سوی ذلک مع انا نفرق بین ان یکون الحق لواحد و ان یکون لاثنین ففی الأول یجری الحکم و لوازمه بلا تامل بخلاف الثانی و الحق فی العبادات انما هو لله بخلاف المعاملات فانه کثیرا ما تکون لاثنین مع ان الحقوق الزامات ظاهریه تناط باسباب کذلک بخلاف العبادات فان التکالیف بها منوطه بالکشف عن الواقع و ان کان الطریق ظنیاً بل الظاهر من کل حکم اناطته بالواقع لا بالظاهر الا مع قیام الدلیل

و کیف کـان فحیث اثبتنـا النجـاسه شـرعا و حکمنا بان الصـید میته فی هـذه الصوره کان جمیع ما دل علی ان المیته نجسه و انها تنجس المـاء یـدل علی ذلـک لاـ یقال لا نسـلم انـدراج هـذا الفرد تحت الادله و لا اقل من الشک و فیه کفایه لانا نقول لا وجه للشک بعد حکم الشرع بحجیه الأصل و لزوم العمل علیه و یستحب التباعد بین البئر و البالوعه و هی التی یرمی فیها ماء النزح أو غیره من النجاسات کما فی الریاض و الدلائل و الذخیره و فی الروضه الاقتصار علی ماء النزح و فی الصـحاح هی ثقب فی وسط الـدار و فی القـاموس بئر تحفر ضـیق الراس یجری فیها ماء المطر و نحوه فالمراد هنا اخص مما فی کتب اللغه بقـدر خمس اذرع بذراع الید لانه معنی الذراع کما فی القاموس و الصـحاح و فسره فی الأول بما بین المرفق و طرف الوسـطی و فی الدلائل تقدیر الذراع الشـرعی فی المسافه بخمسه و عشـرین اصـبعا عرضا و هو المراد هنا مع صـلابه الأرض و هی المعبر عنها بالجبلیه أو فوقیه قرار البئر و الا فسـبع کما فی کتب المصنف و شیخه و الشهیدین و کافه الفقهاء ممن عدا من سنذکره و فی المهذب و الدلائل و الکتاب و الذخیره و شرح الموجز و شرح الفاضل و الریاض نقل الشهره فیه و الصور علی هذا سته لان الأرض اما صلبه أو رخوه و علیهمـا فامـا قرار البئر اعلی أو اسـفل أو مساوی و یکفی الخمس فی اربع منها صـلابه الأرض مع التقادیر الثلاثه و رخاوتها مع علو قرار البئر و السـبع فی قسمین رخاوه الأرض مع مساواه القرارین أو علو قرار البالوعه و فی الارشاد و التلخیص ما یخالف قول المعظم بل قول المصـنف فی سائر کتبه حیث اعتبر فی السـبع مجموع امرین الرخاوه و فوقیه البالوعه و اختاره فی الروض أیضا و الرخاوه مع المساواه من قسم الخمس فلم یبق للسـبع سوی قسم واحد و ظاهر المعظم اراده الفوقیه و التحتیه بالنظر إلی بعد العمق و قربه و فی الریاض و الروضه ادراج فوقیه الجهه و تحتیتها و ان المراد بالفوقیه أیضا الکون فی جهه الشمال و احتمله فی الدلائل و نسـبه فی الکتاب و الذخیره إلی جماعه و علی هذا فالاقسام اربعه و عشرون لانهما اما فی جهه الشمال و الجنوب و هما قسمان أو فی جهه المشـرق و المغرب و هما قسـمان أیضا فیضـرب السته الأول بهذه الاربعه تبلغ اربعه و عشرین الا انه لا فرق بین کونه البئر فی جهه المشرق و البالوعه فی جهه المغرب و بین العکس فترجع إلی ثمانیه عشر

و تفصیلها ان البئر ان کانت فی جهه الشمال فصورها ست خمسه خمس و واحده سبع و ان کانت فی جهه الجنوب فصورها کذلک و اربع منها خمس و اثنتان سبع و ان کانت البئر فی جهه المشرق فالصور کذلک فی اربع خمس و فی اثنتین سبع و کذا حال العکس و الضابط ان فوقیه الحس و تحتیته تغلب فوقیه الجهه و تحتیتها حیث یتعارضان و کل منهما لو انفرد کان معتبرا و یشکل ذلک بناء علی فهم العموم فی فوقیه القرار و من اراد تفصیل الاقسام وجدها فی الروض و الأصل فیه الجمع بین الروایتین هی روایه محمد بن سنان عن الحسن بن رباط عن الصادق ع فی البالوعه ان کانت اسفل من البئر فخمسه اذرع و ان کانت فوق البئر فسبعه اذرع من کل ناحیه و ذلک کثیر و روایه قدامه بن أبی زید الحمار عن بعض اصحابنا عن الصادق ع قال سألته کم ادنی ما یکون بین البئر و البالوعه فقال ان کانت سهلا فسبعه اذرع و ان کانت جبلا فخمسه اذرع ثمّ قال یجری الماء إلی القبله إلی یمین و یجری من یمین القبله إلی یسار القبله و یجری من یسار القبله إلی یمین القبله و لا یجری من یمین القبله إلی دبر القبله و کشف الحال ان بین الشرطیتین الاولیین من الخبرین عموما من وجه و کذا بین الاخیرتین منهما الا ان تقیید اولی الثانی باولی الأول و ثانیه الأول بثانیه الثانی اوفق بالاصل إذ یختص حکم السبع حینئذ بصوره اجتماع فوقیه البالوعه و سهوله البئر و یکون الشرطیه الثانیه من الخبر الأول مع الاولی من الثانی بمنزله شرطیه واحده فکانه قیل ان کانت البالوعه فوق البئر و کانت الأرض سهلا فسبعه اذرع فیکون فی البواقی خمس و هی اقل تکلیفا و الأصل عدم التکلیف بالزائد و لو عکست الامر فقیدت اولی الأول باولی الثانی و ثانیه الثانی بثانیه الأول کان مجموع الشرطیه الاولی من الخبر الأول

و الاـخیره من الثـانی بمنزله شـرطیه واحـده و یکون الحاصل ان کانت البالوعه اسـفل من البئر و الأرض جبلا فخمسه اذرع و فی البواقی سـبع و یوافقه بعض نسـخ الارشـاد و ذلـک مخـالف لأصـل البراءه من الزائـد و حاصـل التعـارض بین منطوق الاـولیین و أحـدهما مع الاـخری و منطوق الاـخیرتین کـذلک و بین مفهوم الاـولی من الخبر الأـول و منطوق الثـانیه من الثانی و بین مفهوم الثـانیه من الخبر الأـول و منطوق الاولی من الثانی فقیـدنا مفهوم الاولی من الأول بمنطوق الثانیه من الثانی و منه یظهر ان تساوی القرارین بمنزله علـو البـالوعه و مفهوم الثـانیه من الثـانی بمنطوق الاـولی و الحاصـل ان منطوقی مـا دل علی الخمس باقیـان علی حالهما و مفهوم کل منهما مقیـد بمنطوق صاحبه و منطوق ما دل علی السبع مقید بمنطوق ما دل علی الخمس و مفهومهما باقی علی حـاله کـل ذلـک للاصـل و فتوی المعظم و الظـاهر عـدم اعتبـار المفهوم فیهن بـل مفهوم کـل واحـد مقابلهـا فتکون صوره المسـاواه متروکه فیکون جری حکم الخمس فیهـا اوفق بالاصـل قـال فی الروض و حکم التسـاوی متروک فیها ثمّ ذکر ما یعطی قرب الحـاقه بعلو البالوعه لانه اوفق بالمشـهور و اعترضه فی الـذخیره بان صوره المساواه ان لم تـدخل فی الخبر الأول دخلت فی الثانی فیکون فیها سـبع مع السـهوله و خمس مع الصلابه و فیه انا ان قیدنا السهوله بفوقیه البالوعه خرجت المساواه الا ان نفهم ان عله الاقتصار علی الخمس بعـد وصول ماء البالوعه و مع المساواه قریب فیساویه و اما اعتبار الفوقیه الشـمالیه فربما احتج لها بذیل روایه قدامه و فیه نظر لاختلاف القبله و إذا نزل علی المدینه و نحوها و اسـتفاده الحکم منه مشـکل إذ ربما کان قصده ع تشدید الحـال بالنظر إلی جهه الشـمال بزیاده علی السبع لو کانت البالوعه اعلی منه أو الاکتفاء باقل القلیل کالـذراعین و الثلاثه بالنسـبه إلی الشـمال لـو کـانت البئر فی جهته إلی غیر ذلـک نعم فی روایه الـدیلمی الآـتیه مـا یـدل علی ان جهه الشـمال تسـمی فوق و الجنوب اسفل لکن الاطلاق اعم من الحقیقه فتأمل و استحب أبو علی التباعد باثنی عشر ذراعا مع الرخاوه و علو البالوعه و بسبعه مع العلو و صـلابه الأرض أو التحاذی فی سـمت القبله و نفی الباس مع علو البئر هکـذا نقل عنه الشارح الفاضل و حکی صاحب المعالم عنه انه ذکر فی مختصـره ذلک و فی الذخیره ان المشـهور فی النقل عنه و هو الذی حکاه المصنف و غیره ان الأرض لو کانت رخوه و البئر تحت البالوعه فلیکن بینهما اثنی عشر ذراعا و ان کانت صلبه أو کانت البئر فوق البالوعه فلیکن سبعه اذرع

و حجته روایه محمد بن سلیمان الدیلمی عن ابیه عن الصادق ع البئر یکون إلی جانبها الکنیف فقال لی ان مجری العیون کلها من هب الشمال فاذا کانت البئر النظیفه فوق الشمال و الکنیف اسفل منها لم یضرها إذا کان بینهما اذرع و ان کان الکنیف فوق النظیفه فلا اقل من اثنی عشر ذراعا و ان کانت تجاهها بحذاء القبله و هما مستویان فی مهب الشمال فسبعه اذرع و لا دلاله فیه علی مذهبه علی النقلین:

اما الأول فلا حکم بعدم الباس مع علو البئر و فی الروایه اعتبار الاذرع.

و اما الثانی فلانه اعتبر سبعه اذرع مع فوقیه البئر و فی الروایه مطلق الاذرع ثمّ اشتمالها علی اعتبار الصلابه و الرخاوه و الروایه خالیه منه و الصدوق فی المقنع عمل علی مضمون الروایه فی أحد المقامین قیل و ربما فهم من اختلاف کلامیه الفرق بین البالوعه و الکنیف و لیس کذلک فانما ذکر فی مقام الحکم عند صلابه الأرض و رخاوتها و فی اخری الحکم عند الفوقیه و عدمها و یؤیده نص الفقیه علی السبع أو الخمس مع الرخاوه أو الصلابه ثمّ ان هذا الخبر دل علی ان الشمال فوق بالنسبه إلی الجنوب فایهما کان فی جهه الشمال کان اعلی من الآخر إذا کان فی جهه الجنوب و ان تساوی القراران و حیث افتی الصدوق بمضمونه علم اعتباره لذلک و نحوه أبو علی و یؤیده ما فی مرسل أبی قدامه ان الماء یجری إلی القبله إلی یمین و یجری عن یمین القبله إلی یسارها و یجری عن یسار القبله إلی یمینها و لا یجری من القبله إلی دبرها و الظاهر ان المراد بالقبله قبله بلد الامام و نحوه من البلاد الشمالیه و یعضده الاعتبار إذ معظم المعموره فی الشمال و انغمار الجنوبی من الأرض فی الماء حتی لم تر العماره الجنوب من قبل بطلمیوس و الاخبار فی هذا المقام مختلفه جدا ففی بعضها اعتبار السبع مع سفل البئر و الخمس مع علوها و فی اخری اعتبار السبع مع الرخاوه و الخمس مع الصلابه و هما حجتا المشهور للجمع بینهما بالنحو السابق قال فی الذخیره و الاحتمالات العقلیه فی الجمع بینهما اربعه:

احدها ترجیح الخمس فیهما.

الثانی ترجیح التقدیر بالسبع فیهما.

الثالث و الرابع ترجيح الخمس فى أحدهما و السبع فى الآخر و لا وجه للآخرين لان فى اعتبار أحدهما الغاء اعتبار الصلابه و الرخاوه و فى الآخر الغاء اعتبار الفوقيه و التحتيه فيبقى الاحتمالان الاولان و لا يبعد الاكتفاء فى ترجيح الأول بعمل الأصحاب و الشهره بينهم مع اعتضاده باصل البراءه انتهى. و فى روايه الديلمى اعتبار فوقيه الشمال و تحتيته و تفصيل مدلولها قد بيناه فيما سبق و فى روايه قرب الاسناد عن الصادق ع فى البئر يتوضأ منها القوم و إلى جانبها بالوعه ان كان بينهما عشره اذرع و كانت البئر التى يستقون منها مما يلى الوادى فلا باس و فى حسنه زراره و ابن مسلم و ابى بصير قالوا قلنا له بئر يتوضأ منها يجرى البول قريبا منها أ ينجسها قال فقال ان كانت البئر فى اعلى الوادى و الوادى يجرى فيه البول من تحتها و كان بينهما قدر ثلاثه اذرع أو اربعه اذرع لم ينجس ذلك شى ء و ان كانت البئر فى اسفل الوادى و يمر الماء عليها و كان بين البئر و بينه تسعه اذرع لم ينجسها و ما كان اقل من ذلك لم يتوضأ منه قال زراره فقلت له فان كان يجرى يلزقها و كان لا يلبث على الأرض فقال ما لم يكن له قرار فليس به باس و ان استقر منه قليل فانه لا يثقب الأرض و ليس على البئر منه باس فتوضأ منه انما ذلك إذا استنقع كله و زاد فى الكافى بعد قوله لم ينجس ذلك شى ء و ان كان اقل من ذلك ينجسها و فى روايه محمد بن القاسم عن أبى الحسن ع فى البئر يكون بينها و بين الكنيف خمسه اذرع أو اقل أو اكثر يتوضأ منها قال ليس يكره ذلك من قرب و لا بعد يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء و لا يبعد حملها على الارشاد و يختلف الحال باختلاف الاحوال و يكون الفرض الاحتياط عن وصول النجاسه أو تغير الماء بها فلو اراد حفر كنيف و بئر لحاجه يوم و نحوه لم يكن باس و الحاصل يختلف الحال باختلاف الزمان و المكان و الجهه و كثره ما فى الكنيف و قلته و رطوبته و يبوسته و ثخنه ورقته و شده الصلابه و ضعفها و شده الرخاوه و ضعفها إلى غير ذلك و يكون اختلاف الروايات باختلاف الملاحظات و يمكن حمل ما فيه الزائد على زياده الفضيله و الناقص على اقل مراتبها فان للاحتياط مراتب عديده و لو كان بعض الأرض صلبا و بعضها رخوا فبالنسبه فلو كان نصفها صلبا و نصفها رخوا اعتبر ذراعين و نصفا من الصلبه و ثلاثه و نصف من الرخوه و هكذا و يحتمل الالحاق بالصلبه أو يصدق عليها انها ليست برخوه و الأصل عدم التكليف بالزائد و حيث ظهر من الادله ان الحكم ليس محض تعبد قوى احتمال التوزيع و لا يجب تباعدهما بنحو ما ذكر اتفاقا كما فى شرح الفاضل و يعطيه استقراء كلماتهم و لا يحكم بنجاسه البئر مع المتقارب اجماعا نقله فى المنتهى

و فی الدلائل انه لا خلاف فیه و فی الذخیره انه المشهور و مراده بالشهره غیر المعنی المصطلح و علی قول أبی الصلاح من الحاق الظن بالعلم یحکم بالنجاسه ان حصل الظن و لعل ذلک سبب تسمیته مشهورا و الحجه فیه بعد الاجماع ما دل علی طهاره الاشیاء أو المیاه بالخصوص الا مع العلم و قول الرضا ع فی خبر محمد بن القاسم لیس یکره من قرب و لا بعد یتوضأ منها و یغتسل ما لم یتغیر الماء و روایه أبی بصیر قال نزلنا فی دار فیها بئر إلی جنبها بالوعه لیس بینهما الا نحو من ذراعین فامتنعوا من الوضوء منها فشق ذلک علیهم فدخلنا علی الصادق ع فاخبرناه فقال توضأ منها فان لتلک البالوعه مجاری تصب فی وادی ینصب فی البحر و أما مضمر زراره و محمد و ابی بصیر المتقدم فمحمول علی زیاده التنزیه قال فی المعتبر انه اجود الأخبار و لم یتبینوا القائل به لکن فی ذلک احتیاط فلا باس به و فی المعتبر أیضا انه لو تغیر الماء و شک فی استناده إلی البالوعه أو غیرها ففی نجاسه تردد لاحتمال أن یکون لا منها فان بعد و الاحوط التطهیر لان سبب النجاسه قد وجد فلا محال علی غیره لکن هذا ظاهر لا قاطع و الطهاره فی الأصل متیقنه فلا تزول بالظن ما لم یعلم بوصول ماء البالوعه إلیها فلو وصل إلیها نجست مطلقا علی المشهور و فی الحاق الماء القلیل الکائن فی حفره بالبئر احتمال و مع التغیر المعلوم استناده إلیها عندنا و یکره التداوی بالمیاه الحاره من الجبال التی یشم منها رائحه کبریت لقول الصادق ع فی خبر مسعده بن صدقه نهی رسول اللّه (ص) عن الاستشفاء بالحمات و هی العیون الحاره التی تکون فی الجبال التی یوجد منها رائحه الکبریت فانها من فوح جهنم و لا یکره استعمالها لغیر ذلک للاصل و هو نص الصدوق و الشیخ و غیرهما و التذکره القاضی استعمالها مطلقا و عن أبی علی کراهه التطهر بها و استعمالها فی العجین و یکره ما مات فیه الوزغه و العقرب کما فی المبسوط و الاصباح و الشرائع و المعتبر أو خرجتا منه حین کما فی الوسیله فی الوزغه مع الحکم فیهما بعد نجاستهما لما ورد فی نزح البئر فی وقوعهما و لقول الصادق ع حیث سأله سماعه عن جره وجد فیها خنفساء قد مات القه و توضأ منه و ان کان عقربا فارق الماء و توضأ من ماء غیره و سأله هارون بن حمزه القنوی عن الفاره و العقرب و اشباه ذلک یقع فی الماء فیخرج حیا هل یشرب من ذلک الماء و یتوضأ منه قال یسکب منه ثلاث مرات و قلیله و کثیره بمنزله واحده ثمّ لیشرب منه و یتوضأ منه غیر الوزغ فانه لا ینتفع بما وقع فیه و سأل أبو بصیر ابا جعفر ع عن الخنفساء تقع فی الماء أ یتوضأ منه قال نعم لا باس به قال فالعقرب قال ارقه

و انما حكم بطهاره ما وقعا فيه لانهما لا نفس لهما و لخصوص ما فی قرب الاسناد للحميری من خبر علی بن جعفر سال اخاه ع عن العقرب و الخنفساء و اشباههن تموت فی الجره و الدن يتوضأ منه للصلاه قال لا باس به فما فی النهايه و المهذب من الحكم بنجاستهما لا عمل عليه ففی نهايه الشيخ وجوب اهراق ما ماتتا فيه و غسل الاناء و فی المهذب استثنائهما من الحكم بعدم نجاسه ما وقع فيه ما لا نفس له و لا يطهر العجين بالنجس بالذات أو بالعرض بخبزه كما لا يطهر الثوب و الاناء بالتجفيف بالنار و قيل بالتطهر به كما فی نهايه الشيخ هنا و احتاط فی الاطعمه بالاجتناب و فی الاستبصار و ان احتمل اختصاص الحكم بماء البئر المتنجس لا بالتغيير و فی ظاهر الفقيه و المقنع حيث اجيزه فيهما اكل الخبز مما عجن من ماء بئر وقع فيها شی ء من الدواب فماتت عملا بمرسل أبی عمير الصحيح عن الصادق ع فی عجين عجن و خبز ثمّ علم ان الماء كانت فيه ميته قال لا باس اكلت النار ما فيه و خبر احمد بن محمد بن عبد اللّه بن الزبير ان جده ساله ع عن البئر تقع فيه الفاره أو غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها أ يؤكل ذلك إذا اصابته النار فلا باس باكله و يمكن ان تنزل الروايه علی البئر فتحمل الروايتان علی التنزيه و طيب النفس أو بحمل الميته فی الأول علی غير ذات النفس و كذا الثانی بجعل أو للتشكيك و ان بعد بل انما يطهر العجين باستحالته رمادا كمال فی السرائر و الموجز و شرحه و يعطيه كلام الشيخين فی المبسوط و التهذيب و المقنعه لحكمهم بالنجاسه و فی شرح الفاضل و شرح الموجز و الدلائل نقل الشهره فيه و فی اطعمه التنقيح انه رأی المفيد و المحصلين من المتاخرين و الشيخ نقل الاجماع علی ان استحاله الرماد مطهره و المستند فی بقاء النجاسه الا فی محل اليقين للاصل و مرسل ابن أبی عمير عن الصادق ع انه سال عن العجين يعجن بالماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل الميته و مرسل آخر له انه يدفن و لا يباع و خبر زكريا بن آدم انه سال ابا الحسن ع عن خمر أو نبيذ قطر فی عجين أو دم قال فقال فسد قال ابيعه من اليهود و النصاری و ابين لهم قال نعم فانهم يستحلون شربه و روی بيعه علی مستحل الميته أو دفنه و استقرب فی المنتهی عدم البيع ثمّ احتمل علی غير أهل الذمه و ان لم يكن ذلك بيعا حقيقه قال و يجوز اطعامه الحيوان الماكول اللحم خلافا لأحمد ثمّ احتمل تنزيل الروايات فی البيع علی غير أهل الذمه و يكون البيع استنقاذا لان مالهم غير محرم و فی شرح الفاضل و لعدم البيع وجوه

منها الخبر الذی سمعته و منها نجاسته و ان کانت عرضیه لعدم قبوله فی التطهیر و هو ممنوع لاحتمال طهره بوضعه فی الکثیر أو الجاری حتی ینفذ فی اعماقه نفوذا تاما و لو سلم فحرمه البیع ممنوعه ثمّ قال و الکفار عندنا مخاطبون بالفروع فیحرم علیهم اکل هذا الخبز و بیعه منهم اعانه لهم علی اکله فیحرم ان قصد بالبیع الاکل و نحوه اما احتمال الفرق بین الذمی و غیره فلأن الذمی معصوم المال فلا یجوز اخذ ماله ببیع فاسد بخلاف غیره و فی حاشیه المدقق فی منع البیع اشکال لان طهارته ممکنه بتخلل الماء من الکثیر أو الجاری بعد الجر کما فی الذکری و ایضا نجاسه لم تخرجه عن الماليه لانه لیس عین النجاسه و الانتفاع به ممکن فی علف الدواب و نحوه انتهی. مضمون کلامه و ربما تنزل روایات عدم البیع علی ان المسلمین یرجی منهم زیاده الاحتیاط فی اجتناب النجاسه بخلاف غیرهم و روایه الدفن علی امتناع التطهیر بالقلیل و صعوبته بالکثیر و یراد بیان عدم امکان انتفاع الانسان و انتفاع الحیوان کلا انتفاع و هل یطهر باستحالته فحما وجهان مدرک الطهاره تغیر الحقیقه و خلافها الشک فی تبدل النوع.

## المقصد الثالث فی النجسات

### اشاره

و فیه فصلان:

### الفصل الأول فی انواع النجاسات

#### اشاره

و هی کما فی الجامع و النافع و الموجز و شرحه و المعالم و الارشاد و التحریر و منصوص علی

#### عددهن عشره:

#### الأول و الثانی: البول و الغائط

من کل حیوان ذی نفس سائله غیر مأکول کما فی سائر کتب الفقهاء و فی المعتبر و التذکره و المنتهی و شرح الموجز و الغنیه و الخلاف و الکتاب و الدلائل و الذخیره نقل الاجماع علی ذلک و السند بعد الاجماعات خبر عبد اللّه بن سنان عن الصادق ع انه قال اغسل ثوبک من بول کل ما لا یؤکل لحمه و حسنته عن الصادق ع انه قال اغسل ثوبک من ابوال ما لا یؤکل لحمه و وجوب الغسل دلیل النجاسه إذ لا سبب هنا غیره اتفاقا و اورد انه لا معنی لإراده الوجوب من الامر بالغسل لان غسل النجاسه غیر واجب و الجواب ان المراد الوجوب لو انتفع به فیما یلزمه الطهاره هذا حال الابوال و یثبت الحکم فی الارواث بالاجماع علی عدم الفرق بینها و بین الابوال کما نقله فی الناصریات و الریاض و الکتاب و الذخیره علی وجه الاحتمال فیهما و فیما مر من الاجماعات کفایه و استدل أیضا بما دل علی نجاسه العذره علی وجه العموم کصحیح علی بن جعفر عن اخیه ع فی الحمامه و الدجاجه و اشباهها تطأ العذره ثمّ تدخل الماء یتوضأ منه للصلاه قال لا الا ان یکون الماء کثیرا قدر کر من ماء و فی استفاده ما یعم عذره الانسان من لفظ العذره نظر لان المتبادر عند اطلاقها عذره الانسان و ان ظهر من ظاهر القاموس و الصحاح العموم و لا فرق بین النبی (ص) و غیره کما فی التذکره الموجز و شرحه و علیه اجماع الکل لحکمهم بنجاسه الابوال بلا استثناء و الشافعی علی طهاره ما یکون منه (ص) استنادا إلی ان ام ایمن شربته فلم یذکره و قال إذا لا تلج النار بطنک ورد بمنع الروایه و طرحها لقوه المعارض کما نمنع روایه شرب الحجام دمه و روی انه انکر فیهما قال فی التذکره مع ان ما فی الخبر شهاده علی النفی و حال الطیر حال غیره کما فی التذکره و المعتبر و التحریر و المختلف بل سائر کتب المصنف و شیخه و الشهیدین و غیرهم و فی التذکره ان احدا لم یعمل بروایه أبی بصیر یعنی الداله علی طهاره بول الطیور و خرؤها و فی السرائر و قد وردت روایه شاذه لا یعول علیها ان ذرق الطیر طاهر سواء کان مأکول اللحم أو لا و المعور عند محققی اصحابنا و المحصلین منهم خلاف هذه الروایه لانه هو الذی تقتضیه اخبارهم التی اجمع علیها و فی المختلف الاجماع علی نجاسه بول الخشاف و فی البیان و فی ذرق الطیور قول بالطهاره و ان حرم لحمها الا الخشاف و ضعفه ع و فی نهایه الاحکام و شرح الموجز و المعتبر و المختلف و الذکری و الدلائل و الکتاب و الذخیره نقل الشهره علی نجاسه بول الطیور الغیر ماکوله و خرؤها و فی الروض ان روایات التنجیس فی الطیور اشهر و السند فی هذا الحکم بعد الاجماعات الأخبار الداله علی حکم ما لا یؤکل لحمه من غیر تفرقه

و ربما استدل أيضا بما دل على نجاسه العذره و فيه بحث تقدم عن قريب و قد يستدل بان حكم الخشاف ثابت بالاجماع و العله مشتركه و المناط منقح و فى المختلف ما ينبئ عن اختيار هذه الحجه و لا يخفى ما فى ذلك و الاولى الاستناد بعد ما ذكرناه أولا- إلى ما روى فى كتاب المطاعم من طهاره بعض ابوال الطيور كالخطاف معللا بانها ماكوله اللحم و فيها ابين شاهد على ما ذكرنا و فى شرح الاستاد الاستناد أيضا إلى طهاره بعض ابوال الطيور معللا بانها لا تاكل اللحم خلافا لبعضهم و يعنى به الحسن و الجعفى و الصدوق فى الفقيه فانهم حكموا بطهاره رجيع الطير مطلقا استنادا إلى الأصل و قول الصادق ع فى حسن أبى بصير كل شى ء يطير فلا باس بخرئه و بوله و هو و ان كان بينه و بين اخبار ما لا يؤكل لحمه عموم من وجه لكنه يتايد باصل الطهاره على ان العموم فيه ضعيف إذ لو اخرجنا غير الماكول كان الخارج اكثر من الداخل و فى كلا- الوجهين نظر اما الأول فلان المؤيدات من ذلك الجانب اقوى بل لا مناسبه بينهما و أما الثانى فبعد التسليم نقول بجوازه ثمّ أى معنى لنفى الباس عن البول و الخرؤ و مع عدم جواز الصلاه بشى ء منهما و اراده النجاسه فقط بعيده و هذا وارد فى خبر غياث الآتى و وروده على روايه الراوندى اظهر واهم أيضا قول الباقر ع فى خبر غياث لا باس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف و ما فى نوادر الراوندى عن موسى بن جعفر عن آبائه ع عن امير المؤمنين ع سئل عن الصلاه فى الثوب الذى فيه ابوال الخفافيش و دماء البراغيث فقال لا باس و اذا ثبت الحكم فى الخشاف ثبت فى غيره بالاولى و استدل لهم أيضا بصحيح على بن جعفر عن اخيه ع عن الرجل يرى فى ثوبه خرء الطير أو غيره هل يحكه فى الصلاه قال لا باس به حيث حكم بنفى الباس من دون استفصال و اورد عليه انه ترك الاستفصال فى غير الطير أيضا فالاقوى الحمل على ان بول الطير من حيث كونه طيرا لا يضر و ان اضر من جهه الخصوصيه بل الظاهر ان سؤاله عن الحك من جهه انه فعل كثيرا أو لا- و فى المبسوط طهاره رجيع الطيور سوى بول الخشاف اما طهاره غير الخشاف فلما مر من ادله الطهرين مطلقا و أما نجاسه بول الشاف فلخبر داود الرقى عن الصادق ع فى بول الخشاشيف يصيب ثوبى فاطلبه و لا اجده قال اغسل ثوبك و لا ريب ان هذا اضعف الاقوال لدلاله الأخبار على طهاره بول الخشاف بخصوصه و هى مؤيده بالاصل موافقه لعمل بعض الفقهاء لو لا ما دل بعمومه على نجاسه ابوال ما لا يؤكل لحمه فلو تعدَّينا تلك الادله لم يكن لنا معدل عن قول الحسن و اتباعه

اللهم الاـ أن يكون الاجماع منعقدا على الخشاف كما فى المختلف و بول الصبى الذى لم يأكل اللحم نجس خلافا لابى على مستدلا بقول على ع فى خبر السكونى و لبن الغلام لا يغسل من الثوب و لا بوله قبل أن يطعم لان لبن الغلام يخرج من العضدين و المنكبين و نقول بموجبه ان سلمناه لانا انما نوجب صب الماء لا الغسل مع ان الذى فى الحديث قبليه الاطعام و فى كلام أبى على اطعام اللحم و اورد عليه أيضا ان النجاسه تجامع عدم وجوب الغسل للصلاه كالدم القليل و فيه بحث لان كل من قال بعدم وجوب الغسل قال بالطهاره مع ان السيد نقل الاجماع على نجاسه بول الصبى الذى لم يطعم و ان كان التحريم عارضا كالجلال و موطوءه الانسان كما فى التذكره و المنتهى بل سائر كتب المصنف و المحقق و الشهيدين و غيرهم الا ان فى بعضها الاقتصار على الجلال و فى بعضها تعميم الحرام بالعارض و فى بعضها خصوص الجلال و الموطوء و المراد بالكل التحريم العارضى و فى التذكره رجيع الجلال من كل حيوان و موطوء الانسان نجس لانه حينئذ غير مأكول و لا خلاف فيه و فى الغنيه الاجماع على نجاسه بول الجلال و فى المختلف الاجماع على نجاسه ذرق الدجاج الجلال و فى التنقيح لا خلاف فى نجاسه ذرق الدجاج الجلال و ظاهر الدلائل و الذخيره الاجماع على نجاسه الجلال و الموطوء و كل ما لا يؤكل لحمه و الحجه فيه بعد الاجماعات الناصه الاجماعات و الروايات العامه لكل ما لا يؤكل لحمه و لو خرج الحب من بطن ما لا يؤكل لحمه صحيحا و صلابته باقيه لم يكن نجس العين وحل اكله بعد غسل ظاهره و كان كما لو بلغ نواه و لو زالت صلابته صار رجيعا نجسا كما فى الموجز و شرحه و لو زال الجلل زالت النجاسه كما فى نهايه الاحكام و شرح الموجز.

### الثالث: المنی من کل حیوان ذی نفس سائله

و ان کان ماکولا کما فی کتب الشیخ و المحقق و المصنف و الشهیدین و غیرهم و فی الخلاف الاجماع علی نجاسه المنی من الانسان و غیره رطبه و یابسه و انه لا یجری فیه الفرک و فی نهایه الاحکام المنی من کل حیوان ذی نفس سائله نجس سواء الآدمی و غیره مما لا یؤکل لحمه أو یؤکل عند علمائنا کافه و نحوه فی شرح الفاضل و فی التذکره المنی من کل حیوان ذی نفس سائله انسان کان أو غیره نجس عند علماءنا اجمع و فی شرح الموجز المنی نجس من کل حیوان ذی نفس سائله آدمیا و غیره سواء اکل لحمه أو لا عند علماءنا کافه و فی الکفایه و حکم منی غیر الانسان حکم منی الانسان عند الأصحاب لا نعلم فیه مخالفا بینهم و نقل فیه الاجماع و فی السرائر الاتفاق علی نجاسه المنی من ذی النفس انسانا أو غیره و فی الکتاب و الذخیره ان الحکم بنجاسه منی ماله نفس سائله مطلقا مقطوع به فی کلام الأصحاب مدعی علیه الاجماع فلا مجال للتوقف فیه و فی الغنیه و المنتهی الاجماع علی نجاسه المنی بقول مطلق و نحوهما فی کشف الحق و المسائل الطبریه و الانتصار و الحجه لهم بعد الاجماعات السابقه ما دل من الأخبار علی نجاسه المنی کصحیح ابن مسلم عن أحدهما (ع) فی المنی یصیب الثوب قال ان عرفت مکانه فاغسله و ان خفی علیک مکانه فاغسله کله و صحیحه أیضا عن الصادق (ع) انه ذکر المنی و شدده و جعله اشد من البول و الاخبار فی مطلق المنی و خصوص منی الانسان کثیره و لفظ المنی شامل لمنی الانسان و غیره و فی الشمول تامل قیل و فی جعله اشد من البول ایذان بان کل قسم من اقسامه اشد من قسم من البول و لا یخل من نظر و لا ریب ان لفظ المنی مما یصح اطلاقه علی منی الانسان و غیره علی وجه الحقیقه و ما فی الصحاح من انه ماء الرجل و فی القاموس انه ماء الرجل و المرأه محمول علی التمثیل الا ان الفرد الظاهر منی الانسان و فیما مر من الاجماعات کفایه و هل الخلاف هنا خلاف فالشافعی منی الانسان طاهر من الرجل و روی ذلک عن ابن عباس و سعد بن أبی وقاص و عائشه و به قال فی التابعین سعید بن المسیب و عطاء و نجسه مالک و ابو حنیفه و الشافعی فی القدیم و احمد فی احدی الروایتین و المنجسون اختلفوا فیما یزول به حکمه فمالک یغسل رطبا و یابسا و ابو حنیفه یغسل رطبا و یفرک یابسا و للشافعی فی منی غیر الآدمیین ثلاثه اقوال الطهاره الا من نجس العین و النجاسه مطلقا و نجاسه غیر الماکول خاصه و لا فرق بین الآدمی و غیره و الحیوان البری و البحری کالتمساح کما فی الذکری و الریاض و الروضه و نهایه الاحکام و هو الذی یقتضیه عمومات الاجماعات و الروایات و المذی و هو ماء لزج رقیق یخرج عقیب الشهور علی طرف الذکر کما فی المنتهی و المعتبر و فی الصحاح ما یخرج عند الملاعبه و التقبیل فقال کل ذکر یمذی و کل انثی تقذی و فی القاموس انه ما یخرج عند الملاعبه و التقبیل و المراد فی الکل واحد و هو الماء المعروف و الودی ماء یخرج عقیب البول کما فی القاموس و الصحاح و فی المنتهی ماء ابیض یخرج عقیب البول خاثر و المراد واحد

و قریب منه ما فی المعتبر و نهایه الاحکام طاهران عن شهوه کانا أو غیرها قال فی التذکره و هما طاهران عن شهوه أولا عند علمائنا اجمع الا ابن الجنید فانه نجس المذی الجاری عقیب الشهوه و هو احدی الروایتین عن احمد و رده بالاصل و قول ابن عباس و هو عندی بمنزله البصاق و خبر المقداد فی قضیه سؤاله رسول اللّه (ص) نیابه عن علی (ع) و فی المنتهی هما طاهران عندنا و فی المعتبر هما طاهران عند علمائنا عدا ابن الجنید و فی نهایه الاحکام هما طاهران عند علمائنا و فی المسائل الطبریه و المختلف عندنا ان المذی طاهر و نقل علیه الاجماع و فی الکفایه هما طاهران عند جمهور الأصحاب و لا ریب فی طهارتهما للاصل و الاجماعات و الروایات و قد مر شطر منها فی بحث النواقض و کذا رطوبات فرج المرأه و الدبر کما فی التذکره و المعتبر و الذکری و نهایه الاحکام للاصل و روایات طهاره کل شی ء حتی یعلم نجاسته و لبعض أهل الخلاف خلاف فی المقامین و اکثرهم علی نجاسه المذی و الودی کما نقله فی المنتهی و هو رأی أبی حنیفه و الشافعی و احدی الروایتین عن احمد و ابو حنیفه نجس رطوبه الفرج و الدبر و هو أحد قولی الشافعی و الاقرب طهاره منی غیر ذی النفس کما فی المنتهی و نهایه الاحکام و شرح الموجز و ظاهر الارشاد و الشرائع و النافع و التحریر و قطع به فی التذکره و البیان و الذکری و اللمعه و اطلق حکم المنی فی السرائر و الفائده و المبسوط و الغنیه و الانتصار و الطبریات و الکشف و ربما نزل علی منی ذی النفس لانه المتبادر و تردد فی الشرائع مع الحکم بان الطهاره اشبه و لا ریب ان التردد فی محله لإطلاق کلمات القدماء و فی شرح الفاضل ان ظاهر الأکثر علی نجاسته الا انا بعد القول بان مدرک نجاسه منی غیر الانسان هو الاجماع یضعف احتمال التنجیس و لو عولنا علی الروایه کفانا الشک فی الاندراج و الرجوع إلی الأصل و العموم و فی التذکره و نهایه الاحکام التمسک فی طهارته بطهاره غیر ذی النفس حیا و میتا و هذا و فیه تأمل.

### الرابع: الدم الخارج من ذی النفس السائله

و هو الحیوان الذی له عرق یخرج منه الدم شخبا لا رشحا کما فی المنتهی و شرح الموجز و التحریر و نهایه الاحکام و الدلائل و غیرهن مائیا کان کالتمساح أو لا کما فی الذکری و الدروس و الحکم بنجاسته معروف بین الأصحاب مذکور فی سائر کتب الفقهاء و فی نهایه الاحکام و المنتهی و التذکره و الغنیه و الذکری و الریاض و شرح الموجز و شرح الفاضل و المختلف نقل الاجماع و فی المعتبر و الکتاب و الدلائل انه مذهب الأصحاب الا ابن الجنید و الحجه بعد الاجماعات ما دل نجاسه الدم من الروایات و استدل فی المنتهی بالآیه المتضمنه لان الدم المسفوح رجس و کانه فهم من الرجس النجس أو بنی علی الملازمه بین التحریم هنا و بین النجاسه و فیهما بحث و ذهب أبو علی إلی طهاره ما کان دون سعه الدرهم الذی سعته کعقد الابهام الاعلی و فی شرح الفاضل ظاهر ابن الجنید طهاره هذا القدر من الدم و سائر النجاسات سوی المنی و دم الحیض و یجوز اراده العفو کما فی المختلف و رده فی الذکری و الریاض و غیرهما بالاجماع

و مثله ما یخرج من ذی النفس بغیر سیلان کالعلقه فانها نجسه کما فی المبسوط و التذکره و شرح الموجز و المعتبر و السرائر و الجامع و النافع و البیان و فی الخلاف الاجماع علیه قال فی المعتبر لانها دم حیوان له نفس و کذا علقه البیضه و شبهها قال فی الذکری و فی الدلیل منع لان کونها فی الحیوان لا تقتضی أن تکون جزء منه و الاولی ان مستند النجاسه عمومات الدم و هذا من افراده و تردد فی النافع فیه فی الاطعمه و أما حکم دم ما لا نفس له فسیبین بحول اللّه و لا فرق بین دم النبی (ص) و غیره لظاهر ان عموم الاجماعات و الادله و فی المنتهی فی نجاسه دم رسول اللّه (ص) اشکال ینشأ من انه دم مسفوح و من ان ابا ظبیه الحجام شربه و لم ینکر علیه و کذا فی بوله (ص) من حیث انه بول و من ان ام ایمن شربته و فی نهایه الاحکام و لا فرق بین دم الآدمی و غیره و لا بین مأکول اللحم و غیره اما دم رسول اللّه (ص) و الاقرب انه کذلک للعموم و روی ان ابا ظبیه الحجام شرب دمه فلم ینکر علیه و روی انه (ص) قال لا تعد الدم کله حرام و مثلها عباره شرح الموجز و لا ینبغی الشک فی النجاسه لما مر.

### الخامس المیته

أی من ذی النفس السائله بریا أو بحریا و یظهر من الخلاف طهاره میته المائی و قد ینزل علی ان الغالب فی البحری غیر ذوات النفس آدمیا کان أو لا کما فی سائر کتب الفقهاء و فی المعتبر و المنتهی و نهایه الاحکام و شرح الموجز و الذکری و التذکره و الدلائل و الغنیه و شرح الفاضل و الریاض و الذخیره و ظاهر الطبریات نقل الاجماع مصرحا فیهن بعدم الفرق بین میته الآدمی و غیره و فی الکفایه لا خلاف فی نجاسه میته الآدمی و اقتصر المحق فی الاحتجاج علی الاجماع و الاجماعات فی نزح البئر و فی مقام نجاسه المیاه القلیله لا یمکن حصرها و استدل فی المنتهی علی النجاسه بان تحریم ما لیس بمحرم و لا فیه ضرر کالسم یدل علی النجاسه و علیه منع واضح بل الحجه فیه بعد الاجماعات ما دل علی انفعال بعض الاشیاء ببعض المیتات و یثبت العموم بعدم القائل بالفصل کصحاح معاویه بن وهب و الاعرج و الحلبی الوارده فی موت الجرذ و الفاره أو مطلق الدابه و فی السمن و العسل أو الزیت أو مطلق الطعام و الشراب انه یمنع من اکله مع المیعان و فی الکتاب و الذخیره انه لیس صریحا فی النجاسه و هو کما قالا الا ان الاجماع منعقد علی انه لو لا النجاسه لم یمنع منه و استدل أیضا بصحیح حریز عن الصادق (ع) فیما یأخذ من الشعر وعد غیره و قال کل شی ء ینفصل من الشاه بعد ان تموت فاغسله و صل فیه و اورد علیه انه ربما کان الغسل لزوال الاجزاء فان جلد المیته لا تصح الصلاه فی شی ء منه و لعل ذلک لا من جهه النجاسه و الجواب هو الجواب السابق مع ان لفظ الغسل غیر لفظ الازاله و استدل أیضا بروایه أبی القاسم الصیقل و ولده فی عمل جلود المیته و انهم یمسونها بایدیهم و ثیابهم فکیف بالصلاه فاجاب (ع) اجعل ثوبا للصلاه و قریب منها روایه القاسم عن الرضا (ع) و قد یورد علیهما ان ذلک لحصول اجزاء فی ثیاب الصلاه

و الجواب بنحو ما مر و استدل بمرفوعه محمد بن يحيى عن الصادق لا- يفسد الماء الا- ما كانت له نفس سائله و مثلها روايه حفص بن غياث و قد يورد بعد ضعف السند انه ليس صريحا فى النجاسه و فى روايه ابن سنان عن الصادق (ع) كل شى ء يسقط فى البئر ليس له دم مثل العقارب و الخنافس و اشباه ذلك فلا باس به و توجيه الاحتجاج به ظاهر و كيف كان فالأخبار تكاد أن تبلغ التواتر فى افاده النجاسه و هذه التشكيكات ركيكه و ما ورد فى باب المياه و حكم البئر و غير ذلك و هو يبلغ حد التواتر و سيجى ء فى حكم الجزء المبان عده اخبار منها خبر الحسن بن على و فيه اشعار لا- يخفى قال فى الكتاب و بالجمله فالروايات متظافره بتحريم الصلاه فى جلد الميته بل الانتفاع به مطلقا اما نجاسته فلم اقف فيها على نص يعتد به مع ان ابن بابويه روى فى اوائل من لا يحضره الفقيه مرسلا عن الصادق (ع) انه سال عن جلود الميته يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما ترى فيه قال لا باس بذلك و تتوضأ منه و تشرب و لكن لا تصل فيها مع ان ذكر فى أول كتابه انه لا يروى الا ما هو حجه بينه و بين اللّه و المسأله قويه الاشكال انتهى. اقول لا ينبغى أن يشك فى هذا الحكم بعد ما نقلنا من الاجماعات و الروايات و المسأله تشبه أن تكون من ضروريات المذهب فكيف يتامل فى ذلك و يصغى إلى روايه مخالفه لمذهب الشيعه موافقه لمذهب أهل الخلاف مع ضعف سندها و عدم العامل بمضمونها و كم فى الفقيه من روايه تقطع بان الصدوق راد لها غير معول عليها كما لا يخفى على من له ادنى ممارسه بكتابه مع ان فحول الفقهاء المطلعين على الاقوال لم ينقلوا عن الصدوق المخالفه فى هذا الحكم بل ذكروا اجماع الفقهاء بلا استثناء مع ان الصدوق نقل روايه جعل جلد الخنزير دلوا مع ان نجاسته ضرورى مع انه ممن يحكم بنجاسه البئر و كيف كان فلا- شك فى ان الصدوق موافق للقوم و الحكم واضح بحمد اللّه و يستثنى من الميته الانسان بعد الغسل اتفاقا و الشهيد على رأى و الميت قبل برده على قول و سيجى ء هذه المباحث بحول اللّه تعالى.

### السادس و السابع: الكلب و الخنزير

و هما نجسان كما فى سائر كتب الفقهاء و فى المنتهى و الغنيه و شرح الفاضل و التذكره و المعتبر فى مساله الملاقاه و الدلائل و الذكرى نقل الاجماع فيهما و فى كشف الحق نقله فى الكلب و كذا فى الطبريات فى مساله الملاقاه فيه و الحجه فى هذا صحيح أبى العباس عن الصادق (ع) قال إذا اصابك الكلب برطوبه فاغسله إلى ان قال لان النبى (ص) امر بقتلها و كانه (ع) عنى انه انما امر بقتلها لئلا تؤذى الناس بسؤرها و صحيح على بن جعفر عن اخيه (ع) فى وجوب نزع الثوب فى الصلاه و وجوب غسل الاناء سبعا من اصابه الخنزير و آيه الرجس فان كون الخنزير رجسا يفيد النجاسه و لذا استند إليها فى الذكرى و المنتهى و غير ذلك من الأخبار التى لا تقف على حصر و نقل العامه القول بالنجاسه عن على (ع) و ابن عباس و ابى هريره و عروه بن الزبير و الشافعى و ابى ثور و ابى عبيده و احمد و قال أبو حنيفه بطهاره الكلب و نجاسه الخنزير و الزهرى و مالك و داود بطهارتهما و اكتفى الصدوق برش ما اصابه كلب الصيد مع رطوبه و يختص الحكم بالبريين و البحريان طاهران كما فى البيان قال انهما طاهران فى وجه و فى التحرير و التذكره و الذكرى و نهايه الاحكام طهاره كلب الماء و فى الكفاره نقل الشهره على طهاره كلب الماء و كذا فى البحار و استند فى النهايه لان المتعارف كلب البر فينصرف إليه الاطلاق و فى التحرير لان اطلاق اسم الكلب عليه بالمجاز و فى التذكره لعدم جواز استعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه بغير قرينه ورد على ابن ادريس فى قوله بالنجاسه و فى المنتهى الاقرب ان كلب الماء يتناوله هذا الحكم لان اللفظ يقال عليه و على المعهود بالاشتراك اللفظى انتهى. و الاقوى هو القول بالطهاره للاصل و الشك فى الاندراج تحت الاسم و الاشتراك اللفظى انما يقضى بالاجمال دون العموم مع انه ممنوع و الحيوان المتولد منهما نجس و ان لم يقع عليه الاسم كما فى المنتهى لكن على اشكال و كذا فى نهايه الاحكام مع الاشكال و فى التذكره المتولد منهما يحتمل النجاسه و تبعيه الاسم و فى الذكرى ان الاقوى النجاسه لنجاسه اصليه و الاولى فى بلوغه التراب مع السبع اخذا بالامرين الا مع خلوص التسميه باحدهما و قال المدقق السيخ على لو قيل بالنجاسه لم يكن بعيدا و لا يحضرنى الآن تصريح لأحد من الأصحاب بشى ء و فى روضه الحكم بنجاسته و ان لم يسم باسم أحدهما و ظاهر عباره البيان ان المدار على الاسم فى المتولد منهما و فى الدلائل الاقوى الطهاره فيما لم يصدق عليه اسم أحدهما للاصل و نظير ما حكموا فى الدود المتصوب من العذره و هذا هو الاقوى فى النظر غير ان استصحاب حال الجزء المادى ربما اجرى هنا و فيه بعد و المتولد من أحدهما و من طاهر يلحق الاسم و لو من غيرهما كما فى نهايه الاحكام و الذكرى و المنتهى و التذكره و التحرير و البيان و الروضه لان الاحكام المتعلقه بموضوعات تتبع وجود تلك الموضوعات و بهذا يبين لك ضعف الاستصحاب السابق فان لم يدخل فى اسم منهما أو من غيرهما فالحكم الطهاره قال فى الروضه فان انتفى المماثل فالاقوى طهارته و ان حرم لحمه للاصل فيهما انتهى.

و لاـ تامـل فيه و اجزائهمـا نجسه و ان لم تحلها الحياه كالعظم و الشـعر كما فى كتب الشـيخ و المحقق و العلامه و الشـهيدين بل ظاهر كتب الفقهاء اجمع سوى من اسـتثنى لظاهر الأخبار و الاجماعات المتعلقه بهـذين الاسـمين و ظاهرهم عدم الخلاف الا من السـيد كما يظهر من التذكره و الرياض و حاشـيه المدقق و الدلائل و الكتاب و الذخيره و غيرهن مما نقل فيه الخلاف عن السيد مع ان عـادتهم ذكر كـل من يخـالف فى مسـاله إذا تعرضوا لهـا فلا يبعـد ان السـيد مسـبوق بالاجماع و ملحوق به على انه معلوم النسب فلا يضـر خروجه و فى الكتاب الذخيره و شرح الفاضل و المهذب و غيرهن نقل الشهره فيه و فى اطعمه التنقيح انه الاظهر فى فتـاوى الأصـحاب و الحجه بعـد عموم الاجماعـات و الروايات فى نجاسـتهما و ما دل على وجوب الغسل فى اصابتهما مع ان الغالب اصابه الشـعر و خصوص خبر الاسـكاف عن الصادق (ع) فى شـعر الخنزير يجوز به انه لا باس به و يغسل يـده إذا اراد أن يصـلى و فى غيره نظير ذلـك قيـل و يمكن أن يكون لانه غير مأكول اللحم و حكم السـيد فى ناصـرياته بعـدم نجاسه ما لا تحله الحيـاه من نجس العين إذ لم تعمه الحياه فلا تعمه النجاسه و لان النجاسه من خبث النفس و لا تعلق لها بتلك الاجزاء و للإجماع كمـا يظهر منه و بانه مساوى لاجزاء الميته فى كونهما جزء من نجس العين و لصـحيح زراره عن الصادق (ع) فى الحبل من شـعر الخنزير يسـتقى به الماء من البئر أ يتوضأ من ذلك الماء قال لا باس و ضـعف الاسـتناد إلى ما عـدا الخبر ظاهر و أما الروايه فقال الفاضل انما يتم الاسـتناد إليها لو كانت الاشاره إلى الماء الذى استقى و كان قليلا قد لاقاه الحبل و الكل ممنوع و الاولى أن ترد الروايه بموافقتها لمذهب العامه و مخالفتها لظاهر الكتاب و الروايات المتكاثره و فتاوى الأصحاب.

## الثامن المسكرات

و السـكران خلاـف الصـاحى كما فى الصـحاح و القاموس و المجمع و غرضـهم ان السـكر هو الحاله المعروفه و التعريف لفظى يتسامح فيه المائعه طبعا كما فى المنتهى و التذكره و المدنيات و الموجز و شرحه و الذكرى و البيان و ظاهر المقنعه و الناصريات و النهايه و مصـباح الشـيخ و الغنيه و الوسـيله و المهـذب بتعبيرهم بالشـرب المسـكر و قريب من الاخيره ما فى المعتبر حيث اعتبر الانبـذه المسـكره و فى المبسوط و الجمل و نهايه الاحكام و المختلف و التحرير و الارشاد و الـدروس و التنقيح و غيرهن اطلاق المسكر و ينزل على المائع بالاصاله كما فى الروضه و المسالك و حاشيه المدقق و الذخيره و الرياض و الدلائل فى تنزيل اطلاق متونهن على ذلـك و فى السـرائر فى بحث البئر نقل الاجماع على وجوب نزح ماء البئر كله من الخمر قل أو كثر و كل مسـكر و الفقـاع و فى التحرير ان على ذلـك عمل الأصـحاب و فى الناصـريات لا خلاف بين المسـلمين فى نجاسه الخمر الا ما حكى عن شذاذ منهم لا اعتبار بقولهم و أما الشرب المسكر كثيره فنجاسه تابعه لحرمته

و حیث دلت الادله علی الحرمه ثبتت النجاسه إذ لا خلاف فی تبعیه النجاسه بالحرمه و فی المختلف بعد نقل اجماع السید فی الخمر قال و قال الشیخ الخمر نجسه بلا خلاف و کل مسکر عندنا حکمه حکم الخمر و الحق اصحابنا الفقاع بذلک و قول السید و الشیخ حجه فی ذلک فانهما نقلا الاجماع و هما صادقان فیغلب الظن بتحقق الاجماع و الاجماع کما یکون حجه إذا تواتر فکذا إذا نقل آحادا و فی المسالک القول بنجاسه المسکرات هو المذهب بل ادعی علیه المرتضی الاجماع و فی الغنیه کل شراب مسکر نجس و الفقاع نجس بالاجماع و ظاهره التعلق بالحکمین و فی المعتبر الأنبذه المسکره عندنا فی التنجیس کالخمر و فی المختلف و الذکری و الدلائل و الذخیره و المفاتیح نقل الشهره فی نجاسه المسکرات باسرها و الحجه فی هذا الحکم جمیع ما دل علی نجاسه الخمر من الاجماعات و الادله الآتیه مع ما فی المدارک و الذخیره من حکم الأصحاب بان الانبذه المسکره حالها حال الخمر فی التنجیس و بعض اللغویین ادرج المسکرات کلها تحت اسم الخمر و احتج فی المعتبر علی جریان حکم الخمر فیها بان المسکر خمر فیتناوله حکم الخمر اما انه خمر فلان الخمر انما سمی خمرا لکونه یخمر العقل و یستره فما سواه فی المسمی یساویه فی الاسم و بما رواه علی بن یقطین عن أبی الحسن (ع) قال ان اللّه سبحانه لم یحرم الخمر لاسمها و لکن حرمها لعاقبتها فما کان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر و روی عطا بن بشار عن الباقر (ع) قال قال رسول اللّه (ص) کل مسکر حرام و کل مسکر خمر و فی الحجه الاولی ضعف و فی الثانیه کلام من جهه عموم المنزله و کذا فی الاخیره الا ان الحق ان الحکم مستفاد و فی المنتهی ان التحریم علی الاطلاق ظاهر فی النجاسه و فیه بحث و یمکن الاستناد إلی حسنه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (ع) قال قال رسول اللّه (ص) الخمر من خمسه العصیر من الکرم و النقیع من الزبیب و التبع من العسل و المرز من الشعیر و النبیذ من التمر و اصرحها دلاله موثقه عمار عن الصادق فی الاناء یشرب فیه النبیذ فقال اغسله سبع مرات و لا قائل بالفصل و موثقه عمار أیضا عن الصادق (ع) قال لا تصل فی ثوب اصابه خمر أو مسکر و اغسله ان عرفت موضعه فان لم تعرف موضعه فاغسله کله فان صلیت فاعد صلاتک و روایه أبی بصیر عن الصادق (ع) قال ما یبل المیل ینجس حبا من ماء یقولها ثلاثا یعنی النبیذ و صحیح ابن مهزیار عن أبی الحسن (ع) فی مکتوب جاء إلی عبد اللّه بن محمد منه فیه الامر بالاخذ بما جاء عن الصادق (ع) فی حال الخمر و النبیذ یعنی المسکر انه یغسل ان عرف موضعه و ان لم یعرف یغسل الثوب کله و اذا صلی فیه تعاد الصلاه و فی تفسیر علی بن ابراهیم عن أبی الجارود عن أبی جعفر (ع) و انما کانت الحمر یوم حرمت بالمدینه فضیخ البسر و التمر فلما نزل تحریمها خرج رسول اللّه (ص) فقعد فی المسجد ثمّ دعا بآنیتهم التی کانوا یقعدون فیها فاکفاها کلها ثمّ قال هذه خمر قد حرمها اللّه و کان اکثر شی ء اکفی من ذلک یومئذ من الاشربه الفضیخ و لا اعلم اکفی من خمر العنب شی ء الا اناء واحداً کان فیه زبیب و تمر جمیعا فاما عصیر العنب فلم یکن فی المدینه منه شی ء إلی غیر ذلک

و قد اتضح انه لا مخالف منافی حکم المسکرات الا من خالف فی حکم الخمر و ابو حنیفه طهر النبیذ و هو أحد قولی الشافعی و أما الجامده بالاصاله کالحشیشه و ان جاءت بالعارض کما فی الذکری و التذکره و الریاض و المسالک و یخرج الخمر منها و ان تجمد کما فی التذکره و الذکری لانه مائع بالاصاله فطاهره کما فی التذکره و الذکری و الریاض و المسالک و حاشیه المدقق و الکتاب و الذخیره و غیرهن و فی الدلائل الاجماع و فی الذخیره الحکم بنجاسه المسکر مخصوص عند الأصحاب بما هو مائع بالاصاله و فی الکتاب ان الحکم مقطوع به و فی المنتهی لم اقف علی قول لعلمائنا فی الحشیشه المتخذه من ورق العنب و الوجه انها ان اسکرت فحکمها حکم الخمر فی التحریم و لیست بنجسه و کذا ما عداها من الجامدات قال الفاضل المحشی و کلامه یعطی التردد فی اسکارها اما لو جمد الخمر فانه لا یخرج عن حکم النجاسه الا ان تزول عنه صفه الاسکار انتهی. و لا ریب فی الطهاره للاصل و الاجماع و حکم النجاسه کما یجری فی الخمر فان الخمر نجس کما فی کتب المصنف و الشیخین و المحقق و الشهیدین بل سائر کتب الفقهاء و قول الکل عدا من سنذکر و فی النزهه نقل الاجماع و فی السرائر اجماع المسلمین فضلا عن الطائفه و فی التذکره ذهب إلی النجاسه علماءنا اجمع الا ابن بابویه و ابن أبی عقیل و علیه عامه العلماء الا داود و ربیعه واحد قولی الشافعی و فی المبسوط و الناصریات نفی الخلاف من المسلمین و فی الغنیه نفی الخلاف ممن یعتد و فی اطعمه الایضاح لا خلاف فی نجاسه الخمر و فی التحریر ان علی تنجیس المسکرات عمل الأصحاب و فی الغنیه کل شراب مسکر نجس و الفقاع نجس بالاجماع و فی المسالک الا نجاسه المسکرات هی المذهب و لا ریب ان الخمر اظهر افرادها و اجماعات الفقاع مع انه خمر أو بمنزله الخمر کما فی الأخبار بل هو اضعف من الخمر و اقرب منه إلی الطهاره فیثبت بالاولی و فی الحبل المتین اطبق علماء الاسلام من الخاصه و العامه علی ذلک یعنی نجاسه الخمر الا شرذمه شاذه منا و منهم لم یعتد الفریقان بمخالفتهم و فی المسالک و الریاض و التنقیح و المهذب و الکتاب و الذخیره و المفاتیح نقل الشهره فیه و فی المنتهی انه قول اکثر أهل العلم و فی المعتبر مذهب الثلاثه و اتباعهم و الشافعی و ابی حنیفه و اکثر اهل العلم و نقل الشهره علی مطلق المسکرات کالذکری و الدلائل یقتضی نقلها هنا و نقلها علی الفقاع کذلک و الحجه فی ذلک بعد الاجماعات المنقوله و الشهره المستفیضه بل الاجماع المحصل إذ کل من نقل الخلاف انما نقله عن فقیهین أو ثلاثه و اسمائهم معلومه و لو خالف غیرهم لنقلوه و عثروا علیه و خروج معلوم النسب غیر مخل بالاجماع ما احتج به المصنف فی تذکرته و منتهاه من ان ما حرم علی الاطلاق کان نجسا کالدم و البول و فیه بحث لمنع الدلاله و قوله تعالی [إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ وَ الْأَنْصابُ وَ الْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ] و احتج بهذه الآیه فی المختلف و التذکره و المنتهی و المعتبر و غیرهن و توجیه الاستدلال کما فی الکتب المذکوره من وجهین:

أحدهما ان الرجس هو النجس و استند فی المنتهی إلی قول صاحب الصحاح و المجمل الرجس بالکسر القذر.

ثانیهما الامر بالاجتناب یفید وجوبه من کل وجه و من الجمله المباشره اقول و مثله فی القاموس و نسبه فی المجمع إلی القیل و یؤیده قول الشیخ فی التهذیب ان الرجس هو النجس بلا خلاف لا یقال ان القذر اعم من النجس لانا نقول لا ریب فی ان الذی ینصرف إلیه الذهن فی اطلاق القذر هو معنی النجس إذ لا معنی لإراده مجرد القذاره فی کتاب اللّه و اید ذلک بقول الصادق (ع) فی صحیح الفضل بن عبد الملک ان الکلب رجس نجس لا تتوضا بفضله حیث جعل النجس مؤکدا للرجس و مبینا له قال فی الریاض الرجس بمعنی النجس و لذلک یقع النجس مؤکدا له یقال رجس نجس و فی الکتاب عن بعض أهل اللغه ان الرجس هو النجس و فی روایه الخادم انه کتب إلی الرجل (ع) فی ثوب یصیبه الخمر و لحم الخنزیر فکتب (ع) لا تصل فیه فانه رجس و فیه ایماء إلی تفسیر الآیه مع ان فی استناده إلی کونه رجسا کفایه و اورد علی الاستدلال بها فی.

الوجه الأول ان لا- نسلم ان الرجس حقیقه فی النجس لانه یطلق فی اللغه علی القذر و کونه حقیقه فی ذلک مجاز فی غیره یحتاج إلی دلیل سلمنا ذلک لکن القذر اعم من النجس بالمعنی الشرعی سلمنا انه حقیقه فی النجس بالمعنی الشرعی لکن لا یصح ان یکون مرادا هنا و الا یلزم أن یکون الانصاب و الازلام اقذارا بهذا المعنی و لا یقول أحد بذلک و لذا قال جماعه من الفحول ان رجس خبر للمضاف المحذوف و هو تعاطی هذه الاشیاء لانه هو الذی تستخبثه العقول و ان جعل رجس خبرا للخمر کما هو الوجه المرجوح و قدر خبر المذکورات لم یصح حمله علی معنی النجس أیضا لاقتضائه کون المعنی فی الخبرین مختلفا مع ان الظاهر فی امثاله الاتفاق کون المذکور قرینه علی المحذوف و حمل الرجس علی منعی النجس و غیره علی سبیل عموم المجاز أو الاشتراک و اراده کل منهما بالنسبه إلی البعض مع عدم قرینه داله علیه فی غایه البعد غیر لائق بالاستعمالات و کذا یبعد جعله خبرا للخمر و جعل خبر البواقی قوله تعالی من عمل الشیطان و کذا یبعد اراده معنی النجس مع جعله خبراً للکل و ارتکاب التجوز فی الاسناد بالنسبه إلی البعض فان الظاهر من الاسناد إلی الجمیع وحده المعنی بالنسبه إلی الکل فالمراد بالرجس اذاً اما المأثم أو العمل المستقذر أو القذر الذی تعافه العقول کما یوجد فی کلام بعض المفسرین و علی الاستناد إلی الوجه الثانی انه مبنی علی مرجع الضمیر و فیه وجوه منها ان یکون راجعا إلی المضاف المحذوف أی التعاطی کما فی کشف الثانی ان یعود إلی عمل الشیطان ذکره الطبرسی.

الوجه الثالث: ان یعود إلی الرجس احتمله الطبرسی.

الوجه الرابع: ان يعود إلى المذكورات بتأويل اجتناب ما ذكر و فهم عموم الاجتناب مبنى على بعض تلك الوجوه على ان الظاهر من الاجتناب فى الخمر عند الاطلاق اجتناب الشرب كتحريم الامهات انتهى. مضمون ما فى الذخيره و لا ريب فى قوه ما ذكره (ره) لو لا شهاده الاجماع و فهم الاجلاء و دلاله الأخبار على ان المراد النجس و بعد ظهور ذلك لزم تاويل الآيه و تنزيلها على خلاف الظاهر كيف اتفق و اقرب الوجوه إلى الضابطه ان يراد معنى الخبث و هو مختلف باختلاف معروضه و لا يكون من قبيل الاشتراك و المجاز و احتمال الاضمار يقويه زياده الاهتمام بالخمر لتقدمه و غيره بالتبع و تفسير الشى ء بما يناسبه بالمعنى غير بعيد و اللّه العالم و احتج المنجسون أيضا بالروايات أيضا و هى اقسام فمنها ما دل على عدم جواز الصلاه بثوب اصابه الخمر و وجوب غسل الثوب منه كصحيح على بن مهزيار عن كتاب عبد اللّه إلى أبى الحسن (ع) و موثقتى عمار عن الصادق (ع) و روايه يونس عن بعض من رواه عن الصادق (ع) و منها ما دل على عدم جواز الصلاه فيه لانه رجس من غير تعرض لوجوه الغسل كروايه خبر ان الخادم عن الرجل (ع) و منها ما دل على عدم جواز اكل ما يصيبه أو يصيب ما اصابه الخمر حتى يغسل كروايه زكريا بن آدم عن أبى الحسن فى قطره خمر وقعت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير ان المرق يراق و يطعم أهل الذمه أو الكلب و اللحم يغسل و يؤكل و ما دل على ان الاوانى إذا اصابها الخمر لا يجوز ان يوضع فيها شى ء حتى تغسل فى بعضها ثلاث مرات و فى بعضها سبع كموثقتى عمار عن الصادق (ع) و ما دل على ان الخمر لو عجن به الدواء لم يجز اكله و انه بمنزله الميته كصحيحه الحلبى عن الصادق و منها ما دل على انه لا تجوز الصلاه بثوب يعار للذمى الذى يشرب الخمر حتى يغسل اما بالمنطوق كصحيحه عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) أو بالمفهوم كصحيحته الاخرى عن الصادق (ع) المشتمله على جواز الصلاه بالثوب المعار للذمى معللا بانه اعير و هو طاهر و لم يعلم بنجاسته و فى كل من الروايتين اشتمال السؤال على ان الذمى يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير و ما دل على ان ما يبل الميل من الخمر ينجس حبا من ماء يقولها ثلاثا كروايه أبى بصير عن الصادق (ع) مع ما دل على وجوب الغسل فى فقاع و انه خمر مجهول كخبر هشام عن الصادق (ع) و فى الدلائل ان اخبار النجاسه تقرب من عشرين قال الفاضل فى شرح هذا الكتاب و الأخبار الآمره بغسل الثوب و الأوانى منها و الناهيه عن الصلاه فى الثوب اصابته كثيره و ظاهرها النجاسه و ان لم يكن نصا فيها و الآيه ليست نصا فيها أيضا و ان نفى فى التهذيب الخلاف عن كون الرجس هو النجس انتهى كلامه اعلى اللّه مقامه.

و فی الذخیره ان الأخبار معارضه بمثلها أو اقوی منها مع عدم صحه اکثرها من جهه السند و حملها علی الاستحباب غیر بعید و لا یخفی ان ما دل منها علی غسل الإناء من الخمر غیر دال علی النجاسه بجواز التعبد فیه و یکون الفرض التنزه عن الاجزاء الخمریه و کذا ما دل علی اجتناب آنیه الکتابیین و ماء البئر من جهه قطرات الخمر و المرق و العجین یجری فیه ذلک الاحتمال و ما دل علی الامر بغسل الثیاب و اعاده الصلاه غیر صریح فی النجاسه و کونه بمنزله الشحم لعله فی التحریم و خبر عبد اللّه بن سنان یجوز فیه ان السائل لا یعتقد نجاسه الخمر لجواز ان یکون ذکره للخمر مع لحم الخنزیر بناء علی انه یعتقد استحباب التحرز عنه و بالجمله لو لا الشهره و الاجماع المنقول لکان القول بالطهاره متجها و یمکن ترجیح اخبار النجاسه باشتهارها و اعتقادها بالاجماع المنقول و کون خبر ابن مهزیار اصح الأخبار و مرویا عن الامام الاخیره انتهی مضمون کلامه و فی المعتبر بعد اختیار المشهور و الاحتجاج علیه بالآیه و غیرها قال الوجه ان هذه الأخبار ضعیفه من الطرفین و بین وجه الضعف فیها و ما عدا هذه الأخبار مثلها فی الضعف و ما صح منها غیر دال علی موضع النزاع لان الخبر الدال علی المنع عن الطبیخ و العجین یحتمل ان یکون منعه للتحریم کما لو وقع فی القدر دهن من حیوان محرم و الاستدلال بالآیه فیه اشکال لکن مع اختلاف الأصحاب و الاحادیث یؤخذ بالاحوط قال فی الذخیره و هو حسن لکن فی حکمه بعدم وجود الصحیح من الطرفین تامل اقول و قد ظهر لک مما تقدم ان المسأله تکاد ان تکون من القطعیات للاجماعات و الشهره المستفیضه و دلاله الآیه بمعونه الروایه و صحه کثیر من الأخبار و صراحتها مع انجبارها بالشهره و موافقه الکتاب و مخالفه ما المخالفون إلیه امیل علی الاشهر خلافا لبعضهم و المخالف فی ذلک الصدوق و الحسن و الجعفی نقل ذلک عنهم فی الدروس و شرح الفاضل و الذکری و اقتصر فی البیان و التذکره و شرح الموجز و الدلائل و الکتاب و المعتبر و غیرهن علی نسبه الخلاف إلی الصدوق و الحسن و فی المنتهی نسبه الخلاف إلی الصدوق و فی الریاض مذهب الصدوق و جماعه و حجتهم أصل الطهاره و استصحابها من حین العصریه و الأخبار الکثیره کصحیح الحسن بن أبی ساره عن الصادق انه لا باس بالصلاه فی ثوب فیه شی ء من الخمر قبل الغسل لان الثوب لا یسکر و صحیح ابن رئاب عن الصادق فی الثوب یصیبه الخمر و النبیذ المسکر یصلی فیه فقال صل فیه إلا ان تقذره فتغسل منه موضع الاثر ان اللّه تعالی انما حرم شربها و موثقه ابن بکیر عن الصادق (ع) فی المسکر و النبیذ یصیب الثوب قال لا باس

و روایه الحسین بن موسی الحناط عن الصادق (ع) فی الرجل بشرب الخمر ثمّ یمجه من فیه فیصیب ثوبی فقال لا باس قال فی الروایه راوی هذه الروایه غیر مصرح بتوثیقه لکن له کتاب یرویه ابن أبی عمیر و الظاهر ان جلاله شانه تمنعه عن ان یروی عن الضعفاء مع ان الشیخ فی العده صرح بانه لا یروی الا عن الثقات و روایته عن غیرهم احیانا لا یخل بحاله و فی المنتهی رد الاحتجاج بالاخیر بان البصاق عندنا طاهر و روایه أبی بکر الخرمی عن الصادق (ع) سأله اصاب ثوبی نبیذ اصلی فیه قال نعم قلت له قطره من نبیذ قطرات فی حب اشرب منه قال نعم ان أصل النبیذ حلال و ان أصل الخمر حرام و حملها الشیخ علی النبیذ الحلال و ریب فی ضعف دلالتها کما لا یخفی و روایه الحسن بن أبی ساره عن الصادق (ع) قال قلت ایمانا نخالط الیهود و النصاری و المجوس و ندخل علیهم و هم یأکلون و یشربون فیمر ساقیهم فیصب علی ثوبی الخمر قال لا باس به الا ان تشتهی ان تغسله و روایه حفص الاعور عن الصادق (ع) فی الدن یکون فیه الخمر ثمّ یجفف ثمّ یجعل فیه الخل قال نعم و روی ابن بابویه مرسلا عن الباقر (ع) و الصادق (ع) فی ثیاب نشتریها فیصیبها الخمر و ودک الخنزیر عند حیاکتها أ نصلی فیها قبل ان نغسلها فقالا نعم لا باس انما حرم اللّه اکله و شربه و لم یحرم لبسه و مسه و الصلاه فیه و روی هذا الخبر بطریق صحیح عن الصادق (ع) و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الرجل یمر بماء المطر و قد صب فیه خمر فاصاب ثوبه هل یصلی فیه قبل ان یغسله فقال لا یغسل ثوبه و لا رجله و یصلی فیه و لا باس و نحوه فی قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن اخیه و روایه قرب الاسناد أیضا عن علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی رجل مر بمکان قد رش فیه خمر قد شربته الأرض و بقی نداه أ یصلی فیه قال ان اصاب مکانا غیره فلیصل فیه و ان لم یصب فلا باس قال فی المنتهی و العذر عن الاستصحاب بانه مشروط بعدم الدلیل المنافی و عن الأخبار بالطعن فی سندها و احتمال اراده المجاز فان العصیر قد یسمی خمرا لانه یئول إلیه فیحمل علیه جمعا بین الادله و یحتمل رفع الباس انما هو عن اللبس لا عن الصلاه فیه و الاخیر لا احتجاج به لان البصاق عندنا طاهر انتهی. و فی الطعن نظر و التاویلات بعیده و الخبر المشتمل علی ودک الخنزیر حاله معلوم و فی التذکره و قولهم (ع) انما حرم اللّه شربها و لم یحرم الصلاه فیها لا یدل علی الطهاره و استصحاب کونه عصیرا کما قال داود ضعیف انتهی. و الاولی ان تحمل اخبار الصلاه علی ما لا تتم به الصلاه أو علی التقیه لتجویز اکثر العامه الصلاه بالثوب المتنجس بالقلیل من النجاسه مطلقا و خبر التجفیف و وضع الخل یحمل علی التجفیف بعد الغسل کما فی الشرح و کثیر من الأخبار تحمل علی رفع الوسواس و ماء المطر اما فی حال المطر أو کان کثیرا

إلی غیر ذلک من التاویلات و ان بعدت لقیام الادله السالفه و قال فی الذخیره بعد سوق اخبار الطهاره انه یمکن تاویلها بحملها علی التقیه بناء علی ان اکثر امراء بنی امیه و بنی العباس الذین کانوا فی زمن الائمه (ع) و اصحاب الشوکه و السلطنه منهم کانوا مولعین بشرب الخمر غیر متحرزین عنه فجاءت التقیه من هذه العله و ان لم یکن مشهورا بین فقهاء العامه و التحقیق انه یمکن ترجیح اخبار الطهاره بکثره صحیحها و وضوح دلالتها و بعد التاویل منها لبعد التقیه مع عدم اشتهار الطهاره بین فقهائهم بل معروفیته بین المملوک غیر مسلمه فان الظاهر انهم کانوا یسرون به فی زمن الصادقین (ع) مع ان التقیه طرح و حمل تلک الأخبار علی النزاهه اقرب مع اعتضاد اخبار الطهاره بالاصل و عمومات طهاره الماء و ظاهر القرآن الدال علی ان واجد الماء یتیمم و فی الاخیر تامل ثمّ ذکر مرجحات اخبار النجاسه و قرب العمل علیها و قد علمت ان المحقق احتاط فی الحکم و استحسنه فی الکتاب و فی الدلائل بعد ان قرب خمل اخبار الطهاره علی التقیه عن الامراء خوفا من ثوران غضبهم و السعی فی ایذائهم قال و قد سمعت ممن یوثق به انه لما قال مولانا احمد الاردبیلی ان الآیه لا دلاله فیها علی نجاسه الخمر و الظاهر هنا نقص من الکراریس التبانیه و الدروس من تبعهما أو فی حاشیه المدقق نظیر ما فی الروض إلی قوله و نحو ذلک و فی الدلائل و حاشیه الشرائع الغلاه من یغلوا فی شانهم (ع) بادعاء الربوبیه لهم أو لاحدهم (ع) و فی شرح الموجز من غلی فی علی و ادعی ربوبیته و هو المراد هنا فی فارس بن حاتم الغالی عن أبی الحسن (ع) انه قال توقوا مساورته و و لا بحث فی نجاسه هذین القسمین و الحکم بنجاستهم مذکور فی کتب المصنف و المحقق و الشهیدین و اکثر کتب الفقهاء و السند فیها صدق اسم الکافر حقیقه علیهما کما ظهر لک و سیظهر بعد ذلک بحول اللّه فیدخلان فی عموم اجماع المنتهی و الغنیه و الانتصار و الناصریه و التذکره و السرائر و نهایه الاحکام و الدلائل و المعتبر و البحار و شرح الفاضل و التهذیب و یدل علیهما خصوص اجماع الروض و الدلائل و نحوهما بل نجاستهما اظهر من نجاسته کولد أهل المله للاجماعات الداله علی نجاسه من عدا أهل المله مع ان کفر الغلاه ظاهر لإنکارهم الصانع قال فی الریاض و المسالک و یدل علی حکمک الخوارج روایه الفضل عن أبی جعفر (ع) انه دخل علیه رجل محصور عظیم البطن فجلس معه علی سریره فحیاه و رحب به فلما قام قال هذا من الخوارج کما هو قال قلت مشرک فقال مشرک و اللّه أی و اللّه مشرک و فی اخبار الناصب الآتیه ما یصلح أن یکون حجه هنا لانه ناصب

بل ربما كان اظهر افراد الناصب لبغضه الظاهر كما فى الروض و النصاب فى القاموس النواصب و الناصبيه و اهل النصب المستدينون ببغض على (ع) لانهم نصبوا له أى عادوه و فى الصحاح نصبت لفلان نصبا إذا عاديته و مثله فى المجمع قال و منه الناصب و هو الذى يتظاهر بعداوه أهل البيت (ع) أو لمواليهم لاجل متابعتهم لهم و فى حاشيه المدقق النواصب الذين ينصبون العداوه لاهل البيت (ع) و لو نصبوا لشيعتهم لانهم يدينون بحبهم فكذلك و فى الرياض المراد بالناصب من نصب العداوه لاهل البيت (ع) أو لاحدهم أو اظهر البغضاء لهم صريحا أو لزوما ككراهه ذكرهم و نشر فضائلهم و الاعراض عن مناقبهم و العداوه لمحبيهم بسبب محبتهم و فى التذكره الناصب من يتظاهر ببغض أحد من الائمه و فى نهايه الاحكام هو الذى يتظاهر بعداوه أهل البيت (ع) و مثله فى حاشيه الشرائع و فى المعتبر اما الخوارج فممن يقدحون فى على (ع) و قد علم من الدين تحريم ذلك فيهم بهذا الاعتبار داخلون فى الكفر لخروجهم عن الاجماع و هم المعنيون بالنصاب انتهى. و كلامه يعطى ان الناصب أخص من مبغض أهل البيت (ع) و لا ريب ان الظاهر من تتبع اللغه و اقوال الفقهاء ان الناصب هو المبغض لاهل البيت صريحا أو لزوما و بعضهم تعدى فى ذلك و جعل مبغض الشيعه ناصبا قال فى المجمع بعد ذكر التفسير السابق و زعم آخرون ان الناصب من نصب العداوه لشيعتهم و فى الاحاديث ما يصرح به فعن الصادق (ع) انه ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لانك لا تجد أحد يقول انا ابغض محمدا و آل محمد (ص) و لكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم انكم تتولوننا و انتم من شيعتنا و فى الرياض بعد تفسيره السابق نقل هذه الروايه و ظاهره عدم العمل عليها و فى شرح المقداد انه يطلق على خمسه اوجه الخارجى القادح فى على (ع) كما حكاه نجم الدين و لا ينبغى القول فى ان المراد بالناصب هو المعنى الأول لما ذكر و فى الشك أيضا كفايه بعد أصل الطهاره و ما دل على طهاره المسلمين و عدم جريان احكام الكفار عليهم و الحديث منزل على المساواه فى العقوبه و حالهم كحال السابقين فى النجاسه و الحكم بالنجاسه فى السرائر و الدروس و التذكره و التحرير و المنتهى و نهايه الاحكام و المعتبر و فى حاشيه المدقق و الدلائل لا كلام فى نجاسه هذه الاربعه و اراد الخوارج و الغلاه و النواصب و المجسمه.

**التاسع: الخوارج و الغلاه و النواصب و المجسمه**

و فی المنتهی و النهایه و التحریر و الدروس الاستناد فی نجاسه الناصب إلی انه منکر ضروریا من الدین فان اراد بالناصب الخارجی کما فی المعتبر فحق لانه منکر للزوم موده علی (ع) و جلاله قدره و أما من نصب العداوه لهم (ع) لغرض دنیوی و اطماع نفسانیه کاکثر العباسیین و اضرابهم فلا یصدق علیه انکار الضروری الا أن یجعل من قبیل کفر الجحود أو العناد علی ما مر من تفسیرهما فیکون العلم بوجوب المحبه مع عدمها بمنزله عدم العلم بل العلم بالعدم و فی التذکره بعد الاستناد إلی جعل الصادق (ع) له اشر من الیهود و النصاری علل ذلک بانه منع لطف الامامه و هو عام و منعا لطف النبوه و هو خاص و تحقیق الحال انه ان انکر جلاله شأن أهل البیت و علو شانهم فقد انکر ضروریا من ضروریات الاسلام و ان اعترف بذلک الا انه ابغض لغرض دنیوی لم یکن منکرا لکنه فی حکم المنکر اما لما ذکرنا أو للدلیل الآتی و فی شرح الاستاد الظاهر ان نجاسه النواصب و الغلاه بل الخوارج غیر خلافیه و فی حاشیه الشرائع و المسالک و الریاض الحکم من غیر نقل خلاف و السند فی الحکم مرسل الوشاء عن الصادق انه کره سؤر ولد الزنا و الیهودی و النصرانی و کل ما خالف الاسلام و کان اشد ذلک عنده سؤر الناصب و فی دلالته بعد ارساله نظر لمنع صراحه لفظ الکراهه فی المنع و دخوله سؤر ولد الزنا فی الضمن و استعمال لفظ الکراهه فی معینین بعید فاراده الاعم لازمه و روایه خالد القلانسی انه ساله انی القی الذمی فاصافحه فیصافحنی فقال امسحها بالتراب أو الحائط قال فالناصب قال اغسلها و فی الروایه ایماء إلی ان الغرض دفع النفره و ان المس مع الیبوسه و الا لم یکتف بالتراب فی حکم الذمی اللهم الا ان یکتفی فیما ینبه علیه هذا التشدید أو نقول ترک ببعض الروایه لا یوجب رد البعض الآخر و یکون فرض السؤال مع الرطوبه و روایه حمزه بن احمد عن أبی الحسن الأول (ع) فی غساله ماء الحمام لا تغتسل منها فانه یسیل فیها ما یغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البیت و هو شرهم و روایه ابن أبی یعفور عن الصادق (ع) انه قال لا تغتسل من البئر التی یجتمع فیها غساله الحمام فان فیها غساله ولد الزنا و هو لا یطهر إلی سته آباء و فیه غساله الناصب و هو شرهما و فیهما بعد السند اشتمالهما علی ولد الزنا و ذلک قرینه ان النهی تنزیهی لبعد استعمال المشترک فی معنییه و اللفظ فی حقیقته و مجازه مع انه ذهب البعض إلی ان غساله الحمام لا یجوز استعمالها علی طهارتها و لیس فی الخبرین تعرض لما زاد علی ذلک و ربما یجاب بظهورهما فی النجاسه لحق النهی و لقوله (ع) فی روایه الغساله ان اللّه لم یخلق خلقا انجس من الکلب و الناصب أنجس

مع ان ما فی الخبر الأول من جعله اشر من الیهود و النصاری یثبت له حکمهم بالاولی و فیه ما لا یخفی و کیف کان فالناصب بمعنی الخارجی و نحوه کما فی صریح المعتبر و ظاهر الشرائع و النافع و اسئار التحریر حیث اقتصر فیهن علی ذکر الخوارج و الغلاه و ظاهر الروض فان فیه فی شرح قول المصنف الاسآر کلها طاهره عدا الکلب و الخنزیر و الکافر و الناصب ان ذکر الناصب اما من عطف الخاص علی العام أو یرید به کفار المسلمین کمن نصب العداوه لاهل البیت (ع) أو لاحدهم أو اظهر البغضاء لهم صریحا أو لزوما ککراهه ذکر فضائلهم أو کراهه شیعتهم علی محبتهم و فی النهایه الاکتفاء بالناصب عن الخوارج و یلوح من المصنف أیضا فانه مره یذکر الناصبی مع الخارجی و مره یقتصر علی ذکر الخارجی کما فی موضع من ارشاده و موضع من قواعده و مره یجمع بینهما حتی قال فی المنتهی قد وقع الاتفاق بین العلماء علی طهاره سؤر المسلمین عدا الخوارج و الغلاه و ان امکن تنزیل کلامه علی ان المراد بالخارجی ما یعم مطلق الناصب بقرینه تصریحه بالتذکره بان المراد بالناصب المبغض لآل محمد (ص) قال فی الدلائل فی شرح قول المصنف الخوارج و الغلاه لعل مراده بالخوارج مطلق النواصب الا انه یحتمل اراده نصب الاستحلال فیراد قسم من المبغضین خاص و کلام المتقدمین خالی عن التنصیص علی الناصب بمعنی المبغض لان منهم من حکم بنجاسه المخالفین و منهم من اقتصر علی ذکر الکافر و لم یضف إلیه غیره کابن زهره و الشیخین فی اکثر کتبهم و غیرهم و ابن ادریس نزل خبری خذ مال الناصب علی ناصب الحرب نعم قال الصدوق لا یجوز التطهیر بغساله الحمام لان فیها غساله الیهودی و المجوسی و المبغض لآل محمد و هو شرهم و قریب منه ما فی روایته لکن الظاهر ان الصدوق یمنع عن الاغتسال مع الحکم بالطهاره لنقله روایه الناس لو اصابت الثوب فلو حکم حاکم بطهارتهم ما لم یذکروا ضروریات من الدین تمسکا بالاصل و ان المسلمین علی الطهاره و ان العباسیین و عمالهم و الامویین و عمالهم بل کثیر من الصحابه بعد زمن النبی (ص) بل فی زمنه کانوا فی اشد العداوه لامیر المؤمنین (ع) و الائمه (ع) سیما اصحاب الجمل و صفین بل کافه أهل الشام و اکثر أهل المدینه و مکه مع ان مخالطتهم و مساورتهم لم تکن منکره عند الشیعه اصلا کما لا یخفی علی من تتبع السیر و التواریخ لم یکن بعیدا ان لم یقم الاجماع علی خلافه لکن الخروج عن قول المعظم سیما بعد ما ذکرنا من ظهور نقل الاجماع و دلاله بعض الروایات و ان لم تکن ناصه فی غایه البعد و العلم عند اللّه

و کذا فی المجسمه کما فی المبسوط و التحریر و المنتهی و الدروس و البیان و المسالک و حاشیه الشرائع و فی حاشیه المدقق و الدلائل انه لا کلام فی نجاستهم و فی شرح الاستاد الظاهر انه لا خلاف فیه و فی نهایه الاحکام حکم الشیخ بنجاسه المجبره و المجسمه و ابن ادریس بنجاسه غیر المؤمن و الوجه عندی الطهاره و یمکن تنزیلها علی اقربیه طهاره غیر المؤمن و اقرب منها فی التنزیل عبارته فی التذکره حیث قال حکم الشیخ بنجاسه المجبره و المجسمه و ابن ادریس بنجاسه کل من لم یعتقد الحق الا المستضعف لقوله تعالی کذلک یجعل اللّه الرجس علی الذین لا یؤمنون ثمّ قال و الاقرب طهاره غیر الناصب لان علیا (ع) لم یجتنب سؤر من یأتیه من الصحابه لکن ظاهرهما التطهیر و کذا ظاهر المعتبر و الذکری و لا ریب ان الاقوی هو القول بالنجاسه لان المجسم لیس بمؤمن فیکون کافرا لانه ضد المؤمن کما فی الصحاح و القاموس و کل کافر نجس بالاجماعات السابقه و الادله الماضیه المقتضیه لنجاسه کل کافر الا ان یدل الدلیل علی خلافه و یمکن ان یرجع المجسم إلی الجاحد لانه منکر لان یکون له اله غیر جسم فهو منکر للصانع و ربما استدل بقول الرضا (ع) من قال بالتشبیه و الجبر فهو کافر و المشتبه کما فی المبسوط و التحریر و المنتهی و البیان لانهم منکرون لضروری من الدین و لإطلاق الکفر علیهم فی قول الرضا (ع) من قال بالتشبیه و الجبر فهو کافر و فی ظاهر التذکره و نهایه الاحکام و المعتبر و الذکری عدم التنجیس بالحقیقه و المجسمون بالحقیقه هم القائلون انه جسم کالاجسام و بالتسمیه من قالوا بانه جسم لا کالاجسام کما فی حاشیه المدقق و شرح الفاضل و الروض و فی الاخیر و لا ریب فی کفر هذا القسم و المجسمون بالحقیقه یثبتون له تعالی جمیع لوازم الجسمیه کما فی شرح الفاضل و المشبهون بالحقیقه هم المثبتون له لوازم الحوادث المقتضیه للحدوث هکذا فی الشرح المذکور أو بالتسمیه و المجسمون بالتسمیه هم القائلون بانه تعالی جسم لا کالاجسام کما فی الکتب المذکوره فتنتفی عنه لوازم الحوادث کما فی الشرح و أما المشبهه بالتسمیه فلا یثبتون لوازم الحوادث له تعالی و الحکم بنجاستهم علی الاطلاق ظاهر المبسوط و التحریر و المنتهی و الدروس الا ان الاخیر انما ذکر فیه المجسمه و فی البیان فی تعداد النجس من الانسان قال و المجسمه بالحقیقه و المشتبهه کذلک

و فی المسالک و فی حکمهم یعنی الخوارج و الغلاه المجسمه بالحقیقه و فی حاشیه المدقق الحکم بنجاسه المجسمه بالحقیقه و بالتسمیه قال و ربما تردد بعضهم فی القسم الأول و الاصح نجاسه الجمیع و فی الروض لا ریب فی کفر المجسمه بالحقیقه و ان تردد فیه بعض الأصحاب و لعل الظاهر عدم التفاوت کما یقتضیه اطلاق الأکثر ممن حکم بالتنجیس لان المجسم لا یخرج عن التشبیه و ان کان مجسما بالاسم و الظاهر انه غیر مؤمن فیکون کافراً لان الکفر ضد الایمان و لانه منکر لضروری من ضروریات الدین و المجبره علی قول بعضهم هو الشیخ (ره) و مال إلیه الشارح الفاضل و نسب فی الذخیره إلی المتاخرین تضعیفه العلامه و فی الکفایه نقل الشهره علی الطهاره و قواه و ضعفه العلامه فی تذکرته و منتهاه قال فی المنتهی یمکن أن یکون مأخذ الشیخ فی تنجیس سؤر المجسمه و المجبره قوله تعالی کذلک یجعل اللّه الرجس علی الذین لا یؤمنون و لم یرتضه و یمکن أن یحتج للشیخ بالاخبار الناصه علی کفرهم کقول الرضا (ع) من قال بالتشبیه و الجبر فهو کافر و قوله (ع) و القائل بالجبر کافر و نظیره الخبر الآتی فی التعریض و استدل فی الکشاف علی کفر المجبره بقوله تعالی [سَیَقُولُ الَّذِینَ أَشْرَکُوا لَوْ شاءَ اللّهُ ما أَشْرَکْنا وَ لا آباؤُنا وَ لا حَرَّمْنا مِنْ شَیْ ءٍ کَذلِکَ کَذَّبَ الَّذِینَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتّی ذاقُوا بَأْسَنا] و بها احتج کافه المعتزله و طریقه الاحتجاج بها ان قوله تعالی [کَذلِکَ کَذَّبَ الَّذِینَ مِنْ قَبْلِهِمْ] أی کتکذیبهم هذا القول الرسل ان الشر من اختیار العبد تکذیب الکفار الذی استحقوا به البأس اعنی العذاب الذی لا یستحق الا بالکفر قبل علیه انه یمکن أن ترجع اشاره التکذیب إلی قوله [فَإِنْ کَذَّبُوکَ فَقُلْ رَبُّکُمْ ذُو رَحْمَهٍ] فیکون مرادهم انهم علی الحق المرضی عند اللّه لا الاعتذار من ارتکاب هذه القبائح باراده اللّه و لا ریب ان ظاهر الآیه هو الأول الا ان فی دلالتها علی الکفر نظر و علی تقدیر الدلاله فهل یعم الاشاعره لکونهم جبریه أولا لاعتبار القوه الکاسبه عندهم و فی شرح الفاضل ان تنجیس أهل الجبر اولی من تنجیس المجسمه و المشبهه بل اکثر الکفار لان الجبر یستتبع ابطال النبوات و التکالیف رأسا نعم الحمق الذین لا یعرفون حقیقه الجبر لیسوا من الناس فی شی ء اقول و ربما یدعی ان الجبری منکر ضروریا من الدین و فی الجمیع تامل و للمطهرین الأصل و عمومات طهاره المسلمین کحدیث الوضوء من فضل جماعه المسلمین و نحوه

و فی المفوضه احتمال ینشأ من اطلاق اسم الشرک علیه فی قول الرضا (ع) القائل بالتفویض مشرک و الکفر فی قول الصادق (ع) ان الناس فی القدر علی ثلاثه اوجه رجل یزعم ان اللّه عز و جل اجبر الناس علی المعاصی فهذا قد ظلم اللّه فی حکمه فهو کافر و رجل یزعم ان الامر مفوض الیهم فهذا قد أوهن اللّه فی سلطانه فهو کافر واصل الطهاره و العمومات و ظاهر الفقهاء علی خلاف ذلک و قیل بلحوق غیر المؤمن مطلقا و قیل الا المستضعف و الاول رأی السید المرتضی و الثانی رأی ابن ادریس و الحجه لهم قوله تعالی [إِنَّ الدِّینَ عِنْدَ اللّهِ الْإِسْلامُ] و قوله [وَ مَنْ یَبْتَغِ غَیْرَ الْإِسْلامِ دِیناً فَلَنْ یُقْبَلَ مِنْهُ] فالایمان هو الاسلام فغیر المؤمن غیر مسلم فهو کافر و اورد علیه قوله تعالی [قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لکِنْ قُولُوا أَسْلَمْنا] و الاخبار و الآثار الداله علی ان المسلم یطلق علی الاعم من المعنی الخاص من الایمان اکثر من أن یحصی یظهر ذلک بالتتبع و فی السرائر ان الإیمان التصدیق بالنبی و بکل ما جاء به یعنی ان خلافه کفر إلا المستضعف و احتج لهم أیضا بقوله تعالی [کَذلِکَ یَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَی الَّذِینَ لا یُؤْمِنُونَ] و اورد منع کون الایمان فی مبدأ الشرع حقیقه فی المعنی الاخص و علی فرض التسلیم فنمنع کون الرجس بمعنی النجاسه بل فسر بالعذاب و ربما یستدل لهم بالاخبار المتواتره الداله علی اطلاق وصف الکفر علیهم و لا اقل من اراده عموم المنزله و هو کاف فی المطلوب و الجواب ان المراد انهم کالکفار فی العقوبات الاخرویه لانه ظاهر الاطلاق و فیه نظر و الحق انها و ان دلت إلا ان الخروج عنها للاجماع لازم و هو الجواب عما فی بعض الأخبار من قولهم (ره) کل من قدم الجبت و الطاغوت فهو ناصب و المشهور الطهاره و نقل الشهره علیها الشارح الفاضل و صاحب الذخیره و غیرهم و ثبوت الشهره لا یحتاج إلی الناقل بل ظاهرهم الاجماع لخروج معلوم النسب مع کونه مسبوقا بالاجماع ملحوقا به و الحجه فی الطهاره بعد الأصل و لزوم الحرج الاجماع علی عدم احتراز الائمه (ع) و الأصحاب عنهم فی زمن من الازمنه بل نعلم علما یقینیا انهم لم یحترزوا عنهم فی مأکل و مشرب بل کان کثیر من خدمهم و اتباعهم من المخالفین و کانوا یخالطون و یعاشرون و یضیفون فالحکم بداهی قال فی المعتبر ان النبی (ص) لم یکن یجتنب سؤر احدهم و کان یشرب من الموضع الذی تشرب منه عائشه و بعده لم یجتنب علی (ع) سؤر أحد من الصحابه مع منابذتهم له لا یقال ذلک تقیه لانه لا یصار إلیها الا مع الدلاله

ثمّ احتج بروايه الفقيه فى الوضوء بفضل جماعه المسلمين و بروايه عاصم عن الصادق ان رسول اللّه (ص) كان يغتسل هو و عائشه فى اناء و بان النجاسه حكم مستفاد من الشرع فيقف على الدلاله و كذا فى التذكره استند إلى حال على مع الصحابه و مثل ذلك فى الذكرى و الرياض مع الاستناد إلى خير الصدوق لكن لا يخفى ان الظاهر انهم (ع) عاملوهم معامله أهل الايمان فى النكاح و الاسآر و غير ذلك سيما فى زمن النبى (ص) فانه لا يكشف على المنافقين و كان عليه ان يعاملهم معامله المؤمنين الا ان الحكم فى بعض مجاريهم ممكن لكن فى مسأله السؤر يقطع بعدم التقيه فيه ثمّ الشك فى المقام كان و يدخل فى الكافر كل من انكر ضروريا من ضروريات الدين ففى التحرير ان الكافر كل من جحد ما يعلم من الدين ضروره سواء كانوا حربيين أو أهل كتاب او مرتدين و كذا النواصب و الغلاه و الخوارج و فى البيان

## العاشر: الكافر

نجس سواء جحد الاسلام أو النحله و جحد بعض ضرورياته الخ و نحوه فى الذكرى و التذكره و الارشاد و الشرائع و الروضه و الرياض و حاشيه الشرائع و نهايه الاحكام و غيرهن و كيف كان فالظاهر انطباق كلماتهم على ان جاحد الضرورى كافر و ان انتحل الاسلام و هم ادرى بحقائق الشرع و دقائق معانى خطاباته و على هذا يثبت نجاسه كل من جحد ضروريا دينيا بما دل على نجاسه الكافر من الاجماعات و الادله بل ظاهر التذكره و الرياض و نهايه الاحكام الاجماع عليه بخصوصه نعم يبقى الكلام فى ان جحود الضرورى هل هو كفر فى نفسه او لكشفه عن انكار النبوه مثلا- ظاهرهم الأول و لا- يبعد القول بالثانى لان انكار الضرورى الذى لا يتعلق بالاصول و العقائد يبعد ان يكون مكفراً من حيث نفسه فعلى هذا لو احتمل وقوع الشبهه عليه لم يحكم بتكفيره و فى شرح الفاضل تقييد انكار الضرورى ممن يعلم الضروريه الا ان الخروج عن مذاق الأكثر مما لا ينبغى و ولد الزنا طاهر كما فى التحرير و المنتهى و التذكره و نهايه الاحكام و المعتبر و البيان و الدروس و اللمعه و غيرهن و فى خلاف الاجماع على طهارته و فى الخلاف ولد الزنا يغسل و يصلى عليه و استدل عليه باجماع الفرقه

و فی المختلف قال الشیخ أبو جعفر بن بابویه لا یجوز الوضوء بسؤر الیهودی و النصرانی و ولد الزنا و المشرک و جعل ولد الزنا کالکافر و هو منقول عن المرتضی و ابن ادریس و باقی علماءنا حکموا باسلامه و هو الحق عندی و هو یؤذن بالاجماع ممن عدا من استثنی و خروج معلوم النسب غیر مخل علی ان الاجماع سبقهم و لحقهم و فی الکفایه الاشهر طهارته انتهی. و لا ینبغی الشک فی طهارته و اسلامه إذ الاسلام کما فی الأخبار هو الاقرار بالشهادتین فالکبیر المقر مسلم و الصغیر مولود علی الفطره حتی یکون ابواه هما اللذان یهودانه و ینصرانه و اولاد الکفار اخرجهم الدلیل أو ان المراد بتهوید الابوین الحاقه ایاه بهم و ان کان بعیدا مضافا إلی ما ورد من ان بعض اولاد الزنا صار مقبولا عند الائمه (ع) و بعضهم وفق للشهاده و کان مرضیا عنه مع ان الاصول الاسلامیه و أصل الطهاره و ما دل علی انه لیس أحد خیرا من أحد الا بالتقوی و ما دل علی انا مأمورون بالاتیان بالاعمال دون الانساب إلی غیر ذلک داله علی ذلک مع مشهوریه الحکم بالطهاره بل اجماعیته علی انه لا یخفی علی من تتبع السیر کثره اولاد الزنا فی مبدأ الاسلام قرب الجاهلیه و لم یعهد بجنب سؤرهم و فی مرسل الوشاء عن الصادق (ع) انه کره سؤر ولد الزنا و الیهودی و النصرانی و المشرک و هو إلی دلالته علی النجاسه اقرب منه من دلالته علی الطهاره الا ان تقول بتحلیل الروایه و لو ارید بالکراهه المعنی الاعم لم تکن فیه دلاله من الجانبین و عن الصادق (ع) فی خبر ابن أبی یعفور انه قال لا تغتسل من البئر التی یتجمع فیها غساله الحمام فان فیها غساله ولد الزنا و هو لا یطهر إلی سبعه آباء و ربما کان فی تذییله بعدم الطهاره إلی سبعه آباء ایماء إلی اراده التنزیه إذ الظاهر انه لا عامل علی مضمونه خلافا لبعضهم هم الصدوق و السید و ابن ادریس قیل و ظاهر الکلینی لانه رؤی الروایه الآتیه من غیر توجیه و عزاه فی المختلف إلی جماعه و سیجی ء فی کلام المحقق ما یؤذن بوجود الناقل للاجماع و فی السرائر ردا علی الخلاف و ان ولد الزنا ثبت کفره بالادله بلا خلاف و قال فی المختلف قال الشیخ أبو جعفر بن بابویه لا یجوز الوضوء بسؤر الیهودی و النصرانی و ولد الزنا و المشرک و جعل ولد الزنا کالکافر و هو المنقول عن السید المرتضی و ابن ادریس فی الذخیره ان عباره الصدوق لیس فیها دلاله علی التنجیس لان المنع من الاستعمال اعم من التنجیس

و فیه نظر لاـن التنجیس ظاهر من عباره الصدوق و فی المعتبر و ربما یعلل المانع بانه کافر و نحن نمنع ذلک و نطالبه بدلیل دعواه و لو ادعی الاجماع کما ادعاه بعض الأصحاب کانت المطالبه باقیه فانا لا نعلم ما ادعاه انتهی. و ربما یستدل لهم بان الاسلام عباره عن الشهادتین مع الشرائط و الاطفال انما قام الاجماع علی لحوقهم بالآباء فی الاسلام حیث یکونون اولاد حلال و غیرهم باقی علی حکم الأصل و حیث لم یکن ولد الزنا محکوما باسلامه فی صغره استصحب الحال فی کبره و فیه من الضعف ما لاـ یخفی و استدل لهم أیضا بما دل علی وجوب اجتناب غساله ماء الحمام معللا بان فیها غساله الناصب و ولد الزنا کروایه حمزه بن احمد و روایه العلل و روایه ابن أبی یعفور و موثقته لکن فی روایه حمزه بن احمد الاشتمال علی ما یغتسل به الجنب و فی روایه ابن أبی یعفور ان ولد الزنا لاـ یطهر إلی سته اباء و کل ذلک یصلح ان یکون قرنیه الکراهه و اولاد الکفار حکمهم حکم آبائهم فی النجاسه کما فی التذکره و الذکری و نهایه الاحکام و شرح الموجز و نسبه فی الکتاب إلی العلامه و جمع من الأصحاب و ظاهر ما عدا النهایه القطع بالحکم بل کونه اجماعیا لعدم نقل الخلاف فیه و فی الکفایه نقل الشهره فیه نعم فی نهایه الاحکام ان الاقرب تبعیه اولاد الکفار لهم و هو یؤذن بالخلاف أو التردد و فی الکتاب ذکر ان مستندهم نجاسه اصلیه قال و هو مشکل لان الدلیل لو تم دل علی نجاسه الکافر و المشرک و الیهودی و النصرانی و الولد قبل بلوغه لا یصدق علیه شی ء من ذلک انتهی. اقول کلامه (ره) جید ان لم یعم الاجماع علی خلافه لکن قد مر ان ظاهر ما عدا النهایه عدم الخلاف فی الحکم و فی شرح الاستاد ان الصبی الذی لم یبلغ و منهم الذی بلغ مجنونا نجس عند الأصحاب و احتجاج الأصحاب بنجاسه اصلیه کما فی المتولد من نجسی العین لا یخلو من تامل لان جزئیته کانت حین النطقیه و قد انقلبت إلی حقیقه اخری فاستصحاب نجاسه النطفه الا إذا قام دلیل الطهاره و استصحاب حکم الجزئیه فی نهایه الضعف و یمکن ان یستند فی ذلک إلی ان تسویغ اسرهم و تملکهم و بیعهم و شرائهم مبنی علی لحوقهم بالکفار و فیه نظر أیضا و فی الایضاح الاستناد فی نجاسه اولاد الکفار إلی قوله تعالی [وَ لا یَلِدُوا إِلّا فاجِراً کَفّاراً] و فیه ما فیه و فی لقطات المبسوط ان اولاد الکفار کفار و ربما یؤید ذلک شیوع اطلاق الکفار علی الصغار و الکبار و إذا کان أحد والدی الولد مسلما حکم بطهارته و اسلامه کما علیه الأصحاب نقله عنهم الاستاد فی شرحه لاـن الولد یتبع اشرف الابوین و لاـن الاسلام یعلو و لا یعلی علیه و لانه ولد مسلم فیلحقه حکم اولاد المسلمین و لان أصل الطهاره قائم خرج الخارج بدلیل فیبقی الباقی

و فی المبسوط و الایضاح الاستناد إلی قوله تعالی [وَ الَّذِینَ آمَنُوا وَ اتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّیَّتُهُمْ بِإِیمٰانٍ أَلْحَقْنٰا بِهِمْ ذُرِّیَّتَهُمْ] فاخبر تعالی بان ایمان الذریه یلحق ایمان الابوین انتهی. و اسلام الاجداد کإسلام الآباء مطلقاً سواء کان الاقرب حیا أولا کما فی لقطات الکتاب و علیه الفاضل المحشی و احتمله فی الایضاح و استند إلی آیه الحقنا بهم ذریاتهم و قیل بالعدم لان المتیقن الآباء و لا أقل من الشک فی غیرهم فیندرجون فی حکم ذراری الکفار و قیل یلحقون بالاجداد ان فقد الاقرب لبقاء الولایه لهم حینئذٍ بخلاف وجود الاقرب و الحق الأول لما مر و لما ذکره المدقق بان الاب یلحق الجد فلان یلحقه ولده اولی و فیه ما لا یخفی و الأصل الطهاره إذا سبی منفردا عن ابیه لحق بالسابی و هو ظاهر الأصحاب کما فی شرح الاستاد و حکم بذلک الشیخ فی لقطات المبسوط و لقطات الکتاب مع الحکم باللحوق فی الاسلام و هو ظاهر لقطات المسالک و فی الذکری و لو سباه مسلم و قلنا بالتبعیه طهر و الا فلا و فی طهاره التذکره و هل یتبع المسبی السابی فی الاسلام اشکال و الظاهر انه فی التذکره حکم بالتبعیه فی الاسلام أیضا فی اللقطات و استدل فی المبسوط علی تبعیه فی الاسلام بان السبی ابطل اعتبار حرکته فلا یلحق بالابوین و لان هذا الطفل لا حکم له فی نفسه و لیس هاهنا غیر السابی فیلحق به و هکذا و لو کان السابی کافراً الحق به أیضا و فی الایضاح قال المصنف و یشکل بحصره (ع) سبب کفره فی کفر أبویه فی قوله و انما ابواه هما اللذان یهودانه و ینصرانه و حصر عله الوجود فی شی ء تقتضی حصر عله العدم لان عله الوجود عله العدم لکن الاولی بوجودها و الثانیه بعدمها و لانه قد یثبت کفره بقوله تعالی [وَ لٰا یَلِدُوا إِلّٰا فٰاجِراً کَفّٰاراً] و الحدیث و الأصل البقاء ثمّ قال بعد نقل کلام والده و الاقوی عندی ما اختار والدی فی آخر عمره من انه یتبع السابی فی الاسلام بالنسبه إلی الطهاره دون غیرها انتهی. و هذا هو الذی قواه المحقق المدقق و لم یستند فی ذلک ان مقتضی کفر الآباء کفر الاولاد لما مر لکن لما قضت السیره المعلومه بانهم کانوا لا یتجنبون عن اسئار الاطفال المسبیین حکمنا بالطهاره و یبقی الباقی علی ما کان و یؤیده لزوم الحرج علی تقدیر النجاسه و فی الکفایه قیل ظاهر الأصحاب انه لا خلاف فی طهارتهم یعنی المسبیین بخلاف ما لو سبی مع ابویه أو أحدهما کما فی المبسوط و القواعد و التحریر فی اللقطات منهن مع جعل الانفراد شرطا فی الاسلام فیهن و فی الذکری و شرح الموجز و طهاره التذکره اطلاق حکم السابی فی الطهاره

و ربما نزل على الانفراد فيوافق السوابق أو يقال بان الانفراد شرط الاسلام لا شرط الطهاره و فيه نظر و كيف كان فالاقوى الاقتصار على حال الانفراد اخذا بالمتيقن و كذا يلحق بالدار لو التقط فلو التقط من دار المسلمين أو دار فيها مسلم حكم باسلامه و لو التقط من دار الكفر حكم بكفره و الحكم بتبعيه الدار مذكور فى المبسوط و التحرير و الكتاب و كتب المحقق و الشهيد و غيرهن فى لقطاتهن و ظاهرهم الاتفاقيه و فى الكفايه ذكره الأصحاب و المسأله تجى ء فى محلها بحول اللّه

## و يلحق بالميته ما قطع من ذى النفس السائله

حيا كان أو ميتا كما فى التحرير و الشرائع و نهايه الاحكام و المنتهى و شرح الموجز و الارشاد و فى التذكره الميت ان كان آدميا نجس عند علماءنا و عليه أبو حنفيه و الشافعى فى اضعف القولين إلى ان قال فان كان ذا نفس سائله أى دم يخرج بقوه فهو نجس اجماعا ثمّ قال كل ما ابين من الحى مما تحله الحياه فهو ميت فان كان من آدمى كان نجسا عندنا خلافا للشافعى و فى المنتهى الاجماع على نجاسه ميته ذى النفس آدميا كان أو غيره و اجماع كل من يحفظ عنه العلم على نجاسه لحم غير الآدمى قال و اما الجلد فكذلك عندنا و هو قول عامه العلماء و الزهرى على عدم نجاسه الجلد و هو أحد وجهى الشافعى على ما حكاه عنه ابن القطان و اما الآدمى فللشافعى فى تنجيسه قولان و فى الموجز و ينجس الميته و جزئه المبان و فى البيان نجاسه الميته من ذى النفس السائله حل اكله أو حرم و كل ما ابين من حى دون ما لا تحله الحياه منها كالعظم الخ. و فى الدروس الميته من ذى النفس نجسه و كذا ما قطع من الحيوان مما تحله الحياه و مثله فى الذكرى مع اضافه لمساواه الجزء الكل و فى التذكره جلد الميته نجس باجماع العلماء الا الزهرى و الشافعى فى وجه و فى المبسوط يجب الغسل على من مس قطعه من آدمى فيها عظم ميتا كان الآدمى أو حيا و الحجه فى هذا الحكم بعد الاجماع استصحاب الحال فى الجزء المبان من الميت و ان جزء النجس نجس كجريان حكم الكل فيه بالتضمن مع ما دل على نجاسه جلود الميته من الأخبار مع عدم الفارق مع استبعاد طهاره الميت بالتفريق أجزأ و فى المبان من الحى قول الصادق (ع) فى خبر أبى بصير فى اليات الغنم تقطع و هى احياء انها ميته و فى خبر الكاهلى ان فى كتاب على (ع) ان ما قطع منها ميت لا ينتفع به و فى مرسل ايوب إذا قطع من الرجل قطعه فهى ميته و فى صحيح محمد بن قيس عن أبى جعفر (ع) عن امير المؤمنين (ع) انه قال ما اخذت الحباله من صيد فقطعت منه يداً أو رجلا فذروه فانه ميت و كلوا ما ادركتم حيا و ذكرتم اسم اللّه عليه

و نحوه موثقه عبد الرحمن أو قريب من الموثقه عن الصادق (ع) و رواه الصدوق باسناده عن ابان عنه (ع) و عن عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه بغير السند المتقدم و فی روايه عبد اللّه بن سليمان عن الصادق (ع) ما اخذت الحباله فانقطع منه شی ء فهو ميته و فی روايه زراره عن أحدهما (ع) ما اخذت الحبائل فقطعت منه شيئا فهو ميت و ما ادركت من سائر جسده حيا فذكه و كل منه و فی روايه الحسن بن علی عن أبی الحسن (ع) فی أهل الجبل تثقل عندهم اليات الغنم فيقطعونها فقال حرام هی قلت جعلت فداك فنستصبح بها فقال اما تعلم انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام و فی هذه اشعار بالنجاسه إلی غير ذلك من الأخبار الداله علی ان الاجزاء المقتطعه من الحی بمنزله الميته و ظاهرها الاشتراك فی الاحكام و فی صحيح الحلبی عن الصادق (ع) انه قال لا باس بالصلاه فيما كان من صوف الميته ان الصوف ليس فيه روح و فی الفقيه عن الصادق (ع) عشر اشياء من الميته ذكيه وعدها مما لا تحله الحياه و مفهوم العدد قاضی بنجاسه غيرها مضافا إلی ما يظهر من الأخبار من ان سبب النجاسه الموت و كيف كان فلا شك ان الذی قضت به الادله نجاسه الجزء المبان من الآدمی و غيره من ذوات النفوس و قد مر ان العلامه (ره) اثبت قاعده حاصلها ان تحريم ما لا مضره فيه دليل النجاسه و قد نظرنا فی ذلك و لو تمت لجرت هنا و نحن فی غنی عن ذلك بعد الاجماعات و ما يقرب من المتواتر من الروايات و مدلولها و ان كان خاصا غير ان العموم مستفاد من الإجماع المركب و فی الكتاب هذا الحكم يعنی فی القطعه المبانه من الحی أو الميت مقطوع به فی كلام الأصحاب و احتج عليه فی المنتهی بان المقتضی لنجاسه الجمله الموت و هو المعنی موجود فی الاجزاء فيتعلق بها الحكم و ضعفه ظاهراً إذ غايه ما يستفاد من الأخبار نجاسه جسد الميت و هو لا يصدق علی الاجزاء قطعا نعم يمكن القول بنجاسه القطعه المبانه من الميت استصحابا لحكمها حال الاتصال و لا يخفی ما فيه انتهی. و قد عرفت ما فی كلامه (ره) من الايرادات الظاهره بعد احاطتك بما ذكرناه و فی الذخيره ما حاصله ان المسأله كأنها اجماعيه و لو لا الاجماع لم يكن قائلا لها لضعف الادله و لان ما فيها انما هو كونه ميته و لا دليل علی نجاسه الميته علی وجه العموم و التمسك بالاجماع فی أصل الدعوی أهون و الاقرب طهاره ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء الصغار كالثبور و الثالول و غيرهما كما فی المنتهی و نهايه الاحكام و الموجز و شرحه و الكتاب و البحار و الكفايه و الذخيره و فی النهايه و شرح الموجز و المنتهی الاستناد إلی عدم امكان التحرز و لزوم الحرج

و هو یعطی الـدخول فی ادله نجـاسه الجزء المبـان و انما اخرجه الـدلیل و فی غیرهن ان سـند الطهاره عـدم دخولها و الشک فی دخولها تحت ادله النجاسه و الأصل الطهاره و حاول بعضهم الفرق بین الجزء المیت قبل الانفصال و بین المیت بعده فالاول علی الطهـاره لاـن النجاسه انما تکون بالموت و حین حصول کانت طاهره بیقین إذ لا قائل بالنجاسه حین الاتصال و بعـد الانفصال لم یحصل سـبب جدیـد للنجاسه و الثانی نجس لانه قطعه ابینت من الحی فماتت و یسـری حکم الیات الغنم و مقطوع الحباله و مال إلی هذا التفصـیل جمع من المتاخرین و فی البحار بعد ذکر مستند المنتهی قال و اکثر المحققین من المتاخرین لم یستجودوا هذا التعلیـل و قـال بعضـهم و التحقیق انه لیس لمـا یعتمـد علیه من ادله نجاسه المیته و ابعاضـها و ما فی معناها من الاجزاء المبانه فی الحی دلاـله علی نجـاسه نحو هـذه الاـجزاء التی تزول عنهـا اثر الحیـاه فی حـال اتصالها بالبـدن فهی علی أصل الطهاره انتهی. و الظاهر ان کلا من الوجهین یصـلح سندا فی الحکم لان لزوم الحرج سیما فی الاوقات الحاره التی یحدث منها الدمامیل و القروح مع انه قـد مـا یخلو هـامه الراس و اسـفل القـدم من الاـجزاء المیته الصـغار فلزوم الحرج ظـاهر و امر الشـک فی مشـمولیتها لأدله الاجزاء غیر خفی بعد ملاحظه الادله السابقه و اسـتند العلامه إلی الروایه أیضا و کانه عن صحیحه علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) فی الرجل یکون به الثالول و الحرج هل یصـلح له ان یقطع الثالول و هو فی صـلاته أو ینتف بعض لحمه من ذلک الحرج و یطرحه قـال ان لم یتخوف أن یسـیل الـدم فلا باس و ان تخوف أن یسـیل فلا یفعله إذ ترک الاسـتفصال عن حال رطوبه الیـد أو المقتطع و تخصیص المنع بخوف سیلان الدم ابین شاهد علی الطهاره بوجه مطلق حیه کانت حین الاتصال او لا بل خوف سیلان الدم اقرب إلی حیاتها و قد یقال فی تجویز القطع و لو مع الیبوسه دلاله علی الطهاره و الا لزم مباشـره بدن المصـلی لعین النجاسه و فیه تامـل و علی کـل حـال فـالحکم لاـ شـبهه فیه و فی شـرح الفاضل و یمکن حمل صـحیحه علی بن جعفر علی کونه بصـدد الصـلاه لا فی اثنائها و حمل القطع و النتف علی امر الغیر بهما ثمّ انه خبر واحـد لا یعارض الأخبار الکثیره الناصه علی النجاسه و لا تتم دلالته الا اذا لم یجز حمل المصـلی النجاسه مطلقا و الا فربما کان بآلته و ضـعف ما قیل من ان نحو هـذه الاجزاء لو کانت نجسه لکـانت نجسه مع الاتصـال لعروض الموت لها واضـح انتهی. و لا یخفی ما فی کلامه أولا و آخرا بعـد ما بینا لک بل ربما یلحق غیر الانسـان به لحصول الشـک فی الشـمول مع ان ظهور الحیوانـات لاـ تفـارق غالبـا وجود الاجزاء الصـغار المیته فالحکم بالطهاره هنا قوی

و فی اعتبار انقطاع الحراک من الجزء و عدمه احتمالان ناشئان من ان الحراک اماره بقاء علاقه النفس فلا یلحق بالمیته و من صدق کونه مبانا و خلو الأخبار الداله علی الیات الغنم و مقطوع الحباله و نحوهما عن التعرض لاشتراط زوال علقه النفس و لعل الأول لا یخل من قوه لموافقه الأصل و بناء الأخبار علی الغالب و طریق الاحتیاط غیر خفی و یکفی فی الاتصال بقاء جزء منه متصلا و لو صغر الجزء الواصل جدا فربما کان الاحوط الاجتناب واصل الطهاره و المسک طاهر و کذا فارته قال فی التذکره المسک طاهر اجماعا لان رسول اللّه کان یتطیب به و کذا فارته عندنا سواء اخذت من حیه أو میته و للشافعی فیها وجهان و فی موضع من الذکری المسک طاهر اجماعا و فارته و ان اخذت من غیر المذکی و ظاهرهما الاجماع علی طهاره الفاره أیضا و فی الموجز و یطهر ما لا تحله الحیاه کالظلف و المسک وفاره الخ. و فی نهایه الاحکام و المسک طاهر و ان قلنا بنجاسه فارته المأخوذه من المیته کالانفحه و لم ینجس نجاسه الظفر للحرج و فی المنتهی فاره المسک إذا انفصلت عن الظبیه فی حیاتها أو بعد التذکیه طاهره و ان انفصلت بعد موتها فالاقرب النجاسه و فی شرح الموجز و المسک طاهر و ان قلنا بنجاسه فاره الماخوذه من المیته کالانفحه و لم ینجس بنجاسه الظرف قاله العلامه و عند المصنف ان فارته طاهره أیضا لرفع الحرج هذا إذا اخذت من المیته اما إذا انفصلت من الظبیه الحیه أو المذکاه فهی طاهره قطعا و فی شرح الفاضل و عندی ان فارته نجسه إذا لم تاخذ من المذکی و کذا ما فیها من المسک مع رطوبته عند الانفصال لعموم ما دل علی نجاسه ما ینفصل من حی أو میت و خصوصا جلد المیته و ان قلنا بتعدی نجاسته مع الیبس فالمسک نجس و ان کان یابسا إذا لم تاخذ الفاره من المذکی و الحمل علی الانفحه قیاس و الحرج وحده لا یصلح دلیلا مع اندفاعه غالبا بالاخذ من المسلم نعم ان ثبت الاجماع علی الاستثناء کان هو الحجه

و ما فی المنتهی من الفرق بین الانفصال بین حیاتها و بینه بعد موتها من غیر تذکیه غریب لا اعرف له وجها انتهی. اقول الوجه فی ذلک ان الفرد الشائع فی فار المسک هو الساقط من الحی فیکون منصوصا للاخبار الآتیه و الباقی علی حکم الأصل ثمّ الاقوی طهاره الفار مطلقا للاجماع السابق واصل الطهاره مع الشک فی الاندراج تحت ادله الجزء المبان و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی فاره المسک تکون مع من یصلی و هی فی جیبه أو ثیابه قال لا باس بذلک و صحیح کتابه عبد اللّه بن جعفر إلی أبی محمد (ع) ساله یجوز للرجل أن یصلی و معه فاره مسک فکتب لا باس به إذا کان ذکیا ان فسر الذکی بالطاهر السالم من مماسه نجاسه خارجیه و الظاهر دلاله هذا الحدیث علی رأی الشارح الفاضل و قد استدل به حیث قال و هذا الحدیث مفسر لإطلاق الأول فان امکن ان یکون المعنی إذا لم تعرضه نجاسه خارجیه و بحکم الذکاه الاخذ من مسلم و فی الذکری المراد به أن یکون طاهرا أو یحتمل امرین أحدهما التحرز من نجاسه عارضه له و الثانی التحرز مما یؤخذ من الظبی فی حال الحیاه بجلده لان السؤال عن فاره المسک انتهی. و لا ینجس من المیته ما لا تحله الحیاه کما فی کتب الفقهاء و فی شرح الفاضل و غیره نقل الاتفاق فیه الا إذا کان من نجس العین و قد مر الکلام فیه مفصلا من العظم و الشعر و الوبر و الظلف و الظفر و القرن و الحافر و الصوف و الریش و البیض و فی الکتاب بعد ذکر عشره اشیاء و لا خلاف فی ذلک کله و فی الذخیره و هذه عشره اشیاء و لا اعرف خلافا بین الأصحاب و فی ذلک کله و فی الغنیه و شعر المیته و صوفها و عظمها طاهر بدلیل الاجماع و فی الناصریات فی شرح قول الناصر و صوف المیته طاهر و کذا شعر الکلب و الخنزیر هذا صحیح و هو مذهب اصحابنا و هو رأی أبی حنیفه و صحبه و نجسه الشافعی حجتنا الاجماع و استدل فیها و فی الغنیه بقوله تعالی [وَ مِنْ أَصْوافِها وَ أَوْبارِها وَ أَشْعارِها أَثاثاً وَ مَتاعاً إِلی حِینٍ] و المراد العموم لان المقام مقام امتنان و لترک الاستفصال و فی المنتهی الاجماع علی طهاره العظم و السند فی الحکم بعد ما سبق صحیح حریز عن الصادق (ع) انه قال لزراره و محمد بن مسلم اللبن و اللبا و البیضه و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و کل شی ء ینفصل من الشاه و الدابه فهو ذکی و ان اخذته منه بعد أن یموت فاغسله و صل فیه و صحیح الحلبی عن الصادق (ع) انه قالا لا باس بالصلاه فیما کان من صوف المیته ان الصوف لیس فیه روح و هو بین الدلاله علی طهاره کل ما لا روح له منها و صحیح زراره عن الصادق (ع) فی الانفحه تخرج من الجدی المیت قال لا باس به قلت اللبن یکون فی ضرع الشاه و قد ماتت قال لا باس به قلت فالصوف و الشعر و عظام الفیل و البیضه تخرج من الدجاجه فقال کل هذا لا باس به و موثق الحسین بن زراره عن الصادق (ع) فی السن من المیته و البیضه من المیته و انفحه المیته فقال کل هذا ذکی قال فی الکفی و التهذیب

و زاد فیه علی بن عقبه و علی بن الحسن بن رباط قوله (ع) و الشعر و الصوف کله ذکی و فی روایه صفوان عن الحسین بن زراره عن الصادق انه قال الشعر و الصوف و الوبر و الریش و کل نابت لا یکون میتا قال و سألته عن البیضه تخرج من بطن الدجاجه المیته قال ناکله و عن یونس عنهم (ع) انهم قالوا خمسه اشیاء ذکیه مما فیها منافع الخلق الانفحه و البیضه و الصوف و الشعر و الوبر و روی الصدوق فی الفقیه و الخصال عن الصادق (ع) قال عشره اشیاء من المیته ذکیه القرن و الحافر و العظم و السن و الانفحه و اللبن و الشعر و الصوف و الریش و البیض و روایه غیاث بن ابراهیم عن الصادق (ع) فی بیضه خرجت است دجاجه میته قال ان اکتست الجلد الغلیظ فلا باس إذا اکتسی القشر الاعلی کما فی الریاض و الکتاب و البیان و فی النهایه نحو ما فی الروایه من اعتبار الجلد الغلیظ و نسبه فی الذخیره إلی بعض المتقدمین و بعضهم عبر بالجلد الفوقانی کما فی التذکره و جماعه منهم المحقق و الشهید عبروا بالقشر الاعلی و فی جمله من کتب المصنف اعتبار الجلد الصلب کالمنتهی و نهایه فی موضع و فی موضع آخر قریب منه عبر بالقشر الاعلی و فی شرح الموجز اعتبار الصلب أیضا و فی شرح الاستاد ان الأصحاب اتفقوا علی التقیید فالقدماء قیدوا بما اکتسی الجلد الغلیظ علی وفق روایه غیاث و ذکر ان بعضهم قید بغیر ذلک إلی ان قال فیظهر من المجموع اتفاق الکل علی المقصود و ان کان بعبارات مختلفه بل نسبوا الخلاف فیه إلی بعض العامه لا مطلقا بل إذا اکتسی الجلد الرقیق استنادا إلی ان الغاشیه الرقیقه تحول بینها و بین النجاسه فظهر اتفاق المسلمین علی انفعاله بملاقاه المیته و الشیعه و جمهور العامه علی عدم حیلوله الجلد الرقیق بینه و بین النجاسه و النص المذکور لو کان ضعیفا فهو منجبر بما عرفت من اتفاق المتاخرین و القدماء و الموافقه للقاعده المستفاده من الاجماع و الاخبار من تعدی نجاسه المیته بل ذلک من ضروریات الدین فانه غیر خفی علی الاطفال فضلا عن غیرهم تعدی نجاسه المیته انتهی مضمونه و لا یخفی علیک ان مقتضی القاعده عدم النجاسه الذاتیه فی البیضه لعدم دخولها فی الجزء المبان بل الظاهر انها بمنزله الحصاه فی الجوف فمع الاکتساء للقشر الاعلی ارتفعت النجاسه العرضیه ارتفاع الذاتیه و بدونه تثبت العرضیه لانها من قبیل المائع أو لقیام النص و الاجماعات المنقوله و ان ابت النجاسه العرضیه فربما قلنا بالنجاسه الذاتیه لانها من الجزء المبان أو من غیره لکن لا مندوحه عن العمل بالاجماع و النص کما بینا

و لا- فرق بين بيض ما يؤكل لحمه و ما لا يؤكل من الجلال و غيره للاصل و عموم الاجماع و الاخبار و فى نهايه الاحكام و أما بيض الجلال و ما لا يؤكل لحمه مما له نفس سائله فالاقوى فيه النجاسه و لو جعلت تحت الطائر فخرجت فرخا فهو طاهر فى قول أهل العلم كافه و كان خياله فى الجلال ان البيضه انما تتولد من الغذاء النجس فيلحقه حكمه و العله فيه و فى كل محرم أيضا ان البيض بمنزله فضله البول و العذره فيجرى عليه حكمهما و لا- يخفى ما فيه و الحق الطهاره و نص الشهيد على عدم الفرق بين بعض الماكول و غيره و هو الاقوى و لا فرق فى الصوف و الشعر و الوبر بين الماخوذ بالجز و الماخوذ بالقلع كما هو المشهور بل ظاهرهم الاتفاق عليه و عمومات الأخبار شاهده عليه و الامر بالغسل فى بعض الروايات محمول على صوره القلع لتاثير الاصول بالرطوبه و يمكن أن يراد الاحتياط عن الرطوبه مع الجز و الاول اظهر و خص الشيخ فى النهايه الحكم بما إذا اخذت بالجز و قد يعلل بان الاصول محتسبه جزء من جلد الميته و انما تخرج عن الجزئيه بالخروج إلى الظاهر و فيه بعد و لو نزل كلامه على اشتراط الحيز فى جواز الانتفاع بلا- غسل لم يكن بعيداً فيوافق رأى المشهور و الانفحه بكسر الهمزه و فتح الفاء مخففه كرش الحمل ما لم يؤكل و اذا اكل كرش عن أبى زيد و فى القاموس الانفحه بكسر الهمزه و تشديد الحاء و قد تكسر الفاء و المنفحه و البنفحه شى ء يستخرج من بطن الجدى الراضع اصفر فينعصر فى صوفه فيغلظ كالجبن فاذا اكل الجدى فهو كرش و تفسير الجوهرى الانفحه بالكرش سهو و فى المجمع الانفحه بكسر الهمزه و فتح الفاء مخففه و هى كرش الحمل و الجدى ما لم يؤكل فاذا اكل فهو كرش حكاه الجوهرى عن أبى زيد و فى المغرب انفحه الجدى بكسر الهمزه و فتح الفاء و تخفيف الحاء و تشديدها و قد يقال منفحه أيضا و هو شى ء يخرج من بطن الجدى اصفر يعصر فى صوفه مبتله فى اللبن فيغلظ كالجبن و لا يكون الا بكل ذى كرش و يقال هى كرشه الا انه ما دام رضيعا سمى ذلك الشى ء انفحه فاذا عظم و رعى العشب قيل استكرش و سيجى ء فيما يأتى بحول اللّه تفسير الفقهاء بحكمهن فى الطهاره من الحى و الميت كما فى كتب الفقهاء و فى الغنيه على ما فى الذخيره الاجماع و كذا فى ظاهر المنتهى و فى الكفايه لا- خلاف بينهم و فى طهاره الانفحه و فى تفسيرها اختلاف و فى الذخيره لا اعرف فيه خلافا و فى شرح الفاضل الاجماع و كذا فى شرح الاستاد و فى الدلائل انه مما قطع به الأصحاب و كذا فى الكتاب و كيف كان فظاهرهم الاتفاق عليه و انما نقلوا الخلاف عن الشافعى و احمد

و الحجه فیه بعد الاجماع ظاهر صحیحی حریز و الحلبی و صریح صحیح زراره و موثق الحسین بن زراره و روایه الفقیه و الخصال و قد مر ذکرهن و کیف کان فلا تامل فی الحکم سواء جعلنا الانفحه عباره عن کرش الحمل أو عن شی ء اصفر یخرج من بطن الجدی و الحمل و تمام بیانه سیاتی بحول اللّه و الاولی غسلها عن مماسه الرطوبه کما فی الذکری و شرح الموجز و الکتاب و غیرهن و وجه ظاهر علی القول بانها الکرش و لو جعلناها عباره عن الماء الاصفر فجریان الغسل فیه بعید کما ان الاولی غسل البیضه و ان قوی فی الکتاب عدم الوجوب و اللبن کما هو المشهور و علیه اجماع الخلاف و دلاله الأخبار و نجسه سلار و ابن ادریس و المحقق و المصنف فی کتبه و نفی ابن ادریس الخلاف فیه بین المحصلین و جعله فی المنتهی المشهور و الحجه لهم بعد الأصل من تنجیس مماس النجس خبر وهب بن وهب و سیجی ء الکلام مفصلا بحول اللّه،

## و الدم اقسام

### اشاره

احدها المختلف فی اللحم و العروق مما لا یقذفه المذبوح من مأکول اللحم بعد خروج ما یقذفه بتمامه طاهر کما فی کتب المصنف و الشهیدین بل سائر کتب الفقهاء عدا من استثنی و فی المختلف الاجماع علی الطهاره بعد الحکم بالاباحه و فی البحار و الظاهر انه طاهر حلال بغیر خلاف یعرف و فی الدلائل الظاهر انه لا خلاف فیه و فی الکفایه الظاهر انه طاهر حلال و لا اعرف فیه خلافا و فی الذخیره و الظاهر انه طاهر حلال بغیر خلاف یعرف و فی المفاتیح اسناد التطهیر و التحلیل إلی الأصحاب و فی شرح الاستاذ انه طاهر بلا خلاف و فی شرح الفاضل انه طاهر بلا خلاف و فی اطعمه المساک ان ظاهرهم الاتفاق علی حله و فی اطعمه الکفایه لا اعرف خلافا بین الأصحاب فی کونه حلالا و نقل العلامه الاجماعی علیه و فی آیات الجواد و قد استثنی الأصحاب المتخلف فی اللحم مما لا یقذفه المذبوح فانه عندهم حلال طیب و دلیلهم علیه الاجماع و الخبر و ما فی التحرز من الضیق و الحرج انتهی. و الحجه فیه بعد الاجماعات قوله تعالی [أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِیرٍ] لا یقال بین الآیه و الاخبار الداله هی نجاسه الدم عموم من وجه و احتمال لا لتخصیص مشترک لان تحلیل ما عدا الثلاث المذکورات فی الآیه قد یخص باخبار الدم و یحتمل تخصیص اخبار الدم بالمسفوح و الجواب ان مفهوم الوصل ان اعتبر کان مفهوم الآیه أخص مطلقا و علی تقدیر عدم اعتباره کتخصیص الخبر بالکتاب اهون من تخصیص الکتاب به مع انه یبعد أن یراد بالآیه نفی التحریم عن غیر المیته و الدم المسفوح و لحم الخنزیر و یستثنی منه بعض افراد الدم و یمکن أن یقال ان فی تنزیل المسفوح علی ما یخرج حین الذبح أو النحر یستدعی خروج کثیر من الدماء من المفهوم فالاولی تنزیله علی دم ذی النفس احترازا عما یخرج منه الدم رشیحا و فیه بحث لظهور المعنی الأول من الآیه ثمّ الحکم لا ینبغی الشک فیه بعد أصل الاباحه و الطهاره و الاجماع و لزوم الحرج و السیره القاطعه فانک لا تکاد تری اللحم یخلو من اجزاء دمویه حتی لو غسل عشرین مره مع انه کثیرا ما یختلط باللحم و العصب و العظم و ما فیه من المخ و الرطوبات.

### القسم الاول: تنجيس مطلق الدم الا ما ليس له نفس

و يظهر من تقسيم المبسوط و الجمل و الانتصار تنجيس مطلق الدم الا بعض ما استثنى مما ليس له نفس و كذا يظهر من اطلاق سلار و ابن الجنيد و كثير من القدماء شمول الحكم و الروايات الداله على وجوب الغسل من الدم غير استفصال من السائل و الاخبار المتضافره فى عد الدم من محرمات الذبيحه بلا تفرقه ربما دلت على النجاسه الا انه لا بد من تنزيل اخبارنا و كلمات اصحابنا على الوجه السابق للحجج الماضيه إذ المسأله من القطعيات.

### القسم الثانى: المتخلف من دم غير الماكول

و فى طهارته اشكال ينشأ من اطلاق الأصحاب تطهير المتخلف فى المذبوح من غير تفرقه بين الماكول و غيره كما فى كتب المحقق و العلامه و اول الشهيدين و الموجز و ظاهر الغنيه و غيرهن و من ان الظاهر من المذبوح و الذبيحه مأكول اللحم و لهذا جمع بين الحله و الطهاره فيه فى شرح الموجز و المختلف و الرياض و اطعمه المسالك و حاشيه المدقق و اكثر كتب المتاخرين و الآيه انما دلت على التحليل فهى خاصه بالماكول و فى الذخيره و شرح الاستاذ ان ظاهر الأصحاب الحكم بنجاسته و فى الكفايه الظاهر نجاسه كما هو ظاهر الأصحاب و فى اطعمتها ظاهر الأصحاب الحكم بنجاسته و نقل عن بعض المتاخرين التوقف فيها و فى البحار ان ظاهر الأصحاب الحكم بنجاسته و فى شرح الفاضل و لا فرق فى المذبوح بين الماكول و غيره كما تقتضيه اطلاقه يعنى المصنف و يحتمل الاختصاص بالماكول لعموم الأخبار بنجاسه الدم و الاجماع انما ثبت على طهاره المتخلف فى الماكول للاجماع على اكل لحمه الذى لا ينفك عنه و قال صاحب المعالم و تردد فى حكمه بعض من عاصرناه من مشايخنا و ينشأ التردد من اطلاق الأصحاب الحكم بنجاسه الدم مما له نفس مدعين الاتفاق عليه و هذا بعض افراد و من ظاهر قوله تعالى [أَوْ دَماً مَسْفُوحاً] حيث دل على حل غير المسفوح و هو يقتضى طهارته قال و يضعف الثانى بان ظاهرهم الاطباق على تحريم ما سوى الدم المتخلف فى الذبيحه و دم المسك على ما فيه و المتبادر من الذبيحه ما يكون من الماكول فدم ما لا يؤكل لحمه حرام عندهم مطلقا و عموم ما لا دل على تحريم الحيوان الذى هو دمه يتناوله أيضا إذ اكثر الادله غير مقيده باللحم و انما علق التحريم فيها بالحيوان فيتناول جميع اجزائه و لا يرد مثله فى المحلل لقيام الدليل هناك على تخصيص التحليل باللحم و اجزاء آخر معينه و بالجمله فحل الدم مع حرمه اللحم امر مستبعد جدا لا سيما بعد ما قررناه من ظهور الاتفاق بينهم فيه و تناول الادله بظاهرها له و اذا ثبت التحريم هنا لم يبق للآيه دلاله على طهارته انتهى.

و هو حسن و بالجمله فالآیه مخصصه باتفاق الأصحاب و ظواهر الادله الداله علی تحریم ما لا یؤکل لحمه فقد ظهر قوه القول بنجاسه ما تخلف فی المذبوح من غیر المأکول لما دل علی نجاسه الدم بقول مطلق مع ما یظهر من نقل الاجماع و الحکم بالطهاره عام للتخلف من فی العروق و اللحم و البطن کما فی حاشیه المدقق و الریاض و الدلائل للعموم المستفاد من الآیه و کلام الأصحاب و فی اطعمه المسالک استثناء المتخلف فی تضاعف اللحم فقط من المذبوح من نجاسه الدم و کذا فی کثیر من کتب الفقهاء کالکتاب و الذکری و غیرهما و لعلهم یریدون ما قلناه و لعلهما یریدان ما قلنا و القلب و الکبد کما یقتضیه اطلاق الآیه و کلمات الفقهاء و ثانی الشهیدین موافق فی روضته و قال فی اطعمه مسالکه و فی الحاق ما یتخلف بالقلب و الکبد وجهان من مساواته فی المعنی و عدم کونه مسفوحا و من الاقتصار بالرخصه المخالفه للاصل علی موردها و لو قیل بتحریمه فی کل ما لا نص فیه و لا اتفاق و ان کان طاهرا کان وجها فهو حاکم بالطهاره أیضا و فی اطعمه الکفایه الحکم بتحلیل ما فی القلب و الکبد أیضا و هو قوی لعدم تخلفه عنهما غالبا و لظاهر الآیه و کلمات الأصحاب و غیر ذلک سوی ما کان جزء من محرم کالطحال و نحوه و هذا الاستثناء نص علیه المدقق فی حاشیته و ثانی الشهیدین فی روضته و صاحب الدلائل استنادا إلی ما دل علی نجاسه الدم علی الاطلاق و جزء المحلل داخل فی آیه التحلیل فیبقی جزء المحرم علی وفق الأصل و فیه انه مردود باجماع الفقهاء علی ما یظهر و لو علم دخول شی ء من المسفوح إلی البطن اما بجذب الحیوان نفسه أو لوضع رأسه علی مرتفع نجس ما فی البطن کما فی حاشیه المدقق و الریاض و الدلائل و الموجز و شرحه تنزیلا لإطلاق الأصحاب علی الفرد الشائع و اقتصار فی مخالف الأصل علی المتیقن و کذا فی الطهاره.

### القسم الثالث: و هو دم ما لا نفس له سائله

کما فی کتب المصنف و المحقق و الشهیدین و معظم کتب الفقهاء و فی الفائده و الغنیه و السرائر و المعتبر و المختلف و المنتهی و الریاض و شرح الفاضل و الذکری و التذکره و الناصریات و الکتاب نقل الاجماع و فی الکفایه الظاهر انه لا خلاف فیه و بعض عباراتهم توهم خلاف ذلک و فی الذخیره نقل جماعه الاجماع علی طهاره دم کل حیوان لا نفس له کالشیخ و ابن زهره و ابن ادریس و الفاضلین و الشهید و فی الریاض ان الاجماع نقله الشیخ فی الخلاف و غیره من المتاخرین و فی البحار ان الاجماع نقله جماعه من الأصحاب و السند فی طهارته بعد الاجماع ما دل علی عدم انفعال الماء و سائر المائعات لموت غیر ذوات النفوس مع انها بعد التفسخ لا بد من خروج الدم من کثیر من افرادها و قبله کثیرا ما تتلبس بالدم فترک الاستفصال دلیل الطهاره و ما دل علی طهاره میته غیر ذات النفس و هو یستدعی طهاره تمام الاجزاء و من جملتها الدم

و هـذان القسـمان كثير فى الروايات كقوله لا يفسـد الماء الا ما كان له نفسا سائله فى مرفوعه محمد بن يحيى و روايه حفص بن غيـاث و ما دل على الخصوص كصـحيح بن أبى يعفور عن الصادق ان دم البراغيث ليس به باس قلت انه يكثر و يتفاحش قال و ان كثر و روايه الحلبى عن الصادق (ع) فى دم البراغيث فى الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاه قال لا و ان كثر و روايه محمد بن الريـان عن الرجل فى دم البق هل يصـلى به كما يصـلى بـدم البراغيث فقال نعم و الطهر منه أفضل و روايه السـكونى ان عليا (ع) كـان لا- يرى باسـا بـدم ما لا يـذكى يكون فى الثوب يصـلى فيه الرجل يعنى دم السـمك مضافا إلى لزوم الحرج الشديـد لو قلنا بنجـاسه دم البق و القمـل و البراغيث و فى المبسوط و الجمـل قسم النجـاسه إلى دم و غير دم ثمّ قال و الـدم ثلاثه اقسام ما يجب ازاله قليله و كـثيره كـدم الحيض و الاسـتحاضه و النفـاس و الثـانى لا- تجب ازاله قليله و لا- كـثيره و هـو خمسه اقسـام دم البق و البـراغيث و السـمك و الجروح الا-زمه و القروح الـداميه و ظـاهر كلا-مه يعطى الحكـم بالنجـاسه مع العفـو و يمكن تنزيله على الالتفات إلى اقسام الدم بتمامها و قال سـلال النجاسات على ثلاثه اضـرب احدها ما يجب ازاله قليله و كثيره و منها ما يجب ازاله كثيره لا قليله و منها ما لا يجب ازاله قليله لا كثيره كدم السـمك و البراغيث و القروح إذا شق ازالته و لم يقف سيلانه و هذا ادل على التنجيس و يمكن حمله و حمـل كلا-م الشـيخ على اراده النجـاسه بـالمعنى اللغوى و قريب من ذلـك مـا نقل عن ابن حمزه فكلا-م هؤلا-ء الفضـلاء يوهم الحكم بالنجـاسه مع العفو الا انه يمكن تاويلها و ظاهر الـذكرى كون التنجيس مـذهب المبسوط و الجمـل حيث قـال و مـا فى المبسوط و الجمل مـدفوع باجماع الخلاف انتهى. و الاولى البناء على التأويل و اما ما نقله من اجماع الخلا-ف فغير منـاف لظاهر الجمل و المبسوط فان فى الخلاف على ما فى نسـختى ان جميع النجاسات يجب ازالتها عن الثياب و البـدن قليلا- كـان أو كثيرا الا- الـدم فله ثلاثه احوال ما لا باس بقليله و كثيره و هو دم البق و البراغيث و السـمك و ما لا نفس له سائله و دم الجراح اللازمه ثمّ ذكر القسـمين الآخرين المـذكورين فى المبسوط و الجمل و التاويل فيه كالتأويل فى السابقين نعم قرينه التاويـل فى الخلا-ف متقـدمه فـانه بعـد نقـل الاجمـاع على الطهـاره فيه اورد ذلك و بـذلك يظهر اراده التاويل فى عباراته كالسمك.

**القسم الرابع: الحكم بطهاره دم السمك**

مما اتفقت علیه کلمه الفقهاء تنصیصا أو تعمیما و فی الخلاف و الغنیه و السرائر و المعتبر و المختلف و الریاض و الذکری و التذکره الاجماع مع التنصیص علیه و اضافه البق و البراغیث و نحوهما فی کثیرا منها و فی الکفایه الظاهر ان طهاره السمک اتفاقیه بینهم و نقل علیه الاجماع جماعه منهم و الاقرب انه حلال أیضا و فی البحار الظاهر ان طهارته اجماعیه بین الأصحاب و نقل الاجماع علیه جماعه کثیره منهم و فی الذخیره الظاهر ان طهارته اجماعیه بین الأصحاب و الاجماعات المنقوله علی طهاره دم ما لا نفس له یقول مطلقاً تدل هنا و الأخبار الماره ابین شاهد علی ذلک و قال أبو علی فاما ما یظهر من السمک بعد موته فلیس ذلک عندی دما و کذلک دم البراغیث و هو إلی ان یکون نحوالها اولی من ان یکون دما و الحجه فیه بعد ذلک قوله تعالی [أُحِلَّ لَکُمْ صَیْدُ الْبَحْرِ وَ طَعامُهُ] و قوله تعالی [قُلْ لا أَجِدُ فِی ما أُوحِیَ إِلَیَّ مُحَرَّماً] الآیه و بهما استدل فی المختلف و المنتهی و الغنیه و وجهه بان تحلیل الشی ء یقتضی تحلیل اجزائه و من جملتها دم السمک و ان حصر التحریم فی المسفوح قاضی باباحه غیره و استدل فیه أیضا بان عله النجاسه السفح و هو منتف فی دم السمک و استدل فیه و فی المعتبر انه لو کان نجسا لما جاز اکل السمک قبل السفح و فی بعض هذه الادله نظر لا یخفی لکن المدعی واضح بحمد اللّه.

### القسم الخامس: الدم المسفوح فنجس

کما فی کتب الفقهاء و فی المنتهی و نهایه الاحکام و الغنیه و شرح الموجز و شرح الاستاد الاجماع علی خصوص المسفوح و فی الاجماعات الآتیه فی نجاسه مطلق الدم مما عدا ما یستثنی ابین دلاله و استدل المصنف علیه بآیه قل لا اجد فیما اوحی الی محرما إلی قوله تعالی أو دما مسفوحا و هو مبنی علی اراده النجس من الرجس و قد بینا قوه ذلک فی بحث الخمر و ربما یستدل علی مذاقه (ره) بان تحریم غیر الضار دلیل النجاسه و فیه ما فیه و فی الاجماع و الأخبار الحاکمه بنجاسه الدم کفایه بل المسأله من الضروریات کما لا یخفی.

### القسم السادس: الدم الخارج من ذی النفس بغیر سفح

مما عدا ما استثنی کما فی کتب الفقهاء و فی الفائده و التذکره و شرحی الفاضل و الاستاد و المفاتیح نقل الاجماع فیه و فی المعتبر و الکتاب و الدلائل ان اجماع ممن عدا ابن الجنید و فی البحار و الذخیره و الکفایه ان الظاهر انه اجماعی و کلام المخالف کانه مؤول و الحجه فیه بعد الاجماع بل الضروره الأخبار الکثیره الداله علی نجاسه مطلق الدم وجوب غسل الثوب منه و نجاسه دم الرعاف و نحوه و نقل عن ابن الجنید طهاره ما دون سعه الدرهم من الدم و عن الصدوق طهاره ما دون الحمصه و اختلف النقل عن ابن الجنید ففی المعتبر و الدلائل و المفاتیح و الریاض و الذکری نسبه القول بطهاره ما دون الدرهم من الدم إلیه و فی المختلف و الکتاب و شرح الفاضل نقل تطهیر ما دون الدرهم من سائر النجاسات سوی دم الحیض و اخویه و المنی و هذا هو الاصح فی النقل فان عباره الاحمدی علی ما فی المختلف و الکتاب هکذا کل نجاسه وقعت علی ثوب و کانت عینها فیه مجتمعه أو منقسمه دون سعه الدرهم الذی سعته کعقد الابهام الاعلی لم ینجس بذلک إلا أن تکون النجاسه حیضا أو منیّاً فان قلیلهما و کثیرهما سواء و ربما نزل علی اراده العفو و انه ذکر الحیض و اکتفی به عن ذکر اخویه و فی الذکری انه استدل بما روی عن عائشه انها کانت لإحدانا درع نری فیه قطر من دم فتقصعه بریقها أی تمضغه و فی روایه تبله بریقها ثمّ تقصعها بظفرها و بقول الصادق (ع) ان اجتمع قدر حمصه فاغسله و الا فلا و هو ضعیف لمخالفه الاجماع و القصع لغه مقدمه الغسل انتهی. و فی المعتبر انه ان استدل بحدیث القصع فلا دلاله فیه إذ لیس فیه دلاله علی الاقتصار علی القصع و کذا البل بالریق و ان احتج بحدیث الحمصه فان الاذن فی ترک الغسل لا یستلزم الطهاره انتهی. و یمکن ان ینزل الأول علی دم غیر ذی النفس و أما ما نسب إلی الصدوق فانما اخذ من عباره الفقیه فان فیه و الدم إذا اصاب الثوب فلا باس بالصلاه فیه ما لم یکن مقدار درهم وافی و ما کان دون الدرهم الوافی فقد یجب غسله و لا باس بالصلاه فیه و ان أ کان الدم دون حمصه فلا باس بان لا یغسل الا أن یکون دم الحیض فانه یجب غسل الثوب منه و من البول و المنی قلیلا کان أو کثیرا و لعل ماخذه من خبر المثنی عن الصادق فی الحمصه و قد تقدم أو روایه الحلبی عن الصادق فی دم البراغیث یکون فی الثوب هل یمنعه ذلک عن الصلاه فقال لا و ان کثر و لا باس أیضا بشبهه من الرعاف ینضحه و لا یغسله و فی دلالتهما من الضعف ما لا یخفی مع مخالفتهما لما مر من الادله الکثیره و یمکن تنزیل کلام الصدوق (ره) علی ان قدر الحمصه بیان لما دون الدرهم و یکون المراد من قوله فقد یجب غسله یعنی إذا کان دم حیض و نحوه أو یرید زیاده الفضل فی غسل الزائد علی الحمصه و کیف کان فلیس المقام محل نظر و مقام فکر بریا کان أو بحریا کالتمساح کما فی الذکری و الدروس و الروضه استنادا إلی العمومات و الاجماعات و قد مر انه ربما ظهر من خلاف طهاره میته الحیوان المائی للشک فی شمول الادله له و ربما یجری مثله هنا لکنه قد تقدم منا تنزیل کلام الشیخ علیلا ان اکثر حیوانات البحر من غیر ذوات النفوس و کذا منیه أی منی ما لا نفس له ظاهر کما فی النافع و شرحه و الشرائع و شرحه للاصل و عدم العموم

و لان العمده فی نجاسه منی غیر الانسان الاجماع و لیس هذا من محله و فی التذکره و نهایه الاحکام التمسک بطهاره غیر ذی النفس حیا أو میتا و المنی جزئه فیلحقه حکمه و اطلق الأکثر نجاسه المنی و یمکن تنزیله علی الخصوص و المسأله سبق ذکرها و فی بعض النسخ کما فی الدلائل و کذا میته و الحکم بطهاره میته غیر ذوات النفوس مذکور فی تمام کتب الفقه و فی الغنیه و الفائده و السرائر و المنتهی و المعتبر و ظاهر الناصریه و التذکره و صریح کثیر من الفقهاء نقل الاجماع فیه و فی الذخیره و قد تکرر نقل الاجماع فیه و السند فیه بعد الاجماع و لزوم الحرج و الضیق فی اجتنابه سیما فی صغاره من البق و البرغوث و الدود المتولد فی الماء و غیره قول الصادق (ع) فی موثقه عمار لما سال عن الخنفساء و الجراد و الذباب و النمله و شبهها تموت فی الزیت و السمن و شبهه کل ما لیس له دم فلا باس و قوله (ص) فی صحیح أبی بصیر کل من السمن و الدهن و الطعام إذا وقع فیه الذباب و روی عن النبی (ص) انه قال ایما طعام و شراب مات فیه دابه لیس لها نفس سائله فهو حلال اکله و شربه و الوضوء منه و عنه (ع) إذا وقع الذباب فی اناء احدکم فلیمقله و مقل الذباب قد یحصل به موته و فی بعض الأخبار الامر باراقه ما وقع فیه العقرب و هو منزل علی خوف السم حتی الوزغ و العقرب و قال الصدوق إذا ماتت العضاءه فی اللبن حرم و لعله لخوف السم و علیه تحمل روایه عمار أو تحمل علی الکراهه و صرح ابنا حمزه و البراج بنجاستهما و قال الشیخ فی النهایه کل ما وقع فی الماء القلیل مما لیس له نفس سائله فلا باس باستعمال ذلک الماء الا الوزغ و العقرب خاصه فانه یجب اهراق ما وقع فیه و غسل الاناء و ربما حمل کلامه علی التنزه عن السم و الکراهه الشدیده کما قال فی المبسوط و یکره ما مات فیه الوزغ و العقرب خاصه و قد تقدم ان ظاهر المبسوط و النهایه و الغنیه و المهذب و الاصباح وجوب نزح ثلاث دلاء لموتهما و فی الغنیه الاجماع علیه و لعل مرادهم لزوم ذلک تعبدا کما یظهر من حکم المبسوط بالکراهه فی غیر البئر و کیف کان فلا وجه للتنجیس بعد الاجماعات الماره مضافا إلی ما فی المعتبر من قوله و أما الوزغه فقد اجمع فقهائنا و اکثر علماء الجمهور علی ان ما لا نفس له لا ینجس الماء بموته و ما لا ینجس الماء بموته لا ینجس بملاقاته و خبر أبی بصیر السابق و خبر جابر عن أبی جعفر (ع) فی السام ابرص فی البئر قال لیس بشی ء حرک الماء بالدلو و أما صحیح عمار فی نزح الثلاث من وقوع الوزغه و خبر الغنوی فی ان ما وقع فیه الوزغ لا ینتفع به و ما ورد من الامر باراقه ما وقع فیه العقرب بخوف السم أو التعبد و کیف کان فالحکم ظاهر و الحیه کما هو الظاهر من کلام اکثر الأصحاب و فی شرح الاستاد المعروف بین الأصحاب ان الحیه لیس لها نفس سائله و فی الدلائل و الکتاب ان المتاخرین استبعدوا وجود النفس السائله للحیه و فی الذخیره و استبعد ذلک یعنی ثبوت النفس لها بعض المتاخرین و فی حاشیه المدقق استبعاد ثبوت النفس السائله لها و ربما عثرت علی من نقل عن بعض العلماء أنه ذبحها فوجدها من غیر ذوات النفوس و شکک فی الروضه فی ثبوت النفس لها و فی شرح الفاضل و ربما یشک فی ذلک و یمکن اختلاف انواعها و فی المعتبر و المنتهی انها من ذوات النفوس و ان میتتها نجسه

و فی سلف المبسوط ان الافاعی إذا قتلت نجسه اجماعا و ربما ایده حکم المشهور بوجوب نزح ثلاث دلاء للحیه من البئر بل فی الغنیه نقل الاجماع فیه و فی السرائر نفی الخلاف فیه لکن الذی یظهر انه لا ینبغی القول فی کونها لیست من ذوات النفوس و حکمهم فی البئر مبنی علی التعبد کحکمهم فی الوزغه و العقرب و طریق الاحتیاط واضح و الاقرب طهاره المسوخ و المسخ تحویل صوره إلی ما هو اقبح منها کما فی الصحاح و القاموس و المجمع و فی الاخیران الذی جاءت به الروایه تسعه عشر قسما القرد و الخنزیر و الکلب و الفیل و الذئب و الفاره و الضب و الارنب و الطاووس و الدعموص و الجری و السرطان و السلحفاه و الوطواط و النقعاء و الثعلب و الدب و الیربوع و القنفذ و روی محمد بن الحسن الاشعری عن الرضا (ع) ان الفیل کان ملکا زناء و الدب دیوثا و الارنب امرأه تخون زوجها و لا تغتسل من حیضها و الوطواط کان یسرق تمور الناس و القرده و الخنازیر قوم من بنی اسرائیل اعتدوا فی السبت و الجریث و الضب فرقه من بنی اسرائیل حین نزلت المائده علی عیسی (ع) لم یؤمنوا فتاهوا فوقعت فرقه فی البر و فرقه فی البحر و الفاره و هی الفویسقه و العقرب کان نماما و الوزغ و الزنبور کان لحاما یسرق فی المیزان و عن الصادق (ع) تعلیل تحریم حرمه الغراب بانه فاسق و فی دلالته علی کونه مسخا تامل و روی بسنده إلی المغیره عن الصادق (ع) ان المسوخ من بنی اسرائیل ثلاثه عشر صنفا القرده و الخنازیر و الخفاش و الضب و الدب و الفیل و الدعموص و الجریث و العقرب و سهیل و الزهره و العنکبوت و القنفذ و ذکر فی القرده و الخنازیر ما من و فی الخفاش انها امرأه سحرت ضرتها و الضب اعرابی یقتل من مر به و الفیل کان ناکح البهائم و الدعموص زانی و هو دویبه صغیره تغوص فی الماء و جمعها دعامیص و الجریث نمام و العقرب هماز و الدب سارق الحاج و سهیل عشار صاحب مکس و الزهره امرأه افتتن بها اللحان و العنکبوت امرأه سیئه الخلق عاصیه لزوجها و القنفذ رجل سیئ الخلق و فی سند آخر عن النبی (ص) ان الفیل لوطی لا یدع رطبا و لا یابسا و الدب مخنث و الجریث دیوث یدعو إلی زوجته و الضب اعرابی یسرق الحاج و الوطواط سارق الثمار من رءوس النخل و الدعموص نمام یفرق بین الاحبه و العقرب لا یسلم من لسانه أحد و العنکبوت امرأه خانت زوجها و الارنب امراه لا تطهر من حیض و لا غیره و سهیل عشار بالیمن و الزهره نصرانیه افتتن بها الملکان و اسمها فاهک قال الصدوق و الزهره و سهیل دابتان فی البحر و لیسا نجمین و لکن سمی بهما النجمان کالحمل و الثور و قال هو و صاحب المجمع ان المسوخ جمیعها لا تبقی اکثر من ثلاثه ایام ثمّ تموت و لا تتوالد و هذه الحیوانات علی صورها و سمیت ممسوخه استعاره و فی روایه علی بن جعفر عن اخیه عن ابیه (ع) ان المسوخ ثلاثه عشر الفیل و الدب و الأرنب و العقرب و الضب و العنکبوت و الدعموص و الجری و الوطواط و القرده و الخنازیر و الزهره و سهیل قیل با ابن رسول اللّه ما کان سبب مسخ هؤلاء فقال الفیل کان رجلا جبارا لوطیا و الدب مخنثا یدعو الرجال إلی نفسه و الارنب امرأه قذره لا تغتسل من حیض و لا غیره و العقرب همازا و الضب اعرابیا یسرق الحاج بمحجته و العنکبوت امرأه سحرت زوجها و الدعموص رجلا نماما یقطع بین الاحبه و الجری دیوثا یحلب الرجال علی حلائله و الوطواط سارقا یسرق الرطب من رءوس النخل و القرده الیهود اعتدوا فی السبت و الخنازیر النصاری سالوا المائده و کذبوا بعدها

و سهیل کان عشارا بالیمن و الزهره امرأه تسمی ناهید و الناس یقولون هی التی افتتن بها هاروت و ماروت و فی العلل عن أبی الحسن ان المسوخ اثنا عشر و ذکر الزنبور و ترک العنکبوت و الدعموص و روی فی العلل عن الرضا (ع) ما ذکر فیه الخفاش و الفار و البعوض و القمله و الوزغ و العنقاء و فی الفقیه و لا یجوز اکل شی ء من المسوخ و هی القرد و الخنزیر و الکلب و الفیل و الذئب و الفاره و الارنب و الضب و الطاووس و النعامه و الدعموص و الجری و السرطان و السلحفات و الوطواط و البقعا و فی نسخه و العفیقا و الثعلب و الدب و الیربوع و القنفذ و بعد الجمع بین الأخبار و کلام الأصحاب تنتهی إلی ما یقرب من خمس و ثلاثین و اختلاف الأخبار فیما مسخ عنه مؤول بتعدد المسخ بتعدد الازمنه أو انه بالمسخ الواحد تنوع نوعین أو انواعا و ما فی عباره الفقیه من ذکر النعامه غیر موافق لشی ء من الأخبار و کلام الأصحاب مع ان ظاهرهم الاتفاق علی اباحتها کما یظهر من کتاب الحج فی بحث الصید و من کتاب الاطعمه فی عد المحرمات و لو کانت مسخا لدل الاجماع علی تحریمها مع ان عباره الفقیه لا نعلم ماخذها و نقل عن بعض نسخ الفقیه انها بغامه بالباء الموحده و الغین المعجمه و لا اعرف معناها و اللّه اعلم. و لعل المراد بالبقعاء الضبع و لعل العفیفاء سمکه جرداء بیضاء صغیره طعم الارز طعمها تسمی العفه و الدعموص کبرغوث دویبه سوداء تغوص فی الماء و یکون فی العذران و النقعاء قال فی المجمع انها مذکوره فی الروایه فی عدد المسوخ و لعلها مصحفه العنقاء و هو الطائر الغریب الذی یبیض فی الجبال انتهی و اللّه اعلم. و یمکن ان النقعاء عباره عن النعامه و النقع صوت سیرها و الوطواط قیل هو الخطاف و قیل هو الخشاف و لما احرق بیت المقدس کانت الوطواط تطفیه باجنحتها علی ما نقل و الجری و الجریث واحد و السرطان خلق من خلق الماء و قیل هو أبو الجنیب و فی حیاه الحیوان انه عقرب الماء و فسره بأبی الجنیب و السلحفه معروفه بل لا ینبغی الشک فی طهارتها مما عدا الخنزیر و الکلب و الحکم بالطهاره فی کتب المصنف و المحقق و الشهیدین و اکثر الفقهاء و فی الغنیه الاجماع علی طهاره الحیوان من ذی الاربع و الطیور عدا الکلب و الخنزیر و الکافر و الثعلب و الارنب و خبر البقباق عن الصادق (ع) انه ساله عن فضل الهره و الشاه و البقر و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع فلم اترک شیئا الا سألته عنه فقال لا باس حتی انتهیت إلی الکلب الخبر ففی المنتهی السباع کلها طاهره و کذا غیرها من الحیوانات عدا الکلب و الخنزیر و الکافر و الناصب و هو قول اکثر علمائنا طهاره الثعلب و الارنب و الفاره و الوزغه و فی الناصریه عندنا ان سؤر جمیع البهائم من ذوات الاربع و الطیور طاهر سوی الکلب و الخنزیر و فی شرح الموجز ان المشهور الطهاره و قول الشیخ متروک و فی الکفایه و اطعمه المسالک و الذخیره و شرحی الفاضل و الاستاذ و البحار و غیرهن نقل الشهره فی الحکم و السند فی الحکم بعد الأصل و ما دل علی طهاره ما لا نفس له من الاجماعات و الاخبار و کثیر مما لا نفس له مسخ الأخبار الداله علی طهاره سؤر العقرب و الفاره و الوزغه و العاج و فی الخلاف الاجماع علی جواز التمشط بالعاج و اتخاذ المداهن منه و فی الوسیله و المراسم و الاصباح نجاسه لعابها

و فی المبسوط انه لا یجوز بیع الاعیان النجسه کالکلب و الخنزیر و جمیع المسوخ و فی بیوع الخلاف انه لا یجوز بیع القرد للاجماع علی انه مسخ نجس و انه لا یجوز بیع ما کان کذلک و فی اطعمته ان المسوخ کلها نجسه لکن قال فی الاقتصار ان غیر الطیر علی ضربین نجس العین و نجس الحکم فنجس العین الکلب و الخنزیر فانه نجس العین نجس السؤر نجس اللعاب و ما عداه علی ضربین مأکول و غیر مأکول فما لیس بمأکول کالسباع و غیرها من المسوخات مباح السؤر و هو نجس الحکم و یمکن تنزیل ما فی الکتابین علی نجاسه الحکم و یؤیده حکمه بالخلاف فی جواز التمشط بالعاج و اتخاذ المداهن منه و فی غایه المرام اکثر المتقدمین علی منع بیع المسوخ بناء علی نجاستها و اکثر المتاخرین علی جوازه و فی الغنیه الاجماع علی نجاسه الثعلب و الارنب و هو مردود بان الفتوی من المعظم علی خلافه مع ما ذکرنا من الادله و من عدا الخوارج و الغلاه و النواصب و المجسمه من فرق المسلمین الا ان ینکر ضروریا من ضروریات الدین بل فی شرح الفاضل مع علمه بضروریته و ممن عداهم المشبهه و المجبره و قد مر الکلام فیها و طهاره من عدا ما ذکر هو المشهور بین الأصحاب و حجته الأصل و لزوم الحرج و الاجماع علی عدم احتراز الائمه ع عنهم کما نقله فی شرح الفاضل و کذا الأصحاب لا زالوا یخالطون العامه و الواقفه و الناووسیه و الفطحیه و غیرهم بلا نکیر منهم و عن السید نجاسه غیر المؤمن لکفره بالاخبار الناطقه به و الجواب انهم منافقون فهم کفار اجری علیهم احکام المسلمین دفعا للحرج عن المؤمنین و لقوله تعالی [إِنَّ الدِّینَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ] و قوله [وَ مَنْ یَبْتَغِ غَیْرَ الْإِسْلامِ دِیناً فَلَنْ یُقْبَلَ مِنْهُ] فالایمان هو الاسلام فغیر المؤمن غیر مسلم فهو کافر و الجواب ان من المعلوم بالنصوص مغایره الایمان للاسلام قال تعالی [قالَتِ الْأَعْرابُ آمَنّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لکِنْ قُولُوا أَسْلَمْنا] و الاخبار فیه لا تحصی فغیر الاسلام بمعنی المبائن له و الایمان اخص منه و بمنزله فرد من افراده علی انا نسلم کونهم کفارا منافقین و تفصیل الحال ان الکافر یطلق علی الساحر و الکاهن و شارب الخمر و تارک الصلاه و نحوهم و فی مثل ذلک اطلاق الکافر مجاز لان المجاز اولی من الاشتراک و اراده المعنوی بعیده و عموم وجه الشبه منفی فان الظاهر اراده المساواه فی العصیان أو انه مخصوص بالاجماع و أما مثل المخالف و المجبر و المشبه فاطلاق الکافر ان فرض من قبیل الاشتراک المعنوی علی بعده فهو فرد خفی و ان ارید المجاز فلعل المتبادر غیر النجاسه ان لم یقم دلیل خارجی و استدل أیضا بقوله تعالی [کَذلِکَ یَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَی الَّذِینَ لا یُؤْمِنُونَ] و علیه عدم ثبوت الحقیه الشرعیه فی لفظ الایمان و لعل المراد به الاسلام ثمّ نمنع کونه الرجس بمعنی النجاسه بل فسر بمعنی العذاب و استفاد معنی النجاسه منه لقرائن خارجیه فی آیه تحریم الخمر لا یقتضی استفادته هنا و فی هذا المقام کلام قد تقدم فی غیر مقام و الفاره و الوزغه و الثعلب و الارنب کما فی اکثر کتب الفقهاء و منهم المصنف و شیخه و ابن ادریس و الشهیدان

و فی المنتهی انه الاظهر بین علماءنا و قد مر من الاجماعات و الاخبار فی طهاره الوزغه مع الموت فضلا عن الحیاه ما فیه کفایه و الحجه فی هذا الحکم بعد الأصل صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی العظایه و الحیه و الوزغ یقع فی الماء فلا یموت أ یتوضأ منه للصلاه قال لا باس به و عن فاره وقعت فی حب دهن و اخرجت قبل ان تموت أن یبیعه من مسلم قال نعم و یدهن منه و قول أبی جعفر (ع) فی خبر عمار لا باس بسؤر الفاره إذا شربت من الاناء ان یشرب منه و یتوضأ منه و صحیح الفضل عن الصادق (ع) انه سئل عن فضل الهره و الشاه و البقره و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع قال فلم اترک شیئا إلا سألته عنه فقال لا باس به حتی انتهیت إلی الکلب فقال رجس نجس لا تتوضا بفضله و خبر علی بن راشد عن أبی جعفر (ع) فی جلود الثعالب نصلی فیها قال لا و لکن یلبس بعد الصلاه و فی المقنعه ان الفاره و الوزغه کالکلب و الخنزیر فی غسل ما مساه برطوبه ورش ما مساه بیبوسه و فی المراسم و باب لباس المصلی و مکانه من المقنعه انهما کالکلب و الخنزیر ورش ما مساه بیبوسه و افتی الحلبیان و المفید فی باب لباس المصلی و مکانه من المقنعه بنجاسه الثعلب و الارنب و فی الغنیه الاجماع علیهما و القاضی نجسهما و نجس الوزغ و کره سؤر الفاره و فی موضع من الفقیه و المقنع ان وقعت فاره فی حب دهن فاخرجت قبل أن تموت فلا باس بان یدهن منه و یباع من مسلم و فی موضع آخر منهما ان وقعت فاره فی الماء ثمّ خرجت و مشت علی الثیاب فاغسل ما رایت من اثرها و ما لم تره انضحه بالماء و هو مضمون خبر علی بن جعفر بعده طرق و اختلاف الکلامین اماره الندب و فی موضع من مصباح السید لا باس باسئار جمیع حشرات الارض و سباع ذوات الاربع إلا أن یکون کلبا أو خنزیرا و فی موضع آخر منه لا تجوز الصلاه فی جلود ما خص بالنجاسه کالکلب و الخنزیر و الارنب و اول ذکر الارنب بالاشاره إلی مذهب البعض و فی موضع من المبسوط و یکره ما مات فیه الوزغ و العقرب و فی موضع آخر منه ان الاربعه المذکوره کالکلب و الخنزیر فی وجوب اراقه ما باشرته من المیاه و غسل ما مسه برطوبه ورش ما مسه بیبوسه و فی موضع من النهایه ان الاربعه کالکلب و الخنزیر فی وجوب غسل ما مسه برطوبه ورش ما مسه بیبوسه و فی موضع آخر منها انه لا باس بما شربت منه فاره و الحجه لهم خبر علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الفاره تقع فی الماء ثمّ تخرج و تمشی علی الثیاب أ یصلی فیها قال اغسل ما رأیت من اثرها و ما لم تره انضحه و خبره أیضا سأله (ع) عن الفاره و الکلب إذا اکلا من الخبز أو شماه قال یطرح ما شماه و یؤکل ما بقی و نحوه خبر عمار عن الصادق (ع) و مرسل یونس عنه (ع) انه سأل هل یجوز أن یمس الثعلب و الارنب أو شیئا من السباع حیّاً أو میتاً قال لا یضره و لکن یغسل یده و خبر الغنوی عنه (ع) انه لا ینتفع بما یقع فیه الوزغ و ما مر فیه من الأخبار فی النزح للوزغ أو سام ابرص و الجواب عن الجمیع بالحمل علی الندب و یمکن تنزیل کلمات الفقهاء علی الکراهه لما سمعت من اختلاف کلام اکثرهم و کیف کان فالاجماع و الاخبار الکثیره ابین شاهد علی الطهاره و عرق الجنب من الحرام کما فی رساله المفید إلی ولده و المراسم و السرائر و کتب المحقق و المصنف و الشهیدین و الموجز و التنقیح و المهذب و فی السرائر الاجماع علی طهارته و فی شرح الموجز ان القول بنجاسته للشیخ و هو متروک

و فی الـذکری و المختلف و الکفایه و الـدلائل نقل الشـهره فیه و فی الکتاب انه مذهب ابن ادریس و سـلار و عامه المتاخرین و فی شـرح الاسـتاذ انه مـذهب ابن ادریس و عامه المتاخرین و فی البحار مـذهب ابن ادریس و اکثر المتاخرین و فی الـذخیره انه مذهب ابن ادریس و سـلار و الفاضـلین و عامه المتاخرین و الحجه فیه بعد الأصل و الاجماع المنقول ما اسـتند إلیه المصنف من انه خرج من طـاهر فیکون طـاهرا و لاـ یخفی مـا فیه و مـا رواه الشـیخ فی الحسن عن أبی اسامه عن الصادق فی الجنب یعرق فی ثوبه أو یغتسل فیعانق امراته و یضاجعها و هی حائض أو جنب فیصـیب جسـده من عرقها قال هـذا کله لیس بشـی ء و ما رواه أبو بصـیر عن الصـادق فی القمیص یعرق فیه الرجـل و هو جنب حتی یبتـل القمیص فقال لا باس و ان احب ان یرشه بالماء فلیفعل و فی دلالتهمـا بحث لاـن ذکر المرأه فی الاـولی امـاره علی انها من حلال بل اطلاق الجنب فی الاولی و الثانیه ینصـرف إلی الفرد الشـائع اعنی الجنـابه من حلالـ مع ان السؤال عن الجنب من حیث انه جنب مع قطع النظر عن الخصوصـیات و روایه حمزه بن حمران عن الصـادق (ع) انه قال لا یجنب الثوب الرجل و لا یجنب الرجل الثوب و بها اسـتدل فی المختلف و فی دلالتها کلام و روایه قرب الاسـناد عن السـندی بن محمـد عن أبی البختری عن الصـادق عن ابیه عن علی (ع) قـال کـان یغتسـل من الجنـابه ثمّ یسـتدفئ بامرأته و انها لجنب و هذا الخبر صریح فی جنابه الحلال و الاجماع منعقد علی طهاره عرقها کما قاله فی البحار و استند فی المنتهی إلی روایه زید بن علی (ع) عن جده عن علی انه سأل رسول اللّه (ص) عن الجنب و الحائض یعرقان فی الثوب حتی یلصق علیهمـا فقال لا یغسـلان ثوبهما و نقل روایه معاویه عن الصادق فی عرق الحائض انه لا باس به و کانه یریـد ثبوت الحکم بالاـولی و فی الکـل تامل و عرق الحائض و النفساء و الجنب من حلال نقل فی الـذکری علی طهارته و قیل و القائل الصـدوقان حیث حرما الصـلاه بثوب اصابه شـی ء منه و القاضـی و الاسـکافی و الشـیخ فی الخلاف و النهایه و المفیـد فی المقنعه و یحتمل کلامـه الاحتیاط و علیه حمله الشـیخ و نسب فی المبسوط النجاسه إلی روایه اصـحابنا و ان کرهه هو کما نقل عنه فی الـدلائل و غیرها و فی الامالی انه من دین الامامیه الاقرار بانه إذا عرق الجنب فی ثوبه و کانت من حلال حلت الصلاه و من حرام حرمت و قال سـلار اصـحابنا اوجبوا ازاله عرق الجنب من الحرام و اختار هو النـدب و کانه لعدم حجیه الاتفاق بعد الغیبه عنده و ابن زهره نسـبها إلی الحاق اصـحابنا و فی الخلاف نقل الاجماع علی التنجیس بالنجاسه استنادا إلی الاحتیاط و صحیح الحلبی عن الصادق (ع) فی رجـل اجنب فی ثوبه و لیس معه ثوب غیره قـال یصـلی فیه و اذا وجـد الماء غسـله و صـحیح ابن بصـیر انه سأله (ع) عن الثوب یجنب فیه الرجل و یعرق فیه فقال اما انا فلا احب ان انام فیه و ان کان الشـتاء فلا باس ما لم یعرق فیه و لا دلاله للاول لان ظـاهره اصـابه المنی للثوب و لاـ للثـانی لان قوله لا احب قرینه الکراهه مع انه لیس فیه تعرض لکون الجنابه من حلال أو حرام و هاتان الروایتان اوردهما فی التهذیب و الاستبصار و کانه اشار الیهما فی الخلاف

و الاولی الاستناد فی ذلک إلی ما روی عن الرضا (ع) انه قال ان عرقت فی ثوبک و انت جنب و کانت الجنابه فی الحلال فیجوز الصلاه فیه و ان کانت حراما فلا یجوز الصلاه فیه حتی یغتسل و روی الکلینی باسناده عن محمد بن علی بن جعفر عنه (ع) فی حدیث قال من اغتسل من الماء الذی اغتسل فیه فاصابه الجذام فلا یلومن الا نفسه فقلت لابی الحسن (ع) ان أهل المدینه یقولون فیه شفاء من العین فقال کذبوا یغتسل فیه الجنب من الحرام و الزانی و الناصب الذی هو شرهما و فی دلالتها علی النجاسه ما لا یخفی و ارسل علی بن الحکم عن أبی الحسن (ع) فی حدیث انه قال لا تغتسل من غساله ماء الحمام فانه یغتسل فیه من الزناء و یغتسل فیه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البیت و هو شرهم و فی دلالتها نظیر ما فی المتقدمه و فی الذکری عن ادریس بن یزداد الکفرثوثی انه کان یقول بالوقف فدخل سرمن رأی فی عبد أبی الحسن (ع) و اراد أن یسأله عن الثوب الذی یعرق فیه الجنب أ یصلی فیه فبینما هو قائم فی طاق باب لانتظاره (ع) حرکه أبو الحسن بمقرعه و قال مبتدئا انه کان من حلال فصل فیه و ان کان من حرام فلا تصل فیه و فی المناقب لابن شهرآشوب ان علی بن مهزیار کان اراد ان یسأل ابا الحسن (ع) عن ذلک و هو شاک فی الامامه قال فوردت العسکر فرأیت السلطان قد خرج إلی الصید فی یوم من الربیع الا انه صائف و الناس علیهم ثیاب الصیف و علی أبی الحسن (ع) لباد و علی فرسه تجفاف لبود و قد عقد ذنبا لفرسه و الناس یتعجبون منه و یقولون أ لا ترون إلی هذا المدنی و ما قد فعل بنفسه فقلت فی نفسی لو کان اماما ما فعل هذا فلما خرج الناس إلی الصحراء لم یلبثوا ان ارتفعت سحابه عظیمه هطلت فلم یبق أحد الا ابتل حتی غرق بالمطر و عاد (ع) و هو سالم من جمیعه فقلت فی نفسی لو شک أن یکون هو الامام ثمّ قلت ارید ان اسأله عن الجنب إذا عرق فی الثوب فقلت فی نفسی ان کشف وجهه فهو الامام فلما قرب منی کشف وجهه ثمّ قال ان کان عرق الجنب فی الثوب و جنابته من حرام لا تجوز الصلاه فیه و ان کانت جنابته من حلال فلا باس فلم یبق فی نفسی بعد ذلک شبهه و فی البحار وجدت فی کتاب عتیق من مؤلفات قدماء اصحابنا رواه عن أبی الفتح غازی بن محمد الطریفی عن علی بن عبد اللّه المیمون عن محمد بن علی بن معمر عن علی بن یقطین بن موسی الاهوازی عنه (ع) مثله و قال ان کان من حلال فالصلاه فی الثوب حلال و إن کان من حرام فالصلاه فی الثوب حرام و القول بالنجاسه قوی بعد الاجماع و نقل الاجلاء روایه الأصحاب واصل شغل الذمه بالعباده و دلاله هذه الأخبار المؤیده بالاعجاز المنقوله فی کتب الامامه کالارشاد للمفید و کشف الغمه و نحوهما مع ظاهر الأخبار و الادله بعد التخصیص بالحرام اجماعا و تردد ابن حمزه فی الحکم کما نقله عن الشارح الفاضل و کانه لتعارض الادله

و لا يختلف الحال باختلاف الجنب و لا باختلاف سبب التحريم و لا باختلاف زمان العرق قال فى المنتهى لا فرق بين أن يكون الجنب رجلًا أو امرأه و لا بين أن يكون الجنابه عن وطئ أو لواط أو وطى بهيمه أو وطئ ميته و ان كانت زوجه أو محرما و سواء كان مع الجماع انزال أو لا- و الاستمناء باليد كالزنا اما الوطء فى الحيض و الصوم فالاقرب طهاره العرق فيه و فى المظاهره اشكال و قال لو وطئ الصغير اجنبيه و الحقنا به حكم الجنابه ففى نجاسه عرقه اشكال ينشأ من عدم التحريم فى حقه و نحوه فى نهايه الاحكام مع اضافه و لا- فرق بين الفاعل و المفعول و قال الفاضل فى شرحه ثمّ الأخبار و كلام الأصحاب يعم العرق الحادث عند الجنابه و غيره و قيل باختصاصه بالاول و يعم الحرمه ذاتا كالزناء و اللواط و الاستمناء باليد و عرضا كالوطئ فى الحيض و الصوم و الظهار قبل التكفير و فى حاشيه المدقق و ربما قيد عرق الجنب من الحرام بالحاصل وقت الفعل و ما ظفرنا به من عبارات القوم خالى من هذا القيد انتهى. اقول و لعل الاقوى هو التعميم عملا بظاهر اطلاق الأخبار و كلمات الأصحاب و ليس هناك فرد خفى لا يفهم من اطلاق اللفظ و قال ابن الجنيد بعد أن حكم بوجوب غسل الثوب من عرق الجنب من الحرام و كذلك عندى الاحتياط من عرق و جنابه الاحتلام و كانه انما حكم به لانه من فعل الشيطان فكان حراما عذر به صاحبه أو ان الشيطان فعل حراما و هو بعيد عن الاطلاقات و فى المعتبر و الذكرى و البحار الاجماع على طهاره عرق الجنابه من حلال و فى الاولين على طهاره عرق الحائض و النفساء و المستحاضه أيضا و الحكم فيها ظاهر و عرق الابل الجلاله كما فى المراسم و التنقيح و المهذب و النافع و الشرائع و المنتهى و نهايه الاحكام و الذكرى و المختلف و التحرير و البيان و الدروس و الموجز و شرحه و فى الجميع الاقتصار على ذكر الابل الجلاله و فى المنتهى و نهايه الاحكام و الاقرب اختصاص الحكم فى الجلال بالابل و فى شرح الفاضل و اقتصر الاكثر على ذكر الابل و فى النزهه تعميم الجلال على وجه يعم الابل و غيرها و فى شرح الموجز ان القول بنجاسه عرق الابل الجلال للشيخ و هو متروك و فى الكفايه و الدلائل و الذكرى و المختلف نقل الشهره فيه و فى الذخيره انه مذهب سلار و ابن ادريس و جمهور المتاخرين و فى الكتاب و سائر المتاخرين و الحجه لعم بعد الأصل العقلى و الشرعى ان الابل الجلاله طاهره فعرقها كذلك كذا فى المختلف و غيره و فى الملازمه منع و فى حاشيه المدقق و الدلائل انها طاهره اتفاقا فيكون عرقها كذلك مع ان فى نهايه الاحكام ان الاقرب طهاره جسم الجلاله و هو يؤذن بالخلاف و قيل و القائل الشيخان و القاضى و العلامه فى المنتهى و ظاهر الكلينى نقله روايته من دون تاويل و نسبه ابن زهره إلى اصحابنا و فى السرائر و عرق الابل الجلاله دون عرق غيرها من الجلالات تجب ازالته على ما ذهب إليه بعض اصحابنا انتهى. بالنجاسه و الحجه لهم بعد الاحتياط فى فراغ الذمه بعد يقين شغلها بالعباده صحيحه هشام بن سالم عن الصادق انه قال لا- تاكلوا اللحوم الجلاله و ان اصابك من عرقها فاغسله و فى الأول دلاله على مطلق الجلال فيوافق مذهب النزهه

و المصنف مع نقله له فی المنتهی قصر الحکم فیه علی الابل و کانه استند إلی تخصیص منطوق الأول بمفهوم و لا یخفی ما فیه لضعف المفهوم هنا و الظاهر انه انما حداه إلی ذلک أحد امرین اما دعوی ان المتبادر من لفظ اللحوم الجلاله لحوم الابل و فیه ما لا یخفی أو دعوی الاجماع علی طهاره عرق ما عدا الابل و علیهما معا ان وجوب الغسل اعم من النجاسه کما فی حاشیه المدقق إذ ربما لزم لکونه فی حکم فضلات غیر مأکول اللحم و فیه ان رطوبات غیر الماکول لا توجب غسلها بل یکفی زوالها و لو بالیبس فالقول بالنجاسه غیر خال عن القوه لو لا نقل الشهره المستفیضه عن الاجلاء و القی ء کما فی المنتهی و الذکری و نهایه الاحکام و الدروس و المختلف و المعتبر و التحریر و فی التذکره و المختلف نقل الشهره فیه و فی التحریر و المفاتیح نسبه الخلاف إلی الشاذ من الأصحاب و فی المنتهی انه مذهب علمائنا الا من شذ منهم و فی شرح الاستاذ انه المشهور بل کاد یکون اجماعا و فی المبسوط عن بعض علمائنا نجاسته انتهی. و الحق الطهاره للاصل و الاجماع بل السیره و روایه عمار قال سألته عن القی یصیب الثوب قال لا باس و خبر أبی هلال عن الصادق یجزیک من الرعاف و القی ء ان تغسله محمول علی الندب و الحکم واضح و کذا جمیع ما یخرج من الرطوبات من القلس و النخامه و کل ما یخرج من المعده إلی الفم أو ینزل من الراس کما فی المعتبر و التذکره و نهایه الاحکام و فی المنتهی النخامه طاهره عند اکثر أهل العلم لما روی انه (ص) کلما تنخم یوم الحدیبیه اخذ الأصحاب نخامته فمسحوا بها وجوههم و قال لا فرق بینما ینزل من الراس و ما یخرج من الصدر من البلغم فی الطهاره و علیه الشافعی و ابو حنیفه و قال أبو الخطاب و المزنی بنجاسه البلغم و فی نهایه الاحکام الاجماع علی طهاره النخامه و کیف کان فلا شک فی طهاره عدا ما استثنی للاجماع و النصوص و الضروره و لزوم الحرج لو لا ذلک فی اکثر الافراد کما لا یخفی و اسئار ما لا یؤکل لحمها من الحیوانات الطاهره العین و کذا فضلاتها و فی الغنیه الاجماع و فی شرح الموجز انه المحصل المعمول علیه من کلام الفقهاء و علیه المتاخرون و اکثر المتقدمین و فی التذکره و الذخیره نقل الشهره فیه و الاخبار داله علیه و الاجماعات شواهد بالنسبه إلیه و فی المبسوط نجاسه سؤر الجلال و علیه ابن الجنید و فی الاصباح و النهایه و المهذب نجاسه جلال الطیور و فی المبسوط و النهایه نجاسه سؤر اکل الجیف و فی المبسوط و المهذب عدم جواز استعمال سؤر ما لا یؤکل لحمه من حیوان الحضر غیر الآدمی و الطیور الا ما لا یمکن التحرز عنه کالهره و الفاره و الحیه و فی السرائر نجاسته و یجوز أن یرید المنع من الاستعمال و فی التهذیب المنع من استعمال سؤر ما لا یؤکل لحمه الا الطیور و السنور من غیر فرق بین حیوان الحضر و البر و کذا فی الاستبصار الا ان مکان السنور فیه الفاره

و الحق الأول للاصل و الاجماع المنقول بل المحصل لمسبوقيه المخالف و ملحوقيته بالاجماع و للاخبار الكثيره منها ما دل على نفى الباس عن سؤر السباع بخلاف الكلب فانه نجس و فيه من الدلاله على الملازمه بين نجاسه السؤر و العين ما لا يخفى و ما دل على طهاره سؤر السباع من غير تذييل و ما دل على طهاره سؤر الفاره و سائر الطيور و الحيه و الوزغ و الهره و نحو ذلك من الروايات و احتجاج المانع بمفهوم قول الصادق (ع) كل شى ء يؤكل لحمه يتوضأ بسؤره و يشرب و انه يستثنى الطير لخبر عمار و الهره لخبر معاويه بن عمار و لامتناع التحرز عنها و عن الفاره و الكل مردود بصحيح البقباق الدال على طهاره سؤر ما عدا الكلب و قد مر فى الاسآر و القيح و الصديد كما فى الموجز و الدروس و الذكرى مع تقييد الصديد بالخلو عن الدم و فى المبسوط اطلاق طهاره الصديد قال فى المعتبر بعد نقل كلام الشيخ و عندى فى الصديد تردد اشبهه النجاسه لان ماء الجرح يخالطه يسير دم و لو خلا من ذلك لم يكن نجسا و خلافنا مع الشيخ يؤول إلى العباره لانه يوافق على هذا التفصيل اما القيح فان مازجه دم نجس بالممازج و ان خلا من الدم كان طاهرا لا يقال هو مستحيل من الدم لانا نقول لا نسلم ان كل مستحيل من الدم لا يكون طاهرا كاللحم و اللبن انتهى. و فى التذكره القيح طاهر لانه ليس دما قال الشيخ و كذا الصديد و فيه نظر ان جعلناه عباره عن ماء الجرح المخالط للدم و الحق الطهاره ان خلا انتهى. و فى البيان ان القيح طاهر خلافا لما نقله الشيخ و كيف كان فلا شك فى طهارتهما مع الخلو عن الدم للاجماع و عدم النقل مع توفر الدواعى عليه و فى الأصل غنيه و مع الدم فحكم الدم فى ما اصابه طاهر و فى روايه على بن جعفر عن اخيه (ع) فى الدمل يسيل منه القيح كيف يصنع به فقال إن كان غليظا أو فيه خلط من دم فاغسله كل يوم مرتين غدوه و عشيه و لا ينقض ذلك الوضوء و ان اصاب ثوبك قدر دينار فاغسله و لا تصل فيه حتى تغسله غسل القيح الغليظ محمول على الندب كما فى البحار و المره الصفراء كما فى المنتهى و نهايه الاحكام للاصل و الاجماع و الحديد كما فى التحرير و الذكرى و الدلائل و فى الاخيرتين نقل الاجماع و فى اولاهما و قول الصادق (ع) فيمن حلق شعره أو قص ظفره بالحديد عليه أن يمسحه بالماء محمول على الندب و ما فى الروايه من ان الحديد نجس لتاكيد الاستحباب و فى المنتهى بعد نقل روايه اسحاق بن عمار ان الحديد نجس انها روايه مخالفه للاصل و عمل الأصحاب فلا اعتداد بها و فى الاستبصار بعد ايراد روايه عمار انه خبر شاذ مخالف للاخبار الكثيره و ما يجرى هذا المجرى لا يعمل عليه و ذكر قبل ذلك ان الوجه حمله على الندب

و فی المفاتیح الاجماع علی الطهاره أیضا و یؤیده الندب صحیحتا زراره و الاعرج الدالتان علی عدم لزوم المسح بالماء لمن حز شعر لحیته أو رأسه أو قلم اظفاره و فی روایه وهب بن وهب عن الصادق (ع) عن علی (ع) ان السیف بمنزله الرداء فی الصلاه و فی روایه ابن الجهم عن أبی الحسن (ع) انه اراه میلا- من حدید و مکحله من عظام و انها کانت لابی الحسن (ع) و لا ریب ان العین تستلزم الرطوبه و فی اخبار استصحاب الحدید فی الصلاه و جواز الصلاه بالسیف و الحلق و التقصیر فی الحج بل فیما دل علی استحباب المسح من مماسه الحدید ابین دلا-له کما لا یخفی و مثل ذلک کثیر فی تضاعیف الابواب فخبر عمار محمول علی الندب یقینا ثمّ النجاسه لم یثبت لها حقیقه شرعیه فالمراد القذاره و هو ظاهر و طین المطر ما لم تعلم نجاسته کما فی المنتهی و نهایه الاحکام و التحریر و البیان و الموجز و فی الاخیر و لو بعد ثلاثه ایام للاصل و قولهم (ع) کل شی ء طاهر حتی تعلم انه قذر نعم یستحب ازالته بعد ثلاثه ایام کما فی المنتهی و التحریر و البیان و فی مرسله محمد بن اسماعیل عن أبی الحسن (ع) فی طین المطر انه لا- باس به أن یصیب الثوب ثلا-ثه ایام الا أن تعلم انه نجسه شی ء و فی المنتهی انه بعد الثلاثه یظن به وقوع النجاسه فینبغی التنزه عنه و الماء الساقط من محل لا یعلم حاله طاهر و لا یجب فیه السؤال کما فی المنتهی و فیه انه قول أهل العلم و فی التحریر نقل الاجماع فیه و فی نهایه الاحکام و لو سقط علیه ماء من میزاب لا یعلم حاله بنی علی أصل الطهاره و لا- یجب علیه البحث لقول علی (ع) لا- ابالی ابول اصابنی او ماء إذا لم اعلم و لو سأل لم یجب علی المسئول الجواب کما فی المنتهی خلافا لبعض الجمهور لقضیه عمر و عمر بن العاص حیث مرا علی حوض فسأل ابن العاص صاحبه هل ترده السباع فقال له عمر لا تخبرنا فانا نرده و من طریق الخاصه حدیث عدم المبالاه و قضیه عدم الفرق عدم وجوب السؤال و الاولی الاستناد فی الحکم إلی الأصل و المتولد من الکلب و الشاه مثلا یتبع الاسم طهاره و نجاسه وافق اسم أحدهما أو لا و کذا المتولد من کلب و خنزیر أو کلبین أو خنزیرین لاندراجه تحت اسم ما یطلق علیه فیلحقه حکمه و قضیه الالحاق استصحابا بالحکم الجزء باطله بعد الانقلاب و الاستحاله فلو تولد من کلب و خنزیر أو کلبین و خنزیرین هره أو حیوان مجهول الاسم حکم بالطهاره لصدق الاسم فی الأول و قضیه الأصل منهما و لا مدخل لنجاسه الاصلین و قوی الشهید النجاسه خرج عن اسمها أو لا و استشکل فی المنتهی و التذکره و نهایه الاحکام فی المتولد من کلب و خنزیر إذا خرج عن اسمهما و المسأله قد مر الکلام فیهما و کلب الماء طاهر للاصل و خروجه عن اسم الکلب عرفا و لکونه الخز کما یقال

و فی صحیح عبد الرحمن بن الحجاج ان رجلا سأل الصادق و هو عنده عن جلود الخز فقال لیس بها باس فقال الرجل جعلت فداک انها فی بلادی و انما هی کلاب تخرج من الماء فقال الصادق (ع) إذا خرجت من الماء تعیش خارجه من الماء فقال الرجل لا- فقال لا باس و نجسه ابن ادریس لعموم الاسم له و احتمل فی البیان نجاسته و نجاسه الخنزیر المائی و الحق طهارتهما معا و قد مر البحث فی ذلک فلا نعیده و کذا خرء مأکول اللحم و بوله کما فی التحریر و الذکری و البیان و التذکره و غیرهن و فی الغنیه الاجماع فیه و کذا فی الناصریات نقل الاجماع و کذا فی البیان نقله و فی التذکره بول ما یؤکل لحمه و رجیعه طاهر عند علمائنا اجمع و علیه مالک و احمد و زفر و الزهری لقوله (ع) ما اکل لحمه فلا باس ببوله و لامره بشرب ابوال الصدقه للشفاء و لطوافه علی راحلته و هی لا تنفک عن التلطخ بالبول و لقول الصادق (ع) کل ما یؤکل لحمه فلا باس ببوله خلافا لابی حنیفه و الشافعی و فی البیان و لا تنجیس فضله الماکول اجماعا و اشار إلی الخلاف فی الدجاج و فی التحریر ان بول الماکول و ذرقه من اصناف الحیوان طاهر الا الدجاج ففیه خلاف و فی المنتهی بول ما یؤکل لحمه طاهر عند علمائنا ثمّ قال فی محل آخر خرء ما یؤکل لحمه من الطیور طاهر عندنا و فی محل آخر روث ما یؤکل لحمه مذهب علمائنا انه طاهر و فی المعتبر و أما رجیع ما یؤکل لحمه و بوله فطاهر باتفاق علمائنا و فی الذخیره اطبق العلماء علی طهاره خرء و بول ما یؤکل لحمه و اختلفوا فی الدواب و الدجاج و المصنف اعتبر فی بعض کتبه و رده فی الروض بان المدار علی العرف و کیف کان فهذا الحکم معلوم من الأخبار و اجماعات الفقهاء و لا حاجه بنا إلی استیفاء ادله الحکم و ما خرج من غیر الماکول من دون استحاله کالحبه و النواه و نحوهما کما فی شرح الموجز و الریاض و الذکری و التذکره و نهایه الاحکام و غیرهن للاصل و عدم صدق اسم الخرء و العذره علیه و یکره ذرق الدجاج غیر الجلال کما فی الاستبصار و المراسم و النافع و النزهه و نهایه الاحکام و المنتهی و هو رأی الشهیدین و کافه المتاخرین و فی المختلف نسبه القول بالطهاره إلی الصدوق فی الفقیه و المرتضی و ابی الصلاح و سلار و ابنا البراج و ابی عقیل و ادریس و الشیخ فی الاستبصار و فی الذکری و الکفایه و الکتاب و الدلائل و الذخیره و غیرهن نقل الشهره فیه و فی شرح الموجز ان الخلاف فیه متروک لا عمل علیه و فی کتاب الصید من خلاف الاجماع علی طهاره ذرق الدجاجه و خرؤ ما یؤکل لحمه

و الحجه فی ذلک بعد الأصل و الاجماعات الداله علی طهاره فضلات مطلق مأکول اللحم و ما دل علی طهاره ما یخرج من مأکول اللحم کموثقه عمار عن الصادق (ع) و روایه وهب بن وهب عن الصادق (ع) انه لا باس بخرء الدجاج و الحمام یصیب الثوب و ذهب الصدوق علی نقل الفاضل و الشیخان إلی نجاسته مستندین إلی ضعیف فارس بن حاتم الغالی الملعون بل نقل الکلینی عن الفضل انه من الکذابین المشهورین و هی مع الضعف و الاضمار و مخالفه الشهره بل الاجماع موافق لرای أبی حنیفه و الشافعی و هما قوام مذهب أهل الخلاف و قد تنزل علی الجلال أیضا و لذا عدل الشیخ عن العمل بها فی کتابی الحدیث و لذا قیل ان الرأی من خواص المفید و ما نسبه الفاضل إلی الصدوق مخالف لما نسب إلیه فی المشهور من التطهیر و کیف کان فالحکم فی غایه الظهور و فی المنتهی ان القائل بنجاسه خرء الدجاج الحق به خرء الاوز و البط انتهی. و اللّه اعلم و یکره بول البغال و الحمیر و الدواب و ارواثها کما فی کتب الشیخ مما عدا النهایه و المحقق و المصنف و الشهیدین و الموجز و غیرهن و فی التذکره و المختلف و الدلائل و البحار و الکتاب و الکفایه و حبل المتین و الذخیره و المفاتیح و غیرهن نقل الشهره فیه و فی شرح الفاضل ان علیه المعظم و فی المعتبر ان فیهما قولین التنجیس للشیخ و ابن الجنید و الکراهیه للشیخ فی التهذیب و علیه عامه الأصحاب و فی شرح الاستاد اجماع الفقهاء ممن عدا ابن الجنید و السند فیه بعد الأصل العقلی و الشرعی و الاجماعات الداله علی طهاره مطلق ابوال مأکول اللحم و الاخبار الداله علی نحو ذلک خبر أبی الاغر النحاس انه قال للصادق (ع) انی اعالج الدواب فربما خرجت باللّیل و قد بالت وراثت فتضرب احدها بیدها أو رجلها فتنضح علی ثوبی فقال لا باس به و خبر المعلی بن خنیس و ابن أبی یعفور قالا کنا فی جنازه و قد أمنی حمار فبال فجاءت الریح ببوله حتی صکت وجوهنا و ثیابنا فدخلنا علی أبی عبد اللّه (ع) فاخبرناه فقال لیس علیکم باس و روایه الحمیری فی قرب الاسناد صحیحاً عن ابن رئاب انه سأله (ع) عن الروث یصیب ثوبه و هو رطب فقال ان لم تقدره فصل فیه و عن علی بن جعفر انه سال اخاه (ع) عن الدابه تبول فیصیب بولها المسجد أو حائطه أ یصلی فیه قبل أن یغسل قال إذا جف فلا باس و عنه ساله (ع) عن الثوب یوضع فی مربط الدابه علی بولها أو روثها قال ان علق به شی ء فلیغسله و ان اصابه شی ء من الروث أو الصفره التی تکون معه فلا تغسله من صفره

و روایه البزنطی فی نوادره عن الفضل عن محمد الحلبی انه قال للصادق (ع) اطأ علی الروث الرطب قال لا باس انا و اللّه ربما وطئت علیه ثمّ اصلی و لا اغسله و روایه کتاب مسائل علی بن جعفر انه سال اخاه (ع) عن الطین یطرح فیه السرقین یطین به المسجد أو البیت أ یصلی فیه قال لا باس و روایه أبی مریم عنه (ع) فی ابوال الدواب و ارواثها فقال اما ابوالها فاغسل ما اصابک و أما ارواثها فهی اکثر من ذلک و نحوه خبر عبد الاعلی بن أعین عنه (ع) فی ابوال الحمیر و البغال و لیس المراد بالاکثریه اکثریه النجاسه بل انها اکثر من أن تجب ازالتها کما فهم المحقق و روایه الحلبی عن الصادق (ع) انه قال لا باس بروث الحمیر و اغسل ابوالها و روایه زراره عن أحدهما (ع) فی ابوال الدواب تصیب الثوب فکرهه فقلت أ لیس لحومها حلالا قال بلی و لکن لیس مما جعله اللّه للاکل و فی دلالتها بحث نعم لو قلنا بثبوت الشرعیه هنا اتضح الحال و الا فیمکن ان یقرر بان افاده التحریم بلفظ الکراهه بعیده لان مقام التغلیظ تقتضی التعبیر بالصریح فالاثبات بلفظ الکراهه التی بمعنی مطلق المرجوحیه دلیل المساهله و هو دلیل الکراهه تامل و فی حکم الاستنجاء بالروث کما تقدم فی بحث الاستنجاء ابین شاهد علی طهاره الروث و بضمیمه عدم القائل بالفصل یثبت حکم الابوال بهذه الأخبار قال الفاضل فی شرحه لا فارق بین الابوال و الارواث و بان نجاسته نجاسه الابوال ان قلنا بها فانما ذلک لدخولها فیما لا یؤکل لحمه عرفا و قد مر نقل الاجماع علی الملازمه بین حکم الابوال و الارواث فیه و فی المختلف انه لا فارق بین بول الحمیر و البغال و الدواب و ارواثها و فی الکتاب نفی القائل بالفصل و فی الذخیره نفیه علی ما یظهر و فی المفاتیح ان تم الاجماع المرکب فیها و الا فالفرق و التفصیل لا باس به و کیف کان فالظاهر من تتبع کلمات الفقهاء عدم القائل بالفصل علی ان فیما دل علی طهاره الابوال بخصوصها کفایه فان ضعفه منجبر بعده جوابر علی انه تقدم فی سنده علی الضعیف من رجاله من اصحاب الاجماع مثل صفوان و ابن أبی عمیر مع ان هذا الحکم مما تعم به البلوی فلو کان ثابتا لاشتهر حاله بین الاطفال و النساء لکثره المباشره و لکان حاله فی الظهور حال بول الانسان و غائطه و لا حاجه إلی الاستدلال بما فی المختلف من انه لو نجس بولها نجس بول الابل لان ماکولیه اللحم ان قضت بالطهاره قضت بالکل و الا فالکل علی النجاسه و فیه ما لا یخفی ان لم یرجع إلی ما ذکرناه و لعله اراد ذلک و قیل و القائل الشیخ فی النهایه و ابو علی بنجاستهما اما لانهما من غیر مأکول اللحم عرفا

و أما للاخبار كحسن ابن مسلم عن الصادق (ع) و خبر الحلبى عنه (ع) و صحيح الحلبى و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه و نحوها مما دل على الامر بالغسل عن ابوال الخيل و البغال و الحمير و كالأخبار الداله على نجاسه الابوال و ان الروث اكثر من ذلك يعنى نجاسته للملازمه بينهما فى الحكم و هذه الأخبار معارضه لأقوى منها مع انها مخالفه للشهره بل الاجماع مردوده بالاصل موافقه لراى عمل العامه كأبى حنيفه و الشافعى و ابى يوسف بل فى شرح الاستاذ ان المعروف من مذهبهم نجاسه ابوالها و تحريم لحومها و مال الاربيلى و صاحبا الكتاب و الدلائل و الكاشانى إلى تنجيس الابوال و الارواث ان قام الاجماع على عدم الفصل و الا فالاقوى نجاسه الابوال دون الارواث و قد مر ما فيه كفايه فى ردهم و كره بعضهم روث و بول و ذرق كل ما اكل لحمه و هو منسوب إلى القاضى و فى المنتهى كراهتها من كل مكروه اللحم فروع سته:-

۱ الخمر المستحيل فى بواطن حبات العنب أى ماء العنب المستحيل فى بواطن حباته خمرا نجس كما فى نهايه الاحكام و التذكره و المنتهى و فى شرح الفاضل نجس عندنا و هو يؤذن بالاجماع و فى التذكره نسبته إلى أحد قولى الشافعى يريد انه فى القول الآخر حاكم بالطهاره و فى شرح الفاضل نسبه التطهير إلى بعض الشافعيه قياسا لما فى بطن الحبات على ما فى بطن الحيوان قال و الأصل ممنوع فضلا عن فرعه و كيف كان فالذى يظهر انه لا مخالف فى هذا الحكم الا من أهل الخلاف و الحجه فيه ما دل من الكتاب و السنه و الاجماع على نجاسه مطلق الخمر و ندره وجود الفرد لا تستلزم ندرت الاطلاق و الحكم فيه فى غايه الظهور.

۲ الدود المتولد من الميته أو من العذره أو من غيرهما من النجاسات طاهر كما فى التذكره حيث قال ما يستحيل فى العذره من الديدان طاهر و كذا لو سقى الزرع أو الشجر ماء نجسا كان الزرع النامى و الغصن الحادث طاهرين و فى المنتهى الدود المتولد من الميته طاهر خلافا لبعض الشافعيه لعدم اطلاق اسم الميته عليه و كذا لزر القز خلافا له و لا خلاف فى طهاره دود القز و فى حاشيه المدقق ان المتولد من سائر النجاسات طاهر لان الاحكام تابعه للصوره النوعيه و الاسم و قد زالا و كما لا يكون المتولد عين النجاسه لا يكون متنجسا الا مع بقاء شى ء من العين و من هذا منى ذى النفس إذا صار حيوانا و مثله فى الدلائل و سند الحكم بعد الأصل الشرعى و العقلى و الاجماع كما يظهر و الاخبار الداله على طهاره ميته غير ذى النفس و الاجماعات الداله كذلك بل ما دل على طهاره مثل الفاره و الوزغ و العقرب و نحوهن متولدات من أى شى ء كان ان على بن جعفر سال اخاه (ع) عن الدود يقع من الكنيف أ يصلى فيه قال لا باس الا ان ترى اثرا فتغسله

و للشافعیه وجه بالنجاسه و علی ما ذکر بعضهم فی المتولد من الکلب و الخنزیر من الحکم بالنجاسه لنجاسه الأصل یلزم ذلک و احتمل المحقق النجاسه لتکونها من النجس و فیه من البعد ما لا یخفی نعم لو خرج المتکون من النجاسه مع بقاء نوعها و مسها برطوبه لم یتعد نجاسه ظاهره و سیجی ء بحول اللّه تعالی ما یتضح به هذا المقام فی حکم انقلاب الخمر و نحوه.

۳ الآدمی ینجس بالموت خلافا للشافعیه اجماعا فی الخلاف و الغنیه و المعتبر و التذکره و قد مر نقل الاجماع بطرق عدیده فی مسأله نجاسه المیته و یدل علیه اخبار کثیره کصحیح الصفار مکاتبه عنه (ع) و روایه ابراهیم بن میمون عن الصادق (ع) فی ان الثوب ان مس جسد المیت قبل الغسل غسل و بعده لا یجب غسله و حسنه الحلبی عن الصادق فی الرجل یصیب ثوبه بدن المیت قال یغسل ما اصاب الثوب و هی منزله علی حال الرطوبه لان کل یابس ذکی و سیجی ء لهذا مزید تحقیق بحول اللّه و ینزل الاخیر علی ما قبل الغسل للخبرین السابقین و نحوهما و الحکم بعد البرد ظاهر و قبله اشکال ینشأ من ان بقاء الحراره قرینه بقاء علقه الروح و لذا لا یغسل الا بعد البرد و من عمومات الادله و الاجماعات فی مطلق میت ذی النفس أو فی خصوص میت الآدمی کحسن الحلبی عن الصادق (ع) فی الرجل یصیب ثوبه بدن المیت فقال یغسل ما اصاب الثوب و خبر ابراهیم بن میمون عنه (ع) ان الثوب إذا وقع علی بدن المیت المغسل لا یغسل بخلاف غیر المغسل لانه بخروج الروح یدعی میتا فتلحقه احکام الموت خرج حکم الغسل بالدلیل فیبقی الباقی و لان لفظ الموت یصدق لغه و عرفا مع بقاء الحراه و لان الحراره لو استلزمت وجود الروح فی الانسان لا تستلزمها فی باقی الحیوانات مع ان ظاهرهم الاتفاق علی عدم الفرق فی سائر الحیوانات و کذا ظاهر الفتوی و الادله فی القطعه المبانه من المیت أو الحی و لخصوص توقیع الصاحب (ع) حیث کتب إلیه محمد بن عبد اللّه الحمیری روی لنا عن العالم (ع) انه سال عن امام صلی بقوم بعض صلاتهم و حدثت علیه حادثه کیف یعمل من خلفه فقال یؤخر و یتقدم بعضهم و یتم صلاتهم و یغتسل من مسه فوقع (ع) لیس علی من مسه الا غسل الید و کتب إلیه رؤی لنا عن العالم (ع) ان من مس میتا بحرارته غسل یده و من مسه و قد برد فعلیه الغسل و هذا المیت فی هذه الحاله لا یکون الا بحرارته فالعمل فی ذلک علی ما هو و لعله ینجیه بثیابه و لا یمسه فکیف یجب علیه الغسل فوقع (ع) إذا مسه فی هذه الحال لم یکن علیه الا غسل یده و إلی الاخیر ذهب فی المبسوط

و قربه فی التذکره و الذخیره و جزم به المصنف هنا و احتج علیه بانه میت و المیت نجس و فی الروض ذکر هذه الحجه ثمّ قال و رده فی الذکری فانا انما نقطع بالموت بعد البرد و فیه نظر لمنع عدم القطع قبله و الا لما جاز دفنه قبل البرد و لم یقل به أحد خصوصا صاحب الطاعون و قد اطلقوا القول باستحباب التعجیل مع ظهور علامات الموت و هی لا تتوقف علی البرد مع ان الموت لو توقف القطع به علی البرد لما کان لقید البرد فائده بعد ذکر الموت و نمنع التلازم بین نجاسته و وجوب الغسل لان النجاسه علقها الشارع علی الموت و الغسل علی البرد و کل حدیث دل علی التفصیل بالبرد و عدمه دل علی صدق الموت قبل البرد کروایه عبد اللّه بن سنان و خبر عمار الدالین علی ان المیت إذا مس قبل البرد فلا غسل علی الماس و ظاهر الشارح الفاضل المیل إلی ذلک و فتوی الجامع و نهایه الاحکام و شرح الموجز و حاشیه المدقق و مقرب الذکری و الکفایه و الکتاب و حاشیه المیسی و الدروس هو الأول استنادا إلی الاستصحاب فی الحکم و بقاء علقه الروح بل یکفی الشک فی تحقیق الموت و لظهور الملازمه بین النجاسه و وجوب غسل المس و فی الکل نظر و ربما استدلوا باطلاق نفی الباس فی مس المیت مع الحراره و الظاهر نفیه من کل وجه و فیه نظر لان ما فیه ذلک کصحیح ابن مسلم و صحیح اسماعیل بن جابر و نحوهما مذیل بما یدل علی اراده نفی الباس من جهه غسل المس و احتج فی الکتاب بصحیحه ابن مسلم عن الباقر (ع) انه قال مس المیت عند موته و بعد غسله و القبله لیس به باس و فی دلالته بحث لاحتمال جعل بعد غسله قیدا أو لان الغالب عدم الرطوبه أو ان الظاهر نفی الباس فی وجوب الغسل بالضم کما خص بالتعرض فی تلک الأخبار و کیف کان فقوه الأول غیر خفیه و الظاهر طهاره بدن من امر بتقدیم الغسل فاغتسل و بدن الشهید الذی لا یجب تغسیله کما فی حاشیه المیسی لصدق المس بعد الغسل فی القسم الأول فینفی عنه الباس للروایات الداله علی نفی الباس بالمس بعد الغسل و للإجماع علی ذلک و فیه نظر لان اندراجه فی ذلک العموم محل بحث و أما الثانی فالحجه فیه مع الأول الاکتفاء بمجرد الشک لقیام أصل الطهاره و قد یقال ان عموم نجاسه المیت قائم و شموله لهذه الافراد ظاهر و دعوی الملازمه بین عدم وجوب التغسیل و طهاره البدن بنیه البطلان و الحکم بعدم وجوب الغسل یمسه ان قام علیه دلیل فیها و الا فهو منفی أیضا قال الشارح الفاضل و قد نمنع الطهاره خصوصا فی الشهید ثمّ استلزمها سقوط الغسل بالمس مع کثره الأخبار المطلقه و نص ابن ادریس علی وجوب الغسل بمس من قدم غسله لنجاسته بالموت و توقف فی المنتهی

ثمّ قال اما المعصوم فلا اقراء فی طهارته و کذا قیل بسقوط الغسل بمسه لکن لی فیه نظر للعمومات و خصوص خبر الحسین بن عبید کتب إلی الصادق (ع) هل اغتسل امیر المؤمنین (ع) حین غسل رسول اللّه (ص) عند موته فقال کان رسول اللّه (ص) طاهرا مطهرا و لکن فعل امیر المؤمنین (ع) و جرت به السنه انتهی. و قد نص الأکثر علی عدم وجوب غسل المس فیهما و سیتبین حکمه و أما النجاسه فظاهر اطلاقهم نجاسه المیت بقول مطلق نجاسه هذین القسمین أیضا لکن الظاهر انهم انما لم یوجبوا غسل المس لزعمهم الطهاره و لهذا جعلها بعضهم سندا فی الحکم و یمکن الاستناد فی الحکم إلی روایه العیون و العلل عن الرضا (ع) باسانید متعدده و روایه الفضل بن شاذان و فیهن ان السبب فی وجوب غسل المیت نجاسه بدنه فیراد طهارته لیباشر الملائکه و اهل الآخره و قریب منها روایه عباد من صهیب و لا ریب ان الشهید اولی بمراعاه هذه الحکمه و تقدیم التغسیل ان لم یفد الطهاره لا یصلح رافعا لوجوب الغسل علی ان الظاهر ان عدم وجوب غسل الشهید تکریم و تعظیم و لو بقیت نجاسته لکان فیه کمال التحقیر و یؤید ذلک روایه الصدوق ان حنظله بن أبی عامر استشهد باحد فلم یأمر النبی (ص) بغسله و قال رایت الملائکه تغسل حنظله بماء المزن فی صحاف من فضه و کان یسمی غسیل الملائکه و کیف کان فالقول بالطهاره قوی و الشک فی الدخول تحت العمومات قائم و عند اللّه العلم و کذا العلقه نجسه کما فی الخلاف و المبسوط و السرائر و الجامع و النافع و شرحه و فی الأول الاجماع و قد مر الکلام و ان کانت فی البیضه کما فی الجامع و النافع و استدل مع الاجماع کما نقل فی شرح الفاضل بالاحتیاط و عموم ادله نجاسته قال الفاضل و هما ممنوعان و الأصل الطهاره فان تم الاجماع کان هو الحجه بل قد منع بعضهم الدخول فی اسم الدم عرفا خصوصا الذی فی البیضه و لذا حکی عن الشیخ حلها ثمّ الذی فی السرائر نجاسه العلقه التی تستحیل إلی المضغه و فی المعتبر نجاسه المتکونه من نطفه الآدمی و لعل ذکر الآدمی للتمثیل لنصه علی نجاستها فی البیضه أیضا و لا اعرف جهه لجعل المسألتین فرعا واحدا و نجاسه المستحیل فی بواطن حباه العنب فرعا آخر انتهی. و الظاهر ان الباعث علیه الحاق العلقه بمیت الآدمی لانه کالجزء المیت منه و المسأله قد تقدم الکلام فیها مبسوطا.

۴ اللبن تابع لمبدئه فلبن الميته من طاهر العين اما نجس العين فلا شک فی نجاسه لبنه نجس کما علیه سلار و ابی علی و ابن ادریس و المحقق و کذا فی حاشیه المدقق و اطعمه التنقیح و المهذب و غایه المرام و الموجز و المقتصر و شرح الموجز و کتب المصنف کالتذکره و المنتهی و نهایه الاحکام و التحریر و غیرهن و فی السرائر انه لا خلاف فیه بین المحصلین من اصحابنا و فی المنتهی نقل الشهره فیه و فی حاشیه المدقق ان المشهور النجاسه و هو الموافق لأصل المذهب و علیه الفتوی و فی اطعمه المسالک نسبته إلی ابن ادریس و المحقق و العلامه و اکثر المتاخرین و فی اطعمه التنقیح ان الفتوی علی النجاسه و فی اطعمه غایه المرام انه مذهب المتاخرین و الحجه فیه بعد ما مر انه مائع لاقی نجاسه فینجس و کل ما دل علی نجاسه المیته یدل علی التنجیس فحاله کحال الحلیب فی الاناء النجس و لخبر وهب بن وهب عن الصادق ان علیا (ع) سال عن شاه ماتت فحلب منها لبن فقال ذلک الحرام محضا و استدل فی المنتهی أیضا بما رواه الشیخ عن الفتح بن یزید الجرجانی عن الصادق (ع) قال کتبت إلیه اساله عن جلود المیته فکتب لا ینتفع من المیته باهاب و لا عصب و کل ما کان من السخال من الصوف و ان جز و الشعر و الوبر و الانفحه و القرن و لا یتعدی إلی غیرها ان شاء اللّه. و لم نذکر اللبن انتهی. و فی مرسله یونس خمسه اشیاء ذکیه وعد الانفحه و البیض و الصوف و الشعر و الوبر و دلالتها بمفهوم العدد و الضعف ینجبر بموافقه القواعد و الجوابر المذکوره و قیل و القائل الشیخ فی النهایه و الفائده و کتابی الأخبار و ابن زهره و الصدوق و المفید و ابن حمزه و الآنی و القاضی مع تصریحه بالکراهه و أول الشهیدین فی الذکری و الدروس و البیان و الذی فیه و فی اللبن قول مشهور بالطهاره و اللمعه و فیها و اللبن طاهر علی قول مشهور و ثانی الشهیدین فی اطعمه الروضه طاهرا و الماسک صریحا و علیه من المتاخرین صاحب الکتاب و الکاشانی و صاحب الدلائل و الخراسانی فی ذخیرته و کفایته و الشارح الفاضل و فی الفائده و الغنیه نقل الاجماع فیه و فی الدروس ان روایه التحریم ضعیفه و القائل بها نادر و حملت علی التقیه و فی اطعمه المسالک ان الطهاره مذهب الشیخ و اکثر المتقدمین و جمع من المتاخرین منهم الشهید و فی الکفایه انه الاشهر الاقرب و فی شرح الفاضل نقل الشهره أیضا و فی الذخیره انه مذهب الشیخ و الصدوق و کثیر من الأصحاب بالطهاره و حجیتهم بعد ما مر أصل الطهاره و صحیح زراره عن الصادق (ع) فی اللبن یکون فی ضرع الشاه فقد ماتت و قال لا باس به

و نحوها موثقته عن الصادق (ع) و مرسله الصدوق عن الصادق (ع) عشره اشیاء من المیته ذکیه القرن و الحافر و العظم السن و الانفحه و اللبن و الشعر و الصوف و الریش و البیض و نحوه و ما رواه فی الخصال بسند یتصل بابن أبی عمیر مرفوعا إلی الصادق (ع) و روایه الصدوق باسناده إلی الحسن بن محبوب و فیها طهاره اللبن کما فی صحیح زراره السابق قالوا و بعد قیام هذه الادله لا وجه للتمسک بالاصل و روایه وهب اما الأول فلانه اجتهاد فی مقابله النص و اما الثانیه فلضعفها و حملوا خبر دلیل النجاسه علی التقیه و فی الکل نظر اما فی الأول فلان المراد بالاصل هنا القاعده الاسلامیه المحکمه و لا ریب انه لا یقبل فی مقابلتها کل دلیل حتی یکون له اهاله تقییدها کما انه لو جاءنا عشره روایات فیها ان ماء الرمان أو الصفصاف مثلا لا ینفعل بالملاقاه اما تاملنا فی ردهن مع ما ورد عنهم ع إذا ورد علیکم حدیث منا فاعرضوه علی سائر احکامنا فان وجدتموه یشبهاه فاقبلوه و الا فلا و عنهم ع إذا ورد علیکم حدیث فان کان علیه شاهد من کتاب اللّه أو قول الرسول فخذوه و الا فلا و عنهم ع انه یعرض علی السنه و یؤخذ موافقها و یرد مخالفها إلی غیر ذلک و اما فی الثانی فلان الضعف مجبره موافقه الضوابط و الشهره أو الاجماع کما تقدم و اما تعیین حمل دلیل النجاسه علی التقیه فلا نعرف له وجها إذ العامه أیضا مختلفون فی الحکم فمالک و الشافعی و احمد فی احدی الروایتین عنه علی النجاسه و أبو حنیفه و داود حکما بالطهاره و هی الروایه الضعیفه عن احمد مع ان فی صحیح زراره فی التهذیب و الاستبصار الاشتمال علی طهاره الجلد أیضا و ان صلی عنه الفقیه و هو اماره التقیه مع ان کثیرا من الأخبار فیها رفع الباس عن شعر الخنزیر و عن جعل جلد المیته ظرفا للمائعات و نحو ذلک و یلوح من اکثر العامه المسامحه فی نجاسه المیته فالطهاره فی لبنها أصل إلی مذهبهم و فی اطعمه المهذب حمل طهاره اللبن فی الخبر اما علی التقیه أو علی مقارنه الشاه للموت فالقول بالنجاسه قوی و اللّه اعلم و لبن الصبیه الخارج من امها بعد ولادتها لها طاهر کما فی کتب المصنف و المحقق و الشهیدین و غیرهم و الظاهر اتفاق الکل سوی ابن حمزه و ظاهر الاسکافی و ظاهر الصدوق لنقله الروایه و ظاهره العمل بما نقل الا ان یناقش فی دلالتها أو یقال لا ملازمه بین النقل و العمل و ما فی صدر کتابه مبنی علی الغالب کما یظهر بالتتبع بل فی شرح الاستاد نقل الاجماع صریحا و هو فی محله و فی الخلاف نقل الروایه و لم یورد علیها شیئا و فی الکفایه و المختلف و الذخیره و شرح الاستاذ و ظاهر التذکره و غیرها نقل الشهره فی التطهیر و یلوح من تتبع کلامهم ان فضلات الطاهر و ما یخرج منه طاهره عدا ما استثنی و الحجه فیه بعد ما مر الأصل و عدم تواتر النقل و تکاثره مع توفر الدواعی علیه و لزوم الحرج و الضیق علی التنجیس لان اللبن لا یکاد ینقطع من الثدی و یقع قلیلا منه لعارض أو غیر عارض مع ان فم الصبی بعد القاء الثدی لا یخلو من رطوبه تصیب ثوب الام مع ان الغالب حصول العرق الباعث علی التلویث مع ان غسل الثدی کما قیل باعث علی قله اللبن أو انعدامه مع ان التزام ان أولاد المسلمین یتغذون باللبن النجس دائما مستبعد و لذا تشمئز الطباع من رضاع الذمیه و ان جاز مع انه یلزم عدم مفارقه النجاسه عن الام فی الصلاه و الطواف و سائر ما یشترط بالطهاره

و لو قلنا بعد جواز دخول النجاسه المسجد زاد الاشكال فی الطواف و نحوه لان اللبن لا ینجس غالبا و لا یمکن الخروج عن ذلک کله بمجرد روایه رواها النوفلی عن السکونی عن جعفر عن ابیه ان علیا (ع) کان یقول لبن الجاریه و بولها یغسل منه الثوب قبل ان تطعم لان لبنها یخرج من مثانه امها و لبن الغلام لا یغسل منه الثوب و لا بوله قبل ان یطعم لان لبنه یخرج من العضدین و رواه فی العلل و رواه الصدوق مرسلا مع انها مشتمله ظاهرا علی طهاره بول الصبی و لا وجه له و تاویلها اخراج لها عن ظاهرها مع ان هذه العله ظاهره الضعف لان الخروج من المثانه لا یکون سبب التنجیس مع انها مخالفه للواقع بحسب الظاهر فان اللبن علی ما فی بعض الأخبار و کتب بعض الفحول انما یتولد من دم الحیض فمع ضعف السند فیها من المضعفات ما لا یحصی و المقام غنی عن الاطاله و الحمل علی الندب أو التقیه لانه المروی عن الشافعی أو الطرح لازم

۵. من الانفحه و هی لبن مستحیل إلی شی ء اصفر فی جوف السخله کما فی نهایه الاحکام و شرح الموجز و إلیه مال فی الکتاب اقتصارا علی موضع الوفاق قال مع ان اراده الثانی غیر بعید انتهی. و هذا التفسیر هو الموافق لما فی القاموس و المغرب و فی السرائر و الریاض و اطعمه المسالک و التنقیح و طهاره حاشیه المدقق و شرحی الاستاد و الفاضل و الدلائل انها کرش الحمل أو الجدی ما لم یأکل و هو ظاهر الذکری حیث جعل تطهیره من المیته اولی و هو لا یناسب اللبن و هو موافق لما فی الصحاح و الجمهره و المجمع و هو المحکی عن أبی زید و لعله الاظهر فی کلام الأکثر حیث عدوه مما تحله الحیاه مع ان المفسرین بالوجه الثانی اکثر اعتبارا و اعتمادا و فی شرح الفاضل انه المعروف انتهی. و ان تردد فیه فی الروضه و الذخیره و الکفایه مع انه من البعید نجاسه الکرش دون ما فیه و علی الأول یطهر اللبن المستحیل دون طرفه و یمکن القول بطهارته علی هذا أیضا لاندراجه تحت ما لا تحله الحیاه علی تامل أو الاستتباع فیکون النزاع قلیل الثمره ظاهره و ان کانت السخله میته کما فی کتب الفقهاء و فی شرحی الفاضل و الاستاد نقل الاجماع و نقله فی الذخیره عن الغنیه أیضا و فی المنتهی نسبته إلی علمائنا و أبی حنیفه و داود خلافا للشافعی و احمد و فی الکتاب و الدلائل انه مما قطع به الأصحاب و فی الکفایه نفی الخلاف و فی الذخیره عدم معرفه الخلاف

و الحجه فیه بعد ذلک صریح صحیح زراره و موثق الحسن بن زراره و روایه الفقیه و الخصال و ظاهر صحیحی حریز و الحلبی و قد مر ذکرها و لا یجب غسلها من المماسه کما فی الکتاب و مال إلیه فی الذخیره و الروضه و اوجب المصنف فی النهایه لإیجابه فی البیضه و شارح الموجز غسل الظاهر و فی الذکری ان الاولی تطهیر ظاهرها من المیته و لعله اوفق بالضوابط و ما استدل به الاولون من اطلاق الأخبار مردود بان المتیقن منها عدم النجاسه الذاتیه مع ان الأول لا یخلو من وجه

۶. و جلد المیته لا یطهر بالدباغ اجماعا فی الانتصار و الناصریات و الفائده و الغنیه و کشف الحق و فی المنتهی اتفق علماءنا الا ابن الجنید علی ان جلود المیته لا تطهر بالدباغ و فی البیان و لیس الدبغ عندنا مطهرا و خلاف ابن الجنید شاذ و فی الدروس و الدباغ غیر مطهر و قول ابن الجنید شاذ و اشذ منه قول ابن بابویه بالوضوء و الشرب من جلد المیته و فی المختلف ذهب إلیه علماءنا اجمع الا ابن الجنید و فی الدلائل انه قد اتفق علیه اصحابنا الا ابن الجنید و فی الذکری و لا یطهر جلد المیته بالدباغ و فیه اخبار متواتره و فی التذکره أیضا دعوی التواتر و فی حاشیه المدقق انه المشهور بین الأصحاب بل هو اجماعی لانقراض المخالف و ابن الجنید طهر بالدباغ ما کان طاهرا حین الحیاه و منع الصلاه فیه و فی الکفایه و المفاتیح انه المشهور خلافا لابن الجنید و فی شرح الاستاذ انه مذهب الجمهور بل من ضروریات المذهب إلی غیر ذلک من الاجماعات المنقوله بل التحصیل یغنی عن النقل فانا نعلم اتفاق الفقهاء علی وجه یکشف عن قول سیدهم (ع) و أیضا ابن الجنید معلوم النسب و مسبوق بالاجماع و ملحوق به مع انه لا زالت اقواله متفرده عن اقوال اصحابنا حتی نسب إلیه ما نسب و السند فی الحکم بعد ذلک کل ما دل من الاجماعات و الروایات علی نجاسه المیته و اجزائها بل المیته بقول مطلق و قد مرت فلا نعیدها ثمّ فی استصحاب النجاسه و طلب الیقین بالعباده ابین دلاله و نقل أبو بصیر عن الصادق عن علی بن الحسین (ع) انه کان ینزع الفرو العراقیه فی الصلاه فسأل عن السبب فقال لانهم یستحلون لباس جلود المیته و یزعمون ان دباغها طهورها و قال الصادق (ع) لعبد الرحمن بن الحجاج زعموا ان دباغ جلد المیته ذکاته ثمّ لم یرضوا ان یکذبوا فی ذلک الا علی رسول اللّه (ص) إلی غیر ذلک من الأخبار و طهره أبو علی لصحیح الحسین بن زراره عن الصادق (ع) فی جلد شاه میته یدبغ فیصب فیه اللبن و الماء فاشرب منه و اتوضأ فقال نعم یدبغ و ینتفع به و لا تصل به

و ظاهر الصدوق طهارته و ان لم يدبغ أو نجاسته حكمها بمعنى عدم التعدى لانه قال فى المقنع و لا باس ان يتوضأ من الماء إذا كان فى زق من جلد ميته و ارسل فى الفقيه عن الصادق (ع) انه سأل عن جلود الميته يجعل فيها اللبن و السمن و الماء ما ترى فيه فقال لا باس ان تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن و تتوضأ منه و تشرب و لكن لا تصل فيها و هما بعد القدح فى السند و مخالفه المتواتر من الادله بل الضروره يمكن حملهما على اراده مقارب الموت و ان بعد أو على التقيه لان التطهر مذهب الشافعى و عطا و الحسن و الشعبى و النخعى و قتاده و يحيى الانصارى و سعيد بن جبير و الاوزاعى و الليث و الثورى و ابن المبارك و اسحاق و روى عن عمر و ابن عباس و عائشه و مذهبنا هو المشهور عن احمد و احدى الروايتين عن مالك و نقل عن عمر و ابنه عبد اللّه و عمران بن الحصين و عائشه و لا ريب ان الاولين اكثر و الشافعى طهر جلود الحيوانات كلها بالدباغ الا الكلب و الخنزير و تردد فى الانسان و أبو حنيفه طهر به كل جلد الا الخنزير و الانسان و حكى عن أبى يوسف طهاره كل جلد به حتى الخنزير و هو روايه عن مالك و به قال داود و الاوزاعى طهر به جلد ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل و هو مذهب أبى ثور و اسحاق و نقل الشيخ عن مالك انه قد يطهر الظاهر منه دون الباطن فيصلى عليه لا فيه و يستعمله فى الاشياء اليابسه دون الرطبه و نقل الشيخ عن الزهرى انه يجوز الانتفاع بجلد الميته قبل الدباغ و الحكم قطعى فلا حاجه فيه إلى الاطاله و فيما ذكر الكفايه و لا يجوز استعماله بوجه من الوجوه لما دل من الأخبار الكثيره على المنع من الانتفاع بشى ء من الميته و قد مرت الاشاره إليها

و فی التنقیح فی شرح قول المصنف یحرم بیع الاعیان النجسه قال انما حرم بیعها لانها محرمه الانتفاع و کل محرم الانتفاع لا یجوز بیعه اما الصغری فاجماعیه و اما الکبری فلقول النبی (ص) لعن اللّه الیهود حرمت علیهم الشحوم فباعوها و روایه ابن عباس عنه (ع) ان اللّه إذا حرم شیئا حرم ثمنه و فی حدیث تحف العقول عن الصادق (ع) فی تنویع التجاره و ذکر فیه عده انواع إلی ان قال و اما الجهه الحرام فکل ما یکون فیه الفساد مما هو منهی عنه من جهه اکله أو شربه أو کسبه أو نکاحه أو ملکه أو امساکه أو هبته أو عاریته أو شی ء یکون فیه من وجوه الفساد نظیر البیع للمیته أو الدم أو لحم الخنزیر أو لحوم السباع من سباع الوحش أو الطیر أو جلودها أو شی ء من وجوه النجس فهذا کله حرام لانه منهی عن اکله و شربه و لبسه و ملکه و امساکه و التقلب فیه فجمیع تقلبه حرام و بعد ذلک فاجماع الفقهاء و اخبارهم قاضیه بمنع الانتفاع بجلود المیته مما یعد انتفاعا عرفا و لغه و اما الانتفاع بشی ء منها فی الاحراق أو فی تکمیل سقف أو نحو ذلک فربما شک فی شمول اطلاق الادله لمثلها مع ان الاحوط الاجتناب حتی فی الیابس و فی التذکره و فی جواز الانتفاع به فی الیابس اشکال اقربه المنع و فی المنتهی و فی جواز الانتفاع به فی الیابس نظر اقربه المنع و منعه فی الذکری صریحا و کیف کان فالمصنف علی المنع و تبعه الشهیدان بل فی شرح الاستاد بل لعله لیس محل خلاف و ان وقع فی الذخیره نوع تردد فیه و لیس بمکانه انتهی. و لا ریب فی قوه المنع بعد شهاده الأخبار و فتوی الجمهور بل الکل و اللّه اعلم و لا یجوز الدباغ بالاعیان النجسه کما فی المنتهی و فی المختلف الاجماع علیه و لو اتخذ منه حوض لا یتسع للکر نجس الماء فیه بلا تامل بعد الحکم بنجاسه الماء القلیل و ان احتمله فملی ء منه دفعه فهو نجس و الماء طاهر لعصمه الکر عن الانفعال فان توضأ منه جاز ان کان الباقی کرا فصاعدا و الا فلا و الکل واضح و حرمه الاستعمال لا تستلزم حرمه الوضوء و قد یقال ان الوضوء من الماء الذی فیه استعمال له فیتوجه النهی الموجه إلی استعمال جلد المیته إلیه و الجواب ان الادخال فیه استعماله له اما الاخراج فلا بل قد یقال ان الاخراج رفع للاستعمال الحرام و لو قیل بان التفریغ واجب و الوضوء ضده و الامر بالشی ء نهی عن ضده فمع منع الضدیه أو لا الا علی بعض الوجوه لا نسلم الاقتضاء علی وجه یقتضی فساد الضد کما تقرر فی الاصول و ربما قیل بان الاستعمال محرم فی الابتداء و اما ثبوته فی الاستدامه محل بحث و فیه نظر و ترک الوضوء من ذلک الماء اوفق بالاحتیاط.

## الفصل الثانی: احکام ازاله النجاسه

### اشاره

تجب ازاله النجاسه عن البدن و الثوب للصلاه الواجبه و شرط فی غیرها من النوافل و الحکم بشرطیه الازاله للنجاسه فی الصلاه مما عدا المستثنیات اجماعی کما فی المعتبر بل ضروری و الأخبار به متواتره و یقتضیه عموم الامر بتطهیر الثیاب و المقام غنی عن البرهان و الطواف کما فی کتب الفقهاء و فی الحج من الغنیه و الخلاف نقل الاجماع و فی الکتاب نقل الاجماع فیه جمع من الأصحاب و فی الدلائل و نقل فیه الاجماع و فی التذکره النجاسات غیر الدم یجب ازاله قلیلها و کثیرها عن الثوب و البدن عند علماءنا اجمع عدا ابن الجنید و لم یبین لم تجب لکن فی مقام آخر صرح بانها تجب للصلاه و الطواف و دخول المساجد و فی المنتهی تجب ازاله النجاسه عن الثوب و البدن للصلاه و الطواف و دخول المساجد و هو قول اکثر أهل العلم و فی الذخیره نقل الشهره فی الحکم و السند فیه بعد ما مر أصل بقاء شغل الذمه حتی یقین البراءه و قوله (ع) الطواف بالبیت صلاه و قد مر بیان وجه دلالته و سیجی ء تمام البحث فیه بحول اللّه و دخول المساجد کما فی المنتهی و التحریر و التذکره و الارشاد و الشرائع بل هو الظاهر من سائر کتب المصنف و المحقق لتعلیق وجوب الازاله فیهن علی مجرد الدخول بل فی التذکره التصریح بذلک فان فیها انه لو کان معه خاتم نجس و صلی فی المسجد لم تصح صلاته و کذا فی البیان و الروضه اطلاق الدخول و فی السرائر الاجماع علی منع ادخال النجاسه المسجد و ظاهره العموم و فی الدلائل التصریح بحرمه الادخال مع عدم التلویث و فی المنتهی ان وجوب الازاله للدخول مذهب اکثر أهل العلم و فی الکفایه نقل الشهره فی حرمه الادخال و لو مع عدم التعدی و فی الخلاف الاجماع علی لزوم تجنب المساجد النجاسه و ربما کان المتیقن منه صوره التلویث و فی الدروس و الذکری و الموجز و شرحه و الریاض و حاشیه المدقق و حاشیه المیسی و المسالک اشتراط التلویث و التعدی فی منه ادخال النجاسه المساجد و إلیه مال فی الکتاب لو تم أصل الحکم و قواه فی الذخیره و جری علی منوالهم جمهور متأخری المتاخرین تعویلا علی أصل البراءه الا فی محل الیقین و استنادا إلی اجماع الخلاف و الذکری فی جواز دخول الحائض المسجد مع عدم انفکاکها غالبا عن النجاسه و کذا الصبیان علی ما نقله الشهید (ره) مع عدم خلوهم غالبا عنها و للزوم الحرج فان البغال کثیرا ما یباشر النجاسه و من البعید التزامهم بالاحتیاط عنه الا مع العلم بالزوال مع انهم لو التزموا ذلک لکان مما یلزم نقله و اما ما دل علی تعهد النعال عند ابواب المساجد فانما هو لخوف التلویث و الا لزمهم عدم ادخالها الا بعد التطهیر بنوع من المطهرات و لما ورد من ان الحائض و الجنب یدخلان المسجد مجتازین و ان الحائض تاخذ من المسجد و لا تضع فیه و انها و الجنب یأخذان ما فیه و لا یضعان فیه و لصحیحه معاویه بن عمار الوارده فی المستحاضه و فیها و ان کان الدم لا یثقب الکرسف توضأت و دخلت المسجد و صلت کل صلاه بوضوء و فیها مع الدلاله علی عدم لزوم التجنب عن مطلق ادخال النجاسه الاشعار بلزوم الاجتناب مع التلویث فی وجه و لان کثیرا من الناس لا یخل من الجرح أو القرح

و من البعید تجنبه سیما فی مثل الجمعه و العیدین مما یجب فیه الحضور علی الناس مع ان ظاهر اطلاقات الوجوب تفید العموم و استثناء خصوص هذا الدم بعید و استدل لتحریم مطلق الادخال بما روی عنه (ع) انه قال جنبوا مساجدکم النجاسه و اورد علیه بعد الارسال و احتمال اراده المساجد السبعه فیکون حجه لابی الصلاح ان الظاهر منه النجاسه المتعدیه و هذا هو القادح فی الدلیل و الا فالارسال غیر مضر بعد العمل و نقل الشهره و ظهور المساجد فی المراد غیر خفی و احتج فی الدلائل لهم بقوله تعالی و ثیابک فطهر حیث دل علی وجوب التطهیر مطلقا الا- ما قام الدلیل علی خلافه و علیه ان بعد النظر فی الادله علمنا ان التطهیر انما یجب لشی ء بعینه و لا یراد الاطلاق فهو اشبه شی ء بالمجمل علی انهم اختلفوا فی المراد من التطهیر فقبل تقصیر الثیاب أو طهارتها من الدنس أو من دخول الحرام فی اثمانها أو غیر ذلک و احتجوا أیضا بقوله تعالی و طهر بیتی للطائفین و علیه أولا انه لعل المراد تطهیره من الاصنام و نحوها و علی فرض اراده الطهاره بالمعنی الجدید فطاهره فی وجوب ازاله النجاسه الملوثه لا مطلقا و احتجوا أیضا بقوله تعالی [إِنَّمَا الْمُشْرِکُونَ نَجَسٌ فَلا یَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ بَعْدَ عامِهِمْ هذا] و فیه بعد منع ظهور لفظ النجاسه فی المعنی الجدید و عدم الملازمه بین النجاسه الشرعیه و القدر ان الآیه خاصه بالمسجد الحرام و لا عموم فیها و الاجماع علی عدم الفرق فی محل المنع مع ان دخول المشرکین المسجد لا یخلو غالبا من المماسه و هی کثیرا ما تقارن الرطوبه و اقوی الادله فی النظر هذه الآیه لان ظاهرهم عدم الفرق بین المساجد و ظاهر التعلیل بالنجاسه قاضی بعموم کل نجاسه و الا لم یعول علی منصوص عله فلا- وجه لما فی الذخیره نعم یرد فیه بعض ما ذکرنا و لو لا- قوه المعارض لکان القول به قویا و أما الاستناد إلی آیه تعظیم شعائر اللّه و ما ورد من الامر بتعهد النعال عند ابواب المساجد و ما دل علی تجنیب المساجد المجانین و الصبیان و جعل المطاهر علی ابواب المساجد و ضعفه لا- یخفی و لا- حاجه إلی البیان و أما ما ورد من وجود تیمم المجنب للخروج من المسجدین فهو بالدلاله علی عدم لزوم مطلق الاخراج و فیه نظر نعم فی ذیل ما دل علی وجوب تیمم المجنب و الحائض للخروج انه لا- باس بمرورهما فی غیرهما من المساجد و لا- ریب ان فیه ظهورا ان جعلناه کلاما مستقلا و لو جعلناه مرتبطا بالخروج بعد الجنابه لم یکن فیه دلاله و ازالتها عما امر الشارع بتعظیمه کالمصحف و المساجد و الضرائح المقدسه کما فی الذکری و الدروس و البیان و الروضه و المسالک و غیرهن و المستند فی المساجد قد بان و یشترک الکل فی دلاله ما دل علی تعظیم شعائر اللّه و یمکن تمشیه دلیل المسجد إلی المذکورات بدلیل التنقیح أو طریق اولی لزیاده شرف المصحف و الضرائح لما دل علی ان شرف المسجدیه انما کان لحصول قطره دم نبی أو وصی فیه و کذا ما دل علی ان الصلاه حول الضرائح المقدسه اکثر ثوابا بمراتب بالنسبه إلی صلاه المسجد و ربما کان فی اخبار منع دخول الجنب إلی دورهم و لو مجتازا کما مر فی أول الکتاب مع جوازه فی غالب المساجد دلاله علی زیاده الشرف و الفضل و مزید الخصوصیه

و هل تلحق صوره المماسه بلا تلويث بحال التلويث اشكال كما فى العذره اليابسه و نحوها و المتيقن من الفتوى و الروايات انما هو التعدى على وجه ينفعل به ارض المسجد دون مجرد الاتصال الا ان قضيه التعظيم ربما سرت و لا فرق بين الانفعال بعين النجاسه أو بالمتنجس لان الغرض تنزيه المسجد عن الخبث الشرعى و ظاهر الادله ربما قضى به و قضيه التعظيم حاكمه به و يلحق بالمسجد الآيه و فرشه كما فى الرياض و المسالك و الحاشيه الميسيه و حاشيه المدقق و الكتاب و غيرهن و ظاهر الاخيره الاتفاق فيه و الحجه فيه بعد ذلك آيه التعظيم و ظاهر اطلاق جنبوا مساجدكم و كذا الضرائح لمثل ما مر مما دل على جريان حكم المساجد إلى الضرائح و فى حد ما يجب تعظيمه مما يقرب من الضريح اشكال و الاولى اعتبار ما يحصل الاهانه بعدم تعظيمه و فى تخصيصه بما على القبر و تعميمه لسائر ما احاط به البناء الموضوع لإعلاء شأنه بعد و لعل الاقوى الاقتصار على ما احاط بالضريح من الروضه التى تسمى الحضره الشريفه إذ ترك احترامها لفوت التعظيم و يلحق بالمصحف جلده و الآيه الخاصه به كما فى المسالك و الدلائل و نسب إلى الشهيد الأول أيضا و مستنده التعظيم و فى الدلائل ان بعض الأصحاب مال إلى اجراء الحكم فى الآلات مع الانفصال أيضا و وجوبه قوى و نسبه فى الذخيره و الكفايه و الكتاب إلى الأصحاب و فى الاخيره التوقف فيه و مستنده ظاهر الامر ان قلنا باقتضائه الفور و ايه التعظيم و عدم امكان اراده التراخى لفوات الغرض المطلوب كفائى كما فى الموجز و شرحه و فى الكتاب و الكفايه و الذخيره نسبته إلى الأصحاب و المستند فيه عموم الخطاب و فى الكتاب التوقف فيه و فى الذكرى انه لو ادخل النجاسه تعين عليه الاخراج و يظهر من الرياض و المسالك منع ذلك و يمكن التوفيق بان الوجوب الكفائى لا يمنع تعلق الوجوب للمدخل من وجهين و الاقوى اشتراك الكل فى وجوب الاخراج و لو صلى فى المسجد مع العلم بالنجاسه و كان الوقت متسعا بطلت صلاته إذ الامر بازاله النجاسه يستلزم النهى عن فرد الصلاه المنافى للازاله لان الامر بالشى ء امر بمقدماته و مقدمه الشى ء فعل شرائطه و ترك موانعه و الاضداد مانعه و الا لما كانت اضداداً لا يقال ان المانع كراهه الفعل و عدم ارادته و الاضداد الوجوديه من المقارنات للمانع لا من الموانع لانا نقول يرد ذلك فى المقدمات الوجوديه فان الباعث على فعل العباده ارادتها و كراهه تركها و تلك الافعال من المقارنات و كيف كان فالذى نقول ان الامر بالشى ء قاضى بفعل ما يقرب إليه و ترك ما ينافيه لا يقال قصارى ما استفيد من ذلك النهى عن الشخص و ليس هو المامور به إذ المامور به انما هو الطبيعه و اختيار المكلف ايجادها فى ضمن الفرد الحرام مع امكان غيره كاختياره التوصل إلى الحج على الراحله المحرمه و ايصال الماء إلى الضمان المخوف تلفه بالظرف الحرام لانا نقول لا ريب ان الطبيعه هى الفرد و هما متحدان بوجود واحد فالايجاد واحد لوحده الوجود و الامر انما يتعلق به لانه فعل المكلف دون الموجود ونيه التقرب انما تتعلق بذلك الايجاد و اعتبار الجهه فيه غير مجد لان جهه المنع ان ساوت جهه الوجوب لم يبق متعلقا للطلب و ان رجحت احداهما تعين الراجح و بطل المرجوح و القول يجر الكلام إلى ذلك الايجاد

فالامر يتعلق بطبيعته و النهى بشخصه مما لا وجه له إذ لا تعقل فيه سوى اراده الشخص مضافا إلى انا نقول ان ظاهر العرف يشهد بان الامر بالطبيعه مرجعه إلى الامر بالافراد ثمّ يكفى فى المقام أن يقال ان خطاب التضييق عرفا حاكم على دليل التوسعه مثلا لو قال صل العصر فيما بين الزوال و الغروب ثمّ عين لصلاه الظهر قدر اربع ركعات من أول الزوال حكمنا باستثناء تلك الحصه من دليل التوسعه فيكون المراد صل العصر فيما بين الزوال و الغروب مما عدا تلك الحصه من الوقت و مع عدم فهم ذلك لا أقل من حصول الشك فى تناول دليل التوسعه ثمّ يكفى فى المقام أن يقال ان الامر بالشى ء يستلزم عدم الامر بضده و الا لزم التكليف بالجمع بين الضدين و هو محال فيفسد الضد لان فساد العباده يحصل بعدم موافقه الامر و عدم موافقه الشخص للامر قاض بعدم موافقه تلك الحصه من الطبيعه الحاله فيه للامر و هذا كله على فرض وجود الكلى الطبيعى و لو قلنا بعدم وجوده لم يكن الامر الشخص و تعلق الامر بالطبيعه على الحقيقه غير ممكن ثمّ لا ريب ان الظاهر من الامر بالطبيعه ايجادها بنحو خاص مقبول عند الامر لا ايجادها باى نحو اتفق بل يكفى حصول الشك فى ارادتها متحده ببعض الافراد و قد يقال ان النهى عن الضد على فرضه غيرى بمعنى انه نهى عنه لفعل الغير لا لنفسه و يرجع إلى النهى عن ترك الفعل و هو لا ينافى موافقته للامر من جهه نفسه أ لا ترى ان السلم الحرام و الراحله المغصوبه إذا اوصلا إلى فعل الواجب فقد حصل امتثال الامر الاصلى و التبعى مع ثبوت النهى النفسى إذ الامر التبعى بعد التحليل يرجع إلى الامر بنفس الفعل و الحاصل ان النهى تبعا لا ينافى الامر النفسى و النهى النفسى لا ينافى الامر التبعى و فيه نظر بعد ما بينا وحده الايجاد و حصول الشك لا اقل من جهه الضديه و القول باقتضاء النهى عن الضد بل فساده قوى غير ان السيره تنافيه ظاهرا كما قيل إذ يلزم عليه لزوم اتمام المسافر غالبا لانه لا يخل أحد فى الغالب عن لزوم حق من دين أو حق جنايه أو قصاص أو تعلم واجب أو حرام مما يلزم تعلمه أو غير ذلك مما ينافى السفر و يمكن الاعتذار عنه بان الأصل فى صلاه المسافر القصر خرج بالادله ما حرمت غايته أو حرم بنفسه لنفسه كسفر العبد و نحوه فيبقى الحرام التبعى مندرجا تحت الأصل أو يقال بان السيره بعد ثبوتها هى الحاكمه بلزوم التقصير فى مثل هذه الصور و اعظم من ذلك لزوم فساد عبارات اكثر الناس إذ قلما يخلو انسان مخلى عن لزوم الدين حال مطالب به صاحبه أو حق من الحقوق يلزم ادائه فورا و يلزم بطلان عبادات الحكام و الظلام و السراق و كل من اكل ما مسلم أو جنى عليه و يلزم من ذلك المصيبه العظمى و الخطب الاكبر ثمّ خلو الأخبار و الآثار من هذا الحكم التى تعم به البلوى و خلو المواعظ و الخطب من ذلك مع ان فى بيان فساد العبادات اكمل موعظه و اقوى زاجر كما لا يخفى على الناظر فى احوال الناس فانك تجد اكثرهم يتجرءون على فعل المحرمات و ترك الواجبات و يعدون ترك الصلاه و الصوم مثلا كالكفر و لو لا ما حضرنى من الاجماع و ما حصل لى من القطع بتتبع السيره لكنت قائلا بحرمه الصيد بل بفساده حيث تكون عباده

و یؤید ما ذکرناه من الاجماع و السیره ما تضمنته الروایات من تحریم السفر یوم الجمعه و یوم العید بعد وجوب الصلاتین مع الایذان بان عله التحریم المضاده و غیر ذلک من المقامات و هذا المقام لا یسع البسط و قد مر الکلام فی الاصول و فی الریاض و الکتاب و الدلائل و شرح الاستاد المیل إلی صحه الصلاه و العلامه و المقدس و الخراسانی علی فسادها و قد مر من الکلام ما به المحاکمه من الفریقین و اللّه الموفق و کذا لو کان مضیقا بل هو اولی لتشخص الفرد المامور به و یحتمل قویا الصحه لدوران الامر بین طلبین حتمیین و لعل طلب الصلاه اهم من طلب ازاله النجاسه و القاعده فی المعارضه ترجیح الراجح و لو وجدها فی اثناء الصلاه احتمل وجوب القطع ان نافی الاتمام الفوریه مع احتمال لزوم الاتمام علی فرض المنافاه لان اتمام الصلاه اهم و یمکن أن یقال بان الباعث علی الازاله التعظیم و لیس تعظیم المسجد اولی من تعظیم الصلاه التی هی ام الاعمال و لأجلها فضل المسجد و لا ریب ان قطعها مناف لتعظیمها و کذا ترکها للازاله فی الصوره السابقه و اللّه اعلم. و عن الاوانی لاستعمالها فیما یشترط بالطهاره و لا یجب فی شی ء منها وجوبا مستقرا و ظاهر فاجتنبوه و الرجز فاهجر و ثیابک فطهر و الاخبار الداله علی وجوب ازاله النجاسات بقول مطلق منزله علی الوجوب للغایه المشروطه بالطهاره للاجماع و السیره القاطعه و ظواهر الأخبار الکثیره الداله علی ان الموجب للازاله توقف الغایات علیها و فی شرح و لعله یعنی عدم استقرار الوجوب اجماعی کما قیل انتهی. و یجب مستقرا للازاله عن ما یلزم تعظیمه من المساجد و الضرائح و المصحف و نحوهن و سواء فی وجوب الازاله قلت النجاسه أو کثرت للاصل و الاطلاقات هو الاجماعات فی وجوب الازاله للطواف و الصلاه و اطلاقات الادله من الآیات کقوله تعالی فاجتنبوه و قوله تعالی و الرجز فاهجر و قوله تعالی و ثیابک فطهر إلی غیر ذلک من الأخبار الکثیره الداله علی لزوم طهاره الثیاب فی الصلاه و من خصوص بعض النجاسات من غیر تقیید کما سیجی ء شطر منها و فی السرائر عن بعض الأصحاب انه إذا ترشش علی الثوب أو البدن مثل رءوس الابر من النجاسات فلا باس بذلک و عن میافارقیات السید العفو عن البول إذا ترشش عند الاستنجاء کرءوس الابر و نقل فی الذکری و الدلائل عن ابن الجنید العفو عما دون الدرهم من کل نجاسه وقعت علی الثوب الا دم الحیض و المنی و فی الدروس نسبه العفو عما دون الدرهم فی سائر النجاسات إلیه و لم یستثنی شیئا و هم محجوجون بالعمومات السابقه و خصوص صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن الکاظم (ع) فی رجل یبول باللیل فیحسب ان البول اصابه و لا یستیقن فهل یجزیه ان یصب علی ذکره إذا بال و لا یتنشف قال یغسل ما استبان انه قد اصابه و ینضح ما یشک فیه من جسده و ثیابه و یتنشف قبل ان یتوضأ و خبر الحسن بن زیاد ان الصادق (ع) سأل عن الرجل یبول فیصیب بعض فخذه قدر نکته من بوله فیصلی ثمّ یذکر بعد انه لم یغسله قال یغسله و یعید صلاته و فی فقه الرضا (ع) و تروی ان قلیل البول و الغائط و الجنابه و کثیرها سواء و نروی ان بول ما لا یجوز اکله فی النجاسه ذلک حکمه و بول ما یؤکل لحمه فلا باس به و فی موثقه سماعه اغسل المنی قلیلا کان أو کثیرا و فی روایه ابن مسکان نظیر ما فی روایه الحسن بن زیاد حرفا حرفا عدا الدم المجتمع فقد عفی فی الصلاه بالاجماع و النصوص و علیه اکثر الجمهور و فی الروضه انه محل وفاق عن قلیله فی الثوب کما فی الفقیه و الهدایه و المقنعه و المبسوط و المراسم و الغنیه ففیهن الاقتصار علی الثوب مع عدم التعرض للبدن

و فی الاخیره الاجماع فیه و فی شرح الفاضل ان فی الخلاف الاقتصار علی ذکر الثوب و الذی رأیت فیه التعرض للبدن أیضا و نسب فی الشرح الاقتصار علی ذکر الثوب إلی کثیر بل الحکم ثابت فی الثوب و البدن کما فی الانتصار و الجامع و ظاهر اللمعه و السرائر و الشرائع و الفائده و شرح الموجز و التحریر و الذکری و کشف الحق و التذکره و نهایه الاحکام و غیرهن و فی السنه و غیرهن و فی الاخیره نقل الاجماع الا ان فی الذکری و نقل فیه الاجماع و فی الکشف نسبته إلی الامامیه و هو مؤذن بالاجماع و اطلق العفو فی الارشاد و الدروس و المختلف و الکتاب و الدلائل و الذخیره و المنتهی و المعتبر و غیرهن من غیر تعرض للثوب و البدن و فی السته الاخیره نقل الاجماع و الظاهر من تتبع کلماتهم عدم الفرق بین الثوب و البدن و ینزل کلام المقتصر علی الثوب علی الغالب و علیه تنزل الأخبار أو علی ان العفو انما هو من جهه المشقه و هی بالبدن اولی فاکتفی عن ذکر البدن بمفهوم الموافقه قال فی المنتهی حکم الثوب حکم البدن فی هذا الباب و اصناف إلیه الفاضل و السید نقلا عنه ذکره اصحابنا و لیس فی نسختی و فی الدلائل ان الأصحاب صرحوا بعدم التفرقه بین الثوب و البدن لاشتراکهما فی لزوم المشقه و الذی فی الأخبار الکثیره الاقتصار علی ذکر الثوب کصحیح ابن أبی یعفور و مرسل جمیل و حسن ابن مسلم و روایه الجعفی و نحوهن نعم فی روایه مثنی بن عبد السلام عن الصادق (ع) انه سأله انه حک جلده فخرج منه دم فقال ان اجتمع منه مقدار حمصه فاغسله و الا فلا و فیه مع ما فی السند انه مشتمل علی التقدیر بالحمصه و لا نقول به و یمکن تنزیله علی ان وزن الحمصه یساوی قدر الدرهم فی المساحه لو بث علی البدن أو علی ان الحمصه مثال و تقریب و کیف کان فبعد تنزیل الخبر علی ما ذکرناه یصلح سندا لانجباره بالشهره بل الاجماعات مع ان فی الأخبار الادله دلاله علی الحکم لان نجاسه الثوب بالدم غالبا تستدعی نجاسه البدن به فترک التعرض له فی الأخبار دلیل علی العفو مع انه ربما ظهر من الأخبار ان العله المسوغه انما هی الاقلیه لا خصوص المحل سیما مثل لفظ لیس بشی ء و یظهر من عباره الحسن عدم العفو عن الدم قل أو کثر فانه قال إذا اصاب ثوبه دم فلم یره حتی صلی فیه ثمّ رآه بعد الصلاه و کان الدم علی قدر الدینار غسل ثوبه و لم یعد الصلاه و ان کان اکثر من ذلک اعاد الصلاه و لو رآه قبل صلاته أو علم فی ثوبه دما و لم یغسله حتی صلی غسل ثوبه قلیلا کان الدم أو کثیرا و قد روی ان لا اعاده علیه الا ان یکون اکثر من قدر الدینار انتهی. و یمکن تنزیله علی ان الفارق بین العلم و غیره هو قدر الدینار و الزائد علیه و أما القلیل فلا اثر له و لا فرق فی الثوب بین المصحوب و الملبوس اخذا باطلاق کلام الأصحاب و اخبارهم و علیه صاحب الذخیره و المعالم و رجح الفاضل عدم دخول المصحوب اقتصارا علی المتیقن من الاطلاق و هو الحق بناء علی القول بالحاق المصحوب و المحمول بالملبوس و لا ینفی الشک فی المنع ان منعنا مصاحبه النجس للمصلی و سیجی ء البحث فیه و فی الشک کفایه

و استشکل فیه فی المنتهی و نهایه الاحکام و کلام ابن زهره یوهم اختصاص العفو بدم الجروح و القروح و یمکن تنزیله علی جروح الغیر و قروحه فیوافق و ایضا ذکر هذا الدم فی مقابله الدماء الثلاثه فیراد جمیع ما عداها لحق المقابله و هو بجعله من سعه الدرهم البغلی باسکان الغین کما فی الذکری و الدروس و الریاض و سرح الموجز و حاشیه المدقق و حاشیه الشرائع و فیهن انه نسبته إلی رأس البغل و نص بعضهم علی انه ضراب کان یضرب الدراهم ففی الذکری و شرح الموجز و غیرهما البغلی باسکان الغین منسوب إلی رأس البغل ضربه للثانی و فی ولایته بسکه کسرویه وزنها ثمانیه دوانیق و البغلیه کانت تسمی قبل الاسلام الکسرویه فحدث لها هذا الاسم فی الاسلام و الوزن بحاله و جرت فی المعامله مع الطبریه و هی اربعه دوانیق فلما کان زمن عبد الملک جمع بینهما و اتخذ الدرهم منهما و استقر امر الاسلام علی سته دوانیق و هذه التسمیه ذکرها ابن درید انتهی. و فی المجمع ان فی النص الدرهم الاسلامی اسم للضروب من الفضه و هو سته دوانیق إلی ان قال و کانت الدراهم فی الجاهلیه مختلفه فبعضها خفاف و هی الطبریه و بعضها ثقال کل درهم ثمانیه دوانیق و هی العبدیه و قیل البغلیه نسبه إلی ملک یسمی رأس البغل فجمع الاثنان و قسما درهمین فصار کل واحد سته دوانیق و قیل ان عمر فعل ذلک لما رأی ان الثقال تصعب علی الرعیه فی الخراج و فی المعتبر و التذکره انه نسبه إلی بغل قریه بالجامعین قال فی الدلائل و الکتاب و ضبطها المتاخرون بفتح الغین المعجمه و تشدید اللام و فی الذکری و الریاض و شرح الموجز و قیل منسوب إلی بغل قریه بالجامعین کان یوجد بها دراهم تقرب سعتها من اخمص الراحه لتقدم الدرهم علی الاسلام قال فی الذکری قلنا لا ریب فی تقدمها و انما التسمیه حادثه فالرجوع إلی المنقول اولی و اکثر من تقدم منه الضبط باسکان الغین نسب فتحها و تشدید اللام إلی القیل کما صنع فی الریاض و فی المهذب البارع ان الذی سمع من الشیوخ فتح الغین و تشدید اللام ورد علی ما فی الذکری فان اتباع المشهور بین الفقهاء اولی من اتباع المنقول عن ابن درید و فی السرائر ان الشارع عفی عن ثوب و بدن اصابه منه دون سعه الدرهم الوافی المضروب من درهم و ثلث و بعضهم یقول دون قدر الدرهم البغلی منسوب إلی مدینه قدیمه یقال لها بغل قریه من بابل بینهما قریب من فرسخ متصله ببلد الجامعین یجد فیها الحفره دراهم واسعه شاهدت درهما من تلک الدراهم و هذا الدرهم اوسع من الدینار المضروب بمدینه السلام المعتاد یقرب سعته من سعه اخمص الراحه و قال بعض من عاصرته ممن له علم باخبار الناس و الانساب ان المدینه و الدرهم منسوبه إلی ابن أبی البغل رجل من کبار أهل الکوفه اتخذ هذا الموضع قدیما و ضرب هذا الدرهم الواسع فنسب إلیه الدرهم البغلی و هذا غیر صحیح لان الدراهم البغلیه کانت فی زمن الرسول و قبل الکوفه انتهی. و ربما یجاب بان وجودها سابق و نسبتها لا حقه لصنعه علی قدرها فوجه کلامه و فی الفقیه و المقنعه و الغنیه و المبسوط اعتبار الوافی المضروب من درهم و ثلث کما فی فقه الرضا (ع)

و الظاهر انه و البغلی واحد و ظاهر عباره السرائر المتقدمه تعطی المغایره لکن فی الخلاف و التذکره و المعتبر و اکثر کتب المتاخرین اعتبار الوافی المضروب من درهم و ثلث و تسمیته بالبغلی فظاهرهم الاتفاق علی الموافقه ممن عدا ابن ادریس و اعتبر الحسن سعه دینار و قد سمعت عبارته و فی مسائل علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الدمل یسیل منه القیح کیف یصنع قال ان کان غلیظا أو فیه خلط من دم فاغسله کل یوم مرتین غدوه و عشیه و لا ینقص ذلک الوضوء و ان اصاب ذلک ثوبک قدر دینار من الدم فاغسله و لا تصل فیه حتی تغسله و فیه ما یدل علی رأی الحسن لکنه مخالف لما علیه الأصحاب من حکم دم القروح و الجروح الا أن ینزل و اعتبر أبو علی سعه العقد الاعلی من الابهام قال فی المعتبر و الکل متقارب و التفسیر الأول یعنی تفسیره بالدرهم و الثلث اشهر و حکی اعتبار سعه العقد الاعلی من السبابه و الوسطی و فی الروض اقتصر علی نقل عقده الوسطی مع تلک الاقوال ثمّ قال و لا تناقض بین هذه التقدیرات بجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد کما هو الواقع و اخبار کل فرد رآه و حیث نقل عن ابن ادریس انه شاهده فوجده یقرب من اخمص الراحه قال و شهادته فی قدره مسموعه و هو یعطی اختبار هذا التقدیر و فی الروضه جمع باختلاف الضارب أیضا ثمّ التحقیق انه حیث اختلفت التقادیر و لم یظهر لبعضها رجحان علی بعض آخر فاللازم الاقتصار علی الأقل احتیاطا فی فراغ الذمه الیقینی بعد الشغل کذلک و لعل الدینار کالمقطوع به و ان رجحنا مقاله الحلی کما فی الریاض فلا بحث و ربما یقال انه علی تقدیر عدم الرجحان فی آحاد التفاسیر نتمسک بالاصل فی عدم بلوغ الدم درجه المنع و هو ضعیف أو یقال حیث نجمع الاقوال بما فی الروض من اختلاف الدراهم کان العمل علی الجمیع فیتحقق العفو فی کل مرتبه لان لفظ الدرهم مشترک معنوی و الاخذ بالاحتیاط اوفق بقی هنا شی ء و هو ان الأخبار انما ذکر فیها اسم الدرهم غیر مقید بالبغلیه و لا بغیرها فیبقی التقیید بلا مستند مضافا إلی انه ذکر فی الذکری و غیرها ان البغلی ترک فی زمن عبد الملک و هو مقدم علی زمن الصادق قطعا فکیف تحمل النصوص الوارده عنهم (ع) علیه

و هذا حاصل ما فی الکتاب و رده البهائی بان احکامهم ع متلقاه من النبی (ص) و قد وردت صحاح بانها مثبته عندهم فی صحیفه باملاء رسول اللّه (ص) و خط امیر المؤمنین (ع) فمتروکیه البغلی فی عصر الصادق لا تنافی حمل الأخبار علیه انتهی مضمونه. و لا یخفی ما فی ضعف الجواب الا ان یدعی انهم ع بینوا للرواه ان کلامهم فی الدرهم علی نحو المعنی الأول و انهم قالوا ذلک نقلا عن الکتاب و الا فلا شک ان الظاهر تنزیل کلامهم علی اصطلاح زمانهم ع و الاولی التمسک فی التنزیل بفهم الفقهاء ذلک قدیما و حدیثا و الاجماعات المنقوله التی لا تحصر و خبر فقه الرضا (ع) المفسر له بالوافی و ان الوافی مقدار درهم و ثلث و خبر الدینار و غیر ذلک و المسأله تکاد أن تکون من العلمیات کما لا یخفی علی من تتبع لسان القدماء و ان تلوثا به و انفعلا کما هو ظاهر الکل و فی الفقیه و الدم إذا اصاب الثوب فلا باس بالصلاه فیه ما لم یکن قدر درهم واف و الوافی ما یکون وزنه درهما و ثلثا و ما کان دون الدرهم الوافی فقد یجب غسله و لا باس بالصلاه فیه و ان کان الدم دون حمصه فلا باس بان لا یغسل و یطهر منه ان ما دون الدرهم نجس معفو عنه و ما دون الحمصه طاهر و لعله نزل خبر المثنی علی ذلک و جمع بینه و بین الأخبار و فی خبر الفقه نظیر ما فی الفقیه حرفا حرفا و نص أبو علی علی انه لا ینجس الثوب بما نقص عن سعه الدرهم الذی سعته کعقد الابهام الاعلی من کل نجاسه الا دم الحیض و المنی و هما محجوجان بالاجماعات و الاخبار المطلقه فی نجاسه الدم و الخاصه فی القلیل کروایه ابن أبی یعفور و غیرها و کیف کان فالحکم بنجاسته و ان قل کاد أن یعد من الضروریات و فی الریاض قال ابن الجنید بعدم نجاسه الثوب بدم کعقد الابهام الاعلی و هو خلاف الاجماع لا ما ساوی الدرهم کما فی الخلاف و المبسوط و الشرائع و کتب المصنف و الشهیدین و سائر کتب الاوائل و الاواخر الا ان فی بعضها النص علی العفو عما دون الدرهم و السکوت عن حال الدرهم کما فی الغنیه و هو دال علی ما ذکرنا لانهم حیث حکموا بنجاسه الدم و ایجاب غسله و اخرجوا الأقل فبقی الأکثر و المساوی مندرجا فی الحکم السابق و فی الفائده الاجماع علی عدم العفو عن المساوی و فی الکشف نسبته إلی الامامیه و فی الشرح و شرح الموجز و المسالک و غیرهن نقل الشهره فیه ثمّ هو منسوب إلی الشیخین و اتباعهم و ابنی بابویه و ابن ادریس و ابن البراج کما فی الدلائل و ذهب السید المرتضی و سلار إلی العفو عن المساوی و فی المختلف ان ذلک یلوح من کلام السید و فی الکتاب نسبته إلی السید فی الانتصار و الذی عندی من نسخه الانتصار فیه موافقه المشهور و فی شرح الموجز نسبته إلی السید أیضا

و فی الدلائل إلی ظاهر السید و اقتصر فی الذکری و التنقیح علی النسبه إلی سلار و فی شرح الفاضل نسبته إلی المراسم قال و حکی عن السید و کیف کان فالمشهور أو المجمع علیه عدم العفو لان المخالف معلوم النسب و مسبوق بالاجماع و ملحوق به و هو الحق للعمومات الداله علی وجوب غسل النجاسه و غسل الدم واصل شغل الذمه الیقینی المستند للفراغ کذلک و الاجماع المنقول أو المحصل و الروایات المعتبره کصحیحه ابن أبی یعفور عن الصادق الداله علی وجوب غسل مقدار الدرهم مجتمعا و مرسله جمیل عن الباقر و الصادق ع انه لا باس أن یصلی الرجل فی الثوب و فیه الدم متفرقا شبه النضح و ان کان قد رآه صاحبه قبل ذلک فلا باس به ما لم یکن مجتمعا قدر الدرهم و فی فقه الرضا (ع) من اصاب ثوبه دم فلا باس بالصلاه فیه ما لم یکن قدر درهم وافی و الوافی ما یکون وزنه درهما و ثلثا و ما کان دون الدرهم الوافی فلا یجب علیک غسله و لا باس بالصلاه فیه و ان کان الدم حمصه فلا باس علیک بان لا تغسله و روی الجمهور عن النبی (ص) انه قال تعاد الصلاه من قدر الدرهم فی الدم و أما روایه اسماعیل الجعفی عن أبی جعفر (ع) فی الدم یکون فی الثوب قال ان کان اقل من الدرهم فلا یعید الصلاه و ان کان اکثر من قدر الدرهم و کان رآه فلم یغسله حتی صلی فلیعد صلاته الحدیث و طریق الاحتجاج للمشهور الاستناد إلی مفهوم الشرطیه الاولی و هی اولی اعتبارا من مفهوم الثانیه لتایده بعموم وجوب غسل الدم واصل بقاء شغل الذمه و لان المفهوم عرفا بعد النظر فی مجموع الشرطیتین ان المراد بالاکثر الدرهم فما زاد فلا یرد اعتراض السید بان مفهوم الشرطیه الثانیه مؤید باصاله الطهاره لضعف الأصل و عدم الطهاره اجماعا و معارضته بما مر احتج المخالف بالاصل و هو ضعیف و عمومات الصلاه و هو اکثر ضعفا و بحسنه ابن مسلم قال قلت له الدم یکون فی الثوب علی و انا فی الصلاه قال ان رایته و علیک ثوب غیره فاطرحه و صل فیه و ان لم یکن علیک غیره فامض فی صلاتک و لا اعاده علیک و ما لم یزد علی مقدار الدرهم فلیس بشی ء رایته أو لم تره فاذا کنت قد رأیته و هو اکثر من مقدار الدرهم فنسیت غسله و صلیت فیه صلاه کثیره فاعد ما صلیت فیه و فیه مع الاضمار المرجوح بالنسبه إلی غیره و الحسن الغیر المقابل للصحه و المخالفه للشهره بل الاجماع و الاشتمال علی تقدیم الساتر النجس علی التعری و مخالفه الاصول و العمومات بضعف أصل الاباحه فی العباده و بطلان أصل الطهاره هنا اتفاقا انها قرینه التنزیل فیراد ما لم یکن درهما فما زاد ثمّ فی الکافی زیاده و ما کان اقل من ذلک فلیس بشی ء رایته الخ و الظاهر انها بیان للمتقدم و ایضاح له فیفید ان المراد بما زاد ما یقابل ما نقص

ثمّ هـذه المسـأله علميه و الاـ فلا كثير نفع لها فى العمل لان الانتفاع بها موقوف على معرفه قـدر الـدرهم على وجه التحقيق دون التقريب و ذلك متعـذر أو متعسـر و الاولى بل اللازم التعويل على الاحتياط فى مثل هذه المقامات و العفو فى سائر الدماء الا دم الحيض و الاسـتحاضه و النفـاس كمـا فى كشف الحق و الغنيه و الشـرائع و كتب المصـنف و كتب الشـهيدين و ظاهر الخلاف و صريح السـرائر و غيرهن و فى الغنيه الاجماع فيه و فى السـرائر نفى الخلاف و كذا فى ظاهر الخلاف و ظاهر كشف الحق انه من دين الاماميه و فى التذكره نسـبه الخلاف فيهن إلى احمد و هو مؤذن باتفاقنا و فى الانتصار الاقتصار على دم الحيض و ظاهره ان الحكم فيه من دين الاماميه و اجماعها منعقد عليه ثمّ الحق به النفاس وه فى المعتبر و استثناء الحيض و نسبه ذلك إلى الأصحاب و اسـند لحاق الـدمين به إلى الشـيخ و فى حاشـيه المـدقق اسـناد الحكم فيه إلى الأصـحاب ثمّ قال و الحقوا به دم الاسـتحاضه و النفاس و فى شرح الموجز اسناد استثناء الحيض إلى ابن باويه و المرتضى و الشيخين و اتباعهما و استثناء الدمين إلى الشيخ و فى الدلائل ان الأصـحاب قاطبه قاطعون باستثناء دم الحيض و الحق الشيخ به دم الاستحاضه و النفاس و مثله فى الكتاب و فى التنقيح الاجماع على اسـتثناء دم الحيض و فى شرح الاستاد و الذخيره ان استثناء دم الحيض مذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا و السند فى استثناء دم الحيض بعد الأصل و الشك فى دخوله تحت ادله العفو و الاجماعات روايه أبى بصير قال لا تعاد الصلاه من دم لا تبصره الا دم الحيض فان قليله و كثيره فى الثوب ان رآه و ان لم يره سواء و ضعف السند و وقف الخبر منجبران بعمل الأصحاب مع ان فى الكافى روايتهما عن الباقر و الصادق (ع) و هو اضـبط من التهـذيب و فى التهـذيب فى محل آخر نظير ما فى الكتاب و فى فقه الرضـا (ع) الاـ أن يكون دم الحيض فاغسـل ثوبـك منه و من البول و المنى قـل أو كثر مضافا إلى ما روى فى الأخبار ان الحـائض تصـلى فى ثيابهـا مـا لم يصـبها دمهـا و قوله (ع) اقرصـيه و اغسـليه بالمـاء و فى روايه سوره بن كليب عن الصـادق (ع) الحائض تغسل ما اصاب ثيابها من الـدم و لا اقل من العموم من وجه بين مطلق العفو عن قليل الـدم و عدمه عن مطلق دم الحيض و الثـانى يتايـد بالعمومات واصل شـغل الـذمه و ان اسـماء العباده اسـماء للصـحيح منها فتأمل و فى اسـتثناء النفاس بعـد الأصل و الشـك فى الانـدراج تحت دليـل العفو و الاجماعات و مساواه دم الحيص فى غلظ النجاسه كما قاله الشـيخ و نقله عنه المحقق و غيره ان دم النفاس و دم الحيض واحد كما تضـمنته الأخبار ففى عموم المنزله ابين دلاله مع انه منه حقيقه كما صرح به المصنف و غيره من انه دم الحيض المتخلف لغذاء الطفل فاذا سقط الطفل سقط معه

و فی دم الاستحاضه بعد الأصل و الشک و الاجماع ان الاستحاضه مشتقه من الحیض کما نقله فی الدلائل عن الشیخ و قال المحقق و کان الشیخ انما الحق الاستحاضه بالحیض للمشارکه فی الغلظ لاشتراکهما فی ایجاب الغسل ثمّ ان کثیرا ما اطلق لفظ الاستحاضه علی الحیض و بالعکس فربما یقال بان الحمل علی قرب المجاز من المساواه فی کل حکم الا ما قام علیه الدلیل غیر بعید و فیما دل علی وجوب تغییر قطنه المستحاضه علی الاطلاق ابین دلاله و کیف کان فلا ینبغی الشک فی استثناء هذه الدماء بعد الشک فی اندراجها فی دلیل العفو اما لندرتها أو لعدم فهم الفقهاء دخولها و ادخالها فیما دل بعمومه علی وجوب غسل الدم مطلقا و فی الاجماعات بعد ذلک کله کفایه و دم نجس العین کما فی التذکره و المنتهی و نهایه الاحکام و المختلف و الارشاد و شرح الموجز و التحریر و البیان و الدروس و ظاهر الریاض و الکتاب و التنقیح و لم یستثنیه فی الخلاف و الغنیه و اللمعه و الانتصار و اکثر کتب القدماء و فی المعتبر و الحق بعض فقهاء العجم منا دم الکلب و الخنزیر و لم یعطیا العله و لعله نظر الی ملاقاه جسدهما و نجاسه جسدهما غیر معفو عنها و فی المختلف اسند الخلاف إلی القطب الراوندی و ابن حمزه فی دم الکلب و الخنزیر و الکافر و فی التذکره نسب إلی القطب استثناء دم الکلب و الخنزیر و لم یتعرض لدم الکافر و فی شرح الموجز اسناد استثناء دم مطلق نجس العین إلی القطب و ابن حمزه و فی الدلائل إلی القطب و هو الظاهر من حاشیه المدقق و الروضه لانه اسند استثناء دم نجس العین إلی بعض الأصحاب و کانه عناهما و قریب منهما ما فی الکتاب و الظاهر ان الاستثناء لنجس العین باقسامه لوحده العله و انکر ابن ادریس هذا الاستثناء کل الانکار و ادعی انه خلاف مذهب الامامیه و لا یبعد قوله بالنظر إلی اطلاق القدماء العفو عن مطلق القلیل من الدم و اطلاق الأخبار کذلک الا أن یدعی ندره هذا القسم و عدم انصراف الاطلاق إلیه فیرجع إلی الاصول و الضوابط المقرره و أما خیال تاثر الدم من اصابه البدن فغیر معقول علی القول بان النجاسه لا تقبل الشده و ان النجس لا ینفعل و ان الأصل عدم انفعال شی ء بشی ء و الادله انما دلت علی انفعال الطاهر و أما علی القول بالانفعال فلعلنا لا نقول به الا فیما غایره و الدم جزء نجس العین و ان ازداد من جهه اخری ففیه ما فی باقی الاجزاء من النجاسه و زیاده ثمّ ان الاطلاق ان شمل و لا وجه لهذه التخیلات و الا فلا بد من الرجوع إلی الأصل و کان غرضهم بما ذکروه رفع الشمول لان العفو عن الدم من حیث نجاسته الدمویه لا یستلزم العفو عنه من جهه النجاسه الخنزیریه من غیر حاجه إلی تقریر ملامسه البدن

و کیف کان فالاقوی حصول الشک فی الشمول فیرجع إلی الأصل فی عدم العفو و یمکن ان یستند فی عدم العفو هذا بل فی کل غیر مأکول اللحم لو وجد القائل به بروایه زراره عن الصادق (ع) عن رسول اللّه (ص) ان الصلاه فی وبر کل شی ء حرام اکله فالصلاه فی وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و کل شی ء منه فاسده و لا تقبل الصلاه حتی یصلی فی غیره مما احل اللّه اکله الحدیث و هو قوی السند و ان کان فیه ابن بکیر لانه من اصحاب الاجماع و هو قاضی بعدم جواز الصلاه بقلیل الدم من کل ما لا یؤکل لحمه و العمل به غیر بعید و العفو عن الدم من حیث کونه دما لا یستلزم العفو من جهه کونه دم غیر الماکول و لا بد من المحافظه علی الاحتیاط فی تصحیح العباده و اللّه العالم و عفی أیضا بلا خلاف فی الصلاه عن دم القروح اللازمه و الجروح الدامیه و ان کثر فی الثوب و البدن مع مشقه الازاله کما فی التحریر و اکثر کتب الفقهاء الا ان عبارتهم متفاوته ففی التحریر فان شق ازالته و لم یقف سیلانه کالقروح اللازمه و الجروح الدامیه إلی آخر ما هنا و نظیره فی المعتبر و فی جمیع کتب الفقهاء نظیر ما هنا الا ان فی التذکره و المختلف و الارشاد و الغنیه و الفائده اشتراط اللزوم فی الجروح و القروح و یراد لزوم الدم کما صرح به فی التذکره و فی الوسیله و نهایه الاحکام و شرح الموجز القروح الدامیه و الجروح اللازمه عکس ما هنا و فی المنتهی الجروح السائله و القروح الدامیه و فی الروضه اعتبار السیلان فی الدمین و فی الشرائع و الدروس و البیان و الذکری اعتبار عدم الرقی فیهما و الرقی انقطاع الدم و سکونه کما فی المسالک و الکتاب و فی المقنعه اعتبار السیلان و عدم انقطاع الدم و کان مراد الجمیع استمرار الدم بحیث لا یحصل فیه فترات یمکن فعل الصلاه فیها لاشتراکها فی اعتبار المشقه نعم لو کان فترات لا یمکن تمیزها فلا اعتبار بها لبقاء المشقه و قد صرح سبب العفو مع الفترات فی الذکری و شرحی الموجز و الفاضل و المعتبر و فی التحریر و التذکره و المنتهی اعتبار استمرار الدم و لزومه و هو یعطی عدم الفتره اصلا و لکن ینزل علی ما قلنا و کیف کان فظاهر الکل ذلک لان منهم من اعتبر الدوام و الاستمرار فی الدم و منهم من صرح بعدم العفو فیما له فترات و منه من استند إلی المشقه کما فی السرائر و اکثر کتب الفقه و منهم من استند إلی الجرح کما فی الغنیه و التهذیب بل الکل استندوا إلی المشقه فیعطی کلام الجمیع لزوم الاستمرار علی وجه لا تتیسر الصلاه مع الخلو عن الدم فیکون حالها حال صاحب السلس و البطن و المستحاضه و دائم النجاسه و فی الکتاب و الروضه ان المستفاد من الأخبار عدم الوجوب حتی یبرأ و هو قوی

و فی حاشیه المدقق و حاشیه الشرائع و الکتاب و الدلائل عدم اعتبار المشقه و ان المدار علی البئر و فی الدلائل أو الامن من الدم قال الفاضل و اطلق فی الخلاف و المبسوط العفو و ان حمله علی الاستحاضه قیاس و فی الفائده الاجماع علیه و فیهما زیاده انه حرج منفی و یمکن تخصیص ما فیهما بما یتضمن الحرج انتهی. قلت و قد مر ما فی الخلاف من اشتراط اللزوم فی الدم فالظاهر انطبقا ممن تقدم علی ثانی الشهیدین علی ان الحکم یدور مدار الحرج و المشقه و فی الکتاب و الذخیره نسبته اعتبار البئر إلی الصدوق أیضا و کلامه علی خلاف النسبه بانه قال فی الجرح حتی یبرأ و ینقطع الدم و هو القول المشهور کما لا یخفی و هذا هو الاوفق بالاصول الموجبه لیقین فراغ الذمه و العمومات الداله علی وجوب غسل النجاسه بقول مطلق و غسل الدم کذلک مضافا إلی فهم اجلاء الفقهاء و قدماء الأصحاب هذا التخصیص مع ان اکثر الأخبار مما سنذکرها فی مقام الحجه اقصی ما تدل علی صوره استمرار الدم واصل الحکم اجماعی و نقل الاجماع علیه فی الغنیه و الخلاف و شرح الفاضل و فی التحصیل غنی عن النقل و فی الذخیره لا اعلم فیه خلافا و یدل علیه مع ذلک ما دل علی نفی الحرج و العسر و الاخبار الکثیره منها صحیحه لیث المرادی عن الصادق (ع) فی الرجل یکون به الدمامیل و القروح فجلده و ثیابه مملوءه دما و قیحا فقال یصلی فی ثیابه و لا یغسلها و لا شی ء علیه و صحیحه البصری عن الصادق (ع) فی الجرح یکون فی مکان لا یقدر علی ربطه فیسیل منه الدم و القیح فیصیب ثوبی فقال دعه فلا یضرک ان لا تغسله و روایه مستطرفات السرائر نقلا عن کتاب البزنطی عن عبد اللّه بن عجلان عن الباقر (ع) فی الرجل به القروح لا تزال تدمی کیف یصنع قال یصلی و ان کانت الدماء تسیل و صحیحه محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال سألته عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمی کیف یصلی فقال یصلی و ان کانت الدمامیل تسیل و صحیحه لیث أیضا عن الصادق (ع) فی الرجل یکون به الدمامیل و القروح فجلده و ثیابه مملوءه دما و قیحا و ثیابه منزله جلده فقال یصلی فی ثیابه و لا شی ء علیه و لا یغسلها و روایه أبی بصیر قال دخل علی أبی جعفر (ع) و هو یصلی فقال لی قائدی ان فی ثوبه دما فلما انصرف قلت له ان قائدی اخبرنی ان بثوبک دما فقال ان بی دامیل و لست اغسل ثوبی حتی تبرأ و روایه سماعه عن الصادق (ع) قال إذا کان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه من دمه فلا یغسل حتی یبرأ و ینقطع الدم و ما رواه الشیخ عن عمار الساباطی فی الموثق عن الصادق (ع) قال سألته عن الدمل یکون بالرجل فینفجر و هو فی الصلاه قال یمسحه و یمسح یده بالحائط أو بالارض و لا یقطع الصلاه

و الظاهر عند التأمل انما قبل روايه أبی بصیر من الروایات لا یخل من دلاله علی مذهب المشهور فان الظاهر من حال السائل التحیر فی امر هذا الدم و انه لا علاج له و الا فالطبع فضلا عن الشرع لا یرضی ببقاء هذا الدم مع سهوله الازاله ثمّ فی الصحیحه الاولی فثیابه مملوءه دما و قیحا و هو یؤذن بصعوبه الجرح و یبعد فیه الانقطاع و فی الثانیه لا یقدر علی ربطه و یسیل منه الدم و القیح و یظهر منه الاستمرار و فی الثالثه فلا زالت تدمی و فی الرابعه جلده و ثیابه مملوءه دما و قیحا و أما روایه أبی بصیر فاشبه شی ء بحکایه الفعل و البرء قد یراد به الانقطاع مع انه لا یخل من أمارات الوضع و أما روایه سماعه ففیها جرح سائل و یؤذن بالاستمرار و فی ذیلها تفسیر البئر بانقطاع الدم و هو ظاهر فی رأی المشهور و أما موثقه عمار ففیها انفجار الدمل و لا ریب ان انفجارها قاض بعدم انقطاع الدم علی الفور و بعد ذلک فلا یخفی علی الناقد البصیر ان مجموع هذه الأخبار یرشد إلی فتوی المشهور بعضها من جهه الجواب و بعضها من جهه السؤال و کفاک شاهدا علی ذلک فهم اجلاء الفقهاء و اساطین العلماء و قد بینا ان الشهره المستمره بل الاجماعات المنقوله معلنه باعتبار دوام السیلان علی وجه تحصل به المشقه و کلامهم بعد امعان النظر لا اختلاف فیه و کلمتهم فی ذلک واحده و لا یضر خلاف من شذ ممن تاخر فلو تعدی عن محل الضروره لزمت ازالته فلو مس السلم من بدنه أو الطاهر من ثوبه دم الجرح و القرح لزمت الازاله و قرب ذلک فی المنتهی و نهایه الاحکام و استحسنه صاحب المعالم و احتمله صاحب الکتاب و تامل فیه صاحب الذخیره و رده صاحب الدلائل و الذی یظهر من تتبع کلمات الأکثر ان الخروج عن محل الدم ان کان بحیث لا ینجس لکثرته فیشق حفظ غیر المحل عمه العفو و الا فلا مشقه و لا عفو الا ان یقال ان مرادهم بالمشقه مشقه زوال الأصل لا مشقه زوال کل جزء من الدم و لعله اظهر فی فهم عباراتهم و اطلاق الأخبار و کلام الفقهاء یعطی اطلاق العفو الا ان الخروج عن عمومات نجاسه الدم و أصل شغل الذمه بمثل ما مر مع ان المتیقن من الاطلاقات العفو عما یقرب من المحال محل تامل و ان کان القول به لظاهر الأخبار و ترک الاستفصال مع کون الخروج عن المحل فردا غالبا غیر بعید و لا یجب تخفیف الدم فی محله علی الاقوی کما فی حاشیه المدقق و الکتاب و الریاض و الدلائل و الکفایه و الذخیره و هو الظاهر من کافه متأخری المتاخرین و فی شرح الفاضل و نهایه الاحکام ذکر الاحتمالین و الاقوی فی النظر عدم وجوب التخفیف مطلقا کما هو ظاهر الخلاف و المبسوط لإطلاق الأخبار و ترک الاستفصال فی جواب السؤال مع ایذانها بالعموم

و ظاهر الخلاف الاجماع فيه حتى لو امكن جعل الباقى بعد التخفيف اقل من درهم كما فى الكتب السابقه من اطلاق عدم وجوب التخفيف و استشكل فى نهايه الاحكام فى هذا القسم و لا عصب الجرح كما فى الكتب السابقه و على القول بوجوب التخفيف يتقوى ايجاب العصب للحفظ عن الزياده و فى نوادر البزنطى ما يشير إلى وجوب العصب حيث قال صاحب القرحه التى لا يستطيع صاحبها ربطها و لا حبس دمها يصلى و لا يغسل ثوبه فى اليوم اكثر من مره و اطلق فى الخلاف و المبسوط عدم وجوب العصب و ان حمله على الاستحاضه و نظائرها قياس و فى الخلاف الاجماع عليه و زياده انه حرج منفى فى الشرع فيمكن تخصيص ما فيهما من عدم وجوب العصب بما يتضمن الجرح و كيف كان فالاقوى عدم لزوم ذلك لانه لا تفاوت بين كثره الدم و قلته كما ظهر من الأخبار و كلام الأصحاب و ايجاب مثل خروج عن ظاهر الادله و لا ابدال الثوب بطاهر و لو تيسر كما فى الكتب المتقدمه و شرح الموجز و فى المنتهى و نهايه الاحكام وجوب الابدال مع الامكان لانتفاء المشقه و فى الاخيره و لو تمكن من ابداله بما فيه اقل من درهم فاشكال اقربه عدم الوجوب و استشكل فى التحرير قال فى شرح الفاضل و الوجوب عندى اظهر و الظاهر غير ما استظهر من الأخبار على خلافه و لو ترشرش عليه من دم غيره فلا عفو كما فى نهايه الاحكام و المنتهى و هو الذى عليه الفتوى لان اطلاق الأخبار و كلام الأصحاب انما يفهم منه دم ذى الجرح لا غيره فغيره على الأصل و لا يسرى العفو فيه إلى ملاقيه و لا إلى ملاقى ملاقيه كما فى نهايه الاحكام و المنتهى و ظاهر شرح الموجز فلو اصاب ماء فاصاب الماء الثوب فلا عفو و قرب فى الكتاب ثبوت العفو و هو عجيب بالنسبه إلى مذاقه لان اللازم الاقتصار فيما خالف الأصل على محل اليقين و كون الفرع لا يزيد على الأصل محض اعتبار الا فيما يلزم البدن غالبا كالعرق لقوه فهمه من اطلاق العفو و نظيره الرطوبات الملازمه من القيح و نحوه و فى الذخيره و يمكن ان يستفاد من الروايات ثبوت العفو فى العرق و نحوه مما لا يقع الانفكاك عنه الا نادرا و قوى فى الذكرى اطلاق العفو فى المنفعل به من غير فرق بين الملازم و غيره قال لان المتنجس بشى ء لا يزيد عليه و هذا و ان ذكره فى الدم القليل لكن العله المذكوره جاريه فى المقامين و لو اصاب هذا الدم نجاسه خارجيه فلا عفو كما فى الذكرى فى مقام بيان حكم قليل الدم و المدارك و شرح الموجز و فى شرح الاستاد الاتفاق فيه اما لان النجاسه تقبل الشده و الضعف أو لان ذلك يبعث على الشك فى تناول الادله له و يستحب له غسل ثوبه فى اليوم مره كما فى نهايه الاحكام و المنتهى و التحرير و شرح الموجز و البيان و نسبه فى الكتاب

و الـدلائل إلی جمع من الأصـحاب و فی الـذخیره إلی المصـنف فی عـده من کتبه و فی الدروس سـری الحکم إلی کل نجاسـه لاـزمه و سـند أصـل الحکم روایه سـماعه قـال سـألته عن الرجـل به القروح أو الجروح فلاـ یسـتطیع ان یربطه و لا یغسل دمه قال یصلی و لا یغسل ثوبه الا کل یوم مره فانه لا یستطیع ان یغسل ثوبه کل ساعه و فی السرائر عن جامع البزنطی عن العلا عن محمد بن مسلم قال ان صاحب القرحه التی لا یستطیع ربطها و لا حبس دمها یصلی و لا یغسل ثوبه فی الیوم اکثر من مره و هما انما دلا علی خصـوص الثوب من غیر تعرض لحکم البـدن و الأصـحاب انمـا تعرضـوا لحکم الثوب فقـط ینبغی الاقتصـار علیه و یمکن التسـریه بفهم العله و ربما یفهم من قوله (ع) فانه لا یسـتطیع الخ. تمشـیه الحکم إلی کل نجاسه لازمه کما فی الدروس و لو رأی دمـا و شـک فی کونه عن جرح أو لاـ حکم بانتفـاء الجرح للاصـل و کـذا لو علم الجرح و شـک فی کون الـدم منه أو من غیره وجب علیه غسـله لأصل شـغل الـذمه مع احتمال التعویل علی أصل العدم و کذا لو علم بالجرح و وجود دم له و شک فی انه منه أو من غیره و لا یبعـد التعویل علی أصل العـدم فی مثل ذلک اما لو شک فی الانقطاع و عدمه فلا یبعد العمل علی الاستصـحاب لأصاله بقاء السیلان و یمکن القول بتقدیم أصل الشغل و وجوب الفحص عما یعلم به فراغ الذمه من التکلیف و کلام المخالفین هنـا مختلف فالشـافعی علی ان النجاسـات حکمهـا واحـد یجب ازاله قلیلهـا و کثیرهـا الاـ ما عفی عنه من دم البق و البراغیث فان تفاحش وجبت ازالته و أبو حنیفه النجاسات کلها یراعی فیها مقدار الدرهم فاذا زاد وجبت ازالتها قال و الدرهم هو البغلی الواسع و ان لم یزد فهو معفو عنه هکذا فی الخلاف و فی التذکره عن أبی حنیفه ان النجاسه المغلظه یجب ازاله ما زاد علی الدرهم فیها و المخففه لاـ تجب الاـ ان تتفـاحش و اختلـف اصـحابه فی التفـاحش فالطحـاوی ربع الثوب و بعضـهم ذراع فی ذراع و أبو بکر الرازی شبر فی شبر و فی الخلاف عن مالک و داود فی النجاسات کلها ان المتفاحش لیس بعفو فداود المتفاحش شبر فی شبر و مالک نصف الثوب قال

و قال النخعی قدر الدرهم غیر معفو عنه و دونه عفو و فی التذکره عن مالک لا یجب ازاله النجاسه مطلقا قلت أو کثرت لقول ابن عباس لیس علی الثوب جنابه و لا دلاله فیه و عن احمد انه عفی عن یسیر دم الحیض و الاستحاضه و النفاس فکلامهم مختلف کل الاختلاف و لیس منهم من یوافقنا سوی أبی حنیفه علی ما فی الخلاف فان رأیه قریب من رأی ابن الجنید و عفی أیضا بالنصوص و الاجماع کما فی الانتصار و الفائده و السرائر و التذکره و الراوندی نقل الاجماع علی الخمسه الآتیه و فی الکتاب نسبته إلی الأصحاب و فی المختلف اسند اطلاق العفو عما لا تتم به الصلاه منفردا إلی الأصحاب و فی الذخیره و الکفایه و شرح الاستاد لا اعلم فی أصل الحکم خلافا بین الأصحاب عن النجاسه مطلقا فیما لا تتم الصلاه للرجل فیه منفردا لعدم ستر العورتین کالتکه و الجورب و الخاتم و النعل و غیرها کالقلنسوه و السوار و الدملج و السیر و زاد ابن ادریس السیف و السکین و لعله اراد ما یلبس منهما من السیر و النجاد لا انفسهما و لا غلافهما و الصدوقان العمامه و نزل علی ان المراد انها فی محلها لا تتم بها الصلاه و حملها الراوندی علی عمامه صغیره لا تستر العورتین و رده فی المختلف الا ان یحمل علی العمامه الصغیره التی لا تستر و فی التذکره حمله علی ذلک و لا خصوصیه لبعض الملابس دون بعض بل الحکم دائر فی الملابس مدار تمامیه الصلاه و عدمه و علیه اجماع الخلاف و السرائر و التذکره و الانتصار و الکتاب و غیرهن من السوابق و علیه کافه الفقهاء فی سائر کتبهم سوی الراوندی حیث قال ما یلبس علی ضربین أحدهما لا تتم الصلاه به منفردا و هو خمسه اشیاء القلنسوه و التکه و الجورب و الخف و النعل و کل ذلک إذا کانت فیه نجاسه جاز الصلاه فیه و ما عدا ذلک من الملابس ان کانت فیه نجاسه فلا تجوز الصلاه فیه الا بعد ازالتها و ظاهره الحصر بالخمسه و یمکن تنزیله علی اراده حصر الغالب و قوله و ما عدا ذلک من غیر ذلک الجنس فیوافق رأی القوم و نقله الاجماع علی الخمسه دون غیرها قد یناول و ان بعد و السند فی أصل الحکم بعد الاجماعات المتقدمه الأخبار الکثیره منها صحیحه حماد بن عثمان عمن اخبره عن الصادق (ع) فی الرجل یصلی فی الخف الذی یصیبه قذر فقال إذا کان مما لا تتم فیه الصلاه فلا باس و یضر ارسالها لان الراوی عن حماد صفوان و الظاهر انه لا یروی الا مما صح عنده و لان حمادا من اصحاب الاجماع

و منها موثقه زراره عن أحدهما ع كل ما كان لا يجوز الصلاه فيه وحده فلا باس بان يكون عليه الشی ء مثل القلنسوه و التكه و الجورب و روايه زراره عن الصادق (ع) سأله ان قلنسوتی وقعت فی بول فاخذتها و وضعتها علی رأسی ثمّ صليت فقال لا باس و روايه ابراهيم بن أبی البلاد عن الصادق (ع) قال لا باس فی الشی ء الذی لا تجوز الصلاه فيه وحده يصيبه القذر مثل القلنسوه و التكه و الجورب و روايه الحلبی عن الصادق (ع) انه قال كل ما لا يجوز الصلاه فيه وحده فلا باس بالصلاه فيه مثل التكه الابريسم و القلنسوه و الخف و الزناد يكون فی السراويل و يصلی فيه و روايه عبد اللّه بن سنان عمن اخبره عن الصادق (ع) قال كل ما كان علی الانسان أو معه مما لا تجوز الصلاه فيه وحده فلا باس ان يصلی فيه و ان كان فيه قذر مثل القلنسوه و التكه و الكمره و النعل و الخفين و ما اشبه ذلك و فی فقه الرضا (ع) ان اصاب قلنسوتك أو عمامتك أو التكه أو الجورب أو الخف منی أو بول أو دم أو غائط فلا باس بالصلاه فيه و ذلك ان الصلاه لا تتم فی شی ء من هذه وحده و العمل علی هذه الأخبار لازم لان فيها مقبول السند كصحيحه حماد المرسله و موثقه زراره و غير المقبول منها تجبره الشهره العظيمه و الاجماعات المنقوله بل الاجماع المحصل مع انها مخالفه للعامه و الرشد فی خلافهم و لا وجه للتمسك بالاصل كما فی الكتاب لان تمشيه الأصل فی مقام العباده مشكل سيما فی مثل هذا المقام و لا يخفی عليك انها صريحه فی بطلان الحصر الذی ذهب إليه الراوندی و هی موافقه لرأی المشهور نعم فی الفقه الرضوی استثناء العمامه و هو موافق لرأی الصدوقين و لا معنی للعمل عليه مع مخالفته لتلك الأخبار و كلمات الأصحاب و الحمل علی انها لا تجوز الصلاه بها فی محالها كما نقل فی شرح الفاضل و الاستاد و احتمل فی الدلائل و الكتاب و الذخيره بعيد كل البعد لان الظاهر فی الأخبار ان المدار علی الصغر و عدم قابليته للستر فی الصلاه كما انبأ عنه قوله (ع) فی الخف إذا كان مما لا تتم الخ. و كذا ينبأ عنه التعليل فی فقه الرضا بعد النص علی تلك الاشياء و فی روايه عبد اللّه بن سنان كل ما كان علی الانسان أو معه مما لا تجوز فيه الصلاه وحده الخبر و لا ريب ان الذی معه غالبا مما لا تتم الصلاه به فی محله فلا حاجه إلی القيد لو لا ذلك مع انهم ع جعلوا المدار علی الصغر و لم يقولوا ما علی الراس أو فی وسط البطن أو غير ذلك مضافا إلی ان الأصحاب كلهم علی عدم الفرق كما يؤذن به قوله فی الدلائل بعد ذكر ان الصدوقين ذكرا العمامه و استشكله الأصحاب بانها ربما كانت الخ

و کذا لا وجه لما فی الکتاب و الذخیره و الدلائل من ان قصاری ما استفید من الادله وجوب غسل الثیاب فی الصلاه و هی غیر شامله للعمامه و فیه أولا ان أهل اللغه فسروا الثوب باللباس کما فی القاموس و ینبأ عن تسمیته ما علی الراس ثوبا قول الراجز لکل دهر قد لبست اثوابا حتی اکتسی الراس قناعا اشیبا املح لا لذا و لا مجنبا فان کان العمل علی المعروف لغه لا عرفا فلا تامل و الا فکفی فی التعمیم ان استثناء الخف و الجورب و نحو ذلک فی الأخبار و کلام الأصحاب ابین دلیل علی الدخول فی الحکم لو لا الاستثناء مع ان تلک الأخبار صریحه فی ان سبب الجواز الصغر لا انها لیست ثوبا مع ان الأصل یقتضی المنع من استعمال ما لا یقوم دلیل علی جواز استعماله لان اسماء العباده موضوعه للصحیح منها و لان الأصل بقاء شغل الذمه و عدم فراغها و عکس فی الکتاب الأصل و فیه نظر و کیف کان فالادله قائمه علی المنع من الصلاه باللباس النجس عما من شانه ان یجتزئ به الرجل وحده فی ستر الصلاه و ان کان الحکم شاملا للرجل و المرأه و فی صحیح العیص عن الصادق (ع) ان الرجل یعتم بخمار المرأه و یصلی إذا کانت مأمونه ابین دلاله فتأمل من الملابس خاصه کما فی نهایه الاحکام و المنتهی و الموجز و شرحه و البیان و السرائر و شرح الفاضل و ظاهر القطب لتقسمه نجاسه الملابس و ذکر العفو فی بعض الاقسام و ظاهر المختلف و اسنده الشارح الفاضل إلی ظاهر الأکثر و اطلق فی الغنیه و الانتصار و الخلاف و المعتبر و الشرائع و اکثر کتب الفقهاء العفو عما لا تتم الصلاه فیه من غیر اشتراط اللبس أو الکون فی المحل و ربما قیل ان الظاهر من الصلاه بالشی ء أو فی الشی ء هو اللبس بل ربما قیل انه یستفاد اشتراط اللبس من تمثیلهم بالخمسه و نحوها و فی التحریر و التذکره الاقتصار علی الکون فی المحال و یفید اشتراط اللبس و فی الذکری و الدروس و المسالک و الدلائل و حاشیه المدقق و الکتاب و الذخیره و ظاهر التنقیح و حاشیه الشرائع قال الاستاد و المختلف التصریح بشمول العفو لغیر الملابس و اسند فی الذخیره و الدلائل و شرح الفاضل إلی بعض المتاخرین أیضا و العمده فی حجتهم الأصل و هو مقلوب و روایه عبد اللّه بن سنان عمن اخبره عن الصادق (ع) انه قال کل ما کان علی الانسان أو معه مما لا تجوز الصلاه فیه وحده الخ و قد مر و فیه انه ضعیف السند مخالف للاصول و الضوابط و قول المعظم کما تبین مما سبق مع ان قوله مما لا تجوز الصلاه فیه ربما کان فیه ایذان باراده الملابس فیکون المراد علی رأسه مثلا أو نحو ذلک و أما باقی الأخبار فمنها اما قصر فیه الرخصه علی تلک الاشیاء أو اطلاقها ینصرف إلی لبسها فی محالها

و منها ما عم فيه الحكم لما تصح الصلاه فيه و هو ظاهر فى الملابس مع ان التمثيل بتلك الاشياء ربما اذن باراده الملبوسات و كيف كان فعلى القول بوجوب اجتناب النجاسه فى الملبوس و المصحوب لا يبعد القول بعدم العفو عن المصحوب تمسكا بالاصل و اخذا بالاحتياط و ظاهر الأخبار على وجه و على القول بعدم الباس فى نجاسه المصحوب فلا باس و سيجى ء البحث فى ذلك فى مسأله القاروره إذا كانت فى محالها كما فى التحرير و التذكره و المنتهى و البيان و الموجز و شرحه و كثير من كتب القوم و اطلق المطلقون بالنسبه إلى اللبس هنا و تنزيل كلامهم أيضا غير بعيد لان ظاهر اطلاق هذه الاشياء ينصرف إلى المحال و صرح المصرحون هناك بعدم الاشتراط هنا للاصل و روايه عبد اللّه بن سنان و قد مر منع الاستناد اليهما لكن الظاهر من جميع الأخبار شمول جميع الملبوسات كيف كان و بأى وجه اتفق نعم لو كان لبسا نادرا احتمل عدم الشمول على اشكال فيه فلو شد وسطه بالتكه من غير سروال مثلا أو صدره أو فعل ذلك بالعمامه الصغيره فالظاهر الدخول و على كل حال فلا بد من المحافظه على جاده الاحتياط

## و هنا ابحاث يجى ء شطر منها فى تضاعيف الكتاب و تقدمها تبعا للاكثر

### الأول يستحب ازاله النجاسه عما لا تتم به الصلاه

ذكره الشيخان و ابن زهره و لعل سندهم ما دل على تعظيم الصلاه و اطلاق الامر بالطهاره من الاخباث و ان المصلى واقف لخدمه مولاه فيكون على افضل الاحوال و ان النجاسه لا يؤمن سريانها فينبغى التنزه عنها و صحيحه عبد الرحمن بن أبى عبد اللّه عن الصادق (ع) قال إذا صليت فصل فى نعليك إذا كانت طاهره فان ذلك من الشبه و نحوه روايه عبد اللّه بن المغيره و لعله لا فارق بين النعل و غيره و روايه الشيخ و الصدوق ان السيف يصلى فيه ما لم ير فيه دم و لا فارق أيضا.

### الثانی لو حمل المصلی حیوانا طاهرا غیر مأکول

أو صبیا لم تبطل صلاته کما فی المعتبر و المنتهی استنادا إلی ان النبی (ص) حمل امامه بنت العاص فی الصلاه و رکب الحسن و الحسین علی ظهره و هو فی الصلاه ساجد قال فی المنتهی نقله الجمهور کافه و فی الموثق عن عمار عن الصادق انه لا باس بان تحمل المرأه صبیا و هی تصلی أو ترضعه و هی تتشهد و فی صحیحه مسمع عن الکاظم (ع) انه قال له اکون اصلی فتمر بی الجاریه فربما ضممتها الی قال لا باس مع ان خلو الأخبار و الآثار من المنع اماره علی عدمه ثمّ المانع اما ان یکون من جهه حصول نجاسه الدم و غیره فی الحیوان أو من جهه عدم اکل اللحم و الأول لا عبره به لأن الظاهر من الادله ان الدم انما یحکم علیه بالنجاسه مع ظهوره و مع بقائه فی المجاری فهو علی الطهاره واصل الطهاره حاکم بذلک و أما الثانی فیدفعه ان ظاهر الادله المنع من غیر الماکول ملبوسا أو متصلا بالملبوس و ربما الحق به المحمول الشبیه بالملبوس علی ان المسأله اجماعیه کما نقله الاستاد و فی شرح الفاضل لا اعلم فیه خلافا و کتبنا الخلافیه لیس فیها سوی الاشاره إلی خلاف العامه و یظهر منهم الاجماع بل ضروره المذهب.

### الثالث یستثنی من حکم ما لا تتم فیه الصلاه قطنه المستحاضه

لصحیحه صفوان عن أبی الحسن (ع) و روایه اسماعیل الجعفی الداله علی لزوم تغیر القطنه و ابدالها بالطاهره و یظهر من المنتهی الاجماع علی ذلک فیکون هذا الحکم مخرجا من العموم للروایات المنجبره بعمل المعظم بل الاجماع ظاهرا و المسأله یجی ء البحث فیها بحول اللّه.

### الرابع لو حمل قاروره مشدوده الراس و فیها نجاسه فسدت صلاته

کما فی المبسوط و السرائر و التذکره و نهایه الاحکام و المنتهی و المختلف و الجواهر و الأصباح و الجامع و الموجز و ظاهر البیان و الفائده و فی التحریر و حاشیه المدقق و الدلائل نسبه التردد إلی الخلاف و فی المنتهی نسب إلی الخلاف قوه بطلان الصلاه لحمل القاروره و الذی فی الخلاف انه لیس لأصحابنا نص فی حکم القاروره و الذی یقتضیه المذهب انه لا ینقض الصلاه حمل القاروره التی فیها نجاسه لانه لا دلیل علیه و به قال ابن أبی هریره من اصحاب الشافعی غیر انه قاسه علی حیوان طاهر فی جوفه نجاسه ثمّ قال و قال جمیع الفقهاء ان ذلک یبطل صلاته و ان قلنا انه تبطل صلاته لدلیل الاحتیاط کان قویا و لان علی المسأله اجماعا و نسب فی الذخیره إلی الخلاف استظهار عدم بطلان الصلاه و فی الکتاب ان مذهب الخلاف عدم البطلان و لعلهما اخذاه من مجموع کلامه و فی التحریر نسب التردد إلی الخلاف و المنع إلی المبسوط

و لم یحکم بشی ء و یظهر منه التردد کما یظهر من الدروس إذ فیه ان فی القاروره المضمومه خلاف مبناه المساواه للحیوان أو کونه مما لا تتم به الصلاه أو عدم الامرین و فی المعتبر عدم المنع و نقل عباره الخلاف و اعترضه بانک حیث سلم انه لا نص لأصحابنا فی هذا الحکم لا معنی لان یرید بالاجماع اجماع الشیعه الا أن یرید اجماع المخالفین مع انه لیس اجماع الکل منهم فلیس حجه عندنا و لا عندهم و ربما یقال مراد الشیخ اجماعنا المحصل من طریقتنا لا من نص اصحابنا فتأمل و یظهر من الذکری المیل إلی ما فی المعتبر و وافقهما أیضا شارح الموجز و صاحب الدلائل و الفاضل المحشی و صاحب الکتاب و الذخیره بل سائر متأخری المتاخرین حجه الاولین امور منها الأصل إذ مجرد الشک فی فراغ الذمه من التکلیف المتیقن یکفی فی الحکم بعدم الفراغ و هو المسمی بالاحتیاط فلا یرد ما فی الکتاب من ان الاحتیاط لیس دلیلا شرعیا نعم یمکن أن یقال بان الأصل و ان قضی بلزوم الاحتیاط لکن ذلک فی خصوص الشطور و الشروط دون الموانع لان ظاهرهم طلب الدلیل فی اثبات المانعیه قال الاستاد فی شرحه الأصل عدم وجوب الاجتناب مما لم یثبت من الشرع وجوبه و ان ذلک کانه اجماع و ان الامر بالصلاه مطلق حتی یثبت القید و فی ثبوت الاجماع تامل و اطلاق الامر بها بعد ثبوت اجمالها لانها موضوعه للصحیح من العباده لا وجه له و منها الأخبار الداله علی منع حمل النجاسه فی الصلاه ککتابه عبد اللّه بن جعفر إلی أبی محمد (ع) یجوز أن یصلی و معه فاره مسک فکتب لا باس به إذا کان ذکیا فشرط الذکاه و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الرجل یصلی و معه دبه من جلد حمار أو بغل قال لا یصلح أن یصلی و هی معه و مرسل عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) کل ما کان علی الانسان أو معه مما لا یجوز الصلاه فیه وحده فلا باس أن یصلی فیه و صحیح الحلبی عن الصادق (ع) الدال علی وجوب طرح الثوب النجس و الصلاه عاریا حیث لا یکون غیره و مثله صحیح ابن مسلم فی ذی الثوبین إذا کان أحدهما نجسا حیث امره بطرحه و اورد علی الاولین انه ربما کان الحکم خاصا بجلد المیت و تکون للمیته خصوصیه کما هو الظاهر.

و علی الرابع و الخامس ان الطرح مبنی علی الغالب و الارشاد لان الذی ینزع یطرح و المرسله ظاهره فی المنع من مصاحبه النجاسه و الاقوی الرجوع إلی الأصل و لعله المنع سیما بعد حصول الشک من فتوی هؤلاء الاساطین و فی المعتبر و شرح الفاضل و الدلائل و الکتاب و الذخیره و ظاهر الذکری عدم المنع من النجس المصحوب فی الصلاه لان اقصی ما دلت علیه الادله الملبوس و ما اتصل بها و علی ذلک فلا حاجه فی المسأله إلی ادخال القاروره فیما لا تتم الصلاه به حجه المجیزین أصل الجواز و عدم المنع و انه لا دلیل علی المنع و تعجب المتاخرون من المنتهی حیث ان فیه اعترافا بعدم الدلیل علی المنع مع الحکم بالمنع و الوجه فیه ان المراد بعدم الدلیل عدم النص من الکتاب و السنه لا انه لا مستند من أصل و لا من غیره

و فی الذکری ان فی خبر علی بن جعفر عن اخیه جواز قلع الثالول و البثور فی الصلاه و فیه تنبیه علی عدم منع حمل النجاسه فیها و یرد علیه ان الاقوی عندنا کما تقدم فی محله عدم نجاسه هذه الاجزاء الصغار إذا انفصلت من البدن و احتجوا بما دل علی جواز الصلاه بما لا تتم به الصلاه و فی عمومه للمصحوب تامل و قد تقدم البحث فیه و کیف کان فلا یبعد القول بوجوب تجنب مثل ذلک و أما اعتبار شد الراس فانما هو علی طریقه أهل الخلاف حیث انهم حکموا بعدم جواز الصلاه بالمحمول النجس و ما لا تتم الصلاه به و استثنوا الحیوان المحمول و قاسوا القاروره علیه و لا یتم القیاس الا بصم الراس کما صرح به فی الذکری و شرح الفاضل و حاشیه المدقق و کثیر من کتب المتاخرین و کذا الحیوان المذبوح من مأکول اللحم مع نجاسه الذبح أو طهارته مع رجوع شی ء من دمه إلی الجوف للزوم حمل النجاسه فیشبه القاروره و هو المفهوم من التذکره ففیها لو حمل حیوانا مذبوحا و قد غسل موضع الدم منه فان کان مأکول اللحم صحت صلاته خلافا للشافعی و هو یعطی انه مع عدم الغسل لا تصح الصلاه و یلوح ذلک من الموجز أیضا و یحتمل الفرق بین الحیوان و القاروره لعدم صدق حمل النجاسه فی الحیوان سیما فیما لو دخل الدم داخله و الاحتیاط اولی و الحیوان المذبوح من غیر المأکول و ان غسل من الدم کما صرح به فی التذکره حیث قال فان کان المذبوح غیر مأکول اللحم لم تصح الصلاه لان باطن الحیوان لا حکم له إذا کان حیا و قد زالت الحیاه فصار حکم الطاهر و النجس سواء و جری مجری القاروره انتهی. و نظره فی الذکری و الموجز معللا بهذا التعلیل و کقول الصادق (ع) فی خبر زراره ان الصلاه فی وبر کل شی ء حرام اکله فالصلاه فی وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و کل شی ء منه فاسده و استفاد الحکم من هذا الخبر مشکل و الاحتیاط لا باس به الا ان عدم المنع هنا اقوی.

### الخامس لو شرب خمرا أو اکل میته وجب علیه القی ء

کما فی التذکره و المنتهی و التحریر و البیان و الموجز و تردد فی نهایه الاحکام و الذکری و الدروس و فی الجمع الاقتصار علی الخمر و المیته مع السکوت عن غیرهما سوی الموجز فان فیه ان الحکم فیهما دون غیرهما من النجس وعدا الذکری و الدروس ففیهما وضع المسأله فی الخمر و المیته و مطلق النجس و دون البیان ففیه وضعها فی مطلق النجس أیضا و هو الاقوی إذ فی المنتهی الاستناد إلی ان حرمه الادخال إلی الجوف تستلزم حرمه الاستدامه و هو یعطی عدم الفرق بین النجس و المتنجس و حرام الاکل و الشرب مطلقا

و یمکن أن یکون مستند الموجز ان ایجاب القی ء علی خلاف الأصل انما قلناه فی الخمر لما دل علی حرمه استدامته فی الجوف صریحا کروایه الحسنین بن خالد عن أبی الحسن (ع) الداله علی ان شارب الخمر لا تقبل صلاته اربعین یوما لان الخمر یبقی فی جوفه بلا استحاله هذا المقدار و فی عقاب الاعمال بسند یتصل بأبی الصحاری عن الصادق (ع) ان شارب الخمر لا تقبل منه صلاه ما دام فی عروقه منها شی ء إلی غیر ذلک و لعله عثر علی ما یقرب من ذلک فی لحم المیته و علیه ان مثل ما ورد فی الخمر و المیته و اراد فی اکل الحرام مطلقا لما دل علی ان من نبت لحمه علی الحرام و نما بدنه علیه کذا علیه من العذاب و لان تطهیر عین البدن من تکون الحرام جزء منه کاد أن یکون مما اوجبه العقل فضلا عن الشرع فلا یبعد القول بوجوب القی ان لم یبلغ حد الضرر العظیم و فی الکتاب ان وجوب القی احوط و تأمل فی الذخیره فی الوجوب تمسکا باصل البراءه و یظهر من الاستاد المیل إلیه و لعل الاقوی ما ذکرناه و فی صحه الصلاه و بطلانها مع عدم القی اشکال ینشأ من ان الصلاه ضد للقی ء المامور به و الامر بالشی ء یقضی بالنهی عن ضده و انه مع عدمه حامل للنجاسه و مصاحب لها فتکون صلاته فاسده و من ان الضدیه انما تنهض فی بعض الصور إذ ربما یمکن المصلی من القی ء الا أن یقال ان الاستقصاء المفید العلم نحو المعده أو شبه العلم مناف مطلقا و علی تقدیر نهوضها فهو مبنی علی الاقتضاء و ان النهی التبعی یستلزم الفساد و قد مر البحث فیه و انا نمنع بطلان الصلاه لحمل النجاسه و قد مر منع المنع الا أن یقال ان هذا من البواطن و دلیل العفو عنها من الاجماعات و غیرها تشمله و لا یخل من تامل قال فی الذکری ان فی الجمع بین بطلان الصلاه هنا و صحتها مع حمل الحیوان الغیر الماکول بعد و قوی فی الکتاب و الذخیره و شرح الاستاد الحکم بصحه الصلاه و لو قلنا بوجوب القی ء.

### السادس لو ادخل دما نجسا تحت جلده وجب نزعه مع المکنه

کما فی التحریر و المنتهی و التذکره و نهایه الاحکام و زاد فی التذکره و یعید کل صلاه صلاها مع ذلک الدم و فی الذکری و الدروس التردد فی ذلک و قوی فی الکتاب و الذخیره شرح الاستاد عدم اللزوم استنادا إلی انه صار بمنزله جزء البدن و انه من البواطن و هی یعفو عنها و الظاهر انه لا بد من الفرق بینما یتکون جزء من البدن و غیره إذ ینبغی عدم القول فی الحاق الأول بدم البدن و الحکم جاری فی کل نجاسه کما فی الدروس و ینبغی البناء فی مثل هذه المقامات علی تقدیم أصل الشغل أواصل البراءه فعلی الأول تجب الازاله دون الثانی و الأول لا یخل من قوه.

**السابع لو احتقن الدم بنفسه تحت الجلد لم تجب ازالته**

كما فی الموجز و شرحه لانه من البواطن و هی عفو و فی البیان وجوب الاخراج مع الامکان و فی الدروس و لو شرب خمرا أو متنجسا أو اکل میته أو احتقن تحت جلده دم نجس احتمل وجوب الازاله مع امکانها و لو علقه القاروره بانها من باب العفو احتمل ضعیفا اطراده هنا و لانه التحق البواطن و یظهر منه تقویه العفو و لا ینبغی التأمل فیه.

**الثامن إذا جبر عظمه بعظم فان کان نجسا وجب نزعه مع الامکان بلا ضرر**

کما فی التذکره و المنتهی و نهایه الاحکام و البیان و الدروس و الذکری و الموجز و شرحه و حاشیه المدقق و غیرهن و فی الذکری و الدروس الاجماع علی ذلک و فی حاشیه المدقق و الکتاب نسبته إلی الأصحاب و فی الذکری احتمال عدم الوجوب مع اکتساء اللحم لإلحاقها بالباطن حینئذٍ و استحسنه فی الذخیره و استوجهه فی الکتاب و الاقوی ما علیه المشهور للاصل و لما دل علی ان حمل النجاسه مفسد للصلاه و قد تقدم الکلام فیه مضافا إلی ان مانعیه نجاسه العارض تقضی بمانعیه نجاسه الذات بالاول فتأمل و فی الاجماع کفایه و فی المبسوط و المنتهی و حاشیه المدقق و التذکره و نهایه الاحکام و شرح الموجز و غیرهن التصریح بفساد الصلاه مع عدم النزع و هو کذلک ورد المدقق علی احتمال الذکری بان مثل هذا لا یندرج فی اسم البواطن المعروفه و استشکل فی الکتاب و الذخیره ببطلان الصلاه و قد عرفت الحق فی ذلک و انما اعتبارنا عدم الضرر وفاقا لما علیه اصحابنا و اکثر العامه و اشترط بعضهم فی الجواز خوف التلف وردهم فی المنتهی بما دل علی نفی الحرج و فی حاشیه المدقق مساواه العظم المتنجس للعظم النجس و هو کذلک لوحده العله و یجبره السلطان علی النزع فان مات لم یجب قلعه کما فی المنتهی و نهایه الاحکام و الذکری و الموجز و شرحه و الدروس و غیرهن اما الحکم الأول فوجهه ظاهر و اما الثانی فعللوه بانقطاع تکلیف المیت و ظاهرهم عدم التأمل فیه و هو کذلک ان لم یدخل فی عموم وجوب ازاله النجاسه عن بدن المیت و الظاهر عدم الدخول و یلحق بحکم العظم النجس الخیط النجس لو خیط به الجرح فیجب نزعه مع عدم الضرر کما فی البیان و حاشیه المدقق و غیرهما و البحث فی مسأله بطلان الصلاه هو البحث السابق الا ان احتمال ادخال الخیط تحت عموم ما لا تتم اقوی من احتماله فی العظم کما ان احتمال دخول العظم فی البواطن اقوی من دخول الخیط و ان بنی علیه اللحم و اللحم إذا ادخل تحت اللحم فحاله حال العظم کما فی نهایه الاحکام

و السر فیه ظاهر و ان کان العظم ظاهرا من غیر الآدمی فلا باس به کما فی التذکره و المنتهی و الذکری و الکتاب و غیرهن للاصل و عدم المانع ان کان العظم مما یؤکل لحمه میته کان أو لا إذ لا ینجس بالموت ما لا تحله الحیاه و فی المنتهی انه لا باس به من المیته عندنا اما لو کان من غیر مأکول اللحم فاشکال من جهه مصاحبته جزء مما لا یؤکل لحمه فی الصلاه و المنع قوی و ان کان من آدمی وجب قلعه کما فی شرح الاستاد للاجماعات و الأخبار الداله علی وجوب دفن ما ینفصل من المیت سیما العظم سواء اخذ من حی أو من میت و کیف کان فالذی یقضی به الأصل و الاستصحاب ان کل شی ء یدخله الانسان فی بدنه من اجزاء انسان آخر یلحقه الحکم الثابت مع عدم الادخال و ان احتمل تنزیله منزله الجزء باعتبار الادخال و اطلق فی المنتهی القول بان عظم المیته من طاهر العین لا یجب نزعه عندنا و لم یفصل و ربما لا حل الاطلاق من الدروس و البیان و الکتاب و نهایه الاحکام و الموجز و شرحه و حاشیه المدقق لاقتصارهم فی ایجاب النزع علی ذکر عظم نجس العین و استشکل فی التذکره بعظم الآدمی و ذکر ان منشأ الاشکال من وجوب دفنه و من کونه طاهرا و روایه الحسین بن زراره فی السن و فی الذکری و الکتاب و الذخیره متقارب و لو جبره بعظم آدمی امکن القول بالجواز لطهارتها عندنا و یمکن المنع فی العظم لوجوب دفنه و ان اوجبنا دفن السن توجه المنع أیضا و کیف کان فلا ینبغی القول فی وجوب النزع مع عدم الضرر لما دل علی وجوب الدفن و اللّه العالم و کذا یجب نزع الشعر لو اخذ من میت و کذا جمیع ما یؤخذ من المیت من الظفر و نحوه إذا وصله الحی بشعره و ظفره لمرسله ابراهیم بن هاشم و موثقه البصری الدالتین علی وجوب دفن شعر المیت و ظفره و جمیع ما ینفصل منه معه و لا یختص بحال وجود المیت لما یقتضیه ظاهر الوضع فی الکفن لان الغرض ایجاب الدفن و لو سقطت سنه جاز ردها کما فی الذکری و التذکره و یعطیه اطلاق المنتهی و کثیر من کتب الفقهاء لطهارته و خبر الحسین بن زراره المتقدم و فی التذکره علی اشکال سبق و اجازه احمد و منعه الشافعی لقوله (ع) ما ابین من حی فهو میت و لو لم تسقط جاز ربطها و فی التذکره الاجماع علیه قال و لو بالذهب لانه موضع حاجه و جوزه رسول اللّه (ص) لعرفجه بن اسعد لما اصیبت انفه یوم الکلاب ان یتخذ آنفا من فضه فانتن علیه فامره ان یتخذ آنفا من ذهب.

**التاسع لو كان وسطه مشدودا بطرف حبل طرفه الآخر مشدود فی نجاسه صحت صلاته**

سواء وقف علی الحبل أو لا- تتحرک النجاسه بحرکه الحبل أو لا سواء کانت النجاسه کلبا أو لا و سواء کان الکلب صغیرا أو کبیرا حیا أو میتا کما فی التذکره و المبسوط و نهایه الاحکام و الجواهر و الخلاف و التحریر و الذکری و المنتهی و الموجز شرحه و الخلاف بعبارات متقاربه و فی المنتهی لا- خلاف بین علماءنا فیه و الظاهر اتفاق الشیعه علی ذلک و سندهم انه لا یدخل فی المصحوب و لا- فی الملبوس فلا باس به و اوجب الشافعی الاعاده ان کان الکلب الذی شد به الحبل صغیرا أو میتا بخلاف الکبیر لان له قوه الامتناع و لو شد بسفینه فیها نجاسه فلا باس أیضا سواء شد بالنجاسه أولا کما فی الخلاف و المنتهی و التحریر لانه لم یلبس المتنجس و لا- صحبه و فی الاجماع کفایه و لو نجس طرف ثوبه الذی لا- یعله إذا قام فلا باس کما فی الذکری و التذکره و المبسوط و الخلاف و الجامع قالوا سواء تحرکت بحرکته أو لا و ظاهرهم الاتفاق علیه فلو وضع کل رأسه عمامه و دلاها علی الارض و کان ما علیه طاهرا و ما علی الارض نجسا لم یکن باس قال فی الاصاله براءه الذمه و أبو حنیفه ان کان النجس یتحرک بطلت صلاته و الا صحت و الشافعی تبطل صلاته علی کل حال.

**العاشر یکره للمرأه ان تصل شعرها بشعر غیرها رجلا کان أو امرأه**

کما فی الخلاف و نهایه الاحکام و التحریر و المنتهی و المبسوط و فیما عدا النهایه نفی الباس عن شعر الحیوان الطاهر و فیها ادخاله فی الکراهه و فی الخلاف و المنتهی الاجماع علی الحکم و کلامهم ظاهر فی ان الشعر المنفصل عن الاجنبی و الاجنبیه لا- یبقی فیه حرمه اللمس و النظر و الاستصحاب مقطوع فیه و اجماع الخلاف یشهد به و تنزیل کلامهم علی خصوص المحارم فی غایه البعد و ظاهرهم صحه الصلاه مع الشعر علی الاطلاق و صرح به فی الخلاف و المنتهی مدعیا علیه الاجماع و هو یقتضی استثناء شعر الآدمی من حکم المنفصل من غیر مأکول اللحم و هو کذلک بل الظاهر عدم دخوله من الأصل و الکلام کله حیث لا تدلیس و معه یحرم الوصل کما افتی به الفقهاء هنا و فی النکاح و الشافعی ابطل الصلاه بوصل الشعر لانه مما لا یؤکل لحمه و ابطلها بوصل شعر المیته و ان کانت من ماکوله اللحم و الحجه فی کراهه ذلک فی روایه القسم بن محمد عن علی (ع) فی المرأه الماشطه انه لا- باس بفعلها و لا تصل الشعر بالشعر و مرسله ابن أبی عمیر عن الصادق (ع) فی ماشطه دخلت علی النبی (ص) فقال لها بعد کلام طویل لا تصلی الشعر بالشعر قال فی المنتهی بعد ذکر الروایتین و هذا النهی لیس للتحریم و ان کان بعض الجمهور قد ذهب إلیه عملا بالحدیث المتضمن للعن الواصله و المستوصله و لنا نحن براءه الذمه و الحدیث لم یثبت عندنا و لو ثبت فقد روی الشیخ ما یمکن حمله علیه روی سعد الاسکافی عن ابا جعفر (ع) فی القرامل التی تضعها النساء فی رءوسهن تصلهن بشعورهن فقال لا باس به علی المرأه ما تزینت به لزوجها

قال قلت بلغنا ان رسول اللّه (ص) لعن الواصله و الموصوله فقال ليس هناك انما لعن الواصله التى تزنى فى شبابها فلما كبرت قادت النساء إلى الرجال فتلك الواصله و مع قيام هذا الاحتمال لا يبقى للخبر دلاله على المطلوب انتهى. اقول لو لا الاجماع لم يصلح هذا الخبر للاستدلال لانه انما يدل على جواز القرامل و مطلق زينه المرأه للزوج و هو اعم من السابق إذ القرامل عباره عما تشد المرأه فى شعرها كما فى الصحاح و القاموس و فى الاثيريه انها ظفائر من شعر أو صوف أو ابريسم تصل به المرأه شعرها و فى المجمع انها ما تشد المرأه به شعرها من الخيوط و قد روى ان النبى (ص) لعن الواصله و المستوصله أى فى الشعر و الواشمه و المنقوشه و الواشره و المستوشره أى ترقيق الاسنان هذا نقل الدروس و فى المنتهى رواها و نسبها إلى الجمهور مشتمله على لعن الواصله و المستوصله و النامصه و المستنمصه و الواشره و المستوشره قال فاما الواصله فالتى تصل شعرها بغيره و شعر غيرها و المستوصله الموصل شعرها بامرها و فى نهايه الاحكام انه روى ان رسول اللّه (ص) لعن الواصله و هى التى تصل شعرها بغيره أو شعر غيرها و المستوصله هى الموصل شعرها باذنها و النامصه هى التى تنتف الشعر من الوجه و المنمصه هى المنتوف شعرها بامرها و الواشره و هى التى تبرد الاسنان لتحدها و تفلجها و المستوشره هى التى تفعل ذلك باذنها بها و الواشمه و هى التى تغرز جلدها بابره ثمّ تحشوه كحلا و المستوشمه التى تفعل بها ذلك انتهى. و العمل على هذا الخبر و رفع أصل البراءه به و الاباحه و عموم ما دل على الترغيب إلى الزينه للرجال مع كونه من روايات أهل الخلاف و رده فى المنتهى و ربما لاح عليه امارات الوضع مما لا ينبغى اصلا بل اثبات الكراهه به محل تامل ربما يحمل على ما يفعل للتدليس أو للتوصل إلى فعل الحرام.

### الحادى عشر المعنى بما لا تتم به الصلاه ما هو كذلك لصغره مع بقائه على حاله

فلو لم تتم به لانه يحكى ما تحته و ان كان واسعا لم يكن فيه عفو لأصل شغل الذمه و ما دل بعمومه على وجوب ازاله النجاسه مع ان ظاهر الأخبار ذلك لان اطلاق عدم التمام مع التمثيل بتلك الاشياء ابين شاهد على ذلك و بذلك اكتفوا فى كتبهم عن قيد الصغر و ان ذكره الفاضل و من تبعه و الحكم بين و أما ان المدار على البقاء على الحال فهو الظاهر من اطلاق الفقهاء و الاخبار فلو اتفق فى الطول سعه دون العرض أو بالعكس بحيث لو اخذ ما فى أحدهما و وضع فى الآخر تمت به الصلاه لم يخرج عن اسم ما لا تتم به الصلاه إذ المرجع فى هذه الامور إلى اللغه و العرف و هما شاهدان بما ذكرنا

و ایضا فان الظاهر ان بعض افراد القلنسوه مثلا- لو عولجت تمت بها الصلاه و الظاهر ان المعنی التمام بها علی وجه الاراده فلو امکن ان یضعها علی العورتین من اسفل و یشدها من الحقوین بخیط لم تخرج عن اسم ما لا تتم به الصلاه.

## الثانی عشر المراد بعدم تمام الصلاه فی کل بالنسبه إلی حاله

ففی الضخم الجسیم یعتبر القطعه الواسعه و فی النحیف نسبه حاله و یمکن أن یراد تمام الصلاه و لو فی بعض الآحاد و هو تضییق کلی و لعل القول باراده الاعم الاغلب اقوی و الاحتیاط لا ینبغی ترکه و لو زاد الدم عن سعه الدرهم مجتمعا وجبت ازالته اجماعا نقله فی المنتهی و التذکره و التحریر و المختلف و الانتصار و الفائده و الدلائل و ظاهر الکشف و غیرهن و الاجماع محصل بل الضروره قائمه و فی عمومات ازاله النجاسات و ازاله الدم کفایه و ما دل علی خصوص الحکم مفهوما لتخصیص العفو فی بعضها بما قل عن الدرهم و منطوقا أیضا اکثر من أن یحصی و علیه من أهل الخلاف قتاده و النخعی و سعید بن جبیر و حماد بن أبی سلیمان و الاوزاعی و الشافعی و قال احمد و مالک لا تجب الازاله الا بالتفاحش و الکثره و اختلفوا فی حده ففی روایه عن احمد انه شبر فی شبر و فی اخری عنه قدر الکف و مالک المتفاحش نصف الثوب و استدل الاولون بما رووه عنه (ص) ان الصلاه تعاد من قدر الدرهم من الدم فالزائد اولی و الاقرب فی المتفرق الازاله ان بلغه لو جمع کما فی المنتهی و التذکره و التحریر و الدلائل و نهایه الاحکام و المختلف و البیان و التنقیح و الذکری و الریاض و الروضه و شرح الموجز و حاشیه المدقق و حاشیه الشرائع و غیرهن و علیه سلار و ابن حمزه و ابن البراج و فی شرح الموجز انه المشهور و فی الریاض انه مذهب العلامه و اکثر المتاخرین و فی الذخیره و فی شرح الاستاد انه رأی العلامه و ابن حمزه و اکثر المتاخرین و فی النافع و الشرائع و التلخیص للمصنف و الکتاب و الذخیره و الکفایه العفو علی الاطلاق و هو رأی یحیی بن سعید و علیه الشیخ فی المبسوط حیث قال و ما نقص عنه أی الدرهم من باقی الدماء یعنی مما عدا دم ما لا نفس له و دم الجروح و القروح لا یجب ازالته من سائر الحیوان سواء کان فی موضع واحد من الثوب أو فی مواضع کثیره بعد أن یکون کل موضع اقل من الدرهم و ان قلنا إذا کان جمیعه لو جمع کان مقدار الدرهم وجب ازالته کان احوط للعباده و کذا ابن ادریس فی السرائر حیث قال الاحوط للعباده وجوب ازالته إذا کان بحیث لو جمع بلغ درهما و الاقوی و الاظهر فی المذهب عدم الوجوب و فی الذکری ان المشهور العفو و الحاقه بالمجتمع اولی

و فی نهایه الشیخ و المعتبر العفو عنه ما لم یتفاحش قال فی المعتبر و قد اختلف قول الفقهاء یعنی العامه فیه أی فی التفاحش فبعض قدره بالشهر و بعض بما یفحش فی القلب و ابو حنیفه بربع الثوب و الوجه المرجع فیه إلی العاده لانها کالاماره الداله علی المراد باللفظ إذ لم یکن له مقدر شرعا و لا وضعا انتهی. و عباره النهایه قابله للتنزیل فان الذی فیها و ان اصاب الثوب دم و کان دم حیض إلی قوله و ان کان دم رعاف أو فصد او غیرهما من الدماء و کان دون مقدار الدرهم مجتمعا فی مکان فانه لا تجب ازالته إلا أن یتفاحش و یکثر فان بلغ مقدار الدرهم فصاعدا وجبت ازالته و فسر التنقیح الفاحش بتجاوز الحد و شده ظهور علی الثوب و البدن و فی الذکری ان المتفاحش هو الزائد عن الحد عاده قال الفاضل فی الشرح فیحتمل انقطاع قوله الا أن یتفاحش أی لکن ان تفاحش وجبت ازالته و تفسیر التفاحش بقوله فان بلغ الدرهم انتهی. فیبقی ما فی المعتبر خالیا عن الموافق و فی الغنیه و الدروس و الانتصار و کشف الحق و کثیر من کتب الاوائل کالصدوق و الکلینی و غیرهما تعلیق العفو و عدمه بمقدار الدرهم و خلافه من دون تعرض للمجتمع و المتفرق و کل من القائلین باطلاق العفو و الملحقین له بالمجتمع یلیق أن ینزل فتواهم علی رایه و فرض النزاع انما هو فیما لم یکن اقل من الدرهم إذ لا یختلف الحال فیه بین المجتمع و المتفرق و القائلون بعدم العفو فی المتفرق انما یقولون به حیث لا یکون معفواً عنه لو اجتمع کما نص علیه فی المهذب و شرح الموجز و الدلائل و المختلف و سائر کتب الفقهاء فیکون الاجماع منعقدا علی العفو عن القلیل متفرقا و مجتمعا و ما یظهر من اطلاق بعضهم الخلاف فی المتفرق و انه قیل بالعفو مطلقا و العدم مطلقا و التفصیل منزل علی ذلک احتج القائلون بمساواه المتفرق للمجتمع بوجوه منها اصاله بقاء شغل الذمه بالعباده و ان ما شک فی شطریته للعباده أو شرطیته أو مانعیته فهو شطر و شرط و مانع و منها ما دل من الکتاب و السنه علی وجوب ازاله النجاسه بقول مطلق خرج الناقص عن الدرهم بالاجماع فیبقی الباقی و منها ما دل علی وجوب ازاله الدم بقول مطلق فیعمل علیه الا ما اخرجه الدلیل و منها قول أبی جعفر (ع) فی خبر الجعفی فی الدم یکون فی الثوب ان کان اقل من قدر الدرهم فلا تعد الصلاه و ان کان اکثر من قدر الدرهم و کان رآه فلم یغسله حتی صلی فلیعد صلاته و منها قول أبی جعفر (ع) أیضا لمحمد بن مسلم لا اعاده علیک ما لم یزد علی مقدار الدرهم

و منها ما فی الفقه الرضوی من اصاب ثوبه دم فلا باس بالصلاه فیه ما لم یکن قدر درهم وافی الخ و لا ریب ان الحکم فی هذه الأخبار تعلق علی مطلق الدم و انما اعتبر فیه المقدار و دعوی الظهور فی المجتمع مردوده بانا لا نرتاب فی فهم العفو عن الأقل من الدرهم منها فی المتفرق و لیس مدرکنا فیه الاجماع فقط و بهذا ظهر ان اطلاق الاوائل عدم العفو عما زاد علی الدرهم یعم المتفرق فیثبت الحکم أیضا باجماع الانتصار و الغنیه و غیرهما و ربما کان فی قوله (ع) لابن مسلم ان الأقل من الدرهم لیس بشی ء ایماء إلی ان المدار علی کثره الدم و قلته و الاعتبار أیضا یساعد ذلک و فی الشک کفایه کما تقدم احتج القائلون بالعفو علی الاطلاق باصل البراءه و فیه ما فیه و بان کل واحده من نقط الدم یجری ما فیها ما یجری مع الانفراد لانها اقل من الدرهم فلا دخل للآحاد الآخر و لا یخفی ما فیه و بصحیح عبد اللّه بن أبی یعفور عن الصادق (ع) حیث ساله عن دم البراغیث إلی ان قال قلت فالرجل یکون فی ثوبه نقط الدم لا یعلم به ثمّ یعلم فینسی أن یغسله فیصلی ثمّ یذکر بعد ما صلی أ یعید صلاته قال یغسله و لا یعید صلاته الا أن یکون مقدار الدرهم مجتمعا فیغسله و یعید الصلاه و بمرسله جمیل عن الباقر و الصادق (ع) انهما قالا لا بأس بان یصلی الرجل فی الثوب و فیه الدم متفرقا شبه النضح فان کان قد رآه صاحبه قبل ذلک فلا باس به ما لم یکن مجتمعا قدر الدرهم و لا یخفی علیهما ضعف الدلاله بل ربما قیل بانهما علی مذهب المشهور أدل لان استثناء قدر الدرهم مجتمعا ان ارید به الغرض و التقدیر صار الاستثناء متصلا و بنی الکلام علی الحقیقه لانه اخرج من الدم المتفرق و ان ارید حقیقه الاجتماع توقف الاتصال علی اراده التقدیر فی کل واحده من النقط مثلا و هو بعید عن اللفظ و یبعده أیضا قوله شبه النضح بل لفظ النقط فی الخبر الآخر أیضا و اراده الانقطاع مع المجازیه خلاف ظاهر اللفظ فاراده فرض الاجتماع محصل من صدر الخبر و فی المختلف ان مجتمعا کما یجوز کونه خبرا فیدل علی دعواکم یجوز کونه حالا- مقدره فلا- یبقی فیه دلاله و اعترض علیه فی الریاض و حاشیه المدقق بانه لا معنی لکون الحال مقدره لان شرطها اختلاف زمانها مع زمان عاملها کمررت برجل معه صقر صائدا غدا و هنا لا بد من اتحاد زمان الحال و عاملها و الاولی کونه حالا محققه و تقدیر الاجتماع یدل علیه صدر الحدیث و یبقی دلالته علی ما تحقق فیه الاجتماع من باب المفهوم انتهی.

و جری علی مناولهما صاحب المدارک و الذخیره و صاحب الدلائل و هو کلام جید لان الغرض کما اخذ فی الحال اخذ فی عالمه فیکون معناه ما لم یکن فی حال من الاحوال مجتمعا و المقدره ما یؤخذ الغرض فیها دون عاملها و لا ریب ان غرض العلامه ان الضمیر فی یکن راجع إلی تلک النقط المنتشره بعید انتشارها فلا یمکن اجتماع ذلک مع الاجتماع درهما و هو المراد بکونه حالا مقدره و لو ارید الحال المحققه لم یکن بد من اراده عدم وجود الدرهم مجتمعا فی آحاد النقاط أو یکون الاستثناء منقطعا و کیف کان فلا وجه للاستدلال بهذین الخبرین لانهما ان لم یکونا لنا فلیسا علینا و دعوی الظهور فی الکتاب و الذخیره فی الاجتماع التحقیقی محل تامل حجه اشتراط عدم التفاحش مرسله بعض الاسماعیلیه عن الصادقین ع انهما رخصا فی النضح الیسیر من الدم و من سائر النجاسات مثل دم البراغیث و اشباهه قالا فاذا تفاحش غسل و هو مع الضعف لا نقول به لاشتماله علی سائر النجاسات و نجاسه دم البراغیث و الکل طاهر فی رأی المخالفین و هذه الحجه ذکرناها لهم و الا فهم لا یرضون بها قال الاستاد انا لم نعثر علی سند من احادیث الخاصه و کان دلیله من احادیث العامه انتهی. و لا یخفی علیک ان بنائه تفسیر لفظ التفاحش علی العرف یعطی وجود لفظ فی الأخبار و یمکن ان یستدل له بان الأخبار حیث دلت علی العفو عن المتفرق باقسامه و منعت عن خصوص المجتمع اخرجنا المتفاحش بالاجماع فیبقی الباقی قال فی المهذب و لیس فی الروایات ما یدل علی حکم التفاحش و لعله نظر إلی کونه جمعا بین العفو مع عدم التفاحش للروایه المذکوره و للاصل و بین عدمه مع التفاحش لاستقذاره و استخباثه و الخبث عله فی الحرمه بقوله تعالی [وَ یُحَرِّمُ عَلَیْهِمُ الْخَبائِثَ انتهی. و علی کل حال فالحق مع الاولین و اللّه العالم.

## فروع:

### احدها ان المقدار الذی یعفی عنه و مقابله لا یختلف فیه الحال بین وحده الثوب و تعدده

و وجود شی ء فی البدن و شی ء فی الثوب و لو بلغ مجموع ما فی الثیاب أو ما فیها و فی البدن درهما و کان ما فی کل واحد اقل من الدرهم فهو یلحظ کل واحد علی الانفراد فیکون الکل عفوا أو ینزل منزله ما فی الثوب الواحد فیدور علی فرض الاجتماع فلا عفو ففی الریاض و المسالک و حاشیه المدقق و الدلائل و الموجز اعتبار فرض الاجتماع و لو تعددت الثیاب أو کان التفرق بینها و بین البدن لأصل شغل الذمه و الاجماع علی عدم الفرق ظاهرا و ان ظاهر الروایات ان المدار علی بلوغ الدرهم علی تقدیر الاجتماع و انه هو العله فی عدم العفو و ما ورد فی الأخبار من لفظ الثوب محمول علی المثال أو اراده الجنس و الحاق البدن بالاجماع علی عدم الفصل کما یلوح لمن تتبع و ما فی شرح الموجز من جواز الصلاه فی الثیاب المتعدده مع نجاسه الجمیع و نقص کل واحد عن الدرهم ارید به نقص کل واحد بمعنی مجموع الآحاد کما یلوح من جعله تفسیر الکلام المصنف و المصنف مصرح بما ذکرنا و لو نقص مجموع ما فی الثیاب المتعدده أو ما فیها و فی البدن عن الدرهم فلا خلاف فی العفو و اجماعاتهم و اخبارهم داله علیه مع انه ابعد عن فرض الدرهم مجتمعا و کلا الحکمین لا شک فیه.

### الثانی لو اصاب الدم وجهی الثوب فهل یحکم بوحدته

فیعتبر سعه وجه واحد أو بتعدده فیعتبر سعه الوجهین و الظاهر ان المدار علی العرف کما فی المعالم و الذخیره و فی شرح الموجز و الدلائل و الکتاب و الذخیره و شرح مفلح و نهایه الاحکام ان المدار علی التفشی و عدمه فان اتصل ما فی الجانبین فواحد و الا فاثنان و فی عباره شرح الموجز ایهام اعتبار الرقه أیضا حیث قال و لو ظهر من وجهی الثوب و اتصل لرقه الثوب فواحده و ان لم یتصل فمتعدده الا ان المفهوم منها ما ذکرنا و فی المنتهی و التحریر التصریح بان التفشی فی الصفیق موجب للاتحاد فالمدار فیهما علی التفشی و عدمه کما فی السابقین و فی الذکری و البیان الفرق بین الرقیق و الصفیق و انه واحد فی الأول دون الثانی و اختاره البهائی (ره) و فی الکتاب و هو حسن و فی الدلائل و فیه قوه و الاولی الرجوع إلی العرف و لیس المدار فی التعدد و الوحده علی مجرد الرقه و الصفاقه فانه فی اکثر افراد الصفیق یعد واحدا نعم لو کان متناهیا فی الثخن مثلا عد اثنین و کیف کان فما بان فی العرف فهو المحکم فیه و ما شک فیه اخذ بالاحتیاط.

### الثالث لو تنجس الرطب الطاهر بالدم لم يعتبر فيه المقدار بل حاله حال النجاسات

مما عدا الدم كما فى المنتهى و البيان و الذخيره و فى نهايه الاحكام و لو تنجس الماء و نحوه بالدم ثمّ اصاب ثوبا احتمل اعتبار الدرهم إذ لا- يزيد عرض النجاسه عن ذاتها و عدمه لا-نه نجس و ليس بدم فيجب ازالته بالاصل السالم عن السالم عن الميته المستنده إلى كثره الوقوع بل ظاهر اطلاق الذكرى و نحوها العفو عن المنفعل بالدم القليل و ان كثر لانه ليس فيه سوى ما فى الدم و كان عفوا فلا- يزيد عليه و صرح المدقق باشتراط عدم الزياده على الدرهم و استند فى المنتهى إلى الأصل و إلى ان الباعث على العفو انما هو المشقه الشديده المنبه على كثره الوقوع و ما نحن فيه ليس من هذا القبيل و فى الذكرى و الرياض و المعالم و الكتاب و الدلائل جريان العفو فيه لان الفرع لا يزيد على اصله و اذا ثبت العفو فى القوى ثبت فى الضعيف بطريق اولى و لان الأصل عدم وجوب التطهير الا فيما علم و لا اقل من الشك هنا و فيه من السلم ما لا يخفى و الشك فى شمول ادله ايجاب غسل النجاسه لا- وجه له لا-ن مطلقات الأخبار و الاجماعات شامله لهذه الصوره واصل شغل الذمه قائم و الاحتياط لازم و لو انضاف الرطب إلى الدم و لم يزد المجموع على الدرهم فلا عفو أيضا لما مر و الخلاف السابق جارى هنا بل المفروض فى اكثر الكتب السابقه انما هو هذا و انما استفيد ذلك الحكم من استنادهم إلى عدم زياده الفرع على الأصل و الضعيف على القوى و فى شرح الموجز اعتبار عدم تعديه عن الدم و ظاهره انه لا عفو مع التعدى و لو نقصا عن الدرهم و هو قوى و لو قيل بعدم الباس فى الرطوبات اللازمه كرطوبه العرق و نحوه حيث يكون الدم فى البدن لم يكن بعيدا بل ربما يقال بعدم احتسابه من المقدار الا انه لا ينبغى الخروج عن جاده الاحتياط.

### الرابع لو زالت عين الدم بما لا يطهرها بقى العفو

كما فى شرح الموجز و النهايه و الكتاب اما لو زالت من قبل نفسها فلا كلام و أما لو ازيل بمانع غير مطهر اشكل الحال إذ لو لم تحل زياده الفرع على الأصل.

### الخامس لو لاقته نجاسه من خارج بطل العفو

كما فی المنتهی و التحریر و شرح الموجز و الذکری و ظاهر اطلاقهم یقتضی عدم الفرق بین المتعدیه عن محل الدم و غیرها و صرح بذلک فی شرح الموجز و لا کلام فیه و ظاهر الاخیرین عدم الفرق بین کون الخارجیه دما أو غیره اقل من درهم أو اکثر و صرح فی المنتهی باعتبار کون النجاسه مما لا یعفی عنه و ربما نزل کلامهم علیه و استند فی أصل الحکم إلی ان العفو انما هو عن النجاسه الدمویه لا- غیرها فربما ظهر منه الفرق بین کون الخارجی دما أو غیره و هو قوی و کیف کان فبناء المسأله علی ان هذه العوارض هل تخرج الدم عن ظاهر اطلاقات العفو أو لا و الاقوی وجوب الاحتیاط فی فراغ الذمه.

### السادس لو ازال من الزائد علی الدرهم ما نقص به عنه جاء العفو

کما فی شرح الموجز و التحریر للادله الداله علی العفو عما نقص الدرهم و هی قاطعه لاستصحاب وجوب اجتناب الثوب.

### السابع لو اشتبه الدم الطاهر بغیره حکم بطهاره

کما فی المنتهی و الدروس و الموجز و شرحه و نهایه الاحکام و الذی فی ما ذکرنا من الکتب ان الأصل الطهاره و اشکل علیهم بانه لا معنی لأصاله الطهاره إذ لم یسبق یقین ثبوتها و الجواب اما بان المراد اصاله براءه الذمه و عدم التکلیف الموافقین للطهاره أو یراد اصاله طهاره المحل الذی لاقاه الدم أو یراد الأصل الشرعی المستفاد من قولهم (ع) کل شی ء طاهر حتی تعلم انه قذر أو یقال ان الدم قبل بروزه لا نسلم نجاسه و ربما ندعی طهارته فنستصحبها و هو علی ضعفه انما یجری حیث یوقع احتمال کونه دم نجس العین و علی کل حال فامر هذه العباره هین و قد اشکلت علی بعض متأخری المتاخرین و کذا کل مشتبه بطاهر و منه آنیه المشرک کما فی الدروس و هو المحصل من کلام الفقهاء و السند فیه علی العموم بعد الأصل و الاجماع ظاهر موثقه عمار عن الصادق (ع) قال کل شی ء طاهر حتی تعلم انه قذر

و روایه عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) فی الثوب المعار للذمی مع انه یشرب الخمر و یأکل لحم الخنزیر قال صل فیه و لا تغسله من اجل ذلک لانک اعرته ایاه و هو طاهر فصل فیه حتی تستیقن انه نجس و لو اشتبه المعفو عنه بغیره کان عفوا کما فی الدروس و الموجز و شرحه و فی الاخیرتین ان الأصل العفو و فی الأول الحکم بالعفو من غیر ذکر المستند و یمکن توجیهه بان الثوب فی نفسه لا- مانعیه فیه عن الصلاه و الاصل بقائه علی ذلک و بان الأصل فراغ الذمه من التکلیف بالازاله و عمومات وجوب ازاله الدم و مطلق النجاسات مخصوصه بأدله العفو و حیث کان المشتبه مجملا- قام الاجمال فی العام بالنسبه إلیه فلا حجیه للعام فیه فیبقی الأصل سلیما و بان المکلف قبل حدوث هذا الدم کان ماذونا فی الصلاه و الأصل بقاء تلک الحاله و یعارض ذلک أصل بقاء شغل الذمه و استصحاب عدم صدور صلاه صحیحه من المکلف الا أن یقال ان هذا الأصل تابع للاصل الأول لتعلق الأول بالموضوع و الثانی بنفس الحکم و لا- یخل من نظر و للمحقق الخراسانی هنا کلام طویل لا حاجه بنا إلیه و صاحب المعالم وجه اصاله الطهاره فی المشتبه بالطاهر بان معنی الطاهر ما تجوز الصلاه فیه و لا یجب الاجتناب عنه فالاصل براءه الذمه من التکلیف باحد الامرین و نقل عن بعض من عاصره من مشایخه بان اصاله الطهاره لیست فی نفس الدم بل فی ملاقیه و نقل عن بعض الأصحاب توجیه الأصل فی باب العفو و الطهاره بالبناء علی مساله اشتباه غیر المحصور قال و هذا الکلام متجه حیث ان ما لا یعفی عن قلیله من الدماء منحصر و ما یعفی عنه غیر منحصر و ذکر ان هذا لا یتمشی فی المشتبه بالنجس و الطاهر لان کلا منهما غیر محصور لان الحصر علی خلاف الأصل و فیه ما فیه و الاولی ما ذکرناه.

**الثامن لو اصاب الدم المعفو عنه ثوبا برطوبه لم ينجبر حكم العفو إليه**

سواء كـان الثوب ملبوسا معه أو لا اقتصارا فى العفو المخالف للاصل و العمومات على المتيقن خلافا لما يلزم من عباره الـذكرى و الرياض و المعالم و الكتاب و الـدلائل من عـدم جواز زياده الفرع على الأصل و يبقى الامر على دعواهم بين اطلاق العفو و لو اصاب كل الثوب إذ ليس فيه سوى مانعيه قليل الـدم و هى لا تصـلح للمانعيه أو يعتبر مقـدار الـدرهم فى المجموع من الدم و ما اصابه أو فى كل واحـد على الخلاف فى اعتبار التقـدير فى الدم المتفرق و لا ريب ان العمل على الأصل و عدم العفو هو الاقوى و يغسـل الثوب و غيره من النجاسـات العينيه التى اعيانهـا موجوده فى المتنجس حتى تزول العين و الاثر كما سـياتى و هى بعينها عبـاره نهـايه الاحكـام و اراد بـالعين هنا ما يعم الاثر فان الاثر اجزاء صـغار من العين تزول بالغسل لا عرض كالرائحه و اللون فان العرض من كل شـى ء غيره فعرض الدم و الغائط و نحوهما غيرهن و الشارع انما حكم بنجاسه ما سـمى بتلك الاسامى و لما دل على نفى الباس فى الحمره الباقيه من دم الحيض و سـيجى ء الكلام فيه و كل حال فظاهر العباره عدم مدخليه العدد فى التطهير و انمـا المراد فيه على زوال العين الا فيما سـيجى ء من حكم الآنيه و يكون الحكم فى البول و غيره متساويا كما قربه فى المنتهى و فى البيان و لا يجب التعدد الا فى اناء الولوغ و استحب التثنيه و التثليث فى غير ما فيه التعدد من الاناء و فى الارشاد اطلاق الغسل من دون قيـد التعدد و فى الغنيه و أما الطهاره عن النجس التى هى شـرط فى صـحه اداء الصـلاه فهى عباره عن ازاله النجاسه عن البدن و الثياب بما تبين انها تزول بالشـرع به يعنى بالماء و نحوه و لا يكفى مطلق الزوال و فى المبسوط خص العدد بالولوغ و فى السـرائر اطلاـق الغسـل و كـذا فى جمل السـيد و نهايه الشـيخ و الخلاف و جمل الشـيخ و ظاهر الانتصار و الكشف و اكثر كتب القدماء ممن عدا من سنذكر

و الحجه لهم بعد الأصل فراغ الذمه من التكليف بالزائد و حصول الامتثال لما دل على الامر بمطلق الغسل من الأخبار التى لا حصر لها قول أبى الحسن (ع) حين ساله ابن المغيره هل للاستنجاء حد قال لا حتى ينقى مأثمه و ما ورد فى الاستنجاء من البول انه يجزى مثلا ما على الحشفه و نزل على الغسله الواحده و الخبر الأول انما يصلح حجه على من حكم بالتعدد فى البول و فيما هو اثخن منه و القسم الثانى من الأخبار كل من القائلين بالتعدد و القائلين بالعدم اخذه سندا لنفسه و ربما خصه بعضهم بخصوص الاستنجاء و البحث فيذلك تقدم فى محله و فى التحرير و الذكرى و الدروس و المعتبر و الشرائع و حاشيتها و الموجز و شرحه و حاشيه المدقق و الكتاب و اللمعه و غيرهن ايجاب المرتين و فى المنتهى اوجب أولا غسل الثوب من البول مرتين و استدل عليه بالاخبار ثمّ قال و الاقرب عندى وجوب الازاله فان حصل بالمره الواحده كفى و فى التذكره بعد ان قال الثوب يغسل من النجاسه العينيه حتى تذهب العين و الاثر و ذكر عده احكام قال و النجاسه الحكميه و هى لا تدرك بالحواس كالبول إذا جف على الثوب و لم يبق له اثر يجب غسلها عن الثوب و البدن و غيرهما و لا بد من العصر و لا يكفى صب الماء و لا بد من الغسل مرتين انتهى. و يمكن تنزيل عباره الكتاب كما فى شرح الفاضل على ان ازاله العين لازمه من غير تعرض للزوم عدد و لا خلافه كما اريد ذلك فى عباره التذكره فيكون موافقا للمشهور هنا و كيف كان فالمشهور بين الأصحاب ايجاب المرتين فى البول و فى المعتبر و فى الذخيره ان عليه عمل الطائفه نسبته إلى علماءنا و فى الدلائل و البحار و الذخيره و الكتاب و الكفايه نقل الشهره فيه و السند فى ذلك اصاله بقاء شغل الذمه بالعباده و اصاله بقاء الثوب و البدن على ما كانا عليه من وجوب الاجتناب و زوال العين لا يقتضى تبدل الحكم و الاخبار الكثيره كصحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع) فى البول يصيب الثوب فقال اغسله مرتين و صحيح ابن أبى يعفور عن الصادق (ع) فى البول يصيب الثوب قال اغسله مرتين و صحيح ابن مسلم عن الصادق (ع) فى الثوب يصيبه البول قال اغسله فى المركن مرتين فات غسلته فى ماء جارى فمره واحده و مثله عباره الفقه الرضوى و روايه الحسين بن أبى العلاء عن الصادق (ع) فى البول يصيب الجسد قال صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء قال و سألته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين

و حکی الشهید فی الذکری و بعض التابعین ان فیها بعد قوله اغسله مرتین الاولی للازاله و الثانیه للانقاء و لیست موجوده فی کتب الحدیث المشهوره و انما ذکرت فی المعتبر و کأنها من کلام المحقق (ره) و لعل الاشتباه نشأ من ذلک و فی الکتاب فی ذیل روایه ابن أبی العلا و روی انه یجزی ان یغسل بمثله من الماء إذا کان علی رأس الحشفه أو غیره و فیه أیضا و روی انه لیس بوسخ فیحتاج أن یدلک و هذه الروایه عدها جماعه من الحسان لاشتمالها علی الحسین بن أبی العلا و لیس بثقه و الظاهر وثاقته بشهاده البشری بها و لروایه صفوان و ابن أبی عمیر عنه مع نص العده علی انهما لا یرویان الا عن الثقات و فی حبش ان الحسین اوجه اخوته و من جملتهم عبد الحمید و هو ثقه و فی الفهرست ان له کتابا یعد فی الاصول و کفاک بهذا شاهدا علی الاعتماد و الظاهر صحه هذا الحدیث و روایه أبی اسحاق النحوی عن الصادق فی البول یصیب الجسد قال صب علیه الماء مرتین و فی السرائر عن الجامع للبزنطی قال سألته عن البول یصیب الجسد قال صب علیه الماء مرتین فانما هو ماء و سألته عن الثوب یصیبه البول قال اغسله مرتین و فی الدعائم عن الصادق عن آبائه ع قال قال امیر المؤمنین (ع) فی البول یصیب الثوب قال یغسل مرتین و فی المنی ان علم مکانه غسله و الا غسل الثوب کله ثلاث مرات فی کل مره یفرک و یغسل و یعصر و هذه الأخبار صریحه فی ایجاب المرتین قیل و یمکن جعل مرتین من کلام الراوی و یکون المعنی قال ذلک مرتین و فیه مع انه خروج عن الظاهر تأبأه صحیحه أبی مسلم و عباره الفقه الرضوی المشتملان علی انه فی الماء الجاری مره واحده و ظاهر خبر الحسین بن أبی العلاء خصوصا علی ما ذیلها الشهید بان الاولی للازاله و الثانیه للنقاء و کذا ظاهر خبری الدعائم و البزنطی ثمّ لا معادله بین اخبار التعدد و تلک الأخبار لإطلاق تلک و تقیید هذه فلا وجه للجمع بالندب ثمّ الذی دلت علیه الأخبار لزوم م التعدد فی ازاله البول من غیر فرق فیه بین الجاف و غیره و فی الذخیره ان المصنف اکتفی بالمره مع الجفاف قیل

و یظهر من فحوی کلامهم فی جمل من کتبه الاکتفاء بها مطلقا و استقرب فی المنتهی الاکتفاء بالمره مطلقا بعد الحکم بوجوب التعدد انتهی. اقول لعل الذی یفهم من مجموع کتبه مما عدا هذا الکتاب عدم الفرق فی البول بین الجاف و غیره و انما یفرق فی غیره ففی التحریر قسم النجاسه إلی بول و نجاسه ثخینه و اوجب غسل الثوب منهما مع التعدد مطلقا و إلی غیر مشاهد و اکتفی فیه بالمره و لعله اراد غیر البول و فی المنتهی نحو ذلک الا انه اختلف کلامه فی البول و فی التذکره حکم بوجوب ازاله العین و الاثر فی النجاسه العینیه ثمّ قال و أما الحکمیه و هی التی لا تدرک بالحواس کالبول إذا جف علی الثوب فیجب غسلها ثمّ قال و لا یکفی الصب بل لا بد من الغسل مرتین و هو کالصریح فی لزوم الاثنینیه فی غسل البول الجاف نعم عباره الکتاب الآتیه صریحه فیما نقل

## تنبهات

### احدها الظاهر من اطلاق الأخبار و کلام اکثر الأصحاب ان غسله الازاله تحسب فی الغسلتین

فلا نحتاج إلی ثنتین بعد غسله الازاله و فی المعتبر و شرح الموجز و الذکری التصریح بذلک الا ان ظاهرهن وجود ذلک فی الروایه و قد مر ما فیه و فی حاشیه المدقق التصریح به أیضا و یدل علیه بعد روایه الحسین بن أبی العلا علی ما فی الذکری اطلاقات الأخبار بل ظهورها و صراحتها بالاکتفاء بالغسلتین مع غسله الازاله و یکون الفارق بین البول و غیره الاکتفاء بغسله الازاله دون غیره کما دل علیه خبر النقاء قیل و یمکن الجمع بین الأخبار و کلمات الفقهاء باحتساب غسله الازاله عند من اوجب التعدد و عدم احتسابها عند غیره و ربما قیل بانه لا معنی لاحتساب غسله الازاله إذ لا معنی للحصر فیه إذ الازاله لازمه و لو تضاعف الغسل و الجواب ان بناء الأخبار و کلام الأصحاب علی الغالب و یظهر من الکتاب التردد فی احتساب غسله الازاله من العدد و الظاهر احتسابها بمعنی احتساب الغسله المقارنه للزوال و لا عبره بما تقدمها.

### ثانیها انه لا فرق فی البول بین بول الآدمی و غیره مما لا یؤکل لحمه

لإطلاق الأخبار و کلام الأصحاب و ظاهر التعلیل بکونه ماء فی خبر البزنطی و صحیح ابن مسلم و یحتمل التخصیص ببول الانسان لانه المتبادر و الأصل عدم وجوب التعدد الا فی المتیقن و لا ریب ان الاقوی هو الأول لان الأصحاب بعد ان قسموا النجاسات إلی البول و الغائط الخ ذکروا حکم البول و مرادهم به هنا ما ارید منه سابقا و هو جمیع ابوال ما لا یؤکل لحمه و کذا لا فرق بین بول المسلم و الکافر لإطلاق المذکور.

### ثالثها انه لا فرق فی هذا الحکم بین الثوب و البدن و غیرهما

و ان اختلفت فیه کلمات الأصحاب ففی التذکره و المنتهی و التحریر الاقتصار علی ذکر الثوب و فی المعتبر و الشرائع و حاشیه المدقق ذکر الثوب و البدن و فی الذکری و الدروس و الموجز و شرحه اطلاق المنفعل بالبول و لا ریب ان مراد الکل ذلک لان ما اقتصر فیه علی ذکر الثوب منه ما استدل فیه علی الحکم بحدیث أبی اسحاق الدال علی الجسد کالمنتهی و منه ما فرع فیه بعد هذا حکم سائر المنفعلات للبول کالتذکره و ظاهر التحریر و کیف کان فمراد الجمیع واحد و الادله أیضا تفید عموم الحکم اما بالنسبه إلی الجسد فصحیحه ابن أبی العلا علی الاصح و روایه البزنطی و روایه أبی اسحاق النحوی و هو مقلبه بن میمون و هو ثقه کما هو ظاهر الروضه و نص علیه محمد بن عیسی بالتوثیق فروایته صحیحه مع ان الظاهر عدم القائل بالفرق بین الثوب و الجسد سوی ما توهمه بعض العبارات و قد عرفت ما فیها و أما بالنسبه إلی غیر الجسد فلعل التعلیل بانه ماء یقضی بالمساواه مضافا إلی عدم القائل بالفرق فیما عدا الاوانی علی ان الظاهر من الادله ان هذا الحکم لخصوصیه البول لا لخصوصیه المنفعل به کما لا یخفی و فی الکتاب لو قیل باختصاص المرتین بالثوب و الاکتفاء فی غیره بالمره المزیله للعین کان وجها قویا للاصل و حصول الفرض من الازاله و اطلاق الامر بالغسل و ضعف الأخبار المتضمنه للمرتین فی غیر الثوب انتهی. و لا یخفی علیک ضعفه بعد ان اتضح لک صحه مدرک تسریه الحکم إلی الجسد و قوه تسریه الحکم إلی ما عداهما أیضا.

**رابعها ان ما ذكرناه من لزوم التعدد انما هو فی القليل غير الجاری**

كما فی اللمعه و الرياض صريحا و ظاهر الذكری و الموجز و شرحه حيث ذكروا المسأله فی قسم العددی و فسره شارح الموجز بالقليل مضافا إلی انهم ذكروه فی مقابله ما يرسب فيه ماء الغساله فيغسل بالكثير و صرح فی الموجز و شرحه فی مبحث الاوانی بعدم اعتبار العدد فی كل شی ء فی غير القليل من الراكد و فی كثير من كتب الفقهاء أو اكثرها عدم لزوم التعدد فی غسل الاوانی بالكثير و الجاری لو اوجبناه فی القليل و فی الذخيره دعوی الشهره فی عدم لزوم التعدد فی الاوانی و غيرها لو غسل بالكثير و الجاری و هو رأی المصنف فی نهايته و تذكرته و الشهيدين و المدقق كما نقله الاستاد و السند فی ذلك ان اطلاق اوامر الغسل قضت بلزوم المره انما خرجنا فی القليل لو اريد تطهير البول به لقيام الادله و المتيقن منها القليل فيقتصر عليه و ما اشتمل علی الصب منها كروايه أبی اسحاق و روايه الحسن بن أبی العلا و روايه البزنطی صريح فی القليل و فی صحيح ابن مسلم اغسله بالمركن مرتين فان غسلته فی ماء جاری فمره واحده و كذا فی الفقه و بعد الاجماع علی عدم الفرق بين الكثير و الجاری يتم المطلوب و للبحث مقام آخر يأتی بحول اللّه فی مساله الاوانی.

**خامسها انه لا بد من التعدد التحقيقی الحاصل بالفصل و لا يكفی التقديری**

كما عليه ثانی الشهيدين و اتباعهم و ابن الجنيد كما نقله عنه فی الدلائل و الكتاب و فيهما انه ظاهر عبارات الأصحاب أيضا و الحجه فيه بعد الأصل ان ظاهر الروايات و كلمات الأصحاب ذلك و ذهب جماعه إلی الاكتفاء بالتقدير و منهم الشهيد فی الذكری و المحقق حيث قال بلزوم التعدد فی الجاری و اكتفی بتعاقب الجريات و المصنف فی المنتهی حيث قال بلزوم التعدد فی الكثير و الجاری و اكتفی بالجريات فی الجاری و الخضخضه فی الكثير الراكد بحيث يصل إلی محل النجاسه ماءان لا ماء واحد و استحسن فی الدلائل الاكتفاء بالفصل التقديری حيث لا يجب العصر

قال و المراد ایصال الماء بقدر الغسلتین کما فی الذکری و لو کان بقدر الغسلتین و القطع کما صرح به بعض الأصحاب لکان احسن انتهی. و لعل سندهم ان المطهر انما هو الماء و وصله یزیده قوه خصوصا إذا کان عرض الفصل ماء ثمّ لیس المؤثر الا کثره الماء و هی حاصله و فیه خروج عن ظاهر النصوص و کلام الأصحاب و فی شرح الاستاد نعم یمکن أن یکون مع الاتصال و الامتداد الزائد الکثیر یصدق عرفا تعدد الغسل و لا بد من التأمل انتهی. و لا ریب ان الحق مع المشهور بما ذکرناه.

### سادسها فی ان حال باقی النجاسات حاله

کما فی اللمعه و الالفیه و الذکری معللا فی الاخیره بان نجاسه غیر البول اشد و به امکن تطبیقه علی ما فی التحریر و المنتهی و کذا فی الدروس الا انه لا صراحه فیه فان فیه و تکفی المره بعد زوال العین و روی فی البول مرتین فیحمل غیره علیه و فی شرح الفاضل ان هذه العباره تحمل التردد فی وجوب مرتین فی غیر البول مطلقا أی مع بقاء عینه و زوالها من ورودهما فی البول مطلقا و غیره اولی و من منع الاولویه و یحتمل التردد فی البول أیضا للنسبه إلی الروایه و یحتمل العدم بان یرید انه لا بد فی النجاسه العینیه من مرتین احداهما لزوال العین و الاخری بعدها فقد روی فی البول مرتین انتهی. و الظاهر من الخوض فی مجموع کلام الشهید (ره) انه یوجب اثنتین فی مطلق النجاسات واحده للازاله و الاخری للنقاء کما صرح به فی الذکری و فی حاشیه الشرائع و حاشیه المدقق الحکم بلزوم التعدد فی سائر النجاسات أیضا قال المدقق تمشیه هذا الحکم اما بمفهوم الموافقه أو بما اشیر إلیه فی بعض الأخبار و کانه عن قوله (ع) انما هو ماء و لان غسله مزیله و اخری مطهره و کانه اشار إلی الروایه أیضا و سندهم فی التمشیه روایه الحسین بن أبی العلا الآمره بصب الماء علی البول مرتین معلله بانه ماء و مثلها روایه البزنطی فیدخل فیهما الغسل من اصابه الماء المتنجس بمنصوص العله و من الماء المضاف و نحوه بالمناط المنقح و من غیرهما بطریق اولی

و فی الموجز و شرحه و الروضه و المسالک و الدلائل و المدارک و الذخیره الاکتفاء بالمره فی غیر البول و منع اولویه غیر البول کیف و قد یمنع عن الدم فی بعض صوره و لم یعف عنه و أما التعلیل فی الروایتین فانما هو للصب و عدم الاحتیاج إلی الفرک و العلاج و نحو ذلک و فی الاحتمال کفایه و هو کلام وجیه و قد علمت ان جماعه قالوا بالاکتفاء بالمره مطلقا و منهم الشیخ فی المبسوط و الشهید فی البیان و غیرهما و فی التحریر و المنتهی ان ماله ثخن و قوام کالمنی و نحوه اولی من البول فی التعدد و استدل بالخبر المعلل لحکم البول بکونه ماء و قد عرفت ما فیه و بصحیح ابن مسلم عن الصادق انه ذکر المنی و شدده و جعله اشد من البول و فیه ان الظاهر شده النجاسه و غلظها ردا علی أهل الخلاف و یکفی الاحتمال و کیف کان فالحق الاکتفاء بمطلق الغسل و یکفی فی تحققه المره فی سائر النجاسات و ما فی الذخیره من ان ما ثبتت نجاسته بالامر بالغسل یکفی فیه المره لتحقق الاسم و أما ما ثبتت نجاسته بالاجماع فیحتمل استصحاب حکم النجاسه حتی یحصل الیقین بالتعدد ثمّ استضعف الاستصحاب ثمّ قال و یحتمل نفی الزائد باصل البراءه و الاقتصار علی محل الوفاق و یرد علیه انه إذا لم تثبت الطهاره لزم الاجتناب عنه فی الصلاه تحصیلا للبراءه نعم ان ثبت الاجماع علی عدم الفرق کما هو الظاهر ثبت الاکتفاء بالمره انتهی. مضمون کلامه اقول قد دلت الأخبار الکثیره علی الامر بالغسل من مطلق القذر کما لا یخفی علی من تتبع فیها دلاله علی الاکتفاء بالمره کما لا یخفی.

### سابعها ان تخصیص ذکر العین هنا اشاره إلی عدم وجوب ازاله العرض

کما علیه المحقق فی شرائعه و معتبره و فی المعتبر ان علیه اجماع العلماء و لهم بعد الأصل و اناطه الاحکام باسماء النجاسات و لا ریب فی عدم بقائها حیث لا یبقی سوی الاعراض حسنه ابن المغیره فی حد الاستنجاء انه حتی تنقی ما ثمه و روایات علی بن أبی حمزه و ابی بصیر و عیسی بن منصور الدالات علی صبغ لون دم الحیض بمشتق

و لا ـ ریب انه انما نخفی بذلک و لا یزول و جزم العلامه فی المنتهی و النهایه بوجوب ازاله اللون مع الامکان و اعتبر فی النهایه ازاله الطعم أیضا لسهوله ازالته و فی الذکری و لا ـ عبره باللون و الرائحه لعسر الازاله دفعا للحرج و للروایه و فی الدروس و الواجب زوال العین و لا عبره بالرائحه و اللون إذا شق زواله و فی الموجز یجب زوال العین لا اللون العسر و فی شرح الموجز و لا بد من زوال العین و اوصافها و لو بقی الطعم لم یطهر سواء بقی مع غیره مع الصفار أو منفردا لسهوله ازاله الطعم و ان بقی اللون منفردا فان سهل زواله وجب و ان عسر کدم الحیض لم یجب انتهی. و هذه العبارات وافقت عبارتی التحریر و المنتهی و یمکن تنزیل الکل علی ان سرعه الازاله قرینه بقاء العین هذا و لا یخفی علیک بطلان قول من اورد علی المسأله ان الاعراض لا تنقل مجرده عن الجواهر لانا نمنع ذلک أولا و علی تقدیره فلا مدار علی الوجود الحکمی و علی تقدیره فالاجماع و النصوص ابطلت اعتباره هنا ثمّ اعلم ان اسم العینیه فی کلام الفقهاء علی ما فی حاشیه المدقق و الدلائل تطلق علی ثلاثه معانی: احدها ما یتعدی نجاسته مع الرطوبه و هو الخبث و یقابلها الحکمیه و هی ما یتوقف زوالها علی النیه. ثانیها ما کان عینا محسوسا کالدم و البول قبل الجفاف و یقابلها الحکمیه کالبول الجاف ثالثها ما کان عینا غیر قابله للتطهیر کالکلب و یقابلها الحکمیه و المراد هنا اوسطها بقرینه المقابله.

**ثامنها انه لا بد من يقين الازاله عملا بالاستصحاب و لا يكفى الظن لا عن طريق شرعى**

و حيث تطمئن النفس به فالاقوى العمل عليه و فى اعتباره شهاده العدلين و العدل قوه و الأول يشبه أن يكون اجماعيا و لا ينبغى الشك فى قبول قول صاحب اليد فى التطهير و يكفى فيه التوكيل حتى للنساء و الخدم و فى السيره بل الاجماع دلاله على ذلك و قد مر الكلام فيه مفصلا و أما النجاسه الحكميه كالبول اليابس فى الثوب أو غيره و فى نهايه الاحكام و كالخمر و الماء النجس إذا لم يوجب له رائحه و لا اثر و المراد إذا يبسا فيكفى غسله مره لان المرتين احداهما لإزاله العين و الثانيه للنقاء و العين زائله فلم يبق الا غسله النقاء و للاوامر الداله على مطلق الغسل و هو يحصل بالمره فعلى تنزيل العباره على هذا يكون المصنف قائلا بان الواجب غسله بعد الازاله و لا تكفى غسله الازاله و يمكن أن يريد ان العينيه لا ضبط لها لانها تدور مدار الازاله و ربما توقفت على عده غسلات بخلاف الحكميه فان الغسله الواحده فيها كافيه فلا يكون مذهبه هنا و فى النهايه الا لزوم غسله بها الازاله أو بعد الازاله ان كانت بغير مطهر فيوافق مذهب المبسوط و البيان و عباره النهايه ظاهره فى ذلك و قد نقلناها سابقا و لعل هذا التنزيل اقرب إلى العباره و على التفسيرين فما ذهب إليه مخالف لصحاح الأخبار و شهره الفقهاء فى حكم البول بلا فرق بين اليابس و غيره و يجب فى غسل الثوب و نحوه مما ينفذ فيه ماء الغساله من كل نجاسه عينيه أو حكميه العصر كما فى المعتبر و الشرائع و المنتهى و التذكره و السرائر و المدنيات و الفقيه و الهدايه و الذكرى و البيان و الدروس و اللمعه و نهايه الاحكام و الارشاد و الموجز و ما لهن من الشروح و الحواشى و فى الكتاب و الدلائل و الكفايه و البحار و الذخيره نقل الشهره فيه و فى المعتبر اسنده إلى علماءنا و فى الغنيه و الخلاف و المبسوط و الجمل و النهايه و السرائر و ظاهر الانتصار و الناصريات اطلاق الغسل من دون تعرض للعصر نعم فى الخلاف و المبسوط جعله مقابلا للصب و فى الخلاف ان الصب على الشى ء اغماره بالماء و الغسل صب الماء عليه حتى ينزل عنه و مثله فى نهايه الاحكام و حاشيه الشرائع و حاشيه القواعد

و فی السرائر ان حقیقه الغسل اجراء الماء علی المحل المغسول و فی المجمع غسل الشی ء ازاله الوسخ و نحوه عنه باجراء الماء علیه و فی القاموس و الصحاح و کل کتب اللغه أو جلها احاله تفسیر الغسل إلی ما یفهم من العرف و لا ریب ان العرف لا یقضی بدخول العصر فی معناه و دخول الفرک و العلاج اقرب من دخوله و کیف کان فظاهر اطلاق هؤلاء عدم وجوب العصر و فی الکتاب تبعا لشیخه عدم وجوب العصر الا إذا توقف علیه اخراج النجاسه مره واحده کما فی الفقیه و الهدایه مع التقیید بکونه بعد الغسلتین و کذا فی اللمعه مع التقیید بکونه بین الغسلتین و مثله فی المدنیات مع عدم التقیید بشی ء فیحتمل الامرین و التخییر و اطلق فی الشرائع و التحریر و الدروس و الذکری و الارشاد و البیان و الموجز و شرحه مسمی العصر و یحصل مسماه بالمره و حیث یبنی علی المره یقوم فیه الاحتمالان الثلاثه و اظهرها فی العباره تاخر العصر و اقربها إلی طریقه التطهیر توسیطه لیقع الماء علی المحل بعد ذهاب عین النجاسه عنه و فی السرائر و المعتبر و الروضه التصریح بوجوب العصر مرتین و فی المنتهی کالمعتبر ادخال العصر فی مفهوم الغسل ففی الغسلتین عصرتین و یمکن تنزیل عبارات المطلقین للزوم العصر علی اراده اللابدیه فی تحقق الغسل فیوافق مذهب العصرتین و الأصل فی هذا الاختلاف اختلاف کلماتهم فی مدرک الحکم ففی حاشیه المدقق و الریاض ان الباعث علیه ان اجزاء النجاسه لا تزول الا به و ان الماء القلیل ینجس بها فلو بقی فی المحل لم یحکم بطهره کما ذهب إلیه المصنف من ان اثر النجاسه لا یظهر الا بعد الانفصال فعلی هذا لو جف الماء علی المحل و لم ینفصل لم یطهر انتهی. و فی نهایه الاحکام و التذکره و شرح الموجز الاستناد إلی تنجس الماء فی المحل المغسول من غیر تعرض لغیره مع ضمیمه فیجب اخراجه و الباقی بعده عفو للحرج و زاد فی النهایه الاستناد إلی قول الصادق (ع) یصب علیه الماء ثمّ یعصره و یمکن أن یستفاد من تعلیل الفریقین بنجاسه الماء المتخلف وجوب العصر بین الغسلتین حیث نقول بان الماء المتخلف فی الثانیه طاهر أو بعد الغسلتین لان الغرض ازاله المتخلف بای نحو کان و هو حاصل بعدهما و أما العصرتان فبعیدتان عن التعلیل و اول الوجوه اقرب إلی الاعتبار و فی المنتهی الاستناد مع ما مر من لزوم اخراج اجزاء النجاسه و اجزاء الماء المتخلف إلی دخول العصر فی مفهوم الغسل و فی المعتبر الاقتصار علیه و جعلوه هو الفارق بین الصب و الغسل

و قد اتضح لک مما تقدم ضعف هذا المتمسک لانه قد تبین مما فی الخلاف و السرائر و المجمع و غیرهن ان الفارق بینهما تجاوز الماء عن المحل و عدمه و ربما یدعی دخول الفرک فی معنی الغسل سیما فی الاوانی و نحوها فمجرد الاداره بدونه صب و معه غسل و قد اورد علی سائر الوجوه التی استدل بها اما علی قضیه الاخراج فبالقول بالموجب ان توقف الاخراج علیه و نمنع کلیه التوقف و ما فی الذکری من ان الاولی شرطیه العصر لظن انفصال النجاسه مع الماء بخلاف الجفاف فیه ما فیه و دخول العصر قد عرفت ما فیه و دعوی نجاسه الماء المتخلف لم یقم دلیل علیها مع ان ما دل علی ان الماء مطهر و کذا ما دل علی لزوم غسل النجاسه یفید طهاره المتخلف مع انه اقرب إلی الضوابط من القول بان الباقی یحکم بطهارته للفجر و یختلف الحال بین الناس فعلی القوی اخراج الکل مثلا و علی الضعیف مقدوره و ای بعد فی القول بمعصومیه هذا الماء شرعا و ان کان القول لما دل علی نجاسه القلیل الا ما قام علیه الاجماع من المتخلف بعد العصر قویا مع انه علی القول بالعصرتین یلزم طهاره المحل و بقاء الید العاصره علی النجاسه الا ان تقول بطهارتها تبعا و فیهما بعد مع انه علی ذلک لا یتعین العصر فی الثوب بل یکفی الدق و التغمیز و نحوهما الا ان یقال بان ذلک اقرب إلی تحقیق الاخراج بعد و الاولی الاستناد فی اثبات هذا الحکم إلی الروایات ان تمت دلالتها و هی عده اخبار وجهه دلالتها مختلفه فمنها ما دل علی دخول العصر فی مفهوم الغسل کصحیح الحسین بن أبی العلا أو حسنته عن الصادق (ع) فی البول یصیب الجسد قال صب علیه الماء مرتین فانما هو ماء و سأله عن الثوب یصیبه البول قال اغسله مرتین و عن الصبی یبول علی الثوب قال یصب علیه الماء ثمّ یعصره و حسن الحلبی عنه (ع) فی بول الصبی قال یصب علیه الماء فان کان قد اکل فاغسله غسلا و صحیح أبی العباس عن الصادق ان الکلب ان مس ثوبک برطوبه فاغسله و ان مسحه جافا فاصبب علیه الماء و موثقه عمار عن الصادق (ع) فی قدح و اناء یشرب فیه الخمر انه یغسل ثلاث مرات قال و لا یجزیه ان یصب فیه الماء حتی یدلکه و وجه دلاله هذا القسم من الأخبار علی ما ذکروه ان الغسل جعل قابلا للصب فلا بد من المائز و العصر و اورد علیه فی الکتاب و الذخیره بان المائز لا ینحصر فی العصر بل هو الغمر و الجری علی ما صرح به قوم و اجاب فی الدلائل بأن ذلک انما یمکن فی غیر روایه الحسین لانه فی البدن سمی فیها صبا و فی الثوب غسلا و لا مائز سوی العصر اقول لا ریب ان کلا من الغسل و الصب یطلق فی الثوب و البدن فغسل اعضاء الوضوء غسل یقینیا فجعل المائز العصر مطلقا غلط بل ربما یقال ان الفارق اشتمال الغسل علی امرار الید و بعض العلاج أو ان النیه متفاوته أو غیر ذلک و کیف کان فالاستناد فی اثبات العصر إلی المقابله فی غایه الضعف لو لا انه وقع من الاجلاء و طریقه الاستناد إلی موثقه عمار انه امر بالغسل أولا ثمّ اوجب الدلک و وجوبه فی الاناء یسری إلی غیره لاشتراکهما فی الاحتیاج إلی الازاله و اذا وجب الدلک وجب العصر لعدم الفارق و ایضا امره بالغسل أولا یقتضی دخول الدلک فیه و الا لزمه تاخیر البیان عن وقت الحاجه

هکذا استدل فی المنتهی و اورد علی نفسه انه ذکر الصب مرتین فی البول و لا ریب فی وجوب الدلک و اجاب بان وجوب الصب لا ینافی وجوب الدلک مع ان هذا الراوی روی قوله (ع) اغسله مرتین و لا یخفی علیک ما فی کلامه أولا و آخرا ثمّ قال و الاقرب ان الدلک فی الجسد بعد زوال العین مستحب الطریقه الثانیه فی الاستدلال ما اشتمل علی وجوب العصر صریحا کخبر الحسین و وجوب الدلک کموثقه عمار و یرد علی الأول انه ورد فی الصبی و نحن لا نقول به و یمکن العذر بتنزیله علی المتغذی و علی الموثقه انها وارده فی الاناء و لعل له خصوصیه و ایضا للخمر نفوذ و زیاده اتصال فلا بد من الدلک و علی أی تقدیر لو لا اجماع المعتبر و شهره الأصحاب واصل بقاء المتنجس علی حاله واصل عدم فراغ الذمه لکان القول بعدم وجوب العصر قویا و

لکن فی قیام الشک کفایه فی وجوب الاحتیاط فلعله لا محیص من القول بوجوب العصر بعدد الغسل و اللّه العالم لو غسل فی الراکد القلیل دون الکر و الجاری کما فی الذکری و البیان و اللمعه و حاشیه المدقق و ظاهر الموجز و شرحه و فی الدروس و الریاض و التذکره و نهایه الاحکام و المسالک الاقتصار علی ذکر الکثیر و لعل مرادهم ما لا ینفعل بالملاقاه و اطلق لزوم العصر فی سائر الکتب التی ذکر فیها و قد مر شطر منها و ظاهر الاجماع و الشهره المنقوله التعلق بالمطلق بل ربما یقال ان ظاهر الأخبار ذلک و الاقوی أن یقال ان ظاهر الأخبار فی القلیل لان الغسل فیها مقابل للصب و انما یصلح فی القلیل و کلام الأصحاب منزل علی ذلک و استدلالهم بتنجس الماء المتخلف فی الثوب کالاماره علی ذلک لان الماء المتخلف متصل بالکر و الجاری فلا یحکم بنجاسته بلا دلیل نعم حیث یقال بدخول العصر فی مفهوم الغسل تقوی السرایه مع امکان ان یقال انما ذلک حیث یکون فی القلیل و کذا تنزیل استنادهم إلی تخلف اجزاء من النجاسه یمکن بان یراد حیث لا یستولی الماء المعصوم علیه و هذا المقام من مزال الاقدام فعلیک بالمحافظه و الدق و التقلیب فیما یغمسه الماء مما لا یمکن عصره بالید کما فی المنتهی و التحریر و الموجز و شرحه و نهایه الاحکام و فی الذکری و البیان و حاشیه المدقق الدق و التغمیز و نسبه فی الکتاب إلی الأصحاب و فی الدروس الاقتصار علی التغمیز و مراد الجمیع واحد و هو الاجتهاد فی ازاله بقایا اجزاء النجاسه أو ماء الغساله و قیده فی المنتهی بسریان النجاسه إلی الباطن قال و لو اختصت بالظاهر غسل وحده و استند فی المنتهی مع الروایه إلی الضروره و هو جید ان تم القول بان وجوب العصر فی الثوب لیس محض تعبد بل انما هو لاخراج البقایا أو یقال بان العصر فیه تمثیل لاخراجها و لو قلنا بمحض التعبد فلا وجه لهذا الاستناد و فی الذکری و الریاض و حاشیه المدقق و شرح الموجز الاقتصار علی الاستناد إلی الروایه و لیس فیما وقفنا علیه من الأخبار صراحه دلاله علی ذلک و قد استند فی المنتهی إلی روایتین إحداهما صحیحه ابراهیم بن أبی محمود و سماها فی المنتهی حسنه عن الرضا (ع) فی الطنفسه و الفراش یصیبهما البول کیف یصنع به و هو کثیر الحشو قال یغسل ما ظهر منه فی وجه و لا دلاله فیه لکن قال فی المنتهی

و یحمل علی ما فرضناه یعنی علی عدم سرایه النجاسه لروایه الکلینی عن ابراهیم بن عبد الحمید عن أبی الحسن (ع) فی الثوب یصیبه البول فینفذ إلی الجانب الآخر و عن الفرو و ما فیه من الحشو قال اغسل ما اصاب منه و مس الجانب الآخر فان اصبت شیئا منه فاغسله و الا فانضحه بالماء انتهی. و فی دلالته تامل إذ یحتمل اراده مسیس الجانب الآخر لتعرف السرایه و عدمها بل ظاهر المقابله و ذلک و یکون الحاصل انه مع العلم یغسل و مع عدمه ینضح لرفع النفره و ربما قیل بان ترک التعرض للعصر و نحوه یفید عدم لزومه و لو تم تفسیر الاستاد للعصر بانه فعل یخرج به الماء المغسول به تغمیزا أولیا أو کبسا کان جمیع ذلک من افراد العصر و هو کذلک کما یظهر من کتب اللغه فانهم فسروا عصر الشی ء باخراج ما فیه و الاولی الاستناد هنا اما الاجماع المرکب أو إلی اصاله بقاء حکم النجاسه حتی یعلم المزید و فی الشک کفایه و لو جعل مدرک وجوب العصر لزوم اخراج البقایا کان هنا اولی کما لا یخفی و الدلک فی البدن کما فی التحریر و المنتهی و نهایه الاحکام و فی الاخیره اضافه سائر الاجسام الصلبه و استدل فی النهایه علی ذلک بلزوم الاستظهار فی ازاله النجاسه و بأمر الصادق (ع) بذلک الاناء و لیس الا لملاقاه النجاسه و ذلک موجود فی البدن قیل و لانه امر بالغسل أولا مع عدم التعرض للدلک فلو لم یفد الغسل لزومه لزم تاخیر البیان عن وقت الحاجه و فی الوجهین من الضعف ما لا یخفی اما الأول فلان روایه عمار فی الاناء الذی یشرب به الخمر و حصول القطع بمساواه الاناء للبدن مع النفوذ فی الأول و صعوبه اخراجه منه دون الثانی فی غایه البعد مع ان للخمر نفوذا لیس لغیره نعم لو تم الاجماع علی عدم الفرق أجزأ فی التعدیه و أما لزوم تاخیر البیان عن وقت الحاجه مع اتصال البیان فی وقت الخطاب فلا وجه له مع انه یمکن القول بان خلو الغسل أولا عن ذکر المدلک اماره علی ندبه مع ان عمارا بنفسه روی غسل الاناء من الخمر من دون تعرض للدلک و مع ان فی اخبار غسل البدن لفظ الصب و الحق استحبابه کما فی المعتبر و الذکری لانه ابلغ فی الاستظهار و نفاه قوم مطلقا قال فی الذخیره و هو حسن و یستحب قرص الثوب و حثه قبل الغسل فی دم الحیض کما فی الذکری و نهایه الاحکام و المنتهی و فیه اسنده إلی علمائنا و اکثر أهل العلم و استند إلی ان الحث بالظفر یذهب خشونته فیتاثر بالماء کل التأثر و إلی قوله (ع) لأسماء فی دم الحیض حتیه ثمّ اقرصیه ثمّ اغسلیه بالماء و نقل عن قوم من أهل الظاهر ایجاب ذلک و رده باطلاق کون الماء مطهرا فی الکتاب و السنه مع ان الامتنان فی قوله تعالی [وَ یُنَزِّلُ عَلَیْکُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِیُطَهِّرَکُمْ بِهِ] لا یتم مع وجوبه و فیه نظر و فی البیان استحباب الحث و القرص فی سائر النجاسات بالمنی و الدم و کذا فی المنی کما فی نهایه الاحکام مع التخصیص بالیابس لوحده العله و عمم الحکم فی کل یابس و یمکن تسریته إلی کل نجاسه یابسه تعسر ازالتها و یستحب فیه الفرک کما فی المنتهی و التذکره و غیرهما و ربما نزل علیه امره (ص) لعائشه بفرکه و ربما یدخل فی القرص

و لو غسل بعض الثوب النجس طهر المغسول دون غيره كما فى التذكره و المنتهى و التحرير و نهايه الاحكام و البيان و الذكرى و فى المنتهى نسبته إلى اكثر أهل العلم و نقل عن بعض الشافعيه عدم التطهير مستدلا بالسرايه و رده بلزوم نجاسه العالم لو قلنا بها و يلزم الدور لو توقف طهاره كل جزء على طهاره آخر و استدل فى التذكره على بطلانها بقول النبى (ص) فى السمن تموت فيه الفاره ان كان جامدا فألقوها و ما حولها و كيف كان فظاهر الشيعه الاتفاق على بطلان السرايه و فى صحيح أبى محمود الدال على غسل ظاهر الطنفسه و نحوها و قريب روايه ابراهيم بن عبد الحميد دلاله على بطلان السرايه و ما يقال انا و ان لم ننجس المغسول بالسرايه نقول بنجاسه الماء لانه قليل فالجواب إن ما اصابه الماء يطهر به و كذا البدن كما فى الذكرى بل سائر المتنجسات و انما ذكر الثوب و البدن مثالا و لا عبره باللون و الرائحه و قد تقدم البحث فى ذلك مفصلا و انما يطهر بالقليل ما تنفصل الغساله عنه كما فى الذكرى و الموجز و شرحه و حاشيه المدقق و الرياض مع التصريح فيهن بجواز التطهير بالكثير فيما عدا المائعات و فى المعالم ان عدم جواز التطهير بالقليل لما يرسب فيه الماء هو المتعارف بين المتاخرين و فى نهايه الاحكام و الدروس انه انما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه و ظاهره عدم الفرق بين القليل و الكثير و لعله صريح فى ذلك حيث ادرجوا المائعات فى هذا السلك و استثنى فى الدروس الماء و فى البيان و لا تطهر المائعات غير الماء بالغسل و لا ما لا يمكن فصل الماء عنه نعم لو ضرب فى الكثير حتى تخلله الماء امكن الطهاره و ربما اذن بالتردد و اسند فى الذخيره أصل هذا الحكم إلى شهره المتاخرين و فى الكتاب إلى جمع من الأصحاب و حجتهم على ما يظهر من قولهم ما لا ينفصل عنه الخ و على ما صرح به فى شرح الموجز ان ماء الغساله نجس فاذا تخلف لم يطهر المحل و هو مبنى على نجاسه المتخلف و قد تقدم انه الاقوى قال فى الذخيره و لو بنى على اعتبار العصر جرى فى الكثير الا ان يخرج بالاجماع و التزام طهارته بلا غسل و فى الكتاب استشكل الحكم بلزوم الحرج و الضرر أولا و بان المتخلف فى مثل الفواكه و الخبز و الحبوب لا يزيد على المتخلف فى الحشايا بعد الدق و التغميز و بان مطلقات الغسل تشمل القليل و الكثير انتهى. و هو مردود باصاله بقاء النجاسه و لان الطهاره بدون العلم بوصول المطهر إلى الجزء النجس على وجه سمى غسلا لا- وجه له و مجرد وصول الرطوبه إلى الباطن من دون جرى تسمى به غسلا لا يكون مؤثرا و لو لا لزوم الحرج و قيام السيره على التطهير بالكثير سيما بالنسبه إلى الارض لكان القول باطلاق النهايه و الدروس قويا لا- يقال ان المتنجس بالرطب قلما يخلو باطنه من وصول بعض اجزاء النجاسه و لو كان صلبا لانا نقول بانا نكتفى فى مثل ذلك بالغسل بالقليل للاجماع و الحرج و فى التحرير يطهر بالغسل ما كان من الجواهر الصلبه التى لا تشرب اجزائها كالرصاص و الخزف المطلى اما القرع و الخشب و الخزف غير المطلى فالاقرب زوال النجاسه منه خلافا لابن الجنيد و يطهر السمسم و الحنطه إذا انتقعا بالنجس و كذا اللحم إذا نجست مرقته كما فى نهايه الاحكام و الموجز و فى الاخير صراحه بجواز التطهير بالقليل

و عباره النهایه طاهره لکن ربما نزلت علی اراده الکثیر و فی الذخیره الظاهر انه لا خلاف فی جواز تطهیر الصابون و الفواکه و الخبز و الحبوب و نحوها بالکثیر إذا اصاب جمیع اجزائها و فرق فی الموجز بین الحنطه و السمسم المتنقعین و بین المطبوخین فجوز طهاره الأول بالقلیل دون الثانی و استشکله شارحه و هو فی محله و الحق ما فی الدروس و الذکری من انها انما تطهر بالکثیر إذا شربت به و عمم فی الروض التطهیر بالکثیر للقرطاس و الطین و الحبوب و الجبن و الفاکهه و فی الذکری ان المائعات و القرطاس و الطین لا تطهر لو ضربت بالماء لا فی الکثیر و ربما اراد الفرق بین الضرب و الادخال فی الماء و الظاهر ان طهاره الجامد المتشرّب بالنجس انما تکون بالکثیر دون القلیل و أما الجدید المشرب بالماء النجس فقد احتمل فی الدروس تطهیره بالتشریب بالکثیر و فی الذکری احتمال ذلک فی القلیل أیضا و شبهه بالاجر و لا تطهر المائعات بالغسل کما فی الذکری و الریاض و حاشیه المدقق و غیرهن فلا تطهر المائعات الا باختلاطها بالکثیر علی وجه یصدق علی الجمیع اسم الماء کما نص علیه فی الریاض و فی التذکره و نهایه الاحکام و المنتهی ان المائع من الدهن بل فی التذکره و الموجز اضافه کل مائع لو القی فی الکر و باشر الماء جمیع اجزاءه بالتطویل طهر و فی الدروس و ظاهر البیان احتمال طهاره المائعات لو تخللها الکثیر و فی الموجز طهاره العجین إذا رقق و تخلله الماء و فی الذکری و فی طهاره الدهن فی الکثیر وجه اختاره العلامه فی تذکرته و کذا العجین بالنجس إذا رقق و تخلله الماء و فی صحاح ابن أبی عمیر المرسله عن الصادق (ع) طهره بالخبز و البیع و الدفن و هی مستعره بسد باب طهارته بالماء الا ان تقید بالمعهود من القلیل انتهی. و فی اجماع الخلاف و الغنیه و السرائر علی تخصیص جواز بیع الزیت النجس بکونه تحت السماء مع اتفاقهم علی جواز بیع ما یقبل التطهیر دلاله علی ذلک و فی اخبار الدفن و البیع علی أهل الذمه کما اشار إلیه فی الذکری دلاله أیضا مع ان ما فرضه العلامه من وصول الماء إلی تمام الاجزاء لو امکن لم یبق بحث و لکنه لا یتحقق و لا یتحقق العلم به کما نص علیه الفاضل المحشی و غیره نعم لو مزج بحیث یکون الجمیع ماء متغیرا ثمّ اضرمت علیه النار حتی رجع إلی ما کان حکم بطهارته و ربما یتفق ذلک فی الدبس إذا خلط علی الکر فما زاد و الصابون ان اصابته النجاسه قبل الجمود فهو من المائعات لا یطهر بالغسل و بعد الجمود إذا انتقع بالنجاسه حاله حال الحبوب المنتقعه کذلک کما فی المنتهی و لو أصابت النجاسه ظاهره طهر بالقلیل و الدهن مائعا مر الکلام فیه و لو جمد بعد الانفعال امتنع تطهیره بالغسل و لو نجس بعد الجمود أجزأ غسل ظاهره کما فی الریاض و حاشیه المدقق تشبها بالآنیه و البدن الموجود فیه شی ء من الدهن حیث لا یکون جرما و الفضه و الرصاص و نحوهما إذا اذیبا و اصابتهما نجاسه امتنع تطهیرهما و یجوز جعلها خاتما و نحوه و لبسه فی الصلاه لانه مما لا تتم به و یغسل ظاهره حذرا عن المس برطوبه و یجوز بیعه و ان منعنا من بیع النجس من المائعات و ان جمد للشک فی شمول دلیل المنع له و فی ادخاله المسجد علی رأی من منع من ادخال النجاسه إلی المسجد مطلقا یقوی المنع

و لو حک بعض من سطحه و خرج الباطن النجس وجب غسله و احتمل بعض عدم لحوقه بالمائعات للشک فی الاندراج تحت اسمها و هو بعید و لا الارض الرخوه بخصوص القلیل و انما تطهر بالکثیر و الجاری کما فی التذکره و نهایه الاحکام و التحریر و المنتهی و الذکری و البیان و المعتبر و الدروس و فی المسالک نقل الشهره فیه و فی البیان ان فی الذنوب روایه مشهوره و نظره فی الذخیره بتطهیرها و فی الدروس و تطهر الارض بکثیر الماء و بالذنوب فی قول مشهور إذا القی علی البول و یظهر منه المیل إلیه و فی الخلاف و المبسوط و السرائر الاجتزاء بالذّنوب و هو الدلو المملوء ماء استنادا إلی لزوم الحرج و خبر الاعرابی انه بال فی المسجد فامر رسول اللّه (ص) باهراق ذنوب من ماء و ظاهره انه لتطهیره و نزل علی ان الغرض دفع النفره ورد بلزوم زیاده النجاسه و نزل أیضا علی الکر و علی الاعداد للشمس و استبعد فی الذکری هذه التاویلات و رده فی التذکره و النهایه و المنتهی و التحریر و الذکری و غیرهن بان النبی (ص) امر بالقاء التراب الذی اصابه البول ثمّ صب الماء علی مکانه و فی التحریر و المعتبر و روایه الاعرابی ضعیفه عندنا و رده الاستاد أیضا بعدم معلومیه حجیته اصلا و رأسا و فیه ان الظاهر مشهوریته و ان کان الراوی ابا هریره و ربما ینزل علی صلابه الارض و ازاله ماء الغساله بالتنشیف حیث لا نصحح النقل الثانی أو علی انه (ص) لم یتیقن ذلک فاراد اخفائه إلی غیر ذلک و الکل بعید و الطرح اولی من ارتکاب هذه الوجوه البعیده و الذی فی الخلاف الاقتصار علی البول خوفا من التعدی عن النص و فی المبسوط ذکر حکم البول ثمّ قال و تطهر الارض من الخمر بما تطهر به من البول و فی السرائر الاقتصار علی ذکر البول أیضا و فی الثلاثه جعل المعیار تکاثر الماء و عجزه بحیث یستهلک البول و نص فی الخلاف علی اشتراط أن یزیل لون البول و طعمه و رائحته و هو معنی الاستهلاک و تعدی فی السرائر إلی بول الاثنین و الثلاثه و هکذا و فی أصل الحکم اشکال تقدم و فی التعدی عن البول إلی غیره و عن الواحد إلی الکثیرین و عن الذنوب إلی غیره من اوعیه الماء خروج عن النص و ظهوره فی الاخیر غیر خفی و ربما یظهر من الخلاف عدم المخالف منا لنسبه الخلاف إلی المخالفین و القول به غیر بعید و ربما اید بصحیح ابن سالم عن الصادق فی السطح یبال علیه فیصیبه السماء فیکف فیصیب الثوب قال لا باس به ما اصابه من الماء اکثر منه لإفاده التعلیل مدخلیه اکثریه الماء علی البول و فیه نظر مع انه یحتمل رجوع ضمیر اصابه إلی البول لا الثوب و قال بعض العلماء بعد نقل صحیح عبد اللّه بن سنان عن الصادق (ع) و روایه أبی بصیر عنه المشتملتین علی ان المصلی فی بیوت المجوس یرش و یصلی ان فی هذین اشعارا بالاکتفاء فی زوال النجاسه عن الارض بصب الماء علیها و الا لم یکن للرش فائده قال فی الذخیره و هو حسن الا ان الاستدلال بمجرد ذلک مشکل انتهی. و الظاهر انه عن الحسن بمکان و قد یؤید کلام الشیخ بصدق اسم الغسل فی مثله فیکون مطهرا و لعدم الدلیل علی التکلیف بما زاد علی ذلک و الکل مردود بالاستصحاب فی الموضوع و الحکم و عدم الاندراج فی ادله التطهیر بانها خاصه بالثوب و البدن و لا اقل من الشک مع ان المتخلف من الغساله نجس علی الاقوی فما الذی یطهره

و بهذا رد المحقق علی الشیخ (ره) و یشترط ورود الماء علی النجاسه و لا یجوز العکس کما فی الکتاب و الناصریات و السرائر و حاشیه المدقق و نهایه الاحکام و المنتهی و فی البیان یشترط ورود الماء علی النجاسه فلو عکس نجس الماء القلیل الا فی نحو الاناء فانه تکفی الملاقاه ثمّ الانفصال و فی الدروس و یشترط ورود الماء حیث یمکن و فی الذکری الظاهر اشتراط ورود الماء علی النجاسه لقوته بالعمل إذ الوارد عامل و المنهی عن ادخال الید فی الاناء قبل الغسل فلو عکس نجس الماء و لم یطهر و هذا ممکن فی غیر الاناء و شبهه مما لا یمکن فیه الورود الا أن یکتفی باول وروده مع ان عدم اعتباره مطلقا متوجه لان امتزاج الماء بالنجاسه حاصل علی کل تقدیر و الورود لا یخرجه عن کونه ملاقیا و فی خبر الحسن بن محبوب عن أبی الحسن (ع) فی الجص یوقد علیه بالعذره و عظام الموتی ان الماء و النار قد طهراه تنبیه علیه انتهی. و رده المدقق بانه لا یزاد بالورود اکثر من هذا یعنی أول الورود قال و الا لم یتحقق الورود فی شی ء مما یحتاج انفصال الغساله فیه إلی امر آخر و اورد علی ما وجهه انه ضعیف سیما علی القول بنجاسه الماء بعد الانفصال لا قبله فیلزم تنجیس القلیل بالملاقاه و عدمه انتهی. اقول لا ریب انا إن قلنا بطهاره ماء الغساله قبل الانفصال لعدم دخوله فی ادله نجاسه القلیل کان ورود النجاسه علیه مقتضیا لدخوله فیمنع منه و لو قلنا بنجاسته فی الحالین قلنا ان الذی قام علیه الاجماع فی تطهیره انما هو الوارد علی النجاسه لو لا الوارده علیه و کفی بالشک مدرکا فی مثله بعد أصل بقاء حکم النجاسه فلا یرد ما فی الدلائل و الکتاب و غیرهما من انه لا فارق علی القول بالنجاسه فی الحالین و فی شرح الاستاد ان المشهور عدم اعتبار الورود و عدم الفرق بین الورودین و کانه اخذ من اطلاق الفقهاء و تنزیل کلامهم علی الفرد الظاهر غیر بعید و أما الاستناد إلی صحیح ابن مسلم عن الصادق (ع) فی الثوب یصیبه البول قال اغسله فی المرکن مرتین فان غسلته فی ماء جاری فمره واحده ففیه ان الغسل بالمرکن لعله بالوضع فی المرکن و الصب علیه قاله فی الدلائل و ایضا یمکن أن یراد غسله بالمرکن و لعله معنی غیر مذکور و فی الصحاح و المجمع ان المرکن اجانه یغسل فیها الثیاب و هو مؤید لما فی الدلائل من ان الغرض الصب علیه و هذا کما یقال اغسل الثوب فی الطشت و یراد انه تزال قذارته فیه أولا ثمّ یصب علیه فیه و مع قیام الاحتمال لا یبقی للاستدلال وجه و خبر الحسن مؤول باراده معنی النزاهه من لفظ الطهاره و کون العذره و العظام یابسین کما هو الغالب و لو لا ذلک لزم القول بطهاره ما یرسب فیه الغساله کالارض الرخوه و نحوها بالقلیل و لزم ان یراد بتطهیر النار احاله الاعیان النجسه و تطهیر الماء لما اصابته أو ان کلا من الماء و النار سبب مستقل فی التطهیر لو انفرد و فیهما خروج عن الظاهر مع انا لا نقول بتطهیر النار کما سیجی ء بحول اللّه و وجوب العصر ثابت الا فی بول الصبی الرضیع فانه یکتفی بصب الماء علیه کما فی کتب الاوائل و الاواخر و فی الناصریات الصحیح انه لا خلاف بین العلماء فی نجاسه ابوال بنی آدم الصغار و الکبار و انما اختلفوا فی ان بول الصغیر کالکبیر یجب غسله أولا فقال قوم بالاول کأبی حنیفه و المسالک و الثوری و ابن حی و عندنا یجزی الصب فان اکل الطعام وجب الغسل و حجتنا علی جواز الاقتصار علی الصب الاجماع و الروایه عن امیر المؤمنین (ع) و روایه زینب بنت الجون فی بول الحسین (ع) فی حجره انتهی.

و فی الخلاف نقل الاجماع علی الاجتزاء بالصب فی بول الصبی دون الصبیه و فی شرح الفاضل ان ظاهر الخلاف الاتفاق علیه انتهی. و الذی وجدناه التصریح بنقل الاجماع و فی الدلائل ان الاکتفاء بالصب فی بول الرضیع مذهب اصحابنا و فی الکتاب انه مذهب الأصحاب لا نعلم فیه مخالفا إلی أن قال و یعتبر فی الصب الاستیعاب لما اصابه البول لا الانفصال علی ما قطع به الأصحاب و فی الذخیره انه المشهور بحیث لا نعلم فیه مخالفا و فی شرح الاستاد الاجماع أیضا و فی المفاتیح اما بول الصبی فلا خلاف فی الاجتزاء فیه بصب الماء و فی التذکره نقل الخلاف فیه عن العامه و هو مؤذن بالاجماع و فی المنتهی و المختلف و الکفایه نقل الشهره فیه و فی سائر کتب الفقهاء عدم نقل الخلاف عن أحد و فی بعضها نقل الخلاف فی التنجیس إلی ابن الجنید و فی المعتبر نسبه الخلاف فیه إلی أبی حنیفه و ان الشافعی و احمد موافقان لنا و هو مؤذن بعدم وجود المخالف منا قاله فی الکتاب و المستند فیه حسنه الحلبی عن الصادق (ع) فی بول الصبی انه یصب علیه الماء فان کان اکل فاغسله غسلا و الغلام و الجاریه شرع سواء و روایه السکونی عن الصادق (ع) عن الباقر (ع) عن علی (ع) ان لبن الجاریه و بولها یغسل منه الثوب قبل ان یطعم لخروجه من المثانه و لبن الغلام و بوله قبل ان یطعم لا یغسل منه لخروجه من المنکبین و العضدین و یجبر ضعف الاولی باشتمالها علی مساواه الجاریه و ضعف الثانیه بسندها و اشتمالها علی حکم اللبن عمل الأصحاب و الاجماعات السابقه و موافقه الأصل مع الشک فی الاندراج تحت ادله البول کذا فی المدارک و فیه ما لا یخفی و ذلک هو السبب فی ترجیحهما علی روایه الحسین بن أبی العلا مع مقبولته لانه اوجه من اخوته و فیهم الثقه مع جلالته و عظم شأنه و کثره روایاته إلی غیر ذلک و ما فی الکتاب من الطعن غیر مسموع و قد رواها عن الصادق (ع) و فیها ان فی بول الصبی علی الثوب نصب علیه الماء قلیلا ثمّ یعصره علی مضمره سماعه فی بول الصبی یصیب الثوب فقال اغسله قلت فان لم اجد مکانه قال اغسل الثوب کله و ان کانتا موافقتین لعمومات الامر بالغسل من البول و یمکن حملهما علی الندب و علی الصبی المتغذی بالطعام و حمل الغسل فی الاخیره علی الصب و حمل الامر بالعصر فی الاولی علی المزیل لبعض اعیان النجاسه أو علی الارشاد مع ان مدلول الاخیرتین مطلق الصبی فیحکم علیهما الاولیان حکم الخاص علی العام و استند فی التذکره ردا علی المخالف بحدیث بول الحسن فی حجر رسول اللّه (ص) و قوله (ص) للبابه انما یغسل من بول الانثی و یلوح علیه امارات الوضع و فی نوادر الراوندی عن علی (ع) ان الحسنین بالا علی ثوب النبی (ص) قبل ان یطعما فلم یغسل ثوبه من بولهما

و فیه ما فی السابق و فی روایه أبی داود من العامه عنه (ع) ان بول الصبی ینضح و بول الجاریه یغسل و ربما کان فیهما و فی روایه السکونی السابقه ایذان بطهارته و لعله معلول ابن الجنید ان صح ما نقل عنه و فی روایه أبی داود من العامه ان بول الصبی ینضح و بول الجاریه یغسل دون الصبیه کما صرح به الاکثرون و نقل فیه الشهره کما فی الشرح و الذخیره و الکتاب و غیرهن و فی خلاف الاجماع فیه و هو الذی یقتضیه عمومات الامر بغسل النجاسات و غسل البول و ظاهر الصدوقین حیث اوردا عباره حسنه الحلبی بعینها القول بالمساواه و فی الذکری و فی بول الصبیه قول بالمساواه و العصر اولی و الحق ما علیه المشهور للاجماع المتقدم و العمومات و روایه السکونی و روایه أبی داود و روایه لبابه المنجبرات بالعمل و ما فی حسنه الحلبی من قوله (ع) ان الغلام و الجاریه شرع سواء اوله المحقق علی مساواه التنجیس دون الازاله لتوافق المشهور و اوله الشیخ بالمساواه بعد الاغتذاء بالطعام و احتملوا فی کلامه وجهین أحدهما اراده المساواه بینهما بعد اغتذاء کل منهما بالطعام ثانیهما المساواه بین بول الصبی المغتذی و بول الجاریه مطلقا قیل و یعنی بالصبی من لم یبلغ الحولین و لم یغتذ بالطعام غذاء مساوی للبن أو اکثر منه کما فی الریاض و المسالک و حاشیه الشرائع و حاشیه المدقق و قیل هو الذی لم یطعم کما فی نهایه الاحکام و الموجز و المعتبر و المنتهی و اکثر کتب الفقهاء و نقل الشهره علیه الفاضل فی الحولین أو بعدهما کما نص علیه فی نهایه الاحکام و الموجز و العبره باکله الغذاء عن شهوته و ارادته کما فی المعتبر و المنتهی لا الدواء أو النادر قال فی المنتهی و الا تعلق الحکم باول الولاده لاستحباب تحنیکه بالتمر و اعتبر بعضهم عدم الاغتذاء کما فی البیان و لعل المراد واحد و ابن ادریس اعتبر عدم بلوغ السنتین و یمکن ان یرید الرضیع الذی لم یبلغهما کما فی الشرح قال فی المعتبر المعتبر ان یطعم ما یکون غذاء له و لا عبره بما یلعق دواء أو من الغذاء فی الندره و لا تضع إلی من یعلق الحکم بالحولین فانه مجاز قابل لو اشتغل بالغذاء قبل الحولین تعلق ببوله وجوب الغسل

و فی المنتهی ان تحدید ابن ادریس له بالحولین لیس بشی ء و لا ریب ان الذی تضمنته حسنه الحلبی و روایه السکونی هو الاطعام و الاکل و الظاهر منهما المعتادان لا النادران و لا اعتبار بالحولین و القول باشتراط الامرین کما علیه الاولون مستنده الاقتصار علی المتیقن فیما خالف الأصل و فیه ما تقدم و یراد بالصب ما قابل الغسل و الرش فلا تجزی مجرد البله و لا یلزم الانفصال قال فی الشرح الصب بمفهومه یشمل ما ینفصل معه الماء و غیره و المستوعب و غیره فیشمل الرش الا ان السابق إلی الفهم المستوعب ثمّ الغسل ان تضمن العصر فمقابلته به فی الأخبار و الفتاوی تفید عدم اعتباره و لما لم یکن دلیل علی الانفصال لم یعتبر أیضا و ان لم یتضمنه و کأن حده الانفصال کما فی الخلاف و نهایه الاحکام کانت مقابلته به نصا فی عدم وجوب الانفصال کما فی الخلاف انتهی. و فی نهایه الاحکام ان مراتب ایراد الماء ثلاثه النضح المجرد و مع الغلبه و مع الجریان و فی التذکره بعد الحکم بالصب لبول الصبی و قال الشافعی و احمد یکفی الرش و هو قول لنا فیجب فیه التعمیم فلا یکفی اصابه الرش بعض مورد النجاسه و اکثر الشافعیه علی اعتبار الغلبه و لم یکتفوا بالبله و فی الریاض یکفی الصب من غیر عصر و لا جریان و فی المسالک اعتبار الغلبه و الاستیعاب و عدم الانفصال و فی حاشیه المدقق و لا یشترط فی الصب الانفصال و لا الجریان و فی حاشیه الشرائع اشتراط الاستیعاب و الغلبه و انه لا یشترط الجریان و لا الانفصال و فی الکتاب و یعتبر فی الصب الاستیعاب لا الانفصال علی ما قطع به الأصحاب و دل علیه اطلاق النص الا أن یتوقف علیه زوال عین النجاسه مع احتمال الاکتفاء به مطلقا لإطلاق النص انتهی. و ربما توهم بعضهم من عباره التذکره ثبوت قول بالاکتفاء بمطلق الرش و هو غلط لانباء عبارته عن اراده الاستیعاب فی معنی الرش و کیف کان فلزوم الاستیعاب ظاهر بعد استصحاب حکم النجاسه و ظهور الاستیعاب فی مثل هذا الاطلاق و أما الانفصال فلا یبعد اعتباره علی القول بنجاسه الغساله و ترک التعرض له فی الأخبار اعتمادا علی ان الغالب الجری و الانفصال و علی هذا یکون الفارق بینه و بین الغسل اما العصر و الفرک و نحوه و فی بعض الحواشی علی الشرح اختیار لزوم الانفصال علی القول بنجاسه الغساله و هو قریب جدا ان لم یقم الاجماع علی خلافه و علی ما فی الخلاف و النهایه من ان محقق اسم الغسل هو الانفصال یکون مقابلته بالصب دلیلًا علی عدم اعتباره فیه و یلوح من خلاف الاجماع علیه و لو اشتبه موضع النجاسه من الثوب أو البدن أو غیرهما وجب علی جمیع ما یحتمل ملاقاتها لأصل بقاء حکم الثوب واصل بقاء شغل الذمه بالعباده و اورد علیه ان یقین النجاسه یرتفع بغسل مقدارها أو بقطعه من أی مکان کان و الجواب ان اللازم یقین الزوال لا زوال الیقین إذ الیقین لا ینقض بالشک و لو تم ذلک بطل الاستصحاب

و لا- يبقى له اثر نافع فان الاعتماد على اليقين حيث يبقى لاصليه و للإجماع كما فى المعتبر و المنتهى و التذكره و الكفايه و الذخيره و المفاتيح و الشرح و للاخبار الكثيره فى خصوص هذا الباب كصحيحتى ابن مسلم و زراره و حسنتى العلل و الحلبى و غيرهن و قال ابن شبرمه من العامه يتحرى و قال عطا ينضح الجميع و كذا الثياب المتعدده إذا حصل فيها الاشتباه يجب فيها غسل الجميع قال فى التذكره و لو نجس أحد الثوبين و اشتبه وجب غسلهما و لم يجز التحرى عندنا اجماعا و عليه احمد و ابن الماحشونى و ابو ثور و المزنى لان أحدهما نجس بيقين و بالتحرى لا- يحصل يقين البراءه و ابو حنيفه و الشافعى على التحرى كالاوانى و الأصل ممنوع و فى المنتهى الاجماع على وجوب الاجتناب و نسب عدم جواز التحرى إلى اكثر علماءنا و الحجه فى هذا الحكم بعد الاجماع ان الصلاه مشروطه بالطاهر لا بغير النجس و لا حكم بالطهاره لا للاصل العقلى لحصول العلم و لزوم الترجيح بلا مرجح مع التعيين و لا للاصل الشرعى للشك فى اندراج مثل ذلك تحت عموم كل شى ء طاهر حتى تعلم واصل بقاء شغل الذمه قائم و ايجاب الاجتناب انما هو بالنسبه إلى المشروط بالطهاره كالوضوء باحد الاناءين و الصلاه باحد الثوبين و السجود على احدى القطعتين من الارض و لو اصاب محل الشك منه محلا طاهرا بقى على طهارته استصحابا لحال المصاب لا المصيب ان لم يدخل جزء منه فيه و الحكم لا- يخل من اشكال و ظاهر المنتهى ان حكمه حكم النجس من كل و المسأله قد تقدم الكلام فيها و هذا الحكم خاص بالمحصور دون غير المحصور و ان جرى فيه ما فى المحصور إلا ان السيره نفى الحرج و الاجماع و قوه الظن فى طرف الطهاره لندره محل النجاسه بالنسبه إلى محلها قضت باستثناء غير المحصور و فى الذخيره الظاهر انه لا- خلاف فى غير المحصور و بيان حد الحصر محال إلى العرف كما ذكره جمع من الأصحاب و مثلوا له بالبيت و البيتين و لغير المحصور بالصحراء و قال بعضهم يمكن جعل مدار الحصر و عدمه على حصول الضرر بالاجتناب و عدمه قال فى الذخيره و ربما يفسر غير المحصور بما يفسر عده و حصره و خير الثلاثه اوسطها إذ لا شاهد من النص و الأصل يقتضى اجتناب الجميع الا- ما استثناه دليل الحرج و هو المتيقن من مورد الاجماع و كل نجاسه عينيه فضلا عما بالعرض لاقت محلا طاهرا فان كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه اما فى غير الميته فظاهر للاصل و الاجماع كما فى الشرح و الدلائل و الذخيره و غيرهن و فى المعتبر الاجماع على استحباب الرش فى مس الكافر و الكلب و الخنزير و الروايات الداله عليه كثيره منها خبر ابن أبى بكير عن الصادق قال كل يابس ذكى

و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی الرجل یقع ثوبه علی حمار میت هل تصلح له الصلاه قبل غسله قال لیس علیه غسله و لیصل فیه و لا باس و افتی بمضمونه فی الفقیه و المقنع و صحیحه عنه (ع) فی الرجل یقع ثوبه علی کلب میت قال ینضحه بالماء و یصلی فیه و لا باس إلی غیر ذلک الا المیت من الناس و غیرهم فیوافق مذهب المصنف فی النهایه و فی بعض عبارات المحقق اشعار به و فی الموجز نحو ما هنا و فی شرحه ان ظاهره عموم المیت و فی الروض اثبات الحکم لمیت الآدمی بلا اشاره إلی خلاف و فی غیره انه کذلک علی الخلاف و فی المفاتیح ان الأصحاب لم یفرقوا بین میت الآدمی و غیره أو من الناس فقط فیوافق مذهب التذکره و البیان و ما نسبه صاحب الذخیره إلی الذکری و فی الشرح نسبه مساواه المیته لغیرها فی اشتراط الرطوبه إلیها و تنزیل المیت علی غیر الآدمی فقط فیوافی أحد رایی الموجز و هو الذی بنی علیه فی مسأله غسل المیت بعید و مثله التنزیل علی ما یوافق ظاهر المنتهی من نجاسه ما اصابه میت الآدمی مطلقا و ایجاب غسل ما اصابه میت غیر الآدمی مع الیبوسه دون النجاسه فانه ینجس الملاقی له مطلقا و نسبه فی التذکره و نهایه الاحکام إلی ظاهر الأصحاب و احتجوا علیه باطلاق حسنه الحلبی عن الصادق فی الرجل یصیب ثوبه جسد المیت فقال یغسل ما اصاب الثوب و خبر ابراهیم بن میمون عنه (ع) فی رجل یقع ثوبه علی جسد المیت فقال ان کان غسل فلا تغسل ما اصاب ثوبک منه و ان کان لم یغسل فاغسل ما اصاب ثوبک منه و فیه فرق بین قول اغسل ما اصاب ثوبک منه و اغسل من ثوبک أی الجزء الذی اصاب المیت و مرسل یونس عنه (ع) هل یحل ان یمس الثعلب و الارنب أو شیئا من السباع حیا أو میتا فقال لا یضره و لکن یغسل یده و فیه الاشتمال علی الحی مع الارسال فالحمل علی الندب اولی و فی توقیع الصاحب (ع) إلی محمد بن عبد اللّه بن جعفر الحمیری فی امام مات فاخر و تقدم بعض القوم فاتم الصلاه انه لیس علی من مسه الا غسل الید و لعله یحمل علی الغالب من وجود الرطوبه و کیف کان فلا محص عن العمل بالقسم الأول من الأخبار بعد موافقته للاصل و اعتضاده بالشهره إذ قل من نص علی الفرق بل لا نری احدا من الاوائل فارقا مع قوه دلاله تلک و ما یقال من ان هذه مجبوره بعموم ما دل علی وجوب تطهیر الثیاب و غسل النجاسه مردوده بان الظاهر منها التأثر و دخول بعض الاجزاء فالاقوی ما علیه الفاضل المحشی و صاحب الدلائل و الشارح الفاضل و نسبه إلی الذکری و اکثر المتاخرین و احتمل فی النهایه و المنتهی حکمیه النجاسه عند الیبس فلو مس رطبا قبل غسل یده لم یحکم بنجاسته

و استظهره فیما یأتی من حکم الاموات من هذا الکتاب و ابن ادریس علی ان المیت من الناس انما ینجس ملاقیه نجاسه حکمیه و رده الفاضلان قال الشارح و کلامه یحتمل غیر ذلک کما اوضحناه فی المناهج انتهی. اقول عباره الحلی ظاهره فیما نقلناه فانه قال فی سرائره و یغتسل الغاسل فرضا واجبا فان مس مائعا لا یغسله و لا ینجسه و کذا إذا لاقی الجسد المیت من قبل غسله اناء ثمّ افرغ فی ذلک الاناء قبل غسله مائع فانه لا ینجس ذلک المائع و ان کان الاناء یجب غسله لانه لاقی جسد المیت و لیس کذلک المائع الذی حصل فیه لانه لم یلاقی الجسد و حمله علی ذلک قیاس بلا دلیل و الأصل فی الاشیاء الطهاره إلی ان یقوم دلیل قاطع للعذر و ان کنا متعبدین بغسل ما لاقی جسد المیت لان هذه نجاسات حکمیات و لیست عینیات انتهی. و صاحب المفاتیح علی ان نجاسه المیته حکمیه بمعنی انها لا تتعدی الی الملاقی کما قال نظیر ذلک فی نجاسه الکافر لکن کلامه فی حکم المیته لا یخل من اضطراب أو الحق ما قدمناه من نجاسه المیته و تعدی نجاستها مع الرطوبه کغیرها من النجاسات و فی الاجماعات و الأخبار دلاله علی ذلک کله تذنیب قال فی شرح الموجز الحق ان الحکمیه تطلق علی ثلاث معانی الأول طاهر العین إذا وجب علیه الغسل کبدن الجنب الثانی النجس بالعرض نجاسه غیر محسوسه کالمتنجس بالبول الیابس الثالث ما یقبل التطهیر مع بقائه علی حاله فیدخل فیه بدن المیت هذا مضمون کلامه و هو وجیه و یستحب رش الثوب الذی اصابه الکلب أو الخنزیر کما فی کتب المحقق و کذا المهذب لکن لم ینص فیه علی الاستحباب بل ظاهره الوجوب لقول الصادق فی صحیح الفضل ان اصاب ثوبک من الکلب رطوبه فاغسله و ان مسه جافا فاصبب علیه الماء و فی مرسل حریز إذا مس ثوبک کلب فان کان یابسا فانضحه و ان کان رطبا فاغسله و فی صحیح الحلبی فی ثوب المجوس یرش بالماء و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (ع) فی خنزیر اصاب ثوبا و هو جاف هل تصح الصلاه فیه قبل ان یغسله قال نعم ینضحه بالماء ثمّ یصلی فیه و فی المراسم زیاده الفاره و الوزغه و کذا فی المقنعه لکن لیس فیها الکافر و فی النهایه و المبسوط زیادتهما مع الثعلب و الارنب و اسقاط الکافر فی النهایه لا فی المبسوط و عبر فی الجامع بکل حیوان نجس و نص علی الوجوب فی النهایه و هو ظاهر الباقین و ابن حمزه علی الوجوب للسبعه لظاهر الامر الا المبسوط فنص فیه علی استحباب نضح الثوب لإصابه کل نجاسه مع الیبس و قصر الحکم فی التذکره و المنتهی و التحریر و نهایه الاحکام علی الکلب و الخنزیر لوضوح سندهما بخلاف الباقی

و لا فرق فی المشهور بین کلب الصید و غیره و فرق الصدوق فقال من اصاب ثوبه کلب جاف و لم یکن کلب صید فعلیه ان یرشه بالماء و ان کان رطبا فعلیه ان یغسله و ان کان کلب صید و کان جافا فلیس علیه شی ء و ان کان رطبا فعلیه ان یرشه بالماء و فی الجامع و روی ان کان کلب صید لم یرش هذا فی الثوب و ان کان الملاقی البدن ففی التذکره و التحریر و نهایه الاحکام مسحه بالتراب بمس الکلب و الخنزیر مع یبسهما خاصه و فی الوسیله وجوب مسحه للسبعه و کذا فی النهایه لکن لم یصرح فیها بالوجوب و اقتصر علی المس بالید و نحوها المقنعه الا انه لیس فیها الثعلب و الارنب و عمم فی غیر الکافر الملاقاه للید و غیرها من الجسد و استحب فی المبسوط مسح البدن بالتراب إذا لاقی أی نجاسه بیبوسه و فرق القاضی بین ملاقاه الکلب و الخنزیر و الکافر للید أو لغیرها من الجسد فحکم علی الید بالمسح بالتراب و علی غیرها بالرش کالثوب و اطلق سلار الرش بکل ما لاقاه أحد الخمسه و هی غیر الثعلب الارنب و الذی ظفرت به خبر خالد القلانسی قال للصادق (ع) القی الذمی فیصافحنی فقال امسحها بالتراب و بالحائط قال فالناصب قال اغسلها و فی المعتبر لا فرق للمسح بالتراب وجوبا أو استحبابا وجها و فی المنتهی و اما مسح الجسد بشی ء ذکره بعض الأصحاب و لم یثبت انتهی. اقول و کفاک فتوی هؤلاء الاجلاء و قیام بعض الأخبار علی حکم البعض شاهدا علی الحکم و لو کان أحدهما رطبا نجس المحل اجماعا و قول صاحب المفاتیح بعدم تعدی النجاسه فی المیته و ان نجاستها حکمیه مخالف للاجماع و کذا الحال فی ملاقاه المتنجس فینجس الملاقی له مع رطوبه أحدهما سواء زالت عنه عین النجاسه أو لا اجماعا بل ضروره فالمسأله من العلمیات بحیث لا تخفی علی النساء و الاطفال و من تتبع کلمات القوم و جدها فی اعلی مراتب الوضوح و یدل علیها من الروایات اخبار متواتره منها ما ورد فی ماء الغساله کخبر العیص بن القاسم عنه (ع) فی رجل اصابه ماء وضوء من طشت فقال ان کان من بول أو قذر فیغسل ما اصابه و منها ما ورد فی الاسآر من انه یغسل الاناء بالماء و بالتراب و لا ریب ان الغالب اصابه الکلب و نحوه الماء دون الاناء و لا اقل من ترک الاستفصال و هو عده اخبار کصحیح البقباق و صحیح ابن مسلم و صحیح علی بن جعفر و مرسله حریز و نحوهن مما لا یحصی و منها ما دل علی النهی عن مباشره الماء إذا کانت الید قذره کصحیح علی بن جعفر و روایته و صحیح شهاب بن عبد ربه و صحیح البصائر عن شهاب أیضا و صحیح البزنطی و موثقه أبی البصیر و قویته أیضا و روایه العیص و صحیحه زراره و موثق سماعه و موثق آخر لسماعه و ترک الاستفصال ینزل منزله العموم

و منها ما ورد من ان الاناء إذا كان فيه شی ء نجس فی السابق فلا یوضع فیه الماء أو غیره من المائعات حتی یغسل کموثقه عمار فی الدم یکون فیه الخمر و الابریق یکون فیه الخمر انهما لا یصلحان لان یکون فیهما الماء و قریب منها روایه علی بن جعفر و منها ما دل علی انه لا باس بسؤر الحائض إذا کانت تغسل یدیها کروایه رفاعه و روایه العیص و روایه علی بن یقطین و ما دل فی مساله الحمام کروایه حنان عن الصادق فی الماء یقع من جلد الجنب و غیر ذلک فیصیب الانسان فقال (ع) أ لیس هو بجاری الخبر و ما دل علی انه لا باس بطین المطر إلی ثلاثه ایام و هو عده اخبار و ما دل علی ان السطح الذی یبال فیه لا تتوضا بالمطر الذی اصابه الا إذا جری علیه کصحیح علی بن جعفر و قریب منه روایه هشام بن سالم و أما ما دل علی نفی الباس فی الثوب الذی اصابه ماء الاستنجاء لان الماء اکثر من القذر کمرسله یونس و ما دل علی المنع من العجین الذی یعجن بالماء النجس و ظاهره عدم الفرق بین تجفیفه بالخبز و عدمه و خبر العیص عن الصادق (ع) فی رجل بال فمسح ذکره بحجر و قد عرق ذکره و فخذه قال یغسل ذکره ۱ و فخذیه و روایه علی بن جعفر انه لا باس بالفرش علی المکان المتنجس بالبول إذا کان جافا و نحوها روایه اخری له و ربما شمل المنع حال رطوبته بامر آخر إلی غیر ذلک من الأخبار و لم نذکر سوی بعض منها و قال فی المفاتیح و استعیذ بالله من هذه المقاله انما یجب الغسل لما لاقی عین النجاسه و أما ما لاقی الملاقی لها بعد ما ازیل عنه العین بالتمسح و نحوه بحیث لا یبقی فیه شی ء منها فلا یجب غسله کما یستفاد من المعتبره علی انا لا نحتاج إلی دلیل فی ذلک فان عدم الدلیل علی وجوب الغسل دلیل علی عدم الوجوب إذ لا تکلیف الا بعد البیان و لا حکم الا بعد البرهان الا ان هذا الحکم مما یکبر فی صدور الذین غلب اللّه علیهم التقلید من اصحاب الوسواس الذین یکفرون بنعمه اللّه و لا یشکرون سعه رحمه اللّه و فی الحدیث ان الخوارج ضیقوا علی انفسهم فضیق اللّه علیهم انتهی. ولیت شعری ان هذا الفاضل لو مد اللّه له فی العمر لابطل التکالیف و اراح العالم إذ فی ما رزق من العمر قد القی اعتبار اکثر النجاسات و حکم بعدم المبالاه باصاله المتنجسات و طهر المیاه المجمع علی نجاستها و امضی عباده الجاهل و جوز اعتبار الظن فی الاصول و جوز الغناء و الملاهی إلی غیر ذلک مما صنع فی الفروع و ما صنعه فی الاصول ان صح النقل فالعیاذ بالله و الذی حداه علی القول بهذه المسأله روایات کروایه حکم بن حکیم عن الصادق قال قلت له ابول فلا اصیب الماء و قد اصاب یدی شی ء من البول فامسحه بالحائط أو بالتراب ثمّ تعرق یدی فامسح وجهی أو بعض جسدی أو یصیب ثوبی قال لا باس به

و رواه أیضا بطریقین آخرین و نحوها روایه العیص و کروایه علی بن حمزه فی رجل اجنب فی ثوبه فیعرق فیه فقال ما اری به باسا قال انه یعرق حتی لو شاء ان یعصره عصره قال فغضب الصادق (ع) فی وجه الرجل و قال ان الیتم فشی ء من ماء فانضحه به و قریب منها روایه عمرو بن خالد و ما دل علی عدم الباس فی اصاله بصاق شارب الخمر الثوب کروایه اسحاق بن عمار و روایه الحسین بن موسی الحناط و کلاهما عن الصادق (ع) و ما دل علی انه لو بال رجل و لیس عنده ماء یدیر علی ذکره شی ء من ریقه فاذا وجد فی ثوبه شیئا قال هذا من ذاک و مثل هذه الروایات کیف یمکن الاستناد إلیها مع انها ظاهره فی اراده رفع الوسواس لان حصول شی ء من النجاسه فی الید أو البدن لا یقتضی نجاسته فاذا اصابهما الثوب فربما اصاب المحل الطاهر و خبر الریق اظهر فی ذلک و البصاق ان قارن جزء من الخمر فلا محیص عن النجاسه و الا فهو من البواطن ثمّ علی تقدیر ظهورهن فیما قال کیف یمکن الاستناد الیهن فی مقابله اجماع الشیعه بل المسلمین بل الضروره و فیما ذکرناه من الروایات المتواتره کفایه فسلام علی الفقه و علی الفقهاء بعد ظهور مثل هذه الاقوال و لا قوه الا بالله و لو صلی و علی بدنه أو ثوبه نجاسه مغلظه و هو التی لم یعین عنها عالما أو ناسیا اعاد الصلاه مطلقا فی الوقت أو خارجه اما العلم فاجماعی بل ضروری و أما عند النسیان فهو المشهور و یعضده الأخبار و فیه قول بالعدم مطلقا و آخر إذا خرج الوقت و قد مر الکلام فیه و لو جهل النجاسه اعاد فی الوقت وفاقا للشیخ و ابنی زهره و البراج و خلافا للاکثر و قد تقدم البحث فیه و انه خلاف الحق لا خارجه بلا خلاف کما فی السرائر و فی الغنیه اتفاقا و فی المنتهی عند الأکثر و لو علم بها فی الاثناء و لم یکن سبق علمه بها ازالها أو القی الثوب و استتر بغیره من باقی ما علیه من الثیاب أو من خارج و اتم الصلاه ما لم یفتقر إلی فعل کثیر أو استدبار و بالجمله ما ینافی صلاه فیستأنف ان افتقر إلیه و کذا ان کانت فی بدنه ازالها ان لم یفتقر و الا استأنف سواء ظهر سبقها علی الصلاه أو لا و یحتمل لاستئناف مطلقا أو إذا ظهر السبق و قد تقدم جمیع ذلک و تجزی المربیه للصبی ذات الثوب الواحد أو المربی للصبی ذو الثوب الواحد یغسله فی الیوم مره و کذا اللیله کما فی المنتهی و التذکره و الریاض و البیان و الدروس و المعتبر و التحریر و غیرهن ثمّ تصلی باقیه أی باقی الیوم و اللیل فیه و ان نجس بالصبی أی ببوله لا بغیره

و بهذا المضمون ما فی التذکره و البیان و اقتصر فی الارشاد و التحریر و المنتهی و النهایه علی المربیه من دون تعرض للمربی و فی النهایه و المعتبر و التحریر الاقتصار علی الصبی و نسبه فی الشرح إلی الشیخ و الاکثر و فی الدروس و التنقیح و الریاض و ظاهر البیان تعمیم الصبیه و نسبه فی الذخیره إلی المتاخرین و فی المعالم نسبته إلی الشهیدین و اکثر المتاخرین و تردد فی التذکره من الاقتصار علی المنصوص و من الاشتراک فی المشقه و ظاهر الکتاب و التحریر و الدروس و البیان و الارشاد و صریح المسالک عدم الفرق بین البول و الغائط و ظاهر المعتبر الاقتصار علی ذکر البول و استشکل فی التذکره و النهایه من اختصاص النص بالبول و غلظ الغائط و من الاشتراک فی المشقه ثمّ استقرب العموم قال و لو نجس بغیر البول بالمحل و العذره فالوجه عدم الالحاق و مثل هذا الاستشکال موجود فی النهایه و فی الریاض ان مورد الروایه البول فیقتصر فیما خالف الأصل علی المنصوص و ربما احتمل شمول البول للغائط بناء علی ما هو المعروف من قاعده العرب فی ارتکاب الکتابه فیما یستهجن التصریح به و عموم البلوی به کالبول بل شمول الرخصه لنجاسه الصبی کما یقتضیه اطلاق الکتاب و جماعه من الأصحاب الا ان الوقوف مع النص اولی و ظاهر الکتاب و الاکثر التخییر فی الیوم فی أی ساعه اراد الغسل و فی المنتهی لو قیل باستحباب جعل الغسل آخر النهار لتوقع الصلوات الاربع فی الطاهر کان حسنا و فی التذکره یتخیر فی وقت غسله و الافضل ان یؤخره إلی ان یجمع الصلوات الاربع عدا الصبح فیه و فی وجوبه اشکال منشؤه من الاطلاق و من اولویه طهاره الاربع علی طهاره واحده و فی التحریر و البیان و الشرح الحکم باستحباب التأخیر أیضا و سکت اکثر الأصحاب عن هذا و فی الریاض و المعالم تصریحا و ظاهر الباقین قصر العفو علی الثوب دون البدن اقتصارا علی المنصوص و لا فرق فی المولود بین الواحد و المتعدد کما فی الریاض و المسالک و الشرح للعموم المستفاد من حال الخبر و لحصول الحکمه فیهما و استوجهه فی المعالم و لا فرق فی الصبی بین الاکل للطعام و غیره و فی نهایه الاحکام الاقرب وجوب عین الغسل فلا یکفی الصب مره واحده و ان کفی فی بوله قبل أن یطعم الطعام عند اکل نجاسه و قواه فی المعالم و الذخیره استنادا إلی المتیقن فی الحکم المخالف للاصل و هو حسن و فی النهایه لا فرق بین ان یأکل الطعام أو لا و هو حسن للعموم انتهی.

و اشتراط وحده الثوب هو المعروف بين الأصحاب الا إذا اضطرت إلى الثانى كما صرح به الشهيد و هل يجب عليها استعمال ثوب آخر و استيجاره ان امكنها وجهان من أصل البراءه و صدق انها ليس لها الا قميص واحد و من الاحتياط واصل عدم العفو قال الشارح و احتمال كونها ممن لها اكثر من ثوب انتهى. و لا يبعد الاقتصار على المورد و المتيقن و هل يجب ايقاع الصلاه عقيب الغسل ان اقتضت العاده نجاسه بالتاخير احتمال و لو اخلت بالغسل احتمل لزوم قضاء الصلوات جمع و الصلاه الاخيره فقط و لعل الاخير لا يخل من قوه و هل تصلى قضاء بهذا الثوب استشكل فى النهايه ثمّ قرب الجواز و هذا الحكم من أصله معروف بين الأصحاب و نسبه فى الذخيره إلى الشيخ فى النهايه و المبسوط و إلى المتاخرين فى الكتاب بعد الشيخ إلى عامه المتاخرين و فى الدلائل هذا الحكم مشهور بين الأصحاب لا نعرف فيه خلاف و فى مقام آخر قال ان على روايه أبى حفص عمل الأصحاب و فى المعالم نقل الشهره فيه و السند فيه بعد ذلك روايه أبى حفص عن الصادق فى امرأه ليس لها الا قميص و لها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تغسل القميص فى اليوم مره و هو منجبر بالشهر بل شبه الاجماع و بان تكرار بول الصبى يمنع التمكن من ازالته فجرى مجرى دم القرح قال المحقق فكما يجب اتباع الروايه هناك لدفع الحرج يجب هنا فلا يقدح فيها اشتراك أبى حفص و ضعيف محمد بن يحيى فما فى الكتاب و الذخيره من ان الاولى تركها و جعل المدار على الحرج لا وجه له و ربما يلحق بها الخصى إذا تواتر بوله مع غسله مره فى النهار كما فى الموجز و الدروس و الذكرى العفو عن خصى يتواتر بوله إذا غسل ثوبه فى النهار و عن النجاسه مطلقا مع تعذر الازاله و نسب هذا الحكم فى الذخيره إلى جماعه من الأصحاب منهم الشهيد و احتجوا لذلك بالحرج و المشقه و روايه عبد الرحيم القصير قال كتبت إلى أبى الحسن (ع) اساله عن خصى يبول فيلقى من ذلك شده فيرى البلل بعد البلل فقال يتوضأ و ينضح ثوبه فى النهار مره واحده و الروايه ضعيفه بجهاله عبد الرحيم و فى طريقها سعدان بن مسلم الضعيف لكن الوجه فى اعتمادهم عليها انجبارهم بلزوم الحرج و المشقه لو لا العمل عليها و فى المعتبر استضعفها و استضعف العمل عليها ثمّ قال و ربما صبر إليها دفعا للحرج قال فى المعالم ان قوله صبر إليها يحتمل اراده وجود القائل بمضمونه و انه مائل إلى العمل بها و الثانى اظهر و فى التذكره استوجه العمل عليها مع المشقه و يضعف الروايه أيضا اشتمالها على النضح دون الغسل لكن تنزيلها سهل و العمل عليها مشكل و كان له ثوبان نجس.

أحدهما و اشتبه الطاهر بالنجس و فقد غيرهما و تعذر التطهير و لم تتعد نجاستهما إلى البدن عند اللبس كما فى كتب معظم الفقهاء و منهم المحقق و المصنف و الشهيدان و غيرهم و فى الخلاف بعد الحكم بذلك و نسبه خلافه من التحرى إلى أبى حنيفه و الشافعى و من الصلاه عريانا إلى المزنى و ابى ثور و قوم من اصحابنا قال و يدل على ما ذهبنا إليه الخ و فى المختلف و المنتهى و الدلائل و الكتاب و الذخيره انه مذهب اكثر الأصحاب مستندين إلى توقف يقين البراءه عليه و إلى صحيحه صفوان أو حسنته بابن هشام عن أبى الحسن (ع) فى الثوبين إذا اصاب أحدهما بول و اشتبها و حضرت الصلاه و خاف فواتها و ليس عنده ماء كيف يصنع قال يصلى فيها جميعا و رواها الشيخ بطريق آخر و لا فارق بين نجاسه البول و غيره و لا بين الاثواب و غيرها حتى النبات لو تعين و اشتبه فهذه الروايه المنجبره المقبوله فى نفسها داله على تمام المسأله لضميمه الاجماع المركب و خالف فى ذلك ابنا سعيد و ادريس و اوجبا الصلاه عاريا و حكاه فى الخلاف عن بعض الأصحاب و فى المبسوط و روى انه يتركهما و يصلى عاريا و احتج ابن ادريس بالاحتياط و اعترض بكونه المشهور احوط و اجاب بوجهين أحدهما انه لا بد عند الشروع فى الصلاه من العلم بطهاره الثوب و هو هنا مفقود بل لا بد من الجزم فى نيه كل عباده بفعلها و الصلاه مشروطه بطهاره الثوب و المصلى هنا لا يعلم فى شى ء من صلاته طهاره ثوبه فلا يعلم ان ما يفعله صلاه.

و ثانيهما ان الواجب انما هى صلاه واحده و لا يعلم ايتهما هى الواجبه فلا يمكنه نيه الوجوب فى شى ء منهما و اجيب عنهما بانه مأمور بفعلهما فهما واجبتان عليه و انما يجب عليه يقين طهاره الثوب مع الامكان و كل منهما صلاه شرعيه له فان عليه فعل الصلاه مع ثوبه المشتبه بالنجس لا الطاهر إذ لا يقدر عليه و قد قيل ان الجزم انما يجب مع الامكان ثمّ ما ذكر منقوص بمن اشتبه عليه حال القبله فانه موافق لنا فى لزوم اربع صلوات إلى اربع جهات فيلزمه خلو العمل عن النيه و ايضا فكما ان الصلاه مشروطه بطهاره الساتر مشروطه بنفسه و فقده اقوى من فقد وصفه فكيف يمكنه الصلاه عاريا و لا يمكنه مع اشتباه ثوبه بالنجس و التحقيق و فى الجواب انه على القول بتقديم الصلاه بالثوب النجس على الصلاه عريانا أو التخيير بين الامرين لا وجه لكلام ابن ادريس فكلامه ضعيف على مذهبنا و أما القول بتقديم التعرى على اللباس النجس فالذى يقتضيه صحيح النضر ان الاتيان بالواجب إذا توقف على الاتيان بغيره فلا يخلو الحال اما أن يكون ذلك الغير جائزا فى نفسه فلا ريب فى وجوبه من باب المقدمه و أما أن يكون حراما فى ذاته كالمغصوب و نحوه فلا ريب حينئذ فى تعذر الاتيان بالواجب و ربما جعل الوضوء بالاناء المشتبه من هذا القبيل إذ صوره العباده من المحدث محرمه على رأى و لان حقيقه العباده لا تجامع الحدث لا فى الاختيار و لا فى الاضطرار و أما أن يكون حرمته بالفارض كلزوم التشريع مثلا

فهذا يندفع بالاحتياط لان الاحتياط طريق شرعی و لعل الثوب النجس من هذا القبيل و قد يجامع صحه الصلاه فی بعض الصور و لو لا فتح هذا الباب فی القسم الاخير لانسد باب الاحتياط من رأسه مع انه معلوم من طريقه الشرع و لو وجد المتيقن الطهاره لم تجز صلاته بالمشتبه كما فی المنتهی و الموجز و شرحه و الرياض و التذكره و غيرهن و فی التذكره لو اشتبه الثوبان و عنده طاهر بيقين لم يجز له الاجتهاد عندنا و يصلی فی الطاهر و احتجوا لذلك بان الصلاه فی الطاهر واجبه مع الامكان و ما نحن فيه من قبيل الممكن و هو متين مضافا إلی انه لا يحصل الفراغ اليقينی الا بالصلاه فی الطاهر بيقين و لعل باب الاحتياط انما علم مشروعيتها مع التعذر و بدونه الأصل عدم المشروعيه و لو تعدد النجس زاد فی الصلاه علی عدده بواحد و تندفع المشقه المتوهمه بتاخير الصلاه و هذا الحكم مذكور فی معظم كتب المعظم و وجهه ظاهر و للحنابله قول بالفريق بين الواحد و المتعدد فاجازوا التحری فی الاخير و لو اشتبه النجس واحدا أو متعددا بما لا يحصر من الطاهرات احتمل العفو للحرج و العدم اوجه للفرق بينه و بين المرأه المحرمه المشتبهه بالمحللات و الحيوان الموطوء المشتبه بغيره لخفه المشقه هنا و زوالها غالبا بالتطهير و لو لم يعلم عدد النجس فيما تعلم صلاته بطاهر فان كثر و شق ففی التذكره الوجه التحری دفعا للمشقه و فی الذكری ان التحری وجه و احتمل بعضهم التخيير و مع الضيق عن تكرير الصلاه الواجب يصلی عاريا كما فی الجواهر و الشرائع كما لو لم يجد الا النجس يقينا و فی التذكره و نهايه الاحكام لزوم الصلاه فيما يحتمله الوقت لان فقد الشرط يقينا اسوأ من احتماله مع ان انتفاء أصل الساتر اسوأ من انتفاء صفته و فيه بحث غير انه لا يبعد أن يقال بناء علی لزوم التعری مع تعذر الطاهر لا يبعد وجوب الصلاه بالمشتبه مع وجوب الصلاه عريانا و احتمل بعضهم العمل علی الظن هنا و فی المنتهی لو كان أحدهما طاهرا و الآخر نجسا معفو عن نجاسته تخير فی الصلاه فی ايهما شاء و الاولی له الصلاه فی الطاهر و كذا لو كان أحد النجاستين المعفو عنها فی ثوب اقل منها فی آخر كان الاولی الصلاه فی الأقل و لو كانت عليه صلوات متعدده مترتبه وجب مراعات الترتيب فيها فلو كان عليه ظهر و عصر صلی الظهر فيهما ثمّ صلی العصر فيهما و لو صلی الظهر فی أحدهما ثمّ العصر فيه ثمّ صلاهما فی الثوب الآخر علی الترتيب المذكور لم يبعد جوازه كما ذكره المصنف فی النهايه و لو صلی الظهر فی أحدهما ثمّ العصر فيه ثمّ صلاهما فی الثوب الآخر علی خلاف الترتيب لم يصح العصر و لو فقد أحد المشتبهين قيل صلی فی الآخر و عاريا و هو قوی علی تقديم التعری علی اللباس النجس و الا اجريت الصلاه فی الباقی

و لو لم یجد الا النجس یقین نزعه و صلی عاریا کما فی النهایه و المبسوط و الخلاف و السرائر و الکامل و التحریر و الارشاد و الشرائع و فی الخلاف الاجماع علیه و فی المسالک و الریاض و الدلائل و الکتاب و الدروس نقل الشهره فیه و حجتهم بعد اجماع الشیخ ان النجاسه ممنوع من الصلاه فیها فمن اجاز الصلاه فعلیه الدلاله سوما یقال من ان فقد وصف الساتر اسهل من فقد ذاته مردود بان ذات الساتر المعتبر شرعا مفقوده یفقد شرطه فبزوال وصف الطهاره زال وصف الستر المعتبر و حصل الوصف المخل معا و ما یقال من انه یلزم العریان الاخلال بکثیر من الافعال مردود بان تلک تابعه للزوم التعری و احتجوا أیضا بخبر الحلبی عن الصادق فی رجل اصابته جنابه فی الفلاه و اصاب ثوبه منی و لیس عنده غیره فقال یتیمم و یطرح ثوبه و یجلس مجتمعا و یومی ایماء و خبر زرعه عن سماعه ساله عن رجل یکون فی فلاه من الارض و لیس علیه الا ثوب واحد و اجنب فیه و لیس عنده ماء کیف یصنع قال یتیمم و یصلی عریانا قاعدا یومی ایماء و نحوه مضمر آخر لزرعه عن سماعه الا ان فیه و یصلی عریانا قائما یومئ ایماء و ضعف الأخبار مجبور بالاعتبار و الاجماع و شهره العمل و فی المعتبر و المنتهی و البیان و الدروس و الذکری و الریاض و المسالک و حاشیه المدقق و حاشیه الشرائع التخییر و هو المحکی عن الاسکافی و احتمله الشیخ و علیه جمهور المتاخرین و اثبت فی البیان رجحان الصلاه فی الثوب و کذا فی الکتاب و علیه ابن الجنید و الحجه لاهل التخییر الجمع بینما مر من الروایات و بین صحیحه الحلبی عن الصادق (ع) ان من کان له ثوب واحد فیه بول لا یقدر علی غسله یصلی فیه و صحیحه الحلبی عن الصادق فی رجل اجنب فی ثوبه و لیس معه غیره انه یصلی فیه و صحیحه علی بن جعفر عن اخیه موسی (ع) فی رجل عریان حظرته الصلاه فاصاب ثوبا نصفه دم أو کله فقال ان وجد ماء غسله و الا صلی فیه و لم یصلی عریانا و صحیحه عبد الرحمن عن الصادق (ع) فی رجل یجنب فی ثوب لیس معه غیره و لا یقدر علی غسله فقال یصلی فیه فان هذه الأخبار لو امکن العمل بها لتعین لبس الثوب لکن مخالفه الشهره بل الاجماع منع منه قال فی الدلائل و لعله لم یذهب أحد من علماءنا إلی وجوب الصلاه فی الثوب و قال فی المنتهی و لو صلی عاریا فلا اعاده قولا واحدا فاذا تعذر العمل بظاهرها وجب الجمع بینها و بین السم الأول من الأخبار بالتخییر و قال فی الشرح و التخیر اقوی بل الاحوط و الاقوی الصلاه فی الثوب لما عرفت یعنی من الروایات و ان فقد الساتر اسوأ من فقد صفته و للزوم ایماء العاری بالرکوع و السجود و جلوسه ان لم یؤمن المطلع و لمعارضه الأخبار الاوله عن معارضه الاخیره انتهی.

و لا یخفی ما فیه و لعل العمل علی القسم الأول من الأخبار لقوه جوابرها و حمل هـذه علی التضـرع بالنزع و عدم اللبس لا یخل من قوه اما حملها علی صـلاه الجنازه و حمل الدم فی خبر علی بن جعفر علی دم تجوز فیه الصلاه کدم السمک کما صنع الشیخ فبعید کل البعد و علی کل لا اعاده علیه فی الوقت أو خارجه و کذا لو لم یتمکن من نزعه لبرد أو غیره صـلی فیه قطعا و لا اعاده علیه اما إذا صـلی عاریا فقولا واحـدا کما فی المنتهی و أما إذا صـلی فی الثوب فالمشـهور عـدم الاعاده و هو الـذی حکم به فی السـرائر و الشـرائع و المعتبر و المنتهی و غیرهن نقل الشـهره فی ذلک فی الکفایه و الـذخیره و فی الـدلائل عـدم وجوب الاعاده حیث یلبسه متجه علی جمیع الاقوال الا ان الشـیخ اوجب الاعاده و الحجه فی عدم لزوم الاعاده ظاهر الاوامر المقتضـیه للاجزاء و خلوها عن الاعاده و اوجب الشـیخ الاعاده اسـتنادا عن الصادق فی رجل لیس علیه الا ثوب لا تحل له الصلاه فیه و لیس یجد ماء یغسـله کیف یصـنع قال یتیمم و یصـلی فاذا وجد ماء غسـله و اعاد الصلاه و رواه الصدوق مرسلا مقطوعا و حملها فی الاستبصار علی حال الضروره و فی التهذیب علی ایجاب اعاده الصلاه فی الثوب فلو صلی عاریا لم تجب علیه و فی الشرح ردهما بالضعف و مخالفه الاصل و احتمال النـدب و ان یراد باعاده الصـلاه فعل غیر ما صـلاه من الصـلوات الآتیه فی ثوبه ذلک انتهی. و لا ریب ان الاقوی عدم الاعاده کما هو المشهور و الخبر مردود بمخالفه الشهره و غیرها مما مر

## فروع:

### الأول المنقول عن بعض المتاخرین ان لکل من البدن و الثوب بالنظر إلی تعذر الازاله حکما براسه

فاذا تعـذر تطهیر أحـدهما لزم تطهیر الآخر و لو اختصت باحـدهما و کانت متفرقه و امکن ازاله بعضـها وجب و بتقدیر اجتماعها فـان کانت دما و امکن تقلیله بحیث ینقص عن مقـدار الـدرهم وجب أیضا و الا ففی الوجوب نظر قال فی الـذخیره و لا ریب ان التفرق التی ذکرها بین المتفرق و المجتمع محل التأمل.

**الثانی قال المصنف فی النهایه لو کان فی ثوبه أو جسده دم حیض أو منی أو بول**

و هناک ما لاقاه دم اقل من سعه الدرهم احتمل وجوب غسله به لانه ازاله المانع من الصلاه فکان واجبا کالظاهر قال و یحتمل العدم لبقاء حکم النجاسه المغلظه و ان زالت العین و هذا الاحتمال اقرب إلی الصواب مما ذکره أولا.

**الثالث ربما یفهم من کلام الفاضلین و الشهید حیث ذکروا وجوب مسح المخرج بحجر**

و نحوه عند تعذر الازاله استنادا إلی ان الواجب ازاله العین و الاثر فحیث تعذرت ازاله الاثر بقیت ازاله العین انه یروم وجوب تجفیف مطلق النجاسه عند تعذر ازالتها و نقل عن بعضهم التصریح بذلک و یمکن أن یؤید بمثل قوله (ع) لا یسقط المیسور بالمعسور و قوله إذا امرتکم بامر فاتوا منه ما استطعتم و ما لا یدرک کله لا یترک کله و اورد علی ذلک بعض المتاخرین ان الامر بغسل ابعاض النجاسه ضمنی لا اصلی فلا خطاب به استقلالا و اقصی ما یستفاد من الادله ایجاب الازاله اما ایجاب التجفیف فلا شاهد له من الادله و قواه صاحب الذخیره و لا یبعد تقویه القول بلزوم التجفیف بمثل تلک الأخبار النبویه و ان الشغل الیقینی یستدعی الفراغ الیقینی و حصول الشک فی وجوب الازاله کاف نعم خلو الأخبار من التعرض لهذا مع عدم اندراجه تحت عام یبعد ذلک و تطهر الحصر و البواری و الارض و النبات و الابنیه کما فی الارشاد و التذکره و فی المبسوط و الجامع الحصر و البواری و الارض و کل ما عمل من نبات الارض عدا القطن و الکتان هکذا نقل فی الشرح عنهما و فی المختلف و التلخیص و نهایه الاحکام بعد الارض و الحصر و البواری ما اشبهها من الابنیه و الاشجار و فی المهذب الاقتصار علی الارض و الحصر و البواری و مع التنصیص علی ان غیرهما لا یطهر و کذا نقل عن القطب الراوندی الاقتصار علی الثلاثه مع المنع عن غیرها لکن فی ثبوت العفو و مثله عن صاحب الوسیله و فی التبصره الاقتصار علی ذکر الابنیه و فی التحریر بعد الثلاثه المذکوره النباتات و شبهها و فی الشرائع و البیان و الدروس و اللمعه و سائر کتب الشهید اضاف ما لا ینقل مطلقا إلی الحصر و البواری و فی المنتهی لا یطهر غیر الارض و الباریه و الحصر و ما اشبهها من العموم من نبات الارض غیر القطن و الکتان بالشمس من الثیاب و الاوانی و غیرهما مما ینقل و یحول اما ما لا ینقل مما لیس بارض کالنبات و غیرها فالوجه الطهاره دفعا للمشقه و فی المعتبر بعد استظهار الحکم بطهاره الحصر و البواری و الارض قال و فیما عدا الارض مما لا ینقل تردد و فی الموجز الحاوی الارض و ما اتصل بها و لو ثمره و الابنیه و مشابهها و لو خصا و وتدا و کذا السفینه و الدولاب و سهم الدالیه و الدباسه و فی المهذب البارع یلحق بالارض مجاورها إذا اتصل بها کالطین الموضوع علیها تطینا أو علی السطح و کذا الجص المثبت بازاء الحائط حکمه حکم البناء و کذا المطین به و کذا القیر علی الحوض و الحائط و یلحق بالابنیه مشابهها و ما اتصل بها مما لا ینقل عاده کالاجصاص و الاخشاب المستدخله فی بناء و الاجنحه و الرواش و الابواب المغلقه و اغلافها و الرفوف المسمره و الاوتاد المستدخله فی البناء و فی الشرح ان ما لا ینقل یشمل الاوانی المثبته و العظیمه

و فی کشف الحق الاقتصار علی ذکر الارض من دون تعرض لغیرها بنفی و لا اثبات و فی الروضه فی تفسیر ما لا ینقل من الارض و اجزائها و النبات و الاخشاب و الابواب المثبته و الاوتاد الداخله و الاشجار و الفواکه الباقیه علیها و ان حان اوان قطافها و فی النزهه قصر التطهیر علی الارض و البواری قال و أما الحصر فلم اقف خبر فیه الا من طریق العموم و ذکر خبر الحضرمی و علیه ان فی الصحاح و الدیوان و المعرب و المغرب ان الحصر هو الباریه و فی الخلاف الاقتصار علی ذکر الارض و الحصر و البواری و کذا فی النافع و المقنعه و رساله سلار و فی حاشیه المدقق ان ما لا ینقل عاده کالاخشاب و الابواب المثبته فی البناء و الاشجار و الفواکه الباقیه علی اصولها و الزرع القائم لا الحصید و فی المبسوط و المنتهی ان حجر الاستنجاء ان جف بالشمس و کانت نجاسته مانعه کالبول طهر إذا جف بالشمس و کیف کان فعباراتهم مختلفه اشد اختلاف و معرفه الحق موقوفه علی الخوض فی ادله الحکم و سیجی ء بحول اللّه تجفیف عین الشمس بالاشراق علیها لا بمجرد حرارتها و لو مع الحاجب و لا بالهواء کما صرح به فی المهذب و التذکره و الروضه و شرح الموجز و الریاض و الشرح و المسالک و غیرهن و هو ظاهر کتب الفقهاء عدا من سنذکر و فی الخلاف إذا جفت الارض و الحصر و البواری بغیر الشمس لم تطهر و نقل الاجماع و فی موضع آخر منه الارض إذا اصابتها نجاسه مثل البول و شبهه و طلعت علیها الشمس أو هبت علیها الریح حتی زالت عین النجاسه فانها تطهر و اعترضه فی المنتهی و المعتبر بانه ان اشترط الامرین فی التطهیر فلا دلیل و ان جعل الریح مطهرا بانفراد کان اشد اشکالا قال فی شرح الموجز ردا علی المحقق و المعتمد قول الشیخ لعموم قول الباقر (ع) ما اشرقت علیه الشمس فقد طهر إلی ان قال و یطهر الظاهر و الباطن و کلامه محتمل لإراده تنزیل کلام الشیخ علی ان حصول الجفاف بمجموع الامرین غیر مضر و لعله قوی غیر ان الریح ان کان هو السبب الاعظم بحیث لا یسند التجفیف إلی الاشراق فالظاهر عدم التطهیر لکن کلام الشیخ ینزل علی غیر هذا الفرد أو یجعل قائلا بکفایه مطلق الاشراق المقارن للجفاف و فی نسختی من الدروس نقلا عن المبسوط الاجتزاء بتجفیف الریح و فی نهایه الاحکام و لو جف بالاهویه أو غیرها غیر الشمس لم یطهر عندنا عملا بالاستصحاب و فی المختلف نزل ذکر الریح فی کلام الشیخ علی اراده ازاله الاجزاء به و فی الشرح و لا یضر انضمام الریح إلی اشراق الشمس لعدم الخلو عنه غالبا و نحوه فی الدلائل و فی المنتهی لو جف بغیر الشمس لم یطهر عندنا قولا واحدا خلافا للخفیه ظاهرا أو باطنا کما فی التذکره و المهذب و حاشیه المدقق و الدلائل و شرح الموجز و الروض و المسالک و نحوهن مع اتحاد الاسم للعموم

و ظاهر البحار الاجماع فیه اما مع التعدد کحصرین و باریتین فلو وضع أحدهما علی الاخری و جففا فانما تطهر العلیاء منهما کما صرح به فی المهذب و الروضه و المسالک لعدم اندراج السافل عرفا فی قوله (ع) ما اشرقت علیه الشمس فقد طهر و فی الشک فی الاندراج کفایه فی استصحاب حکم النجاسه من نجاسه لا تبقی عینها إذا جف المحل مثل البول و شبهه کالماء النجس لا ما تبقی عین النجاسه فیه کما فی کتب المصنف و الشهیدین و الموجز و المهذب و غیرهن و فی النزهه الاقتصار علی الماء و البول النجسین و فی الخلاف الاجماع علی طهاره الارض و الحصر و البواری من البول و اقتصر فی کشف الحق و المقنعه و النهایه و المراسم و الاصباح علی البول و نص فی المنتهی علی التخصیص بالبول لکونه المنصوص قال و روایه عمار العامه ضعیفه و فی المبسوط عمم النجاسات و استثنی الخمر و قال ان حمله علی البول قیاس قال المحقق و فیه اشکال لان معوله روایه عمار و هی داله علی البول و غیره و فی المختلف و التذکره و نهایه الاحکام التنصیص علی ان الخمر کالبول فی هذا الحکم و استدل فی المختلف بروایه عمار قال الشارح و لعل الشیخ یری ان اجزاء الخمر لا تزول بالجفاف و لعلها کذلک انتهی. و هو توجیه حسن هذا کله فیما یتعلق بموضوعات الحکم و اما نفس الحکم ففی السرائر الاجماع علی التطهیر بالشمس فی الجمله و فی الخلاف الاجماع فی مقامین علی طهاره الارض و الحصر و البواری من البول و فی کشف الحق ذهب الامامیه إلی ان الارض لو اصابها البول و جفت بالشمس طهرت و جاز التیمم منها لا- الصلاه علیها و أبو حنیفه جوز الصلاه علیها دون التیمم و فی المهذب و الشرح نقل الشهره فی تطهیر الشمس الارض و الحصر و البواری من سائر النجاسات المائعه و نحوه فی الدلائل ان المتاخرین علی عموم الحکم فیما لا- ینتقل بل فی المختلف و شرح الموجز و المفاتیح و فی الذخیره و البحار و الکفایه نقل شهره المتاخرین علی مضمون ما فی الکتاب من الحکم و المتعلق و نحوه فی الدلائل و فی المعالم نقل الشهره فی الحکم بقول مطلق و مشهوریه هذا الحکم شهره تکاد تبلغ الاجماع مما لا یخفی علی المتتبع و الحجه فی الحکم بعد ما مر من الاجماع الاجماع علی جواز السجود علی الارض بعد جفافها بالشمس فان الراوندی و صاحب الوسیله و ان خالفا فی الطهاره وافقا علی جواز السجود علیها علی ما فی شرح الموجز و المعتبر لکن فی الذخیره نقلا- عن نسخه عنده من الوسیله جواز الصلاه علیها دون السجود و ما فی المعتبر اولی بالاعتبار و المحقق لو جعل موافقا لهما فالمصنف نقل عنه جواز السجود علیها ما لم یکن رطبه

و قد مر فی عباره التنقیح التصریح بالاجماع علی جواز الصلاه علی وجه یعم السجود و کذا یظهر من حاشیه الشرائع ان المخالف قائل بجواز السجود علی الارض التی جففتها الشمس و ان نسب إلیه القول بمطلق الصلاه علیه و کیف کان فالذی یظهر عدم المخالف فی ذلک و إذا اثبت جواز السجود علیها کانت طاهره للاجماع علی انه لا یجوز السجود علی غیر الطاهر کما فی الغنیه و التنقیح و الخلاف و الکتاب و غیرهن من کتب القوم و یظهر من المختلف الاستناد إلی أصل الطهاره أیضا فانه بعد ان ذکر استناد المخالف إلی الاستصحاب قال و الجواب ان حکم الاستصحاب ثابت مع بقاء الاجزاء النجسه اما مع عدمها فلا و التقدیر عدمها بالشمس انتهی. فعلی فرض عدم تمشیه الاستصحاب یقوم أصل الطهاره شرعا و فی المعالم ان هذا الکلام من العلامه غریب إذ المعروف من مذهبه قبول مثل هذا الاستصحاب و الاعتداد به نعم هو علی ما سلف فی المباحث الاصولیه و اخترناه وفاقا للمرتضی و المحقق من الاستصحاب المردود لان ما دل من النصوص علی تاثیر النجاسات علی وجه یبقی و ان لم تبق اعیانها مقصور علی البدن و الثوب و الآنیه کما یشهد به الاستقراء و التتبع و انما استفید الحکم فیما عدا ذلک من الاجماع و اکثر ما یکون الاستصحاب المردود فیما مدرکه الاجماع لان انسحاب الحکم فیه مستند إلی الاستصحاب و قد مر ان اعتبار الاستصحاب حکم بلا دلیل انتهی. و استحسن هذا الکلام صاحب الذخیره و فیه ان الذی ثبت بالاخبار المتضافره الوارده فی عده ابواب انه لا یجوز نقض الیقین الا بیقین بلا فرق بین حکم الاجماع و حکم النص و بین نفس الحکم و طریقه کما تقدم فی الاصول ثمّ الأصل فی الحکم بعد ما ذکر الروایات الکثیره کصحیحه زراره عن أبی جعفر (ع) فی البول یکون علی السطح أو المکان الذی اصلی فیه فقال إذا جففته الشمس فصل علیه فهو طاهر و صحیحه علی بن جعفر عن الکاظم (ع) فی البواری یصیبها البول هل تصلح الصلاه علیها إذا جفت من غیر ان تغسل قال نعم لا باس و صحیحه علی بن جعفر عن الکاظم (ع) فی البواری یبل تصبها بماء قذر یصلی علیه قال إذا یبست لا باس و نحوه فی قرب الاسناد و صحیحه زراره و جدید بن حکیم الازدی عن الصادق (ع) فی السطح یصیبه البول و یبال علیه أ یصلی فی ذلک الموضع فقال ان کان تصیبه الشمس و الریح و کان جافا فلا باس به إلا أن یکون یتخذ مبالا و رواه الکلینی بادنی تفاوت و روایه أبی بکر عن أبی جعفر (ع) ما اشرقت علیه الشمس فقد طهر و نحوه روایه اخری عن الباقر (ع) و فی فقه الرضا (ع) ما وقعت الشمس علیه من الاماکن التی اصابها شی ء من النجاسه مثل البول و غیره طهرتها و أما الثیاب فلا تطهر الا بالغسل و ما دل باطلاقه علی ان الارض مسجد و طهور کروایه اسماعیل الجعفی عن الباقر (ع) عن رسول اللّه (ص) و روایه ابن عباس عن النبی (ص) و روایه جابر عن النبی (ص) و هذه الأخبار ظاهره الدلاله علی أصل هذا الحکم و اطلاق الیبس فی صحیحتی علی بن جعفر محمول علی تجفیف الشمس للاجماع علی ان تجفیف غیر الشمس مطهر کما تقدم و صحیحه زراره و الاسدی منزله علی ان جفاف الشمس داخله تجفیف الریح و لا باس بذلک کما تقدم نقلا عن الفاضل و صاحب الدلائل

و قوله الا- أن يتخذ مبالا- يعنى فلا- يجف و روايه أبى بكر و الاخرى التى تناظرها و عباره الفقه و ان قضت بطهاره جميع ما اشرقت عليه الشمس من كل نجاسه الا انه خرج ما ينقل من الثياب و الامتعه مثلا بالاجماع و ربما استفيد عموم الحكم فى جميع ما جففته الشمس الا ما استثنى و جميع المائعات النجسه من التعليق على اليبس و الجفاف فى الأخبار مع ان فى صحاح الأخبار ذكر البول و الماء القذر و لا فارق بين الماء القذر و غيره عدا الشيخ فى اخراجه الخمر فالاخبار راده لمن خص الحكم ببعض النجاسات دون بعض و ببعض ما لا ينقل دون بعض فقول المعظم من المتاخرين بجريان الحكم فى كل نجاسه مائعه فى الحصر و البوارى و الارض و جميع ما لا- ينقل قوى و احتج المصنف و بعض من تبعه بلزوم الحرج فيما لا- ينقل لو لم نقل بتطهير الشمس له و فيه ما لا يخفى و فى الادله الماضيه كفايه و أما موثقه عمار عن الصادق فقد استدل بها على رأى المشهور و هذا مثنى سال الصادق (ع) عن الموضع القذر يكون فى البيت و غيره فلا تصيبه الشمس و لكنه قد يبس الموضع القذر قال لا يصلى عليه و اعلم موضعه حتى تغسله و عن الشمس هل تطهر الارض قال إذا كان الموضع قذرا من البول أو غير ذلك فاصابته الشمس ثمّ يبس الموضع فالصلاه على الموضع جائزه و ان اصابته الشمس و لم ييبس الموضع القذر و كان رطبا فلا تجوز الصلاه عليه حتى ييبس و ان كانت رجلك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس و ان كان غير الشمس اصابه حتى يبس فانه لا يجوز ذلك قال فى اشرح كذا فى الاستبصار و فى بعض نسخ التهذيب و فى اكثرها و ان كان عين الشمس اصابه و حينئذ يكون ظاهرا فى عدم الطهاره و الأول اوضح و يؤيده تذكير اصابه فالاظهر ان الثانى من سهو النساخ و عكس فى الذخيره و رجح النسخه الاولى و فى المختلف وجه الاستدلال بموثقه عمار بان السؤال وقع عن الطهاره فلو لم يكن الجواب مفهما للطهاره لزم الاخير البيان عن وقت الحاجه و الجواب الذى وقع لا يناسب النجاسه فدل على الطهاره و اورد عليه فى الحبل المتين ان عدوله عن الجواب بالطهاره إلى الجواب بجواز السجود مشعر بعدم الطهاره و كذا نهيه عن ملاقاه ذلك الموضع برطوبه و ان كان عين الشمس اصابته حتى يبس و كذا وصفه الموضع بالقذاره ثمّ اللازم على تقدير عدم دلاله الحديث تاخير البيان عن وقت الخطاب و كون ذلك وقت الحاجه ممنوع انتهى.

و الـذی یظهر من هـذه الموثقه ان قوله و ان کان غیر الشـمس الـخ معادل لقوله إذا کان الموضع قـذرا فاصابته الشـمس و یکون الحاصل انه لو اصابته غیر الشـمس لم تجز تلک التفاصـیل و أما علی نسـخه عین بالمهمله فدلالتها علی خلاف المشـهور. اوضح لکن لما اشـتمل صدر الروایه علی جواز الصـلاه بحیث یشـمل السجود و تضمن السؤال عن الطهاره قوی تنزیلها علی نسخه الغیر علی ان قـوله و ان کـانت رجلـک الـخ مرتبطـا بعـدم التجفیف و ترقی إلی التجفیف بغیر الشـمس و علی نسـخه العین ینزل علی مشـارفه الیبس و فی الاـدله الاولی غنی عن هـذه الموثقه و هی داله علی سواه حکم المائعات و علی حکم الحصـر و البواری إذ الظاهر من قوله حتی تغسـله ان الموضع مما یغسل یحتمل اراده الارض فینزل علی الصلبه أو الغسل بالکثیر و ربما کان فیها اشعار بمذهب الشـیخ فی الذنوب لو لا التاویل و خالف ابن حمزه فی الوسیله فقال الارض و البواری و الحصر انما یجوز السجود علیها إذا کانت الجبهه یابسه و لا یجوز السجود علیها إذا جفت بغیر الشمس و ان کانت الجبهه یابسه و ظاهره انه لا یری طهارتها و ان جاز السـجود علیها و فی نهایه الشـیخ إذا جفت بالشـمس جاز السجود علیها و لا یجوز إذا جفت بغیرها مع عدم التعرض للطهاره فیحتمل موافقه الوسـیله و موافقه المشـهور و نقل المحقق و غیره عن الراونـدی ان الارض و البواری و الحصـر إذا اصابها البول و جففتهـا الشـمس لا تطهر بـذلک و لکن یجوز السـجود علیها و اسـتجوده المحقق أولا ثمّ ذکر مؤیـدات الطهاره علی وجه یؤذن بالمیل إلیها و لـذا قال فی المعالم هـذا الاحتجاج من المحقق بعـد اختیاره مذهب الراوندی یدل علی التردد فی الحکم و ترجیح الطهـاره و الـذی فی المختلف و الکتـاب و الشـرح و الـذخیره موافقه المحقق للراونـدی و قـال ابن الجنیـد الاـحوط تجنبها یعنی الارض المجففه بالشمس الا أن یکون ما یلاقیها من الاعضاء یابسا و هذا لا یبعد تنزیله علی کل من المذهبین و لعله إلی مذهب المشـهور اقرب و ذهب البهائی و والـده و الکاشانی إلی ما علیه الراونـدی و توقف فی الکتاب حجه الراونـدی و اتباعه صـحیحه محمـد بن اسـماعیل بن بزیع قـال سألته عن الأرض و السـطح یصـیبه البول و ما اشـبهه هل تطهره الشـمس من غیر ماء قال کیف یطهر من غیر مـاء و فیهـا بعـد نـدرتها و کثره المعارض و اصـحیته و ادلیته و مخالفه الاجماعات و الشـهره المسـتفیضه انه یمکن تنزیلها علی ان الأرض کانت جافه فلا یثمر اشـراق الشـمس علیها أو علی ان المراد بالماء الماء الـذی یرطب الأرض حتی تجف بالشـمس أو علی ان التعجب متعلق بمجموع ما تضـمنه السؤال فی قوله و ما اشبهه إذ من النجاسات ما لیس بالمائع أو علی التقیه و فی بعض الوجوه بعد لا یخفی و ربما استدل لهم بموثقه عمار حتی قال فی المفاتیح و یدل علیه الموثق نصا و قد عرفت ما فیه و أمـا الاستصـحاب فیصـلح أن یکـون سـندا لهم لو لاـ قیـام القـاطع له و مـا رده به فی المختلف و وافقه علیه صـاحب المعـالم و الـذخیره و غیرهمـا مردود کمـا تقـدمت الاشـاره إلیه و تطهر لنا ما احالته رمادا و دخانا کما فی الخلاف و المبسوط و السـرائر و التحریر و الارشاد و نهایه الاحکام و طهاره الشرائع و المنتهی و الدروس و الذکری و الموجز و ظاهر اللمعه و الشرائع

و فی البیان اقتصر علی ذکر الرماد و فی السرائر و حاشیه المدقق الاجماع علی طهاره کل من الدخان و الرماد المستحیلین من النجاسه و هو ظاهر التذکره فان فیها ان دخان الاعیان النجسه طاهر عندنا و هو أحد وجهی الشافعی و ما احالته النار طاهر عندنا و به قال أبو حنیفه فی الشرح ان الناس مجمعون علی عدم التوقی من رماد النجاسات و ادخنتها و ابخرتها و فی الخلاف الاجماع علی طهاره رماد الاعیان النجسه و هو ظاهر المنتهی و فیه و فی نجاسته بدخان الاعیان النجسه اشکال و الاقرب ان یقال ان النار اقوی احاله من الماء و الماء مطهر فالنار اولی و لان الناس باسرهم لم یحکموا بنجاسه الرماد إذ لا یتوقونه و لو کان نجسا لتوقوا منه قطعا انتهی. و نقل فی الشرح عن المبسوط ان ظاهره الاجماع علی طهاره رماد النجاسات و فی الذکری و المعتبر ما یظهر منه الاجماع علی طهاره دخاخین النجاسات حیث استدلا علیه بان الناس مجمعون علی عدم توقی دواخن الاعیان النجسه و فی المنتهی دخان الاعیان النجسه طاهر عندنا لخروجه عن المسمی خلافا لأحمد و فی اطعمه الشرائع و دخان الاعیان النجسه عندنا طاهر و یظهر من المفاتیح عدم الخلاف فی الرماد و فی شرح الموجز و البحار و الکتاب نقل الشهره فی طهارتهما معا و فی المعالم و الذخیره و الکفایه نقل الشهره فی طهاره الرماد و اسناد طهاره الدخان إلی جمع من الأصحاب فانحصر البحث فی مقامین الأول الرماد و احتجوا فی طهارته بعد الاجماع و ان الأصل الطهاره بعد بطلان الاستصحاب بتبدل الموضوع و ان الرماد ان حکم بنجاسته عینا زادت اعیان النجاسات مع انه لیس منها قطعا و ان حکم بانه متنجس فالاستصحاب لا ینهض بذلک بصحیح الحسن بن محبوب عن أبی الحسن (ع) فی الجص یوقد علیه بالعذره و عظام الموتی و یجصص به المسجد أ یسجد علیه فکتب إلیه بخطه ان الماء و النار طهراه و قد استدل الشیخ بهذا الخبر بعد الاجماع و ذکر المحقق ان فی احتجاج الشیخ اشکالا اما الاجماع فهو اعرف به و نحن لا نعلمه اما الروایه فمن المعلوم ان الماء الذی یمازج الجص هو ما یختلط به و ذلک لا یطهر اجماعا و النار لم تصیره رمادا و قد اشترط صیروره النجاسه رمادا و صیروره العظام و العذره رمادا بعد الحکم بنجاسه الجص غیر مؤثر فی طهارته إلی ان قال و یمکن ان یستدل باجماع الناس علی عدم التوقی من دخان السراجین النجسه فلو لم یکن طاهرا بالاستحاله لتورعوا منه و قریب منه کلام المصنف فی المنتهی و وجه استدلال الشیخ علی ما فی الکتاب ان الجص یختلط بالرماد و الدخان الحاصل من تلک الاعیان النجسه و لو لا کونه طاهرا لما ساغ تجصیص المسجد به و السجود علیه

و المـاء غير مؤثر فى التطهير هنا اجماعا كما نقله فى المعتبر فتعين اسـتناده إلى النار فيكون اسـناده إلى النار حقيقه و الماء مجازا أو يراد فيهمـا المعنى المجـازى و اسـتفاده الطهـاره مـن جـواز تجصـص المسـجد و السـجود عليه انتهى. و هـذا الحـديث فيه من الاشـكال ما لا يخفى و الاشـكال أولا فى اسناد التطهير إلى الماء و ذلك ان تطهير الماء اما لنفس الجص أو للعذره الموقده عليه لا وجه للاول لان تطهر الجص فرع حصول النجاسه له و فى نجاسـته بدخان الاعيان النجسه اشكال و على تقدير عروض النجاسه له برطوبه العـذره فرضـا كيف يطهر بالمـاء الممـازج مع انه غير مطهر اجماعـا و لاـ وجه للثـانى لاـن العـذره ان صارت رمادا قلنا بطهارته فلا حاجه إلى تطهير الماء و لا اثر له و ان بقيت على حقيقتها لم يفدها شـى ء و الثانى باعتبار اسناد التطهير إلى النار فانه فرع حصول النجـاسه و هى غير حاصـله و على فرض حصولهـا لم تصـيره النـار رمادا فكيف يطهر الجص و الوجه فى دفعه باحد امور:

احـدها أن يراد بالطهـاره بالنسـبه اليهمـا المعنى اللغوى و ان الجص طاهر من اصـله و يراد بقوله ان الجص يوقـد عليه الـخ جنس الجص و انه من شانه ذلك و هذه المظنه غير قاضيه بالتنجيس لكن الماء و النار يفيدان تنزيها.

ثانيها أن يبقى معنى الطهاره على حاله فى المعنى السابق و تنزل العذره على الطاهره او المشتبهه بها و كذا عظام الموتى.

ثالثهـا ان يبقى على المعنى السـابق و يراد بالعـذره و العظـام النجسـه أو مـا يعمهـا و تسـتفاد الطهـاره من الاـذن المسـتفاد منه فى التجصص و السجود و يراد العذره اليابسه و العظام كذلك مع الاستحاله.

رابعها أن يراد بالتطهير بالنسـبه إلى الماء المعنى اللغوى و بالنسـبه إلى النار الصناعى فيكون من باب استعمال اللفظ فى حقيقته و مجازه و تكون النجاسه على هـذا يابسه فيطهر الجص المخالط لها باحاله النار فى الحقيقه ان الطهاره لـذات الاعيان المسـتحيله و انما اسندت إلى الجص للممازجه.

خامسـها أن يراد به المعنى المتقدم الا ان اسـناد التطهير إلى الجص يبقى على ظاهره و يكون الرمل منفعلا بالعذره و احالته جصا بالفخر يكفى فى التطهير و يتمشى على مذهب البعض.

سادسـها أن يراد بالمـاء مـاء المطر و يكون المطهر للجص امرين أحـدهما النـار باحـاله الاعيـان و الثـانى الماء لإزاله انفعال ذات الجص بالعـذره الرطبـه و يراد جمع المعنى المجـازى و الحقيقى أو اراده المجـازى فيهـا و يسـتفاد حكـم الطهـاره مـن جـواز التجصيص.

سابعها أن يراد تطهير الجص بالماء و تكون الغساله طهاره و تطهيره بالنار بازاله الاعيان ذكره فى البحار.

ثامنها العمل على مضمون الروايه و هو ان الجص المتنجس يطهر بالماء و النار معا ذكره فى البحار و هو مخالف لقواعد الفقهاء و لو بنى على ظاهره لزم طرحه و كيف كان فلا يمكن التمسك بهذه الروايه فى اثبات مثل هذا الحكم و ان كان الظاهر منها اراده نسبه التطهير إلى النار بالاحاله و إلى الماء بالتنزيه فيفيد رأى المشهور لكن لا نرى فيها تمام الظهور و نحن فى غنى عن التمسك بها بعد الاجماعات و الادله السابقه و كلام المحقق فى اطعمه الشرائع يحتمل التردد فى الجميع فانه قال و دخان الاعيان النجسه عندنا طاهر و كذا كل ما احالته النار فصيرته رمادا أو دخانا أو فحما على تردد و يحتمل تعلقه بالفحم و نسب إلى المبسوط القول بنجاسه دخان الدهن النجس معللا بانه لا بد من تصاعد بعض اجزائه قبل احاله النار لها بواسطه السخونه و فى التعليل نظر و قال المصنف فى النهايه بعد الحكم بطهاره الدخان مطلقا للاستحاله كالرماد انه لو استصحب شيئا من اجزاء النجاسه باعتبار الحراره المقتضيه للصعود فهو نجس و لهذا نهى عنه الاستصباح بالدهن النجس تحت الظلال لعدم انفكاك ما يستحيل من الدخان عن استصحاب اجزاء دهنيه اكتسبت حراره اوجبت ملاقاه الظل و فيه تامل و فى المنتهى ان البخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه نداوه على جسم صقيل و تقاطر فانه نجس الا ان يعلم تكونه من الهواء كالقطرات الموجوده على طرف اناء فى اسفله جمد نجس فانها طاهره

## فروع:

### احدها فى حاشيه المدقق

و ظاهر حاشيه الشرائع و الدلائل واحد وجهى الشرح و الروض الحاق الفحم بالرماد فى التطهير بالاستحاله إليه و نسبه فى الذخيره و البحار إلى البعض و فى المعالم إلى بعض المتاخرين و ربما لاح من المفاتيح عدم الخلاف فيه و فى المعالم نسب التوقف إلى والده أيضا ثمّ قال و التوقف فى محله ان كانت استحالته عن عين النجاسه اما إذا كان مستحيلا عن متنجس كالحطب النجس فليس بالبعيد طهارته و توقف فى البحار أيضا فيه و الكفايه و فى المسالك و تطهر النار ما احالته رمادا أو دخانا لا فحما و آجرا و خزفا.

### ثانيها الحق فى المعالم المتنجس بالنجس

و نسبه فى الذخيره إلى البعض و لعله الظاهر من اطلاق الفقهاء بل يستفاد منهم الاجماع عليه و فى الاجماع غنيه عن روايه الحسن بن محبوب و انما حصل الشك فيه من جهه حصر الدليل فى الروايه السابقه.

## ثالثها فی الخلاف و نهایه الاحکام

و موضع من المنتهی و البیان و المعالم و ظاهر التذکره الحکم بان استحاله الطین إلی الخزف و الاجر مطهره له استنادا إلی اصاله الطهاره و صحیح الحسن بن محبوب المتقدم و فیه ما فیه و فی الریاض و الروضه و المسالک و شرح الموجز التصریح بعدم التطهیر و فی المعتبر و موضع من المنتهی التوقف فی الحکم و فی الذکری و الدروس نسبه القول بالتطهیر إلی الشیخ مع عدم بیان المختار لکن فی الروضه نسبه القول بعدم التطهیر إلی الشهید فیما عدا البیان و الحجه فی منع التطهیر الاستصحاب و الشک فی تبدل الموضوع و أما الاستحاله نوره أو جصاً فیحتمل لحوقهما بالخزف قال الشارح و أما الاستحاله نوره أو جصا فکانها کالاستحاله رمادا أو ترابا أو خزفا و تطهر الأرض کما فی کتب المصنف و الشهیدین و غیرهم و فی التحریر و الشرائع التراب و مثله فی عباره المفید و لعل المراد واحد و ظاهر ابن الجنید الطهاره بالمسح بکل جسم طاهر إذا زالت العین و الاثر و احتمله المصنف فی النهایه و لا فرق بین الدلک و المشی کما فی المنتهی و الروضه و حاشیه الشرائع و المسالک و شرح الموجز و المهذب و الدروس و النهایه و غیرهن و ظاهر الخلاف عدم طهاره الخف بالدلک و لا حصر فی المشی و فی الذکری عن ابن الجنید اعتبار خمسه عشر ذراعا و هو مروی و لا فرق فی الأرض بین التراب و الحجر و الرمل کما فی الریاض و المسالک و حاشیه المدقق و حاشیه الشرائع و الموجز و المسالک و فی نهایه الاحکام و لا فرق بین الدلک بارض رطبه أو یابسه اما لو وطئ و خلاف الاقرب عدم الطهاره و شرط ابن الجنید طهاره الأرض و فی الروضه و لا فرق فی الأرض بین الجافه و الرطبه ما لم تخرج عن اسم الأرض و هل یشترط طهارتها وجهان و اطلاق النص و الفتوی یقتضی عدمه و فی الریاض و اشتراط بعض الأصحاب طهارتها لان النجس لا یطهر غیره و جفافها و لم یشترطه المصنف بل اکتفی بالرطبه ما لم یصدق علیها اسم الوحل و هو حسن نعم لا تقدح الرطوبه الیسیره بحیث لا یحصل منها تعدی علی القولین باطن النعل و اسفل القدم کما فی الارشاد و اللمعه و المختصر الاحمدی و اللمعه و الدروس و البیان و لعل المراد بالنعل ما یعم الخف و غیره مما فی الرجل کما فی الروضه و الدروس و فی المعتبر و الذکری و الشرائع و نهایه الاحکام و التذکره زیاده الخف أیضا و لعل المراد جمیع ما یعتاد لبسه فی القدم و فی النافع الاقتصار علی الخف و القدم و فی المنتهی ان المتیقن الخف و النعل و بعض اصحابنا الحق اسفل القدم و تدل علیه روایه زراره و عندی فیه توقف

و فی المقنعه و المراسم و الجامع و النزهه الاقتصار علی الخف و النعل فی التحریر نحو ذلک الا ان فی بعض نسخه بعد قوله و فی القدم اشکال ان الصحیح طهارتها و فی الوسیله و التبصره الاقتصار علی الخف و فی الاشاره و التلخیص الاقتصار علی النعل و فی الروضه و الدلائل ان المراد بالنعل ما یجعل اسفر الرجل للمشی وقایه من الأرض و نحوها و لو من خشب و خشبه القطع کالنعل و فی الروضه لعله مما یعم الخف و فی المسالک و القبقاب من اصناف النعل و خشبه القطع ملحقه بالرجل أو النعل و لا یلحق به اسفل العصا و رأسا الرمح و ما شاکل ذلک و فی الذکری ان حکم الصنادل حکم النعل لانها مما تنتقل و المراد به القبقاب کما فی شرح الموجز و صاحب الموجز اصناف الحافر و الظلف و قال شارحه و لم اجد ذاکرا لهما غیره و فی الریاض حکم بالحاق القبقاب و نظر فی الحاق خشبه الزمن و الاقطع و قطع بعدم الحاق اسفل العکاز و کعب الرمح و ما شاکل ذلک و نحوه فی الدلائل و قال ان ما یوجد فی بعض القیود من الحاق سکه الحرث و نحوها من الخرافات و فی حاشیه المدقق الاجماع علی ثبوت الحکم فی باطن النعل و اسفل القدم و اسفل الخف و ما ینقل عاده کالقبقاب و المراد بالباطن ما تستره الأرض حال الاعتماد علیها فلا یلحق به حافاتها کما فی الریاض و المسالک و لا فرق بین زوال عین النجاسه قبل مباشره الأرض و عدمه و لا بین رطوبه النجاسه و جفافها کما فی الروضه و الروض و شرح الموجز و المهذب و حاشیه المدقق و المعتبر و النهایه و التذکره و المنتهی و نقل الخلاف فیه عن بعض الجمهور و فی التذکره عن أبی حنیفه و هذه الاحکام المتعلقه بالموضوع موقوفه علی الخوض فی الادله ثمّ هذا الحکم من اصله معروف بین الأصحاب و تقدم نقلا عن المدقق دعوی الاجماع علیه فی باطن النعل و اسفل القدم و اسفل الخف و ما ینقل عاده کالقبقاب و نحوه و فی المدارک فی شرح قول المحقق و التراب باطن الخف و اسفل القدم و النعل هذا الحکم مقطوع به فی کلام الأصحاب و ظاهره الاتفاق علیه و نقل ان کلام المفید مشعر باختصاص الحکم بالخف و النعل و فی المعالم یکفی فی ازاله النجاسه عن اسفل النعل و الخف و القدم مسه فی الأرض أو المشی علیها و یعتبر ذهاب عین النجاسه بذلک حیث یکون لها عین و هذا الحکم مما لا یعرف منه بین الأصحاب خلاف الا ان العلامه فی التحریر استشکل ثبوته فی القدم و فی الدلائل ان هذا الحکم مقطوع به فی کلام الأصحاب و نقل بعضهم الاجماع علیه و فی البحار نقل الشهره فی الحکم

و فی المفاتیح تطهر الأرض باطن الخف و النعل و اسفل القدم المتنجسه للصحاح و غیرها خلافا للخلاف فجوز الصلاه معها فحسب و هو شاذ و کیف کان فهذا الحکم معروف بین الأصحاب و الحجه فیه بعد السیره المستمره و اطباق الناس قدیما و حدیثا علی صلاه الحفاه و المنتعلین و دخولهم المساجد من غیر الزام غسل الاقدام و النعال مع غلبه الوطء علی النجاسات و لزوم الحرج و الضیق الشدید لو کلفوا بذلک قوله (ع) إذا وطئ احدکم الاذی بخفیه فطهورهما التراب و فی آخر إذا وطئ احدکم بنعلیه الاذی فان التراب له طهور و قول الصادق (ع) فی صحیح الاحوال فی الرجل یطأ علی الموضع الذی لیس بنظیف ثمّ یطأ بعده مکانا نظیفا لا باس إذا کان خمسه عشر ذراعا أو نحو ذلک و حسن المعلی عنه (ع) فی الخنزیر یخرج من الماء فیمر علی الطریق فیسیل منه الماء و امر علیه حافیا فقال لیس ورائه شی ء جاف قال قلت بلی قال فلا باس ان الأرض یطهر بعضها بعضا و خبر البزنطی فی نوادره عن المفضل بن عمر عن محمد الحلبی قال (ع) ان طریقی إلی المسجد فی زقاق یبال فیه فربما مررت فیه و لیس علی حذاء فیلصق برجلی من نداوته فقال (ع) أ لیس یمشی بعد ذلک فی ارض یابسه قال بلی قال فلا باس ان الأرض یطهر بعضها بعضا و صحیح زراره عن أبی جعفر (ع) فی رجل وطئ علی عذره فساخت رجله فیها أ ینقض ذلک وضوئه و هل یجب علیه غسلها فقال لا یغسلها الا ان یقدرها و لکنه یمسحها حتی یذهب اثرها و یصلی و الذی یحصل من الروایات بثبوت الحکم فی القدم و الخف و النعل فالقبقاب و العکاز و کعب الرمح و غیرهن منفیه بالاصل مع قوه القول بالاول و انه یکفی المسح عن المشی و انه لا بد من زوال العین و الاثر کما صرح به أبو علی و ربما قیل بعدم الفرق بین الأرض الطاهره و النجسه استنادا إلی الاطلاق و لا یبعد الاقتصار علی الطاهره لانها المتبادره و الأصل و الاحتیاط یؤید ذلک و اعتبر أبو علی و جماعه طهارتها و کذا قیل بعدم الفرق بین الرطبه و الیابسه للاطلاق

و فی نهایه الاحکام اما لو وطئ وحلا فالاقرب عدم الطهاره و لا یخل من قوه و المحصل مما عدا خبر زراره اختصاص الحکم بالارض و ظاهر أبی علی ان المسح بکل جسم مطهر إذا کان طاهرا مع زوال العین و الاثر و احتمله المصنف فی النهایه و ظاهر الخلاف عدم طهاره الخف بالدلک بالارض و الاخذ بالاحتیاط فی محل الشک لازم و لا بد من استناد الازاله إلی ذات الأرض فلو زالت بالهواء أو بالشمس أو بحراره الأرض مع الأرض و بدونها لم یؤثر و لو شک فی الزوال بقیه النجاسه قلت و حقق الوالد دام ظله فی مجلس الدرس ان تطهیر الأرض لا یخص المماس و الا لزم تعطیل المسأله إذ الغالب اصابه النجاسه لحواشی الخف و طرفه العالی کما فی اغلبها و النعل و القدم مع انه لا تمسه الأرض مضافا إلی ما تدل علیه حدیث ساخت رجله نعم لو تجاوز و تفاحش لا یطهر و الحاصل لا نقول بالتدقیق فیه و لا بالتسامح مطلقا نعم قد یقال باشتراط مسح ذلک فی الجمله و ذکر دامت افادته ان الحکم یعم کل ما ینقل عاده من ارض إلی اخری فیعم من یمشی علی رکبتیه أو علی یدیه أو علی بطنه أو علی فخذیه سواء کان علیهما انفسهما أو علی جلده هن فیها و غیر ذلک بل یعم الحکم عکازه الاعمی و غیرها و المستند ظاهر حدیث ان الأرض یطهر بعضها بعضا و احادیث ان التراب طهور و جمع لهذا بین کلمات الفقهاء و حکم بان من ذکر الخف اراد المثال و کذا من ذکر النعل و کذا من ذکر القدم، و کذا من ذکر الخف و النعل أو الخف و القدم أو النعل و القدم أو الثلاث و هذا الذی وجد من کتابه شیخنا المرحوم الشیخ جعفر تغمده اللّه بالرحمه و الرضوان و اسکنه فی اعلی الجنان مع النبی و آله و الحمد لله رب العالمین علی ید العبد المذنب الذی إذا حضر لم یعد و إذا غاب لم یفقد ابن المرحوم الشیخ سعد عیسی الحویزی عفی اللّه عنهما بمنه و جوده و کرمه. فی سنه ۱۲۴۶ هجریه.

## تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( (sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹